الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران - السانيا
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فترة(1989 -1995)

" دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلاميـــة للإنقـــاذ – المُحّلة –"

إعداد الطالب
مخلوف بشير

إشراف الأستاذ
د : الزاوي مصطفى

لجنة المناقشة

- مولاي الحاج مراد	رئيسا	أستاذ	جامعة وهران
- الزاوي مصطفى	مقررا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران
- بشير محمد	مناقشا	أستاذ	جامعة تلمسان
- مرضي مصطفى	مناقشا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة وهران
- إبراهيم أحمد	مناقشا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة مستغانم
- مزوار بلخضر	مناقشا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة تلمسان

السنة الجامعية 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى روح والدي و والدتي

إلى وطني

إلى كل من ساعدني في هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع

مخلوف بشير

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الذي رافق العمل منذ بدايته و تجشم عناء قراءته ،فكانت ملاحظاته حاسمة و توجيهاته سديدة ، فله مني كل التقدير و الاحترام .

مقدمة عامة

إن التحولات التي مست النظام الدولي المعاصر، كانت سببا رئيسيا في إرساء معالم التغير لدى العديد من دول العالم الثالث التي قبعت لمدة ليست بالقصيرة تحت وطأة أنظمة ديكتاتورية منعتها من التعبير من رؤيتها لمسألة التغير، الجزائر كانت مشمولة بهذه الرؤية التغيرية الواسعة. إذ دخلت هذه الأخيرة بعد ما يقارب 30 سنة من الحكم الديكتاتوري بزعامة "جبهة التحير الوطني"، مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر، تميزت بمجموعة من التحولات البنيوية الهامة على كل المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اقتضت إعادة النظر في العديد من المفاهيم التي كانت سائدة، فمن الإعجاب بالدولة وسيادتها، مباشرة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية.

لقد تميزت هذه الفترة بنشاط اجتماعي واسع من طرف الفئات الاجتماعية المختلفة التي ساهمت في تشكيل ملامح الخطاب السياسي والاجتماعي الجديد الذي ميزته الديمقراطية والتعددية الحزبية على المستوى التطبيقي. إن تجربة الجزائر الديمقراطية في بداية التسعينات حسب آراء العديد من الملاحظين السياسيين لا تختلف عن لبنان في سنوات محنتها، دولة ممزقة إلى فرق سياسية متناحرة ومتنازعة على السلطة، يحكمها منطق العنف بشتى أنواعه، ونظام سياسي فقد آليات هيمنته (الشرعية التاريخية) في قيادته للمجتمع بسبب انشغاله بإدارة صراعاته الداخلية وتسير الاختلافات بين الأجنحة المتنافسة ، وفي الوقت نفسه عجزه عن إيجاد شرعية إقناعي مناسبة تسمح له باستئناف دوره التسلطي من جديد، هذه هي باختصار مميزات النظام السياسي الجزائري قبيل وأثناء التعددية الحزبية.

حقا إن دستور 1989 قد شرع مبدأ التعددية الحزبية والمنظمات المدنية والمجالس والغرف المنتخبة... إلخ. وأعطاها دورا مساهما في تنظيم المواطنين، كما أقر بعمل المعارضة في إطار مشروعية تنظمها القوانين، ويمكن اعتبار هذا خطوة هامة في ميدان التشريع على الأقل نحو بلورة مشروع لمجتمع مدني جزائري، ولكن الخطوات الواقعية لتلك البلورة لم تتوفر في الحقيقة بكيفية واضحة المعالم من خلال الممارسة الواقعية.

عموما لقد مكنت تلك التجربة بالفعل – رغم نسبيتها أو تعثرها– من عودة الروح إلى العمل السياسي في الجزائر ومدته بأنفاس جديدة، استعادت المشروعية فيها تنظيمات سياسية كانت إما محظورة أو غير معترف بها، وتمكنت أحزاب وطنية من إعادة النظر في هيكليتها واختياراتها الإيديولوجية، وتأسست خلالها حقبات جديدة ونودي إلى انتخابات عامة جديدة، باختصار عم التفاؤل بأن البلاد على أبواب انفراج سياسي فعلي سيسفر لا محال عن نضوج مشروع واقعي لمجتمع مدني، وكان من الممكن أن يفتخر المرء بتلك المظاهر الإيجابية في المجتمع الجزائري التي كانت تبشر بنوع من الحداثة السياسية الواعدة، لو لم يكن يتخللها ما أعاق استمرارها وتطورها الطبيعي، فلقد انتقلت الجزائر إلى المجال السياسي الحديث وهي وارثة لعوائق ذاتية من الماضي التاريخي الكولونيالي و الدولتي أصبحت تحول بينهما وبين فهم وتطبيق سليمين لمضمون مفهوم الديمقراطية.

لقد ازدهر الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر وأصبح يمثل مكان الصدارة في الواجهتين السياسية والثقافية منذ انطلاق المسلسل الديمقراطي السالف

الذكر، وأضحت جل تكوينات المجتمع الجزائري تساهم فيه وتشيد بهذا المفهوم، لكنه أصبح يكشف في ثناياه عن مظاهر تلك العوائق التي أصبحت متوارثة بحيث يصعب تجاهلها:- احتكار السلطة من طرف الدولة ومناهضة مبدأ تناولها عن طريق قواعد الديمقراطية في الحدود التي رسمتها بحيث يبدوا كأن من المستحيل أن يرقى الأمر إلى تداول حقيقي للسلطة عن طريق الانتخاب الحر، وضعف الالتزام القانوني من طرف الدولة بضمان الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان أو في صورية ذلك الالتزام إن وجد، ويبدو كأن هناك هوة بين النصوص القانونية الجزائرية المتبناة في هذا المجال وتطبيقها العملي، وهذا يحدث بالتأكيد شعورا بالإحباط عند المواطنين و يقوي الاعتقاد بأن الغاية من استصدار تلك النصوص تكاد تكون فقط تبرئة ذمة أمام المجتمع الدولي، أو في أحسن الأحوال الظهور بمظهر من يمتلكها لأنها من علامات التقدم والمعاصرة.

وليس من باب إفشاء السر القول بأنه أصبح من بين المشاغل اليومية لمختلف فئات المعارضة الديمقراطية في المجتمع الجزائري، فضلا عن مشاغلها العادية، إدانة أشكال الانتهاك التي تتعرض له حقوق الإنسان الجزائر، بسبب العنف المتزايد سواء من طرف الجماعات الدينية المتطرفة أو الدولة، ولكن يلاحظ أن مواقفها نادرا ما تفلح في اجتياز جدار الصمت وهي غالبا ما تصطدم بقاعدة أصبحت سائدة بدون أن تكون مكتوبة:" المعارضة تكاد تقول ما تشاء أو تكتب ما تشاء ...أما الدولة فتفعل ما تشاء !".

في مجتمع تتراكم فيه مثل هذه العوائق وغيرها، مثل استمرار مظاهر من الروابط الإقليمية، والقبلية في شد الأفراد والجماعات إلى بعضها البعض أكثر من أي روابط أخرى، واستمرار إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الامتثال الثقافي على مستوى النخبوي والقطاعي: إلخ .، في مجتمع مثل هذا تفتقد المفاهيم السياسية بلا شك دلالتها ومضامينها الواقعية والفعلية وتبقى طافية على السطح، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول في بعض جوانبها قضية التحول الديمقراطي في الجزائر مع ما صاحبها من اهتزازات وعوائق أثرت على صيرورتها ومكوناتها الاجتماعية، وتشتمل هذه المقاربة التوصيفية على ثمانية فصول تناول الفصل الأول العديد من التساؤلات والمفاهيم التي أعتبرها الباحث بمثابة مدخل نظري ومنهجي لتوضيح طبيعة البحث متناولا في ذلك إشكالية الدراسة وأهدافها وأهم المفاهيم التي تبنى عليها، مركزا على مفاهيم مثل الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية وغيرها كمنطلقات أساسية تتجدر فيها التعددية السياسية بالإضافة إلى الدراسات السابقة حول الموضوع. ثم جاء الفصل الثاني ليقدم إطارا نظريا واضحا يعتبر كمدخل تأسيسي سوسيولوجي يعرض لأهم التصورات حول الدولة والديمقراطية التعددية السياسية على اعتبار أنها مفاهيم لا غنى عنها لتناول مثل هذه المواضيع، وتأسيسا على هذا المدخل ينطلق الباحث من مفهوم معين للدولة (الدولة التابعة) والديمقراطية (الديمقراطية الليبرالية) لتحليل طبيعة الدولة الجزائرية التي احتضنت التعددية الحزبية وطريقة تعاملها مع مختلف القوى الاجتماعية – السياسية والحركات المعارضة، ثم يخلص الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات على شكل خلاصات.

إن تحليل طبيعة التعددية السياسية في الجزائر ومعرفة أبعادها الاجتماعية– السياسية لا يتأتى إلا بمعرفة البواعث والخلفيات الاجتماعية – السياسية التي أسست لها في البيئة الاجتماعية، وضمن هذا التصور العام عمد الباحث إلى تقديم عرض بسيط في الفصل الثالث من الدراسة يستعرض من خلاله الطبيعة الإيديولوجية للحزب الحاكم ودوره بعد الاستقلال في تعبئة الطبقات الاجتماعية، متناولا كذلك نمط الإنتاج الذي قامت عليه الدولة/ الحزب إبان مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة وطبيعتها البيروقراطية–الريعية، ثم انتقل في الفصل الرابع ليعرض أهم العوامل الخارجية والداخلية التي أطرت عملية الانتقال إلى التعددية الحزبية مع تركيزه على العوامل الداخلية كأزمة الهوية وانغلاق الأنساق السياسية والاقتصادية... إلخ.

وبما أن الدراسة من النوع الماكروسوسيولوجي القريبة من الدراسات التوصيفية للحركات الاجتماعية السياسية، اضطر الباحث إلى التعرض لأحداث أكتوبر 1988 التي اعتبرت نقطة مفصلية هامة في التاريخ الجزائري الحديث، مع التعرض لخلفياتها و ما أفرزته من تغيرات بنائية انعكست على المستوى السياسي و التي كانت من أهمها عملية الإصلاح السياسي (دستور فبراير 1989 ، قانون الأحزاب ، قانون الجمعيات المدنية ...إلخ) ، و الشيء نفسه بالنسبة للفصل السادس الذي جاء ليتناول أهم خصائص الحركة الاجتماعية – السياسية أثناء عملية التعددية . و قسمها الباحث إلى عنصرين : عنصر اشتمل على كيفية نشوء الحركة الدينية في الجزائر مجسدة في "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و طبيعة تكوينها السوسيولوجي و الآليات التي استعملتها للوصول إلى السلطة ، و عنصر ثاني اشتمل على محاولة رصد ملامح الاتجاه الديمقراطي (العلماني) و دوره أثناء العملية التعددية أما الفصل السابع الذي يعتبر جزءا ممهدا للدراسة الميدانية فقد استعرض فيه الباحث طبيعة التجربة الانتخابية في الجزائر بخاصة التشريعية منها ، و الدور الذي لعبته القوى الاجتماعية – السياسية لا سيما منها الجبهة الإسلامية في تعبئتها للجماهير و الشرائح الاجتماعية المختلفة من أجل الفوز بهذه الانتخابات كما عمد الباحث إلى التعرض بالمناقشة لطبيعة بعض التحالفات التي تمت ضد هذه الانتخابات مما انتهى به إلى التركيز على الماهية الانقلابية التي استعملها النظام و المبررات الإيديولوجية من أجل السيطرة على الوضع بعد إلغاء هذه الانتخابات ، علاوة على تناول الباحث لتجربة الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 باعتبارها تجربة انتخابية حاولت من خلالها القوى الاجتماعية – السياسية المسيطرة مجسدة في السلطة الحاكمة إرجاع الشرعية إلى نفسها من خلال محاولتها لحل الأزمة ، و في الفصل الأخير المتمثل في الدراسة الميدانية قام الباحث بإجراء مقابلات شبه موجهة مع بعض المنتمين سابقا إلى" الجبهة الإسلامية للإنقاذ "و ذلك قصد معرفة آرائهم و تمثلاتهم السياسية حول التعددية الحزبية في الجزائر و دورهم فيها كفاعلين سياسيين تحكمهم إيديولوجية دينية أو متعاطفين مراقبين ، ثم أعقبها بتعقيب عام . و خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج المتواضعة سردت على شكل فقرات ناقش فيها الإشكالية و الفرضيات في ضوء الأهداف العامة للدراسة

و التوجه النظري الذي خضعت له ، و ما أكدته هذه النتائج هو تعثر عملية الانتقال نحو الديمقراطية بسبب عدم توفر مجموعة من الشروط الموضوعية المساعدة على ذلك .

الفصل الأول

المدخل النظري والمنـهجي للدراسة

جاء عقد الثمانينات في القرن الماضي ليشهد تقدم قضية الديمقراطية لتحتل موقع الصدارة في حوار المفكرين. واهتمامات المحللين السياسيين سواء المنتمين منهم إلى العالم الثالث، أو المهتمين بشئونه، وذلك باعتبارها القضية الأساسية التي يتوقف عليها نجاح التنمية في العالم الثالث وإقامتها واقعاً ملموساً. من أجل حل الأزمات والإحباطات التي يعاني منها، يجيء هذا بعد عقود عديدة سادها الاقتناع بأن قضايا مثل الاستقلال وتحقيق التنمية الوطنية والتخلص من التبعية هي أولى بالاهتمام من قضية الديمقراطية[1] .

وهذا ما حدث في العديد من الدول العربية مثل مصر والجزائر. بل استطاعت هذه الدول أن تضحي بالديمقراطية من أجل الوصول إلى مخرج حاسم وسريع من هذه القضايا الحيوية. وهذا لا يمكن أن يتم إلاّ في ظل حكم تقبض فيه السلطة بمركزية من حديد على كافة أوجه الحياة السياسية والاجتماعية. من خلال التنظيم السياسي الأحادي الذي اتخذ في تطوره أشكالاً مختلفة ودعم نفسه بشرعيات تاريخية وقانونية، ثم أخذ ينتج نفسه ويعيد إنتاج نفسه بذات الآليات والميكانزمات الأيدلوجية التي انطلق منها.

وبما أن الموضوع يدور ويتمركز حول الجزائر كدولة مستقلة حديثاً نسبياً من الاستعمار، فإنها كباقي الأنظمة العربية الأخرى. أسست مشروعيتها السياسية على الثورة التحررية والشرعية التاريخية، التي بدأت تهتز من بداية الثمانينات. نتيجة استنفاذ خطاب الماضي الثوري لمضمونه الشعبوي و الأيدولوجي الذي استعمله النظام السياسي الجزائري مدة 28 سنة من الحكم، فلقد أدت الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطويلة إلى استنزاف جهاز الدولة الوطنية وإلى اهتزاز رمز الدولة في الخيال الشعبي. كما يعود هذا الاهتزاز إلى عمق الفجوة بين المعايير الثورية التي تبناها الخطاب السياسي وأعلنتها الوثائق الرسمية. ولكن دون أن تترجمها النخبات الحاكمة في ممارستها. ولذلك كانت العلاقة بين الدولة والنخبات علاقة مضطربة نتيجة عياب تصور واضح لدور هذه النخبات. فعلى المستوى الأيديولوجي سجل غياب كامل لكل تأثير سياسي للجماهير. ذلك أن الحزب الحاكم اهتم لفترة طويلة بتسيير تناقضاته الداخلية وتشديد قبضته على هياكل الدولة من أجل المصالح الخاصة. لذلك كان الاهتزاز مزدوجاً لأنه شمل في الوقت نفسه النخبات السياسية والمثقفة ودواليب جهاز الحكم، الأمر الذي أثر سلبياً في مشروعية الدولة الوطنية وتقبل الجماهير لمشاريعها التحديثية.

ويمكن أن نستنتج من هذا التحليل أن الشعب بشكل عام منذ الاستقلال لم ينظر إلى هذا الحكم بأنه حكمه، ولو أن السلطات استمرت تطلق على نفسها صفة الثورية والاشتراكية، بل أصبح ينظر إليها على أنها عدوه الاجتماعي، وفي هذه الظروف كان الحزب "جبهة التحرير الوطني" منذ زمن غير قليل مؤسسة فارغة من أي مضمون اجتماعي للحرية. فأصبح في واقع الأمر أداة للسيطرة الاجتماعية على الطبقات الشعبية من قبل السلطة الحاكمة، وكان دوره في هذا الإطار دوراً تكميلياً لدور مؤسسات القمع (الجيش، الشرطة، الدرك الوطني)

---

[1] – مصطفى كامل السيد، كمال المنوفي و(آخرون): حقيقة التعددية السياسية في مصر؛ "دراسات في التحول الراسمالي والمشاركة السياسية"، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996، ص67

فالحزب في هذه الظروف عبارة عن قيادات متناقضة الأيديولوجيات. تسيطر عليها البيروقراطية، لكل منها أعضاء وجماعات مصالح في صفوف الشعب، يقوم ارتباطهم بهرم القيادة، على أساس الولاء الشخصي والاستفادة من المزايا المختلفة.

وبهذا الأسلوب كان دور السلطة السياسية في الجزائر هو شل حركة الجماهير وتفتيتها والحيلولة دون قيامها بالعمل الموحد من أجل التحرر والتقدم[2]. وبالتالي فالحكم ليس حكماً شرعياً حقيقياً إذ ينقصه التوافق الاجتماعي على المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها (الديمقراطية).

حدث كل هذا في الوقت الذي كانت فيه كل الظروف الخارجية في غير صالح الجزائر، خاصة بعد سقوط الكتلة الاشتراكية، وتخلص أوربا الشرقية من الحزب الواحد وهيمنته ودخولها في مسلسل الديمقراطية، مجمل هذه التحولات العالمية جعلت المسألة في الوطن العربي عامةً والجزائر خاصةً تتحرر من عدة عوائق كانت تحول دون طرحها طرحاً جدياً[3] وعلى رأس الأولويات. وخاصة الطرح الديمقراطي بمفهومه السياسي والاقتصادي الذي فرضته رياح العولمة والأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[2] – سمير أمين، ثلاثون عاماً في نقد النظام السوفياتي (1960–1990)، كتاب العلوم الاجتماعية "جدل" العدد "3" – ص 28، 29.

[3] – محمد عابد الجابري، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 157، سنة 1993، ص2.

أولاً : الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

1- الإشكالية:

في الخامس من جولية (يونيو) 1962 حصلت الجزائر على استقلالها السياسي بعد واحدة من أكثر الحروب دموية وشراسة. وعلى الرغم من الآثار المخربة التي تركها الاستعمار الفرنسي في الجزائر والاختلالات التي أصابت مختلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للدولة بسبب رحيل الاستعمار الفرنسي الذي أخذ معه كل إطاراته المسيرة للدولة، إلا أن الجزائر واصلت عملية البناء والتشييد، ومن أهم العوامل التي ساعدتها على ذلك هي التركة الإدارية والمؤسسية القوية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وبالنظر إلى الانقسامات والفوضى السياسية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال من صراع الجماعات السياسية – العسكرية على السلطة والأخطار والتهديدات الخارجية التي أحاطت بها، خاصة من طرف المغرب الذي أعلن مطالبته بجزء من الأراضي الجزائرية[4]، رغم كل هذا إلا أن الظروف كانت مهيئة لبروز دولة مركزية قوية مسيطرة على جميع مجالات الحياة، واستطاعت أن تعيد الاستقرار السياسي إلى البلاد للشروع في عملية التنمية الطموحة.

اعتمدت في ذلك أساسا على تبني خطاب الوطنية الذي أفرزته الحركة الاستقلالية الجزائرية، ولهذا ارتبط مفهوم الوطنية بهذه العملية التاريخية في بعدها التحرري من الاستعمار الكولونيالي، فالجزائر في ذلك لا تختلف عن الكثير من الحركات الوطنية في العالم عموما، و العالم العربي خصوصا. وإذا استطعنا أن نلخصها يمكن أن نجملها في مرحلتين:

- مرحلة الارهاصات الأولى التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية في العشرينات والتحولات التي طرأت عليها عبر حساسياتها المختلفة إلى أن وصلت إلى مرحلة الثورة التحررية والقضاء على الاستعمار الكولونيالي وإحراز الاستقلال السياسي.
- مرحلة نمو الدولة الوطنية الحديثة وتشكلها على أنقاض التناقضات الإيديولوجية التي مثلها مختلف القوى الاجتماعية– السياسية الموروثة عن الماضي الثوري.ثم نظرتها إلى المجتمع وفق تصور أسطوري معتبره إياه. مجتمعا اشتراكيا لا تخترقه التناقضات.

ففي المرحلة الأولى بدأت الوطنية الجزائرية تتشكل كوعي عن حق المجتمع الجزائري وحاجته إلى الاستقلال واسترجاع تراثه اللغوي والديني والثقافي، فهذه الوطنية هي وطنية نضالية ذات وعي كفاحي– شعبوي، جمع حوله الكتلة الوطنية رغم تناقضاتها واختلافاتها الإيديولوجية. و منطلقاتها المرجعية (شيوعية، إسلامية، ليبرالية) وجعلت كل التكوينات الاجتماعية– السياسية

---

[4] – لقد استغل الحسن الثاني "ملك المغرب" فرصة خروج الجزائر مدمرة من الحرب التي دامت أكثر من سبع سنوات ضد الاستعمار الفرنسي ليعلن مطالبته بجزء من الأراضي الجزائرية، وذلك بحجة أن الاستعمار الفرنسي في تحديده للأقاليم اقتطع جزء من الأراضي المغربية ومنحها إلى الجزائر، وكاد هذا التصرف أن يقود إلى حرب مسلحة بين البلدين.للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب :

–Benjamin stora :L'algerie ,histoire contemporaine (1830-1988) ,casbah ed ,alger ,2004, pp :242-244.

تنطوي في وعاء ايديولوجي واحد حول هدف أساسي هو تحرير الوطن الذي أخذ أبعادا مقدسة وهو الشيء الذي دفع بعض الدارسين إلى القول بأن هذه الوطنية – الثورية ساعدت الجزائر على استرجاع ما يسمى بالمناعة الوطنية بعد أن اغتصبت من طرف الاستعمار الكولونيالي. وبالتالي أمدتها بإمكانية الدخول مرة أخرى إلى التاريخ.

هذا المنطق جعل من مفهوم الوطنية الثورية بالإضافة إلى كونه مرجعية أساسية لتحرير الذات واسترجاع الهوية، عنصرا مهما أقامت عليه الدولة الوطنية مشاريعها التنموية المختلفة باعتبارها القوة الوحيدة القائدة لعملية التغير في المجتمع، فاعتمدت في حركة بناء الدولة الاقتصادي والمؤسسي على ما يسميه البعض بـ "الإنجازات الكبرى للوطنية Building state" وجعلت من هذه الأخيرة المعيار الإيديولوجي والسياسي لتجسيد نمط الدولة المستقلة حديثا. ؟

ترتب عن هذا أن الشرعية التاريخية أصبحت هي الأساس الذي ارتكزت عليه الدولة الوطنية لفرض مشروعيتها السياسية . مُصادرة بذلك الشرعية الديمقراطية ،فالمجتمع الجزائري الذي صورته الدولة على أنه الكيان الأسطوري المتجانس لا يمكن له أن يُقسم من جديد إلى أحزاب وتيارات سياسية باسم الديمقراطية التي هي بدورها نتاج مباشر للقوى الرأسمالية الاستعمارية للإمبريالية والمعادية لأي وحدة وطنية، فمبدأ الإجماع الثوري الذي نادت به القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال. باسم الحزب/الدولة أصبح هو المسيطر في وقت تم تغيب كلي للمجتمع في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة. والنطق باسمه لاتخاذ أهم السياسات التي ستحدد التوجه العالم للدولة القادمة ،ضمن هذه العملية السياسية ذات الطبيعة الجدلية و التاريخية تأسست معالم الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر مستندة في ذلك إلى شرعية تاريخية استمدتها من كفاحها ضد الاستعمار ومُعلنة في الوقت نفسه بناء مجتمع جديد يتخطى الحدث الاستعماري بكل تناقضاته الإيديولوجية والطبقية التي أرسى دعائمها في المجتمع الجزائري على مدار قرن ونصف من الزمن.

فعلا استطاعت الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر أن تفرض إستراتجيتها الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي كان من جرائها بناء دولة شعبوية ومجتمع مدني قوي تابع لها. وذلك ما تمت مناقشته في الأرضية التي رسمها مؤتمر طرابلس 1962[5]. الذي أشار إلى ملامح الدولة الجزائرية المستقلة واشتمل بيانه على رسم الإستراتجية التنموية التي سوف تتبعها الدولة الوطنية بعد الاستقلال ورسم الخيار الاشتراكي كمنهج لهذه الدولة. لكنه في الوقت نفسه جسد الصراع الذي كان قائما بين شخصيات ذات ايدولوجيات مختلفة هم "أعضاء المجلس الوطني للثورة".

وتعتبر الفترة الأولى بعد الاستقلال حسب آراء أغلب الدارسين للتاريخ السياسي المعاصر للجزائر. مركزا لصراعات سياسية وايدولوجية عنيفة[6] أخرت بناء الدولة الجزائرية بكل مؤسساتها القانونية والسياسية، إلا انه انطلاقا من 1965 وعلى إثر الانقلاب العسكري الذي قام به هواري بومدين ضد حليفه القديم بن بلة، والذي أشاد به البعض على أنه تحرك محمود لأنه وضع نهاية

---

[5]– عقد هذا الاجتماع بطرابلس– ليبيا بغرض صياغة برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني، ليتم تنفيذه بعد الاستقلال إلى جانب تعيين الأعضاء الذين سيكونون مسؤولون عن تنفيذ هذا البرنامج.

[6]– من أجل المزيد من المعلومات حول صراعات الجماعات السياسية بعد الاستقلال أنظر كتاب:

Benyousef ben KHedda ; L'Algérie a l'indepance, « la crise de 1962 » éd : 1ere novembre 1954, Alger, 1997.p11.

لما قد أعتبر سياسة اشتراكية لاعقلانية، أدت إلى هدر اقتصادي وعجز إداري لكل مؤسسات البلاد.

الحكم في الجزائر، في ظل وجود حزب ضعيف (جبهة التحرير الوطني). الذي بحسب النصوص انطلاقا من تلك الفترة شهدت الجزائر تحولات كبرى على كل الأصعدة، تمثل ذلك في بداية ظهور مركزية الدولة الجزائرية الحديثة، التي أثبتت وجودها إزاء باقي التشكيلات والقوى الاجتماعية الأخرى، وذلك عن طريق بناء المؤسسات الدستورية التي تمدها بشرعية الحكم، وتم كل هذا حسب بعض الدارسين للنظام القانونية يعتبر الحزب الحاكم والمسير، ولكن في حقيقة الأمر كان حزبا ضعيفا إلى درجة نعته "بالدولة من دون حزب"'the algérien no party state' ، رغم أن البعض الآخر يذهب عكس ذلك معتبرين أن هذه المرحلة تميزت هيمنة الحزب على كل الأنشطة السياسية وعلى كل هياكل الدولة.من حيث تعين الموظفين في المراكز الإدارية العليا ومن حيث الترشح للانتخابات البلدية..إلخ [7].

و لكن برغم ذلك استطاعت هذه الدولة أن تكرس نظرية الحزب الواحد تحت ظروف دولية معنية أهمها:

أولا: المد القومي العربي في ثوبه الناصري الذي كان يؤمن في الغالب بأن الحزب الواحد أو التنظيم الواحد هما السبيل لبناء مشروع سياسي، يحقق التنمية ويستطيع مقاومة الامبريالية وبقايا الرأسمالية.

ثانيا: تأثير يساري ماركسي. كان يصب في الخانة نفسها مع اختلاف نقطة الانطلاق وكان يدعو إلى حزب واحد مصفى طبعا من العناصر المعادية التي تشكل البورجوازية الصغيرة.

ثالثا: تأثير إسلامي فالحركة الإسلامية بصفة عامة، ترى أن التعددية هي نقيض التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلا حزبا واحدا هو "حزب الله"

فتحت هذه التأثيرات كلها تشكل حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يتكون من اتجاهات سياسية متعددة، متناقضة في الوقت نفسه، وكانت كلها تسير بزي الحزب الواحد مواكبة النظام السياسي الجزائري الذي اتخذها غطاءا أكثرمما اتخذها سندا.

وهكذا أصبحت الدولة هي القوة الوحيدة في المجتمع، بخاصة بعد إرسائها الأبنية المؤسسية الضرورية التي تعطيها الشرعية في قيادة المجتمع الجزائري. فلم تنقض فترة السبعينات حتى أكملت الدولة بناء جميع مؤسساتها التي توجت بالميثاق الوطني سنة 1976. وكان ذلك بعد أن قضت على كل المعارضين وأبعدتهم عن اللعبة السياسية وأصبحت تتمتع باستقرار نسبي حول لها الدخول في إستراتيجية سياسية– تنموية موجهة مستفيدة في ذلك من ظروف مثالية على المستوى الداخلي والخارجي أبرزها:انعدام معارضة جدّية في الداخل بعد مصادرة مطالبها بالقوة المادية أو

---

[7]– هناك وجهتان نظر مختلفتان يتزعمها كل من henry moore و زارتمان ، فالأول يؤكد على رمزية وجود الحزب باعتباره فقط إطار رمزي تستمد منه الدولة شرعيتها الثورية لكن الفاعل الأساسي هو الإدارة التي كانت تقوم بتدوير كل الأمور. أما الثاني فيرى عكس ذلك، فالحزب في نظره كان فاعلا ومسيطرا على كل النشاطات بما فيها الإدارية، للاستزادة حول هذا الطرح يمكن الرجوع إلى كتاب: jean leca et jean claude vatin : « le system politique algérienne » dans :Annuaire de l’frique de nord (paris : centre national de la recherche, 1976). P25.

الرمزية.على المستوى الدولي ارتفاع أسعار الريع النفطي ووجود قوي في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الإتحاد السوفيتي.وبعد وفاة بومدين سنة 1978 شهدت الجزائر توجها آخرا مع الرئيس الشاذلي بن جديد، فعلى المستوى التنموي توقفت برامج التنمية الطموحة التي بدأها الرئيس الراحل هواري بومدين وذلك بحجة أن الجزائر استثمرت كثيرا في جانب الصناعات الثقيلة والتخطيط الممركز. الذي اعتقد النظام الجديد أنه لم تتحقق الأهداف الموجودة منه، لذا يجب التخطيط لإنفتاح ليبرالي وتشجيع القطاع الخاص والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد صاحب هذه الإستراتيجية، نقد حاد للسياسة التنموية السابقة، وبدأت القيادة الجديدة بتطبيق سياسة تنموية جديدة تعتمد على الليبرالية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى بغض زيادة فعاليتها أكثر ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية ،وكان الهدف من هذا الإجراء الأخير زيادة شعبية الرئيس الذي لم يكن معروفا من قبل على الساحة السياسة.

ومن دون شك فقد أدى التوجه الاقتصادي الجديد إلى توجه سياسي جديد أيضا هو إبعاد الطبقة السياسية السابقة والمقربة من الاتجاه البومديني.[8] وذلك لإفساح المجال للطبقة البورجوازية الناشئة لتحقق مطالبها الليبرالية التي كانت تطمح إليها أثناء الثورة ولم تستطع تحقيقها في ظل الحكم البومديني.

هنا بالذات يمكن طرح سؤال مهم وهو: ما هي طبيعة النظام السياسي الذي سيطر على الدولة والمجتمع طوال فترة ما بعد الاستقلال وأشرف على نمطين مختلفين من التسيير الاقتصادي والاجتماعي؟ .

فلقد أبرز الواقع أن رحيل بومدين بما كان يجسده من زعامة كارزمية–حسب التعبير الفيبري–كشف في الحقيقة عن هشاشة كتلة السلطة السياسية في الجزائر، وكشف في الوقت نفسه عن ترسيخه لتقليد سياسي جديد ومنطق من تعدد للولاءات أكثر جدة، أصبحت تحدده مجموعة من الاتفاقات المعيارية بحيث أصبحت بمثابة الإطار الجديد الناظم لقيم سلطوية جديدة لا يستطيع أن يخرج عنها أي فاعل سياسي داخل النظام ،ثم امتدت إلى المجتمع لتؤسس لعلاقة جديدة بين النظام المعياري السلطوي والقيم المسيطرة فيه والمجتمع. وفي هذه الحالة أصبحت القطاعية و الزبونية وشبكات المصالح هي العنوان الأساسي لفعالية النظام السياسي في علاقته بالمجتمع. بالإضافة إلى كل هذا أصبح للجيش مكانة كبيرة بخاصة بعد انقلاب 1965 مما سيحدد في المستقبل مصير الدولة الجزائرية ومدى الدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية في توجيه دفة الحكم شانها في ذلك شأن كل دول العالم الثالث و لعل هذا ما يفسر اختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للمرحلة الجديدة.

فإذا كانت فترة بومدين قد تميزت باستقرار نسبي بفضل آلية القمع التسامحي التي كان يتعامل بها مع القوى السياسية فان فترة الشاذلي قد زادتها هشاشة، وأفقدتها استقرارها النسبي، بسبب الشروخ الجدّية التي ورثها النظام السابق وعلامات الإعياء التي بدأت تظهر عليه، علاوة على غياب الزعامة الكارزمية التي جسدتها شخصية بومدين طوال تلك المرحلة، فلقد تميزت فترة حكم

---

[8]– يتفق الكثير من المحللين للنظام السياسي الجزائري أن الطبقة السياسية الجديدة بعد وفاة بومدين التي تبنت الخط الليبرالي والمتكونة من تحالفات مع بعض العسكر و الفئات التكنوبيروقراطية وحتى بعض الأانتلجنسيا التابعة للنظام. عملت على ضرب كل الرموز البومدينية التي كانت تمثل الاتجاه الاشتراكي الوطني.

الشاذلي بن جديد في بدايتها بإدارة التوازنات بين الجماعات المتصارعة في السلطة لكن سرعان ما انهارت هذه التوازنات، فتحولت هذه النخب من نخب بيروقراطية تنموية إلى نخب ريعية متسلطة مشكلة بذلك تحالفا مع بعض الفئات الطفيلية التي أفرزتها تلك المرحلة.

في الحقيقة تميزت مرحلة الشاذلي بنزعة استهلاكية كانت قصيرة زمنيا، فبداية من سنة 1986 بدأت أسعار البترول في الانخفاض في السوق الدولية، مما جعل الدولة الريعية عاجزة عن تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة باستمرار جراء زيادة الكثافة السكانية التي وصلت سنة 1987 إلى 50% [9] وجراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة. لدرجة أنه بدأ التنكير جديا في تسريح العمال ، تمت كل هذه التغيرات الهيكلية التي أثرت على البناء الاجتماعي الجزائري، تحت ظل إيديولوجية مزدوجة الخطاب، فالخطاب الرسمي كان ينادي بالعمل والإنتاجية [10]، في حين الواقع كان عكس ذلك ،فقد سيطرت عليه نزعة استهلاكية نشطة خالية من أي مضمون إنتاجي ما عدا الموارد النفطية و عوائدهل الريعية .

أمام هذا الوضع ،الدولة البيروقراطية –الريعية بدأت في الابتعاد عن المجتمع، والذي بدأ نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة متعددة الأشكال والايدولوجيات. فالانتفاضات الحضرية بدأت تأخذ مكان الإضرابات العمالية في المصانع، وبدأت المجموعات الصغيرة من المعارضة الكلاسيكية التي منعت في فترة بومدين توسع من صداها، عن طريق(الجامعات، خطب المساجد) وتحول فجأة النقد الاجتماعي إلى السياسي تدريجيا، ثم نحو القيمي والأخلاقي ومن هذا الأخير نحو الديني.

فالفساد الذي استشرى في دوليب بيروقراطية الدولة الريعية ، كان المادة الأساسية لهذا التحول، فأصبحت الدولة والمجتمع في الجزائر لا يجمع بينهما سوى "عبقرية المكان" على حد تعبير جمال حمدان– واستمر الوضع إلى غاية حدوث انتفاضة أكتوبر الشعبية سنة 1988 التي استطاعت أن تخلق فعلا شروخ جدية في بنية النظام السياسي الأحادي الذي بفضل هذه الأخيرة انفتح على المجتمع ليصبح ديمقراطيا تحت ضغوط وليس على قناعة.

ترتب عن هذا دخول الجزائر في مرحلة انتقالية جديدة تميزت بالديمقراطية والتسييس المفرط للحياة السياسية، ولكن كانت تخفي ورائها نوعا من النزعة الأصولية التي كانت تؤطرها الحركات الإسلاموية بالاضافة إلى بعض التشكيلات السياسية الاخرى .

وأمام ظهور هذه الفوضى السياسية التي أقرها دستور 1989، ظهر ما يقارب 50 حزبا سياسيا ،لكن رغم حجمها لم تكن تساوي شيئا أمام القوة الرهيبة للتيار الديني.

هذه الأحزاب التي وصفها أحد زعماء الجبهة الإسلامية للانتقاد المحلة "بالسنافير" ،فرغم الضجيج الذي تحدثه تبقى من دون وزن حقيقي، و فعلا هذا ما أكدت صحته الانتخابات التشريعية سنة 1991 في دورها الأول . التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا نيابيا مقابل

---

[9]– على خلاف الحركة الاجتماعية في السبعينات، فإن الحركة في الثمانينات كانت أقل ارتباطا بمجال العمل والمطالب الاقتصادية فهي دينية أخلاقية في أشكالها التعبيرية وهناك اختلاف آخر من حيث نشأتها فهي متواجدة في الأحياء الشعبية وضواحي المدن الكبرى زيادة على تواجدها في أماكن الإنتاج وهي محركة من قبل الشباب العاطل عن العمل أكثر من العمال ، بصحيح العبارة هي حركة تمردية أكثر من كونها حركة تفاوضية.

[10]– كان الشعار السائد في تلك المرحلة "العمل والصرامة من أجل ضمان المستقبل".

16 مقعدا نيابيا للحزب الحاكم السابق آنذاك "جبهة التحرير الوطني" لكن قبل الدور الثاني للانتخابات، تدخل الجيش الجزائري بكل وزنه متحالفا في ذلك مع بعض القوى العلمانية، لوقف الاتجاه الذي أفرزته الأحداث المتعاقبة مستغلا في ذلك الأخطاء الفادحة التي وقع فيها الحزب الديني.

لكن إيقاف التجربة الديمقراطية لم يكن شيئا بسيطا، لأن الساحة الإسلامية التي كانت في طليعة القوى المعارضة، كانت تضم فريقين متعارضين، الأول: يشكل أقلية كانت ترى في الجهاد وحده الكفيل بإحداث التغير وإقامة دولة إسلامية (الأفغان الجدد)، والثاني: وهو فريق آخر كان يرى أن التغير يجب ان يتم بقبول المسار الانتخابي كوسيلة أولية للتغير.

وعندما أجهضت العملية الانتخابية كان ذلك عبارة عن تزكية للجناح المتطرف، الذي كان يرى بأن الديمقراطية لعبة في أيدي الأنظمة الحاكمة التي بإمكانها إلغاء أي مسار ديمقراطي إذا لم يكن في صالحها ومن هنا بدأت تظهر المعوقات الانتقالية نحو الديمقراطية في الجزائر حيث أصبح العنف المادي هو الميزة المحددة لأطراف المعادلة الجديدة، وبخاصة بعد ما أسفرت عنه الانتخابات بأغلبية مؤيدة للحركة الإسلامية .

إن تعثر المسار الانتخابي بهذه الطريقة العنيفة وانعكاساته على النسق الإجتماعي أدى بالنظام السياسي من أجل السيطرة على الوضع المتأزم إلى المجيء بالرئيس بوضياف أولا سنة 1992، ثم بالرئيس اليامين زروال ثانيا سنة 1994 باليامين زروال كرئيس للدولة، الذي دخل سلسلة حوارات مع الحركات الإسلامية انتهت بالهدنة مع طرف منها وبدأت تظهر على السطح ابتدءا من 1996 ملامح تشكيل هيكلي جديد على المستوى السياسي ولاسيما الحزبي من أجل إعادة بعث الشرعية المفقودة من جديد، وربما حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND الذي ولد كبيرا حسب بعض المراقبين أكبر دليل على ذلك. ثم بعدها قامت الدولة بتنظيم انتخابات تشريعية 1997 أعادت من خلالها توزيع الأدوار السياسية وإدماج بعض الحركات الإسلامية التي طالما وصفت بالمعتدلة طوال بداية الأزمة وهو الشيء الذي مهد الأرضية لأجواء مصالحة بدأت تلوح ، في الأفق ثم ترجمت بعد ذلك باختيار بوتفليقة رئيسا ممثلا لهذه المرحلة الجديدة.

في إطار كل ما طرحناه سابقا من متغيرات تتعلق بنية الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر. يتبادر إلى أذهاننا الأسئلة التالية:

– هل هناك علاقة بين الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر منذ بداية الثمانيات وبين تبني النظام لخيار التعددية السياسية للخروج من الأزمة؟ .وهل يمكن اعتبار التعددية السياسية تكتيكا سياسيا لتجاوز الجميع وفرض سياسة الأمر الواقع؟ .ثم لماذا تعثر بمسار الديمقراطي في الجزائر بهذه الكيفية العنيفة؟.

– هل الانسداد الذي أصاب عملية الانتقال الديمقراطي، لعبت فيه بعض الطبقات المهيمنة مثل المؤسسة العسكرية مثلا دورا محددا أم هناك قوى اجتماعية أخرى إقليمية أو دولية؟.لماذا لجأت القوى الاسلامية إلى العنف؟، ما هي الأسباب التي دفعتها إلى ذلك؟ وأخيرا هل يمكن اعتبار مرحلة الرئيس اليمين زروال وما تميزت به من إستراتجيات أمنية ثارة وحوارية ثارة أخرى وإفرازها لقوى سياسية جديدة محاولة لحل أزمة الشرعية المفقودة؟.

2- فرضيات الدراسة:

بعد طرحنا لتساؤلات الدراسة كمرحلة أولى من تحديد الإشكالية يبقى لنا الانتقال إلى البعد العملياتي لهذه الأسئلة، ولكن هذه العملية لا تتم إلا بمحاولة تحويل أسئلة البحث إلى ظواهر يمكن ملاحظتها في الواقع وهذا بدوره يفرض علينا طرح فرضيات وأهداف التي ببنائها تسمح لنا باستخراج المفاهيم الرئيسة بهدف تحليلها ومنحها طابعا ملموسا ،فالفرضية تعتبر خطوة أساسية في أي بحث يعتمد المنهج العلمي ولاسيما البحث السوسيولوجي، الذي لا يمكن له الاستغناء عن الفرضيات مهما كان نوعها ،فهي إجابة مقترحة لسؤال البحث يتضمن ثلاثة عناصر:

الصياغة، التنبؤ، وسيلة للتحقق، ومادامت دراستنا ذات طبيعة ماكروسوسيولوجية -بنائية، فإن هذه الفرضيات سوف لن تكون دقيقة كالفرضيات التجريبية وإنما سوف تأخذ صفة العمومية بدون إهمال الطبيعة المنطقية للبناء الفرضي وعليه يمكن تحديدها على النحو التالي:

-الصراعات داخل بنية النظام السياسي بين القوى الاجتماعية- السياسية متناقضه الأهداف والمصالح كانت سببا في تبني النظام لخيار التعددية الحزبية.

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بالجزائر بداية الثمانيات وانعكاساتها على البيئة الاجتماعية أدت بالدولة إلى نوع من التنفيس السياسي.

- السلطة البيروقراطية العسكرية وجماعات المصالح وظفت أحداث أكتوبر 1988 لصالحها.

-إلغاء المسار الانتخابي الذي فازت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية شبه مطلقة كان سببا مباشرا لانطلاق العنف المسلح في الجزائر.

- تعثرت عملية الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر بسبب عدم تهيئ البنية الاجتماعية والبيئة السياسية المحيطة بها.

-اعتماد سياسة للحوار من طرف الدولة (المؤسسة عسكرية) مع الإسلامويين يمكن اعتباره محاولة للبحث عن الاستقرار والشرعية في الوقت نفسه.

3-الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في محاولة التعرف على بعض ملامح التحولات التاريخية والاجتماعية التي لازمت نشوء وتطوير الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر وساهمت في بلورة مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى فترة الدخول في التعددية الحزبية و احتدام الأوضاع السياسية سنة 1992، مع التركيز على الارهاصات والخلفيات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي ساهمت في تكوين مجموعة من القوى الاجتماعية السياسية قبل هذه الفترة وفي ضوء الأهداف العامة يمكن بلورة الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- رصد وتحليل طبيعة البنية السياسية الجزائرية إبان الثورة التحررية واستمراريتها بوصفها قوى اجتماعية-سياسية، فاعلة، لعبت أدوارا في تشكيل نمط وطبيعة الحكم في الجزائر بعد الاستقلال وحتى فترة التحول السياسي وتعثر عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

-محاولة الاقتراب من الخلفيات الرئيسة التي ساهمت في بعث الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية إبتداءا من 1986، وما ترتب من هذه الأخيرة من اختلالات وظيفية انعكست على البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي كان من نتائجها انتفاضة أكتوبر 1988 وظهور الحركات الأصولية.

التعرف على بعض خصائص الحركة الاجتماعية أثناء التعددية. وطبيعة القوى الاجتماعية السياسية التي أطرتها.

– محاولة الفهم و الاقتراب من طبيعة الأطروحات الثقافوية في أشكالها المتعددة التي أعيد إنتاجها مع عملية الانتقال نحو التعددية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري والآثار التي خلفتها على النظام السياسي.

جاءت هذه الدراسة الاقترابية المحددة، زمنيا، في وقت أصبحت فيه الجزائر أرضية خصبة للتحليل الاجتماعي والسياسي من طرف الباحثين في الداخل والخارج، وذلك لمعرفة آليات عمل النظام السياسي وبنيته المؤسسية. والكشف عن دور الأحزاب وجماعات المصالح خصوصا في الفترة الانتقالية وما استعملته من ميكانيزمات لفرض تصوراتها وتحقيق مصالحها.

4–منهجية الدراسة:

إن مجموعة التغيرات البنيوية التي طرأت على النسق الاجتماعي الجزائري ونمط الحكم السلطوي الذي خضع له المجتمع من طرف الطبقات المسيطرة ونمط الإنتاج الاقتصادي في علاقته بالدولة الريعية، بعد الاستقلال إلى غاية إعلان الانتقال نحو الديمقراطية وبداية الانفتاح ،يدعونا إلى تبني مجموعة من الأساليب التحليلية التاريخية والوصفية كأدوات تساعدنا على الاقتراب من إدراك العلاقات الأساسية بين التحولات، الاقتصادية والاجتماعية في صيرورة تطور المجتمع وآلية اشتغال السلطة في الجزائر، فالبحث في إشكالية السياسي في علاقتهبالسوسيولوجي كما هو وارد في مشروعنا البحثي يدفعنا إلى الاقتراب المؤسسي أو النسقي من خلال تفكيك هذه الأطر المؤسسية ومحاولة قراءة متأنية وتحليلية لمضامينها بالإضافة إلى المقاربة المادية التاريخية الطبقية لإستقصاء طبيعة الطبقات المسيطرة على جهاز الدولة اختبار العلاقة بين هذه الطبقات والمجتمع، وفي هذا الإطار فإن منهج التحليل التاريخي– البنائي يعتبر مدخلا لا مفر منه للباحث و هو ما يدعونا إلى تناول فترتين أساسيتين:

- فترة الأحادية السياسية ونمط الدولة الوطنية بعد الاستقلال وبعض آليات استغلالها.

- التركيز على فترة الانتقال نحو الديمقراطية وتحديد ملامح طبيعة الكتلة الاجتماعية– السياسية الجديدة التي تبنت الرؤية الديمقراطية، بخاصة بعد 1988، وما تعبر عنه هذه الكتلة من رواسب سابقة لبعض القوى الاجتماعية– السياسية التي كانت متصارعة أثناء فترة الثورة وبناء الدولة الوطنية. هذا إلى جانب تقديم رؤية سوسيو –سياسية تحليلية نقدية تقوم على معرفة الأبعاد التالية:

– استقصاء معرفي سوسيولوجي للأبعاد السياسية والايدولوجية وذلك عن طريق محاولة استكشاف علاقة الفاعلين الاجتماعيين بجهاز الدولة و مختلف التشكيلات السياسية في إطار السلطة القائمة وموقع المجتمع فيها في ظل التعددية السياسية.

– توضيح بعض الآليات الإيديولوجية المستعملة من طرف السلطة والقوى الاجتماعية لإضفاء الشرعية على ممارساتها في المجتمع أثناء عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

وبما أن هذه الدراسات سوف تتناول بعض المعالم التنظيمية التي تحكم عملية التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر، فإن الباحث سيتبنى مستوى تحليلي غالبا ما يستخدم في دراسات علم الاجتماع السياسي وهو التعرض بالقراءة التحليلية لبعض النصوص القانونية– السياسية وبعض الخطابات والمواثيق الرسمية التي عبرت عن إيديولوجية النظام قبل وبعد عملية التحول ولهذا سيتم التركيز على الأبعاد التالية:

إجراء مقارنة بسيطة بين منطق النصوص الواردة لتنظيم عملية الانتقال، وبين معالم الممارسة الفعلية لهذه العملية في الواقع العملي، مع التركيز على الدوافع الاجتماعية والظروف

الاقتصادية والملابسات السياسية التي ساهمت في فرض مسافة بين الإطار التنظيمي من جانب والممارسة العملية من جانب آخر، لتصل هذه الدراسة إلى العناصر المحددة لها:

– التعرض بالقراءة لبعض خطابات القوى السياسية في المجتمع التي ظهرت بعد 1988 مثل الأحزاب والتشكيلات السياسية الفاعلة أثناء التعددية (الجبهة الإسلامية، بعض القوى الديمقراطية) وذلك بوصفها الجماعات التي تقوم ببلورة مصالح المواطنين والتعبير عنها بشكل مطالب أو مخرجات سياسية

– محاولة تقصي الدور الذي لعبته قوى المجتمع المدني، ضمن العملية التعددية وموقع المجتمع والدولة من هذا كله.

نتطرق إلى هذه العناصر عن طريق تقديم مقاربة تحليلية كيفية لمضمون بعض الخطابات السياسية التي تمثل الخلفيات الإيديولوجية لهذه الأحزاب السياسية، وذلك لمعرفة الاتجاهات السياسية التي حاولت تكريسها في المجتمع من اجل الوصول إلى السلطة وفق هذا المنظور فإن الدراسة تقريبا ستكون دراسة وصفية تقوم أساسا على تحليل طبيعة النسق الاجتماعي الذي أفرز الفعل السياسي في المجتمع الجزائري بعد 1988 وبداية التحول ولهذا سيكون التوجه النظري في هذه الدراسة معتمدا على مقاربات مختلفة أهمها: مقاربة الفعل الاجتماعي والنظام الاجتماعي في إطاره التاريخي– البنائي– لرصد المجال العام لعملية التحول الاجتماعي الذي خضعت له الجزائر بالإضافة إلى اعتماد الباحث في الإطار الامبريقي على أحد أدوات جمع البيانات المستعملة كثيرا في البحث السيوسيولوجي وهي "المقابلة المعمقة الموجهة"، وبما أن الدراسة تركز بالأساس على متغير دور الحركة الإسلامية ضمن عملية الانتقال فإن المقابلة ستطبق على بعض الأفراد الذي عاشوا وشاركوا بشكل رسمي في هذه التنظيمات، وذلك حسب ما توفر للباحث من عينة، وهذا من أجل معرفة آرائهم وتمثلاتهم عن تلك المرحلة لمفهوم الديمقراطية ودور الدولة الدينية التي كانوا ينشدونها، وإذا لم يتسنى ذلك لنا بشكل وافي فإننا سنقحم بعض التيارات الدينية التي غالبا ما توصف بأنها معتدلة كحركة النهضة مثلا.

ثانيا: تحديد مفاهيم الدراسة:"البناء النظري والإجرائي"

تشكل المفاهيم التي سيخدمها الباحثون في أي حقل من الحقول المعرفة العلمية، مدخل أساسي لأي دراسة، كما أن صياغتها صياغة علمية ملتزمة بالمعيار الايبستيمولوجي–المنطقي يعتبر خطوة هامة في تعبيد الطريق أمام الباحث للغوص في أعماق الظاهرة التي يريد دراستها، مما تمكنه من فهمها فهما علميا يقترب بشكل جيد من الموضوعية.

وبالنظر إلى كون العلم والنظريات التي يسند إليها هي تشكيلة من المفاهيم المبينة والمنسقة منطقيا، فإنه لزاما على الباحث في العلوم الاجتماعية ضمن الإطار الذي رسمه لبحثه أن يلجأ إلى بعض المفاهيم التي تزخر بها العلوم الاجتماعية المعاصرة ولاسيما علم الاجتماع السياسي الذي قطع شوطا كثيرا في التشكل، وفي هذه الحالة تصبح مفاهيم مثل (الدولة، الديمقراطية، مجتمع المدني، الأحزاب السياسية...الخ) ضرورية لأي باحث في هذا المجال كما تغدوا في الوقت نفسه المفاهيم التي يزخر بها علم السياسة والاقتصاد ومدى التداخل والتحالف الموجود فيما بينهما أساسا بنائيا لأي عمل منهجي بحثي بخاصة وأن المرحلة الجديدة من التطورات البراديغمية المعرفية المعاصرة أصبحت لا تؤمن بأحادية المنهج أو المدخل، بل أصبحت تؤمن بتداخل العلوم interdiciplinary approaches، وتعدد المتداخل multidiciplinary appriach ومعلوم أن الاتجاه الذي يتميز بالتحالف والتداخل الذي يمكن أن يحدث بين العلوم هو من السمات التي تثري كل علم على حدة كما أنها تثري قدرة الباحثين على رؤية الواقع بشكل أعمق.

وانطلاقا من هذا الغرض وجد الباحث لزاما عليه إن ينافش ويوضح هذه المفاهيم المرتبطة بموضوع دراسته ببعض الاستفاضة، ويحاول إزالة الغموض على بعضها نتيجة لتداخلها. ويبين في الوقت نفسه، مسار تطورها عبر المنظورات السوسيولوجية السياسية المتعددة، مع استجلاء وتبيان طبيعة كل منها ولم يعتمد الباحث الطريقة الكلاسيكية المدرسية التي تفرق بين المفاهيم النسقية والإجرائية وإنما اعتمد الطرح التحليلي مُضمنا إياه بعض التعريفات الإجرائية ثم موضحا بعد ذلك أي منها سيعتمد على مدار البحث.

1- **في مفهوم الدولة** : في الواقع إن الطائفة الواسعة من التعريفات المطروحة في الأدبيات المختلفة، إما أن تكون مفرطة في النزعة القانونية والسياسية، وإما أن تكون مرتبطة بمنظورات نظرية مختلفة، فإذا كانت النظرية الماركسية ترجع مفهوم الدولة إلى الصراع الطبقي. فإن النظرية الوظيفية (دوركايم) ترجعها إلى المجتمع الصناعي، وظهور تقسيم العمل كأداة للتحديث يعمل على ظهور بني جديدة وبالتالي أشكال جديدة للسلطة[11] ومن هنا نشوء الدولة الحديثة. وهذا ما عبر عنه دوركايم بقوله "كلما تطورت المجتمعات كلما تطورت الدولة وأصبحت وظائفها اكثر تعددًا وتزيد من تغلغلها إلى جميع الوظائف الاجتماعية التي تمركزها وتوحدها بفعل ذلك نفسه "هكذا يضع دوركايم تصوراً تطورياً لتغير المجتمعات. حيث يقود التقسيم الضروري للعمل حتماً إلى ظهور الدولة مع الانتباه إلى خصوصية بعض المسارات التاريخية، وينظر بعض الوظيفيون إلى الدولة إلى جانب دوركايم على أنها أحد وجوه عملية الترشيد التي تحدث في كل المجتمعات التي تمر بعملية تحديث (قيبر ، بارسونز) ويمكن أن نحدد رؤيتين لتصور الدولة :

---

[11] – د. بودون.وف.بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 302

الأول: بدون الدخول في التأريخ لنشؤ نظريات العقد الاجتماعي * فإننا نستطيع أن نؤكد أن حركة التنوير التي ظهرت في المجتمع الغربي والتي قادها مفكرون أمثال (كانط ، فولتير ، هيغل) ساهمت في تقديم نموذج جديد للمجتمع والدولة يتجاوز واقع المجتمعات التي لا تعرف إلا القلق و الاضطراب والفوضى. فلقد قدم فلاسفة العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر تأملات حول الطبيعة البشرية وحول علاقة الفرد بالمجتمع وحول أفضل الأشكال التي يجب أن تكون عليها الدولة من خلال صيغة التعاقد الاجتماعي. [12] إذن فالدولة وفق هذا التصور تتشكل عموما من تجمع واسع من الأفراد يجتمعونو يتفقون إراديا وفق عقد اجتماعي (contractes social) فيما بينهم.

الثاني: لا يرى في الدولة سوى مجالا تمارس فيه السلطة التي تسيطر على المجتمع وتحاول أن تضفي الشرعية على هذه السلطة بإجراءات قانونية وبيروقراطية مناسبة. مع العلم أن هذا الاتجاه يتموقع ضمن مجموعة من التيارات المتصارعة التيار اليساري بشقيه الماركسي والفوضوي والتيار الليبرالي النقدي .في حين نجد رفضا لدى الماركسين للإيديولوجية النظرية السياسية البورجوازية التي تصور الدولة على أنها أداة المجتمع ككل بل يعتبرونها أداة اضطهاد تكوينة طبقية على أخرى وجهاز لفرض السيطرة على الطبقات الأخرى. فالدولة هي أداة الطبقة الأكثر قوة .و هيمنة من الناحية الاقتصادية. وهذا التأكيد نجده يتردد كثيرا لدى ماركس وانجلز. كما نجد صداه بارزا لدى بولنتزاس فبحسب هذا الأخير تلعب الدولة دورا مؤسسا في علاقات الإنتاج وفي تحديد إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية لأن نشاطها لا يقتصر على القمع الفيزيائي المنظم. بل تمتلك الدولة وظيفة نوعية خاصة في تنظيم الروابط الإيديولوجية وفي الايدولوجيا السائدة. ومع ذلك فإن دورها لا يقتصر على القمع والإيديولوجيا. [13]

لا تتكون الايدولوجيا من منظومة الأفكار والتصورات فحسب بل تنصب أيضا على سلسلة من الممارسات المادية والأعراف والعادات وأسلوب الحياة، وتختلط كالاسمنت، مع بنية مجموع الممارسات الاجتماعية. بما فيها الممارسات السياسية والاقتصادية وتلعب الروابط الإيديولوجية دورا جوهريا في تأسيس روابط الملكية الاقتصادية والتملك وفي تقسيم العمل الاجتماعي داخل علاقات الإنتاج كما لا تستطيع الدولة إعادة إنتاج وتوطيد السيطرة السياسية بالقمع والعنف العادي لوحدهما وإنما تستعين بالايدولوجيا لإضفاء الشرعية على العنف ولتنظيم توافق بين طبقات وأقسام اجتماعية معينة خاضعة وبين السلطة السياسية، إن الايدولوجيا ليست شيئا محايدا في المجتمع بل دوما إيديولوجيا طبقية وهذه هي، قبل كل شيء قوة جوهرية للطبقة السائدة. [14]

وإذا شئنا أن نعرف الدولة من المنظور القانوني، فإن كلمة دولة لا تشير إلى السلطة التي تمارس داخل المجتمع المدني فقط، وإنما إلى المجتمع بأسره منظورا إليه من وجهة نظر تنظيمه

---

* (توماس هوبز 1588–1679 ، جون لوك 1632–1704 ، جون جاك روسو 1712–1778)

12– أحمد زايد: في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص2006، ص44.

13– نيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، دار الفرابي، بيروت، لبنان ص25.

14– المرجع السابق ذكره، ص25.

السياسي الإجمالي. وهذا هو المعنى السائد عموما في ميدان العلاقات الدولية حيث تكون الدولة شخصا مباشرا للقانون الدولي العام.

لقد بلور الفقهاء الألمان والفرنسيون جلينيك (jellinek) لابند (laband) وكاري دومالبرغ (carré de malberg) في بداية القرن العشرين."نظرية العناصر الثلاثة" التي أصبحت تمثل التحليل الكلاسيكي للدولة، المنظور لها في معناها الواسع، إقليم يقيم فيه السكان وتمارس فيه سلطةمنظمة قانونا.اذن فالدولة تتكون من مجموعة من السكان يقطنون إقليما محددا، مستقلا وممركزا متميزا عن التنظيمات القانونية والسياسية الأخرى. لكن مع التحولات الكبرى التي جلبتها العولمة تغيرت نسبيا بعض معالم هذه التعاريف لكي تتكيف مع التغيرات الدولية الجديدة. [15]

من الواضح أن هذا التعريف ينطبق على الجهاز المؤسسي التنفيذي للدولة، أو الدولة باعتبارها كيانا قانونيا. ولكن بالقطيعة مع التصور القانوني الدستوري الذي يقلل من مفهوم الدولة في طبيعة ممارستها ونشاطها السياسي، يأتي علم الاجتماع السياسي ليهتم بتوضيح فكرة أساسية وهي أن الدولة محصلة مسار تاريخي طويل أخذ تدريجيا أشكالا مختلفة في الإطار الجغرافي الذي تتبلور فيه كنتيجة لأزمة بنيوية تعرضت لها مختلف المجتمعات بصورة متباينة .

فالدولة كما يقرر برتران بادي وبيار بيرنبوم في كتابهما سوسيولوجيا الدولة ،ان الباحث الذي يتصدى لمهمة تعريفها ، إما أن يسقط في تعريفات عامة ، و إما أن يجد نفسه وسط مآزق منهجية[16]. تجعله يجد صعوبة في التصنيف. [17]

وعلى الرغم من الاختلاف حول تعريف الدولة فإن دراستنا ستأخذ بهذا المفهوم شبه الإجرائي والذي يبرز أهم العناصر في مختلف تعريفاتها. فالدولة هي مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها من خلال مجموعة من الموظفين وفقاً لمبدأ السيادة على إقليم معين تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القهر الفيزيقي الذي يمكنها من أن تكون سلطة فيما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها. والدولة بهذا المعنى هي مجموعة من المؤسسات التي تقف على رأس المجتمع المدني لكنها لا تنفصل عنه بل تمتد بأطرافها في داخله، ويمتد هو بدوره في داخلها، فالدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع والمسيرة لحركته ولكنها هي نفسها نتاج له ولبيئته التي يعمل فيها ويتفاعل معها – فالدولة كمجموعة من الأجهزة وكسلوك له أهداف وتوقعات – ما هي إلا نتاجاً تاريخياً للبناء الاجتماعي وهي في الوقت نفسه فاعل فيه ولا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر [18] .

---

[15]– أنظر في هذا الصدد كتاب: philippe brand, sociologie politique, casbah edition, alger-2004,p119

[16] - thomas gay : l’indispensable de la sociologie, studyrama, france, 2004, p130.

[17]– هناك عدة منظورات للدولة تناولها عدة مفكرون من أبرزها المنظور الاقتصادي الذي يتزعمه ولرشتاين و المنظور و يتزعمه نوربرت الياس والمنظور الأنتربولوجي السياسي يتزعمه جورج بلادنيه .

[18] – أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث : "تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة"، المستقبل العربي السنة 12، العدد 133، مارس 1990، ص88، 89.

2- مفهوم النظام السياسي (systéme politique)

لا يمكن تصور مفهوم الدولة كجهاز مادي وقانوني بدون تصور نظام سياسي معين يحكم هذه الدولة. ففي غالب الأحيان تتم المطابقة بين الدولة ومفهوم النظام السياسي كوعاء يضم كل البناءات والأجهزة المشكلة لظاهرة الدولة كإنتاج تاريخي سياسي معاصر، ولعل أهم الميكانزمات التي تقوم عليها الدولة الحديثة هي السلطة السياسية التي تعتبر مؤسسة تشكل عماد الدولة.

فإذا كان جورج بلانديه (George Balandier) يتساءل حول وجود الظاهرة السياسية في المجتمع البدائي وأصلها والعمل على دراسة تلك المجتمعات وفهمها من أجل التوصل إلى معرفة تلك العلاقة الاجتماعية الخاصة التي تسمى بالسلطة السياسية (Pouvoir Politique) ومصادفته لمفهوم الوظيفة من خلال ما توصل إليه وتأكيده على أنه لا يمكن تعريف ظاهرة السلطة بطريقة علمية إلا بالرجوع إلى الهدف من وجودها، أي وظيفتها التي تتمثل في المحافظة على التلاحم والتماسك والصراع ضد الفوضى ثم في النهاية توزيع الأدوار الاجتماعية وشرعيتها [19]. فإن غابريا ل آلموند (Gabriel Almond) ذهب إلى أبعد من ذلك في تعريفه لظاهرة السلطة والنظام الذي تقوم عليه. فلقد حاول تفصيل مختلف الوظائف التي يقوم بها للمحافظة على التماسك والتلاحم في المجتمع فهو يركز بل ويدعو إلى اعتبار السلطة السياسية على انها نظام يتميز بتأمين مجموعة من الوظائف السياسية والاجتماعية. أما في تعريفه للنظام السياسي فهو يرى أنه نظام من التفاعلات القائمة في شتى المجتمعات المستقلة، يؤمن مجموعة من الوظائف التي تهدد التكيف والانسجام سواءاً داخل المجتمع ذاته أو تجاه المجتمعات الأخرى بواسطة استخدام القهر الجسدي الذي يعتبر مشروعاً إلى درجة ما. ويهتم النظام السياسي بالمحافظة على النظام (ordre) داخل المجتمع أو على العكس يعمل على تحويله أو تبديله[20] وإذا رجعنا إلى تعريف ماكس فيبر (Max weber) سنجده ينظر إلى السلطة على أنها احتمالية بأن جماعة ما تطاع من قِبَل مجموعة محددة. وهكذا فإن السياسة بالنسبة لفيبر هي بالأساس الجدلية ما بين السلطة والطاعة. غير أن هذا لا يعني أن فيبر كان يفترض عدم وجود علاقة سيطرة، أي علاقة لا مساواة في الإطارات الأخرى غير السياسية بل أنه يعطي السياسة خاصية معينة، إنها لا تعرف إلا بالسيطرة التي هي وسيلة وغاية السلطة السياسية في آن واحد[21].

فتبعاً لفيبر إذا كانت ظواهر السلطة في القطاع الاقتصادي هي وسائل لخدمة غاية وهي إرضاء الحاجات المادية وزيادة الموارد، فإن السلطات السياسية ليس لها من موضوع أو غاية سوى استمرارية أو ديمومة الفئة التي تمارس عليها هذه السلطة[22].

إذا اعتمدنا على تعريف فيبر للسلطة، نجد أن السيطرة التي هي ميزة السلطة السياسية تتجلى معها بوضوح أكثر من غيرها، ذلك أنها تحتكر لنفسها فقط ممارسة القهر أو الجبر

---

[19] – جورج بلانديه، الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة : جورج أبي صالح، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت 1986، ص17.

[20] – حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص43.

[21] – المرجع السابق نفسه، ص44.

[22] – محمد علي محمد، رواد علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976، ص14.

الجسدي، إذ أن أي نظام سياسي يمتلك في الواقع القوة أو الجبر المشروع ولا يتميز إلا بهذه الخاصية. فالسيطرة Domination هي القوة التي تمارس في جماعة تشغل مكاناً محددّاً بواسطة شخص أو مجموعة أشخاص بحيث يتحملون المسؤولية الخاصة بدعم النظام والتكامل داخل الجماعة بوصفها مجتمعاً وهم أيضاً أولئك الذي تكون أوامرهم مستندة إلى القوة الشرعية، ويمثل هذا المفهوم أهمية خاصة في تعريف فيبر للسلطة فهناك نوع من الصلة المتبادلة بين القاعدة السياسية الشرعية ذلك أن القدرة على ممارسة القوة السياسية ترتكز إلى حد كبير على المعتقدات التي يكونها أولئك الذين يخضعون لهذه القوة وهناك تظهر السلطة حينما تتوفر الرغبة لدى أعضاء جماعة ما في طاعة أوامر الرئيس أو الامتثال له، وهذا الامتثال مستند إلى حد ما على هذه المعتقدات المشتركة بحيث يصبح من غير الشرعي رفض الامتثال أو الطاعة[23]. ولم ينسى فيبر التحولات التاريخية. إذ يؤكد أن الدولة الحديثة وحدها تمتلك بالطريقة الأكثر وضوحاً وصراحة أشكال القهر أو الجبر المشروع فوق إقليمها.وبناءاً عليه يعرف فيبر النظام السياسي أو الدولة المعاصرة كما يلي: "يجب أن ننظر إلى الدولة الحديثة باعتبارها مجموعة إنسانية حيث أنها داخل حدود معينة تحتكر ولحسابها الخاص حق استعمال العنف الجسدي المشروع، وما يعتبر خاصاً بمرحلتنا المعاصرة إنها لا تخول المجموعات أو الأفراد الآخرين حق استعمال العنف إلا ضمن المجالات التي تسمح بها". ولقد أكد فيبر على تعبير الدولة الحديثة لأنه في إعتقاده يمكن أن تكون أشكال في المجتمعات تحتمل أن يكون القهر الفيزيقي متنازعاً عليه من قبل قوى متعددة كل منها يحاول احتكاره لحسابه الخاص كالمجتمعات الإقطاعية مثلاً [24].

فقد ساعدتنا نظرية القهر في بلورة التفرقة بين الدولة والمجتمع باعتبار أن القهر والقوة مرتبطان بالدولة بينما الطوعية والاختيار يتصلان أساساً بالمجتمع، فالدولة وفقاً لهذا التصور لها حق احتكار ممارسة القوة فهي السلطة العليا ذات السيادة التي تستطيع أن تفرض الامتثال وتدعم وجود النظام العام في المجتمع. وعلى الرغم من أهمية هذه الفكرة إلاّ أن الملاحظ أن الدولة وإن كانت تمتلك القوة إلا أنها تعتمد على التحالف بينها وبين أعضاء المجتمع وعلى الدعم الذي تمنحه لها الجماهير ذلك الذي يتحقق بأساليب أخرى مختلفة غير استخدام القوة المطلقة[25].

وربما يكون التعريف الذي قدمه ديفيد إيستون (Easton) وهو أكثر التعريفات قبولاً لدى أنصار التحليل الوظيفي لنظم الدولة. فالنظام السياسي هو ذلك الجهاز الذي:

- يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد
- والذي تتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.
- والذي تكون قراراته ملزمة للمجتمع ككل أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات، وتلك السياسات على أنها ملزمة.

---

[23] – محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول، (سلسلة علم الاجتماع المعاصر)، 1994، ص 215

[24] – حسن ملحم، المرجع سابق ص 25

[25] – محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 220

ولعل ما يميز هذا التعريف القانوني أنه لا يتعامل مع الدولة على أنها مجرد كيان وإنما ينظر إليها في علاقتها بالمجتمع، إن الدولة هنا تصور على أنها جهاز أو نسق يضرب بجذوره في أعماق المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسي، أما العالم الخارجي ككل فإنه يمثل البيئة الخارجية لهذا النظام[26] وتقريباً هذا هو التعريف الذي سنعتمد عليه في دراستنا لبنية الدولة والنظام السياسي في الجزائر.

3- مفهوم النظام التعددي (La polyarchie)

إذا كانت نظرية الطبقات ترتبط بالاشتراكية ونظرية الصفوة ترتبط بالفاشية، فإن التعددية الحزبية (pluralisme) هي اسم النظرية التي ارتبطت بالليبرالية الحديثة، ولقد تطور النموذج التعددي من خلال أعمال علماء السياسة على الرغم ن أنه يرتكز أساساً على مجموعة من المبادئ السوسيولوجية ويسهم علماء الاجتماع حديثاً في تحديد أبعاد هذا النموذج والدفاع عنه[27].

فلقد اقترح هذا التفسير من طرف روبرت دال Robert Dahl للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية[28] ويعرف دال النظم التعددية بأنها النظم التي تضع أقل القيود الممكنة على التعبير والتنظيم والتمثيل للأفضليات أو المصالح السياسية ولكن رغم ذلك فإن هذه النظم وفقاً لدال لا تخلوا في عوامل الرضا التي يرجعها إلى عاملين أساسين:

بالنسبة للعامل الأول "**عدم التكافؤ**" فيقصد به أنه في النظم التعددية قد يشعر الأفراد بعدم تمثيلهم في النظام أو تعبيره عن المصالح البائسة، ويرجع ذلك إلى عدم وجود معيار محدد للحكم على مدى تمثيل المصالح في العمليات السياسية، وبالتالي على مدى تحقيق التكافؤ في التعبير عن الأفضليات السياسية. وأحد الأسباب القوية لعدم التكافؤ في هذه النظم. وهو المشاكل المتعلقة بعملية التمثيل ذاتها التي قد تعوق تحقيق المساواة السياسية أو التكافؤ السياسي إذ أن حجم الشعب واتساعه قد يخلق مسافة تباعد بين المواطنين وصانعي السياسة على المستوى القومي ويضاف إلى ذلك تعقد وسائل الاتصال التي تعوق عملية تمثيل المصالح السياسية بصورة متكافئة، ومن هنا فإن هذه النظم السياسية تبني نظامها التمثيلي بما يضمن تمثيل أكبر حزب سياسي على الساحة، أو بمعنى آخر تمثيل الأغلبية، وبالتالي لا تعطي ضمانات حقيقية لتمثيل الأقليات[29].

ويشير دال إلى أنه لا يوجد نظام للتمثيل أو لصناعة القرار يمكن أن يحقق الرضا المطلق للمحكومين حتى في المجتمعات التي تحقق فيها قدراً كبيراً من المساواة السياسية. فإنه هناك دائماً أقلية لا يتم التعبير عن مصالحها السياسية في مواجهة الأغلبية، وهكذا فكلما عكس النظام التعددي تنوعاً في الأفضليات السياسية تعقدت مهمته في التوفيق بين هذه الأفضليات عند صناعة

---

[26] – أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: "الرؤية السوسيولوجية"، الطبعة الأولى، دار الثقافة والتوزيع : القاهرة، 1985، ص14.

[27] – محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 365.

[28] – د.بودون، وف بوريكو، المرجع السابق، ص570.

[29] – هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة في عهد السادات ومبارك، مركز المحروسة للطباعة والنشر، القاهرة 1995، ص29.

القرار وعلى الرغم من ذلك فإن بقاء النظم التعددية، مرهون بقدرتها في الحفاظ على الحد الأدنى من الشعور بالرضى لدى المواطنين.

أما بالبنسبة للعامل الثاني الخاص بالاستقطاب والتجزئة Polarization and Segmentation. فيقصد به انه في النظم التعددية قد يؤدي الشعور بعدم الرضا إلى حالة في الاستقطاب لأغلبية دائمة أو أقلية دائمة تسبب نوعاً من الانقسام وتخلق الصراعات السياسية. وتفسر هذه الحالة من خلال النظر إلى نتائج القرارات التي يتخذها النظام، والتي تُحدِثْ درجة عالية من التباين في إرضاء الأفضليات أوالمصالح السياسية، ومن ثمة فإن هذه القرارات لا تستطيع إرضاء الجميع وهذا ما يؤدي إلى الصراعات السياسية[30].

وفي المقابل يرى دال أنه يمكن للنظام التعددي أن يتعامل بشكل أفضل مع خطر التجزئة إذا ما وجد طريقاً فعالاً لإجراء مصالحة بين الجماعات المتصارعة وتحقيق حدة العداء بينها. ولا شك أن إجراء هذه المصالحة يتوقف على مهارة النظام في البحث عن حلول تحقق الرضا المتبادل بين الجماعات في الصراعات المختلفة، وفي هذه الحالة يتوجب على النظام خلق الدوافع السياسية وتحقيق التعبئة اللازمة للوصول إلى حل ترضي عنه القاعدة العريضة، أي بمعنى آخر أن يُشعِرَ النظام كل هذه الجماعات (سواءً تم فعلياً وبصورة شكلية) أنها تمتلك حق الاعتراض على سياسة الحكومة، ويفترض دال أن هذه الجماعات ستبحث بنفسها عن الحلول التوفيقية والمصالحة إذا ما شعرت أن كل منها يمتلك هذا الحق[31] ويمكننا أن نصل إلى تحديد تعريف إجرائي للنظام التعددي على النحو التالي:

النظام السياسي التعددي هو ذلك النظام الذي يسمح بتعدد القوى الاجتماعية والسياسية والسماح لها بالتنافس فيما بينها في إطار قانوني مما يعطي للمواطنين الفرصة لاختيار ممثليهم، ويقترن ذلك بتعدد الأحزاب السياسية التي تختلف عددها باختلاف النظم السياسية، وهذا التعريف هو الذي ستتبناه هذه الدراسة

4- مفهوم الإنتقال إلى الديمقراطية : La transition démocratique

المقصود بكلمة " الإنتقال" هو الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، أي اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه، ويتحدد معنى الإنتقال من جهة بانطلاق عملية إنحلال النظام السلطوي، و يتحدد من جهة أخرى بإقامة نوع من الديمقراطية، أو عودة بعض أشكال الحكم السلطوي، أو نشوء بديل ثوري، فمن بين ما يميز الإنتقال أن قواعد اللعبة السياسية غير معينة، ليس بسبب أنها تظل في تدفق مستمر، بل لأنها موضوع اعتراض، و النشطاء الفاعلون يتصارعون ليس لتلبية مصالحهم الإثنية و/أو مصالح أولئك الذين يزعمون تمثيلهم فحسب. بل من أجل تحديد القواعد والإجراءات التي تحدد هوية الفائزين والخاسرين المحتملين في المستقبل تشكلهما، وبالفعل فإن هذه القواعد (ruls) الناشئة كفيلة بأن تقرر إلى حد كبير أي موارد يمكن إنفاقها شرعيا في الحلبة السياسية ومن هم الفاعلون المسموح لهم بدخول هذه

---

[30] – المرجع نفسه، ص30، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

R. Dahl:The Introduction, In R.Dahl, (Ed.), Regim and Opposition, New Haven University Press, 1973.p.43

[31] – المرجع نفسه ص31.

الحلبة [32]. إضافة إلى ذلك، فخلال الإنتقال، وبمقدار وجود قواعد وإجراءات فعالة، تكون لهذه القوانين والإجراءات سلطة جزافية على الحقوق، في حين أن هذه القواعد تكون عادة محمية بالدستور والمؤسسات في ظل الديمقراطية، والمؤشر النموذجي لبناء الإنتقال هو عندما يبدأ الحكام السلطويون أيا كان السبب ، بتعديل قواعدهم الخاصة باتجاه تأمين مزيد من الضمانات لصالح حقوق الأفراد والجماعات [33] . وغالبا ما تتميز عملية الإنتقال بنوع من التحرر الليبرالي libéralisation ، إنها مؤشر على بدأ الإنتقال الذي يفرز ظهوره غالبا ودون قصد عددا من العواقب تلعب دورا مهما. ونعني بالتحرر الليبرالي ، عملية إرساء بعض الحقوق التي تحمي الأفراد والمجموعات الإجتماعية من التصرفات الإستبدادية وغير القانونية التي ترتكبها الدولة أو أطراف ثالثة ، وهو ما يحيلنا إلى فكرة نشوء الديمقراطية démocratisation التي تشير إلى العمليات التي تكون فيها قواعد وإجراءات المواطنة إما مطبقة على المؤسسات السياسية التي كانت تخضع في السابق لمبادئ حكم أخرى مثلا (السيطرة القصرية، التقليد الإجتماعي، أو الممارسة البيروقراطية)، أو أنها توسعت لتشمل أشخاصا لم يكونوا يتمتعون سابقا بمثل هذه الحقوق والواجبات (مثلا الذين لا يدفعون الضرائب، الأميون، النساء، الشباب، الأقليات العرقية...إلخ) أو توسعت لتغطي مسائل ومؤسسات لم تكن في السابق مفتوحة لمشاركة المواطن (مثلا هيئات الدولة، المؤسسة العسكرية، التنظيمات الحزبية، إتحادات المصالح، المؤسسات التعليمية...إلخ). [34]

ولكن يجب أن ندرك أن التحرر الليبرالي وإنشاء الديمقراطية ليسا مترادفين على الرغم من علاقتهما التاريخية متقاربة، فمن دون ضمان حريات الأفراد والجماعات الواردة في التحرر الليبرالي، تواجه الديمقراطية خطر التدهور نحو الشكلية، من ناحية أخرى، من دون الخضوع لمحاسبة الرأي العام. فإن التحرر الليبرالي قد يثبت أنه يمكن التلاعب به بسهولة، بل ويمكن النكوص عنه بما يناسب الممسكين بزمام الحكومة، ومع ذلك يمكن خلال الإنتقال أن لا يتوافق التحرر والديمقراطية بشكل متزامن، والحكام السلطويون قد يتساهلون بل حتى يقبلون بقدر من التحرر الليبرالي إعتقادا منهم أنه من خلال فتح بعض المساحات لنشاط الأفراد والمجموعات، سيكون بوسعهم التخفيف من بعض الضغوطات والحصول على المعلومات الضرورية والدعم من دون تعديل بنية السلطة، أي من دون أن تتعرض السلطة لمحاسبة المواطنين عن تصرفاتها أو الخضوع لمطالبهم بالإحتكام إلى الإنتخابات العادلة والتنافسية ويوصف هذا النوع من الحكم في الأدبيات السياسية على مضض بأنه " ديمقراطية الوصي(tutulary) المبغوضة"، وبالمقابل فما أن تبدأ الديمقراطية ويخشى أنصارها من التوسع المفرط لمثل هذه العملية أو يرغبون في استبعاد قضايا الخلافات عن أجندة المناقشات الجماعية، فإنهم قد يبقون بعض القيود القديمة، أو حتى يؤسسون قيودا جديدة، على حريات أشخاص محددين أو مجموعات محددة تعتبر غير جاهزة بما

32– غيلرمو أودونيل وفيليب شميتر، الإنتقالات من الحكم السلطوي " استنتاجات أولية حول الديمقراطية غير المؤكدة" ، ترجمة: صلاح تقي الدين، ط1، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2007، ص ص21–22. ،

33– المرجع نفسه،ص 22.

34– غيلرمو أودونيل وفيليب شميتر، المرجع السابق نفسه،ص 26.

فيه الكفاية أو خطيرة إلى درجة معينة من أجل الإستفادة بالكامل من وضع المواطنة، ولهذا ظهر مصطلح الديمقراطية المقيدة [35]، democraduras والذي أصبح ذائعا في تحليل النظم السياسية للعالم التي شهدت عمليات الإنتقال الديمقراطي.

5- مفهوم المجتمع المدني (Société Civiles)

لم يستغل مفهوم في الكتابة السياسية العربية المعاصرة، خلال العقدين الأخيرين وبخاصة في سنوات الثمانينات، كما استغل مفهوم المجتمع المدني، وربما لم يناظره في كثافة التداول إلاّ مفهوم الثورة قبل ربع قرن ومفهوم النهضة قبل أزيد من نصف قرن، مع فارق يكمن في أن مفهوم المجتمع المدني لم يبلغ –بعد– درجة التحول إلى الكلمة السحرية التي تكون مفتاح الخطاب والتاريخ على شاكلة ما كانت النهضة والثورة.

وإذا رجعنا إلى أصول مفهوم المجتمع المدني نجد أنه مصطلح أوربي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لإبراز التحول الذي خضعت له أوربا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية، وقد اختفى هذا المفهوم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم يظهر من جديد إلا مع غرامشي Gramsci بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الحزب الشيوعي الروسي بهدف التفكير في الخصوصية التي تميز المجتمعات الشيوعية عن المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البورجوازية[36].

وانطلاقاً من علاقة الدولة بالمجتمع المدني ومؤسساته ومن وجهة نظر ماركسية جديدة يحدد غرامشي أنماطاً للدولة في علاقتها بالمجتمع المدني. حيث يرى أن كل جماعة اجتماعية تظهر إلى حيز الوجود في عالم الإنتاج الاقتصادي – حيث تؤدي وظيفتها الجوهرية – تخلق معها عضوياً شريحة أو أكثر من المثقفين تمنحها التجانس والوعي بوظيفتها لا في الميدان الاقتصادي وحده بل وفي الميدان الاجتماعي والسياسي.

فلقد استطاع غرامشي أن يحدد مستويين رئيسيين للأبنية الفوقية، أولهما ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني (société civiles). أي مجموعة الهيئات التي توصف بأنها هيئات خاصة. وثانيهما هو ما يمكن سميته بالمجتمع السياسي (société politique) أو ما يوصف بالدولة أو يقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة (Hégémonie) التي تمارسها الجماعة الحاكمة في المجتمع كله من جهة، ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال الدولة وحكم القانون، ومن جهة أخرى وظائف هي بالتحديد وظائف تنظيمية وروابط يمثلها المثقفون وأهم نواب الجماعة

35– للمزيد من المعلومات حول مفهوم الديمقراطية المحدودة أو المقيدة يمكن الرجوع إلى:

Daniel Brumberg, Liberalization Versus Democraty : Understanding Arab Political Reform,Working Paper,Carngie Endowment,n^{0}37(May2003)

36 – عبد القادر الزعل، المجتمع المدني في المغرب العربي، أمنية رشيد (وآخرون)في: قضايا المجتمع المدني في ضوء "إطروحات غرامشي"، مركز البحوث العربية، القاهرة – 1992، ص 49.

الحاكمة[37]. أي مؤسسات وقوى اجتماعية وسياسية تقوم بدور الوسيط بين المجموعة الأولية من جهة والدولة ومؤسساتها الرسمية من جهة أخرى.

فالحديث عن المجتمع المدني يطرح قضية معرفية كبيرة تجعلنا نلتقي مع ثلاث مفكرين غربيين أساسيين سوف نتناول مفاهيمهم بنوع من الإسهاب.

- المفهوم الأول : وهو المفهوم الهيجلي للمجتمع المدني، والذي يبْنى على أساس التمايز بين الدولة كتعبير عن سمو الفرد إلى الكونية، والمجتمع على اعتبار أن هذا المجتمع هو في حد ذاته بالنسبة لهيجل مجموعة من المؤسسات التي لها وجود كذلك ككيان، فالمجتمع المدني عند هيجل هو كيان يتميز عن الكيان الدولتي (Etatique).

- المقاربة الثانية للمجتمع المدني نجدها عند جون لوك الانكليزي والذي يعتبر أحد المفكرين الأساسيين في الفكر الديمقراطي، إذ يعتبر جون لوك المجتمع المدني هو مجتمع المدنية ومجتمع المدينة بالنسبة إليه هو مجتمع التحضر، والتحضر لا يتم إلا بسمو القانون في علاقة الأفراد ببعضهم البعض، وهو يختلف عنده عن المجتمع السياسي، لا عن مجتمع الدولة لكونه يفرض القانون كمعيار لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس، والمجتمع المدني مبني على القانون والقانون منظم للحرية، فهو يختلف عن المجتمع السياسي بحكم أن المجتمع السياسي هو منظم السلطة وبالتالي فهو محدد للحرية، ولكن أهم تمييز يضعه جون لوك عن المجتمع المدني بهذا الشكل هو تمييز مجتمع الحضر عن مجتمع الهمجية[38].

- الالتقاء الثالث – قد سبقت الإشارة إليه– هو الاتقاء مع المفكر أنطونيو غرامشي في بداية القرن العشرين، فلقد تحدث غرامشي عن المجتمع المدني كسلطة مضادة لسلطة الدولة، والسلطة المضادة هي السلطة المنظمة داخل المجتمع والتي لا تأثير للدولة عليها، مثلاً يعتبر أنه في الاقتصاد يمكن للمجتمع أن يفرز مؤسساته الخاصة به والتي لا دخل فيها للدولة مثل المؤسسات المهنية أو في مجالات أخرى مثل الكنيسة التي تعتبر جزءاً من المجتمع لأنها سلطة مضادة للدولة، وكذلك مؤسسات اجتماعية أخرى لا تأثير للدولة فيها أو عليها مثل مؤسسات التنشئة.. إلخ، والعلاقة عند غرامشي بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة نزاعية حيث تسعى الدولة دائماً إلى استيعاب هذه المؤسسات التي تنتمي إلى المجتمع المدني وجعلها تحت قيادتها وإخضاعها لسلطتها[39].

وحين نتحدث عن المجتمع المدني في الجزائر نلتقي بهذه المستويات الثلاث في التحليل، وخاصة المنظور الغرامشي للمجتمع المدني باعتبار أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر هي علاقة نزاعية دائمة بين السلطة والسلطة المضادة.

أما إذا انتقلنا إلى المفهوم الليبرالي لمصطلح المجتمع المدني، والمتداول بشدة من طرف المثقفين المحافظين الجدد في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، وكذلك مثقفين ليبراليين في أوربا

---

[37] – عادل غنيم، غرامشي والمثقفون، مجلة الفكر والفن المعاصر: القاهرة، العدد 124، يناير 1994، ص 110.

[38] – خالد عليوة، المجتمع المدني، آفاق: مجلة اتحاد كتاب المغرب، المغرب، 1992، ص180.

[39] – المرجع نفسه ص181.

الشرقية، نجد أنه جاء كرد فعل على هيمنة الدولة ونتيجة لتحولات تاريخية كانت أحشاء المجتمع الغربي تزخر بها وتحولات قادتها بورجوازية نشطة استطاعت على مستوى الممارسة والفعل أن تفرض نمط إنتاجها، واستطاعت على مستوى النظر والوعي أن تعمم أيديولوجيتها، وتمكنت من تفكيك سلسلة القيم والعلائق السائدة، فلم تعد الدولة مصدر السيادة ولم تعد الكنيسة تملك مشروعية الكلمة، السيادة والكلمة لمجتمع يتكون من مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يحكمهم قانون واحد، مجتمع يقوم على الاختلاف ويحترم حق الاختلاف، ودولة تحمي هذا الاختلاف وتدير شئونه، فالدولة هنا ثمرة لمصالحة تاريخية بين أطراف تمارس قواعد لعبة الاختلاف. تلك هي إذن باختصار الشروط التاريخية التي أنجبت في بلاد الغرب المجتمع المدني بكل مظاهره وتجلياته[40]: دولة الحق والقانون، دولة المؤسسات التعددية في المجال الحزبي والنقابي والإعلامي والعمل الاجتماعي والثقافي. (وهي شروط غائبة عن مجتمعاتنا تاريخياً).

والمقصود بالمجتمع المدني بهذا المعنى هو تلك التكوينات غير الحكومية المتمثلة في التنظيمات السياسية المستقلة والمعبرة عن الأيديولوجيات ومصالح جماعات اجتماعية معينة مثل النقابات المهنية المختلفة، ومختلف الهيئات الاجتماعية الممثلة للقطاعات والجماعات المستقلة عن الدولة، وتمارس مؤسسات المجتمع المدني علاقتها بالدولة من خلال الهيئات البرلمانية[41]، وفيما يتعلق بالدول العربية تعتبر تونس والجزائر هما الدولتان الوحيدتان اللتان تفاعلتا مع هذا المفهوم من أجل التفكير في ظروف التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وما يلاحظ عن التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة أن هذا المفهوم قد تم قبوله والتفاعل معه دون نقاش للإشارة إلى الشعب وتنوعه الثقافي والسياسي[42]، ويمكننا أن نحدد تعريف إجرائي لهذا المفهوم على النحو التالي:

- المجتمع المدني هو مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المدنية كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية والمجالس المنتخبة والتنظيمات الثقافية..إلخ، تعتبر كقنوات يُعبر بواسطتها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحه وأهدافه، ويتمكن من الدفاع عن نفسه بطرق سلمية في مواجهة طغيان سلطة الدولة[43].

ونعتقد أنه لكي نتمكن من الكلام عن المجتمع المدني بهذا المنظور، لابد أن يكون هناك اعتراف بوجود مصالح اجتماعية متعارضة، وأن يكون هناك قبول لفكرة التسوية والتوفيق بين تلك المصالح ولو بصفة مؤقتة أو مرحلياً، وتحديد مبدئي لقواعد تلك التسوية عن طريق احترام وتطبيق الديمقراطية.

---

[40] – لمحاولة جادة في الاستفادة من فكرة نشأة المجتمع المدني أنظر : عزمي بشارة، المجتمع المدني "دراسة نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 ، من ص29–74

[41] – عبد الوهاب بو خنوفة، المرجع السابق ، ص 31.

[42] – عبد القادر الزعل، المرجع السابق، ص 5.

[43] – عبد الرزاق الداودي، حول موضوع المجتمع المدني بالمغرب، مجلة آفاق، المرجع السابق، ص 192.

6- الظاهرة الدينية من " المنظور السوسيولوجي ": غالبا ما نستعمل في علم الاجتماع مصطلح الظاهرة لكي نعبر عن واقعة اجتماعية معينة. وما دام هذا الواقع الاجتماعي معقدا متشابكا بين ما هو ثقافي وسياسي وديني فإنه رأينا لزاما علينا تحديد مفهوم الدين أو الظاهرة الدينية.

يمثل الدين ثقافة كاملة لشعب أو أئمة أو حضارة، ليس بكونه مجموعة نصوص وتعاليم وقيم وحسب، بل بما هو كيان مجسد اجتماعيا ومبلور بالممارسة في أنماط وتقاليد وأفعال، أي من حيث صيرورته نظاما من الممارسات فضلا عن كونه نظاما من التصورات، بغض النظر عن طريقة استيعابه وطرق التعبير عنه من طرف المؤمنين به [44]. فهو ضمن هذا المنظور لا يخرج عن كونه ظاهرة اجتماعية تؤدي وظائفها داخل النسق الاجتماعي من اجل الحفاظ على توازنه وانسجامه. ويقسم علماء الاجتماع الدين إلى مفهومين ايديولوجين: المفهوم الذي يؤكد الوحدة والترابط داخل النسيج الاجتماعي (دوركايم)، والمفهوم الذي يمتزج بالمصالح الدنيوية للجماعات البشرية بحيث يصبح معبرا عن مصالحها واحتياجاتها الخاصة. وفي هذه الحالة يصبح وعيا زائفا أو تصويرا مشوها للواقع كما ترى النظرية الماركسية. فهو إذن عامل تكامل و في الوقت نفسه عامل انقسام واستغلال.

7-الإسلام السياسي: " بما هو إيديولوجية دينية"

إن الدخول في إشكالية علاقة السياسي بالديني تدفعنا إلى الذهاب بعيدا في التأصيل النظري والسجال الإيديولوجي، ويكفي أن العديد من التيارات السوسيولوجية المعاصرة قد تكلمت بإسهاب في ذلك من الناحية الابسيمولوجية، لاسيما أعمال كل من ماركس وفيبر[45]، وبهدف الاختصار في تحديد المفاهيم ذهبنا مباشرة إلى مفهوم الإسلام السياسي باعتباره إيديولوجيا دينية برزت بشدة بوصفها متغيرا فاعلا في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر منذ بداية المد الإسلاموي في العالم العربي منذ السبعينات إلى يومنا هذا و لقد برزت العديد من الأدبيات التي تبحث في الظاهرة محاولة فهمها وتقديم تفسيرات لظهورها نهاية بتعريفها وإبراز خصائصها. ونحن بدورنا حتى لا نتوه في جملة الأدبيات المتعددة التي تناولت الظاهرة اخترنا تعريفا محددا وواضحا يرى أوليفه روا (Olivier roy) أن نشأة الإسلاموية في تواصل مع السلفية وفي قطيعة معها في آن معا، فالإسلاميون يتبنون بلا إجمال الفقه السلفي: إنهم يدعون إلى العودة إلى القرآن والشريعة والسنة ويرفضون الإضافات والقياس(التفسير، الفلسفة وكذلك المذاهب الأربعة الكبرى) ويطالبون بحقهم في الاجتهاد والتفسير لكنهم لا يكتفون بذلك.

ثلاث نقاط تميز الإسلاميون بوضوح عن أشكال و صيغ السلفية الأخرى، لاسيما سلفية العلماء وهي: الثورة السياسية، الشريعة، قضيةالمرأة.ويتفق الإسلاميون جميعا على أن عودة المجتمع إلى الإسلام "أو أسلمته" ستكون محصلة عمل اجتماعي وسياسي، فلا بد من الخروج من نطاق المسجد ، والحركات الإسلاموية تتدخل مباشرة في الحياة السياسية كما أنها بدأت منذ الستينيات تستهدف السلطة، وما عاد الإسلاميون ينظرون إلى الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية على

---

[44]- عبد الغني عبد العماد : سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، لبنان ، ص 137.

[45]- للاستفاضة حول هذا الموضوع أنظر المقارنة التي يقيمها غيدنز بين ماركس وفيبر حول رؤيتهما للدين في كتابه: " الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة" " تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر"، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 2009، ص 319.

أنها مجرد أنشطة ثانوية تصنف في خانة أعمال التقوى وأداء الفرائض الشرع، بل أصبحوا يعتبرونها ميادين أساسية [46].

ويطرح الإسلاميون مسألة السياسي انطلاقا من المبدأ القائل أن الإسلام هو فكر شامل وكلي، ولا يكفي بالتالي أن يكون المجتمع مؤلفا من مسلمين، بل ينبغي أن يكون إسلاميا في أسسه وبنيته، وعلى هذا فقد أدخلوا التمييز بين ما هو "مسلم" وما هو "إسلامي"، وهو تميز يجعل من استخدامنا لمصطلح "إسلاموية" أمرا مشروعا. ومن هنا ينبع بالنسبة للإسلامويين الأكثر جذرية " تلامذة السيد قطب و الخميني "، واجب التمرد على الدولة المسلمة الفاسدة، إنه تكفير الحاكم الذي يعتبر مرتدا. ومن هنا أيضا واجب الانتقال إلى أعمال العنف(الإرهاب والثورة) الذي سيقسم الإسلامويين إلى ثورين من جهة وسلفيين جدد من جهة أخرى [47].

ضمن هذا المنظور سوف نتناول بالدراسة الحركة الإسلاموية باعتبار استمرارية مباشرة للحركات الاسلاموية التي ظهرت في البلدان العربية، مع التعرض للخصوصية الجزائرية وأهميتها في تناول سيرورة هذه الحركات في صراعها مع الدولة والمجتمع.

---

[46]- أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، دار الساقي، بيورت، لبنان ط02، 19965، ص 42.

[47]- المرجع السابق نفسه، ص42.

ثالثاً: الدراسات السابقة :

بصفة عامة لا يمكن القول بأن هناك دراسات سابقة تناولت الموضوع بشكل مباشر ودقيق، ولكن هناك العديد من الدراسات التي تناولت بعض أبعاد ظاهرة التعددية السياسية بشكل عام، وغير مباشر، وذلك تحت موضوع الديمقراطية في العالم العربي وأساليب التحول السياسي، والقطاع الأكبر من هذه الدراسات عبارة عن رسائل علمية (ماجستير، ودكتوراه) عالجت بعض قضايا التطورات السياسية في الوطن العربي والعالم الثالث.

فلقد اتجهت العديد من البحوث والدراسات إلى مسألة الديمقراطية والحرية السياسية في العالم الثالث خاصة بعد تحرر العديد من هذه المجتمعات من الاستعمار، وتبنيها لنماذج من الأنظمة السياسية والاجتماعية القائمة على مبدأ الحزب الواحد والتنمية من أعلى، مما جعلها عرضة للفشل بسبب الأسس التي قامت عليها هذه الدول في هذه المجتمعات، نظراً لتركيزها على الديمقراطية الاجتماعية كبعد واحد في عملية التنمية، وأهملت ما يسمى بالديمقراطية السياسية التي تعطي الأولوية للحريات السياسية وما صاحبها في تنظيمات كالأحزاب والجمعيات الأهلية.. إلخ.

وعلى هذا الأساس انصبت معظم الدراسات والأدبيات السوسيولوجية والسياسية على طرح قضية الديمقراطية والحريات باعتبارها المخرج الوحيد لهذه المجتمعات من أنظمتها الشمولية الهجينة، إلى أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية من أجل التنمية السياسية والاجتماعية للخروج من التخلف، وبعد التحول السياسي الذي شهدته العديد من مجتمعات العالم الثالث –ومنها المجتمعات العربية– نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، ظهرت مجموعة من الدراسات الأكاديمية الجادة، صبت جل اهتمامها في البحث عن الأسباب الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى هذا التحول، إذ ركزت معظمها على نمط الممارسة السياسية والحزبية وأثرها على السلوك السياسي– الاجتماعي لهذه المجتمعات.

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعة من الرسائل الأكاديمية، التي لا تصب مباشرة في صميم موضوعنا بسبب طبيعتها العمومية – البنائية، ولكن يمكن أن نستعين بها في التناول العام للموضوع، كنموذج تنطلق من نتائجه وتستفيد من منهجيته التي استعملها في البحث، وهناك كتب ومقالات تخص الموضوع مباشرة، وبالرغم من قلة الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع إلا أننا سوف نعرض لكم القليل المتوفر لدينا باعتباره دراسات سابقة.

ومن هنا سوف نقسم الدراسات السابقة إلى قسمين : قسم نتناول فيه الرسائل الجامعية حول موضوع التعددية السياسية والديمقراطية، وقسم ثاني نتناول في أهم الكتب والدراسات التي لها صلة مباشرة بموضوع التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر.

1- البحوث والرسائل الجامعية:

من بين أهم الرسائل الجامعية هناك رسالة ماجستير بعنوان "التنمية السياسية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية" تناول الباحث في هذه الرسالة مفهوم الديمقراطية في المجتمعات النامية وعلاقتها بالتنمية والتحديث السياسي، معتمداً فيها على طرح منهجي – نقدي لبنية مجتمعات العالم الثالث في قالب تاريخي بنائي، وأبرز كيف أن هذه المجتمعات تمتلك أبنية اقتصادية – اجتماعية وسياسية متخلفة تجعلها مرتبطة دوماً بالقوى الاستعمارية وخاضعة لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي على أسس غير متكافئة، كما تناول الباحث مشكلة المشاركة السياسية وقضية الشرعية في البلدان النامية وعلاقتها بالصفوات الحاكمة، حيث ضحت السلطة السياسية في هذه المجتمعات بمسألة الديمقراطية والحريات السياسية ، مما جعلها عرضة للفشل بمختلف أشكاله،

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة، هو أن البلدان النامية ما زالت تعاني من سيادة العلاقات التقليدية على المستوى الاجتماعي والسياسي على الرغم من دخول عناصر التحديث[48]، التي كان من المتوقع أنها سوف تدفع عملية التحول وإحداث التغيرات في الأبنية الاجتماعية والسياسية، كما اهتدى الباحث في نتائجه إلى أن نجاح الديمقراطية في البلدان النامية يتوقف على توفر بناء اقتصادي وسياسي ضخم كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية. وهذا أمر لا يتحقق مع البلدان النامية، فعلى الرغم من الأمثلة العديدة من الديمقراطيات في العالم الثالث، فإنه نتيجة لغياب المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتطور، بقيت منطوية على أبنية عصبوية تقليدية سابقة على الحداثة، مما يشوه الممارسة الديمقراطية في هذه المجتمعات نتيجة ثقافة سياسية نسبية ونقص الوعي السياسي الذي يؤهلها لدخول معركة الديمقراطية.

وفي رسالة أخرى تحمل عنوان "التنمية وقضية الديمقراطية في مصر" ركز الباحث على أهمية الديمقراطية في تحقيق التنمية، ولقد استخدم الباحث مدخل نظري كثيراً ما يستخدم في العديد مثل هذه المواضيع، وهو المدخل البنائي الوظيفي متناولاً أهم الاقترابات النظرية حول قضية التنمية وعلاقتها بالديمقراطية، وقدم الباحث رؤية تاريخية تحليلية نقدية بطبيعة حركة 23 يوليو العسكرية، محاولاً إثبات غياب الديمقراطية في عملية التنمية الاجتماعية – السياسية مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على هذه التنمية، وكان من الأهداف الاساسية التي دأبت إلى تحقيقها هذه الدراسة، هي توضيح الدور الفعال الذي تلعبه الحريات الاجتماعية والسياسية في خلق نموذج تنمية حقيقي، مع تركيزه على رحلة التنمية فيما بعد الثورة، أي المرحلة الناصرية وتحجيمها لدور الحريات السياسية والديمقراطية[49]. واعتبرها الباحث من أخطر العوامل التي ساهمت في فشل وعدم استمرار صرح التنمية في مصر والعديد من البلدان النامية.

وانتهى الباحث في أهم نتائجه إلى أن الديمقراطية والأيديولوجيا التحررية هي القضية المحورية للتنمية، ومما يجدر ذكره أن هذه الدراسات سوف تفيدنا ببعض الأطر المنهجية والتحليلية في دراستنا لمرحلة الحزب الواحد في الجزائر قبل الدخول إلى مرحلة التعددية السياسية.
هنا بالإضافة إلى بعض الدراسات التطبيقية حول الإنفتاح السياسي والتعددية الحزبية، منها مثلاً رسالة ماجستير تناولت موضوع "التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثره على المشاركة السياسية للمرأة".[50].

---

[48] – عبد الجبار ردمان ناجي، التنمية السياسية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية، رسالة ماجستير، جامعة الأسكندرية، 1988.

[49] – متولي مصطفى الشعراوي، التنمية وقضية الديمقراطية في مصر، دبلومه، جامعة الاسكندرية، 1990.

[50] – غادة علي موسى، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995.

من بين الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هي اختبار أثر الانتقال إلى التعددية السياسية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على المشاركة السياسية للمرأة المصرية ومدى تأثرها بالتحول الديمقراطي، وذلك من خلال اختبار صور ومستويات مشاركتها الرسمية وغير الرسمية في الحياة العامة والحياة السياسية، ولقد استعملت الباحثة في هذه الدراسة مجموعة من الأدوات البحثية المنهجية نظراً لتعدد أبعاد الظاهرة، منها المدخل التاريخي المقارن وأسلوب دراسة الحالة، أما في البحث الميداني فلقد استعملت الباحثة استمارة الاستبيان لقياس أثر التحول السياسي وعلاقته بالمشاركة السياسية للمرأة المصرية، وتوصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة:

- على الرغم من دخول الدولة في مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي، إلا أن انعكاسات هذا الانفتاح تجاه المرأة ما زال سلبياً نظراً لعدم تخلص المجتمع والدولة من شكلهما الأبوي.
- عدم نضح واكتمال التعددية السياسية نظراً لطبيعة المجتمع الذي طبقت فيه، والتناقضات التي طبعت التجربة الديمقراطية، مما انعكس سلباً على المشاركة السياسية عامة، والمرأة خاصة.
- عدم وجود اتفاق بين أطراف النظام الحزبي علي قيم وقواعد وآليات مؤسسات التعددية السياسية ، بالإضافة إلي انفصال الأحزاب السياسية عن القاعدة الجماهيرية ، حيث لا تحتل الاعتبارات الاجتماعية ، وزنا كبيراً مقارنةً بالاعتبارات السياسية.
- بوادر إعادة تنظيم المجتمع المدني مؤشر على تراجع الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على التعبير .
- استخدام الجهاز الإداري للدولة لتشريعات لا تساير مرحلة التعددية السياسية الراهنة ، كسلاح ضد مؤسسات التعددية السياسية التي تعتبرها الدولة نداًّ لها ، وعلى رأسها القيود المكبلة لإنشاء الأحزاب والجمعيات المدنية .
- الانتقال إلى التعددية السياسية ومواجهة هذه التعددية من الداخل بقرارات فوقية ، بدون أي اتفاق على قواعد الممارسة الديمقراطية .
- الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لم يؤدي إلى توسع هامش الحريات السياسية في ظل وجود الأزمة الاقتصادية .

وهناك دراسة أخرى بعنوان " وظائف الأحزاب السياسية في النظم التعددية المقيدة ". تناولت هذه الدراسة قضية التحول السياسي نحو نظام التعدد الحزبي في مصر ، ومن بين الأهداف الأساسية التي أرادت أن تحققها هذه الدراسة هي رصد وتحليل طبيعة وظائف الأحزاب السياسية في ظل نظم التعددية السياسية المقيدة ، مع التطبيق على حالة حزب التجمع في مصر[51].ومعرفة العوامل الأساسية التي دفعت النظام السياسي إلي تبنى خيار التعددية السياسية المقيدة ،وكيف تمت إدارة

---

[51] –إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة:" دراسة حالة حزب التجمع 1976 – 1991 " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،1993.

عملية الانتقال نحو التعددية ، ثم اتجهت الدراسة إلي البحث في طبيعة القيود القانونية والفعلية ، التي ارتبطت ولا تزال ترتبط بحربة التعددية السياسية المصرية .

واستخدم الباحث في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب والأدوات البحثية كما ، تبنى توجه نظري – بنائي – وظيفي – فى تحليل للبنية المؤسسية للنظام السياسي إضافة غلي الأسلوب المقارن للمقارنة بين عمليات الانتقال نحو التعددية في العديد من الدول النامية ، وتحليل المضمون الكيفي لرصد ملامح والتوجهات العامة للحزب ، مع أداة المقابلة حيث اجري الباحث العديد من المقابلات مع بعض العناصر القيادية في الحزب .

ولقد استطاع الباحث الوصول إلى مجموعة من النتائج المهمة وتتمثل في :

- إن الانتقال إلى التعددية السياسية المقيدة، كان نتيجة ظروف داخلية وخارجية والفراغ السياسي الذي تركته الفترة الناصرية في مصر بسبب كارزميته.
- جاءت التعددية السياسية في مصر بمبادرة من القيادة السياسية، ولهذا فقد حرص النظام على حصار تجربة التعددية المصرية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية، تضمن هيمنة واستمرار السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية.

ما يمكن استنتاجه أن هذه الدراسة فتحت لنا مجال واسع لتحليل الأزمة الهيكلية التي يعاني منها المجتمع العربي الحديث، أما على صعيد النظام السياسي أو على صعيد المجتمع المدني، كما تفتح لنا إطاراً واسعاً في دراسة أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي عموماً.

وهناك دراسة غاية في الأهمية، وهي رسالة دكتوراه قدمت في جامعة القاهرة بعنوان "ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية" أراد الباحث في هذه الدراسة تناول أبعاد ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية العربية.وذلك من خلال اختبار عدد من الفرضيات التي تتضمن علاقات ارتباطية (إيجابية، سلبية) بين العنف السياسي وعدد من المتغيرات الأخرى المفسرة له[52]، كالتحول السياسي نحو الديمقراطية في البلدان العربية والتعبئة الاجتماعية وعدم العدالة التوزيعية.. إلخ.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت مدخلاً لتحليل النظم السياسية في الوطن العربي، فمن خلاله يمكن فهم طبيعة النخب الحاكمة في هذه الأقطار، ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع.كما أن هذه الدراسة تعرضت للاتجاهات النظرية والفكرية وكذلك الدراسات الإمبريقية الغربية حول ظاهرة العنف السياسي وذلك من منظور نقدي.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن أغلب أحداث العنف السياسي في النظم العربية نابعة من انعدام الشرعية السياسية للنظم العربية، وما صاحبها من تحولات مجتمعية عميقة، أثرت على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه المجتمعات.

---

[52] – حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

إن هذه الدراسة تمثل بالنسبة إلى موضوع بحثنا مدخلاتهما لفهم طبيعة التحول السياسي وعلاقته بالمجتمع المدني ودور العنف كأسلوب للتعامل السياسي بين الدولة والمجتمع.

بيد أن هناك دراسة أخرى ، للأستاذ فريد عزي وهي أطروحة دكتوراه دولة. تناولت مسألة الأجيال والقيم وهي مقاربة للتغير الإجتماعي والسياسي في الجزائر من منظور سوسيولوجي، تناولت مجموعة من الأفكار والتصورات، التي في اعتقادنا مهمة لدراستنا، وتكمن هذه الأهمية في ناحيتين، أولا أنها قدمت مقاربة جيلية في علاقتها بالسياسي ومجمل التغيرات التي أثرت في هذه الرؤية، ثانيا، أنها تمثل دراسة أمبريقية معتبرة، كونها بينت على منهجية اعتمدت مجموعة من المؤشرات والقياسات المفيدة لنا من حيث أنها سوف تعطينا صورة عن التغير في المواقف والتمثلات، والقيمة التحليلية– الأمبريقية التي تحملها سوف تفيدنا في معرفة دور المقاربة الجيلية في العملية السياسية ومدى أهمية الوعي المشترك عند فئة عمرية بخصوصياتها وتفردها. ولربما الإستفادة المثلى التي ستخدمنا بقوة هي الجزئية المتعلقة بظاهرة التواصل الديني بين الأجيال لفهم تطور القيم والمواقف الدينية وعلاقتها بالمجتمع والدولة [53] ، وكذا مفهوم الجيل السياسي كما شرحه كارل مانهايم ووظفه الباحث في دراسته، كالمواقف من الديمقراطية، المشاركة السياسية، المواطنة...إلخ. وبالنظر إلى كون دراستنا بخاصة في جانبها الميداني قد ركزت على فئة جيلية معينة وهي التي كانت لها تجربة مشتركة تجاه أحداث سياسية محددة فإنه من المؤكد سوف تفيدنا في تحليل بعض معطيات المقابلة. فالقيمة العلمية لهذه الدراسة تجعل منها مدخلا مهما لأي دارس يبحث مشكلة " الأجيال، الدين، السياسة والتغير الإجتماعي والتمثلات"، والشيء الذي يجب أن ننوه به في هذه الدراسة هو أنها مثلت بموضوعية تقترب من الدقة في أدواتها المنهجية الحديثة في البحث السوسيولوجي المتمرس. وعلى هذا الأساس كان لزاما علينا الإعتماد عليها كدراسة سابقة للإستفادة من منهجيتها وفهم بعض العناصر المفسرة لعملية التغير الإجتماعي– السياسي.

كما توجد دراسة أخرى قام بها الأستاذ مصطفى راجعي حول التدين وثقافة النمو الإقتصادي في الجزائر، وهي دراسة مسحية [54]، في الواقع هذه الدراسة تعتبر من الدراسات المسحية التي طبقت منهج التحليل الأمبريقي على النمط الأنجلو– ساكسوني، مثل الدراسة السابقة لفريد عزي، ولكن الغاية من الرجوع إليها من طرفنا هو محاولة الإستفادة من الأطر المنهجية التي اعتمدها في فهمه للعلاقة بين التدين والثقافة تحديدا. لا سيما دور هذه الثقافة الدينية في الدفع بالفئات التي تحملها إلى التعاطي مع مفاهيم مثل النمو والمجتمع المدني، وإن حصرها الباحث بالدرجة الأولى في الجانب الإقتصادي، إلا أنه بعد الإطلاع عليها، حاولنا تكييف بعض معطياتها النظرية والتحليلية مع موضوعنا. كما أن المنهجية التكميمية التي اعتمدها الباحث كمقترب للعمل الميداني جعلت منها تكتسي نوع من الدقة والموضوعية. ونعتقد أن هذه الدراسة جديدة باقترابها وأدبياتها، لأنها قدمت معرفة دقيقة حول التدين والثقافة نادرا تعرضت لها الدراسات السوسيولوجية بهذا الشكل

---

[53] – محمد فريد عزي، الأجيال والقيم:" مقاربة للتغير الإجتماعي والسياسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في علم الإجتماع السياسي، غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2008.

[54] – مصطفى راجعي: الدين وثقافة النمو الإقتصادي في الجزائر"، دراسة مسحية، أطروحة دكتوراه دولة في علم إجتماع التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران، 2010.

في جامعاتنا. أما مكمن الإستفادة منها في بحثنا فيتمثل في الجانب المتعلق بالدين كثقافة ووضعه العام ضمن حلقات التاريخ الجزائري، وتبقى هذه الدراسة مهمة في ذاتها لكونها قدمت اقترابا جديدا لفهم الظاهرة الدينية والتدينية في علاقتها بمتغيرات أخرى كالإقتصاد مثلا والمجتمع المدني.

في بحثنا كذلك عن الدراسات السابقة حصلنا على دكتوراه دولة في الجامعة التونسية موسومة بعنوان" الحركات الإسلامية في الوطن العربي" للباحث أعليه علاني، تناول فيها بالتنقيب طبيعة الحركات الإسلامية بشكل عام برؤية مقارنة بين أدبياتها وأهدافها، مركزا بالدرجة الأولى على الحركة الإسلامية في تونس وآليات تعاملها مع السلطة. والهدف من تفحصنا لهذه الدراسة هو محاولة الإستفادة من المعالجة التي انطلق منها الباحث، والتي اتسمت بالمقارنة العميقة بهدف إيجاد خطوط التواصل بينها، مستعرضا كذلك التجربة الجزائرية. وانطلاقا من قناعة لدينا أن المنهج المقارن يعمل على تعميق الرؤية لدى الباحث فإننا اعتمدناها كدراسة سابقة، والملفت للإنتباه أن هذه الدراسة أتاحت لنا التعرف على بعض التجارب المشابهة بخاصة في صدامها مع السلطة وهي الجزئية التي نسجت حيثيات بحثنا، وما استنتجناه من هذه الدراسة أنه برغم اختلاف التجربة التونسية نوعيا عن التجربة الجزائرية، إلا أنها اشتركت معها برغم اختلاف التجربة التونسية نوعيا عن التجربة الجزائرية، إلا أنها اشتركت معها في الكثير من الخصائص كالعنف والتكفير وغيرها من الصدامات الفكرية، وبناءا على هذا كان جدير بنا أن نطلع على هذه الدراسة ونقحمها ضمن الدراسات السابقة.

ويجدر بنا في الأخير استعراض دراسة في غاية من الأهمية باللغة الإنجليزية نوقشت في الجامعة الفيللندية وهي رسالة دكتوراه تحمل عنوان " Expalining The Failure Of The Algerien Transition /A Rational Choise Approach " في معهد الدراسات السياسية المقارنة من طرف الباحثTors Rydland. [55] قام فيها الباحث بمقارنة مجموعة من النظم السياسية في العالم العربي والأشكال التي اتخذتها في الإنتقال نحو الديمقراطية مستعرضا النموذج المصري والمغربي والجزائري، لكن الإهتمام الأساسي الذي انصب على دراستة هو الحالة الجزائرية حاصرا إياها في فترة زمنية قصيرة جدا وهي فترة (1994 – 1995)، الإقتراب الذي اعتمد عليه الباحث في دراسة هذه الحالة هو اقتراب " نظرية الإختيار العقلاني" على اعتبار أن هذه الفترة تميزت كما تصور الباحث بالمحاولة الجادة من طرف النظام السياسي الجزائري في فترة الرئيس زروال بالبحث عن حلول لأزمة العنف الذي هز الدولة أنذاك، في تصورنا أن هذه المقاربة كانت ملائمة للطرح الذي اعتمده في معالجة تلك الفترة، كما اعتمد الباحث على مقاربات أخرى ذائعة في الدراسات السياسية كنظرية اللعب " Game Theory"، ونظرية الدمقرطة " Dimocratisation "، بإضافة مقاربة المنهجية الفردانية " Methodological Indevidualisme "، ونظرية التشكيل الإجتماعي لأنتوني غيدنز,

---

[55] - l. Tors Rydland: expalining the failure of the algerien transition,(1994-1995) a « rational choise approach », thesis submited in partial fulfilment of the academic degree, departement of comparative politics,university of bergen,ferland,2005.

في الواقع لم يكتف الباحث باستعمال هذه النظريات وإنما كذلك تناول برؤية نقدية حدودها وقدرتها التحليلية وبدائلها، والشيء المميز في هذه الدراسة هي كونها دراسة جمعت بين محاولة الإقتراب من خلال بعض الأدبيات السياسية والسوسيولوجية من الحالة في الجزائر والرؤية التجريبية الدقيقة من خلال بعض أساليب الإحصاء التطبيقي والمقارنة بين هذه المعطيات الإحصائية المختلفة بين الحالات الأخرى كالمغرب ومصر وغيرهم. نستطيع أن نصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الميكروسياسية المعمقة لحالة معينة'– الجزائر–) بكل تفاصيلها الدقيقة في الفترة (1994– 1995) والتي غالبا لا يمكن الإلمام بكل تفاصيلها في العديد من الدراسات المشابهة في الجزائر.

إضافة الكتب التالية:
1– لياس بوكراع، الجزائر، الرعب المقدس، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، لبنان، 2003.
2– إسماعيل قيرة (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2002.
3–عبد الله حمودي(وآخرون)، وعي المجتمع بذاته، " عن المجتمع المدني في المغرب"، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،1998.

2- الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع:

فيما يخص الدراسات التي تناولت أزمة التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر على العموم ، فهي في أغلبها عبارة عن كتب ومقالات في دوريات مختلفة ، أما الرسائل الجامعية التي تخص موضوع بحثنا مباشرة، فلم نعثر إلا على القليل منها، ومعظمها ركزت اهتماماتها على مرحلة ما قبل التعددية، واصفة بالتحليل مرحلة الحزب الواحد والدولة البيروقراطية، منها مثلاً رسالة ماجستير تتحدث عن نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر[56] فلقد هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقصي موقع بيروقراطية الدولة كفئة اجتماعية نوعية من الجماهير الشعبية، منذ مرحلة الاستقلال (1962–1979) حتى مرحلة سيطرة الريع النفطي.

استعمل الباحث في هذه الدراسة مستوى تحليلي متمثل في المدخل الماركسي– البنيوي، لتوضيح تناقضات الدولة الفتية كما استخدم أسلوب تحليل المضمون للوثائق المعبرة عن أيدلوجية تلك المرحلة، ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن الإدارة التي اعتمدت عليها الدولة في بناء المؤسسات، عملت على تهميش دور الحزب السياسي "جبهة التحرير الوطني" ولم تترك له سوى المجال الرمزي (الحزب الثوري الذي حقق الاستقلال)، وعملت على إخضاع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الموروثة عن تعددية الحركة الوطنية بل وقمعتها، تحت غطاء نموذج التنمية الوطنية والشرعية التاريخية (الثورية)، كما أكد الباحث على فكرة تحول الإدارة الجزائرية إلىى ليفيتان (Leviathan) بيروقراطي ابتلع الدولة والحزب معاً ويعمل ضد الطبقات

---

[56] – عبد الوهاب بو خنوفة، نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر (1962– 1979)، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

الشعبية، وحسب الباحث – اتفق معه في هذا الرأي – كان هذا أبرز عامل أدى إلى انهيار وفشل أسس الدولة الجزائرية الحديثة، مما ولد رد فعل تمثل في ظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة اتجهت نحو المعارضة الرسمية وغير الرسمية، أخطرها انتعاش الحركات الإسلامية ممثلة في (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

ويتفق محمد عبد الباقي الهرماسي في وجهة النظر مع هذه الرسالة، وذلك في كتابه "المجتمع والدولة في المغرب العربي"[57]، ركز الباحث في فصل مهم من هذا البحث على طبيعة النظام الاجتماعي السياسي الجزائري واعتمد في تحليله على تبيان طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر وأصولها الطبقية، والسبل الأيديولوجية التي سلكتها في عملية التعبئة الاجتماعية.
وكان ذلك من خلال اعتماده على أسلوب التحليل السياسي التاريخي المقارن، بين مجموعة من بلدان المغرب العربي "تونس، المغرب" وتبيان طبيعة نظمها الاجتماعية.

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها الباحث، هو أن الطبيعة الباتريمونيالية patrimonial للنظام الجزائري والأسس البيروقراطية في التسيير التي قام عليها، جعلته عرضة للفشل والتشرخ، وعلى هذا الأساس أخذ النظام السياسي الجزائري البحث عن إمكانيات جديدة، ليجدد نفسه عبر رفع شعارات التفتح السياسي والديمقراطية.

وهذا ما سيكون حسب رأي الباحث صعب التغير نظراً لشكلانية وفوقية شعارات الانفتاح السياسي، وحتى وإن تمت هذه النقلة النوعية فستكون عملية التغير فيها عنيفة بسبب سيطرة اللوبي الإسلامي وظهور الحركات الاثنية الثقافية إضافة إلى الطبيعة العسكرية – البيروقراطية لنظام الحكم الجزائري التي لا تسمح بممارسة ديمقراطية حقيقية.

وتشير دراسة أخرى للدكتور محمد حربي M.Harbiن حول أسس شكل النظام السياسي في الجزائر وهي بعنوان "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع: الجزائر 1954 – 1962":
Le F.L.N Mirage et Realité des Origines à La Prises du Pouvoir (1954-1962). وأهم ما يجلب انتباه القارئ لهذه الدراسة، هي الرؤية النقدية التروتسكية الصارمة التي ينطلق منها الباحث لتفنيد الأسس التي قام عليها نظام الدولة الجزائرية بعد الاستقلال 1962. بحيث يرى أن الحريات السياسية كما عرفها الغرب، لم تعرفها الجزائر في يوم من الأيام، ويعرض الكاتب في الفصلين الآخرين من الكتاب، لأهم التيارات السياسية والحزبية التي كانت موجودة إبان فترة الحركة الوطنية الجزائرية 1954 – 1962، وأهم القوى الاجتماعية التي كانت وراءها، ويذهب في الوقت نفسه إلى توضيح نقطة أساسية وهي أن التعددية السياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر بعد فترة 1988، نجد امتداداتها الأولى في تعددية الحركة الوطنية، مع تغير طفيف في أسماء التيارات السياسية الحالية، لأنها لا زالت تحمل نفس التوجهات الأيديولوجية، ونفس

---

[57] – محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

الإشكاليات[58] الاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر إبان الثورة التحررية، مثلاً (الأزمة البربرية، الحركة الإصلاحية الدينية، الحزب الشيوعي.. إلخ).

وتوجد دراسة أخرى للدكتور "السعيد بو الشعير" بعنوان "النظام السياسي الجزائري"[59] يمكن اعتبارها أنها دراسة تاريخية بنائية، تناولت ثلاث مراحل من تاريخ الجزائر (المرحلة الكولونيالية، مرحلة ما بعد الاستقلال، مرحلة الانفتاح السياسي والتحول نحو التعددية الحزبية)، وهذه الدراسة يغلب عليها الطابع القانوني – السياسي، لأنها ركزت على تحليل مضمون أهم الوثائق الدستورية المتعلقة بفترتين من تاريخ الجزائر، دستور 1976 وفترة الحزب الواحد، دستور 1989 وفترة التعددية الحزبية، والمقارنة بينهما.

وركز الباحث في تحليله لمرحلة التعددية الحزبية في الجزائر على الأسباب الاجتماعية والسياسية الاقتصادية التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988، ودورها في التعجيل بالعملية الديمقراطية في الجزائر، ممثلة في تيارات وأحزاب سياسية كانت موجودة داخل الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" كحساسيات وشرائح اجتماعية حاملة لمشروعات أيديولوجية متناقضة، ويرى الباحث أن هذه الحساسيات هي التي ظهرت على السطح في شكل معارضة سياسية بعد دستور 1989 الذي أقر التعدد الحزبي في الجزائر، فيمكن اعتبار هذه الدراسة بأنها مؤسساتية لأنها ركزت على أهم المؤسسات السياسية التي جلبتها مرحلة التعدد الحزبي مثل (قانون الفصل بين السلطات، المجلس الدستوري، الحق في التنظيم.. إلخ) كان من أهم النتائج التي توصل إليها، هو أن الجزائر في فترة الحزب الواحد أعطت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية أما في مرحلة التعددية السياسية فقد قلصت هذه الصلاحيات.

فإذا كانت الدراسات التي ذكرناها كلها تقريباً ركزت على مرحلة ما قبل التعددية الحزبية في الجزائر والأسباب التي أدت إليها، فإن هناك مجموعة من الدراسات – على الرغم من قلتها– اهتمت بتحليل الأبعاد الاجتماعية والسياسية لمرحلة التعددية الحزبية في الجزائر، مبرزةً خصائص هذا التحول وانعكاساته على البنية الاجتماعية السياسية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

---

[58] – ظهرت الأزمة البربرية في صفوف الحركة الوطنية ممثلة في أزمة 1949، في الحزب الشيوعي الجزائري في فرنسا ثم في صفوف حزب الشعب وعادت لتظهر من جديد بعد الاستقلال ثم في مرحلة التعددية السياسية وهي من الإشكاليات الأساسية في الجزائر.

[59] – السعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990.

تشير دراسة قام بها مجموعة الباحثين حول الأزمة الجزائرية إلى أن مرحلة 1988 تمثل القطيعة الكبرى في التاريخ الجزائري الحديث، لأنها تمثل انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة الانغلاق إلى مرحلة الانفتاح وانتعاش مختلف القوى الاجتماعية الممثلة للمجتمع المدني، واعتمد الباحثين في ذلك على افتراضات منهجية أرادوا من خلالها رصد نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وتقويمها[60] بالإضافة إلى هذا حددت الدراسة الأبعاد الأساسية التي أدت إلى التعددية في الجزائر والتي تولدت عنها وتم حصرها في ثلاثة:

1- **البعد الاقتصادي:** (انهيار نموذج التنمية المبني على التخطيط المركز وتدني أسعار النفط)

2- البعد السياسي: (ضعف السلطة السياسية وعدم إيمان حقيقي بالديمقراطية سواءً من طرف السلطة أو المعارضة).

3- البعد الاجتماعي الثقافي: (التفاوت الاجتماعي وأزمة الهوية وغياب مرجعية ثقافية لشرعية السلطة السياسية).

وكان من أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة هو أنه بعد استنفاد الدولة الوطنية لمشروعيتها الثورية – التنموية لم يبقى لها سوى الديمقراطية والتحرر السياسي كوسيلة وهدف لبناء نموذجها الحديث، إلا أن هذه الهجمة العنيفة للديمقراطية افتقرت أهم المرتكزات السوسيولوجية، وبالتالي لم تجد البنية الاجتماعية والثقافية الملائمة لتقبلها كنموذج لإدارة السياسة والمجتمع، مما جعلها تهز الجسد الاجتماعي الجزائري بهذه الكيفية العنيفة.

هذا بالإضافة إلى دراسة أخرى شبه اقترابية من بنية الفعل الاجتماعي والسياسي الذي ولدته التعددية الحزبية في الجزائر، تحمل عنوان " العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي"[61].

اعتمد الباحث فيها على مجموعة من المداخل النظرية لتحليل جذور هذا التحول، من أهمها المدخل السياسي وأزمة السلطة في الجزائر وما صاحبه من صراع بين القوى الاجتماعية، والمدخل الثقافي ممثلاً في أزمة الهوية والمدخل الاقتصادي، أي اختيار أثر التعديل الهيكلي على بنية نمط الإنتاج الجزائري، ثم انتقل الباحث إلى تحليل الأطراف الفاعلة في عملية العنف

---

60 – سليمان الرياشي و(آخرون): الأزمة الجزائرية: "الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

61 – عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

السياسي، خاصة الدور الذي لعبته الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS بعد اغتصاب السلطة منها والقوى الاجتماعية التي استقطبتها في ممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع، وفي النهاية اهتدى الباحث إلى أن غياب الثقافة السياسية والوعي الاجتماعي من طرف الفاعلين في العملية السياسي، هو السبب الرئيسي في تعثر المناخ الديمقراطي في الجزائر.

بيد أن هناك دراسة صادرة عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة عن النخبة السياسية في العالم الغربي (1996)، وفي الفصل الخاص بالنخبة السياسية الجزائرية، اعتمد الباحث على تحليل طبيعة هذه النخبة والتغيرات التي طرأت عليها أثناء عملية التحول السياسي – الاجتماعي بدءاً من احتدام وطأة العنف في الجزائر، وموقفها من القوى والأحزاب السياسية المختلفة، وذلك باستعماله مدخل نظرية النخبة كتوجه نظري لفهم أنماط السلوك السياسي، ولقد حصر الباحث النخبة السياسية الجزائرية في دور المؤسسة العسكرية كنخبة تسيطر على مقاليد السلطة والمجتمع ويسودها الكثير من الغموض لا يمكن فهمه إلا عبر المزلاج الفرنسي.

هذا إلى جانب دراسات تناولت قضايا وإشكاليات مثل الفساد السياسي، والنظام الحزبي والشرعية السياسية، وكذلك هناك العشرات من الدراسات التي تناولت هذه القضايا والإشكاليات السابقة، وهي غالباً ما تنشر في عدد من الدوريات العربية مثل المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية)، والسياسة الدولية، ومنبر الحوار.. وغيرها من الدوريات العربية الشهرية والربع سنوية.

ومن بين هذه المقالات هناك دراسة حول الجزائر، نشرت في مجلة السياسة الدولية (1992)، بعنوان "الأزمة الجزائرية المكونات والصراعات والمسارات" تعرض فيها الباحث للخارطة الحزبية في الجزائر، والعوامل البنائية المحددة لظهورها وعلاقتها بالدولة وذلك من خلال عدة مستويات:

1- العوامل البنائية للأزمة .

2- إدارة القوى الأساسية في المجتمع السياسي والدولة للأزمة.

3- الإشكالية السياسية للدولة والمجتمع في الجزائر.

ويرى الباحث أنه في ظل وجود دولة تحكمها سياسة التحالفات بين المؤسسة العسكرية والإدارة، لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بشكل سلمي.

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة حول الدراسات التي تناولت هذه المسألة، سوف ننتقل إلى أهم الدراسات الأجنبية التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا، إذ يمكننا تحديد مجموعة من الدراسات لا تختلف عن التي سبق ذكرها في معطياتها التحليلية، وعلى هذا الأساس حتى لا ندخل في تكرار لما قلناه سابقاً سوف نعرضها كعناوين فقط.

1-Ahmed Henni: le syndrome islamiste et les mutations du capitalisme, Arcantaire Maghreb, 2008.
2-Abbelrrahmane Moussaoui: de la violence en Algérie « les lois du chaos, barzakh édition, Alger, 2006
3-Pierre Vermeren: Maghreb « les origines de ma révolution démocratique, fayard/pluriel, France, 2011.
4-Liess boukra: le terrorisme, définition, histoire, idiologie et passage a l'acte, chihab édition, 2006.
5-Mostfa bouteffmouchet: la société Algérienne en transition, OPU, Alger, 2004
6---------- : société et modernité « les principes du changement social, OPU, Alger,2004

7-Rachid Tlemcani: Election et élites en Algérie, chihab édition, Alger, 2003.
8-Aissa Kheladi:le fis a l’assaut du pouvoir, Masra, Alger,1995.

ورغم أن الدراسات التي تناولت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة التحول السياسي في الجزائر، فإنها تبقى قليلة بالمقارنة بالدراسات التي حللت فترة الحزب الواحد في الجزائر، وذلك لاعتبارات يلعب فيها عامل الزمن دوراً أساسيا، فمن المعلوم أن فترة التعددية السياسية في الجزائر، فترة قصيرة جداً تمتد من 1989 و ما بعدها ، ولم تظهر تجلياتها الكاملة على السطح الاجتماعي والسياسي، لذلك فإن الاهتمام بها كقضية فكرية وسياسية هو أمر حديث وغير مكتمل.

الفصل الثاني

المجتمع المدني، إطار مفاهيمي

حول الدولة والتعددية السياسية

مقدمـــــــة :

إن أي بحث اجتماعي يعتمد على مجموعة من التصورات النظرية حول المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها، وذلك من أجل تأصيله نظرياً . إذ لا يمكن مناقشة أمور الديمقراطية والمجتمع المدني دون تبني إطار نظري متماسك يمكن من خلاله معالجة موضوع الدراسة وإعطاء رؤية متعمقة ولو نسبياً لأهم الاتجاهات النظرية التي تناولت هذه المفاهيم . ولهذا فإننا حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة عناصر . يتناول العنصر الأول منه عرض نظري لمفهوم الدولة عند بعض الاتجاهات الفكرية . مع الإشارة إلى التطور المشوه الذي خضع له هذا المفهوم في المجتمعات المختلفة . وتتناول العناصر المتبقية مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية والتعددية السياسية في ظل التحولات الداخلية والخارجية الجديدة .

أولا : التصورات النظرية حول مفهوم الدولة في التراث السوسيولوجي :

إن تعريف الدولة موجود منذ القدم ، عند أفلاطون وأرسطو وغيرهما . وهذا المصطلح يستمد أصله من كلمة (Status) والذي يعني باللاتينية – استقرار حالة – وأخذ مدلوله السياسي في العصر الروماني باستعمال مصطلح (République) والذي يعني – حالة الجمهورية l'Etat de la République

ثم ارتبط بالقانون الطبيعي والوضعي ، واندمج الاثنان ابتداء من القرن السادس عشر . في عصر الحكم الملكي المطلق . وتأكد بعد ذلك في كتابات الكثير من رواد الفكر السياسي والاجتماعي والكلاسيكي أمثال نيكولاس ميكيافيلي في كتابة (الأمير) وتوماس هوبز في كتابة (الدولة) 1943 و (الليفثيان)[62] 1651 . إلى غير ذلك من مفكري عصر التنوير أمثال مونتسكيو ، ولوك .. الخ.

وأصبحت بذلك الدولة خاضعة للقانون الطبيعي بواسطة القانون الوضعي . واهتم بعد ذلك كل في ميدانه ، اعتماداً على مذهبه الإيديولوجي لمحاولة وضع نظرية عامة للدولة .

ومما لا شك فيه أننا نعيش الآن في عصر تضخم قوة الدولة .. بحيث لا يستطيع أعضاء أي مجتمع أن ينفصلوا عن الدولة . ويبدو هذا التضخم في قوة الدولة واضحاً في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ومرتبطاً أساساً بمحاولة الدولة تحقيق تراكم رأس المال من جهة والتوسع والسيطرة السياسية والاقتصادية الخارجية من جهة اخرى . والواقع أن تطوير ميدان سوسيولوجية الدولة قد ارتبط أساساً باسم " لينين" ذلك لأن نظريته عن الدولة هي في الحقيقة نظرية عن المجتمع وعن توزيع القوة في هذا المجتمع [63]، وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة حول سوسيولوجية الدولة . يمكننا أن نقول أن هناك تعريفات عديدة ومتباينة لمفهوم الدولة الحديثة . ولكي لا نتوه في التعريفات نركن إلى تعريف مركب ، يحاول أن يكون شاملا لمظاهر وتجليات كثيرة للدولة . ولا يدعي أنه جامع مانع لأن مثل هذا التعريف لا وجود له في العلوم الإنسانية .

يبدأ المعجم النقدي لعلم الاجتماع تعريف الدولة يقرر بأن تعريف الدولة شبه مستحيلة لأنه يصطدم بثلاث أنواع من الصعوبات وهي : أولاً ، أنه يجمع بشكل اعتباطي بين وجهة النظر المعيارية ووجهة النظر الوصفية . ثانيا ، يمكن أن نعني الدولة شكلاً سياسياً محدداً من الناحية التاريخية ، أو كما يقول الماركسيون إن ظهور الدولة مرتبط ببعض الظروف التي يمكن تعين تاريخها . لذلك يمكن ان تزول الدولة حين تزول شروط ظهورها وبالذات في ميدان الإنتاج . [64]

الصعوبة الثالثة يثير تعريف الدولة مشكلة تتعلق ببيان أجهزتها والأشكال التي تتمظهر فيها هذه الأجهزة . وهنا تبرز أسئلة عديدة ، مثل : هل ينبغي أن نعنى بالدولة الحكومة فقط ، أم ندرج في التعريف البيروقراطية والعدالة ؟ ما هي العلاقة بين هذه الأجهزة المتخصصة ؟ وما هي

---

[62]– جان جاك شوفاليه ، تاريخ الفكر السياسي : من المدينة الدولة إلى الدولة القومية ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1985 ، ص241 .

[63] – محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، المرجع السابق ، ص 175 .

[64] –حيدر إبراهيم على ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص98 .

العلاقات التي تقيمها مع المجتمع المدني ؟ هل الدولة مجرد أداة قمع تستغل بواسطة المهيمنون أولئك المهمين عليهم ؟ . لذلك نجد أن مفهوم الدولة أعطى تعريفات واصطلاحات متعددة ومتنوعة في الكتابات الغربية بالذات . وهذه نماذج للمعاني والتعريف للدولة الحديثة . أو مجالات بحث الدولة في الفكر الغربي :

1- الدولة كنظام قانوني مؤسس أو باعتبارها بيروقراطية عامة متجانسة .

2- الدولة باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة ، أي مجموعة القيادات او النخب التي تتولى مهام اتخاذ القرار ولها السلطة في النظام السياسي .

3- الدولة باعتبارها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة .

4- الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة ، أو التعبير السياسي عن مصالح الطبقة المهنية .

وتحدد الدولة بأنها تنظم القوة على أساس قانون متواضع عليه . وهكذا يقود إلى ضرورة قيام الدولة على مشروعيه ما [65] . وهي أوسع من مجرد مجموعة القوانين – كما يقول دوفر – "بل تقبل مفهوم للقانون له بعض التجريد يتضمن إحساسا بالعدالة التي ينبغي أن تضبط وتوجه كل الإجراءات والتصرفات الأخرى . وكأن الدولة تقوم بمهمة التحكيم .فهناك علاقة تعاقدية وعمليات تفويض وتمثيل وتنازل .كذلك للدولة وظيفة،وإكراه وقهر وعنف تبرز بسبب الغاية (ماكس فيبر) . أي تنظيم العلاقات في المجتمع ولكن المطلوب أن تمارس هذه الأفعال والإجراءات على أسس عقلانية أو معقولة .

وهنا يقتضي أن يشارك المواطنون من خلال الانتخاب باختيار من يقومون بالتحكيم . لتحقيق ما يسمى بالصالح العام . تطورت فكرة العقلانية كمفهوم محوري في الدولة الحديثة ، وتمتد من هيجل الذي اعتبر أن الدولة هي " مستودع للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع" . حتى تصل فكرة العقلانية إلى مساهمة ماكس فيبر – Max Weber : التي أبرزت الجوانب التنظيمية للبيروقراطية في المجتمعات الرأسمالية . وقد تأخذ العقلانية شكل فصل المجالات الدينية والمجالات العلمانية . كإطار ثقافي وفكري يشترط تطور الدولة ضمنه . وكثراً ما نختزل كل هذه التفصيلات في تعريف مختصر يشمل كل ما تقدم . فالدولة أرض وشعب وسيادة وقانون [66] .ولكن هذا لا يمنعنا من تناول مفهوم الدولة في بعض النظريات السوسيولوجية العامة . كالنظرية الماركسية والنظرية اللبرالية لان طبيعة الموضوع – التعددية السياسية – تفترض التعرض إلى تفصيل نسبي لهذه الاتجاهات النظرية . نظراً للعلاقة التي تربط بينهما (الدولة ، النظام السياسي) .

---

[65] – يجب التفرقة بين مفهوم الشرعية (légitemacy) الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية. أي حول الأسس التي عليها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعيه ، ومفهوم المشروعية (Légality) بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية أو نشاط المواطنين للقانون الوضعي . وبالتالي قد تكون السلطة مشروعة (مطابقة لأحكام القانون) ولكنها غير شرعية لرفض الجماعة لها بسبب عدم تلاؤمها مع قيمهم وتوقعاتهم . فالشرعية مفهوم سياسي أما المشروعية فمفهوم قانوني .

[66] –المرجع السابق نفسه ، ص 98

1- الدولة في النظرية الماركسية : طبيعتها و وظائفها

إن النظرية الماركسية كقاعدة عامة لا تسلم بوجود نظرية عامة للدولة. بل أن بعض المفكرين يعتبرون ذلك ميزة في الماركسية . لكنها استبعدت هذه المواضيع التي تحاول البورجوازية على ضوئها اكتشاف خبايا التاريخ والسياسة والدولة والسلطة . [67]

إذ تعتبر الدولة في النظرية الماركسية مؤسسة اتخذت أشكالاً مختلفة في المجتمعات المختلفة وهي بالنتيجة وهم . فما الدولة إلا شكل سياسي قائم لحماية مصالح أرستقراطية طبقية مسيطرة ضمن مجتمع مدني . [68] هذه المؤسسة (الدولة – L'Etat) ليست سوى استبدادا عسكرياً هيكله بيروقراطي وذرعه مؤسسات القهر الفيزيقي (الشرطة ، الجيش) .

ويذهب بعض الدارسين للفكر الماركسي . إلى أن الإقطاعية المعرفة بطريقة محددة جداً . هي التي تبدو في فكر ماركس . بمثابة المتغير الأساسي في تكوين نمط خاص للدولة ، إنه يرى إذن أن متغيراً اجتماعيا وسياسياً هو الذي يحدد طبيعة الدولة لا علاقات الإنتاج لوحدها . فالدولة ليست كما يُعتقد غالباً مجرد علاقات بين طبقات اجتماعية – سياسية . بل أنها تظهر في النظرية الماركسية . متى نجحت فعلياً في التطور تبعاً لمتغيرات سياسية الطابع ولعب دورها كجهاز عضوي .

فمعظم الماركسيون يذهبون في تصوراتهم إلى إلغاء ما يسمى بالبيروقراطية . ذلك لأنهم يرون أنها عائق في تحويل المصلحة الخاصة إلى مصلحة عامة . وتصبح أداة في يد الطبقة المهيمنة . ومن هذا المنطلق ترى الماركسية أن المجتمع المتصالح مع ذاته لا يحتاج في الواقع إلى دولة [69] وبالتالي إلى بيروقراطية التي هي في حد ذاتها طبقة سياسية .. Classe politique.

إذن فالدولة في المفهوم الماركسي ما هي إلا جسماً طفيليا مخيفاً يغطي كالغلاف جسم المجتمع ويسد جميع مسماته . لأنها تحت تصرف الطبقة البورجوازية تصرفاً تاماً .

عموماً تولى النظرية الماركسية اهتماما واسعاً بالبيروقراطية كمنظمة مؤسسية Institutionnalisé تتبع من تقسيم وظيفي للعمل . شانها في ذلك شأن النظرية الوظيفية . أما هيجل فيرى أن البيرقراطية طبقة عالمية بحكم التعريف لأنها تمثل مصالح وإرادة المجتمع ككل . وبموجب نموذجه فإن البيروقراطية غير خاضعة لاعتبارات مادية جزئية . وذلك مترتب على السياسات الدولتية الحديثة القاضية بتحديد أجور ثابتة لأفرادها مستقبل مهني وأمان وظيفي لهم

---

[67]– سعيد بوالشعير ، القانون الدستوري والنظم السياسية والمقارنة ، الطبقة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، (الجزء الأول) ، 1991 ، ص ، 16 .

[68] –المجتمع المدني في الماركسية الكلاسيكية هو المجتمع البورجوازي . وأن أول ما يلفت النظر في نقد ماركس لفلسفة هيجل هو رفضه لقبول الفصل بين الدولة والمجتمع المدني . واعتبار هذا الفصل دليلاً قاطعاً على اغتراب الإنسان وعبوديته . هذا الفصل بين الدولة والمجتمع المدني هو دليل على أن عالم الإنسان الحديث ينقسم إلى قسمين : عالم السياسة الذي يفترض أن يعيش فيه بحرية كمواطن وعالم والواقع الاقتصادي (المجتمع المدني) الذي يخضع فيه لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادية.

[69]– برتران بادي وبياربيرنيوم ، المرجع السابق ، ص 76 (بتصرف)

على أساس الموهبة . يضاف إلى ذلك امتحان التأهيل الذي يخضع له الموظفون عند قبولهم . ولا شخصانية حكم القانون حين يطبقونه . [70]

أما ماركس فيعتبر كل هذه الميزات دحضاً لعالمية هذه الطبقة ودليلاً عن انفلاتها وامتيازاتها وحركيتها Hiérarchie . وهذا لا يعني أنه يرى في البيروقراطية مجرد طبقة أخرى من طبقات المجتمع المدني . وإنما هي وحدة مغلقة تطور مصالح خاصة تختص بمراكمة القوة والسطوة والتوسع الدائب . وهذا هو الموقف الذي يقدمه ماركس في نقده لفلسفة الحق عند هيجل .كانت بمثابة المرة الأولى والأخيرة التي يحلل فيها توزيعاً اجتماعياً متميزاً عن الطبقة ، بحيث لا تشتق مفاهيم تحليلية للدولة من العلاقات الطبقية داخل المجتمع المدني وآدتيتها فيها .[71] -وكما هو معروف يقوم ماركس فيما بعد بإخضاع الدولة في تحليله . بما في ذلك جهازها البيروقراطي لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة . أي أنه سيتم اشتقاقها من مفاهيم الصراع الطبقي كتعبير نظري عن واقع الدولة البورجوازية.

لكن التصورات والاقترابات التي أتت بها الماركسية الجديدة Nèomarxisme – غيرت بعض المفاهيم التي قالت بها الماركسية التقليدية . محاولة بذلك تجاوز حتمياتها وقيودها النظرية على الرغم من إبقاء العامل الاقتصادي والتقسيم الطبقي كأساس لتحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية – السياسية .

يعد نيكولاس بولانتزاس – Poulantzas. Nicos – من خلال معالجته النقدية للأفكار النظرية الأساسية في الفكر البورجوازي المعاصر . أول الماركسين الذين فصلوا بين البنية التحتية والبنية الفوقية . أى بين الدولة ورأس المال . عكس التحليل الماركسي التقليدي الذي يرى في الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لرأس المال ونمط الانتاج السائد ومن ثمة ليس هناك أدنى قدر من الاستقلالية للدولة . أو البنية الفوقية بصفة عامة . فإذا كانت الدولة أداة الطبقة المسيطرة . فمع بولانتزاس لم تعد كذلك بسبب حيازتها على نوع من الاستقلالية النسبية تجاه نمط الانتاج الاقتصادي (البنية التحتية) . [72] . والطبقات والأقسام المسيطرة . [73] .

فلقد اقترح المفكران الاقتصاديان " أون " و " أونج " أن محددات استقلال الدولة مشتقة من الحقيقة القائلة . أن الدولة لا تتحكم في الإنتاج مباشرة . ولكن تعتمد على التراكم الرأسمالي الذي يولد الفائض من خلال الضرائب التي تستطيع الدولة تمويل أنشطتها بها . هذه الوضعية للدولة في

---

[70]– عزمي بشارة ، المجتمع المدني : " دراسية نقدية " ، الطبقة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص ، 157 .

[71] – المرجع نفسه ، ص. ص، 157 158 .

[72] –نصر محمد عارف : نظريات السياسة المقارنة وتطبيقاتها في دراسة النظم غير السياسية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص ، 221 .

[73] – هذه الوظيفة التي تؤديها الدولة الرأسمالية ، تحتم استقلاليتها النسبية إزاء الكتلة الحاكمة . وإزاء الطبقة أو الجناح القائد وتتعدد الأشكال العينية التي تتخذها هذه الاستقلالية . فقد تقدم الدولة نفسها كضامن سياسي لمصالح مختلف الطبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة في مواجهة الطبقة أو الجناح القائد . وأحيانا تستخدمها ضده .

ظل حرصها على إعادة إنتاج النظام الرأسمالي . حتم عليها إيجاد طرائق للحصول على تأيد العمال الذين يعملون ويصوتون ويدفعون الضرائب .

فتقليدياً كانت الماركسية ترى في الديمقراطية الليبرالية خدعة بورجوازية لتحويل المصالح الطبقية الى مصالح فردية ومن ثمة إلغاء دور الطبقة . ولكن هناك وطبقاً لما وصل إليه . " Walf " توازنا داخل الديمقراطية الليبرالية بين اتجاهين :

- الاتجاه الرأسمالي المتأصل في الليبرالية والحرية الفردية .
- الاتجاه الاجتماعي المتأصل في الديمقراطية . [74]

2- تصورات الماركسية الجديدة حول البيروقراطية والنخبة :

كما سبق وان ذكرنا . كان الجدل في النظرية الماركسية . يتركز حول قضية البيروقراطية . وهي ليست إلاّ مظهراً من مظاهر جهاز الدولة . وإن كانت تعتبر بلا شك أهمها . ونعرف أيضاً أن البحث النظري . في هذا المجال (البيروقراطية) قد تعطل إلى حد كبير نتيجة لبعض تحليلات تروتسكى الخاطئة . وبالأخص نتيجة الخلط الايدلولوجي من جانب أنصاره . [75]

إن بداية القرن التاسع عشر قد شهدت ثلاثة تصورات . محددة للبيروقراطية : الأول ينظر إليها بوصفها أسلوبا للحكم والإدارة يمكن مقارنتها بالملكية والديمقراطية والارستقراطية والثاني يركز على شكل معين من البيروقراطية ساد خلال القرن التاسع عشر وعلى الأخص في ألمانيا .أما التصور الثالث والأخير فيميل إلى ابرز مخاطر البيروقراطية كأسلوب إداري .

وعلى الرغم من أن علماء القرن العشرين قد تجاهلوا إلى حد بعيد – هذه التصورات المبكرة للبيروقراطية إلا أنها لا تزال تمارس تأثير كبير عليهم . ويكفي أن هذه التصورات قد أدركت وجهي البيروقراطية (الكفاءة الإدارية في مقابل التصور الإداري) . [76]

ومن الملاحظات الشائعة في الكتابات الحديثة . أنها تميل إلى ربط مفهوم البيروقراطية . بالإنجازات التي قدمها موسكا Mosca وميشيلز Michels وفيبر weber . ويبدو أن السبب الرئيسي في ذلك أن معظم الكتاب الأوائل الذين تناولوا البيروقراطية – باستثناء ميل – لم يقدموا أنساقا فكرية متكاملة . بحيث بدت وجهات نظرهم أقرب ما تكون إلى التأمل منها إلى التحليل العلمي .

ومن هنا يمكننا أن نفهم سر القوة التي تمتع بها تصور هيجل وماركس للبيروقراطية على الرغم من أنهما لم يفردا لها معالجة خاصة شاملة .[77] وربما دفعنا ذلك إلى تناول مفهوم البيروقراطية وعلاقته بالنخبة .

---

[74] – المرجع السابق نفسه ، ص 221 .

[75] – نيكولاس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، ترجمة : عادل غنيم ، الطبعة الثانية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1982 ، ص ، 417 .

[76] – السيد الحسيني ، المرجع السابق ، ص 245 .

[77] – المرجع نفسه ، ص 246 .

إن نظريات " النخب السياسية " لها تأثير في النظرية السياسية والاجتماعية المعاصرة . وتطرح نفسها صراحة كنقد للنظرية الماركسية التي تعرضت للنقد نتيجة لتشويه كثير من مفاهيمها العلمية . وتتصدى نظريات النخبة السياسية في الحقيقة لقضيتين مختلفتين بعض الشيء من خلال طرحها لقضية العلاقة بينهما :

1- قضية " الطبقة السائدة سياسيا " وهي ما يعبر عنه أحياناً " بالطبقة السياسية" classe Politique في مفهوم نظريات النخبة . فإذا كانت النظرية الماركسية تفترض وحدة الطبقة السائدة اقتصاديا والطبقة السائدة سياسيا . فإن نظريات النخبة السياسية تتبنى وجهة نظر أخرى . ومن هنا كانت المحاولات المختلفة لصياغة مفهوم للسلطة السياسية لا يمت للمفهوم الماركسي بصلة . يضاف إلى ذلك اعتراض تيار ما يسمى " بالتحولات " في النظام الرأسمالي " Transformation " الذي يرى أنه لا يمكننا في الوقت الحاضر أن نقول أن هناك طبقة سائدة اقتصاديا بالمعنى الماركسي لهذا التعبير نتيجة لتداول وحراك الجماعات الاجتماعية . وهذا يقتضي اللجوء إلى إيجاد تفسيرات أخرى لأساس السلطة السياسية . [78]

2- قضية جهاز الدولة والبيروقراطية . فهذه النظريات ترى انه وفقاً للمفهوم الماركسي تتركز كافة الوظائف السياسية من الناحية الواقعية في يد الطبقة السائدة سياسياً واقتصادياً ويمارسها عملياً أعضاء هذه الطبقة ذاتها . غير أنه إذ كانت الطبقة الإقطاعية مثلا تجمع ما بين وظائف الحكم السياسية والإدارة العامة والوظائف العسكرية ... الخ فليس هذا واقع الحال بالنسبة للبورجوازية . إذ يخلط هذا المفهوم بين سلطة الدولة وجهاز الدولة . فإنه يضفي بذلك على بيروقراطية الدولة سلطة خاصة . ويحرم من إمكانية بحث الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء الطبقة السائدة . [79]

وهناك اتجاه سيمتد أصله في التيار الفيبري يفسر عمل البيروقراطية استناداً إلى أن لها سلطة سياسية خاصة . تستمدها من مجرد سيطرتها على جهاز الدولة وأن هذه السيطرة هي الأساس المستقل للسلطة السياسية والسؤال الجدير بالطرح الآن . ما هي العلاقات – المسلم بوجودهما – بين الجماعة الاجتماعية المسيطرة على جهاز الدولة و بالتحديد البيروقراطية وغيرها من النخب السياسية ؟ وفيما يتعلق بالنظرية الماركسية . ما هي علاقة البيروقراطية بالطبقة الحاكمة ؛ ربما هذا يقودنا إلى تناول مفهوم النخبة السياسية حسب أطروحات " النظرية التقليدية " فإن النخبة هي أقلية صغيرة في المجتمع تهيمن على عملية التخصيص السلطوى للقيم . وتفترض تلك النظرية توافر شروط ثلاثة تجعل من تلك الأقلية نخبة . وهذه الشروط والمؤهلات هي الوعي الذاتي والتماسك الداخلي والتعاون بين أعضائها . [80]

وينطوي تحت لواء النظرية التقليدية أربعة اتجاهات رئيسية يحاول كل منها إبراز وتأكيد جوانب بذاتها من هيكل النخبة .يؤكد الاتجاه الأول منها عن الجوانب التنظيمية التي تميز النخبة عن اللا نخبة ويمثل هذا الاتجاه " موسكا " و " ميشليز " .

---

78 –نيكولاس بولانتزاس : المرجع السابق ، ص 417 .

79 – المرجع نفسه ، ص 418 .

80 – ابتسام سهيل و (آخرون) : النخبة السياسية في العالم العربي ، الطبعة الأولى ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1996 ، ص 476 .

أما الاتجاه الثاني فيؤكد على الجوانب السيكولوجية ويمثله " باريتو " الذي ركز على متغيري الذكاء والدهاء .
الاتجاه الثالث يمثله " جيمس بيرنهايم " الذي يؤكد على الجوانب الاقتصادية . فيرى أن الهيمنة على أدوات الإنتاج هو الأساس الذي يساند النخبة في هيمنتها .
الاتجاه الرابع ويمثله رايت ميلز وهو يؤكد على أهمية المؤسسات والتنظيمات ذات البناء الهرمي التصاعدي في المجتمع المعاصر . ويرى (ميلز) بأن النخبة تضم أولائك الذين يتحكمون بقراراتهم في مصير الملاين من الناس وهم [81] (العسكريين ، السياسيين ، أرباب الأعمال).

هذا التصور الذي أراد أي يتجاوز ما يسمى بالحتمية الاقتصادية الماركسية . وأن يبحث النشاط المستقل للبيروقراطية قد انغمس هو ذاته في حتمية اقتصادية مفرطة .
Sur- Déterminisme économique – فهو يعتبر النشاط السياسي لجهاز الدولة بانتماء أعضاءه وغيرهم من النخب الأخرى إلى ذلك المركز الذي يوحدهم . أي انتمائهم إلى جماعة أصحاب الدخول المرتفعة .

ومن أنصار هذا التيار أيضاً . من يرجع وحدة النخب المختلفة إلى سيطرة النخبة التي تحوز السلطة استناداً إلى علاقات الإنتاج . واستناداً إلى سيطرتها على جهاز الدولة . باعتباره أساس موازٍ للسلطة السياسية . [82]

فإذا أخذنا برأي بولانتزاس بأن البيروقراطية تشكل فئة نوعية . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الوحدة المركبة لأسلوب الإنتاج . والفاعلية الخاصة لمستوياته المختلفة . يتبين لنا أن البيروقراطية هي النتاج النوعي لتأثير الدولة كبنية ميدانية structure réel في عنصر التكوين الاجتماعي .بعبارة أخرى يحدد الدور الذي يلعبه جهاز الدولة داخل مجتمع معين الحد الذي فيه تؤثر فئة اجتماعية بيروقراطية في القطاعات الطبقية .

وهذا ما حدث في مجتمع مثل المجتمع الجزائري . حيث تكونت الدولة حديثاً نسبياً . فإن المجال السياسي يلقى ضله على كل المجالات الأخرى . وبالتالي فإن جهاز الدولة الشاهد على السلطة السياسية يكتسب أهمية أكبر . ونتيجة لهذا فإن الطبقة التي تنتمي إليها البيروقراطية يكون لها نفوذ كبير . [83] وإن لم يكن حاسماً – على سلوكها السياسي وهنا يمكن تصور وصفين :
أولا : البيروقراطية كفئة اجتماعية قد لا تنتمي إلى الطبقة السياسية . ولكن تخدم مصالح هذه الطبقة السياسية المهيمنة . وبالتالي لا نستطيع ممارسة سلطتها كفئة نوعية تقترب من الطبقة بسبب تقيدها ببنية جهاز الدولة .
ثانيا : قد تنتمي البيروقراطية كفئة اجتماعية للسلطة السياسية ولكن في هذه الحالة فإن العلاقة بين البيروقراطية وسلطتها السياسية لا تكون مع ذلك محكومة بصفة مباشرة بأصلها الطبقي ولكن

---

[81] – المرجع نفسه ، ص 477 .

[82] –نيكولاس بولانتزاس ، المرجع السابق ، ص ، 421 422 .

[83] – مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات الاجتماعية في الجزائر : "دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي السياسي ، ترجمة : سمير كرم ، الطبقة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1980 ص 181 .

تتوسطها في ذاك الدولة . وهذا ما يسمح لها بأدائها لوظيفتها السياسية على نحو مستقل ذاتياً نسبياً في مواجهة الطبقة أو القسم المهيمن الذي تمارس هي سلطته . [84]
ومن ثمة فإن خصوصية البيروقراطية تكمن في كونها مستقلة نسبياً على الصعيد السياسي ، على الرغم من أنها لا تملك سلطتها السياسية الخاصة .

وعلى الرغم من الدور الواسع الذي تلعبه البيروقراطية في مجتمعات العالم الثالث بصفة أكثر من المجتمعات الأخرى . فإن هذا لا يشكل أساساً كافياً . للاستنتاج بأنها تحولت إلى طبقات اجتماعية أو سياسية بالمفهوم البنائي الغربي . بل يمكن اعتبارها جماعات اجتماعية وسياسية . تريد أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه قرينتها الأوربية . ولكنها لا تملك النوع نفسه من السلطة الاقتصادية .

3- الدولة و النخبة في النظرية الليبرالية :"إقتراب سوسيولوجي"

أ- النخبة في التحليل السوسيولوجي:

ليس المطروح في هذا البحث تحديد مراحل تشكل النخب والأشكال التاريخية التي اتخذتها والأدوار التي اضطلعت أو يمكن أن تضطلع بها، بل أن المطروح بالتحديد هنا إبراز صعوبة من صعوبات تشكل النخب باعتبارهم فاعلين خلال مرحلة من مراحل تطور المجتمع المتمثلة في التحرر تم البناء الوطنيين، بغية فهم الآليات التي حكمت التغيرات الحاصلة في مثل هذه المجتمعات انطلاقا من نمط علاقة المثقفين بالبنية الاجتماعية العامة. وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها فئات أملت إلى أن تحول من انتلجنسيا إلى طبقات بيروقراطية ريعية مستفيدة من الدولة ومعيدة إنتاج علاقات السيطرة من خلال هذا الجهاز بحسب بولنتزاس وألتوسير، وفي هذا الصدد بغدو من الشرعي طرح السؤال عن مدى نجاحها في أن تكون لها الأدوار التي أسندتها لنفسها، وبخاصة إذا ما افترضنا فقدان ثقلها الاجتماعي ورأسمالها الرمزي عامة. وتثبت الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة. أهمية مقاربة المجتمعات انطلاقا من بناها الفوقية (غرامشي) بهدف الكشف عن الآليات التي تحكم التغيرات التي تمر بها المجتمعات لذلك تغدو مسألة اعتماد المقاربة النخبوية ضرورية للبحث في طبيعة الدولة في العالم الثالث. وأداة تحليل ضرورية ضمن الأعمال الكلاسيكية لعلم الاجتماع السياسي. وتقدم أعمال مانهايم (k.mannheim) شاهدا واضحا وهو الذي اتخذ من أعمال بارتيو (Pareto) وحتى ميشالز(michels) وآرون (ARon) مرجعا شاهدا بشكل أصبح معه من الجائز الحديث عن تحليل نخبوي أو مقاربة نخبوية. [85]

استعملت كلمة النخبة في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استعمالها في بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من البلاد.

أول استعمال معروف لكلمة "النخبة" في اللغة الإنجليزية هو ذاك الوارد في "قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية" والذي يرجع إلى سنة 1823. حيث كانت هذه الكلمة تطلق على فئات

---

[84] – حسن ملحم ، المرجع السابق ، ص 182 .

[85]– يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى أحد رواد السوسيولوجيا الأمريكية، رايت ميلز
. C.wright mills : l'élite au pouvoir , traduit de l'Langlais, André chassigneaux ,collection l'ordre des choses , paris ;2011

اجتماعية معينة. غير أن هذا المصطلح لم يستعمل استعمالا واسعا في الكتابات السياسية والاجتماعية في أوروبا حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر. بل أنه لم يصبح كذلك في بريطانيا وأمريكا حتى سنة 1930. عندما انتشر عبر نظريات النخبة وبشكل خاص عبر كتابات فيلفريدو باريتو vilfredo pareto . [86]

حدد باريتو النخبة بطريقتين مختلفتين لكنهما متكاملتين، فالطريقة الأولى يعطيها تعريفا إحصائيا بامتياز فهي شريحة اجتماعية مكونة من أفراد لهم درجات عالية في نشاطاتهم التخصصية كالفنانين الكبار مثلا أو العلماء أو رجال الدولة أو ضباط سامون في الجيش أو الرياضيين أو من لهم دخل عال ولا يعير الاعتبار لمصدر ثرواهم إذا كان شريفا أو غير شريفا. يعتبر هذا التعريف عريضا موضوعيا وحياديا ولكن لا يأخذ بعين الاعتبار اللامساواة بين الأفراد. ولكن سرعان ما يترك باريتو هذا التعريف ليتوجه إلى تعريف آخر يركز فيه على ممارسة السلطة، فالنخبة في هذه الحالة مكونة من أفراد يمارسون وظائف قيادية ويقسم هذه الطبقة إلى اثنين: الحكام أي من يقوم بدور أساسي في إدارة الدولة، والمحكومين أي النخبة غير الحاكمة.

بالنسبة لباريتو النخبة وجدت دائما عبر التاريخ وتمارس السلطة في كل المجتمعات مهما كانت طبيعة النظم السياسة (ديمقراطيات، ملكيات، جمهوريات..الخ) أو النظم الاقتصادية (رأسمالية، اشتراكية) فعملية التوزيع اللامتكافئ للثروات والسلطة والإمكانات، وارد لأنه من طبيعتها ،ولكن هي في الوقت نفسه غير دائمة وغير مستقرة. فإذا كان يعتبر التاريخ مقبرة للأرستقراطيات. فما من سبب لهذا سوى التغيرات الديمغرافية المتعاقبة والسيكولوجية للمجتمعات. [87] و لذلك فإن الباحثين في علم الاجتماع السياسي يجمعون على أن باريتو أميل إلى الأساس السيكولوجي في تأصيله لنظرية الحكم، فالصفوة التي تحكم تتكون من الأفراد الذين يمكن أن يستخدموا ما لديهم من رواسب استخداما أفضل ،وهكذا استبدل باريتو الحتمية الاقتصادية بحتمية نفسية. ويخضع نظام الحكم من خلال النخبة إلى نفس قوانين التوازن المجتمعي العام الذي يخلقه التوازن بين رواسب التكامل ورواسب الاستمرار ،ويتضح ذلك من خلال نظرية باريتو في دورة النخبة circulation of élite.

ولا شك أن دورة الصفوة هذه وما يرتبط بها من تحليل لصراع الرواسب résidus ترتبط بفكرة التوازن التي هي في الأصل نظرة باريتو، فالخداع والعنف يمثلان قوتين خفيتن تعملان على الحفاظ على حالة التوازن داخل النسق، وبالتالي نظام الحكم ، بحيث لا تستأثر به جماعة واحدة ،ولكن لا يعني هذا أن باريتو يقدم نموذجا ديمقراطيا للحكم، فالصراع بين الجماعات السياسية لا يظهر إلا على مستوى الجماعتين اللتين تشكلان الصفوة. وليس للجماهير أي قدر من المشاركة في السياسة، فالحكم في جوهرة حكم نخبة ،تعتمد على قدراتها النفسية في الوصول إلى الحكم. [88]

---

[86]– توم بوتمور :النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،ص5.

[87] –Raymond Boudon(et autres) : la rousse dictionnaire de sociologie, éd : Frances loisirs, paris 2001,p82

[88]– استعمل باريتو مصطلحين للتعبير عن نظريتة حول النخبة هما: الرواسب والمشتقات، فكلمة رواسب تشير إلى الدوافع والمشاعر المستقرة التي تحدد الأفعال غير المنطقية: أما المشتقات فإنها تمثل جوانب متغيرة وهي تشير إلى مجموعة الأساليب التي يبرر بها البشر أفعالهم ويشرحونها، وبذلك هي أقرب في نظره إلى مفهوم الإيديولوجيا

ويتضح من هذه النظرة على أفكار باريتو أن الأساس الذي يقوم عليه مفهوم النخبة الحاكمة هو أساس سيكولوجي، فالجماعة الحاكمة لها خصائص ثابتة عبر التاريخ، تتبع أساسا من الرواسب [89] أي راسبي التكامل واستمرار الجماعات. ولا شك أن هذه الصياغة تختلف عن الصياغة الماركسية على طول الخط، وإن كانت هناك إمكانية لاكتشاف أوجه التشابه بينهما.

فإذا كان باريتو قد ركز على التوازن العام الذي اتخذته الرواسب والمشتقات ، مما أدى إلى سقوطه في حتمية نفسانوية، فإن موسكا (moska) قد استخدم مفهوما آخرا وهو مفهوم الطبقة الحاكمة للإشارة إلى تلك الفئة من الناس التي تتحكم في زمام القوة في المجتمع، مما يُشعر القارئ له أنه بصدد صياغة تتفق مع ماركس وتختلف مع باريتو، إذ يشير موسكا إلى أن المجتمع ينقسم إلى جماهير محكومة وأقلية حاكمة. تستمد وجودها من تملكها لبعض الخصائص ذات القيمة العالية من وجهة نظر معظم الأفراد في المجتمع، ومن الخصائص التي أشار إليها في هذا الصدد ملكية الثروة، الاهتمام بالصالح العام، التحكم في السلطة العسكرية أو المركز الديني والقدرة التنظيمية التي تتمتع بها الأقلية الحاكمة. التي أكد على أنها أهم الخصائص جميعا. وهي التي تصل بالأقلية إلى الحكم. [90] فقد تستخدم الأقلية أساليب مختلفة نابعة من قدرتها التنظيمية كالدخول في الانتخابات في النظم الديمقراطية. ولكن ما دامت الأقلية تصل إلى الحكم فإنها تسعى إلى توجيه قدرتها التنظيمية نحو خدمة مصالحها الشخصية و من ثمة فإنها تنفصل عن المجتمع انفصالا و تنسى المصالح العامة التي كانت تدافع عنها في البداية. ويظهر ذلك واضحا في النظم الديمقراطية الحديثة، حيث المنطق في الديمقراطية أن ينتخب الشعب ممثلين له يدافعون عن مصالحه ولكن الذي يحدث بالفعل أن ينهض هؤلاء المنتخبون للدفاع عن مصالحهم بأنفسهم متناسين القاعدة الشعبية التي مكنتهم من الوصول إلى الحكم أصلا، وهذا ينسحب على كل التنظيمات و المؤسسات. [91]

فعندما تصعد أقلية إلى نطاق الحكم وتفرض صيغة سياسية معنية، فليس معنى ذلك أن هذه الصيغية سوف تستمر إلى الأبد، فالتاريخ يشهد تنوعا في النظم السياسية، مما يجعل الستاتسكية السياسة قضية مرفوضة، ولذلك فإن فرض صيغة سياسية لا يمنع من ظهور أفراد من داخل الطبقات الدنيا سيعون للوصول إلى الحكم، ولا تقف الطبقات الدنيا كلها هذا الموقف وإنما بمعنى أفرادها فقط أو أقلية من داخل هذه الطبقات ،ولقد أطلق موسكا على هذه الفئة المعارضة "الأقلية الموجهة"، التي تشكل "دولة داخل دولة "وتمارس تأثيرا كبيرا على الجماهير. يفوق ذلك الذي تمارسه الطبقة الحاكمة الشرعية والنتيجة المترتبة على ذلك ظهور طبقة حاكمة جديدة محل الطبقة الحاكمة القديمة دون أن تشارك الجماهير في ذلك مشاركة فعلية.

بمعناها الواسع. لمعرفة أكثر حول هذه المفاهيم: يمكن الرجوع إلى كتاب: سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع " دراسة نقدية " درا التهاني للطباع والنشر 2006 ، القاهرة .(الفصل السابع).

89– أحد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص:63–64

90– المرجع نفسه، ص66.

91– المرجع نفسه، ص66.

ما يمكن أن نستنتجه من نظرية موسكا، هو أنه استخدم نفس المفهوم الماركسي لمفهوم الطبقة الحاكمة، ولكن حديثه عن صراع المصالح لا يعني اتفاقه مع التصور الماركسي المبني على الصراع الطبقي، فالصراع هنا صراع بين "نخب" أو أقليات تسعى كل منها للوصول إلى الحكم فهو في هذه الحالة صراع سياسي في جوهره يرتبط بمصالح متنوعة ويختلف مضمونه وأنماطه من عصر إلى عصر.

وإذا ما واصلنا مع النخبة السياسية فإننا نجد أنها شملت مع ت. بوتمور t.b.bottmore "الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع في فترة زمنية معينة" [92] ويمكن أن نقحم ضمن هذا التعريف أعضاء الحكومة وأعضاء الإدارة العليا والقادة العسكريون والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي، وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبيرة. أما لاسويل LASSWELL فإنه يُعرف النخبة مدى قدرتها على التأثير في الآخرين وامتلاك أكبر قدر مما يمكن الحصول عليه. والتصرف فيه، في حين أن هذه النخبة تغدو عند بانك (BANK) تلك المجموعة التي تقوم بعملية صنع القرار في المجتمع والتي لا تخضع سلطتها لرقابة جهة أخرى، ويميل باري PARRY إلى النظر إلى النخبة على اعتبار على أنها أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيرا قويا على الشؤون السياسية والاجتماعية. [93]

وإزاء هذا التنوع في التعريفات فإنه يغدو من الضروري عند توظيف مفهوم النخبة من خلال اعتماده كمقولة تحليلية لفهم التحولات الجارية أن نأخذ بعين الاعتبار اختلاف فاعليها من حيث أصولهم الاجتماعية وإسقلاليتهم عن الهياكل الاجتماعية القائمة ،وأساليب تنشئتهم وطبيعة التكوين المعرفي الذي تلقوه. وهو ما يعطي المفهوم نسبيته ،إذ يمكن أن يتغير من تجربة إلى أخرى تبعا للمكان والزمان والسياق العام. ومدام السياق في العالم العربي ودول العالم الثالث يختلف نسبيا في طريقة تشكيل النخب والطبقات المسيطرة تبعا للظروف التاريخية المرتبطة بثقل الهياكل التقليدية و مدى مستوى التدمير والتشويه البنيوي الذي خضعت له بخاصة من طرف القوى الكولنيالية. فإنه في هذه الحالة التحليل السوسيولوجي النخبوي سيأخذ منحى آخر. يشبه في بناءه النظري مع ما قاله منظري النخبة السالف ذكرهم، ويختلف من حيث مدى الأدوار التي اضطلعت بها هذه النخب في خضم إدارتها لدواليب الحكم في مجتمعاتها ومن هنا يعتبر النموذج الجزائري مجالا خصبا لمعرفة الخصوصيات السوسيولوجية بمعالمها الانتمائية والطبقية لتحديد هوية الفاعلين السياسيين في علاقتهم بجهاز الدولة والسلطة القائمة. لاسيما في فترة إدارة أزمة الانتقال نحو الديمقراطية.

فإذا كانت نظريات النخبة قد انصبت على دراسة طرق تشكل النخب وأدوارها المختلفة ضمن السياق الرأسمالي الغربي، فإنه من أجل فهم طبيعتها في المجتمع الجزائري، لا مناص لأي بحث سوسيولوجي. أن يمر بمرحلة اقتراب معرفي يمكن اعتبارها كنقطة استدلال[94] من أجل

92– توم بوتمور: المرجع السابق، ص5 (بتصرف).

93– حافظ عبد الرحيم: الزبونية السياسية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،ص74.

94– اعتمد الباحث اجتهادا منه نحت مصطلح الدولة/ الحلبة ،لاعتبارات عدة يراها مناسبة وهي كالتالي :إن الدولة في الجزائر هي الفضاء الذي تتم داخله الصراعات بين المجموعات الاجتماعية التي يصطلح عليها بالنخب ،كما

توجيه بحثه الوجهة الصحيحة في هذه المسألة. هذه النقطة الاستدلالية نقترح تسميتها " الدولة / الحلبة". نظرا لطبيعة التداخل الذي يشبه الاندماج بين النخبة/ الدولة أو الدولة/ النخبة. وهو ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: إلى أي مدى تتمفصل العلاقة بين النخبة والدولة في الجزائر ؟ . وهل الأولى كانت مصدرا للثانية أم الثانية تعتبر مصدرا للأولى؟. ربما الإسهام الكبير الذي سيفيدنا في الاقتراب من فهم هذه التساؤلات. هو مستوى التحليل الماركسي لظاهرة الدولة، وأن كانت هذه الأخيرة لا تعير اعتبارا لمسألة النخبة باعتبارها نتاجا لطبقة اقتصادية مسيطرة، إلا أنها في المقام الأول قدمت أنموذجا نظريا و امبريقيا رائدا لفهم طبيعة الدولة كمؤسسة أنتجتها الطبقة البورجوازية لخدمة مصالحها الطبقية أو النخبوية ، وإن كانت هذه الرؤية تعتبر عامة مسلم بها في الأطروحات التقليدية للماركسية، إلا أنه مع الماركسين المحدثين أمثال بولنتزاس وغرامشي أخذت مستوى آخر من التحليل لا يعتمد الطرح التقليدي أساسا كليا بل ينطلق منه ليؤسس لنظرية جديدة في الدولة تعطي الأولية للاستقلالية النسبية للسياسي عن الاقتصادي و هذا ما سنتعرض له في العنصر التالي .

في الواقع هذه الإشكالية تحلينا إلى قراءة محددة في أعمال مؤسسي المادية التاريخية التي بدورها انقسمت إلى اتجاهين نظريتين رئيسين: يقوم الاتجاه الأول على أطروحة الاستقلالية النسبية للدولة أو ما يدعى بخصوصية المستوى السياسي. بينما يعتمد الثاني على النظر إلى الدولة أو البنية الفوقية ككل انطلاقا من طبيعتها الاشتقاقية من علاقات الإنتاج الرأسمالية.

إن فكرة استقلالية الدولة قد تم تطويرها من قبل ماركس عند تحليله للدولة البونابارية وحتى قبل ذلك أشار إنجلر إلى الاستقلالية الدولة باعتبارها نتيجة لحالة التوازن الطبقي في المجتمع. غير أن أطروحة الاستقلالية النسبية للدولة تبدو بشكل أقوى من الموقف الذي عبرت عنه المدرسة البنيوية في الفكر الماركسي وبخاصة في عمل بولنتزاس poulantzas ،فالنسبة إليه ترتبط استقلالية الدولة بشكل وثيق بأفكار مثل رأس المال بصفة عامة، ورؤوس الأموال الخصوصية، بمعنى انقسام الطبقة الرأسمالية إلى مجموعات جزيئة ذات طبقية ومصالح محددة، وهكذا فإن الاستقلالية سواءا كانت نسبية أم لا، تصبح ضرورة بفعل الوظائف التي تقوم بها الدولة. [95] وهي وظائف تمثل تجسيدا لدورها من أجل تحقيق التماسك السياسي وتنظيم هيمنة الرأسمال الاحتكاري. نستخلص مما سبق بأن فكرة الاستقلالية النسبية للنظام السياسي ليست فكرة مستجدة فقد تكلما عنها ماركس وانجلر كما ذكرنا سلفا واستفاض فيها بولنتزاس بقوة في كتابه " السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية " لكن الإسهام الذي لم نشر إليه والذي يستحق قدرا من التحليل هو أعمال المفكر الإيطالي غرامشي .التي اعتمد عليها التوسير، وأجرى عليها بعض التعديلات مطورا بذلك مفهوم التحديد التظافري (surdétermination) الذي أصبح مصدرا مهما لدى علماء الاجتماع السياسي لفهم قوانين التطور التاريخي للمجتمعات .في الواقع الذي يهمنا ليس غرامشي في.حد ذاته

أنه لحد الآن لا يوجد إجماع بين الباحثين في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي فيما يخص الوضع الجزائري ،هل النخب هي التي شكلت الدولة أم الدولة هي التي أفرزت النخب؟.

[95]– العياشي عنصر: الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق. إنسانيات ،المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا و العلوم الاجتماعية ، العدد4، جانفي 1998، ص52، 53.

أو ألتوسير،بل التصور الجديد الذي بلوره أثناء اشتغاله على مفهوم الكتلة التاريخية والعلاقات القائمة بين البنيتين الفوقية والتحتية فيها. [96]

لكن ما هي العلاقة القائمة بين البنيتين الفوقية والتحتية؟ .يرى غرامشي أن هذه العلاقة جدلية بين طرفين محددين بنفس الدرجة، إن البنية التحتية تحدد البنية الفوقية بصورة مباشرة والتي هي في البداية مجرد انعكاس لها. فهذه الأخيرة لا تستطيع أن تتطور إلا ضمن حدود معينة مرتبطة بتطور البنية التحتية التي تستهدف إجراء تحويل لها. [97]

نستنتج مما سبق من أن كل تصور آلي يسعى للبحث عن العلة في حتمية اقتصادية إنما يدل على عدم الاعتراف بثراء الواقع الاجتماعي.

بعيدا عن غرامشي في أطروحاته حول البنية الفوقية أو خصوصية سياسى والإيديولوجي ظهر نقاش فكري آخر تزعمه المفكر الإنجليزي " رالف ميلينباند " r. miliband دار بينه وبين بولنتزاس يصب في نفس الفكرة التي أقرها بولنتزاس وهي إن لم يكن هناك ضمان مدى معين لاستقلالية الدولة الرأسمالية ،فإنها لا تستطيع أداء وظيفتها المتمثلة في حل الخلافات بين الطبقات المصارعة، فهي ضمنيا في أحسن وضعية لخدمة المصالح البورجوازية تحت غطاء المصالح العامة، وهذا تظهر ميزة هامة في تحليل ميلينباند وهي تفرقته بين قوة الدولة وقوة الطبقة. حيث يختلف مصدرها في كل حالة. إذ بينما يمكن تحديد قوة الطبقة في علاقتها بوسائل الإنتاج. فإن قوة الدولة تركت دون تحديد. [98] نعتقد أن وضعية الدولة الجزائرية والطبقات المشكلة لها ينطبق عليها نسبيا نفس التصور. لما يكتنفها من غموض في علاقتها بنمط الإنتاج ،وإذ صح لنا تكييف مفاهيم بولنتزاس حول الدولة كبنية واقعية والطبقات النوعية المسيطرة عليها. نستنتج أن الدولة ذاتها في الجزائر هي نمط الإنتاج ذاته بمناطقه الرمادية لما تسيطر عليه من موارد للرعي النفطي ومصادر القوة ، ولكن الطبقات البيروقراطية النوعية المستقلة نسبيا عن الدولة والمندمجة فيها كذلك هي المستفيدة منها على المدى البعيد. طبعا مع التناقضات الإيديولوجية التي تهيكلها منذ نشأتها.

إذ يتطلب التفاقم المتزايد للتناقضات داخل الكتلة الحاكمة، المميز للدولة الجزائرية تدخلا سياسيا متزايدا من جانب الدولة. يبقي على وحدة هذه الكتلة ويعيد إنتاج هيمنتها، لكن التدابير الاقتصادية للدولة مثل التدخل المُعزز لصالح تمركز رأس المال، المساعدات الانتقائية التي تمنح لرساميل معينة وغيرها.

تؤثر حاليا بصورة فعالة أكثر من أي وقت مضى تأثيرا مباشرا لصالح مصالح "اقتصادية– فئوية" تخص أقساما من رأس المال أو رساميل فردية معينة ،مما يلحق الضرر بمصالح رأسمالية أخرى .هذا التراكب المباشر للدولة مع التناقضات الاقتصادية يعمق تصدعات الكتلة الحاكمة،

96– للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب: أنطونيو غرامشي " كرسات السجن "، ترجمة:عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1994، بالخصوص ص279 وما بعدها.

97– جان بيار كونت، جون بيار موني: من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ ، ص131.

98– العياشي عنصر: الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق، المرجع السابق، ص53.

ويعطي لهذه التناقضات معنى سياسيا ويصير عاملا مباشرا من عوامل الأزمة السياسية لأنه يضع موضع السؤال بصورة دائمة قدرة الدولة على تنظيم هيمنة البورجوازية ومصلحتها العامة. [99]

ب- أنواع الهيمنة عند ماكس فيبر :

مع بداية عصر النهضة ، وعلى أثر الصراع الديني الذي شهدته نهاية العصور الوسطى قامت نظريات العقد الاجتماعي contrats social . لتعترف بالفرد بوصفه له حقوقه وحرياته الطبيعية المستمدة من طبيعة البشرية . وتشترك هذه النظريات في أن الأفراد كانوا يعيشون حياة فطرية بدائية . إلا أنهم شعروا بعدم كفاية هذه الحياة لتحقق مصالحهم ورغباتهم . فاتفقوا فيما بينهم على ترك حياتهم الطبيعية الفطرية وتكوين مجتمع سياسي منظم ، يكفل لهم حياة مستقرة . فأبرموا عقداً اجتماعيا أنشؤا بمقتضاه السلطة الحاكمة . [100]

إذن الدولة في النظرية الليبرالية تمثل تجمع واسع عن الأفراد يتفقون إرادياً ويجتمعون وفق عقد اجتماعي فيما بينهم ، يتنازل بموجبه المواطنين عن شئ من حقوقهم لصالح حاكم عام . فالدولة بهذا المعنى هي الأمة – L'Etat-Nation – وهي ذلك الشكل السياسي المنفصل عن الجماعة المدنية . مهمتها الأساسية حماية حقوق المصلحة العامة . في مواجهة طغيان المصلحة الخاصة[101] (البورجوازية) .

بيد أن هناك إتجاه آخر لا يرى في الدولة سوى فضاءاً تُمارس فيه السلطة وتحاول بكل الوسائل ان تضفي الشرعية على هذه السلطة بإجراءات مختلفة . إذ تعتبر الديمقراطية الليبرالية في الدولة القومية الغربية في نظر بعض المفكرين وسيلة تعمل على صبغ النظام السياسي بأسس عقلانية – ليبرالية حتى تعطيه نوع من المشروعية السياسية في نظر المجتمع .

فإذا كان ماكس فيبر يعتبر الشرعية العقلانية معيار أساسي من معايير الدولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة . فإنه من هذا المنظور يتوجب علينا معرفة أسس هذه الشرعية ومبادءها . من خلال التعرض بالتفصيل الى انماط الهيمنة الثلاث كما حددها :

إن السيطرة كمقولة فيبرية، يمكن أن تُعرف كمجموع الإكراهات. المنظمة التي تفرض نفسها في مجتمع ما، على الأفراد الذين يكونونه، إلا أنه من الممكن، من أجل فهم الظاهرة عندما ننظر إليها من وجهة نظر أولائك الذين يخضعون لها أن نفضل عليها مقولة "المراقبة الاجتماعية"، فهذه المقولة ذات الأصل الأنجوسكسوني تشير بشكل أفضل إلى مجموع التنظيمات التي تثقل على الوكلاء الاجتماعين: وهي في آن واحد تلك التي تنجم عن سلطة يمارسها أفراد على أفراد آخرين وتلك التي يمكن أن تبدوا كسيرورات بدون موضوع.

إن المراقبة الاجتماعية على الأفراد من وجهة نظر عالم الاجتماع السياسي تتجلى وفق أسلوبين: هناك أولا تنظيمات خارجية، أي مجموعة قواعد إلزامية يدركها ذاتيا الخاضعون لها. باعتبارها تفرض نفسها عليهم من خارج إرادتهم وهي يمكن أن تكون ذات طابع قانوني: كالقوانين والقرارات التنظيمية المكونة أحيانا لأنظمة قانونية حقيقية، بمعنى أنها تنظم مجموعة متماسكة

---

[99]– نيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، مرجع سابق، ص214.

[100] –رمزي طه الشاعر ، الإيديولوجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة ، مطبعة جامعة عين شمس ، 1994 ، ص 25 .

[101] –السعيد بو الشعير ، النظم السياسية المقارنة ، المرجع السابق ، ص 21 .

ومترابطة من الحقوق والواجبات (نظام الوظيفة العامة)، ويمكن أيضا أن تكون ذات طابع اجتماعي- ثقافي العادات وقواعد السلوك واللغات والقيم والمعتقدات إلخ ،وهي تحدد قواعد الدخول في علاقة مع الغير وتحدد تبعا للأوضاع الملموسة ما يمكن- وما لا يمكن- فعله ولهذه التنظيمات. الخارجية أصل يمكن التحقق منه بسهولة تقريبا ،فالقواعد القانونية يعرف أصلها بسهولة مبدئيا، لأنها تعزى للمشرع ، أي في الواقع للسلطة السياسية ولكن عندما تكون قديمة جدا، فإنه يجب إرجاعها إلى إرادة الحكام الذين أحتفوا أو نسيوا، بل إلى العرف، أما القواعد الاجتماعية- الثقافية فإنها من جهتها ترتكز على العادات والممارسات التي يمكن في أغلب الأحيان التحقق من هوية باعثيها.[102] ويذهب فيبر مؤسس علم الاجتماع السياسي الحديث إلى الدولة على أنها بمثابة الصورة الأساسية ،فهو لا يفسر السياسي بعلاقات الإنتاج أو بالتقسيم الوظيفي للعمل، كما هو الحال في النماذج العامة للنظرية الماركسية والوظيفية، فلقد وضع فيبر بعكس النماذج التطورية الكبيرة المعروفة في القرن التاسع عشر منهجا تحليليا قائما على مجموعة من التصنيفات. حلل من خلالها أشكال العلاقات الاجتماعية الموجودة في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة .لم يكن ثمة مناص في نظر فيبر من انتشار البيروقراطية في المجتمعات الحديثة، فالسلطة البيروقراطية هي الأسلوب الوحيد للتفاعل مع المتطلبات الإدارية والأنساق الاجتماعية ،ومع تزايد التعقيد في المهمات والواجبات غدا من الضروري تطوير أنظمة الضبط والسيطرة والإدارة لمعالجتها .من هنا، فقد نشأت البيروقراطية باعتبارها الاستجابة الأرشد والأكفأ لتلبية هذه الاحتياجات ،غير أن فيبر نبه إلى كثير من جوانب التصور والإعاقة التي يحملها التنظيم البيروقراطي.[103]

بناء على هذا فهناك علاقة مفصلية بين الدولة والبيروقراطية ؛بحيث لا يمكن تصور الواحدة دون الأخرى ،إن لم نقل أن الدولة هي أكبر ماكينة بيروقراطية وأكفأ شكل تنظيمي ابتدعه البشر لأنه ينظم المهمات في إطار من التعليمات والإجراءات الصارمة.

ولكن فيبر في تعريفه للدولة كجهاز سياسي، رغم تركيزه على البيروقراطية كعنصر فاعل وأساسي ،إلى أنه تعرض لجوانب أخرى نادرا ما تعرض لها آخرون كمفهوم السيطرة، السيادة...الخ .وهو ما سماه بشكل إجمالي بالأنماط المثالية Ideal types بمعنى أنها لا توجد في الواقع بهذه الكيفية ولكنها بمجرد تصورات عقلية مستمدة من الواقع فعلا لكن لا توجد فيه بهذه الكيفية،فقد صنف بناءا على ذلك مثلا أنماط السلطة أو السيطرة فرأى أن هناك ثلاثة أنواع من السيطرة أو الشرعية [104] يجب التعرض لها في هذه الحالة بالشرح والتحليل ،لأنها تفيدنا في فهم وتصنيف طبيعة أشكال السيطرة في مجتمعاتنا المعاصرة والقديمة، ولاسيما منها الدولة الهامشية ،وهي كالتالي:

1- السلطة التقليدية traditionnelle

---

[102]- فليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006، ص 63-64.

[103]- أنطوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز السباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 409.

[104]- سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع، دار الهاني للطباعة والنشر ، القاهرة، 2006، ص 120.

2- السلطة الكارزمية charismatique
3- السلطة العقلانية rationnelle

والتي يعبر عنها من خلال مؤسسة الدولة.

أ-1- السيطرة التقليدية:

ويتميز هذا النوع من السيطرة السياسية بهيمنة علاقات من نمط شخصي بين السيد الإقطاعي وأتباعه، وبين الأمير ورعياه، كذلك نلاحظ درجة ضعيفة من التأسيس القانوني حتى و إن ميز ماكس فيبر بين الأشكال الأبوية (الأكثر بدائية) والأشكال الوراثية (الملكيات الأوربية بدءا من القرن الخامس عشر). وحسب تفكيره فإن هذا الشكل من السيطرة السياسية التي اختفت عموما في بداية القرن العشرين في أوروبا(أنظر: مفهوم الجماعة المأخوذ من تونيز) ،لكن من الممكن مع ذلك، تبينها في أيامنا الحالية في كل مرة يلاحظ فيها سلوك طاعة،يُجرى بفعل العادة أو المراعاة الغريزية للأعراف الثابتة .ويقابل هذا التصور للسيطرة بالفعل ما يسميه فيبر بنموذج الفعل التقليدي ،أي الطاعة بدافع الحرص على التطابق مع دور محدد، و من هنا يكون كل اشتغال واع بحساب عقلاني ومعتمد غائبا.[105]

أ-2 -السيطرة الكارزمية [106]:

كان ماكس فيبر نفسه واعيا للطابع اللامتناسق لتمييزه الثلاثي، وبالفعل ففي حين تعد السيطرتان التقليدية والقانونية- العقلانية شكلين "طبيعيين" للسيطرة يتجاوزان بشكل واسع مسألة الأشخاص الذين يمارسونها، نجد السيطرة الكارزمية تحتل موقع استثنائي في هذا النموذج المثالي، بحيث يتميز هذا النوع من السيطرة بالنوعية الفريدة لشخص موهوب بقوى أو خصائص فائقة الطبيعة، أو فائقة لقدرة البشر،فبسبب الصفات الخارجة عن المألوف والمسندة إلى الزعيم يمارس هذا الأخير تأثيرا عاطفيا قويا على أولائك الذين يستسلمون له، إن السيطرة الكارزمية للقائد الديماغوجي على الجمهور والنبي الملهم على الأتباع المتحمسين، ورئيس الدولة المنتخب باستفتاء شخصي على شعبه. لا تندرج ضمن بنى تنظيمية ثابتة كما في الشكلين سابقين،إن أي عرف أو أية قاعدة قانونية مكتوبة لا يكن أن تقاوم بالفعل إرادة الرئيس الكارزمي المتملق ،لأن الخاضعين يكونوا مستعدين للقيام بتخلي شخصي تماما مليء بالإيمان وناشئ عن الحماس أو الضرورة والأمل. ويشير فيبر إلى خلو هذا النوع من السيطرة إلى أي إشراف إداري وهي تتعارض مع الشرعية التقليدية والشرعية العقلانية ويمكن أن تتحول الكارزمية نحو السيطرة التقليدية أو الشرعية العقلانية ويمكن أن تتحول الكارزمية نحو السيطرة التقليدية أو نحو الشرعية البيروقراطية إذ لا يعرف التاريخ والتحول السياسي قانونا ثابتا[107]. هذا وقد خلص ماكس فيبر إلى نتيجة مفادها: أن

---

[105]- فليب برو: المرجع السابق، ص 68، من أجل الاستفادة أكثر حول هذه المسألة يمكن الرجوع إلى كتاب:
M.Weber :Le savant et le politique, union générale d'éditions, paris,1959

[106]- الكاريزما (Le charisme) هي الصفة الاستثنائية لشخص يكون إذا صح القول موهوب بقدرة وطباع فوق طبيعته وفق بشرية، أو على الأقل، خارج نطاق الحياة اليومية، ولا يمكن للعادي من البشر الفانين الوصول إليها، ويعتبر أيضا إما مرسلا من الله، أو مثالا، ويعتبر بالنتيجة زعيما تخلق حوله وحدة انفعالية.

[107]- بيرتران بادي، بيار بيرنبوم، المرجع السابق، ص 18.

هذا النوع من السيطرة يتميز بطابعه الهش نسبيا وأنه يمكن أن يأخذ مكانه حتى ضمن السيطرة التقليدية أو السيطرة القانونية العقلانية ،وإذا فشل تماما ستبدأ مرحلة جديدة نشهد فيها عملية العودة لأساليب أكثر روتينية.

أ-3 السيطرة القانونية- العقلانية:

يرى فيبر أن تطور الأشكال الجديدة للمجتمع في كل الميادين (الدولة، الكنيسة، الجيش، الحزب، المؤسسات الاقتصادية...الخ) يتطابق ببساطة مع تطور الإدارة البيروقراطية، وتتشكل هذه الأخيرة بظهور الدولة الغربية الحديثة وما فرضته عليها التطورات التكنولوجية والمؤسسية التي تتطلب نموذجا عقلانيا جديدا يتناسب وهذه التغيرات البنائية الجديدة التي شهدتها الدولة الغربية.[108]

ويشكل تطور البيروقراطية بذرة الدولة الغربية الحديثة ،يقول فيبر في هذه الصدد "ترتبط الدولة الحديثة تقنيا بشكل مطلق بقاعدتها البيروقراطية ،وكلما نمت كلما وجدت نفسها في ارتباط مع هذه القاعدة "وبالتالي تبقى السيطرة العقلانية وحدها، وتظهر خاصة مع نمو بيروقراطية ممأسسة باعتبارها الأدوات الفعلية للدولة المعاصرة ،إذ يعرف فيبر الدولة على النحو التالي: نقصد بالدولة منشأة سياسية سمتها مؤسسية عندما وطالما أن إشرافها الإداري يطالب بالنجاح في تطبيق القوانين ، باحتكار القهر المادي الشرعي في رقعة جغرافية معنية وهو يحلل مطولا في تشابه "الاقتصاد والمجتمع" l'économie et la société' أداتي الدولة الأساسيتين المؤلفتين بتصوره من العنف الشرعي المؤسس، والبيروقراطية (التسيير الإداري)،فمن هذه الزاوية يشير فيبر إلى أن ظهور الدولة مرتبط بنوع معين من الاقتصاد ولكنها ليست شكل من أشكال البنية الفوقية كما يعتقد ماركس وإنجلر. بل يرى انه كما أن الرأسمالية تتطلب في مرحلة من تطورها عنصر البيروقراطية. كذلك فإن الرأسمالية تمثل الأساس الأكثر عقلانية [109].الذي بفضله يمكن للبيروقراطية أن توجد في أشكالها الأكثر عقلانية. فالأمر الأساسي يقع في إضفاء الطابع القانوني على العلاقات السلطوية والتوزيع السلطوي للقيم السياسية، الذي سينسلخ تماما عن النمط التقليدي والكارزمي ،رغم أنه انبثق تدريجيا من الأشكال التقليدية للسيطرة [110] ،ويقابل هذا التصور للسيطرة نمط عمل يصفة فيبر بالعالم العقلاني (zweckrational)،وفي هذه الحالة الرمزية يتصرف الفرد عقلانيا تجاه هدف محدد هو أيضا بطريقة محددة ،وسلوكه هذا يتميز بحساب يسمح له بالوصول إلى غاياته مع أخذه بالحسبان قواعد اللعبة، وهذا النمط يتعارض مع نمط العمل اللاعقلاني (wertrarational) ، أي العمل الذي لا يخضع إلى متابعة هدف محسوب، وإنما الإخلاص لقيم.

الشكل رقم 01 : يوضح أنواع السيطرة عند ماكس فيبر

---

108 -Guy. Rocher, Introduction a la sociologie générale-2- l'organisation sociale éd : HMH,itri canda ,1965,p.116.

109- بوتران بادي، بياريرنبوم، المرجع السابق، ص 29.

110 -Kieran Allan, Max Weber : »A critical Introduction, pluto press ,london, 2004.p.97

أنواع الهيمنة	تفسيراتها وخطوطها العريضة
• التقليدية ⟵	تستند إلى العادة والتقاليد المتوارثة.
• الكاريزمية ⟵	تستند إلى القوى العجيبة لشخص أو قائد أو زعيم.
• الشرعية– العقلانية ⟵ ذات العقل الحسابي.	تستند على مبدأ العقلانية القانونية أو البيروقراطية

ويمكننا إعطاء تعريف بسيط للبيروقراطية كما حدده فيبر في مجموعة من العناصر:

1- هي عبارة عن تنظيم يقوم الممثلون فيه بوظائف مرتبطة بكفاءاتهم الخاصة التي تتبثها معايير استحقاقية.

2- الدخول في البيروقراطية والارتقاء من سلم إلى آخر، يتم عبر معايير موضوعية محددة تسمح بالاعتراف بكفاءة المرشح بمنصب معين.

3-إن الممثلين المعينين على هذا الأساس في هذه الوظائف بطريقة حيادية ويعتمدون فيما بينهم علاقات سلطة عامة تحددها تراتبية محددة مسبقا hiérarchie.وتكون هذه السلطة إذا شرعية لاستنادها إلى تنظيم عقلاني للمهام والوظائف.

4-هذه المؤسسة التي تخضع إلى معاييرها الخاصة، تجعل من الموظفين يستفيدون من الاستقرار في عملهم مما يسمح لهم من المزيد من التغلغل في دورهم المراتبي (Intériorisation) [111].

إن فيبر في تحليله للبيروقراطية قد أولى اهتمامه الرئيسي للعلاقات الرسمية التي تحددها القواعد والأنظمة الداخلية في المؤسسة غير أنه لم يتحدث عن الروابط غير الشخصية والعلاقات التي تدور في نطاق ضيق بين الجماعات في جميع المنظمات. و يتبين لنا من خلال العديد من الدراسات أن الأساليب غير الرسمية لأنشطة المنظمات تتيح مجالا واسعا للمرونة، وتفسح الفرصة لتحقيق غايات المؤسسة بطرق أخرى.

ومن الصعب التأكد ما إذا كانت الإجراءات غير الرسمية تزيد أم تعيق كفاءة المنظمات. فقد تسهم هذه العلاقات في خلق بيئة عمل غير مرضية على المستوى الوظيفي نفسه، وبخاصة إذا كان النشاط العملي بحد ذاته رتيبا ومملا، كما أن الاتصالات غير الرسمية بين القادة الإداريين داخل المؤسسة أو بين شركة وأخرى قد تساعد على إنجاز المهمات وتحقيق الأهداف بصورة أكثر كفاءة وسرعة، غير أنها قد تستخدم في كثير من الأحيان لخدمة مصالح فئوية خاصة أو مصالح طبقة أو طبقات بيروقراطية. [112]

فالبيروقراطية حسب هذا التحديد الفيبري. هي المثال الأكثر نموذجية للهيمنة القانونية ولا تصلح إلا للدولة الديمقراطية الحديثة، هذا لا ينفي قدم ظاهرة البيروقراطية. فقد وجدت هذه الظاهرة في مصر القديمة وفي عصر الإمبراطورية الرومانية....إلخ، ولكن لها طابع إرثي شخصي أساسا،

---

111 - Guy rocher, op. cit. p.116.

112– أنتوني غيدنز، علم الاجتماع، المرجع السابق، ص412.

خالية من أي ضمانات قانونية بالمفهوم المعاصر، أما البيروقراطية الحديثة فقد نمت في أحضان الإقتصاد الرأسمالي الحديث. [113] وتطور الدولة البوروجوازية– الليبرالية. وما صاحبها من تطور سياسي نحو الديمقراطية التمثيلية وما أكدته هذه الأخيرة من فصل بين السلطات المختلفة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) ،وبروز للمجتمع المدني كتعبير ايديولوجي عن المجتمع البورجوازي.

إن التطور الاقتصادي والمؤسسي الذي عرفته الدولة في تشكيلها الرأسمالي الليبرالي في أوروبا. دعاها إلى المزيد من التوسع الرأسمالي والبحث عن أسواق. وكان سبيلها في ذلك هو استعمار الشعوب المتخلفة التي لم تشهد خطا موازيا للحداثة الغربية بمفاهيمها السياسية والاقتصادية. فعن طريق هذه العملية ،أي عملية الاستعمار وأشكاله الاستيطانية ذات الطبيعة الاستغلالية، أُستغلت هذه المجتمعات في تحويل فائض اقتصادي ضخم، وهذا الفائض الاقتصادي الضخم أمن للرأسمالية والقوى الطبقية المعبرة عن منابرها السياسية أن تجري تنازلات كبيرة لصالح الطبقات الشعبية دون أن يشكل ذلك خطرا على ملكيتها لوسائل الإنتاج.

بمعنى آخر هذا يعني استبعاد شعوب العالم الثالث ثمن تحرر العالم الغربي وتمتعه بدولة الرفاه. ناهيك عن الدور الذي لعلبه الرأسمال الاستعماري في زعزعة وقلب المواقع الاجتماعية السياسية ذات الطبيعة التقليدية لهذه المجتمعات. استبدالها بمؤسسات سياسية جديدة. أهمها مؤسسة الدولة. من أدخل

على هذه المجتمعات تغيرات بنيوية جديدة "إقحام المجتمعات المستعمرة في النظام الميتروبوليتاني الرأسمالي "وتشويه بناه الثقافية وبمحاولة اقتلاعها واستبدالها بتشكيلات جديدة غريبة عن الأنماط السياسية والاجتماعية التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الرأسمالية. [114]

إن هذا التشويه المنهجي الذي قادته آلة الاستعمار. ترك انعكاساته المباشرة على جميع دول ما بعد الاستعمار. التي سرعان ما وجدت نفسها في صراعات وتناقضات اجتماعية وسياسية وثقافية. نتيجة لعدم ملائمة الأبنية المؤسساتية – التي من أهمها الدولة– لنمط التكوين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهذه المجتمعات، وهنا تبرز بكل وضوح إشكالية التحديث من الخارج أو بالقوة، كما تبرز في الوقت ذاته فشل التصورات الحداثية أو العقلانية ذات النزعة السوسيولوجية الشمولية (العموميات التطورية: بارنسونز) والبيروقراطية (الحديثة: فيبر) عند محاولة تطبيقها على مجتمعات غير المجتمعات التي نشأت فيها. بما في ذلك فكرة الديمقراطية التي أصبحت الهدف المنشود لكل المجتمعات.

4- الدولة في المجتمعات التابعة : (dependent state)

يلاحظ أن فكرة الدولة وحقيقتها هي نتائج تاريخ أوربي غربي ، دشن في القرن السادس عشر وتسارع مع ظهور القوميات والثورة الصناعية وتكون البورجوازية . هذا يعني من الناحية الابستيمولوجية ان مجتمعات العالم الثالث بما فيها المجتمعات العربية الإسلامية لم تكن جزءاً من ذلك التطور التاريخي . فقد أتت الدولة الحديثة من خارجها أي فرضت واقتبست من نماذج تشكلت

---

[113]– جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ط1، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986، ص144.

[114]– أنظر الكتاب، سمير أمين: بعض قضايا للمستقبل :تأملات حول تحديات العالم المعاصر– دار الفرابي، لبنان–2003، (القسم الأول).

نتيجة صراعات وتفاعلات ذاتية خاصة بأوضاع تلك المجتمعات . [115] وهي في غالبها تأثرت بعملية الاستعماريات المختلفة .

لعل مفهوم الدولة التابعة قد لاقى قبولاً في دوائر نظرية التبعية أكثر من مفهوم الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار . وبالرغم من أن هذا المصطلح الأخير ما يزال يستخدم لدى البعض منذ أن طرحه حمزة علوى في عام 1972 . إلا أن مفهوم الدولة التابعة قد لاقى انتشارا أوسع . ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى أن مفهوم الدولة التابعة أكثر شمولاً فهو يشير إلى نظم الدولة فيما قبل الاستعمار الرسمي وإثناءه وبعد انحساره ، إنه يشير إلى الدولة الخاضعة للنظام الرأسمالي العالمي منذ نشأته في القرن السادس عشر وحتى الآن . [116]

فإذا كانت إستراتيجيات السلطة فيما يعد الاستقلال تتيح بطبيعة الحال الاستفادة من النماذج المؤسسية والأفكار التي جاء بها الاستعمار [117] ومختلف الثورات الغربية – مع التأثر البارز لكل المجتمعات بالثورة الفرنسية ومبادئها – فلا غرابة في ذلك أن تستورد هذه المجتمعات نموذج الدولة الغربية بكل ما ينطوي عليه من مؤسسات وأجهزة . إذن فككل نموذج من نماذج التنظيم السياسي أو كل نتاج من نتاجات الفكر ، انتشرت الدولة أبعد من حدود المجتمعات التي ابتكرتها . إذ أن بناء الدولة قد تم في سياق "تعبئة فكرية ميزت كل أوربا تقريباً. وان هذا الانتشار نفسه عندما طال مجتمعات أبعد عن الثقافة والبني التحتية الغربية . أدى عموما إلى ولادة أشكال سياسية هجنيه متناقضة تقريباً مع طبيعة هذه المجتمعات وعاجزة عن البناء بدون سيادة منطق العنق والشمولية . [118]

ذلك هو شان أعظم مجتمعات العالم الثالث هذه المجتمعات الغريبة عن الثقافة الاوربية وبالتالي عن الصيغ والآليات التي تشكل أساس الدولة . والمندمجة في نظام اقتصادي عالمي مراقب من الخارج يمنحها الجوهر الرأسمالي المشترك مع الدول الرأسمالية الغربية .

يقرر حمزة علوي بداية أن هناك فرقاً بين نشأة الدولة في المجتمعات الرأسمالية الميتروبوليتيانية ونظيرتها في الدول التابعة . ففي الدول الغربية نشات الدولة الأمة من خلال الدور الذي قامت به البروجوازية في فترة قوتها وازدهارها وعلى إثر الثورة البورجوازية التي قامت بها . فقد حاولت هذه البورجوازية أن تجعل من الدولة الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لنمو علاقات الانتاج الرأسمالية وإزدهارها . أما في المجتمعات التابعة التي خضعت في معظمها للنظم الاستعمارية التي فرضتها البورجوازية العالمية ودولها القوية فقد كان الموقف مختلفاً . [119]

لم تحدث في المجتمعات التابعة ثورة بورجوازية على غرار الثورة البورجوازية الغربية . ولذلك فإن مهمة تأسيس الدولة في المجتمعات المتخلفة صاحبه فرض الاستعمار على هذه الدول .

---

[115] – حيدر ابراهيم على :سقوط المشروع الحضاري ، مركز دراسات الوحدة السودانية ، ط1 ن السودان ،2004 ، ص 43 .

[116] – احمد زايد : الدولة في العالم الثالث ، " الرؤية السوسيولوجية ، المرجع السابق ، ص 77 .

[117] – محمد عبد الباقي الهرماسي : تأثير الثورة الفرنسية على المجتمعات الاسلامية ، اليابان ، امريكا اللاتينية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 119 ، اليونسكو ، 1989 ، ص، 10 .

[118] –برتران بادي ، يبرنيوم : المرجع السابق ، ص ، 89–93.

[119] – احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، المرجع السابق ، ص 71 .

ولم تُنشأ هذه الدول (الاستعمارية) عن طريق نقل صورة الدولة الرأسمالية الغربية إلى المجتمعات المختلفة . وإنما سعت البورجوازيات العالمية المستعمرة إلى خلق أجهزة الدولة الملائمة لفرض السيطرة على المجتمع وطبقاته المختلفة وذلك من خلال تأسيس ثلاث أجهزة شكلت أجنحة الدولة الاستعمارية .

- الجيش (الأجنبي و الوطني)
- الجهاز البيروقراطي
- الحكومات المحلية (المجالس المحلية)[120]

لقد لعب المشروع الاستعماري في المجتمعات التي احتلها دوراً مختلفاً بوضوح من دولة إلى أخرى . وذلك من خلال إدخال "التكنولوجيا السياسية " الرأسمالية إلى الأراضي المستعمر . بطرق أشد قساوة ومنهجية في الوقت نفسه . فلا ريب أن تكون أجهزة البيروقراطية الاستعمارية قد هيأت لبناء دولة ما بعد الاستعمار (خصوصاً الحالية الجزائر ودول إفريقيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية). كما أن التأثيرات الثقافية التي انتشرت في تلك البلدان تفسر أيضاً التشابهات التي ما زلنا نلاحظها حتى اليوم . [121]

فمن الملاحظ أن البيروقراطيات التي أقامها الاستعمار والمصممة أساساً لتسهيل هيمنته على الآخر المستعِمرُ . لم تسمح أبداً ببناء مركز سياسي قادر على نشر نفوذه وسط محيط لاشكال الحكم الأكثر تقليدية وأبوية . وتظهر الصورة البارزة لهذا التنظيم في الخصوصية الثقافية للقوى الاستعمارية التي اعاقت في كثير من الأحيان "التكوين الموازي لتقسيم حقيقي للعمل الاجتماعي" قادر على التوفيق مادياً بين هوية المجتمع المستعمَرُ والبنى السياسية المستوردة. [122] ومثال ذلك الدور الذي لعبه الاستعمار الفرنسي الميتروبوليتاني في الجزائر في تفكيك للبنى الثقافية والاجتماعية التقليدية . وخلق فئات ونخب بيروقراطية تابعة مباشرة لمنطقة الاستعماري الرأسمالي . الشيء الذي أدى إلى خلق بورجوزات محلية استمرت في مجتمعات ما بعد الاستعمار متعاونة مع البورجوازية الاستعمارية الجديدة التي تميزت الآن – وبعد حصول الدول على استقلال – من أساليب السيطرة على التوابع في النسق الرأسمالي العالمي . في هذه الفترة ظهرت نظم الدولة التي أطلق عليها حمزة العلوي " الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار " وهي تشير إلى كل دول العالم الثالث على ما بينها من اختلافات في البيئة الطبقية والاساليب السياسية التي تتبعها في تحقيق الوساطة بين المجتمع التابع والمراكز الرأسمالية .

إن التقدم الحاصل في جهاز الدولة بعد الاستقلال ومدى نجاعة بيروقراطية المحكمة التي خلقها الاستعمار . لا يرقي الى المستوى الذي وضعه ماكس فيبر weber عندما تكلم عن النظام البيروقراطي المعقلن ، ذلك لأن الحكم رغم استقلاليته النسبية عن الضغوطات القبلية والعضوية فإنه بقي فردياً والعلاقات تسودها العلاقات النسبوية . فالمؤسساتية الناقصة والتخلف الاقتصادي وضعف التعبئة الاجتماعية كلها عوامل حالت ولا زالت تحول دون تكوين مجتمع مدني منظم مما يكفي كما في أوربا من ضبط عمل البيروقراطيات ومراقبة نمو صلاحيتها . إن الهدف الرئيسي

---

120 –المرجع نفسه ، ص 71 .

121 – بيرتران بادى وبياربيرنيوم ، المرجع السابق ، ص 92 .

122 – المرجع نفسه ، ص ، 93 .

لدول العالم الثالث وبيروقراطياتها المنغلقة على نفسها . هو في الواقع صون وإعادة إنتاج طبقة سياسية تفرض نفسها كطبقة مهيمنة حقيقية قادرة أن تجمع صفات السلطة الأكثر تنوعاً (الكارزمية ، التقليدية ، البيروقراطية وحتى الديمقراطية في الاونة الاخيرة) .

فإذا كان نموذج الدولة المستوردة فرضته ظروف تاريخية معينة – العامل الاستعماري وغياب نموذج بديل – على المجتمعات التابعة ، فإن السنوات الأخيرة بعد انتهاء الاستعمار . قد أوضحت بأن المحاكاة فشلت في جميع المجالات . وبخاصة في المجال البنيوي (السياسة – الاقتصاد) . ورغم ذلك فإن كل شيء يشير إلى عدم توقف عملية المحاكاة ، بل واتساع نطاقها . والأكثر غرابة أيضاً أن المجهودات المبذولة من اجل الاستيراد تتفوق في غالب الأحيان على مساعي التصدير . إذ تتخذ نخب مجتمعات الجنوب المبادأة في الاقتباس حتى وإن كانت على مستوى الخطاب السياسي تستنكره بشدة . [123] وتسير الأمور وكأن منهج العولمة قد اتجه نحو الشرود من خلال سوء التقدير والحساب . وقام بسلب المجتمعات الطرفية القدرة على تصحيح ذاتها بذاتها . من المؤكد أن سبب هذه الدائرة المغلقة علاقة قوى بين طرفين . ولكن يمكننا الافتراض بأنها تتغذى أيضا على اعتبارات إستراتيجية وخاصة على المزايا الفردية العائدة إلى النخب المشاركة فيها . [124] .

5- من الدولة التابعة إلى الدولة المُعولمة:

إذا كانت الدولة التابعة Dépendent state، قد نشأت كما ذكرنا سابقا في ظروف مغايرة عن نظيرتها في المجتمعات الرأسمالية في مركز النسق الرأسمالي العالمي، فهذه الدولة قد نشأت لخدمة ظروف التبعية واندماج وتكامل المجتمعات التابعة مع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، فهناك ارتباط عضوي بين الدولة التابعة وبين تطور الرأسمالية التابعة في ظل تقسيم العمل الدولي، ومن المتوقع في هذه الظروف أن تختلف خصائص الدولة التابعة عن نظيرتها في مركز العالم الرأسمالي. فإن هذا مما لاشك لا يخلو من الصحة، وله اتجاهاته ومنظريه المدافعين عنه لعل أبرزهم سمير أمين و إيمانويل والر شتاين وغيرهم. لكن مهما تعددت المفاهيم والسياقات التحليلية المفسرة لفهم طبيعة الدولة في العالم الثالث أو الدولة التابعة ،إلا أنها تبقى قاصرة عن تقديم اقتراب وافي وموضوعي عما يحدث للعالم المعاصر من تحولات انعكست على طبيعة النظم السياسية الحاكمة، لاسيما منها مفهوم الدولة. لعل أبرز هذه التحولات هي ظاهرة العولمة.

لا شك أن كثير من النقاشات داخل الدوائر الأكاديمية تناولت هذه المسألة واختلفت–كما اتفقت– حول أثر التحولات التي أحدثتها العولمة داخل الأنساق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. على مجمل المجتمعات. فالظاهرة تشير في جوهرها كما يشير أحمد زايد إلى مجموعة من المفاهيم والأبعاد. لذا إذا أردنا أن نتفهم قضية العولمة وتحديد تعريفا لها أقرب للشمولية أن تقترب من أبعادها المختلفة ومن ثم صياغة تعريف واضح لها. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاثة أبعاد أساسية تنضوي تحتها مؤشرات أساسية كمية وكيفية. وبما أننا لا نريد في البحث دراسة العولمة في حد ذاتها سنكتفي بالمحاور الأساسية التي تشكل أقطابها وهي:1– العولمة الاقتصادية

---

[123] – برتران بادي ، الدولة المستوردة : " تغريب النظام السياسي " ، الطبعة الأولى ، ترجمة : لطيف فرج ، دار العالم الثالث : القاهرة ، 1996 ، ص6 .

[124] – المرجع نفسه ، ص6 .

2-العولمة السياسية 3- العولمة الثقافية. وذلك من أجل فهم انعكاسات هذه الأبعاد على مفهوم الدولة الوطنية التابعة ومدى الأشكال الجديدة للبنى الفوقية التي أصبحت تؤطرها.

أ-العولمة اقتصاديا:

ينهض تعريف علماء الاقتصاد للعولمة على مفهوم السوق الكوفيThe Global Market أو"السوق بلا حدود"، الذي يحتوي على آليات ومؤشرات واتجاهات اقتصادية عالمية مستحدثة وغير مسبوقة تتشكل من خلال دورها وتفاعلها مع العولمة الاقتصادية ومن الاتجاهات المستحدثة أن تصبح الإيديولوجيا -على النقيض تماما مما كانت عليه- إحدى أدوات الاقتصاد، وأن تصبح قوى الاقتصاد في قمة القرار السياسي، وأن تحقق العولمة فرصا استثمارية ومعرفية هائلة، و تعتبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، وتدويل رأس المال الاستثمارات أهم آليات العولمة الاقتصادية، ويرى علماء الاقتصاد أن الطور الحالي من العولمة لم يكتمل بعد ويتم وفق رغبة الشركات المتعددة الجنسيات ودون المركز الرأسمالي. وأن العولمة الحالية رأسمالية النزعة وليست حتمية نظرا لأنها تعتبر نتاجا لسياسات واختيارات حكومات وشركات متعدية الجنسيات إلى جانب أنها إفراز التطورات الهائلة في مجال التقنية والمعلومات والاتصال، وتشير العولمة كعملية إلى التغيير الكيفي في الاقتصاد العالمي،بحيث تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءا من منظومة الاقتصاد العالمي ، يعاد ترتيبها بداخله من خلال عملية شبكة التفاعلات الدولية، كما تتصف العولمة بدرجة واضحة من التكامل الوظيفي بين الأنشطة الاقتصادية المتفرقة [125].

ونستطيع أن نبادر هنا بالقول أن محاولات تحقيق العولمة الاقتصادية تكاد تتوازن ضمن مباشرة النظام الرأسمالي لمركزيته وعالميته [126].

ب-العولمة سياسيا:

عند علماء السياسة، ينهض تعريف الدولة على قضايا سياسية عالمية ترتبط بقوة بالحالة الأحادية السائدة، ويفرق الباحثون بين تعريف العولمة والنظام الدولي The international system. فالنظام الدولي يمثل التعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها.

تعرف العولمة عند فريق من علماء السياسة بأنها دينامية جديدة تبرز داخل محيط العلاقات الدولية وتتصف بدرجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، ويتصاعد في دائرة العلاقات الدولية دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية لهذه الدائرة المندمجة وما تحتويه من دول المركز والدول الهامشية أو المحيطية [127].

---

[125]- أحمد زايد و إعتماد علام: التغير الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2006، ص 257.

[126]- محمد حافظ دياب: تعريب العولمة"مساءلة نقدية،" مجلة قضايا فكرية، العدد 20، أكتوبر 1999، ص 138

[127]- في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتاب: مارسيل ميرل، العلاقات الدولية المعاصرة "حساب ختامي" ترجمة: حسن نافعة، دار العالم الثالث ، ط1 ،1999 ، القاهرة، (الفصل الرابع).

وتفرض العولمة نظاما ديمقراطيا ليبراليا أحاديا ينهض على معايير غربية محددة له ويتحكم في هذا النظام و ممارساته مؤسسات سياسية دولية كمجلس الأمن أو مجموعة السبعة 07، التي اعتبرها البعض مجلس إدارة العالم، وفي واقع الأمر تتميز العولمة السياسية بهيمنة عديد من الدول على مؤسسات هذا النظام وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى لدول العالم، وهذا يعني أنه على خلاف الرؤية النظرية للتعريف نظام غير ديمقراطي. ويشير هينتغتون إلى أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية إلى جانب الهيمنة الاقتصادية العالمية بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، واليابان [128].

وآثار العولمة السياسية لم تقف فقط عند محاولة التوحيد أو التمنيط بقيم أحادية Unifisation ساسية بل تعدت ذلك إلى إعادة النظر في دور ووظيفة الدولة وإعطاءها دورا جديدا، حيث تنطوي العولمة على تفتيت الحدود الوطنية ومن ثم إضعاف السلطة الوطنية وقدرتها على تطبيق القوانين الوطنية داخل حدودها [129]. هذا الطرح يجرنا إلى التساؤل التالي: هل فعلا تغيرت طبيعة الدولة في ظل التحولات العالمية التي تقودها الرأسمالية العالمية؟.

في الواقع هناك العديد من الاتجاهات والآراء التي اختلفت فيما بينها بين مؤيد ومعارض ومشكك لا يسعنا المقام تناولها في هذه الدراسة. وإنما نكتفي ببعض التصورات النقدية التي ربما تساعدنا في فهم الوضعية. وهي تتفق في معظمها أن هناك تبدلا في ملامح الأبنية التقليدية للدولة والبني الفوقية المجتمعية من أبرزها:

- تغير الأدوار التقليدية المتوارثة للدولة القومية الحديثة Nation stateبخاصة أدوارها في توجيه الاقتصاد الكلي المحلي، والاتصال والمواصلات ومراقبة الشؤون المال والأسواق،وفي الوقت نفسه تنامت توجهات صياغة المؤسسات، والتشريعات والسياسات العولمية لإدارة شؤون الكوكب،وبوسع المتأمل في اتفاقية الجات، وما ارتبط بها من إجراءات المتأمل في مضامين تقارير لجنة شؤون المجتمع العالمي يدرك دلالة الإجراءات والتوصيات الخاصة، تشريعات ومؤسسات دولية رسمية وغير رسمية والوصول إلى استخلاصات تتجمع في اتجاه إعادة صياغة العلاقات والمصالح للتجاوز محليتها نحو آفاق كوكبية[130].
- تطوير منظمات أهلية متعددة الجنسيات، وهو تطوير إذا كان من شأنه تعويض ما ترتب من انحصار الأدوار التقليدية المتوارثة للدولة الوطنية، فهو يسعى من ناحية أخرى لتكريس قيم ومفاهيم و ولاءات كوكبية تحفل بآليات الجذب والاستقطاب للمتعطشين إلى حقوق الإنسان، وتسمح بتبلور

---

[128]– أحمد زايد و إعتماد علام: التغير الاجتماعي، المرجع السابق، ص 260.

[129]– رابح كعباش: سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة،الجزائر ، 2006، ص 228.

[130]– عبد الباسط عبد المعطي : المتغيرات العالمية والتنظير لدراسة الطبقات، إضافات، مركز البحوث العربية، العدد03، 2001، القاهرة، ص 16.

حركات اجتماعية نوعية، قد يكون تركيزها على تطلعات وطموحات الثقافية والسياسية أكثر من القضايا الاقتصادية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية[131].

صاحب هذه التغييرات المشار إليها في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وفي العلم والفكر والثقافة والمؤسسات وغيره مما يحول المقام دون الإفاضة فيه، إلى مجموعة من النتائج و المصاحبات بدأ تأثير بعضها يتضح، وبعضها الآخر سوف تتوالى تأثيراته على أوضاع وعلاقات ومصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية سواء في قلب النظام الرأسمالي العولمي أو في تخومه.

إن ما يهمنا في سياق الاستطلاع و التقويم العلميين، أن العولمة هي شكل جديد من أشكال التبعية في صوره الأكثر تطورا معرفيا ورأسماليا، وهي من جهة أخرى حصاد لصراع طبقي دولي –تقسيم العمل الدولي– استطاعت فيه رأسمالية المركز أن تحقق شعار أُممية رأس المال "يا رأس ماليي العالم اتحدوا ". وهذا يستدعي ضرورة إعادة ترتيب البنى المتوارثة من الدول الوطنية التقليدية وإعادة صياغتها مع متطلبات المشروع الرأسمالي العولمي في أشكاله الأكثر شراسة.

العولمة من حيث اسنادها إلى تطوير قوى الإنتاج –التكنولوجيا والمعرفة– تحمل شواهد على جدوى التحليل الطبقي، وهذه ضرورة لا مفر منها لجمهور الباحثين الماركسيين. بخاصة أن معظم النظريات في العالم المعاصر تنطلق من نماذج التحليل الوظيفية التي أصبحت مسيطرة في كل التيارات تقريبا، بسبب هيمنة القوى الرأسمالية المحافظة التي تنطلق من نفس المنظورات لإعادة صياغة النظام الدولي بكل مفاهيمه و وبناه الفوقية(الدولة ، مثلا) من أجل تجديد نفسها.

ج –العولمة ثقافيا:

هل هناك توجه نحو ثقافة عالمية؟ .وهل هو تطلع إلى قيام دولة عالمية؟ ،أم مثل هذه التساؤلات منبثقة من دعوة جارفة إلى استحداث هيمنة توسعية لما يسمى بالحداثة الغربية. يسعى منظروا العولمة ودعاتها إلى تكوين ثقافة كونية عالمية تتضمن منظومة من القيم الشمولية والمعايير الموحدة تُفرض على العالم كله. وإذا ما حدث هذا فهل هذه دعوة للانقسام والتفكك وإحداث تصدعات في الأبنية الثقافية للشعوب والأمم؟ ،وهذا في الحقيقة ما يزيد في طمس معالم الثقافات الوطنية، وإظهارها بمظهر العاجز من خلال التفكيك والتهميش والإقصاء فاتحة المجال لفرض العولمة فكرا ناتجا على نواتج ومخرجات ثورة المعلومات والاتصال ،وهذا ما يؤكد توجه العولمة الحقيقي، هو إخضاعها شعوب العالم إلى هيمنة ثقافة الشعوب الغربية المسيطرة حيث تصبح شعوب العالم النامي خاضعة لمعايير السوق في غياب دور الدولة الوطنية. وبذلك فلا تتوقف العولمة عند حدودها الاقتصادية بل تسعى لترويج ونشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية. وتساعدها على استحداث ضغوط تهدف إلى صياغة مجموعة من القواعد الملزمة أخلاقيا في ميدان الثقافة المدنية التي تعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم تصبح العولمة تحديا ثقافيا حقيقيا تقوم على اختراق واجتياح الثقافات وإلحاقها بثقافات المركز المسيطر.[132]

---

[131]– المرجع نفسه، ص 20.

[132]– رابح كعباش: سوسيولوجيا التنمية، المرجع السابق ، ص 246.

واستنادا إلى الرؤية السابقة يشير البعض بولادة "الإنسان العالمي" ومواطن " الانترنيت" المندرج في مجتمع كوني واحد متحرر من انتماءاته اللغوية والوطنية والثقافية والدينية والجغرافية،بالإضافة إلى عولمة السوق والمدينة والسياسة ثمة من يتحدث عن عولمة الأنا التي تحيل الهوية إلى أسطورة في عالم يستطيع أي إنسان فيه وعبر الشبكات الإلكترونية أن يصبح سائحا جوالا عبر كل الأمكنة دون أن يبرح مكانه فالعولمة تخرق' اليوم جدران "الهويات المغلقة" وتجعل الحديث عن "الإنسان العالمي" أمرا ممكنا[133]. أم فيما يخص علاقة العولمة بالديمقراطية فمن الضروري أن نشير إلى أن عملية انتشار الديمقراطية لا تزال في مراحلها الأولى ولا نتوقع أن تمضي هذه العملية قدما دون مشكلات أو مقاومة أطلق عليها هنتنجتون "الموجات المضادة" والتي تشير إلى حالات التحول من نظم ديمقراطية إلى نظم غير ديمقراطية من جراء عدة عوامل اقتصادية وسياسية تحركها المصالح الخاصة للدول العظمى التي تملك قوة الدفع لعملية العولمة.

إضافة إلى توقع حدوث ردة عن الديمقراطية إذا ما تجاوزت منظومة القيم المحلية بشكل سافر ومناهض للثقافات التقليدية، الدينية المتوارثة لدى بعض المجتمعات ذات الحضارات الضاربة أعماق التاريخ [134].

والواقع أن العالم يعيش اليوم انفصاما حادا بين الحقل الاقتصادي وميدان التنظيم السياسي والاجتماعي أو بين مسارات القرارات الفردية التي تحكمها القيم والمعايير الشمولية. إن الخطر الذي يهدد النظام الرأسمالي كان إذن في هيمنة منطق المال على النسق القيمي والسلوكي من جهة، وانعدام آلية دولية لتنظيم المجتمع العالمي الذي وحده الاقتصاد دون أن ينبثق الشكل السياسي القادر عن التعبير عن هذه الظاهرة التي اصطلح على تسميتها بالعولمة.

أما الآن وبعيدا عن الاقتراب الوسولوجي النخبوي أو البيروقراطي لمعرفة خصوصية الدولة الجزائرية. فإن الموازين الدولية وما صاحبها–ويصاحبها– من تغيرات لصالح القوى الكبرى التي تقود عملية العولمة. تؤكد بجدية على الأدوار الجديدة التي فرضت على الدولة والمهام المنوطة بتطبيقها تحت ضغط القوى الدولية العالمية وهو ما يفرز فرضية اختلال مكونات النخب في مواجهة هذه المعايير الجديدة، فالمستوى الدولتي الذي سيطر طويلا في الجزائر ما بعد الاستقلال ما فتىء يعيد عن النظر في أساليبه ومساراته البيروقراطية رغم استقلاليتها النسبية على البيئة السياسية، يترتب عن هذا على الأقل محاولة تكيف جهاز الدولة مع المرحلة الجديدة المتسمة بالعولمة عل الصعيد التطوري والليبرالية الجديدة على الصعيد العالمي. وهو ما يشكل يؤرة انتقال بنيوي يتميز بعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي تارة والاستقرار الكامن تارة أخرى.

فإذا كانت العولمة في شكلها ما بعد الرأسمالي تعني إطلاق العنان لقوى السوق، فإن الجزائر بصفتها دولة ذات مؤسساتية ناقصة تعيش على علاقات التبعية منذ استقلالها فإن الذي سيخفف عليها العبء هو طبيعتها الريعية–النفطية، فأي تحولات هيكلية على الصعيد الدولي وما تتركه من انعكاسات على الجزائر دولة ومجتمعا، سوف يتحكم فيه نسبيا أو مؤقتا بسبب قدرتها على إدارة التوازنات بين القوى الاجتماعية المختلفة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي،

---

[133]– كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة "حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة" ، عالم الفكر، العدد 03، المجلد 29، مارس،الكويت، ص 177.

[134]– أحمد زايد وعلياء نكري، التغير الاجتماعي، المرجع السابق، ص 268.

بسبب الإمكانيات المادية الضخمة التي أصبحت تتمتع بها مما يمكنها من التماهي مع قوى العولمة على المستوى الشكلي ارضاءا للمجتمع الدولي وقواه الرأسمالية الصاعدة وشراءا للسلم الاجتماعي الداخلي من خلال توزيع ديماغوجي لعوائد الثروة النفطية يدعى العدالة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ولاسيما مجتمع التهميش. ولكن في الواقع المعالم المسيطرة للنظام السياسي مستمرة دائما في مواقعها التقليدية مدعية تمثيليتها للمجتمع باسم ديمقراطية الكرسي على حد تعبير فيبر ،ولاعبة دور حامية الاقتصاد الوطني و مقدراته من القوى العولمية التي تحكمها منطق الرأسمالية. وكأننا بصدد نفس الخطاب الشعبوي الذي ساد طوال مدة ما بعد الاستقلال.

ففي صلب الحوار حول الديمقراطية كان ثمة نوع من التصور التسليمي أو المجاني لـ السيادة" لم يكن أحد قد بادر، عموما، إلى مساءلة سيادة الدولة القومية، فقد ظل يفترض، أن الدول متحكمة بمصيرها، غير خاضعة إلى للمساومات التي يجب عليها أن تعقدها والقيود المفروضة عليها من قبل الفاعلين، وكل قوى فاعلة في إطار حدودها الإقليمية ومن جانب وكلاء وممثلي حكومات ودول أخرى ،من الواضح أن النظرية الديمقراطية في القرنيين التاسع عشر والعشرين، جنبا إلى جنب مع جزء كبير من الفكر النظري والاجتماعي والسياسي الباقي بقيت تنظر إلى العالم فيما وراء حدود الدولة القومية بوصفه إحدى المسلمات فقد ظلت النظريات الطليعية إلى التغير الاجتماعي والسياسي تفترض أن جذور التحول المجتمعي كامنة بأكثريتها في عمليات داخلية بالنسبة إلى المجتمع بقي التغير يظل حاصرا عبر آليات "داخلية" كما لو كانت كامنة في قلب المجتمع ومتحكمة بتطوره، أما العالم المزعوم بأنه خارج الدولة القومية و ديناميات الاقتصاد العالمي ، و النمو السريع للروابط العابرة للحدود القومية و التغيرات الطارئة على طبيعة القانون الدولي، مثلا فنادرا ما جرى إخضاعه للمعاينة ،كما لم تتم دراسة ما ينطوي عليه هذا العالم من مضاعفات بالنسبة للديمقراطية بالمطلق من قبل منطري السياسة الديمقراطية حتى هذه اللحظة نادرا ما لامس خطاب تأييد الاستقلال الديمقراطي هذه الأسئلة هو الآخر.

6- مناقشة عامة:

بعدما استعرضنا في هذا الإطار النظري بعض التوجيهات الفكرية حول مسألة الدولة في النظرية الماركسية والتي ما هي في رؤاها سوى انعكاساً لنمط الانتاج الاقتصادي البروجوازي . والذي مهما تعددت صورة فيما يخص البنية الفوقية (الفصل بين السلطات : التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) تبقى الدولة هي اداة الهيمنة الرئيسية . على رغم كل ما تضفيه على نفسها من شرعيات مختلفة .

فإذا كان هذا تصور الماركسية الكلاسيكية .فإن الماركسية الجديدة على الرغم من الأهمية التي اعطتها للبنية الفوقية (الإستقلالية النسبية للدولة عن الاقتصاد) . إلا انها لم تتخلص من البذور الأساسية التي تحكم الماركسية الكلاسيكية وذلك من خلال تركيزها على الشرائح والفئات الاجتماعية التي تنزع نحو السلطة التنفيذية . لتمثل بيروقراطية طبقية نوعية . مستقلة نوعاً ما عن السلطة السياسية إلاّ أنها تلعب دور المهمين وذلك من خلال علاقاتها بالسلطة السياسية (رأس مال العلاقات بين السلطة السياسية وبيروقراطية التسير) والأداة التي تسهل لها هذه العملية هي الدولة . أما الاتجاه الليبرالي (فيبر) وبعض نظريات النخبة . فلم يستطيع تفسير هذه العلاقة على

الرغم من كل جهوده التنظيرية – علاقة الدولة كجهاز إداري بالسلطة السياسية ومتى تتحول السلطة التنفيذية (البيروقراطية كفئة اجتماعية – سياسية) الى قوة طبقية بورجوازية او نخبوية متحالفة مع السلطة السياسية . تحكمها في الأخير نزعة بيروقراطية خالصة bureaucratisme . ربما ها ما جعل ريمون آرون Raymond aron . يستخلص انه مهما كانت طبيعة انتقاء الحكام ومهما كانت طبيعة الدولة . فإن كل نظام سياسي يضم طبقة سياسية . كل نظام يظل ما بين ايدي اقلية من الأفراد سواءاً تعلق الأمر بنظام ديمقراطي أم فردي أم ديكتاتوري رغم أن اصول ممارسة السلطة تختلف ما بين هذه النماذج . [135]

لكن ما يهمنا من كل هذا . هو مسألة ما إذا كانت السلطة التنفيذية في الجزائر . أو بيروقراطية الدولة بتعبير أدق . تمسك بسلطة سياسية . وهذه مسألة يصعب تأكيدها . ليس بسبب نقص المعلومات الامبريقية المناسبة . وإنما أيضا بسبب الدور الذي يلعبه العسكريون في السياسة الجزائرية منذ عام 1965.

كما لاحظنا من قبل فإن هناك طريقتين يمكن من خلالها للبيروقراطية كفئة اجتماعية أن تمارس بهما السلطة . ويقوم الاحتمال الأول : في أن تصبح البيروقراطية مستقلة ذاتياً على النحو الذي بينه ماركس . أما الاحتمال الآخر فهو أن تصبح وسيلة إعداد الحكم الطبقي للبورجوازية وفي حالة الجزائر فإن بلوغها السلطة يمنعه عنصران :

1- الضعف النسبي للطبقة التي تنتمي إليها المستويات العليا من البيروقراطية .

2- التأيد العسكري للقادة السياسيين يشكل عقبة في طريق البيروقراطية إلى تحقيق السلطة السياسية لكن هذا لا يمنع من دورها كبنية أساسية في جهاز الدولة خاصة بعد 1965 . مما يزيدها دفعاً في إعادة إنتاج نفسها كطبقة قوية تقترب من الإمساك بالسلطة السياسية وتدير التوازنات بين عناصرها .

غير أن التعريف الذي استعرضناه سابقاً في تناولنا لنظرية النخبة والذي يرى أن النخبة هي مجموعة من الأفراد يمتلكون مصادر وأدوات القوة السياسية في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرسمية في المجتمع .

فما هو جدير بالذكر انه من الصعوبة بمكان تحديد أفراد النخبة الجزائرية وفقاً لهذا التعريف نظراً لسياسة التحالفات التي قامت بين مختلف القوى الاجتماعية المتناقصة في الجزائر أثناء فترة الثورة وظلت مستمرة حتى وقتنا الحالي . ونمط التداخل Le Mode D'Interférence الذي يحكم طبيعة السلطة في الجزائر .إن النظرة البنيوية لتاريخ التمفصل الاجتماعي والسياسي للنخب الجزائرية لا يمكن فهمه إلا في ضوء العملية الاستعمارية . وما تمخض عنها من تداخل للفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة .

ثانيا : التصورات النظرية حول الديمقراطية :

يكاد لا يوجد مفهوم استحوذ على اهتمام الفكر السياسي من ناحية ، وعلى اهتمام النظم السياسية من ناحية ثانية مثل مفهوم الديمقراطية . فالديمقراطية مفهوم ذائع الانتشار منذ أقدم

135 – حسن ملحم ، المرجع السابق ، ص 191 .

العصور . بل لا يكاد يوجد نظام حكم في العالم . لا يعتبر الديمقراطية من سماته وخصائصه الرئيسية . وذلك لأن الديمقراطية في تطورها الحديث لها تطبيقات مختلفة . تشمل الدول الغربية والدول النامية (دول ما بعد الاستقلال). وسوف نستعرض من خلال هذا الإطار النظري بعض المفاهيم الديمقراطية في سيرتها التاريخية . وصولاً إلى المرحلة المعاصرة . ثم نتناول نظرية الديمقراطية الليبرالية وما تنطوي عليه من مفاهيم ومكونات وأنماط والمبررات الفكرية والسوسيولوجية لوجودها ، وبعض الانتقادات التي وجهت إليها .

إن ما يجب أن ننتبه إليه هو أن الديمقراطية الغربية بصورتها الراهنة حصيلة تطور كبير استغرق قرنين من الزمن . وكان هذا التطور حافلاً بالصراع السياسي والصراع الاجتماعي و الفكري . بل شهدت ثورات كثيرة حتى استقرت الصورة في شكلها الأخير الذي نعرفه الآن ويمكن رؤيتها من خلال جانبين :

الأول يكاد يكون سلبياً ويقصد به أن تكف الدولة أو السلطة يدها عن الافتراءات على أمن المواطن أو حرتيه أو رأيه . في حين أن الجانب الثاني أكثر ايجابية . إذ أنه يقتضي أن يكون لهذا المواطن أو للمواطنين جميعاً صوت مسموع في إدارة شؤون الحكم . والصلة بين الوجهين واضحة بلا شك . حيث إن تمتع المواطنين بالحريات العامة يذكي طموحاتهم بأن يكون لهم صوت في إدارة شؤون بلادهم . كما أن وجود نظام للحكم يصغي للمواطنين – ولو بقدر – هو في حد ذاته ضمانه لتوفير القدر الأكبر من حقوق الإنسان.[136]

لكن هذا التلازم في العمل ليس مطلقاً . فثمة أنظمة يصطلح على أنها ديمقراطية . ومع ذلك فإنها وان اعترفت بمجمل حقوق الإنسان ، فقد لا يحترم بعضها بعضاً . مثلاً ألمانيا الغربية حتى الآن القانون يحظر قيام الحزب الشيوعي ويميز ضد الشيوعيين في تولي المناصب العامة . وهذا يعتبر إهدار لحقوق الإنسان . ناهيك عن بلدان العالم الثالث التي خاضت التجربة .

وبهذه المناسبة يجب أن نتخلص بدءاً من وهم ما يسمى بالديمقراطية الآثينية . التي يعتبرها الكثير الصورة المثلى والكاملة للديمقراطية . حيث يحكم الشعب نفسه مباشرة وليس عن طريق نواب يختارهم . هذه الديمقراطية كانت في الواقع حكم أقلية اوليجاركية ، ذلك أن الذين كانوا يتمتعون بحقوق المواطنة ويحضرون الاجتماعات "الأغورا " ويناقشون شؤون أثينا ، كانوا الرجال الأحرار فقط وكلنا يعلم أن سكان أثينا في ذلك العصر كانت من الرقيق وكان العمل الانتاجي بيد هؤلاء الأرقاء في حين أن المواطنين الأحرار كانوا يشتغلون عادة بقضايا الفلسفة وتأمل العالم . [137]

فإذا استبعدنا التعريفات المجردة والصور المثالية للديمقراطية . نجد أنفسنا مباشرة أمام صورة الديمقراطية الغربية المعاصرة . كما نشأت في انجلترا . ثم الولايات المتحدة عند استقلالها . ثم فرنسا التي كانت فيها ديمقراطية محدودة مقصورة على طبقة واحدة وهي الطبقة البورجوازية . أي طبقة الملاك غير الاقطاعين المشتغلين بالتجارة . ثم المشتغلين بالصناعة والذين يرون تعسف الملوك في حقوق الاقطاعين المتوارثة ما يعطل من حياتهم ونشاطهم وما يحط من مكانتهم الاجتماعية . ولذلك عارضوا تلك الأوضاع . بل ثاروا عليها وكانت الثورة الأولى لما عرف فيما

---

[136] – على الدين هلال و (آخرون) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، الطبقة الرابعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص 106 ، ص 107 . (سلسلة كتب المستقبل العربي) .

[137] –المرجع السابق نفسه ، ص 108 .

بعد بإعلان حقوق الإنسان . أو قانون الحقوق في انجلترا . أو حقوق الإنسان أيضا في الدستور الأمريكي . [138]

1- الديمقراطية الليبرالية : (liberal Dimocracy)

ما لا شك فيه أن تاريخ الفكر السياسي يشير إلى ثلاث مراحل شكلت تطور الفكر الديمقراطي ، مرحلة الميراث القديم للديمقراطية التي مثلها كل من بركليز Pericles (490 ، 439 ق.م) ، وأرسطو (384 ، 322 ق.م) . ومرحلة شيسرون (106 ، 43 ق.م) . ومرحلة الثورة الديمقراطية والتركيز على مبادئ الحرية الليبرالية في القرن الثامن عشر ، ثم مرحلة الأفكار المعاصرة للديمقراطية .

ويمثل التقبل الواسع للمفهوم الديمقراطي ثورة في الفكر السياسي . ارتبطت بظهور العالم الحديث ، ويعتبر انبعاث الفكرة الديمقراطية حدثاً ناتجا عن تأثير مجموعة من المؤثرات التاريخية . لعل أهمها إحياء الاهتمام بالفكر القديم خلال مرحلة عصر النهضة الايطالية ، والأزمة الناتجة عن ظهور حركة الإصلاح البروتستانتى ، والتي تمثلت في المطالبة بحرية الديانة ومقاومة الارستقراطية الإقطاعية والقوة المزايدة للملكيات القومية . وظهور طبقة وسطى جديدة تطالب بالتحرر من السيطرة الاقطاعية . هذا بالإضافة إلى ظهور المراكز الحضرية . [139]

بحيث تتميز هذه المرحلة بالعديد من المفكرين الذي أسهموا – إلى حد كبير – في تشكيل وصياغة المفاهيم النظرية الحديثة للديمقراطية . ومن أمثلة هؤلاء توماس هوبر (T. Hobbes) ، وجون لوك (d. luk) وموتسكيو (Montesquiel) .. الخ .

فالحديث عن نظرية الديمقراطية الليبرالية ، لا يقصد نظرية قال بها مفكر بذاته . أو تجربة عاشتها دولة دون أخرى ، أو قالباً علمياً ونظرياً جامداً ومحدداً ، وذلك لأن هذا المصطلح يتسع ليشمل ما هو أكثر من هذا كله . فالليبرالية تعني مجموعة من الأفكار والقيم تدور حول الفرد وحريته . وقد ألهم مفكرون عديدون في صياغتها ، ونهلوا من مصادر فكرية متباينة ، إلا أن ذلك لا يتعارض مع وجود قاعدة نظرية تمثل جوهر الايديولوجية الليبرالية وسوف نتناولها في هذا العرض النظري من خلال بعدين ، أولهما التعريف بالمفاهيم . وثانيهما مصادر ومكونات الديمقراطية الليبرالية .

أ ـ مفاهيم الديمقراطية الليبرالية :

الديمقراطية الليبرالية تعتبر الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية الحديثة ، وهي جاءت كنتيجة للمزاوجة بين فلسفتين مختلفتين نشأتا تاريخياً في ظروف متباينة . (الديمقراطية ، الليبرالية) .

ينطوي اصطلاح الديمقراطية الليبرالية على مفهومين في حاجة إلى تعريف وتحديد . أولهما الديمقراطية ، وثانيهما الليبرالية . فقد أطلق اصطلاح الديمقراطية في استخدامه الأصلي على أحد أشكال الحكم الذي تسيطر فيه الأغلبية . فقد عرفها موريس ديفرجية M. Duverger "

---

[138] – المرجع نفسه ، ص. 108 .

[139] – على الدين هلال (وآخرون) ، التطور الديمقراطي في مصر " قضايا ومناقشات : ، مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة ، 1986 ، ص 183 .

بأنها النظام الذي يختار فيه المحكمون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة " [140] أما قاموس أكسفورد للغة الانجليزية . فيعرف الديمقراطية بأنها الحكم بواسطة الشعب . أي أنها تلك الحكومة التي تتركز فيها السلطة السياسية في الشعب ككل . ويؤكد بنجمان كونستا . bengamin constant بأن هذا الشكل من الديمقراطية هدفه إقامة حكم للإدارة العامة وتدبير أواليات المراقبة التي يتم بواسطتها توجيه الحكام بدقة من طرف المحكومين . ويقترن هذا النظام السياسي بحالة اجتماعية تتميز بتقسيم متقدم جداً للعمل وبوجود مجتمع مدني . civil society ، يعطي فيه " البروجوازايون " تعبيراً شرعياً لتنوع مصالحهم وآرائهم . [141]

فقد استخدم مفهوم الديمقراطية عبر تطوره التاريخي للإشارة إلى نمط من حكم الأغلبية ، أي ممارسة السلطة السياسية بواسطة الأكثرية بدلاً من الحكم الفردي أو الأرستقراطية . إذن فقلب العقيدة الديمقراطية هو الإيمان بان يحكم المواطنون الأكفاء أنفسهم بأنفسهم . وهذا المبدأ ينطوي على عدد من الشروط المساعدة ذات الأهمية الكبرى . فلابد أن تكون هناك حرية التعبير والنشر و الارتباط الحر مع الآخرين في شكل جمعيات تعبر عن مصالح القوى الاجتماعية المختلفة ، إذ لا يمكن قيام مجتمع ديمقراطي بغير هذه الحقوق . ولابد أن تكون العملية السياسية مفتوحة لكل المواطنين .[142]

فالديمقراطية كما يقول بوردو . هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية . وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الإنسان الحر وضمان التوافق بين ترتيب السلطة وحقوق الإنسان وحرياته في إطار الدولة ، لذا فالديمقراطية تعتبر وسيلة تؤدي إلى إقامة :

1- نوع من الحوار بين الحكام القابضين على السلطة والمحكومين الحريصين على حرياتهم . فلا يجب أن يكون كل من الطرفين في واد ، بل يكونان حاضرين أبداً للتحاور والتشاور لخدمة متطلبات النظام والحرية .

2- نوع من المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتها الأمر الذي يقرر موقع الإنسان من السلطة ويجعله جزءاً منها .

3- نوع من المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة . التي تتحول إلى سلطة على ناس أحرار يستطيعون من دون إكراه أن يعبروا عن آرائهم . وبذلك يصبح الخضوع للسلطة نوعاً من الحرية أو نوعاً من التوافق الإداري مع النظام . [143]

أما فيما يتعلق بالليبرالية فقد تبلورت في القرن السابع عشر والثامن عشر ويعنى مجموعة من الأفكار والقيم التي تدور حول الحرية الفردية . وقد نشأت تاريخياً كتعبير عن واقع اجتماعي

---

140 – موريس ديفرجية ، " الأحزاب السياسية " ، ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، دار النهار ، 1980 ، ص 356 .

141 – د. بودون ، وفبوريكو ، المرجع السابق ، ص 311 .

142 – احمد عادل ، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1993 ، ص 13 .

143 –رعد عبودي بطرس ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل الغربي ، السنة 18 ، العدد 206 ، نيسان (ابريل) 19996 ، ص 23 .

جديد هو تبلور السوق الرأسمالي وعندما أكد مفكروها على مفهوم الحرية لم يقصدوا ، وأن تكون هذه الحرية للجميع . بل كانت مرتبطة بالملكية ، فكما يقول كورفورد بوك ماكفرسون G.b.Macpherson " إن الديمقراطية الليبرالية أصبحت مقبولة فقط عندما أعتقد المنظرون الليبراليون بأنه ليس هناك خطر على الملكية ولا على وجود المجتمع الطبقي مع انتشار فكرة الاقتراع العام والمساواة في التصويت " [144]

أي أن الليبرالية كانت هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد ، وكانت هذه النشأة منفصلة عن الديمقراطية ثم تم استيعابها تدريجياً . فلقد ولدت الليبرالية أولا ، ثم تمقرطت عبر توسيع الحقوق والحريات التي دافعت عنها لتشمل جميع المواطنين ، حيث أفرز السوق الرأسمالي ضغوطاً دفعت نحو الديمقراطية وفرضتها . وقد جاء ذلك بعد التحول الليبرالي عندما أدركت الطبقة العمالية أن حرمانها من التصويت – أو من القيام بدورها في السوق السياسي – لا يمكنها من التأثير في القرار السياسي وتشكيل أحزاب تعبر عن مصالحها ، وقد كان إقرار حق الاقتراع العام هو نقطة التحول الحاسمة من عصر الدولة الليبرالية إلى عصر الدولة الديمقراطية الليبرالية . [145]

وهذا ما يفسر ارتباطها بالخبرة الحديثة للدول الغربية . ومن هذا الإطار يمكن الحديث – على مستوى التطبيق – عن مجموعة من المبادئ والمكونات الأساسية التي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه النظام الديمقراطي الليبرالي ، فالنظرية الديمقراطية تفترض مجموعة من القيم السائدة التي يتبناها المجتمع حتى يمكن للنظام الديمقراطي أن يعمل بكفاءة من ناحية ويحقق نموذجه الأخلاقي من ناحية ثانية . بل ربما تجاوزت هذا المبدأ الأخلاقي الذي يراد من خلاله خلق مجتمع إنساني مثالي ، إلى درجة أنها أصبحت أسلوبا للإدارة والحكم في مجتمعات غربية عديدة .

ولعل من أهم المبادئ التي تستند إليها الديمقراطية الليبرالية هي : مبدأ المساواة والحرية السياسية ... الخ وسوف نتناولها كالتالي :

ب)- مبادئ الديمقراطية الليبرالية :

ب-**1) مبدأ المساواة السياسية** :من بين أهم القيم الأولية في البناء الهرمي الديمقراطي هو الإنسان الفرد ، ولذلك فإن الديمقراطية تجعل الناس جميعاً على قدم المساواة من الاستحقاق والجدارة بغض النظر عن ظروفهم الاجتماعية . فإذا انتقلنا خطوة إلى مجال السياسية ، نجد أن الإيمان بأن المجتمع يتألف من مجموعة من الناس على قدم المساواة ، يقود للاعتقاد بأن كل الناس لهم الحق في المشاركة السياسية . وقادرون على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم وأنهم يجب من ثم أن يحكموا أنفسهم . لذلك نجد المصدر المشروع الوحيد في النظرية الديمقراطية للسلطة السياسية هو رضاء المحكومين . ويختلف مبدأ المساواة باختلاف النظم الديمقراطية . فهو لا يمتد مثلاً في النموذج الأمريكي . إلى الشؤون الاقتصادية . رغم أن في السنوات الأخيرة قد شهدت قبولاً عاماً كبيراً لمبدأ الرخاء المتمثل في برامج مثل " الحرب على الفقر " مما يدل على الإيمان المتزايد بأن من حق كل إنسان أن يحصل على حق أدنى على الأقل من مستوى الراحة والأمن المادي . وفي بريطانيا مثلا

---

[144] – سويم العزي ، الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية والعالم الثالث ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1987 ، ص 85 .

[145] – إيمان محمد حسن ، وظائف الأحزاب السياسية في النظم التعددية المقيدة : " دراسة حالة حزب التجمع في مصر " 1976 – 1991 " ، كتاب الأهالي ، العدد 54 ، أكتوبر 1995 ، ص.ص ، 38 39 .

والدول الاسكندنافية أصبح مبدأ الأمن الاقتصادي شريعة تتبعها الأحزاب السياسية . لاسيما الاشتراكية . أما ماركس الذي لا يدخل في الإطار الديمقراطي بالمفهوم الليبرالي الغربي . فقد دعا لنظام سياسي أعلى تكون فيه القاعدة هي المساواة الاقتصادية المطلقة . [146]

إلى جانب ما سبق ذكره فإن مبدأ المساواة يتضمن كذلك فكرة المجتمع المدني الذي يعد من بين مصادر الشرعية العليا للديمقراطية . بحيث لا تستطيع الأغلبية في المجتمع أن تتجاوز في معاملتها للأقلية الدينية أو العرقية . [147] عموماً مطالب المساواة في المجتمعات الديمقراطية قد اقتصرت على الأوضاع السياسية والقانونية . فالحقوق المتساوية في الانفتاح على العملية السياسية – اقتراعا وشغلاً للمناصب – تعد أمراً أساسياً . تماماً مثل المساواة في عين القانون .

ب-2) مبدأ الحرية السياسية :يمكن القول أن الديمقراطية تؤدي في كثير من الأحيان . إلى تدعيم الحريات وتقصد بالحريات هنا ، أساساً الحريات السياسية ، وبعبارة أخرى فإن امتداد الحريات إلى المجالات غير السياسية . هو أمر غير مضمون أو غير مؤكد في النظام الديمقراطي و إن كان هناك احتمال لامتداد الحريات السياسية إلى مجالات أخرى اقتصادية واجتماعية . وتجدر الإشارة إلى أن ظروف الحياة الاجتماعية قد تؤدي إلى فرض قيود معينة على حرية الإنسان ، فالحريات قد تتصارع مع غيرها من القيم . وهنا يلاحظ أن مهمة التوفيق بين الحريات وبعضها من ناحية . وبين الحريات وغيرها من القيم من ناحية أخرى هي مهمة تؤديها جميع الحكومات ولكن النظام الديمقراطي هو الذي يقوم بعملية التنسيق هذه بشكل يؤدي إلى اكبر تدعيم للحريات . [148]

وهناك بعض الجوانب للبيئة السياسية ، تفيد بوجه خاص في التفرقة بين النظم الديمقراطية والسلطوية من أهمها : درجة حرية التعبير الممنوحة للمواطنين . ومدى حرية المواطنين في تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها .

ب-3) مبدأ السيادة الشعبية :في دستور 1946 الفرنسي يعرف الديمقراطية بأنها " السيادة الشعبية هي حق للشعب الفرنسي ولا يجوز لأي قطاع من قطاعات الشعب ، أو أي فرد منه أن يدعي لنفسه الحق في ممارستها " ، وفي " إعلان الاستقلال " الأمريكي" إن كل الحكومات تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين فلإجماع ينعقد على أن الديمقراطية هي سيادة الشعب . (149)

يترتب على هذا أن الحاكم مسئول ، أمام أصحاب الحقوق السياسية ونعني بهم أفراد الشعب أنفسهم ، فلهم بناءاً على ذلك أن يقيموا الحكومات ويعدلونها على الطرق التي يرون أنها محققة لمصالحهم . بعبارة أخرى فإن لأفراد الشعب الحق في حكم أنفسهم . عن طريق ممثلين يخولون لهم سلطة محدودة ومؤقتة .والعامل الحاسم في تحديد السلطة وتقويتها هو طاعة

---

146 – احمد عادل ، المرجع السابق ، ص . ص ، 12 13 .

147 – على الدين هلال و (آخرون) ، المرجع السابق ، ص 12 .

148 –إكرام بدر الدين ، الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية ، الطبعة الأولى ، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986 ، ص 74 .

149 – عبد الفتاح حسنين العدوي ، الحكم بين السياسة والأخلاق ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1992 ، ص 115 .

المحكومين لها . باعتبار أن هذه الطاعة متوقفة هي الأخرى على رغبته الحاكم ،وقدرته على تحقيق الصالح العام .

ولعل هذا يدعونا إلى البحث في التنظيم الاجتماعي للشعب وبنيته الاجتماعية والسياسية . و يجدر بنا طرح السؤال الثاني : ما هو الدور الذي يقوم به كل منهما في عملية حكم الشعب نفسه بنفسه ؟.

الشعب قد يعني مجموعة من الناخبين . وهي تلك المجموعة التي تتوفر فيها شروط ممارسة الحقوق السياسية . والافتراض القائم في النظرية الديمقراطية . هو أن إرادة مجموعة الناخبين تمثل جميع أعضاء الدولة . فالسيادة السياسية من وجهة نظر الديمقراطية . لا تتحقق إلا بإعطاء الفرصة لجميع أعضاء الدولة المؤهلين لممارسة حقوقهم السياسية للمشاركة في وضع سياسة الدولة . فلا يمكن أن يقال أن هناك حكماً للشعب إذا كان وضع هذه السياسة من حق فرد واحد . الحكم في هذه الحالة ليس حكم الشعب بل حكم الديكتاتور . أو الفرد المستبد . كما لا يمكن أن يقال أن حكم الشعب يتحقق إذا كان وضع سياسة الدولة حكراً على فئة بعينها آو طبقة اجتماعية . [150]

ب - 4) حكم الأغلبية :في النظرية الديمقراطية . يعطي الأهمية المثلى لرأى الأغلبية العددية لأنه يمثل مساحة شاسعة من القوى والفئات الاجتماعية المعبرة عن إرادتها بالأغلبية . وإذا كما نسلم بهذا المبدأ ، لا ننسى انه قد تعرض للنقد من عدد بارز من العلماء المختصين بقضايا المجتمع السياسي .

فهناك من يرى أن حكم الأغلبية لا تتفق مع روح الديمقراطية السليمة . فهناك أصول ديمقراطية ثابتة لا يجب إطلاقاً أن يمسها معول التغير ، لمجرد أن هذا المعول تمسك به يد الأغلبية العددية الموجودة في البرلمان . فليس من حق الأغلبية مثلاً أن تنقل السيادة من الشعب إلى حاكم فرد وليس من حقها أن تلغي مبدأ الانتخابات أو أن تحرم فئة ما أو بعض الفئات من ممارسة حقوقها الانتخابية كما انه ليس من حقها تميز احد الطبقات بحقوق سياسية خاصة . فلأغلبية التي تخل بمثل هذه الأصول الديمقراطية تعد خطراً لا شك فيه على الديمقراطية . [151]

لكن رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى هذا المبدأ – حكم الأغلبية – لا نستطيع أن نوافق على انه مناقض للديمقراطية بل دعامة من دعائمها ، وسند لا ريب فيه عند تطبيقها في الواقع المتاح .

إن قاعدة الأغلبية تمثل جوهر الديمقراطية التمثيلية، وأحد تعابيرها الجوهرية الدالة المجسدة لها في مختلف أوجهها ومساراتها وصيرورتها، فتاريخيا تجسد هذه القاعدة الآلية التي تمكن من خلال البرلمان من تجسيد انتصاره على الملكيات المطلقة في أوربا والحد من سلطاتها وتحديدها، ونظريا تحشد التجسيد الفعلي للسيادة الشعبية لكونها تربط الحكومة بالشعب والرأي العام من خلال إسنادها إلى النتائج الانتخابية، وتشكل قانونيا أداة دستورية لتحقيق الديمقراطية، لكونها تحصر ممارسة السلطة في الأغلبية البرلمانية، وتتيح التبادل الدوري للأدوار بين الأغلبية والمعارضة،استنادا إلى ما تحمله صناديق الاقتراع، وتعتبر سياسيا من أهم مؤشرات قياس مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية، لأنها التدبير الإيجابي للاختلاف والتعددية المجتمعية التي تجد

---

[150] –المرجع نفسه ، ص 115 .

[151] – المرجع السابق نفسه ، ص 116

تمثيلها في المؤسسات السياسية الرسمية من خلال الإنتخابات، وعن الاعتراف الواعي المتبادل بين مختلف الأحزاب السياسية التي تعتمد في صراعها وتنافسها وتحالفاتها غلى برامج واقعية واضحة وقابلة للتطبيق، حيث تولي السلطة وممارستها يبقيان مفتوحين في وجه مختلف الفاعلين المنضبطين والمحترمين لقواعد اللعبة السياسية. [152]واستيفاءاً للمبادئ الأساسية للديمقراطية التي سبق لنا ذكرها في هذا البحث . سوف نعمد إلى تقديم هذا النموذج التخطيطي الذي يمثل الطريقة التي تمارس بها الديمقراطية الليبرالية – البرلمانية – في الدولة الغربية الحديثة .

[152] – محمد رضواني، **الحداثة السياسية في المغرب**" إشكالية وتجربة " ،ط1، مطبعة الأصالة، الرباط، المغرب،2009، ص75.

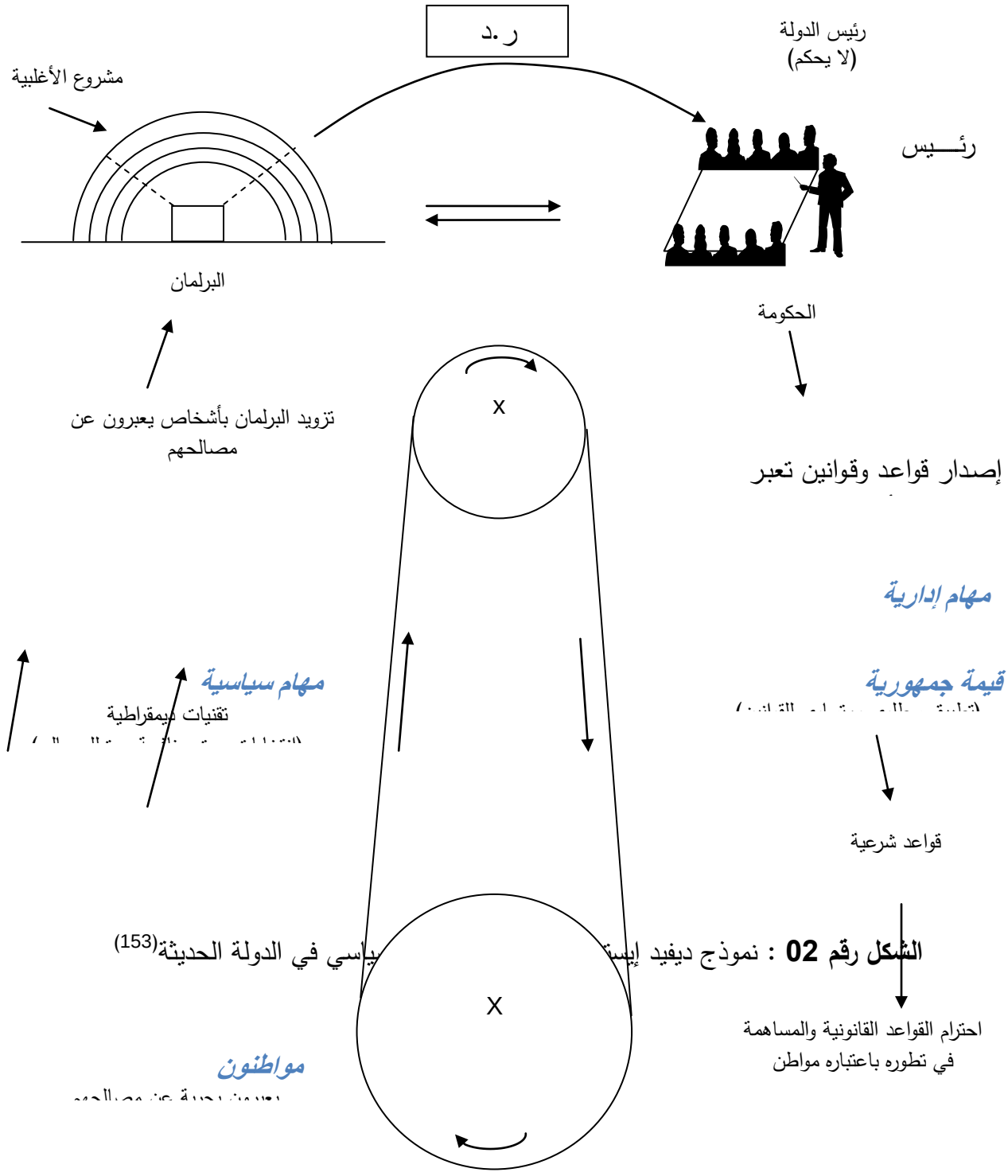

الشكل رقم 02 : نموذج ديفيد إيستون للنظام السياسي في الدولة الحديثة[153]

[153] – من محاضرة في علم الاجتماع السياسي في جامعة وهران، 1996.

2- النخبوية التنافسية والرؤية التكنوقراطية:

ثمة نظرة متفائلة ونقدية إلى تاريخ البشر كانت مصدر إلهام جون ستوارت مل وكارل ماركس وكثيرين من ليبرالي وثوري القرن التاسع عشر، مسترشدين بالعلم، والعقل والفلسفة كان بنو البشر قادرين على خلق حياة مطبوعة بالتوسع "الأسمى و المتناغم" لطاقتهم، وبأشكال تعاونية من الضبط الذاتي، على الرغم من أن كيفية تفسير الأخيرة كانت عرضة بالطبع لأعمق صيغ الاختلاف، بالمقابل كثيرون ممن عاينوا آفاق الديمقراطية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت لهم نظرة أكثر حصافة وتعقلا إلى المستقبل، نظرة صاغتها الحساسية ليس إزاء بعض السمات السلبية للعيش بل في حضارة متطورة تكنولوجيا وحسب، وتجاه جملة العواقب غير القابلة للتوقع. حتى لأكثر الأفعال السياسية تحليا بحسن النية أيضا.كان ماكس فيبر وجوزيف شومبتر يتقسمان تصورا للحياة السابقة لم يكن فيه إلا القليل من الأفق للمشاركة الديمقراطية والتنمية الفردية أو الجماعية. وحيث ما توفر أي أفق كان ذلك عرضة للتهديد بالإهتراء الدائم بفعل قوى اجتماعية مسيطرة، كان المفكران كلاهما يريان أن للعيش في مجتمع صناعي حديث ثمنا باهظا بالضرورة، وكانت مؤلفاتهما تقدم فهما ضيقا للديمقراطية، متصورا إياها في أفضل الأحوال وسيلة لاختيار صانعي القرارات ولجم مبالغاتهم ويمثل هذا المفهوم نقاط كثيرة مشتركة من جوانب النظرية الديمقراطية الحمائية غير أنه طور بطريقة مختلفة تماما. (154)

يرى ديفيد هيلد الخبير السياسي الأمريكي، أنه ثمة نموذج جديد للديمقراطية أطلق اسم "النخبوية التنافسية" ويؤكد في الوقت ذاته أن هذا النموذج ثم التعبير عنه في فكر ماكس فيبر بأكثر الأشكال عمقا. صحيح أن الأخير لم يكتب إلا الشيء القليل نسبيا عن هذا النموذج.غير أن لجزء كبير من أعماله عن طبيعة المجتمع الحديث وبنيته علاقة بإمكانية الديمقراطية. لقب فيبر بـ "ليبرالي يائس" كان مهوسا بالحرية الفردية في عصر بدا فيه زاخرا بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناسفة لجوهر أي ثقافة سياسية ليبرالية: حرية الاختيار، حرية إتباع مسارات فعل مختلفة. اقترب فيبر من التسليم بان مبادئ الليبرالية ذاتها لم تعد تملك قابلية الدفاع عنها في العصر الحديث ومع أنه كان شديد الالتزام بمثل الفردية والاختلاف الاجتماعي إلا انه كان يخشى على بقاءها في حقيبة مثقلة بمنظمات مطردة الاتساع سواءا كانت شركات، نقابات، أحزابا جماهرية، أم دولا قومية، كان إستثنائي القلق إزاء مصير القيم الليبرالي وطنه الألماني.

حاول فيبر إعادة صياغة المأزق اللبيرالي المتمثل بالاهتداء إلى نوع من التوازن بين القوة والحق، وبين السلطة والقانون، بين حكم أهل الخبرة وسيادة الشعب، كان يرى أن المشكلات التي يطرحها السعي إلى الهدف كانت جوانب حتمية للحياة الحديثة. ولا يمكن فهمها على نحو صحيح إلا في ضوء تيارات اجتماعية مهنية بما في ذلك التي أطلقتها الليبرالية نفسها وبديلتها الرئيسية، الماركسية ،إن تأملات فيبر حول هذه المشكلات تميزت بمراجعات عميقة لعقائد ليبرالية: مراجعات كان من شأنها أن تؤثر كثيرا في النظرية السياسية والاجتماعية في العالم الأنجلو–الأمريكي. ولاسيما في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي تشكل في الوقت نفسه أحد أكثر التحديات تماسكا وإقناعا للماركسية.

154– ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية ، ترجمة : فضل جتكر ، ط 1 ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2006 ، ص .276.

سؤال طرحه فيبر في خضم مناقشته الطبقات الاجتماعية في علاقتها بالسلطة السياسية و الصراع مؤداه : " أي معنى يمكن إضفاؤه على الحرية في عالم يتزايد خضوعه لهيمنة المنافسة بين الرأسمالية والاشتراكية باطراد ،عالم زاخر بصرف النظر عن نمط النظام السياسي، بفيض من المنظمات العملاقة التي تفرض قيودا صارمة على أدوار الأفراد؟" ومع أن فيبر سلم بالكثير مما قاله ماركس عن طبيعة الرأسمالية فإنه بقي رافضا بحزم أي محاولة للقول بأن من شأن ذلك أن ينطوي على تصويب أفكار ماركس السياسية، إذا كانت الرأسمالية من نواح معينة نظاما اجتماعيا إشكاليا لدى محاكمتها من منطلق الحرص على المساواة والحرية فإن النظام الاشتراكي بثوبه الديمقراطي الاجتماعي والبلشفي [155] كان برأي فيبر أقل جدارة بالتوصية على هذا الصعيد ،وللإحاطة بموقفه الإجمالي من المفيد تسليط الضوء على بعض الفروق المهمة. بين آراءه وأراء ماركس. [156]

3-الديمقراطية: "رؤية نقدية":

من الملاحظ أن الديمقراطية لم تأتي دفعة واحدة. بل كانت عبارة عن إنتاج تاريخي لكل مرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي. إذ أن كل مرحلة من مراحل الديمقراطية كانت عبارة عن رد فعل إصلاحي أو تطرفي حسب طبيعة الظروف المحيطة بها لمرحة سابقة.

فمثلا الديمقراطية الإغريقية، اعتبرت في أذهان الكثيرين على أنها مثال للديمقراطية الحقة، ولكن في الحقيقة لم تكن إلا ديمقراطية ناقصة، بحيث كانت تمثل سيطرة طبقة معينة استبعدت من ممارستها كل من العبيد والفقراء والأجانب وذلك لفقدانهم إما الحرية أو القوة الاقتصادية.

وكرد فعل لها وجدت الديمقراطية الكنيسة التي جاءت لتؤكد على حرية الإنسان والمساواة، وتسقط هي الأخرى من بعد في نفس الإطار السابق، أي الديمقراطية كالتعبير عن مصالح الطبقة تمثلت في القساوسة والمجموعة الإقطاعية .مع وجود فارق وهو أخذها بالطابع الإنساني بكونها بنيت على مبادئ دينية. لكن من ناحية العملية فإنها لم تخرج عن ممارسة الطبقة الوحيدة المسيطرة في المجتمع [157]، ولم تهرب الديمقراطية الليبرالية هي الأخرى من هذه الخصوصية ولذلك يرى العديد من المفكرين أن الديمقراطية الليبرالية أصبحت مقبولة فقط لأنها لم تشكل خطرا على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا على وجود المجتمع الطبقي.

فمعظم الانتقادات التي تلقتها الديمقراطية الليبرالية كانت من طرف النظرية الماركسية، وتمثل هذا النقد أساسا في كون الحرية السياسية ذاتها التي تفخر بها الرأسمالية هي حريات وهمية، لأن مقاليد الأمور جميعا تتركز في الواقع في أيدي فئة الرأسماليين الذين يمثلون الطبقة الاجتماعية المستغلة.

ومن هنا فالطبقة العاملة التي هي الطبقة المستغلة لا تملك أي حقوق سياسية بالإضافة إلى الظلم الاجتماعي الذي يقع على عاتقها. ومن هنا جاء تركيز الماركسية الشديد على الديمقراطية الاجتماعية التي تعني في المقام الأول تحقيق العدالة الاجتماعية بعد القضاء على

---

[155]– المرجع السابق، ص278.

[156]– للاستزادة حول الحوار الفكري الذي دار بين فيبر وماركس ممكن الرجوع إلى كتاب: أنتوني غيدنر: الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة.

[157]– سويم العزي ،المرجع السابق،ص85.

طبقة الرأسماليين المستغلين من خلال تأمين وسائل الإنتاج المادية وإلغاء الملكية الفردية واستحداث صور متعددة من الملكية الجماعية.

ومثال ذلك الإتحاد السوفيتي وما لعبه الحزب الشيوعي فيه من تأمين لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الفردية ومصادرته للحريات السياسية التي اعتبرها مسائل ثانوية.

يمكن القول أن الحصاد النهائي للصراع الإيديولوجي تمثل في نتيجتين أساسيتين وهما:

فشل الديمقراطية الاجتماعية فشلا ذريعا بسبب مصادرتها الحريات السياسية الأساسية من حرية التنظيم وحرية التفكير وحرية التعبير. فالحريات السياسية التي هي معلم من معالم الديمقراطية لا يمكن أن تغني الإنسان عن ضرورات عدالة التوزيع. [158]

ولكن رغم نجاح الرأسمالية الليبرالية في ابتداع برامج للرعاية الاجتماعية تلافيا للصراع الطبقي (دولة الرفاهية الاجتماعية) (welfar state) فإن العالم الرأسمالي أصبح يعيش أزمة ركود هيكلية طويلة الأمد منذ السبعينات حيث تدنت معدلات النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات تضخم واتسعت البطالة الجماهيرية وتبلغ أبعادا لم يعرفها النظام الرأس المالي منذ الكساد الأعظم عام 1929، ومع استمرار هذه الأزمة الهيكلية داخل بنية النظام الرأسمالي المرادف للديمقراطية استطاعت الرأسمالية أن تربط ربطا عضويا بين تطورها اللامحدود والديمقراطية الليبرالية ومفاهيمها الملتبسة في معادلة جديدة اسمها "العولمة" ساعدها في ذلك التطور التقني في مجال المعلوماتية وشبكة الاتصالات التي شكلت ثورة لا مثيل لها، والإطار الإيديولوجي التنظري الذي أصبح يبشر به بعض رعاة الليبرالية منذ نهاية الثمانينات وعلى رأسهم فرانسيس فوكوياما[159] باسم نهاية التاريخ أو الإيديولوجيا. [160]

لكن المسألة على المستوى العلمي ليست بالبساطة التي تبدو عليه على المستوى النظري.صحيح أن هناك حركة تكاد تكون عالمية النطاق تهدف إلى "دمقرطة" النظم السياسية، فرضت نفسها على البلدان التي كانت تدعى "اشتراكية أو شيوعية" وبلدان أخرى عديدة تنتمي لما كان يسمى (العالم الثالث) أو (البلدان الطرفية التابعة)، إلا أن عملية دمقرطة هذه النظم السياسية ما تزال موضع شك في كثير من الأوساط والبلدان داخل الفضاء الحضاري الغربي وخارجه على حد سواء. ويعود جانب من هذا الشك، إلى أن الديمقراطية لم تنجح حتى الآن في تعبئة أغلب القوى والفئات الاجتماعية للإنضواء تحت لوائها، كما أنه يعود في جانب آخر إلى استمرار الجدل والخلاف بشان الديمقراطية في أوساط بعض فئات المجتمع الغربي الديمقراطي الأكثر تنظيما ووعيا وبعض شرائح الطبقات الوسطى لاسيما تلك العاملة في النقابات والمنظمات والإدارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، ومهما يكن من أمر، فثمة مصاعب تمنع تطبيق الديمقراطية واتساعها

158– السيد ياسين، الديمقراطية الحقة،الأهرام 13 نوفمبر 1998،ملحق المصطلحات الفكرية،ص3.

159– فرانسيس فوكوياما : نهاية التاريخ و الإنسان الأخير ، ترجمة و تعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 ، ص 15.

160– فرانسيس فوكوياما : نهاية التاريخ و الإنسان الأخير ، ترجمة و تعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 ، ص 15.

خارج النطاق الحضاري الغربي ،من أبرزها الشكوك التي تثيرها العديد من الأطراف حول معنى الديمقراطية ونتائج تطبيقها لأبعاد الناس عن المطالبة بها أو السعي إلى تحقيقها بدعوى أنها تعني:

1- تفوق القطاع الخاص على القطاع العام وبشكل مطلق.

2- إعطاء نوع من الشرعية للتفاوت الاجتماعي أو الطبقي.

3- معاداة تدخل الدولة. وقد ساعد على إثارة تلك الشكوك وروج لها ربط الإعلام الغربي في كثير من الأحيان بين الديمقراطية والاتجاه الليبرالي الجديد المسمى بـ (الليبرالية الجديدة) (néolibéralisme) أو الليبرالية المتوحشة(wild liberalisme) التي تصاحب الدعوة إليها والتبشير بها حملة إعلامية واسعة النطاق تدعوا إلى "سياسة الباب المفتوح" 'open door' بمعناها السلبي القائم على فتح أبواب البلدان الطرفية التابعة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وتنازلها أولا ثم استسلامها ثانيا لتقوى السوق الرأسمالي ومصالحه، على حساب مصالح وطموحات قواها وطبقاتها الشعبية والوطنية باسم "عقلنة السوق المفتوحة"[161]. وإذ تزامن اتساع نطاق المطالبة بالديمقراطية مع البروز "الليبرالية الاقتصادية الجديدة." فقد زاد ذلك من التباس الأمور وساعد إسكات أي صوت أو أي رأي يرفض الربط بين الديمقرطة والليبرالية الجديدة أو المتوحشة، بعد أن أصبحت كلمة " السوق" في وسائل الإعلام الغربية مرادفا مخففا لكلمة" رأسمالية". و أصبح أي حديث عن التنمية أو أي مطالبه بها مساويين للحديث عن اقتصاد السوق الرأسمالي الحر والمطالبة به.

بل وأصبح ذلك شرط من شروط الاندراج تحت مظلة العولمة. حتى أصبحت الرأسمالية والديمقراطية مترادفتين وفقا لهذا المنطق و انسجاما معها .وعلى الرغم من أن التنمية الرأسمالية ليست هي الوسيلة التي يمكن استخدامها لإنتاج الديمقراطية في البلدان الطرفية التابعة ولا الطريق الذي يمكن أن يوصلها إلى العدالة.[162] فقد برزت في سياق هذا الخلط والتشويه أطروحات التحديث من جديد على الطريقة الرأسمالية والتي بدأت تنتشر صيغ جديدة لها كالفيبيرية الجديدة والوظيفية الجديدة إلى غيرها من الأطروحات.

هذا فيما يخص الديمقراطية في علاقتها بقوى السوق الرأسمالي. أما إذا انتقلنا إلى صميم النظرية الديمقراطية ذاتها في أشكالها المؤسسية وأنماط ممارستها، نجد الكثير من الانتقادات والأصوات التي بدأت تبرز داخل النظم الديمقراطية ذاتها.سالكة في ذلك طرق شتى تسمى أبرزها نظرية الطريق الثالث التي حاولت تقديم نظرة مغايرة لمشكلة الديمقراطية. و تكمن هذه الرؤية في عدم رضاها عن عملية التمثيل السياسي التي هي محور الديمقراطية في المجتمعات الغربية. حيث توجه نقدها الأساسي لعملية "النيابة' بتعبير آخر من ينوب عن الأمة تبتعد به الثقة عن التمثيل الحقيقي لمصالح الناخبين نتيجة لتأثير قوى السوق من خلال تمويل الحملات الانتخابية على نجاح مرشحين لا يستحقون وإقصاء المرشحين الحقيقيين الذين يعبرون حقا عن هموم الناس ومصالحهم. وإذا أردنا تلخيص الاتجاه العام للتجديد الديمقراطي الذي يحاول الطريق الثالث استخدامه لقلنا أنه يندرج تحت ما يطلق عليه (الديمقراطية التشاركية) التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا

---

[161]- على عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص125.

[162]- علي عباس مراد، المرجع السابق، ص126

على حساب التمثيل السياسي والإنابة التقليدية وفي هذا المجال يقع على عاتق الحكومة توسيع دائرة التشاور مع المواطنين والمنظمات الاجتماعية خارج الإطار الدستوري التقليدي الذي يعطي الحكومة فقط ونواب البرلمان حق اقتراح مشروعات القوانين. [163]

4- مناقشة عامة :

إن البحث عن الأسباب التي جعلت الديمقراطية البورجوازية ناقصة أو معدومة في وطننا العربي على وجه الخصوص ومجتمعات العالم الثالث عموماً، يدفعنا أول الأمر للنظر في الظروف التاريخية الخاصة به. فقد جاءت الديمقراطية في الغرب نتيجة تطور تاريخي طويل نسجته صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإيديولوجية تعارضت فيها الطبقة الإقطاعية والملكية المطلقة من جهة والبورجوازية ووراءها الشعب بأجمعه من جهة أخرى خلال المرحلة الأولى . ثم السلطة البورجوازية من جهة والطبقة العاملة المنظمة من الجهة الأخرى في المرحلة الثانية . بعد انتصار البورجوازية على الإقطاعية . ونشأت هذه الصراعات في ظروف لم يكن هناك عدو خارجي أو تدخل خارجي في الميدان السياسي العسكري ، ولا حتى في الميدان الاقتصادي . فقد صاحب هذا التحول بناء اقتصادي رأسمالي وطني متكامل الأطراف ومتمركز حول الذات . [164] بل أكثر في ذلك استفادت الدولة الرأسمالية الأكثر تقدماً من استغلال المستعمرات الأمر الذي عمل في اتجاه تقوية الرأسمالية الغربية . وهذه الظروف مختلفة تماماً عن ظروف ظهور الرأسمالية في أطراف النظام الاقتصادي العالمي الذي ينتمي إليه العالم الثالث . فهنا ظهرت الرأسمالية لا كنتيجة تاريخية لصراع داخلي أصلي بل نتيجة عدوان خارجي وإخضاع المجتمعات لاحتياجات التراكم الرأسمالي في المجتمعات المسيطرة . وقد أدت هذه الاحتياجات إلى تحالف طبقي بين الأجنبي المسيطر من جهة والطبقات الحاكمة المحلية في جهة أخرى . وهذا الأمر الجوهري وقف حاجزاً في طريق نضوج الوعي الديمقراطي ومنع ازدهار العلميات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي من شانها أن تؤدي إلى الديمقراطية . [165] إن هذه النخبات استغلت – بعد استقلال مجتمعاتها – ضعف التشكيلات الاجتماعية والسياسية لتفرض نموذج التنمية المركزة المعتمدة على الاشتراكية كأيديولوجية وفي نفس الوقت كواجهة تغطي بها تناقضاتها الايديولوجية ومطامعها نحو تحقيق اكبر تراكم لرأس المال . عن طريق تحالفها مع القوى الرأسمالية العالمية . لكن بعد فشل هذه النماذج ودخولها في مآزق نظرية حادة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور نمط الإنتاج الرأسمالي بثوب جديد أكثر عمقاً . (الليبرالية الجديدة وعولمة نمط الإنتاج الرأسمالي) . عادت لتعترف من جديد بالمواطن ذي الحقوق السياسية . وتدخل مسلسل جديداً اسمه الديمقراطية والتعددية السياسية تحت رعاية القوى الرأسمالية الاستعمارية الجديدة ، (الولايات المتحدة الأمريكية ، أوربا) .

---

[163]– السيد ياسين. العولمة والعالمية، المرجع السابق، ص89

[164] – سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ، الطبقة الأولى ، دار المستقبل العربي في القاهرة ، 1985 ، ص 139

[165] – المرجع نفسه ، ص 139 .

لكن رغم العيوب التي تتميز بها هذه الديمقراطية من سيطرة اقتصادية على دول العالم الثالث باسم الحرية الاقتصادية والسياسية ... الخ إلا أنها النموذج الوحيد الذي فرض نفسه في الوقت الراهن وفي هذا الإطار فإن دراستنا ستتبنى هذا المفهوم (الديمقراطية الليبرالية) في تناولها لعملية التحول السياسي في الجزائر نحو الانفتاح .

ثالثا : التصورات النظرية حول المجتمع المدني : (Civil society)

قبل التعرف على المجتمع المدني كمفهوم علمي ، يدخل في إطار الممارسة الديمقراطية المؤسسية ، يجب علينا معرفة الأسباب التي جعلته يعود بهذه الغزارة في الأدبيات السياسية والاجتماعية ، في هذه السنوات الأخيرة .

لقد عاد المجتمع المدني إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات تمرد المجتمع (المدني) ضد الحكومة الاشتراكية . في مفاهيم نظرية ، وخاصة بعد تحدي حركة التضامن العمالية . (التي ضمت ملاين العمال والمثقفين) . النظام الإشتراكي في بولندا في نهاية السبعينات وقد غاب مفهوم المجتمع المدني من النظرية السياسية عقوداً طويلة . خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الاساسية . التي سادت خلاله في الغرب والشرق . وذلك بعد ان زالت في هذه النظريات الحاجة النظرية التي يسدها والخصوصية التي يعبر عنها ، وقد تذبذب الفكر الاشتراكي بين اعتبار المجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي (وهو خطأ . ولكنه ليس خطأً فادحاً . لأن فيه جانب من الحقيقة خصوصاً فيما يتعلق بالسيرورة التاريخية للمجتمع المدني) وبين اعتبار المجتمع المدني قائماً ما دامت الدولة قائمة . [166] وعلى هذا الأساس يمكن التميز بين تصورين للمجتمع المدني . التصور الماركسي الكلاسيكي والتصور الليبرالي الكلاسيكي . باعتبار أن كل منهما كانت له رؤيته الخاصة لهذا المفهوم.

1- التصور الماركسي والليبرالي لمفهوم المجتمع المدني :

إن مفهوم المجتمع المدني يتقاسمه اتجاهين نظريين شكلاً نموذجين للصراع الإيديولوجي على مدار القرن العشرين وهما (النموذج الرأسمالي والنموذج الاشتراكي) . إلى غاية انهيار هذا الأخير . وانحسار مقولاته حول المجتمع المدني . ليتحول من جديد إلى المفهوم الذي أنتجه نقيضه الرأسمالي . وعلى هذا الأساس سوف نتناول عرض بسيط حول المجتمع المدني في كلا التصوريين .

أ - التصور الماركسي الكلاسيكي :

التصور الماركسي الكلاسيكي ينادي بضرورة ذوبان الدولة في المجتمع، وبالتالي زوال الحاجة إلى مفهوم المجتمع المدني . اندثار المجتمع المدني نفسه مع اندثار الدولة الحديثة وهو توأمها السياسي . ولكن هذا التيار انتهى إلى إذابة المجتمع المدني في الدولة الشيوعية الشرق

---

166 – عزمى بشارة ، المرجع السابق ، ص 10 . ويمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب :

برهان غليون و (آخرون) ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في الوطن العربي : "المواقف والمخاوف المتبادلة ، الطبقة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1999 .

أوربية . وإذابة الحاجة إلى المجتمع المدني بالحديد والنار ، أما الفكر القومي الراديكالي فلم يترك للمجتمع المدني حيزاً يشغله ، بعد أن ربط في تعريفه للأمة ربطا محكماً وعضوياً بين الفرد والمجتمع والدولة . [167]

ب- التصور الليبرالي الكلاسيكي :

أما الفكر الليبرالي الكلاسيكي فلم يترك متسع لحيز عام ، خارج المقابلة بين المواطن والدولة والسوق ، فكل ما هو حيز عام وليس دولة فهو سوق ، وكل ما هو ليس حيزاً عاماً فهو حيز خاص ، وكان المجتمع المدني في فترة من الفترات هو ذلك التصور خارج الدولة قائم على اقتصاد السوق ، ثم أصبح يرتبط بتوسع حقوق المواطن مقابل الدولة . ولكنه زال أو زالت خصوصيته مع تحققه في مفاهيم السوق والمواطنة التمثيلية وغيرها . نفهم من هذا انه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية تحققت مفاهيم تاريخية مختلفة للمجتمع المدني وبعد كل تحقق له يظهر من جديد بمعنى جديد أي كحامل لمطالب جديدة أو لتمفصل جديد للوحدة الاجتماعية والسياسية السائدة . [168] المجتمع المدني في هذه الحالة (الأوروبية) يمتص في العملية الديمقراطية ، التي من المفروض أنها انطلقت منه بموجب بعض النظريات . أو هو العملية ذاتها (أي عملية الدمقرطة) .

بعد هذا المدخل المبسط حول عودة المفهوم في المجتمعات الأوروبية وبالخصوص مجتمعات أوربا الشرقية . واستعراض رؤية العالم للنظرية الماركسية والليبرالية . حول أبعاده . لابد من الانطلاق من تعريف إجرائي . يهدف إلى توضيح المفهوم وضبط الأسس التي يقوم عليها . خصوصاً أن شيوع استخدامه قد زاد من تشوهه واضطرابه وحجب ضرورة التفكير في تأصيله النظري وغيب – إلى حد كبير – إمكانية تناوله النقدي .

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية التي يتميز بها النظام الديمقراطي . ليست إلا نقل الممارسة إلى مستوى العمل المؤسسي ، وتكرسيها في إطار بنية سياسية ديمقراطية ، ومؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسي بين القوى السياسية . حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة بأطر واليات مؤسسية سياسية . ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية الهادفة للمساهمة أو التأثير في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية داخل قنوات المؤسسات السياسية المختلفة .

فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية . فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يُجرى عبرها التنافس ويمر من خلالها . الأمر الذي يجعل من وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية . وعلى مستوى العمل الديمقراطي ليست مؤسسات المجتمع المدني ، غير الأدوات الرئيسية المستخدمة من جانب قواه الرئيسية . فلا وجود للديمقراطية الحقيقة إلا بوجود المجتمع المدني وايلائه الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة . [169] وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهم أبعاد هذا المفهوم بطريقة إجرائية .

---

[167] – المرجع السابق نفسه ، ص 11

[168] – المرجع نفسه ، ص 11

[169] –حسن علواج البيج ، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، السنة 21 ، العدد 236 ، أكتوبر 1998 ، ص ص 98 99 .

يعرف المجتمع المدني على نحو إجرائي بأنه جملة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة ، في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق إغراض متعددة منها : أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ، مثال ذلك الأحزاب السياسية ، ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة أو الارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها ، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية ، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ، وبالتالي يمكن القول أن العناصر البارزة للمجتمع المدني هي : الأحزاب السياسية ، النقابات العمالية والاتحادات المهنية ، الجمعيات الثقافية والاجتماعية . [170]

وعلى الرغم من تعقد المفهوم في أبعاده الابسيتمولوجية والسياسية الاجتماعية ، إلا أنه من الضروري إعطاء بعض التعاريف قصد تأصيله نظرياً . وإبراز الاتجاهات المختلفة حوله .

2- حول المجتمع المدني :

إن هذا المصطلح خلافي . من الصعب جداً إيجاد تعريف جامع مانع له . وإنما هو مفهوم له جذوره القديمة في الفكر الغربي وأدخلت عليه مجموعة من التطورات المهمة التي ارتبطت بأسماء بعض المفكرين الكبار ولكن سيظل المفهوم مرتبطاً أولاً وقبل كل شئ بالمجتمع ، وقد أضحى منتظماً في مجموعة من المؤسسات التي يوجد فاصل معين بينها وبين الدولة بشكل أو بآخر .

ومن بين الذين نظروا لهذه الفكرة ، تنظيراً عميقاً هو الفيلسوف الألماني يرغان هابرماس Y. Habermas ، الذي حاول التفرقة بين ما يسميه المجال الخاص والمجال العام ، فهو يتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها . المؤسسات التي تعمل في استقلال نسبي عن الدولة ، وتحاول ممارسة الرقابة بكل صورها وكأنها رقابة الرأي العام على ممارسات الدولة في سلطاتها المختلفة . [171] وإذا أمكن المرء اللجوء إلى تحليل صموئيل هنتنغتون للمجتمع المدني . فإنه يفهم المجتمع المدني " كنوع من النظام السياسي المتطور الذي بواسطته تسمح الإجراءات المؤسسية مراقبة تطور المشاركة السياسية " . في حين يعنى المجتمع المدني في تحليل علم الاجتماع التاريخي المتأثر بالنظرية الوظيفية " كل المؤسسات التي تستطيع الأفراد من خلالها مواصلة مصالحهم العامة . بدون قيادة الحكومة أو تدخلها " . [172]

إلا أن هناك شكوك حول انطباق هذا المفهوم على المجتمع العربي [173] لأنه وليد سياق استمولوجي غربي وينطوي على مشكلات خاصة باستخدامه . لأنه مر بتطورات مختلفة . بدءاً

---

170 – كريم ابو حلاوة ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ، علم الفكر ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، يناير /مارس 1999 ، ص 11 .

171 – عمرو عبد السميع ، الديمقراطية ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 1998 ص 131 .

172 – سويم العزي ، المرجع السابق ، ص 72

173 – أصبحت مقولة المجتمع المدني مقولة ذائعة الصيت في التحليلات السياسية والاجتماعية لدى المثقفين العرب . خاصة بعد دخول بعض الدول العربية مسلسل الديمقراطية أو الليبرالية الجديدة .

بنشأة الدولة الرأسمالية الحديثة . وتقنين دور الدولة من خلال تحديد السلطات المختلفة ، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية و القضائية .

من جانب آخر نجد بعض تيارات الماركسية الجديدة . تبشر بالمفهوم ، ومن أبرز ممثليها أنطونيو غرامشي Gramsci فالمجتمع المدني لديه هو مجموعة من البنى الفوقية مثل (النقابات ، الأحزاب ، الصحافة ... الخ) ويفصل مهامه عن وظائف الدولة أو بعبارة أخرى أدق يضعه مقابلاً لمفهوم المجتمع السياسي .

ويقول المفكر المعاصر هابرماس : " إن وظائف المجتمع المدني عند غرامشي ، تتمثل في الرأي العام غير الرسمي " (أي الذي لا يخضع لسلطة الدولة) . ولكنه في نهاية المطاف يبدو متأثراً بماركس في مقاربته للمفهوم . إذ لا يمكن فهم المكانة البارزة التي حظي بها المفهوم في فكر غرامشي . إلا إذا أنزلناها في مرحلتها التاريخية [174] ، مرحلة الحرب العالمية الأولى ووصوله الفاشية إلى السلطة في ايطاليا .

هناك البعض من يستثنى فكرة الأحزاب السياسية من مؤسسات المجتمع المدني والبعض الآخر يعتبرها من صميم مؤسسات المجتمع المدني . بما يتضمنه من عملية مأسسة للمشاركة السياسية . والمتأمل هذه الجدلية (مجتمع مدني ، حزب سياسي) يجدها عديمة المعنى . ذلك لأن عدم اعتبار الأحزاب السياسية . جزءاً من التنظيمات المدنية . يجب أن لا يخرجها من مفهومنا للمجتمع المدني ، بأي حال من الأحوال لأنها أهم مؤسساته . فالمجتمع المدني دون أحزاب يعني عملياً القضاء على الديمقراطية البرلمانية ، وهي الديمقراطية الوحيدة المتوفرة في العصر الحديث .

فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فعاليتها . ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم . وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فعاليتها . ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم .

من هذا المنطلق تعتمد النظم السلطوية إلى قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني ، والحيلولة دون قيامها مثال ذلك – دول أوربا الشرقية قبل انهيارها وبعض دول أمريكا اللاتينية والدول العربية قبل التحول نحو الديمقراطية ، وينجو التفاعل بين المجتمع السياسي [175] والمجتمع المدني لأن يأخذ طابع التكاملية الوظيفية . إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها أو إنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة . [176]

---

[174] – الجبيب الجنجاني ، المجتمع المدني النظرية والممارسة ، عالم الفكر ، المرجع السابق ، ص ، 31 . للمزيد من التفاصيل أنظر كتاب : أنطونيو غرامشي ، كراسات السجن ، ترجمة: عادل غنيم ، دار المستقبل العربي ، 1994 .

[175] – المجتمع المدني ليس منفصلاً عن المجتمع السياسي . أنظر مثلاً إيران أيام الشاه كانت المؤسسة الدينية تنضوي تحت مؤسسات المجتمع المدني ثم أصبحت بعد الثورة الإسلامية ضمن المجتمع السياسي الإيراني . أي الثورة والتحول الاجتماعي السياسي ممكن أن يغير الواقع .

[176] – المرجع السابق نفسه ، ص 99 .

3- المجتمع المدني والديمقراطية :

العلاقة وطيدة بين تنظيمات المجتمع المدني والديمقراطية ، فهذه التنظيمات هي قنوات وشرايين الديمقراطية ، وفيها يتعود الأفراد على قواعد ومزايا المشاركة في العمل العام ، من خلال تنظيمات فئوية . وهذه بدورها تحد ولو قليلاً من سطوة [177] وجفوة الدولة تجاه المواطنين من أعضائها ، وتساعد على تحقيق مصالحهم المشروعة . وربما لهذه الأسباب فإن الأنظمة التسلطية . تحرص على منع تكوين منظمات المجتمع المدني . وتحاصر الموجود منها بالفعل أو تحاول السيطرة عليه حتى تفقده استغلاله النسبي . وتحوله إلى امتدادات باهتة لأجهزة نظام الحكم . [178]

ولكن بقدر ما تحد تنظيمات المجتمع المدني من سطوة الدولة . فإنها أيضاً تساعد على تحصين الدولة ضد الحركات المتطرفة والغوغائية التي تلجأ إلى العنف المنظم والعشوائي . لذلك فإن من أهم آليات التمهيد للتحول الديمقراطي أو حماية هذا التحول من الارتداد ، هو تدعيم التنظيمات المستقلة للمجتمع المدني . ومن ثم فإن بناء مجتمع مدني أو تطور ثقافة مدنية حقيقية هو بمثابة بناء للقيم الديمقراطية .

ومع ظهور الموجه الثالثة من التحول الديمقراطي – حسب تعبير هنتنجتون – التي امتدت من شرق أسيا إلى شرق أوربا ومن جنوب أمريكا إلى جنوب إفريقيا . عاد المصطلح إلى الظهور من جديد . في الدول النامية التي عاشت مدة من الزمن تحت وطأة نظام الحزب الواحد . وذلك من أجل التفكير في ظروف التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية . وفي هذا الإطار فإن بعض دول العالم العربي لم تشد عن هذه القاعدة ، خاصة منها التي اعتنقت الخطاب السوفيتي . وتبنته في مرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

عموماً بدأ ينتشر المفهوم في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر ، منذ مطلع السبعينات بصفة خاصة متأثراً بعودته في المجتمعات الأوربية ، وعرف رواجا بصورة واضحة – كما سبق ذكره – في البلدان العربية التي تبنى فيها الخطاب الرسمي مشروع التحول الديمقراطي . وتحمست النخبة (بالخصوص النخبة العلمانية) للمفهوم باعتباره حجر الزاوية في كل تحول ديمقراطي حقيقي [179].فمثلاً في الجزائر عبر ما شهدته من تطورات سياسية نحو الديمقراطية والتعددية الحزبية . نجد أن هذا المفهوم قد تم قبوله والتفاعل معه دون نقاش للإشارة إلى الشعب في تنوعه الثقافي والاجتماعي .

وهناك بلدان عربية لم يصلها بعد مبدأ المجتمع المدني ، فلا نجد له أثراً لا في الخطاب السياسي ولا في خطاب فئات النخبة . وإذا تأملنا الأمور بجدية . سنجد أن المجتمع الأهلي بكل تكويناته التقليدية وجد وما زال موجوداً ضمن مجتمعاتنا العربية الحالية . وذلك لأن المجتمع المدني

---

177 – أبرز مثال على ذلك الموجة الصارمة التي قادتها مؤسسات المجتمع المدني الفرنسي بقيادة النخبة المثقفة ضد قانون الهجرة الذي قدمته حكومة أحزاب اليمين . وهو قانون يتناقض مع كثير من تقاليد المجتمع الفرنسي مثل التسامح والاعتراف بالآخر .

178 – سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، التقرير السنوي ، دار الصباح ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1992 ، ص 14 .

179 – الحبيب الجنجاني ، المرجع السابق ، ص 39 .

لم ينشأ أو يتوسع على حساب المجتمع الأهلي فحسب ، بل أحيانا كثيرة إلى جانبه ، فمؤسسات كالمساجد والزوايا والعشيرة .. الخ . كلها كانت تلعب دور المؤسسات التوفيقية بمفهوم العصر الحديث ، وهذا ما يجعلنا نقول أن المجتمع المدني من الناحية البنائية ، كان موجوداً في مجتمعاتنا . [180] لكن لم تلمسه رياح التأسيس في إطار منظم وموازي للدولة كما شهده الغرب الليبرالي . إلا بعد الاصطدام بالفكر السياسي الغربي .

ولقد تركزت محاولات متابعة التنظيمات والمؤسسات غير الرسمية أو المستقلة عن الدولة في التاريخ العربي الإسلامي ، واتخاذها كدليل على وجود بذور لمجتمع مدني . لولا ظروف موضوعية وذاتية سلبية أعاقت التطور السليم . ومن ذلك الاستعمار الغربي والدكتاتورية المحلية . لكانت بداية ديمقراطية أصيلة في المجتمعات العربية الإسلامية تتفوق على النظام الليبرالي الغربي .

الشكل رقم 03 : يوضح علاقة المجتمع المدني في نظم الحكم الديمقراطية النيابية و التسلطية بالنسبة لداهل DAHAL

	الديمقراطية الليبرالية	الديمقراطية الجزئية	النظم التسلطية
الدولة	الحكومة مسئولة أمام المواطنين –انتخابات تنافسية حرة	–الحكومة مسئولة جزئيا أمام المواطنين أثناء الانتخابات	–الحكومة مهيمنة و غير مسئولة – لا توجد انتخابات

[180] – هناك من يرى بأن المجتمع المدني بما يتضمنه من حريات فردية تظهر من خلال تجمعات مستقلة عن هيمنة الدولة . بهذا المعنى لا يوجد خلال التاريخ العربي – الإسلامي ، لأن ما تركته الدولة خارج سلطتها كان بسبب عدم مركزيتها الكاملة . أولا يسبب خطراً مباشراً على مطلقية الحكم والحاكم . لذلك يضل إدراج الطوائف أو المساجد أو التنظيمات الحرفية والزوايا ... الخ مجرد محاولة مبتسرة لبناء تاريخ جديد للدولة والمجتمع لم يوجد إلا في أذهان بعض المفكرين .

		– انتخابات غير حرة و غير تنافسية	تنافسية
المجتمع المدني	–حقوق سياسية و مدنية يكفلها القانون – استقلالية عن الدولة	–تقييد حريات التعبير –استقلالية محدودة	–قيود صارمة على الحقوق المدنية و السياسية – عدم وجود استقلالية

المصدر : مجلة دراسات ،العدد 24 ، الجماهيرية الليبية ، 2006 ، ص 27.

4-مناقشة عامة:

من الملاحظ أن الديمقراطية وليدة بيئة أوربية ، وسياق تاريخي تختلف عنه في المجتمعات المختلفة . والذي يجب لفت الانتباه إليه هنا . هو أنه بينما نشأت المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في الدولة الأوربية بفعل تطور داخلي وبموازاة مع تطور ونشوء الدولة نفسها ، مما أدى في نهاية المطاف إلى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي . بينما حدث هذا في أوربا . نجد أن بنى الدولة الحديثة في مجتمعات ما بعد الاستعمار . قد غرست غرساً . وهكذا فالسلطة الحاكمة هي التي أنتجت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها النفوذ . أما المضمون الديمقراطي الليبرالي لهذه المؤسسات فقد ابتلعته الدولة لصالح الحزب الواحد [181] . فصارت الديمقراطية لا تمارس إلا على مستوى النصوص والمواثيق والخطابات السياسية . ولكن بعد تراجع الدولة في نهاية التسعينات وبداية الثمانيات ، نتيجة بداية انهيار مشروعيتها انتعشت بعض المؤسسات والتنظيمات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية . ونشأت مؤسسات جديدة تنادي بحقوق الإنسان السياسية بمختلف أشكالها . ومع بروز تيار العولمة السياسية وما أقرته من حريات واسعة تبنتها الدولة . ازدادت هذه المنظمات في الانتشار خاصة في الدول التي شهدت تحول سياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان (مصر ، الجزائر ، تونس .. الخ) لتعبر عن مرحلة جديدة تمثل القطيعة مع التسلطية والتخلي عن وصاية الاتحاد السوفيتي . وفي إطار هذا التصور العام للمجتمع المدني يدور موضوع بحثنا لرصد عملية الانتقال التي خضع لها النظام السياسي الجزائري .

رابعا : التعددية السياسية وأطرها التنظيمية :

إن التحولات التي مست عملية تشكيل النظام الدولي الجديد . وهي مرحلة تتسم بالسيولة وبدرجات من الفوضى المحكومة ، سواء عند قمة النظام التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين القوى المرشحة للصعود . وبين التصورات الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في النظم الإقليمية الفرعية . في إطار هذه التحولات في النظام الدولي لإعادة صياغته من جديد . ظهرت مجموعة من المتغيرات السياسية في العديد من دول العالم الثالث . تمثلت أهمها على المستوى السياسي ، في تحول نظم حكم عديدة من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية تعددية ، وهذا ما عبر عنه هنتنجتون . بأن التحول يمثل الموجة الثالثة من الديمقراطية ، وسماها بالموجة الثالثة لأنها تختلف في سماتها عن الديمقراطية التي شهدتها أوربا في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين . بل وبرز من يبشر بهذا التحول أمثال المفكر الامريكي الياباني الأصل فوكوياما من خلال " نهاية التاريخ " الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسماً للرأسمالية على الشيوعية . وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة

---

[181] –محمد عابد الجابري : الديمقراطية و حقوق الإنسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1996 ، ص 45.

الأمريكية . وهي الحقبة التي يتم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية . وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية .

ووفق هذا المنظور . فالعولمة بالمعنى المعيارى للكلمة ظاهرة جديدة وتمثل تقدماً في التاريخ . لأنها ترمز في الواقع إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي ، ووفقا لهذا فإن التجانس في القيم ينبغي أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية الديمقراطية . [182] وما رافقها من شعارات مثل التعددية السياسية والفكرية واحترام حقوق الإنسان . وفي مواجهة كل شعار من هذه الشعارات تجابه الدول العربية جميعا تحديات خطيرة ، فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها في طريق الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية . إلا أن هذه التعددية بقيت مقيدة ولا زالت تعاني بعض التعثرات في مسار تطبيقها الميداني . ومن هذا المنطلق سوف نعرض في هذا الجزء من الفصل النظري بعض المفاهيم المتعلقة بالتعددية السياسية . محاولين إيجاد تأصيل نظري لها . وتبيان بعض خصائصها السياسية.

1- لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التعددية السياسية :

انتشر مصطلح " التعددية " السياسية والثقافية والمفاهيم المرتبطة بها ، في الفكر السياسي والاجتماعي والثقافي الحديث والمعاصر ، منذ أوائل القرن العشرين فحسب . وتزايد انتشاره خلال العقدين الآخرين . [183] بسبب تحول نظم عديدة في العالم النامي إلى الديمقراطية ، فإذا رجعنا إلى الوراء نجد أن مصطلح " التعددية " كان مستخدماً منذ القرن الرابع عشر – دون أهمية كبيرة – في كل من تراث الكيانات الإدارية للكنيسة الكاثوليكي . للإشارة إلى تعدد الصفات الاكليركية – الكهنوتية لشخص واحد . كذلك كان مستخدماً دون أهمية كبيرة أيضا ، منذ القرن الثامن عشر للإشارة إلى المذاهب الفلسفية غير الأحادية التي ترى أن للوجود مستويات متعددة (مادية ، مثالية) وارتبط هذا المصطلح في أوربا الغربية الرأسمالية ، بالدعوة إلى الاعتراف بوجود ما يشبه سلطات – كيانات سياسية إلى جانب الدولة داخل هذه المجتمعات . وقد تبنى البعض مبدأ التعددية السياسية بهذا المعنى ، أمثال (ديتوكفيل ، كارل ماركس) ، بينما عارض آخرون مثل (هوبر وروسو) . وواضح أن ذلك التيار كان جزء من تيارات التمرد الشامل على كيانات الدولة " الدولة القومية L'Etat – Nation" الذي تطور في أوربا منذ القرن السابع عشر مرتبطاً بمصالح صفوة متماسكة عرقياً وثقافيا واقتصاديا . تستولى على السلطة في المجتمع وتسيطر على جهاز الدولة . وتفكر اي جماعة أخرى حقها في المشاركة السياسية والاقتصادية في صنع السياسة الثقافية والتعلمية للمجتمع . [184]

---

[182] – السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، مجلة النهج ، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، العدد 53 ، السنة 15 ، 1999 ، ص 620 .

[183] – ذاع المصطلح خلال العقدين الآخرين مع تزايد وإحجام لجماعات العرقية واللغوية والثقافية غير المندمجة في الكيانات المستقلة للدول الغربية الكبرى (الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا بشكل خاص وخاصة الجماعات القادمة من شرق أسيا والقارة الهندية وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية) .

[184] –جريدة الأهرام ، التعددية الثقافية ، السياسية ، ركن مصطلحات فكرية ، بدون مؤلف ،1998/2/27 ، ص5 .

إن هذا المفهوم تاريخياً نشأ في أحضان الفكر السياسي الفوضوي الثوري" Anarchisme " ولكنه سرعان ما اختفى معناه شبه الفوضوي في عقد الثلاثينات والأربعينات ، ليظهر من جديد الفكر السياسي الليبرالي . إذ تقتصر فيه التعددية السياسية ، على الاعتراف بأدوار الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح ، وحقها في المعارضة وفي المشاركة وفي توجيه صنع القرار من خلال البرلمانات والمجالس المنتخبة ، مع الإقرار الكامل باقتصار مفهوم وممارسة السيادة الوطنية على الدولة التي يحكمها أصحاب الأغلبية البرلمانية . من خلال حكومة منتخبة ، تحصل على الشرعية ، وتقر سياستها في البرلمان المنتخب ، الذي يضم بالضرورة ممثلي الجماعات الأخرى . واختفى بذلك الكلام عن المفاهيم العرفية والثقافية واللغوية والدينية والطائفية للتعددية ، وهي المفاهيم التي ارتبطت في أوربا الرأسمالية بالفكر التاريخي العنصري ، وساد مفهوم يؤكد أهمية " الدولة المركزية " ذات الأساس الديمقراطي / الحزبي . في الحفاظ على كل من الديمقراطية ، وعلى السيادة والاستقلال الوطنين . [185]

وبعد هذا العرض شبه التاريخي لتطور مفهوم التعددية السياسية . نرى انه من الضروري تحديد هذا المفهوم بصورة تعريفية واضحة .

2- تعريف التعددية السياسية :

نقول إن المجتمع الديمقراطي تعددي ، لأنه ينطلق من افتراض معين ، هو أن المجتمع الذي يناسب النظام السياسي الديمقراطي هو المجتمع التعددي ، أي ذلك الذي يتكون من أفراد يخضعون لمؤشرات عديدة تتجاذبهم في اتجاهات مختلفة . فيضطر الفرد إلى الانضمام إلى جماعة معينة ، أو تنظيم للدفاع عن مصالحه ، وهذه الجماعات آو التنظيمات المتعددة . هي التي تضفي سمة التعددية على المجتمع [186] . فالنظم الديمقراطية تقترن بتعدد القوى الاجتماعية السياسية والسماح لها بالتنافس فيما بينها ، إذ يوجد هناك وجه شبه كبير بين النظرية التعددية في السياسية ، وبين نظرية السوق الحرفي الاقتصاد ، إذ يفترض التعدد يون آن هناك تنافساً حراً بين الجماعات وأن هذا التنافس ينتهي بأكبر قدر من المصالح ، لأكبر عدد من الأعضاء ، ويعتقد دال Dahl أن الإنسان السياسي هو الإنسان الذي يكرس وقته لتحقيق تراكم للموارد السياسية . وتشمل هذه الموارد كل ما يحتاجه السياسي لكسب المنصب مثل النقود والمعلومات والهيبة الشعبية والكاريزما . ومن ثم فإن رجل السياسة يكون " مخزون رأس المال السياسي " تماماً مثلما يعمل رجل الاقتصاد على تكوين تراكم رأس المال ، إلا أن دال يرى أنه إذا لم يلتزم رجال السياسة بالمعايير والمستويات العامة للمواطنين ، فإذا ذلك يعرضهم لسحب ثقة الجماهير منهم [187] فالتعددية السياسية مفهوم الليبرالي ، ينظر إلى المجتمع على أنه مكون من روابط سياسية متعددة ومتنافسة ذات مصالح مشروعة ومتفرقة ، ويذهب أصحاب هذا المفهوم أن التعدد والاختلاف يحول دون مركزية ، الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة السياسية ، وتوزيع المنافع ، ويعتبر الليبراليون الولايات المتحدة الأمريكية أبرز مثال على التعددية السياسية ، كما تشير التعددية إلى الترتيبات المؤسسية من أجل توزيع واقتسام السلطة الحكومية بالإضافة إلى القيم والإيديولوجيات

---

185 – جريدة الأهرام ، المرجع السابق ، ص 50 .

186 – على الدين هلال و (آخرون) ، المرجع السابق ، ص 205 .

187 – محمد على محمد ، المرجع السابق ، ص 358 .

التي تدافع عن هذه الترتيبات . [188] وتشير أيضاً إلى الاقتراب الذي يهدف إلى فهم اكبر لسلوك الفاعلين الاجتماعين والسياسيين في هذه العملية (التعددية) .

أما على صعيد آخر فإن التعددية ليس فقط سياسية وإنما كذلك ثقافية . وهي تعني الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما . بفعل وجود عدة دوائر انتماء ثقافية فيه . ضمن هويته الواحدة . ودور التعددية السياسية أو الثقافية هو احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد أو الألسنة أو المصالح وأنماط الحياة والاهتمامات المختلفة . كل هذا يفترض إيجاد صيغ ملائمة للتعبير بكل حرية في إطار مناسب وهذا الإطار هو ما يصطلح تسميته بالمشاركة السياسية ، ومن هنا يمكن تحديد مجموعة من الافتراضات لنظرية التعددية السياسية .

- الأول يبحث في الترتيبات المؤسسية ، بتوزيع واقتسام السلطة السياسية ، في مبحث الدولة المُمَثِلة ، أي الدولة التي ينبغي أن تمثل مؤسساتها كل ألوان الطيف العرقية واللغوية والثقافية والاجتماعية للمجتمع [189] ، مما يدفع المجتمع في أن تشكل إلى مجموعة متنوعة ومستقلة من الهيئات والمنظمات الدينية والثقافية والاقتصادية ... الخ بتعبير آخر إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني كمنظمات وسيطة .

- حرية المواطنين في الانضمام إلى أكثر من منظمة من منظمات المجتمع السياسي التعددي .

- قبول المواطنين طواعية للسياسات العامة ، التي تطبق بشكل متساو على جميع المؤسسات والمواطنين

غير ان مفهوم التعددية السياسية ، شانها شان أي مفهوم سياسي آخر ، وينطوي على عدة خصائص ومميزات يشكل الأساس الجوهري الذي تقوم عليه . ويمكن تناولها كالتالي :

3- خصائص التعددية السياسية :

لقد أشرنا فيما سبق في تحديدنا لمفهوم الديمقراطية الليبرالية ومفهوم التعددية السياسية . إلى أن النظم الديمقراطية تقترن بتعدد القوى السياسية والاجتماعية في الدولة . وذلك يتم بالتنافس فيما بينها ، مما يعطي للمواطنين الفرصة لاختيار من يمثلهم ، ويقترن ذلك بتعدد الأحزاب السياسية ، التي يختلف عددها باختلاف النظم السياسية ، واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني كمؤسسات وسيطة هدفها مراقبة عمل الدولة وحماية المصالح الاجتماعية .

فعندما نتكلم عن " التعددية " كمبدأ أساسي يمثل جوهر الديمقراطية ، نجده دائماً يقترن بالحريات السياسية وحرية التنظيم أساسا ، التي تؤكد على فكرة التعدد الحزبي ، وهذا الإطار ما يصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية ، أي تعبير مختلف القوى والشرائح الاجتماعية عن مطالبها المختلفة في شكل أحزاب سياسية تعددية ، تشكل في أغلب الحالات معارضة للنظام

---

188 – جريدة الأهرام ، المرجع السابق ، ص 5 .

189 – المرجع نفسه . ص5.

السياسي القائم ، وتحاول بكل ما تملك من أدوات حزبية المشاركة [190] هذا النظام (أي جهاز الدولة). وهناك أربع خصائص أساسية تمثل العمود الفقري للتعددية السياسية سوف تناولها كالتالي :

أ – الإقرار بحق التنظيم السياسي :

وهو يعني الاعتراف بحق القوى السياسية والاجتماعية في الدولة ، في تنظيم نفسها في شكل أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات عمالية ومهنية وفلاحيه .. الخ وعدم وضع قيود على تكوينها وممارساتها لنشاطها بغض النظر عن هويتها الاجتماعية أو عقيدتها الدينية أو السياسية .

ب- الحماية الدستورية :

يفترض النظام الديمقراطي ، وجود قانون أساسي للمجتمع . يحدد حقوق وواجبات الأفراد في المجتمع المدني ، بشكل يضمن المساواة بين الأفراد أمامه . وهذا القانون يمثل العقد الاجتماعي بين الأفراد . وقد اصطلح على انه يعرف بالدستور " La Constitution " ومهمته التعبير عن البعد المؤسساتي والتنظيمي الذي يتخذه النظام لاحترام وحماية هذه التعددية ، فضلاً عن العمل على إقامة التوازن بين السلطات العامة في المجتمع بحيث لا تطغي وتهيمن إحدى السلطات على الأخرى . مع ضمان استقلال السلطة القضائية . وهذا ما ذهب إليه ريمون آرون . R. aron في كتابة المعروف " الديمقراطية والتوثالثيارية " " démocratie et totalitarisme " (1965) : بحيث يرى انه إبتداءاً من تمتع الأحزاب السياسية بشرعيتها من الوجود في الساحة السياسية . فإنها ستدخل في ممارسة حادة فيما بينها من اجل ممارسة السلطة . فأي حزب كما يرى آرون نظرياً ليس مهمته بالضرورة ممارسة السلطة ، وإنما المشاركة في ممارستها وبما أن هناك عدة أحزاب سياسية متنافسة ، يجب أن توضع قواعد قانونية في إطارها تستمر المنافسة بين الأحزاب المختلفة المتصارعة حول السلطة بحيث تعرف ، الوسائل التي يمكن لها استعمالها في اللعبة السياسية . والوسائل الممنوعة عليها.[191] بتعبير آخر يريد ريمون آرون أن يحدد فكرة أساسية مؤداها . أن تكون التعددية السياسية خاضعة لترتيبات مؤسسية تحدد الحقوق والواجبات.

ومن هنا الحاجة إلى الدستور لضمان منافسة منصفة ومشاركة حقيقية وحرة . ذلك أن من الجائر الشك بالأطراف المعنية بأنها تضع القواعد وتغيرها . للسيطرة على المشاركة أو لاكتساب ميزة حاسمة . وإضافة إلى ذلك إذا لم تكن هناك ضمانة دستورية للأقلية فإن هذا يعني – على حد تعبير – "جيوفانى سارتورى " " إن قسما عن الشعب يغدوا مستبعداً " [192] مما يقطع أوصال الشعب فيقوض بذلك أساس الديمقراطية ذاته . ويؤكد أيضاً ريمون آرون ، انه يمكننا أن نفهم من التعددية الحزبية وجود المعارضة وحجمها . فإذا كانت لمجموعة من الأحزاب الحق في التواجد ، خاصة إذا لم يكونوا كلهم في الحكومة . فبالتأكيد بعضاً منها يوجد في المعارضة . هذا يعني أن

---

190 – عكس ما يسرى في الديمقراطيات الغربية ، فإن الأحزاب السياسية في العالم الثالث التي تدخل في منافسة سياسية لا تهدف إلى المشاركة في صنع القرار السياسي فقط ، وإنما تهدف الى الاستيلاء على السلطة ، انظر مثلا : الأحزاب الإسلامية عموماً والحزب الإسلامي في الجزائر .

191– Rymond Aron, Démocratie totalitarisme, ED: Gallimard, France, 1965 , p 82.

192 – غسان سلامة وآخرون (وآخرون) : ديمقراطية من دون ديمقراطي : "سياسات الانفتاح في العالم العربي / الإسلامي " ، مركز دراسات الوحدة العربية" معد ، ص 48 .

شرعية التعددية السياسية تستلزم شرعية المعارضة . إذ تعتبر معارضة النظام بصفة شرعية حسب آرون ظاهرة نادرة عبر التاريخ وهي تميز نوع معين من الأنظمة وهي الأنظمة الغربية [193] الحديثة . ولكن مع التحولات التي شهدها النظام الدولي (سقوط الاتحاد السوفيتي وسيطرة الرأسمالية الليبرالية) وتراجع العديد من الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد منذ بداية السبعينات والثمانيات – خاصة في الدول النامية انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية – populiste . والتي كانت تشكل معارضة سياسية لهذه الأنظمة . ومع اتساع هامش الديمقراطية والحريات ، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط من جديد بمجرد أن سمح لها القانون بذلك ، ومنها مثلاً : 46 حزباً ظهر في الجزائر بعد إقرار دستور 1989 بنظام التعددية الحزبية و 43 حزباً باليمن و 23 حزباً للأردن[194] .. الخ .

إلا أن هذه الطفرة العديدة في التنظيمات المدنية العربية . لا تعني أنها جميعاً على نفس القدر من الفعالية فالحقيقة أن غالبيتها تعد اصغر حجماً . من أن تكون لها شان بالحياة العامة ببلادها . بما في ذلك الكثير من الأحزاب السياسية . هذا فضلاً عن العوائق القانونية التي فرضها واقع التحول نحو الديمقراطية في هذه الدول . ولعل أهمها شكلانية العملية الديمقراطية ، وتقيد التعددية السياسية بضوابط دستورية معينة تحد من إمكانية تداول السلطة . وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية.

ج- حرية تداول السلطة :

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تستند إليها نظرية التعددية السياسية . فالديمقراطية لا تؤدي فقط إلى حل الصراعات بطريقة سليمة ، أو مواجهة المشاكل الناجمة عن " التغير " والتخفيف من حدتها . وإنما تؤدي أيضا إلى حل مشكلة سياسية ، قديمة وهي إيجاد طرق سليمة . وشرعية لتعاقب الحكام والتداول السلمي والمنتظم للسلطة . وهي المشكلة التي اعتبرها توماس هوبر (T.Hobbes) من أهم واخطر المشكلات التي تواجه النظم السياسية . إذ تنفرد التعددية السياسية بانها تقدم حلاً لمشكلة كيفية تولى الحكام وتغيرهم بطريقة سليمة وشرعية من خلال الانتخابات الدورية .[195] ولذلك فإن أساليب التعيين الذاتي في المناصب النخبوية كلها تعتبر أساليب غير مألوفة في النظم الديمقراطية التعددية .

د- مبدأ المساواة في التعددية الحزبية :

الأحزاب السياسية تعد جزءا كبيراً من جهاز الحكم الديمقراطي ، ولابد أن تتمتع باستقلالها الذاتي . حتى تتمكن من أداء وظائفها على أكمل وجه في العملية السياسية ، بحيث تشارك الأحزاب في ممارسة السلطة السياسية عبر العملية الانتخابية، باعتبارها وسيلة لاختيار حكام المجتمع وأداة نقل للسلطة السياسية من شخص إلى آخر آو من جماعة إلى أخرى .

هذا النمط من التصور السياسي يفرض إتاحة الفرصة المتساوية لجميع الأحزاب للاتصال بالقاعدة الجماهيرية وممارسة نشاطها لكي يتسنى لها القيام بوظائفها في التمثيل الحر والتعبير

---

[193]– Rymond oron, op. Cit. P 83.

[194] صموئيل هنتنجتون ، الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في القرن العشرين , ترجمة عبد الوهاب علوب ، القاهرة ، دار الصباح ،1993 ، ص 27.

[195] – اكرام بدر الدين ، المرجع السابق ، ص 82 .

الحر عن مطالب ومصالح القوى والفئات الاجتماعية المختلفة التي يفترض أنها تمثلها . وهذا يتضمن أيضا المساواة في حرية الترشيح للانتخابات وممارسة الدعاية الانتخابية مع ضمان نزاهة وحرية عملية التصويت وسرية الاقتراع . كما انه لا يجب أن يهيمن حزب واحد على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري وذلك من اجل إتاحة الفرصة المناسبة لكل حزب للدعاية لمشروعه السياسي وإقناع الجماهير بأهدافه التي تعبر عن المصلحة الاجتماعية العامة ، كل هذا يتطلب بيروقراطية حكومية حيادية . بحيث لا تنحاز إلى طرف وتترك طرف أخر . بل الكل يجب إن يخضع إلى تنافس متكافئ وحقيقي يسفر عن تمثيل واقعي يتعادل مع الوزن الحقيقي لكل حزب في البرلمان . [196]

وانطلاقا من هذه التصورات حول المساواة ، التي يجب على السلطة السياسية أن تنتهجها حيال التعددية الحزبية ، فإن تقريباً جميع البلدان النامية التي دخلت مرحلة التحول الديمقراطي . لم تلتزم بهذه الأطر المؤسسية إلا نسبياً . نظراً للقيود التي فرضتها على بعض الأحزاب السياسية والتي وصلت إلى درجة تدخلها في مسائل تتعلق ببنية الأحزاب ذاتها . ومثال ذلك ما شهدته بعض البلدان العربية مثل مصر والجزائر . فالجزائر تحديداً بعد التعديل الدستوري لسنة 1996 والقوانين العضوية التي تلته (تعديل قانون الانتخابات والأحزاب السياسية) . أقرت ضمنياً بتقيد التعددية الحزبية . بحيث لا يمكن للأحزاب ممارسة نشاطها بكل حرية حسب خلفياتها الإيديولوجية ففي المادة 42 من الدستور المعدل نجد : " في ظل احترام أحكام الدستور .لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي . [197] ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة " . هذا يعني بطريقة غير مباشرة احتكار الدولة لعناصر الهوية للمجتمع الجزائري وتقنيتها دستورياً . بحيث تبقى هي الوحيدة المسيطرة عليها بل تجاوزت ذلك إلى حد التدخل في الحياة الشخصية للمترشحين من الأحزاب السياسية وأسماء أحزابهم .[198]

---

196 –إيمان محمد حسن ، المرجع السابق ، ص 43 .

197 – الجهوية régionalisme مفهوم شائع في الجزائر ، بحكم الاختلاف الجغرافي – الإثني ، فالشرق الجزائري مثلاً (باتنة ، قسطنطينية .. الخ) تختلف تركيبته الاجتماعية عن الغرب الجزائري (وهران ، مستغانم .. الخ) وحتى إنتماءه السوسيو ثقافي . وهذا ما خلق نوع من الصراع الجهوي (المناطقي)في الجزائر ، وهذا كان له جذوره الأولى في فترة الاستعمار حيث عمل على التفرقة بين جهات الوطن المختلفة وساهمت بعض مراكز السلطة في تكرسيه بعد الاستقلال لأغراض سياسوية ذات أبعاد تاريخية

198 – التعديل الدستوري ، 1996 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 1996 . ص3.

خلاصة :

بعد تناولنا للإطار النظري الذي يؤسس لمفهوم التعددية السياسية وبعض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها يمكننا أن نستنتج ، أن جوهر التعددية السياسية . وما يستتبعها من ترتيبات مؤسسية هو الأساس القانوني والمرجعي الذي تقوم عليه الديمقراطية . فلا يمكن التحدث عن نظام اجتماعي وسياسي تعددي ، دون وجود الحريات السياسية وإطلاق العنان ، للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة للتعبير عن إيديولوجيتها وتصوراتها في التغير السياسي ، وتؤسس لرؤيتها لهذا الواقع وفق منظومات ممأسة قانونيا وسياسيا .وذلك في شكل أحزاب سياسية . ومنظمات مستقلة عن سلطة الدولة (المنظمات الطوعية ومؤسسات المجتمع المدني ، نقابات ، جمعيات ثقافية .. الخ) ، وعن طريق هذا المجال الحر في التعددية السياسية والحزبية يمكن للمجتمع أيضا أن يعبر عن اختلافاته الثقافية والفكرية بتنوعاتها ، في ظل هويته الواحدة ، مع وجود الإطار المناسب الذي يحمي كل هذه الاختلافات الاجتماعية – الثقافية ويعطيها الحق في الوجود ، وما يحققه لها من مساواة سياسية وشروط دستورية لازمة ، أثناء عملية ممارستها لنشاطها السياسي والاجتماعي ، كما يحدد لها في الوقت ذاته الأطر التي لا يمكن أن تتجاوزها . هذا ينتج اتفاق بين الطرفين بحيث تصبح كل من السلطة والمعارضة والمنظمات التابعة لها ذات وعي بحقوقها وواجباتها ، التي أملاها عليها مضمون العقد الاجتماعي للديمقراطية . والإخلال بهذا العقد من أحد الطرفين هو إجهاض للعملية الديمقراطية ذاتها .

إذن فهذه الشروط المتواضعة تمثل الحد الأدنى من اجل استنبات الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات النامية وهي شروط سياسة ودستورية وقانونية يتعين توفرها بالحوار والإقناع وتعميق الوعي العام ، والتدرج في التجربة بأسلوب انتقالي ومرحلي وليس بأسلوب حرق المراحل ، الذي ثبت استحالته مع التغيرات العالمية الأخيرة خاصة بعد تعثر العديد من محاولات التحول الديمقراطي في العالم الثالث والعالم العربي بالخصوص ، إن لم تقل فشلها بسبب عدم توفر الأرضية المناسبة لهذا التحول ، أي القاعدة السوسيولوجية التي يركز عليها .فإذا كانت السلطة السياسية والقوى الاجتماعية (الأحزاب المعارضة) ما زالت محكومة في مسلكها السياسي بتكوينات اجتماعية وبنى عصبوية تقليدية ، كما هو معلوم وسائد في النسيج الاجتماعي العربي ، فهل نتوقع قبولها شروط الجدل الديمقراطي ؟ ذلك لأن أي قوة اجتماعية سياسية ، أيا كانت شعاراتها السياسية المعلنة فإنه يتحكم فيها في نهاية المطاف طبيعة الإطار المجتمعي الذي تنتمي إليه . بما تتضمنه من ثقافة سياسية ووعي اجتماعي وطبقي ، يجعلها قادرة على مواجهة التحدي الديمقراطي وما يعنيه من تعدد واختلاف واحترام لهذا الاختلاف.

إن أهمية هذا المدخل النظري العام الذي قدمه هذا الفصل سواءً في جانبه الاجتماعي أو السياسي يرجع إلى ما يوفره من إطار تحليلي لدراسة أشكال الحركات الاجتماعية التي ظهرت في ظل التعددية من ناحية وأساليب تعامل النظام معها من ناحية أخرى . وهي الظاهرة محل البحث . حيث اتخذت هذه الحركة شكلين رئيسين في استرتيجيتها تجاه النظام السياسي ، وتحددت في إطارها إستراتيجية النظام تجاهها : الأول ، سياسي يعتمد على الأساليب المؤسسية والقنوات السياسية القائمة ، ومن هنا يمكن تصنيفها ضمن أشكال المعارضة السياسية للنظام في إطار تعددي ، والآخر اتخذ طابعا احتجاجياً عنيفاً ومثلته الجماعات الإسلامية المعاصرة التي خرجت

في معارضتها للنظام السياسي عن الإشكال التقليدية للمعارضة السياسية ، وكانت اقرب من حيث تشكيلاتها الاجتماعية وحركتها السياسية إلى الحركات الاجتماعية ذات الطابع
الاجتماعي أو العنيف والتي هدفت إلى الانقلاب الجذري على النظام القائم ، كما عبرت هذه الجماعات عن حركة اجتماعية منظمة حيث امتلكت العناصر الأساسية لذلك من ايديولوجية وتنظيم تندرج في إطاره ، وتسعى من خلاله لتحقيق مطالبها السياسية والاجتماعية بالأسلوب العنفي – التطرفي .

الفصل الثالث

التحولات السياسية وتداعياتها في

الجزائر بعد الاستقلال

أولا : التحولات السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال 1962 :

قبل التطرف للعوامل والاسباب التي ادت الى التعددية السياسية والديمقراطية في الجزائر ، يجب علينا ان نتطرف في عجالة للأسس التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في مسارها التنموي – التحديثي . فلقد دخلت الجزائر بعد استعمار طويل دام 132 سنة ، مرحلة جديدة من مراحل تطويرها التاريخي والاجتماعي والسياسي ، تمثلت اهم مميزاتها في عملية تحديث وتنمية شاملة مست كل الصعد .فكان على الدولة الناشئة التي خرجت منهكة من الدمار الذي خلقه الماضي الكولوينالي ، أن تعمل جاهدة لإرساء دعائم دولة جديدة ، يحكمها مشروع اجتماعي تنموي ، يجعلها تتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم عامة والعالم العربي على وجه الخصوص ، وكان سبيلها في ذلك كسائر الحركات التحريرية الحديثة في العالم الثالث ، نموذج التنمية المركزة الموجهة من اعلى والصناعات الثقيلة والتأمينات المتتالية خاصة لآبار البترول والغاز والبنوك .

ولقد حظيت هذه التجربة في التنمية السياسية والاقتصادية بعد الاستقلال بإهتمام كبير من طرف الدارسين الاقتصادين والاجتماعين على مختلف المستويات ، ولقد اختلفت التصورات في نمط التوجه السياسي لهذه الدولة ، وطبيعة تجربتها التنموية وتقيم الانجازات المختلفة التي حققتها وليس من الوارد في هذه الدارسة التركيز على التجربة وتقيمها وانما محاولة تأكيد اللاتوازن بين الدولة القائمة على عوائد الريع النفطي وعلاقتها بالمجتمع ونمط الانتاج الذي قامت عليه هذه التجربة .

فلقد تطور النموذج الاقتصادي المتبع في الجزائر المستقلة في اتجاه تناقضات اجتماعية حادة نتيجة انخفاض عوائد الريع النفطي في اواخر السبعينات مما أدى الى تدني الموارد المالية للدولة ومع سيطرت الطبقة البيروقراطية – البورجوازية على السلطة السياسية وممارساتها التعسفية ضد المجتمع واستنزافها للأموال العامة للدولة ، برزت هذه التناقضات بشكل جلى وذلك فيما افرزته من استقطاب طبقي اجتماعي حاد ، زاد من حدة الصراع بين الدولة والمجتمع من جهة وبين مختلف الطبقات الاجتماعية الاخرى المتصارعة ، وقبل الدخول في تحليل بعض التناقضات التي افرزتها هذه التجربة التحدثية ، يفترض علينا تناول بعض الابعاد التي قامت عليها هذه التجربة وكرستها الدولة الجزائرية كشعارات في بعض مواثيقها الرسمية تحت غطاء ايديولوجية حزب " جبهة التحرير الوطني " . وعلى هذا الاساس سوف نتعرض بتحليل بسبط للايديولوجية التي قام عليها هذا الحزب من خلال تجربته الثورية وبعدها (فترة الاستقلال) ، ومحاولة الدور الذي انيط للحزب من طرق الدولة ، والدور الذي لعبه في عملية التعبئة الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع الجزائري ، كما سنتناول طبيعة هذه الدولة وفقاً لبعض التصورات .

1 - الطبيعة الايديولوجية لجبهة التحرير الوطني (F.L.N) خلال الثورة: 1954-1962

بعد التناقضات السياسية والاجتماعية التي طبعت ايديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية بكل تياراتها خلال النصف الاول من هذا القرن ، ومحاولاتها لتحرير البلاد التي باءت بالفشل من خلال اتباعها الطرق القانونية والوسائل السلمية نتيجة معارضة المستوطنين الفرنسيين ، امام هذا الفشل يتوجب علينا الحديث عن اصول جبهة التحرير الوطني وايديولوجية الثورية خلال حرب التحرير الوطنية التي دامت تقريباً ثمانية سنوات ، وتناولنا لخلفيتها الثورية يقوم على اساس إعتبار ان جبهة التحرير الوطني هي التيار الوحيد من دون سائر التيارات الأخرى التي كانت لها استمرارية تاريخية

في مرحلة ما بعد الاستعمار . إذ اصبحت تشكل الحزب الطليعي الوحيد الذي تمت تحت اسمه كل عمليات التنمية والتحديث في الجزائر .

من الممكن القول ان جبهة التحرير الوطني هي امتداد للحركة الراديكاتية [199] إلا أنها كانت عبارة عن منظمة ثورية جديدة تهدف الى احداث القطيعة مع الوضع السياسي الذي كان سائداً آنذاك ، والتحول مباشرة الى الثورة ، وبحسب الكاتب الامريكي وليام لويس w.lewis ، فإن ثورة 1954 سجلت القطيعة مع الجيل السابق للحركة الوطنية ، وهي في جوهرها العميق كانت ثورة ضد الاهلية Indigèna والليبرالية والقيادة البورجوازية المعتدلة وأخيراً ضد الشيوعيين والزعامة الميصالية . [200]

في الحقيقة إن عدم حضور المثقفين وغيابهم تقريباً شبه الكامل داخل صفوف الحركة الوطنية الجزائرية ، وضعف تأثيرهم على مستوى الاحداث نتيجة إقصاءهم من العملية الثورية من طرف العسكريين ، كان له نتائج جد وخيمة على الحركة الوطنية نفسها ، وهذه الوضعية شهدتها تقريباً كل الحركات الوطنية في العالم الثالث ، ولكن كانت أكثر تجسيداً في الحركة الوطنية الجزائرية ، وهي التي كانت سبباً مباشراً في تحديد هيكلها الداخلي من جهة ، وتعاقبها التاريخي من جهة أخرى .

واستناداً الى محمد حربي M.Harbi ، فإن 33 رجلاً الذين بادروا الى القيام بالثورة سنة 1954 كانوا ينتمون الى الاطارات العليا في " الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية " . وفيما يتعلق بأصلهم الاجتماعي من الممكن القول انهم كانوا ينتمون الى البورجوازية الصغيرة المدينية والريفية ، لكنهم أحدثوا قطيعة مع محيطهم الاصلي ووطدوا علاقات جديدة مع عامة الشعب المناطق الريفية والحضرية ، وهذا ما جعلهم يختلفون سياسياً عن البورجوازية بصفة عامة ، إن ايمانهم العميق كان تحرير الجزائر بواسطة الكفاح المسلح [201] .

ويلاحظ ان المجموعة الثورية التي شكلت جبهة التحرير الوطني ، كانت ضد سياسة " ميصالي الحاج " التي كانت تحاول حل الخلافات السياسية داخل " الحركة من اجل انتصار

---

[199] –الحركة الراديكاتية هي في الاصل نتيجة تطور الجناح الراديكالي داخل الفدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي فهي إذن تعكس التطلعات الاجتماعية الاوربية ، وبحكم اصلها وجدت الشيوعية الجزائرية نفسها في عائق جدي وهو تتبعيتها إزاء الاستراتيجية المقررة في باريس وموسكو ، فحتى سنة 1936 لم يكن هناك حزب شيوعي جزائري ، بل فدرالية جزائرية تابعة للحزب الشيوعي الفرنسي ولكن انفصلت عنه بعد سنة 1936 بزعامة ميصالي الحاج ، وحل بعد ذلك من طرف السلطات الفرنسية ، ليتأسس من جديد تحت إسم آخر وهو حزب الشعب ثم تغير اسمه عدة مرات الى ان برز من جديد باسم الحزب التقدمي الاشتراكي بعد الاستقلال P.A.C.S واكتسب الصفة الرسمية اثر تبني التعددية السياسية سنة 1989

[200] –صالح فيلالي ، ايديولويجية الحركة الوطنية الجزائرية ، سليمان الرياشي و (آخرون) في : الازمة الجزائرية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 32 .

[201] – المرجع نفسه ، ص 33 .

الحريات الديمقراطية " [202] قبل الشروع في أى عمل مسلح وفي الوقت نفسه كانت ضد المركزين من الحركة نفسها ، الذين كانوا يعتقدون ان وقت العمل المسلح لم يحن بعد ، ولكن المجموعة الثورية أكدت على ضرورة الشروع في العمل المسلح .

ويحسب جوان جيلي ، انه من الناحية السياسية كان على جبهة التحرير ان تتخذ موقفاً من مختلف الجماعات التي لم تنظم بعد للثورة ، فدعت في نشرتها الاولى جميع الجزائرين ، بصرف النظر عن الاحزاب والطبقات التي ينتمون اليها ، و ان يعتنقوا الكفاح من اجل الاستقلال ، ولم تكن الجبهة في الواقع جبهة احزاب بل جبهة افراد قبلوا اهداف الثورة رغم اختلاف توجهاتهم السياسية ، وبعد ان حلت الادارة الفرنسية حزب " حركة انتصار الحريات الديمقراطية " . اعاد اتباع ميصالي الحاج تكوين تنظيمهم تحت اسم جديد وهو " الحركة الوطنية الجزائرية " Lmouvement National Algerien – التي تواطأت مع البوليس الفرنسي وقوات ديجول لعدم اعترافها بشرعية جبهة التحرير الوطني ، لكونها انتزعت منها الزعامة ، وصادرت كل نضالات الحركة الراديكالية بزعامة ميصالي الحاج ، وهذا ما دفع جبهة التحرير الوطني الى اتهام الحركة الوطنية الجزائرية بأنها قوة معادية للثورة متحالفة مع الاستعمار. [203] وفي سنة 1957 وقعت معارك مريرة بين انصار الحركتين من العمال الجزائرين في فرنسا ، واذا كان هذا على الاراضي الفرنسية ، فإن المواجهة الكبيرة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية كانت في بلاد القبائل (الامازيع) (أنظر حادثة ملوزة وهي قرية تم تدميرها نهائياً اثناء هذا الصراع) إن نتيجة المعارك بين التنظيمين لا يمكن تصورها ففي فرنسا وحدها 1200 هجوم و 4000 قتيل و 9000 جريح ، في الواقع ان جبهة التحرير الوطني بإمتصاصها لكل الاحزاب ودمجها للنخب الوطنية داخل اجهزتها اصبحت حركة سياسية متناقضة اجتماعياً تتميز بتنويعات طبقية متباعدة الاهداف ، الامر الذي جعلها تنظيماً غير طبيعياً يتصف بالخلافات والصراع على السلطة داخل اجهزته [204] التيار الراديكالى الشيوعي ، التيار الوطني ، التيار الليبرالي ، التيار الاسلامي) .

إن عملية التحول في الولاءات انتخبت فيما بعد أزمة القيادة داخل جبهة التحرير الوطني ، حيث لم تعد ذلك التنظيم المتماسك والقوي الذي يمكنه ان يراقب وينسف العلاقة بين السياسي والعسكري خاصة بعدما أقر مؤتمر الصومام 1956 بأولوية السياسي على العسكري . [205]

ولعل من اهم العوامل التي ساهمت في هذا اللاتوازن الوظيفي في بنية الحزب ، هي عملية الاقصاء وتصفية الحسابات التي برزت بصورة واضحة بعد تأسيس اول حكومة جزائرية مؤقتة سنة 1958 بالقاهرة ، بين التيار الليبرالي البورجوازي الذي ينادي بلاندماج في الامبراطورية

---

202 – بعد الحرب العالمية الثانية اعاد ميصالي الحاج الكرة واسس " الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية M.T.L.D ، كغطاء سياسي لنشاط حزب الشعب المحضور من طرف الاستعمار الفرنسي .

203 – جوان جيلبي ، ثورة الجزائر ، ترجمة : عبد الرحمن صدقي ابو طالب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، (سلسلة الدراسات الافريقية) ، 1966 ، ص 143 .

204– M. Harbr, F.L.N Mirage ef realitè : " des origines ala prise du pouvoir (1945 – 1962), Paris : Jeune Afrique, 1974,p,139.

205 – أنظر : F.L.N, the basic text; 1954 – 1962 .

الفرنسية والتيار الراديكالي الوطني وامتدت الى بعض قيادات الحزب عن طريق سجن بعض الاباء المؤسسين له ونفيهم الى الخارج ، بل وحتى تصنيفهم جسدياً .

وإذا ما أنزلنا هذه الصراعات الى أرضيتها سوسيولوجية ، سنجدها تعني ان القوى الاجتماعية والسياسية والشرائح المختلفة الى تكون منها الحزب جعلت منه وعاءاً يحمل جملة من التناقضات الايديولوجية ، وضمنته محتوى سياسي غير واضح ، يعكس نوعاً من الارهاصات لصراع طبقي حقيقي سوف تظهر نتائجه على المدى البعيد ، ولقد ساهم الاستعمار الكولوينالي في إذكاء هذا الصراع بنسبية كبيرة جداً ، وذلك عن طريق إرساءه لأبنية ثقافية وفكرية كولوينالية مغايرة للثقافة والبيئة المحلية .وليس من الوارد في هذه الجزئية ، معرفة الدور الذي لعبه الاستعمار في التهديم للانساق الثقافية والاجتماعية في الجزائر وإعادة تشكيله لإنساق اخرى ، ولكن من اجل فهم اكثر للبيئة المتناقضة التي تشكل منها الحرب ، والتي ستنعكس في شكل سلطة سياسية بعد الاستقلال مباشرة .

ولذا يمكننا القول ان البنية الايديولوجية لجهة التحرير الوطني خلال الثورة التحررية (1954-1962) يجب أن نفهم على انها كانت تمثل وحدة متناقضة ، نجحت في تجنيد مختلف الفئات الاجتماعية الجزائرية ، بكل انتماءاتها الحزبية المختلفة ضد الاستعمار ، وذلك بطريقة شعبوية ، لكنها فشلت في بلورة مبادئ ايديولوجية متماسكة وواضحة المعالم بعد الاستقلال ، بعبارة اخرى اذا كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعْمِر والمُستَعمر وهو الحصول على الاستقلال ، فإنها اخفقت في تجاوز التناقض الايديولوجي الذي وجد داخلها . [206] الامر الذي جعل هذا التنقاض يستمر الى فترة ما بعد الاستقلال ، وظهرت تجلياته مباشرة في تهاوي أسس الدولة الوطنية – الريعية وشرعيتها السياسية .

2)-الدولة والمجتمع في الجزائر بعد الاستقلال وصراع القوى الاجتماعية والسياسية

تعود بعض التصورات المتعلقة بالمشروع الاجتماعي المستقبلي للجزائر ، الى مرحلة النضال المسلح من اجل الاستقلال ، ونجد ذلك في بعض الوثائق الايديولوجية التي صيغت اثناء فترة الحرب مثل مثياق طرابلس ، الذي وافق عليه " المجلس الوطني للثورة الجزائرية " قبيل الاستقلال سنة 1962 ، ثم وقعت بلورة تلك الافكار ، فيما بعد المؤتمر الاول لجبهة التحرير الوطني من 1964 ، وصيغت وثيقة تاريخية عرفت بميثاق طرابلس .

لكن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز السنوات الاولى من الاستقلال . وضعف الدولة المنهكة بالنزاعات بين مختلف القوى الاجتماعية ، من اجل السلطة ، حال دون بلورة مشروع سياسيي واجتماعي يحظى بتأيد مختلف القوى الاجتماعية في السلطة السياسية الوطنية آنذاك ، ومع ذلك برزت الى الوجود في تلك الفترة ثلاث مشاريع اجتماعية سياسية يعبر عن مصالح القوى الاجتماعية الرئيسية في المجتمع الجزائري ، يسعى كل واحد منها الى جعل مشروعه النهج الرسمي للبناء الوطني والتنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة .

---

[206] – صالح فيلالي ، المرجع السابق ، ص ، 38 . وللمزيد من التفاصيل حول الثورة الجزائرية يمكن الرجوع الى : محمد حربي ، الثورة الجزائرية : " سنوات المخاض " ، موفم للنشر ، الجزائر (سلسلة صاد) ، 1994 . وايضاً

Rita Maran, Tarture the role of ioelogy in the franche- Al Gerian war, new york west port connecticure, London, 1987.

1- يتمثل المشروع الأول في التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر الى طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرة ، وكان الجناح الليبرالي في الحركة الوطنية تمثله بورجوازية وطنية طموحة الى تحقيق رغباتها في السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية ، هذه الرغبة احبطها الاستعمار وظلت مكبوتة طيلة فترة سيطرته ، علاوة على ان البورجوازية ومشروعها ظل موضع إنتقاد شديد ، وتم إبعادها قبيل تحقق الاستقلال . [207] رغم المكانة البارزة التي احتلها ممثلوها في اجهزة الثورة الجزائرية (المجلس الوطني ، الحكومة المؤقتة) ، ومنذ ذلك اصبحت البورجوازية الوطنية وممثلوها السياسين موضع رقابة ، وتم اقصاؤها تدريجياً عن المشاركة المباشرة في الحياة السياسية .

2- الاتجاه الثاني يرى ضرورة خلق دولة وطنية مركزية ، تتولى تحقيق تراكم رأسمالي سريع واقامة اقتصاد دولة مخطط ومركز يقوم على تأميم رؤوس الاموال الاجنبية ، واسترجاع الثروات الطبيعية واقامة صناعة وطنية حديثة ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي للبلاد ، ويعبر من هذا الاتجاه الكوادر البيروقراطية والعسكرية ، ذات النزعة الوطنية المعادية للاستعمار الجديد ، وهذا الاتجاه كان هو المهيمن داخل كوادر الثورة .

3- أما المشروع الثالث فيتمثل في اشتراكية الدولة ، الذي كشفت الايام عن كونه مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة ، ويعبر هذا المشروع عن مصادر وطموحات البورجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش ، وقد استطاعت هذه الطبقة فرض سيطرتها بفضل قوتها داخل هذه المؤسسات الثلاث الاكثر اهمية في المجتمع ، لكن نجاحها لم يكن بأى حال كاملاً ونهائياً ، ذاك انها واجهت مقاومة ليس من طرف العمال ومنظماتهم النقابية فحسب ، بل من قبل البورجوازية الوطنية المبعدة ، وكذلك الرأسمال الاجنبي ، خصوصاً البورجوازية الفرنسية الطموحة الى لعب دور رئيسي في صياغة مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية ، لذلك كانت الايديولوجية الشعبوية ومشروعها التنموي الورقة الرابحة في يد البورجوازية الصغيرة التي سمحت لها بجمع قوى اجتماعية ذات مصالح متعارضة في تحالفات هشة وقصيرة المدى .

إذا كانت تلك هي الظروف بإختصار التي برزت فيها الى الوجود استراتيجية التنمية الوطنية في الجزائر فما هي الاسس التي قامت عليها ، وكيف كانت رؤيتها للتشكيلة الاجتماعية – السياسية الجزائرية ، وما هي الاهداف التي ترمي الى تحقيقها ؟

فمن بين اهم الوثائق الايديولوجية التي ركزت على النموذج التنموي الذي ستتبعه الجزائر بعد الاستقلال هي وثيقة برنامج طرابلس 1962 ، وهذا ما يدعونا الى تقديم قراءة سوسيوسياسية لهذه الوثيقة المهمة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي الحديث ، والسياق الذي برزت فيه الى الوجود .

---

[207] –كان الصراع الذي دار بين الحكومة المؤقتة ، بقيادة بن يوسف بن خذه ، وقيادة اركان الجيش بزعامة العقيد هواري يومين سنة 1961 ، أحد الامثلة المعبرة عن فشل البورجوازية وعناصرها في الحركة الوطنية ، اذ أدى الصراع الى تقوية موقف قيادة الاركان ، والجيش عموماً كطرف اساسي في تحديد المستقبل السياسي للجزائر ، أما المثال الثاني فيجسده السياق المفتوح نحو السلطة بعد الاستقلال مباشرة ، إذ واجه ممثلوا البورجوازية في الحكومة المؤقتة ، قيادات البورجوازية الصغيرة ممثلة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بزعامة احمد بن بلة في هذه المدة كان تدخل الجيش حاسماً في تحديد نتيجة المواجهة لصالح الطرف الاخير .

3)- تصور برنامج طرابلس للدولة والمجتمع الجزائرين :

يكتسب برنامج طرابلس أهمية كبرى في تحليل بنية الدولة الجزائرية ، وطبيعتها السوسيولوجية ذلك لأنه اول وثيقة صيغت ، لتحديد نمط الدولة ، والاسس الاجتماعية والاقتصادية التي سوف تقوم عليها بعد الاستقلال ، ولقد عقد هذا المؤتمر بطرابلس – ليبيا سنة 1962 بعد توقيع اتفاقية ايفيان بحيث كان يهدف الى صياغة برنامج جديد لجبهة التحرير الوطني لتحويلها الي حزب ويتم تنفيذ هذا البرنامج بعد الاستقلال الي جانب تعين الأعضاء الذين يكونون مسؤولين عن تنفيذ هذا البرنامج ، في الواقع البرنامج لم يصادق عليه بالاجماع من طرف مؤسسيه .[208] ولكن رغم ذلك تم قبول مبادؤه الاساسية إذ يقدم البرنامج تحليلاً موجزاً ، لأحوال الجزائر الاقتصادية والاجتماعية ، منذ خضوعها للاستثمار الكلولونيالي كما يبين في خطوط عامة شكل التوجه الاقتصادي والسياسي للدولة المستقلة ، ومن بين اهم هذه الخطوط .

إن بناء الثورة الديمقراطية الشعبية يجب ان يقام في نطاقه المبادئ الاشتراكية ، وجعل وسائل الانتاج الاساسية ملكاً للشعب ، ثم حدد البرنامج المبادئ التي ينبغي ان تقوم عليها السياسة الاقتصادية في عهد الاستقلال ، بأنها تقوم على مكافحة السيطرة الاجنبية والعمل على تحرير الاقتصاد الوطني ، ووضع تخطيط يمهد للاشراك الديمقراطي للعمال في العملية الاقتصادية .كما اكد البرنامج على الثورة الزراعية بحيث يجب ان تكون لها الاولوية، واوضح ان هذه الثورة تمثل في عناصر رئيسية ثلاث : هي الاصلاح الزراعي ويقوم هذا على مبدأ " الارض لمن يخدمها " ، كذلك طالب البرنامج بتأميم التجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين ، ولم يتعرض البرنامج للموارد المعدنية ومصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي رغبته في عدم المساس بنصوص اتفاقية ايفيان الخاصة بالحقوق المكتسبة ، ولكنه في الوقت نفسه جعل تأميم هذه الموارد من الاهداف الاساسية في الاجل البعيد وفق العرض الموجز ، حدد البرنامج الخط الذي سوف تسير فيه الدولة الجزائرية الجديدة ، وهو الاطار الاشتراكي كعقيدة .

كما يقدم البرنامج تحليلاً طبقياً بسيطاً للمجتمع الجزائري ، فيصف حركة التحرير الوطني بأنها تحض بمباركة كل فئات وشرائح المجتمع الجزائري الفلاحين الفقراء ، الضحايا الرئسين لإستيلاء المستعمرين على الاراضي التفرقة والاستغلال الاستعماري ، وبرولثياريا الحضر وهي مجموعة صغيرة نسبياً ، والمجموعة تحت البرولتيارية ، وهي فئة اجتماعية متوسطة اخرى ، تتألف من الحرفين والعمال اليدويين ، وذوي الرواتب المتوسطة والموظفين ، وبعض اعضاء المهن الحرة ، الذين يشكلون في مجموعهم ما يمكن تسميته الطبقة الوسطى الدنيا ، وقد شاركت هذه المجموعة كثيراً في النضال من اجل التحرير ، واسهمت بكوادر سياسية ، وطبقة وسطى قليلة الاهمية نسبياً ، تتألف من رجال الاعمال ، وتجار واثرياء وموظفين وإدارين ، وعدد قليل من الصناعيين ، وقد شاركتا هاتان الفئتان الاجتماعيتان الأخيرتان في أوقات متفرقة في الحركة

---

[208] – لقد صاغ برنامج طرابلس كل من : محمد حربي وهو ماركسي ، ومصطفى الاشراف وهو استاذ سابق في جامعة السربون ومحمد يزيد وهو كذلك ماركسي ، وربما هذا ما جعل الطرح الماركسي يطغى على البرنامج .

الوطنية ، إما عن قناعة ، أو عن انتهازية ، وينبغي استثناء الإقطاعيين الإداريين السافرين وبعض الخونة ، الذين باعوا انفسهم جسداً وروحاً للاستعمار .[209]

هكذا تناول برنامج طرابلس البنية الاجتماعية الجزائرية في تحديداتها الطبقية ففي الواقع دون اى تحليل نقدي عميق للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية ، قام البرنامج بتصنيف العناصر التي يتكون منها المجتمع الجزائري الى شرائح مختلفة (فلاحون ، عمال ، مثقفون ، مهرة ، حرفيون ، تجار ... الخ).

فعوض ان يقدم تحليل علمي دقيق لهذه التشكيلة ، يراعى فيها التمايزات الطبقية التي خلقها الرأسمال الكولويثالي . إكتفى بذكر مجموعة من الاوصاف لبعض الجماعات الاجتماعية ، وهذه الاوصاف في معظمها غامضة لا تعكس التركيبة الحقيقية لهذه الفئات المتباعدة التطلعات .

فالمشروع الذي اتت به جبهة التحرير الوطني ورسخه برنامج طرابلس، هو مشروع دولة مضادة لا مجتمع جديد ، فلقد جرى النظر الى تناقضات المجتمع الجزائري من زاوية المعركة العسكرية والصراعات الاجتماعية والسياسية التي ميزت تلك الفترة . [210]

فما هو متفق عليه من طرف معظم الدارسين لأدبيات مشروع التنمية ، هو ان البرنامج ، كان يفتقر الى الجانب الايديولوجي الواضح الذي يرتكز عليه البناء الاشتراكي ، اذ اقتصر على المبادئ العامة دون ذكر التفاصيل التي تتعلق بوسائل إخراجها الى حيز التنفيذ ، وهذا ما حاول بعد ذلك ميثاق الجزائر 1964 ان يعالجها بطريقة اكثر تفصيلاً .

وعلى الرغم من ان البرنامج اكد على مبدأ ابناء مجتمع اشتراكي يحقق تطلعات الجماهير الكادحة نحو المساواة والعدالة الاجتماعية ، إلا أنه يجب النظر بالعديد من التحفظات للمبادئ التي طرحها هذا البرنامج ، والتي لا تعني في الواقع بناء مجتمع اشتراكي خال من الطبقات ، بقدر ما تعبر كما سماها العديد من المحللين عن اتجاه لبناء رأسمالية دولة وطنية " . يتضح ذلك بشكل جلي في تصور البرنامج للإتجاه الاقتصادي للبلاد بعد الاستقلال ، حيث يدعوا الى ضرورة اخضاع الاقتصاد لإدارة الدولة وتأميم رؤوس الأموال الاجنبية لتحقيق تراكم سريع لرأس المال لبناء القاعدة الاقتصادية للدولة ، فلاعتراض في الواقع ليس منصباً على ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، وإنما ينصب اساساً على عدم تحديد البرنامج لطبيعة هذه الدولة والطبقات التي تسيطر فيها.[211] هل هي دولة بونابارتية مقلوبة ؟ ام دولة بيروقراطية – عسكرية ... الخ فلقد جرى إفراج الدولة في أي مضامين طبقية واضحة .

وتجدر الإشارة إلى ان مفهوم الشعب يستند إلى معيار أساسي هو مستوى المشاركة في الثورة ضد الإحتلال ، وهوما يفسر التراتب الذي وضعه الميثاق على أساس درجة ثورية كل فئة

---

209 – عبد الوهاب بوخنوفة ، المرجع السابق ، ص .54.، و كذلك العياشي عنصر : التحول الديمقراطي في الجزائر " الواقع والآفاق " ، مجلة رواق عربي ، العدد17 2000 ص 73 لاستفاضة في مواد هذا البرنامج يمكن الرجوع إلى الوثيقة الأصلية : برنامج طرابلس : جوان 1962، وزارة الثقافة و الإعلام ، الجزائر ، 1979.

210- M.Harbi, F.L.N: " mirage el realitè, op. Cit, p 88

211 – للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى رسالة الماجستير غير المنشورة : عبد الوهاب بوخنوفة نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر ، جامعة عين شمس ، 1990 .

من المجتمع، ويعاني هذا التصور الشعبوي – الأسطوري المؤسس للنظام السياسي الجزائري بعد الإستقلال من عدة صعوبات نكتفي بالإشارة إليها لأنها ليست محل اهتماتنا هنا. تأتي في المقدمة منها عجز هذا التصور عن تفسير واقع معين عرفته الثورة مثل ظاهرة العملاء، أو الخونة الذين ينتمون إلى فئة الفلاحين او المعدمين وهو ما يبرز تناقضا واضحا في تصور الميثاق، ثانيا إن معظم الإطارات السياسية للحركة الوطنية سواءا قبل الثورة او بعدها جاءوا مما يسمى البورجوازية الصغيرة (الشرائح الوسطى). وهذا ما يقر به ميثاق طرابلس ذاته دون ان يتوقف عنه او عند آثاره على مسار الثورة أو بناء الدولة بعد الإستقلال. [212]

غير ان اجتماع طرابلس كانت له اهمية من ناحية ، ذلك انه كشف عن الكثير من الخلافات التي ستلعب دوراً في التطورات الداخلية بعد الاستقلال ، من ذلك مثلاً ، عند انتخاب المكتب السياسي لجبهة الحزب الوطني ، برزت ظاهرة جديدة وهي حضور القادة العسكريون لجميع الولايات وكان ذلك لأول مرة ، هذا ما جعل بعض المحللين يؤكدون ، ان الجيش حاول ان يثبت حضوره ويسمع صوته ليكون له دوره في الامور التي تتعلق بتحديد مستقبل البلاد ، كما اوضح من ناحية اخرى الخلاف الحاد الذي كان دائراً بين الحكومة المؤقتة G.P.R.A بزعامة بن يوسف بن حذة وقوات جيش التحرير اى بين القيادة البورجوازية في الخارج والقيادة العسكرية في الداخل ، وهذه الانقسامية في الجبهة هي التي ستؤكد ذاتها على مدار الاحداث مستقبلاً والتي ظهر تجسيدها العملي في أزمة 1962 وصراع الجماعات على السلطة .

في الواقع لسنا بصدد الدخول في تفاصيل الخلافات التي وصلت الى حد التمرد المسلح ، غير ان الظاهرة التي تعبر عنها تلك الاحداث ، تدل على ان الجزائر كانت تفتقر الى الكثير من عناصر الاستقرار خلال السنوات الاولى التي اعقبت الاستقلال ، بحيث تكاتفت عدة عوامل وخلقت ذلك الجو من عدم الاستقرار وفي مقدمتها ما كانت البلاد تشعر به من الفراغ السياسي بسبب الحكم الطويل الامد للاستعمار الفرنسي الذي حال دون نمو فكرة الدولة القومية بمفهومها الصحيح . [213]

4)- معضلات تطبيق مشروع التنمية في الجزائر :

قبل التعرض لنموذج التنمية الذي اتبعته الجزائر بعد الاستقلال 1962 . نجد انه من المفيد ان تبرز في هذه الملاحظات التمهيدية النكهة الخاصة التي تتميز بها التجربة الجزائرية .

من المفارقات ان الجزائر كانت مجهزة تبنى اساسية وافية في ظل الاستعمار الفرنسي ، وهذه ظاهرة تتحدى تجارب الاستعمار في البلدان الاخرى ، ويمكن ان نفهم هذا الاستثناء في ضوء محاولة فرنسة الجزائر من قبل الدولة الفرنسية وجعلها مقاطعة تابعة لها ، إلا ان الجهود التي بذلت لإنشاء البنى الاساسية وغير ذلك من الاهتمامات الاخرى كانت موجهة في الدرجة الاولى لخدمة مصالح المستوطنين الاوربين ، اضف الى ذلك انه مقابل هذه البنى الاساسية والتجهيزات المادية التي شملت تحديث بعض القطاعات والقطاعات الفرعية ، حرمت البلاد بشكل معتمد ومأساوى من تنمية مواردها البشرية وحياتها السياسية الخاصة ومؤسساتها وبسبب حرب التحرير التي امتدت

---

[212] – العياشي عنصر، **التطور الديمقراطي في الجزائر**، "الواقع والآفاق"، المرجع السابق، ص ص 73–74.

[213] – جوان جيلبي ، المرجع السابق ، ص ، 248 .

طوال ثمانية سنوات تقريباً ، خلفت الكثير من الدمار للإقتصاد . [214] مع التذكير بالدور الذي لعبته المنظمة السرية الفرنسية (O.S) في تحطيم الكثير من المنشآت الهامة نظراً لإعتراضها على استقلال الجزائر – وانزلت عدداً كبيراً من الضحايا وادت الى تهجير السكان على نطاق واسع ، وفي هذه الحالة ايضاً اعطت تجربة الحرب القاسية درساً بالغ الاهمية فيما بعد في التنظيم والفعالية والتعبئة الاجتماعية وسلوك طريقة التنمية المركزة ، وفي هذا الصدد مرت الجزائر بعد استقلالها بفترات تحول اساسية اهمها :

- فترة التحول الاساسي 1962 – 1975 :

إن السنوات الاثنى عشر التي تبعت يوم الاستقلال يونيو 1962 ، لم تكن اقل اكتضاظاً بالأحداث والجهد من سنوات الثورة ، فقد سار المجتمع كما سار الاقتصاد بخطى سريعة في اتجاهات متعددة نحو التنمية ، ويستحق هذا الآداء تناءاً خاصاً لأنه إعتمد في الاساس على الجزائرين انفسهم ، وما يملكون من رؤية واضحة وعزيمة ، ولا يعني هذا ان البلاد لم تحصل على مساعدات اجنبية كبيرة في السنوات الاولى خاصة من طرف فرنسا بموجب بعض بنود اتفاقيات ايفيان [215] في مارس 1962 . إلا ان هذه الصورة الزاهية لم تتكون فوراً بعد الاستقلال ، والواقع انه في الظاهر على الاقل كان تدافع الاحداث بعد اتفاقيات ايفيان لحوالي سنة بعد ذلك مخيفاً وينذر بالأخطار الجسيمة .

فقد شهدت السنوات الأخيرة قبل الاستقلال خروج الكثير من المستوطنين الفرنسين من البلاد شاركين مزارعهم وكل ممتلكاتهم بهدف خلق فراغ مؤسساتي كبير ، يقوض دعائم الجزائرية الفتية .[216] فقد غادر ما يتراوح بين 90.80% من المستوطنين الفرنسين الجزائر وخاصة منهم الاطارات الكبرى ، ذلك لأنهم لم يتوقعوا تنفيذاً أمنياً ، للاتفاقيات بعدما شهدته سنوات الحرب بين الجزائر والاوربين من مرارة وسفك دماء .

في الحقيقة إن الاتجاهات والسياسات السائدة التي ميزت السنوات الاولى من الاستقلال ، والتي ترسخت فعلاً وامتدت الى السنوات التالية ، كان لها جذورها فى برنامج طرابلس الذي اشرنا اليه من قبل ، ونذكر القارئ ان هذا البرنامج وضع اهدافا رئيسية مثل : الاصلاح الزراعي الجدري ، تأميم المنشأة الكبيرة في جميع القطاعات وتبنى الاشتراكية كعقيدة ونظام ، إلا ان الاحداث تخطت بسرعتها سرعة التشريع والتدابير المؤسسية . [217] ذلك لأن الشرائح الاجتماعية الجزائرية المختلفة ، استغلت فرصة الخروج الجماعي واسع النطاق من جانب المستوطنين الاوربين قبل الاعلان عن الاستقلال واستولت على سائر المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمات ، فأصبحت البلاد تواجه خطر قيام بورجوازية محلية جديدة كفيلة بان تسد الطريق امام التيسر

---

214 – عبد الله صايع ، اقتصاديات العالم العربي : " التنمية منذ عام 1945 ، الطبقة الاولى ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، (الجزء الثاني البلدان العربية الافريقية) ، 1984 ، ص 347 .

215 – هذه الاتفاقيات عقدت بين الجزائر وفرنسا في مدينة ايفيان الفرنسية ، بهدف وقف إطلاق النار والتفاوض حول الاستقلال.

216– CH. R. Ageron, Histore de l’algerie contomporaine, que suis je, press universutaire de france, 1964, p 114.

217 – عبد الله صايع ، المرجع السابق ، ص 348 .

الاشتراكي الذي نص عليه برنامج طرابلس . [218] ولم تصدر التشريعات اللازمة إلا في مارس 1963 من اجل اعطاء الطابع الشرعي لهذه التدابير التي تنطوي على الادارة الذاتية autogestion . يظهر ان العمال ربما كانوا مهتمين بخلق امر واقع عن طريق وضع الاساس لمشاركة فعالة للعمال في الادارة ولقد اشترك اتحاد العمال الجزائرين في عملية التشريك العفوية المبكرة لحيازات الاراضي عن طريق تقديم الدعم اما المالي او التقني او التنظيمي للعمال ، وكان الاهم من هذا دور جيش التحرير الشعبي خاصة في الضياع الكبيرة ، ففي " وادي متجية " (اكبر منطقة في الجزائر) مثلاً نظم الجيش قروضاً من أجل الحصاد والمخزونات الامنية من الحبوب ، وكذلك عمل الجيش على ايجاد وظائف يؤديها الجنود المتطوعون .. الخ وسواءً كان التيسر الذاتي عنوناً أو بإشراف الجيش او بتحريض منه ، فقد اصبح واقعاً تبنته الحكومة المشكلة آنذاك . [219]

كما سبق وان ذكرنا ، فلقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري ، هيكلاً اقتصادياً رأسمالياً يحمل في ثناياه تناقضات جوهرية ، تشاركها فيه ولو نسبنا اغلبية اقتصاديات العالم الثالث ، الى جانب هذا فقد تميزت السنوات الاولى من الاستقلال بالإضافة الى الناحية الاقتصادية المحضة ، بقدر غير قليل من النزاع السياسي وحب الظهور على مستوى القيادة الامر الذي ساعد على خلق بعض الفوضى السياسية ، والجدير بالذكر ان هذه الفوضى لم تكن مفاجئة خصوصاً بالنسبة الى المتتبعين عن قرب والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان الخلفية الثورية المتناقضة التي سبقت الاستقلال .

ومن العوامل التي زادت من تدهور الوضع اكثر من انتقال نسبة لا بأس بها من البورجوازية الصغيرة الريفية الى المدن الحضرية الكبرى ، واغتنام فرصة التسبب والفراغ الناجمين عن الهجرة الرأسمالية الاستيطانية للحلول مكانها في القطاعات الانتاجية المدينية الاكثر مردودية ، الى جانب شغلها مناصب مهمة في القطاع الصناعي من دون سابق خبرة في الميدان .

إذ يمكن القول بأن الدولة الجزائرية الناشئة بعد الاستقلال واجهت حملة من المصاعب الاقتصادية عرقلت مشروع التنمية ، وهذه المصاعب لها رواسبها من المرحلة الاستعمارية ، وتتمثل عموماً في الاختلال البنائي في عملية التيسر ، نتيجة الضعف النسبي للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية من جراء الاستعمار ، وكذا هجرة الكوادر الفرنسية بعد الاستقلال ، مما ترك فراغاً رئيسياً في مختلف ابنية الدولة الجزائرية وهو الامر الذي سهل الطريق امام بعض العناصر المعادية للثورة للقيام بعملية التيسر ، وتنصيب نفسها في الاجهزة الادارية كطبقة مسيطرة ، ناهيك عن الصراعات السياسية والانقسامات النخبوية بين القيادات التي حالت دون بلورة مشروع اقتصادي واجتماعي واضح المعالم ، ولكن رغم ذلك سوف تستمر هذه الدولة عبر مشروعها التنموي المشروخ اجتماعياً ، وتقوم بإعادة بناء المجتمع والحاقه تحت سيطرتها .

5)- أهداف مشروع التنمية في الجزائر :

إن مرارة حرب التحرير التي استمرت ثمانية سنوات تقريباً كما ذكرت سابقاً ، جعلت الكثيرين يتوقعون استحالة قيام علاقات طيبة بين فرنسا والجزائر ، حينما تحصل هذه الاخيرة على الاستقلال ، لكن الذي حدث هو العكس ، فقد نشأ تعاون بين البلدان في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والفنية واستمر هذا التعاون الوثيق رغم وقوع أزمات عنيفة في بعض الاحيان .

---

[218] – جوان جليبي ، المرجع السابق ، ص 240 .

[219] – مغنية الأزرق ، المرجع السابق ، ص 103 .

أما كون الجزائر مضطرة الى التعاون مع فرنسا ، فذلك راجع الى المشكلات الى خلفها العهد الاستعماري كانت اتفاقيات ايفيان التي وقعت في 18 مارس 1962 الدعامة الاولى للعلاقات الفرنسية الجزائرية . [220] وعلى هذا الاساس لجأت القيادة السياسية بعد الاستقلال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى بعض بنود هذه الاتفاقية التي تنص على التعاون التقني والصناعي في جميع المجالات ، وبناءاً على هذا قامت السلطة الجزائرية باستشارة بعض المنظرين الاقتصادين السياسين الفرنسين في هذه الحملة ، فلقد استند مشروع التنمية في الجزائر منذ عام 1967 الى نماذج نظرية استلهمت اعمال الاقتصادي الفرنسي ديبرنيس G.debernis . وتشير الفكرة الاساسية في هذا النموذج الى انه اية محاولة جديدة للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد ، لابد ان تعتمد على استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة ، ويكمن الشرط الاساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط وطويل المدى ، يتضمن احداث تحولات اجتماعية ، واقتصادية جوهرية ، وتشكل ما يسمى حينذاك " نظرية الصناعات المصنعة " [221] "Les Industrie Industrialisantes " . وتجدر الاشارة عند هذه النقطة الى عاملين حاسمين يحددان مدى نجاح هذه الاستراتيجية .

أولا : الدور القيادي الذي ينبغي ان تؤديه الدولة في عملية التصنيع ، بإعتبارها الاداة الوحيدة في إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع ، ذلك لأن الدولة وحدها قادرة على توفير الموارد المالية الضخمة المطلوبة وضمانها وتنسيق استعمالها .

ثانيا : ضرورة القيام بإصلاح زراعي يتضمن تحويل اشكال الملكية وطرف استغلال الاراضي والبنى الاجتماعية المرتبطة بذلك ، وتهدف هذه العملية بالدرجة الاولى الى توسيع السوق الوطنية لإستقبال معدلات عالية من الانتاجية ، بغية توفير الغذاء لسكان المدن العالمين في الصناعة والخدمات . [222]

وعلى الرغم من المظهر الحيادي الذي صيغت فيه هذه الاستراتيجية الاقتصادية فإن المسلمات التي قامت عليها ، تشير الى ضرورة ابعاد البرجوازية الوطنية ، وتحديد مجال تدخلها ومداه ، في الوقت نفسه الذي تضمن فيه المشاركة النشطة لممثلي الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وشرائح متوسطة .

إذ من دون هذه المشاركة تفقد الاستراتيجية احد الشروط الضرورية لنجاحها ، وكذلك اهدافها المعلنة في برنامج طرابلس والدستور ، خاصة الميثاق الوطني الذي وقع الاستفتاء عليه سنة 1976.[223] ولكن ما يمكن رصده من الناحية السوسيولوجية ، الانعكاسات الخطيرة التي

---

220 – صلاح العقاد ، العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا ، السياسة الدولية ، العدد 23 ، يناير 1971 ، ص 50 52 .

221 – يقصد بنظرية الصناعات المصنعة ، الصناعات البتروكيماوية وهي الصناعة المستخرجة من البترول ومن شان هذا النمط الصناعي ان يخدم قطاعات اخرى كالزراعة مثلاً ، بتجهيزها بالوسائل الحديثة والمواد الكميائية ... الخ .

222 – العياشي عنصر ، من اجل علم اجتماع نقدي ، الطبعة الاولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر (سلسلة المعرفة) ، 1998 ، ص 56 .

223 – المرجع نفسه ، ص 59 .

تمخضت عن هذه الاستراتيجية الاقتصادية على المجتمع الجزائري ، بحيث تم تطبيقها بدون المرعاة لكل الجوانب الثقافية والخصائص الاجتماعية التي يتميز بها هذا المجتمع ، الذي هو في طور الانتقال من تشكيلة اجتماعية مفتتة نتيجة توغل المؤسسة الاستعمارية في كل ابنيته ، الى اخرى مستقلة ومفتقدة لكل الركائز السوسيولوجية والثقافية التي تؤهله لإحتضان هذه الاستراتيجية التنومية المعقمة.

بحيث ان البنى الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري ، والتي من المفروض ان تعمل الدولة – قائدة مشروع التنمية – كجهاز تغيري على اقتلاعها من جذورها وفق استراتيجية علمية ، واستبدالها ببنى حديثة ، بقيت مسيطرة في ظل أيديولوجية تنموية قائمة على أطر جديدة من الحداثة الصناعية والاقتصادية ، وهذا ما احدث تداخلاً بين هذه الابنية . [224] – Interference stiructural – الى درجة الهجانة .

بالإضافة الى هذه التناقضات ، نجد ان الجزائر في مرحلة بناء الدولة الوطنية ، أرادت ان تكون المؤسس للمجتمع الجديد ، في جميع جوانبه ، فأصبحت تظهر هذه الدولة كانها الإطار العام الثقافي والمجتمعي الضروري لإنبعاث الأمة كتحقيق للهوية الوطنية ، وجعلت من نفسها استمرارية تاريخية تتخطى الحدث الاستعماري ، وبَنَت مشروعيتها على انقاض الولاءات الاجتماعية التقليدية الموروثة ، بل انها تدخلت بطريقة جذرية لصياغة مجتمع جديد ، هذا يعني انها اهملت الجوانب الثقافية المتعلقة بمسألة الهوية والانتماء الحضاري . [225]

هكذا استغلت النخبة السياسية الوطنية كل الابعاد والرموز والثقافية والمؤسسية واستعملتها في توطين وحدانية المذهب العقائدي والتراث الثقافي لفائدة مشروعها السياسي الذي تمثله جبهة التحرير الوطني . وكأن بناء الدولة الوطنية وارساء مشروعها التنموي التحدثي ، يمثل في حد ذاته بناء الامة وبعثها. على هذا الاساس إرتبط المشروع الثقافي في جزائر ما بعد الاستعمار بمشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي سطر من اعلى .

وبصفة عامة يمكن القول ان استراتيجية التنمية التي اتبعتها الجزائر منذ استقلالها ارتبطت بعده مظاهر لعدم التوازن ساهمت في تكريس المشكلة التوزيعية وتعقيد البنية الاجتماعية ومن ابرزها . الاختلال بين الريف المدينة نتيجة اقتلاع الفلاحين من جذورهم الاصلية وتبعثرهم الاجتماعي وتفكيك ذاكرة الجماعة الفئوية ، مما عرض المجتمع التقليدي للتفتت والضياع الثقافي . [226] وفي الوقت نفسه تم تريف المدنية ، نتيجة تركيز إستراتيجية التنمية على الصناعة مع اهمال الزراعة وذلك من منطلق الاقتناع بأن الصناعة وخاصة التحويلية ، هي الركيزة

---

224 – التداخل L'Intèrference خاصية مفتاحية لفهم تركيبة السلطة في الجزائر والوطن العربي . وهو مظهر من مظاهر عدم التطور الطبيعي للمراحل ، ويشكل ظاهرة عامة سواء على السمتوى التاريخي أو السياسي . او على المستوى الثقافي بين ما هو تقليدي وما هو حديث .

225 – عمار بالحسن ، المشروعية والثورات الثقافية : الدولة والمجتمع والثقافة في الجزائر ، في : امنية رشيد (و آخرون) المرجع سابق ، ص 230 .

226 – محمد اركون : أين هو الفكر الاسلامي المعاصر ؟ " من فيصل التفرقة الى فصل المقال " ، ترمة : هشام صالح ، الطبعة الثانية ، دار الساقي ، بيروت ، 1995 ، ص ، 154 .

الاساسية لعملية التنمية يضاف الى ما سبق عدم ملائمة نمط الثقافة المستخدمة للإطار الاجتماعي والتعليمي السائد في الجزائر . إذا استخدمت في الكثير في الحالات تقانات معقدة لا تتلائم مع طبقة المشكلات وطبعته المقدرات والمهارات الفنية للقطاع الاكبر من اليد العاملة .

بالإضافة الى عدم التوازن بين الجوانب الاقتصادية والسياسية لعملية التنمية ، فالدولة قائدة عملية التنمية لا تستمد شرعيتها من الاستفتاءات الانتخابية التي تنص عليها الديمقراطية ، وإنما من الشرعية الثورية ذات الحزب الواحد ، وبموجب هذا تم التركيز على الابعاد الاقتصادية للمواطنين واهدرت في كثير من الحالات حقوقهم السياسية . [227] بسبب غياب قنوات التعبير السياسي ، وانتهى الامر الى تقليص حقوق المواطن الجزائري في كل المجالات السياسية والمدنية وحتى الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء . بالاضافة الى ذلك وجود العديد من اوجه الخلل والقصور في السياسات والاجراءات التي اتبعتها الجزائر لمعالجة المشكلة التوزيعية خلال العقود الماضية التي تلت الاستقلال ، وليس هناك مجال للتعمق في مناقشة حدود وفاعلية السياسات والاجراءات السابقة في عملية توزيع الثروات ، فالمؤكد ان هناك الكثير من نواحي القصور التي شابتها الامر الذي انعكس على طبيعة هياكل العملية التوزيعية ، وهنا تثار امور تتعلق بـ :

الى اى مدى سمحت عملية التحول الاشتراكي في خلق قوى اجتماعية – سياسية من داخل جهاز الدولة ؟ استطاعت ان تستغله لتحقيق مكاسب وثروات مكنتها ، من ان تساهم في عملية الانتقال الى نمط التنمية المنفتحة ، وغالباً ما يطلق الكثير من المحللين الماركسين ، في الجزائر والوطن العربي على هذه القوى اسم البيروقراطية – البورجوازية – bureaucratique Bourgoisie

6) - تطور البورجوازية ونمط الدولة في الجزائر :

إذا كانت البورجوازية الصغيرة الحضرية قد اقصيت كجناح اساسي بعد الثورة التحررية من طرف العسكرين الذين حققوا الاستقلال ، فإن هناك من يرى ان عملية الاقصاءات هذه بدات قبل ذلك بكثير ، بدأً بتأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958 بالقاهرة ، وذلك نظرة للصراع الذي بدات شرارته تظهر بين قادة الداخل وقادة الخارج ، أي بين العسكرين الذين بادروا بالفعل الثورى . [228] والبورجوازين الليبراليين الذين اختارو المسار الديبلوماسي السياسي لتحقيق الاستقلال ، وربما هذا ما جعل وليم كوانت w.Quandt ينسب هذا التعارض بين المجموعتين الى الاختلاف في درجة التنشئة الاجتماعية والسياسية والطبقية لكلا الفئتين .

فالعسكريون ينتمون الى البورجوازية الصغيرة الريفية ، التي تلقت قدراً متوسطاً من التعليم ، ثم انتقلت الى المدن لتوطد علاقاتها مع الجماهير الشعبية المختلفة ، وهي بذلك اسست علاقة حميمة معهم ، وهي تتهم قيادة الخارج بالتبعية للاستعمار الفرنسي ، إذ كانت ترى ان القيادة البورجوازية في الحكومة المؤقتة ، بدأت تتأسس فيها بعض معالم بنية بيروقراطية طبقية وانشطارية

---

[227] – توفيق حسنين ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995 ، ص 249 .

[228].- M.onceron R. Hassan, D’une rive a l'autre, la Guèrre D’algerie de lamemoire a’ l’histoire, syros, paris, 199.3. p 31

ثقافية. [229] (فرنكفونيون ، عروبيون) ستقود حتماً الى تمايز طبقي وصراع اجتماعي عنيف ستظهر بوادره على المدى الطويل .

وهناك من يرجع هذه الانشقاقات بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الوطني الى الاختلاف العرقي بين بربر وعرب ، ولكن المتمعن لهذه الفرضية ، يجدها غير دقيقة ، لأن كلا طرفين (البربر ، العرب) كانا ممثلان في جيش التحرير والحكومة المؤقتة .

غير ان ما يمكن إدراكه هو ان مؤتمر الصومام الذي انعقد في 1956 ، ليوضح مسار الثورة ، وما تضمنه من توصيات حول اولوية السياسي على العسكري ، كانت بمثابة الاعلان عن نقطة الانطلاق لاستئصال كل العناصر البورجوازية – الليبرالية من الساحة السياسية ، وهذا ما برزت ملاحمة مباشرة بعد الاستقلال . في أزمة 1962 ، وصراع الولايات العسكرية حول من يستولى على السلطة ، و ما يتبادر الينا امام هذه الانشقاقات في صفوف الحركة الوطنية هو انها طرحت مسألة شرعية الحكم في الجزائر ؟ من يحكم من ؟ في الحقيقة ان المؤسسة العسكرية وجناحها المتمثل في جماعة وجدة ، استطاعت ان تأتي ببن بلة الى السلطة ، وتقصي كل من له صلة بالبورجوازية التي كانت تحمل تصوراً سياسياً لمشروع مجتمع ديمقراطي – ليبرالي ، واحسن دليل على ذلك الاقتصاء ، التصفيات الجسدية [230] للعديد من الادمغة المخططة للثورة ، التي تنتمي للبورجوازية الصغيرة المثقفة ، ابتداءاً بإغتيال " عبان رمضان وكريم بلقاسم " . ووصولاً الى نفى البعض الآخر نهائياً من التراب الجزائري (محمد بوضياف ، أيت احمد .. الخ) .

ثم اعيد بعد ذلك من طرف الجماعة نفسها (جماعة جدة) إقصاء من اتوابه للسلطة عن طريق انقلاب عسكري من 1965. ثلاث سنوات بعد الاستقلال ، لتترسخ بصورة جدية في تاريخ الجزائر الحديث تقاليد حكم عسكري يتزعمه الرئيس هواري بومدين . فأصبحت الدولة الجديدة الناشئة ، بزعامة بومدين القوة الوحيدة في المجتمع ، حيث عملت على بناء المؤسسات الضرورية ، الى تعطيها الشرعية في قيادة المجتمع .

ذلك في غياب ادنى حد للمشروعية – فلم تنفض فترة السبعينات حتى اكملت الدولة بناء ومؤسساتها [231] التي بدأت سنة 1968 ، بعد ما قضت على كل المعارضين ، وابعدتهم واصبحت تتمتع بإستقرار نسبي خول لها اصدار بعض القرارات المهمة : كقانون الخدمة الوطنية ، المجلس الشعبي البلدي ، المجلس الشعبي الولائي ، الدستور ، الميثاق الوطني ، أول انتخاب لرئيس الجمهورية عن طريق الاقتراح العام – الخ . وغيرها من القرارات المهمة التي اريد منها ، تقوية مكانة الدولة وزيادة شعبيتها : مثل الطب المجاني ، التأميمات والتيسر الاشتراكي للمؤسسات وغيرها ، حيث استفادت هذه الاستراتيجية التنموية على المستوى الداخلي : من قاعدة قوية للريع

---

229 –انظر: B. Etienne, Algerie : Cultures Et revolution, L'Historie immèdiate, (Paris : Seuil, 1977), P 54.

230 – هذه النقطة بالتحديد تؤكد فرضية الاستمرارية التاريخية للعنف في الجزائر ابتداءاً من فترة الحركة الوطنية ثم ما بعد الاستقلال ، ثم بعد الانفجار الاجتماعي 1988 والاعلان عن التعددية السياسية .

231 – للمزيد من التفاصيل حول مرحلة بناء المؤسسات بعد الاستقلال انظر :

M. Camau : L'Evolution Du Droit constitutionnel en Algerie de puis l'independance CRESM, Air en provence 1973. P 247.

النفطي ، تمكنت من خلالها من اعادة انتاج المجتمع وتغطية العديد من التناقضات الاجتماعية والسياسية . بحيث عملت على استقطاب العديد من الشرائح الاجتماعية ، وجعلتها تستفيد من منصب عمل الامر الذي خول لها السيطرة على كل التنظيمات المدينة ، التي استمرت بعد المرحلة الاستعمارية واهمها الاتحاد العام للعمال الجزائرين U.G.T.A .كما استفادت هذه الاستراتيجية على المستوى الدولي من الوجود القوي في العالم الثالث للمعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي .

كل هذه الظروف عمقت نتائج التجربة التنموية المتميزة بتصنع سريع ، ادى الى بروز قطاع عام قوي تمخض عنه ايضا بروز وشرائح اجتماعية تعلقت بهذا المشروع التنموي ، وحققت من وراءه مكاسب مادية معتبرة ، سمحت لها في الاخير بان تتحول الى طبقة بيروقراطية بورجوازية قائمة على تحالفات هشة بين قوي اجتماعية مختلفة (الجيش ، التكنقراط ،البورجوازية الصغيرة الوطنية ... الخ) لكن هذه التحالفات يصعب الامساك بها امبريقيا ، نتيجة تداخلها في العلمية السياسية والاقتصادية .

إذ يمكن القول ان الدارسين لنظام الحكم في الجزائر يجدون صعوبة كبيرة في مهتمتهم هذه نظراً الى قلة البيانات والمعلومات المتداولة ، التي تبقى في كثير من الاحيان سرية ، ومع هذا ظهرت عدة اقترابات وأطروحات تناولت طبيعة نظام الحكم في الجزائر ، وبخاصة الفترة البومدينية التي كانت مثيرة يحق في كل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتجمع اغلب الدراسات على ان طبيعة النظام السياسي الجزائري جد معقدة ، وهذا النظام له آلياته الخاصة التي يشتغل بها ، والتي اصبحت تقاليد استعملتها انظمة الحكم المتداولة في الجزائر .

فمن خصائص هذا النظام عدم قبوله ، لأى منافسة بطرق سلمية ، من ذلك مثلاً إقصاءه للمعارضة الحزبية التي اقامها الحسين آيت احمد ، ضد النظام السياسي تحت اسم " حزب جبهة القوى الاشتراكية نتيجة معارضته لحزب جبهة التحرير الوطني الذي دُس من طرف فرنسا بمجموعة من الضباط والموالين في صفوف الجيش الوطني الشعبي والادارة الجزائرية ، وهيئت لهم الظروف للإستيلاء على المناصب القيادية ، هذه المؤامرة التي اعتبرها آيت احمد وبعض اتباعه فاتحة عهد ثورة مضادة . [232] بنفس الطريقة ثم اجهاض معارضة الرئيس الراحل محمد بوضياف [233] وذلك بنفيه الى الخارج ، وفي كثير من الاحيان اتجه النظام الى التغير بطرق عنيفة ، تصل الى حد القضاء الجسدي . ومع هذا فإن النظام السياسي الجزائري مثل اى نظام آخر في العالم الثالث ، حكمت عليه الاحداث التاريخية المتعاقبة بان يكون نظاماً عسكرياً- بورجوازياً قهرياً ، وهكذا تكونت هذه التقاليد وترسخت مع الايام . لتصبح سمة تطبع النظام السياسي الجزائري ، الذي من دون شك له خصوصياته التاريخية الثقافية ، التي ترجع الى الطبيعة المتناقضة والعنيفة للحركة الوطنية الجزائرية قبل الثورة .

---

232 – الرائد محمد بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة للترجمة والنشر ، الجزائر ، (سلسلة كتب تاريخ الثورة) ، 1990 ، ص ، 126 .

233 – في هذا الصدد انظر الكتاب : محمد بوضياف ، الجزائر الى اين ، مجموعة حواركم للصحافة والنشر ، الطبعة الاولى ، الجزائر ، 1992 .

وربما هذا ما يجعلنا نتعرض لبعض الاطروحات التي تناولت بالتحليل النظام السياسي الجزائري ، وهي كالتالي : أ – اطروحة ليكا وفاتان J.leca – J.vatin : الدولة السلطانية .

ب– اطروحة ناير s.Nair : الدولة البيروقراطية العسكرية .

ج– أطروحة زارتمان w.Zartman : الدولة العسكرية الموسعة .

أ) اطروحة ليكا وفاتان : الدولة السلطانية L'Etat Traditionnelle

لقد استخدم ليكا وفاتان مصطلح الدولة السلطانية ، وذلك عند حديثهما عن تفوق الوظيفة الرئاسية كما حددها دستور 1976 [234] إذ اعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية فما يلاحظ من احكام الدستور ، ان مصطلح السلطة مرتبط دائماً برئيس الجمهورية ، أما غيره من المؤسسات فإن الدستور عند تبيان اختصاصاتها لا يستعمل ، سوى مصطلح الوظيفة la fonction وهذا دليل على تركيز تقريباً كل السلطات في يد الرئيس حتى يتجنب اى ضغط من طرف اى قوة اجتماعية كانت . [235] فبحسب رأى الكاتبان ان هذا المصطلح الفيبري " السلطانية " يبدو ملائماً لتحليل طبيعة السلطة السياسية في الجزائر ، بإعتبارها سلطة يحاول صاحبها بشئ من النجاح تحقيق استقلالية عن كل جماعة تتمتع بسلطة سياسية او إدارية او اجتماعية ، فالرئيس الجزائرى كما حدده دستور 1976 ، ليس عبارة عن عاهل تعسفي لا يعتمد إلا على نفسه بطريقة مطلقة ، بل يبدو كعاهل يتمتع بحرية الحركة ، ولا يريد ان يكون أسيراً لأية قوة اجتماعية ،لذلك فهو يستند ألياً وبالتناوب ، الى مجموعة او مجموعات معينة دون ان يقع في التبعية لأى منها .

ويلاحظ الكاتبان ان السلطة السياسية في الجزائر تعود كلها الى السيادة الشعبية من الناحية النظرية ولكن لا يمارسها عملياً وقانونياً إلا من خلال القنوات التي تحددها السلطة الثورية ، وهذه الاخيرة عبارة عن نواة ثورية موحدة ومتجانسة ، ولكنها في الواقع تتكون من فئات وجماعات متباينة ومتناقضة . ولا يمكن ان تتعايش إلا في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحد قادر على التوسط بينها وحل خلافاتها وحماية مصالحها . [236]

غير ان وصف النظام السياسي الجزائري بالسلطاني ، يبدو انه يرجع الى اعتقاد الباحثات بالاستقلالية النسبية للرئيس في مقابل الجيش ، الادارة ، وجماعات الضغط الاخرى ، والحقيقة ان وصف النظام الجزائري انه من النوع السلطاني فيه نوع من المبالغة ، وان كان الرئيس بومدين بنوع من الاستقلالية إلا انه في الاخير رجل عسكري يخضع لمصالح جماعة محددة جمعتهم وصهرتهم مقاربة ثورية واحدة ، وبالتالي يمتلكون الايديولوجيا نفسها ، وحتى وان كان من حين لأخر تظهر بعض الخلافات الايديولوجية (مثل الاعلان عن مثياق الثورة الزراعية) [237] ولكن سرعان ما

---

234 – انظر الميثاق الوطني لسنة 1976 ، خاصة المواد التي تحدد الوظيفة الرئاسية .

235- d. leca et g.c. vatin, le systeme politique algerien (79-78) in A.A.N, ed; C.N.R.C, 1977 , p.40.

236 – على بوعناقة ودبلة عبد العالي ، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ، المستقبل العربي ، السنة 20 ، العدد 225 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص 53 54 .

237 – عند اقرار قانون الثورة الزراعية في الجزائر ، ظهرت مجموعة من الخلافات الاييولوجية بين مقرريه (التكنقراط ، الجيش) . وهناك من يرى ان هذه الخلافات ظهرت خشية تقليص مساحة اراضي بعض الاقطاعين

يستطيع الرئيس التغلب عليها ، إذ أن فرضية وجود جماعات متصارعة داخل النظام السياسي صحيحة نسبياً ، إلا انها في الوقت نفسه موحدة حول مشروع مشترك وبالتالي كل منها يستفيد من نتائج هذا المشروع (مشروع التنمية) ، فالريع النفطي وحد بين كل الجماعات رغم تناقضها وهذا ما سهل على الرئيس عملية القيادة والتيسر ، فالرئيس هو اولا واخيراً رجل عسكري ، ويمثل مصالح هذه الفئة التي تربطه بها علاقات تاريخية تبلورث عبر عملية الثورة التحريرية وبعدها .

ب) أطروحة ناير : الدولة البيروقراطية العسكرية: L'Etat bureau cratique – Militaire

ينطلق ناير في تحليله للنظام السياسي الجزائري ، من ان الشكل السياسي المتولد عن وضيعة السلطة شديد التعقيد والوصف ، وحتى يصل الى النتيجة التي يريد بلوغها من هذا التحليل ، قام برفض الاطروحة السابقة معتبراً انها لا تفي بتحليل الواقع المتشابك للسلطة السياسية في الجزائر ، لأنها لا تأخذ في الحسبان خصوصية الموضوع .

يرى ناير ان اطروحة الدولة السلطانية لا يوافق هذا النوع من النظام ، ليس لأن الرئيس الجزائري لا يملك السلطة لأنه يرتكز تناوباً على هذه المجموعة أو تلك ، ولكن لأنه الممثل النخبوي لجماعة معينة ، وهي جماعة المصالح العسكرية ، فرئيس الدولة ليس سلطاناً تقليدياً ، بالمعنى الفيبري ، ولكنه مسير سياسي يخضع لمصالح رئيسه لجماعة جاءت به الى السلطة وهذه الجماعة من دون شك هي جماعة العسكر ، وهذا ما يفسر ظهور الشاذلي من جديد كرئيس للدولة بعد وفاة بومدين ، فمنذ مجيئ هذا الاخير وضعت السلطة مبادءها واسسها التي هي في نهاية المطاف ترجع الى الجيش ، ويخلص الباحث في الختام الى وصف النظام الجزائري ، بانه من النوع العسكري – البيروقراطي ، وهو شبيه في الكثير من الحالات بالناصرية ، كما حللها انور عبد الملك . [238]

هذه الطبيعة البيروقراطية ، العسكرية للسلطة ، جعلتها تتحول من فئة اجتماعية نوعية الى طبقات بورجوازية تمثل جماعات ضغط على النظام السياسي ذاته ، بعد ما سنح لها هذا الاخير الفرصة ، بتحصين مواقعها حفاظاً منه على التوازنات بين مراكز القوى الاجتماعية . [239]وعلى هذا الاساس حصلت هذه البورجوازية على تنازلات اقتصادية مهمة كما يوضح ذلك قانون الاستثمارات لسنة 1967 [240]، بينما وقع استقطاب للفلاحين والعمال في تحالفات هشة ومضطربة بإستعمال وسائل عديدة تتراوح بين تأثير الايديولويجيا الشعبوية . Ideologie populiste – والتلويح ببعض المكاسب المادية والمناورة السياسية ، او الرقابة البيروقراطية على منظماتهم واستخدام العنف والقوة احياناً اخرى .

الذين كانوا يعتلون سدة الحكم ، وعلى هذا الاساس قاموا بالتحالف مع بعض التيارات الاسلامية ضد نظام الرئيس الراحل بومدين ونعتوه بالشيوعي .

238 – المرجع السابق نفسه ، ص 56 .

239 –تتفق الباحثة الجزائرية مغنية الازرق مع هذا الرأي وهو ان نمط الحكم في الجزائر هو من النوع البيروقراطي – العسكري .

240 – أنظر D.libes, capitale privè et patron de L'industrie en Algerie, Alger, CREA, 1984 p. 101

إن تركيبة الدولة البيروقراطية – العسكرية ، انتجت بورجوازية دولة ، واصبحت اكثر تعقيداً بجمعها بين عناصر عديدة متمايزة ، ليس بحسب اصولها ومساراتها الاجتماعية فقط ولكن بالنظر الى المصادر الموضوعية لقوتها ، كذلك اتجاهاتها السياسية والإيديولوجية .

إن المتتبع للسياسة الاقتصادية التي طبقت منذ عام 1966 حتى عام 1978 ، نجد انها سمحت بظهور مجموعة من المقاولون الجديد – neo entrepreneure – التكتقراط الذين اعتبروا الحلفاء الاكيدين للسلطة السياسية ، إذا كانت السلطة قد نجحت منذ عام 1966 في خلق قاعدة اجتماعية مستقرة نسبياً وفي توسع دائم ، وتحييدها للحركات الاجتماعية ، فإنها اى السلطة اعتمدت على كتلة اجتماعية متضمنة تحالفاً موضوعياً للبورجوازية الصغيرة ، خاصة مع بيروقراطية الحزب " جهة التحرير الوطني " والتكنقراط والجهاز العسكري ، وحتى قيادات النقابات والانتلجنسيا الجامعية . [241] ولكن كل هذه القوى الاجتماعية السياسية هي في حقيقة الأمر تحت قيادة عسكرية انها الجيش. الذي يعتبر القوة الوحيدة المحددة للتوجهات الاستراتيجية واشكال توزيع الريع ، وهي ايضاً التي ترسم الحدود التي يجب الا تتجاوزها مجابهات المصلحة داخل هذه الكتلة .إنه بفضل غطاء الريع النفطي والمساعدات الاجنبية من طرف فرنسا سمحت السلطة في الوقت نفسه للتكنقراطين بتقوية مركزهم الاجتماعي ، وسمحت للطبقات الاجتماعية التشغيلة بان تستفيد من عمل . [242]

ج) اطروحة زارثمان : الدولة العسكرية الموسعة : L'etat militaire – large

إذا كانت التحليلات السابقة ، قد انصبت على تحليل الفترة السابقة على تولي الشاذلي من جديد الحكم في الجزائر ، فإن زارتمان يتناول فترة الرئيسالشاذلي جديد كمرحلة اساسية لتحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري ، منطلقاً من ان انظمة الحكم العسكري ، أو التي هي من قبيل الحزب الواحد ، لا يمكن تحليلها اساساً بحسب مقايس المؤسسات او الطبقات الاجتماعية لذلك فإن مفاهيم كالنخب والقطاعية ، والعلاقات الزيونية تصبح مفاهيم ذات صلاحية كبيرة لفهم طبيعة هذه الانظمة . يذهب زارثمان الى ان نظام " بن جديد " يختلف في عدة جوانب عن النظام الذي سبقه ، على الرغم من ان بن جديد كان احد اعضاء النظام السابق ، وربما يعود الاختلاف الى أن بومدين قام بتهميش القوى الاجتماعية التي يمثلها الجيش نوعاً ما ، بحيث كان الرئيس بومدين يسيطر على كل شئ (جبهة التحرير الوطنى ، الجيش) وعند وصول بن جديد الى الحكم ، قام بتوسيع الهيئات المسيرة .

فبعد زوال عهد الزعامة الكارزمية القوية . [243] والمركزية التي كانت ممثلة في شخص الرئيس بومدين حاول بن جديد توسيع نطاق الحكم الى ما شبه حكومة جماعية ، وذلك من خلال تفعيل دور الحزب – جبهة التحرير – بعد ان اصابه الجمود مدة طويلة من الزمن ، فقام بسحب

---

[241]–العياشي عنصر ، التشغيل الطبقة العاملة في الجزائر ، سليمان الرياشي و [آخرون] ، في : الازمة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 337 (بتصرف) .

[242] –العياشي عنصر ، من اجل علم اجتماع نقدي ، المرجع السابق ، ص 41 .

[243] – تناولنا مفهوم الزعامة " الكاريزما charisme بالمعنى الفيبري ، لكون الرئيس بومدين ، كان يمثل دور الزعيم الكارزمي في جزائر السبعينات : شانه شان جمال عبد الناصر في عصر الستينات .

امانة الحزب من السيد يحياوي – وهو اشتراكي على النمط البومديني – ووضعها تحت تصرفه مباشرة . [244]

في الواقع ان هناك قوى سياسية كثيرة الى جانب الرئيس الشاذلي بدأت في التخطيط لدور الحزب ومحاولة التخلص منه خاصة ان هذا الاخير قد بدأ يلعب دور المعارض للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ النظام يلوح بها ، والتي تهدف الى الحد من سيطرة الدولة الاقتصادية ، مستعملة في ذلك حجج كثيرة اهمها عدم فعالية المؤسسات الاقتصادية وحجمها الكبير الذي لا يمكن التحكم في تسيره والانفتاح اكثر على الإستثمار الخاص الاجنبي . [245]

إن البورجوازية المتمخضة عن الدولة ، بتململها من الاطار الارتوذوكسي الاشتراكي – لحزبى جبهة التحرير الوطني ، المورث عن النظام البومديني ، احست بالخطر حولها ، نظراً لما وضعه الحزب في طريقها من عراقيل بيروقراطية . تحول دون مراكمة رأس المال وانفتاحه على السوق العالمية ، فكانت ورقتها الوحيدة ، هي استعمال نظام الرئيس الشاذلي بن جديد ، كآلية لعملية الانتقال هذه ، اولى خطوتها في هذه العملية هي ضرب الحزب عن طريق انهاء الاحتكار السياسي الذي يمارسه ، كتمهيد لإنهاء الاحتكار الاقتصادي من طرف الدولة .ولعل هذا ما جسده مؤتمر الحزب في يوينو 1980 الذي سمح لبن جديد بنزع سلطة مراقبة المكتب السياسي من قبل الحزب ، ووضع الحزب تحت مراقبته وسلطته مباشرة .

كما وضع الرئيس بين يديه فرصة تعين انصاره في الجيش في مراكز مهمة وتعويض او تجديد مجموعة من الحراس الذين اوصلوه الى الحكم ، والدين كانوا يحاولون مراقبته ، هؤلاء الحراس الذين يشكلون كتلة من المرحلة البومدينة ، وقد قام بإبعاد خصومه اما بلطف بإحالتهم الى التقاعد المريح chomalux وإما بعنف بإحالتهم امام مجلس المحاسبة الذي انشئ من خلال المراجعة الدستورية في يناير 1980 والذي يسمى ايضاً بمجلس تصفية الحسابات (L'Assenbleè de Reglement de compt).

عموماً إن النظام السياسي لمرحلة الشاذلي قد وسع من قاعدة حكمه ، إذ اعطى قيمة اكبر للحزب السياسي – جبهة التحرير الوطني – في الوقت نفسه الذي اعطى فيه للهيئات المنتخبة ، بعض الصلاحيات في اتخاذ بعض القرارات ، ولكنه في الوقت نفسه كان يراقب هذا التنازل ، فالغرض من هذا التحول على مستوى بنية النظام السياسي واضح ، إذ ان الجماعة التى استفادت من الحرب ، ارادات ان تخلص الدولة من نمطيته الثوتالتبارية ، تماشياً مع المعطيات الدولية ، وفي الوقت نفسه ارادت ان تقصى التيارات المحافظة ذات التوجه الاشتراكي العقائدي التي تكونت كإقطاعات بداخله ، لتؤهب الجزائر لمرحلة القطيعة مع الحزب الواحد والاشتراكية ، والدخول الى مرحلة جديدة تسودها الليبرالية الاقتصادية والحرية السياسية .

فما يمكن استنتاجه من هذه الاطروحة هو ان الفترة التي استلم فيها الرئيس بن جديد السلطة إعتمد على تحريك اربعة ازرار لتعزيز مكانته :

---

[244] – بوعناقة وعبد العالي ، المرجع السابق ، ص 57

[245] –أنظر في هذا الصدد : w.B. Quandt : Societè et pouvoir en Algerie "la dècennie des ruptures ", casbah Edtions, Alger, 1999 , P 46.

1- فتح الباب الليبرالية الاقتصادية للمجتمع والقيام بإجراءات قسرية لمكافحة الرشوة داخل الادارة .

2- نقل الفئات التكنوبيروقراطية ذات المستوى العالي الى وظائف اخرى غير التي كانوا يمارسونها

3- التقليل من الاحتكار السياسي والاقتصادي للحزب الواحد .

4- تأليف قيادة سياسية جديدة لتحصين موقعه في السلطة ، وذلك بإبعاده عناصر الكتلة البومدنية التي كانت ضد الاصلاحات والسياسية والاقتصادية الجديدة .

7- مناقشة عامة :

عندما تسير الدولة وتقود عملية التراكم ، كما هو الحال في الجزائر ، فإنها تصبح عاملاً لإرساء علاقات طبقية جديدة ، فلقد أدى مشروع التنمية الذي اتبعته في التصنيع والتحديث السريع ، وارادة بناء مجتمع جديد بحسب سياسة معينة ، الى بروز برجوازية جديدة في البلاد كما ظهرت في اوربا الشرقية ولكن الاختلاف هنا عن اوربا الشرقية يتمثل في ان الجزائر تعتمد على توزيع الريع المقتطع من السوق العالمية . بينما يعتمد النظام الاشتراكي على توزيع الفائض المقتطع من السوق الداخلية ، ولهذا الفارق اهمية كبرى على الواقع الاجتماعي للفئات البيروقراطية البورجوازية .

فإرتباط النخبة الحاكمة في الجزائر بالسوق العالمية والريع بمختلف اشكاله ، وبالتالي موقعها في إدارة شكل التمفصل بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمية ، يحد من قدرتها على النمو المستقل ، مع كل ما يعنى ذلك من مخاطر اعادة انتاج التبعية .

إن الامر لا يتعلق بتكوين فئات بورجوازية اصبحت تمثل الدولة ، بل تظهر الدولة وكانها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها وهي الثورة التحريرية ، وهكذا فإن سلطة الدولة لا تبدو وكانها عامل جماعي موحد متجه نحو التغير ، ذلك خلافاً للإنطباع الذي حاولت ان تؤسس له ، إن النظام السياسي الجزائري يبدو وكأنه مجال تحرك قوي اجتماعية متعددة ، ومسرح لصراعات بين مجموعات وافراد ذوي مصالح متباينة ، يحاول كل منها توجيه الدولة باتجاه تلك المصالح ولهذا لا يمكن فهم ازمة الدولة التي عرفتها الجزائر منذ نهاية السبعينات ونهاية الثمانيات إلا من خلال هذه الانشطارية الايديولوجية والثقافية على مستوى النخب ، والتي لها جذورها العميقة من المرحلة الكولوتيالية .

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا ان مؤشرات الازمة قد انطلقت عملياً عندما حاول النظام السياسي الجديد في بداية الثمانيات ، القيام بعملية اصلاح للنظام البومديني ، الذي ورثه الرئيس " بن جديد " من الرئيس " بومدين " ، علماً ان النظام البومديني نفسه قد عرف بداية ظهور شروخ عميقة قبل موت الزعيم نفسه ، بإختصار بدأت علامات الاعياء تظهر على المشروع البومديني نتيجة الفشل النسبي . [246] لمشروع التنمية ، هذا فضلاً عن ذلك الدور الذي لعبته التحولات الدولية في ارساء ميزان قوى دولى جديد لصالح اطراف دولية معنية على نمط الريغانية والتأشيرية .

---

246 – في الحقيقة ان مشروع التنمية الذي قادته الدولة بزعامة هواري يومدين ، رغم الشروخ العميقة التي ظهرت فيه ، إلا انه استطاع ان يبعث طبقة وسطى جديدة لا تمت بصلة الى المرحلة الاستعمارية ، وذلك ما لم يرضى بعض القوى الاجتماعية البورجوازية (التي عايشت الفترة الاستعمارية) سواءاً داخل السلطة او خارجها ، خوفاً من تهاوي امتيازاتها الطبقية.

ثانيا : مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بعد الاستقلال :

شاركت الجزائر عدداً من مجتمعات العالم الثالث الافريقية والأسرية نظام حكم الحزب الواحد ، ففي معظم الحالات تكون دولة الحزب الواحد محصلة تعبئة الاشخاص والمجموعات في فترة ما قبل الاستقلال ولقد درس علماء السياسة هذا النوع من الاحزاب من حيث خصائصها الشمولية ، ثم صار ينظر اليها في البلديان الحديثة الاستقلال ، كادوات لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية . [247]

فلقد عمدت القيادة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال الى بناء مشروع مجتمع من اعلى قائم على اساس الحزب الواحد ، الذي اعتبره الميثاق الوطني لسنة 1976 المؤسسة الرسمية الأولى ، بل هو الحزب الطلائعي . [248] الوحيد الذي يقود الثورة ، ويحدد معالمها ، بحيث صخرت هذه الدولة كل امكانياتها التعبوية من اجل نشر نظرية الحزب الواحد في الجزائر . [249] عن طريق الدعاية الايديولوجية له ، من اجل الالتفاف حول مشروع هذا الحزب ، الذي انضوت تحته مجموعة من القوى الاجتماعية السياسية المتناقضة ايديولوجيا لتحقيق اغراضها المصلحية ، كل هذا تم تحت غطاء شرعية ثورية ، تاريخية مستمدة من الثورة التحريرية ، واستمرت هذه الشرعية بحيث كونت لها اسبقيات مطلقة ضد اى قوة سياسية طامحة ، مثلما سببت تداخلاً بين الدولة والحزب لما يقرب الاندماج ، وعلى هذا المنوال فقد احكم الحزب سيطرته على مختلف الهيئات الاجتماعية مثل النقابات العمالية والحركة الشبانية والنسوية وغيرها من الفئات الاجتماعية الاخرى ، التي فرض عليها اطاراً تنظيمياً احادياً تابعاً للحزب ، تكون فيه الاسبقية للمقاييس الحزبية على المقايس العقلانية ، انها عملية التأطير القسرية لكن بقدر ما استطاع هذا الحزب ان يسيطر على المجتمع بكليته ، يقدر ما سببت له هذه العملية من ازمات بدات تظهر مؤشراتها مع انهيار دعائم الدولة البترولية – الريعية مما جعله يفقد مبرراته الايديولوجية – الشرعية التاريخية – وتراكمت بوادر هذه الازمة الى درجة فقدانه لشرعيته ، تجاه مختلف الفئات الاجتماعية التي كانت تصبوا الى المزيد من التحرر والتغير ، وربما هذا ما يجعلنا نتناول بنوع من الاسهاب خلفية تاريخية عن تشكل هذا الحزب في الجزائر والاسس السوسيوسياسية التي قام عليها .

1)- أسس الحزب الواحد في الجزائر :

يرجع اول اعلان عن نظرية الحزب الواحد في الجزائر الى عام 1962 ، وبالذات في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجرى في ايفيان من الجانبين الفرنسي والجزائري التي كان الغرض منها وقف اطلاق النار للتفاوض حول مسألة الاستقلال ، ورسم ملامح الدولة الجزائرية

---

[247] مغنية الازرق ، المرجع السابق ، ص ، 157 .

[248] – للمزيد من التفاصيل حول الدور الطليعي الذي اوكل للحزب من طرف الدولة انظر : دستور 1976 المادة رقم 94 .

[249] – جبهة التحرير الوطني ليست حزباً ايديولوجياً خالصاً من النمط الغربي الليبرالي ولا حزب طبقي بالمقياس الماركسية ولا حزب ارتسقراطي محافظ من النوع الفاشي ، وإنما هي حزب مساواتي شعبوي يدعي انه ديمقراطي .

المقبلة ، ففي ذلك الوقت اعلنت " الكوميسارية السياسية لجيش التحرير الوطني " وهو الجهاز العسكري للجبهة ، أن الاستقلال ما هو سوى مرحلة أولى .وان الهدف هو الثورة ، والثورة هي التنظيم الوحيد الممثل في جبهة التحرير الوطني .ترى لماذا هذا الالتزام بنظام الحزب الواحد ؟

في الواقع ان التجربة الحزبية الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة ، قد ابرزت مدى التلاعب الذي يمكن ان يقوم به الاستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي Multipartisme . من تشتت للقوى الاجتماعية الوطنية ، وقد عانت الجزائر طوال الاربعينات من هذا التشتت ، كما كشفت الايام ان قيام حزب الصفوة Elite Party – النخبة الليبرالية المثقفة – لا يكفل طرح قضية الاستقلال الوطني ، لأنه أدى في النهاية الى عزلة النخبة عن الجماهير . [250]

ثم إن الثورة الجزائرية كما سبق وان ذكرنا التي دامت اكثر من سبع سنوات ، نجحت في طحن الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير الوطني . التي اصبحت ترمز الى وحدة الشعب الجزائري ، وان كانت مع ذلك كله اوجدت فرقاً عسكرياً متنازعة ، وموزعة على ولايات عسكرية ، فإن هذه المجموعات المتطاحنة ، كانت كفيلة عند إعلان الاستقلال ، بإحداث انقسامات داخل المجتمع الجزائري ، بدعوة اولوية كل منها واحقيتها في جني ثمار الثورة. [251] لهذه الاسباب كلها اعتمد ميثاق طرابلس 1962 ، دستور 1964 مفهوم الحزب الواحد ، بالطبع تجسد هذا المفهوم في جبهة التحرير الوطني ، التي اصبحت التعبير الاسلم للأمة والثورة الجزائرية . [252] اما فيما يخص الكوادر في كافة فروع الوظيفة العامة ، فهو يخضع لتقديرات الحزب الأوحد ، كل هذا مع ضرورة التميز بين الحزب وجهاز الدولة ، حتى لا يذوب الاول في الثاني ، كما انيطت الى دور الحزب مهمة اختيار المرشحين للتمثيل النيابي ومراقبة نشاطهم ، إذ تتمتع جبهة التحرير الوطني بإحتكار دستوري للتمثيل ويقر البند الثالث والعشرون من الدستور الجزائري لسنة 1963 ، بان السيادة الوطنية ملك للشعب يمارسها عبر ممثليه في مجلس وطني معين من قبل جبهة التحرير الوطني ، وتنتخب لمدة 5 سنوات بالاقتراع العام المباشر والسري في نطاق التراتيب التي يضعها القانون ، كما يذهب البند 128 منة دستور 1976 الى اقرار الحقيقة نفسها ، فالمرشحون لا يقومون بحملاتهم بإسمهم الشخصي ولكن بإسم الحزب ، إذ ان كل الحملات تتم بطريقة جماعية في اطار القائمة الحزبية ، وبانتخابه لمرشح الحزب يعبر المواطن عن مساندته للحزب نفسه ، ولبرنامجه الانتخابي . [253]

هذا يعني ان الحزب الطليعي كان يحتكر المهمة التمثيلية لصالح اعضاءه ، ويكرس نوع معين من الديكاتورية السياسية التي تمنع حتى الحرية داخل الحزب ، فلقد ادى هذا التنظيم

---

[250] – نبيه الاصفاني ، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق ، السياسة الدولية ، العدد 64 ، السنة 1981 ، ص 26 .

[251] – المرجع نفسه ص 27 .

[252] – كل المواثيق الجزائرية ابتدءاً من برنامج طرابلس مروراً بميثاق 76 الى استفتاء 86 تركز على الحزب الواحد بإعتباره الحزب الطليعي الذي يقود الامة ، ويعبر عن تطلعاتها .

[253] – محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 44 .

الدستوري ، السياسي الى اعطاء صورة اوتوقراطية لنظام الحكم ، يقف في طرف منه الجيش والطرف الآخر الدولة ، وبينهما جسر هو الحزب ، بحيث لا يسيطر على أي من الاطراف الثلاثة قوة سياسية ذات اساس اجتماعي متميز وايديولوجية موحدة ، وبالتالي فإن المنافذ الاساسية للنفوذ والتعبير السياسي تنحصر في مؤسستي الجيش – الدولة .

2)- الشعبوية وطبيعة الدولة والحزب في الجزائر:

يصف العديد من المحللين النظام الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال باعتباره يمثل نوعا من خط الأنظمة الشعبوية التي عرفتها كثير من البلدان النامية بعد انحسار الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد تطورت هذه الأنظمة باتجاه نمط جديد من الحكم أطلق عليه المختصون في علم الاجتماع السياسي" النظام الموروثي الجديد". فما هو المقصود بهذه المصطلحات وما هي المميزات التي تحملها مثل هذه الأنظمة وما علاقتها بمسألة التحول الديمقراطي باعتباره يؤسس لنموذج آخر من الأنظمة التي عرفتها المجتمعات الحديثة؟.

ويمكن الحديث عن الشعبوية باعتبارها حركة أو تيارا سياسيا أو إيديولوجيا عرفتها الكثير من المجتمعات بما في ذلك المجتمعات العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الجزائر تمثل الشعبوية إيديولوجيا الحركة الوطنية منذ نشأتها على يد الحركة الوطنية من بداياتها على يد مصالي الحاج في المهجر سنة 1926، بالرغم من تأثره الواضح بالإيديولوجيا الاشتراكية في ذلك الوقت[254].

فالشعبوية في الجزائر تعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، وتنظر إليه باعتباره كيانا سياسيا متجانسا، وجسما غير متباين لا تخترقه انقسامات أو صراعات. وقد ظهرت ذلك بشكل واضح في أدبيات الحركة الوطنية، وجرى تأكيده في أدبيات جبهة التحرير الوطني بداية بنداء أول نوفمبر 1954، ثم بعده في ميثاق طرابلس.وتجدر الإشارة إلى ان تحديد مفهوم الشعب في أدبيات تلك المواثيق استند إلى معيار أساسي هو مستوى المشاركة في الثورة ضد الاحتلال، وهو ما يفسر التراتب الذي وضعه الميثاق على أساس درجة ثورية كل فئة من المجتمع. ويعاني هذا التصور الشعبوي. الأسطوري المؤسس للنظام الجزائري بعد الاستقلال من عدة صعوبات ذكرنا البعض منها سابقا.

أما بعد الاستقلال وبسبب عمق القاعدة الشعبية التي تشكلت ضد الاستعمار. فإن توجهات الدولة المستقلة ظلت مرتبطة بهذه التطلعات التي أصبحت إطارا لا غنى عنه لتوجيه الجماهير الشعبية. فأصبحت هذه الدولة حاملة للإرادة الشعبية ومجسدة لها بوصفها جماعة سياسية لها مكانة على المستوى الدولي و متحررة من التبعية له. وانطلاقا من هذا الفهم يمكن اعتبار الدولة الجزائرية المنتوج المباشر للإيديولوجية الوطنياتية التي استطاعت خلال حقبة الحركة الوطنية أن توحد المجتمع الجزائري لمواجهة النظام الكولونيالي. ولهذا وبسبب الارتباط القوي بالماضي الثوري أصبحت هي المرجعية التاريخية والرمزية لتكوين الدولة الحديثة والشرعية الأساسية لخدمة مبادئها العقائدية.

ضمن هذه الوضعية لا يمكن لأي اتجاه أو تيار سياسي المشاركة في تسيير الدولة دون أن تكون له علاقات مباشرة بذلك التاريخ، وباعتبار أن النظام السياسي الجزائري مرتكز أساسا على شرعية

---

[254]- أنظر في هذه النقطة : كتاب Mohamed Harbi :1954,La guerre commence en Algerie,Edition bazakh.2005.P160.

الفعل العسكري. فإن القوى العسكرية أصبحت ممثلا فاعلا في إدارته لركائز الدولة. وتأتي في المرتبة الثانية كل الفاعلين الذين ساهموا بالنضال السياسي ضمن هذه الحركة الثورية [255].
وتستطيع أن تحدد مجموعة من الخصائص للنظام الشعبوي:
– الطبيعة الوحدوية والسلطوية الناكرة صراحة للتباين ومن ثم الرفض المطلق للتعددية سواء في مجال الممارسة السياسية أو في المجال الثقافي. ويكرس ذلك استيلاء فئات محددة على السلطة اعتمادا على شرعية تاريخية تستمدها من مشاركتها في الثورة، أو كونها تنتمي إلى الطبقة الأكثر ثورية، أو تعبر عن مصالح تلك الطبقة.

إن رفض الاعتراف بالتباين والتمايز داخل الكيان الاجتماعي بمعنى تشكل المجتمع من مجموعات متباينة بفعل اختلاف المصالح وتعارضها. وفي الخلافات والصراع الذي من الطبيعي أن يحدث بين تلك المجموعات هو بمثابة أحد العوامل الحاسمة التي تمنع تكوين الدولة الحديثة. وظهورها السياسي كمجال مستقل نسبيا للممارسة الاجتماعية. لأن الدولة قائمة على الاعتراف بالاختلاف والتمايز الموجود في الكيان الاجتماعي ووظيفتها حل الصراعات الناجمة عن تعارض المصالح بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع.

لذلك تتميز السلطة في الدولة الحديثة بكونها موزعة بين عدة أجهزة ومستويات، السلطة المركزية بما فيها من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذلك السلطة المحلية بأجهزتها التمثيلية والتنفيذية، بينما يؤدي احتكار السلطة وتركيزها بيد مجموعة محدودة تدعي امتلاكه الشرعية التاريخية إلى تعطيل عمل آليات توزيع السلطة بين مختلف الأجهزة والمؤسسات المكونة للدولة وإعادة توزيعها باستمرار بين المجموعات الاجتماعية المتنافسة، أي أنها تمنع التداول السلمي على الحكم الشيء الذي يعني في نهاية التحليل إن الشعبوية كإيديولوجيا أو نظام لا تؤدي إلى قيام نظام سلطوي تحتكر فيه مجموعة محدودة السلطة والنفوذ فحسب. بل أنها تمنع تلك المجموعة إمكانياته السيطرة على ثروات البلاد بفعل احتكارها للقوة، وتواجدها المستمر على رأس الأجهزة والمؤسسات الأساسية للحكم منصبة نفسها، الممثل الشرعي بلا منازع للمصلحة الوطنية، وتلك هي الميزة الثانية التي تؤدي إليها الشعبوية. بمعنى تشكيل نظام سياسي ذي طابع موروثي ولكنه من نوع جديد [256].

– النظام الموروثي الجديد:

لقد كان عالم الاجتماع الأمريكي إيزنشتاد S.M.Eismstadt أول من استعمل مفهوم النظام الموروثي الجديد، مستلهما في ذلك عمل فيبر قبله ليشير إلى تشابه آليات عمل الأنظمة التي ظهرت في بلدان العالم الثالث بعد الاستقلال حيث صعدت نخب عسكرية أو مدنية إلى سدة الحكم واستولت على الدولة والثروة العمومية وتصرفت فيها بالشكل الذي يتصرف فيه الملك في أمواله وممتلكاته الخاصة، هذه النخب التي وصلت إلى الحكم في غالب الأحيان بطريقة عنيفة، أعطت لنفسها مهمة تاريخية تتمثل في بناء الدولة الوطنية وتحديث المجتمع اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. وكان ذلك بمثابة مصدر آخر تستمد منه تلك النخب شرعية تتمثل في وهم المهمة التاريخية التي كثيرا ما استعملت كذريعة للاستيلاء على الحكم بقوة، أو البقاء فيه وإقامة نظام سلطوي ينفي

---

255 -Lahouari Addi, l’impasse de populisme « L’Algerie : Collectivité politique et Etat en construction, ENL,p15.

256- العياشي عنصر: االمرجع السابق ، ص ص : 74-75.

التباين والتمايز ومن وراء ذلك التعددية واستبعاد فكرة توزيع السلطة والتداول على الحكم بطرق سلمية[257].

إن النظام الشعبوي والموروثي الجديد من أهدافه الأساسية التي استطاع تحقيقها إلى حد بعيد هو انه استطاع تعبئة مختلف القوى الاجتماعية مما استدعى ظهور أنماط جديدة من الولاءات والتحالفات تسوده شبكة من العلاقات العصبوية والزبونية والقبلية بحيث أصبحت هي الإطار المعياري للمجتمع ما بعد الاستقلال. وأي بحث عن الاستقلالية خارج هذا الإطار المحدد سلفا من طرف الجماعة الحاكمة يعتبر خروجا عن مبدأ الاجماع الذي تبنته الدولة في علاقاتها بالمجتمع طيلة فترة ما بعد الاستقلال[258]. كما يقوم هذا التوجه الجديد على إلغاء كل أشكال الحياة السياسية، التي يحتمل أن تفرز نخب منافسة محتملة للنخب المسيطرة، عن طريق تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية لا كوسيلة للمشاركة الحقيقة ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته[259]. وضمن هذا المستوى التحليلي نجد أن هناك اتفاق بين عدي الهواري وعبد الباقي الهرماسي في وصفهما للنظام الجزائري بالنظام التعبوي ذي الطبيعة الشعبوية. ويعتقد الباحث أن الجزائر ضيعت فرصة بناء الدولة الحديثة بسبب استمرارها في تداول خطاب دعائي (وليس إيديولوجيا بالمفهوم العلمي) مناهض للاحتلال الفرنسي، فلقد استمرت السلطة ما بعد الاستقلال في توظيف الإيديولوجيا الاجتماعية ذات النزعة الوطنية الشعبوية ولم تنتبه إلى الفجوة التاريخية التي مرت على عهد الاستقلال. ومن هنا المأزق الذي آلت إليه في نهاية السبعينات وحتى اليوم.

3- الدولة والمجتمع المدني: تلاق ام انفصال؟.

إذا كان بعض المفكرين سواء منهم الأوربيين أو العرب تكلموا بشكل مستفيض عن إشكالية المجتمع المدني في العالم العربي إلا أنهم لم يعطوها حقها الكافي من التحليل لكن من الثابت أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في العالم العربي ظلت ملتبسة وغير واضحة بسبب طبيعة النظم المتسلطة التي استولت على مقاليد الأمور. ومحاولة تدجينها لكل تنظيم يدعى الاستقلالية عن الدولة. الجزائر ليست استثناءا ضمن هذا الإطار. فالتغيرات الطفيفة التي مست هياكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال(الإدارة، القوانين، الأجهزة) وكذلك ممارسات النخب الجديدة أو الأسياد الجدد، لم تغير كثيرا من تلك العلاقة المبنية على نزعة سلطوية من قبل النظام السياسي وأجهزته ومؤسساته تجاه المجتمع. لذلك بقيت نزعة المعارضة والاحتجاج من السمات المميزة للحركة الجمعوية. وقد تجسد ذلك في طبيعة العلاقات المتوترة التي سادت بين الدولة والمجتمع طوال فترة الاستقلال مؤدية أحيانا كثيرة إلى المواجهة والصراع بينهما مرة بشكل مفتوح ومرات أخرى بشكل مضمر طوال السنوات الماضية [260].

لعل ما يقوي هذه العلاقة هو الممارسة العميقة لسلطة الدولة الوطنية من قبل نخب احتوت في الماضي كل تنظيمات المجتمع المدني ودجنتها على رأسها الإتحاد العام للعمال الجزائريين

---

[257]- العياشي عنصر، المرجع نفسه، ص 75.

[258] -Lahouari Addi,Op,cite,p58.

[259] -عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص 97-99.

[260]- العياشي عنصر، المجتمع المدني، " الجزائر أنموذجا"، مجلة إنسانيات ، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، العدد 13 ، أفريل 2001 ، ص .70

والتنظيمات الأخرى وجعلت منها تكوينات تابعة لإيديولوجية الدولة وحاملة لشعاراتها[261]. وهو الشيء الذي قوى هذه العلاقة في شكلها التصادمي الجدلي. فالممارسة العميقة لسلطة الدولة الوطنية من قبل جماعات سياسية ترفض كل محاولة لظهور تنظيمات أو حركات خارج إطار هيمنتها الإيديولوجية وبعيدا عن سيطرتها البيروقراطية. هي ما يؤكد الخوف المتأصل لدى النخب الجديدة (العسكر والبيروقراطية) من احتمال تكوين مجتمع متحرر ومنعتق بعيدا عن سيطرة الدولة وهيمنة الأقليات السلطوية المتنفذة فيها.

وتكتسي هذه العملية أهمية قصوى في ضوء العلاقة التاريخية المتميزة بين الدولة الوطنية والمجتمع المدني. حيث ظهر هذا الأخير بمختلف فضاءاته(نقابات جمعيات مهنية رياضية) بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، وقد استمرت نفس العلاقة في مرحلة ما بعد الاستقلال لفترة طويلة لرغم المحاولات الفاشلة للحركة الجمعوية لتقليص تلك السيطرة وتحقيق قدر ولو يسير بعبدا عن هيمنة الدولة البيروقراطية بأجهزتها الإدارية والسياسية(الحزب الواحد). لذلك كانت الخاصية المميزة لتلك الحركة الواسعة بتكوين الجمعيات والرابطات في مرحلة الاستقلال هي كونها جرت بطريقة بيروقراطية وتحت السيطرة المباشرة للدولة وأعوانها وأجهزتها[262].

وهكذا تميز المجتمع المدني في مختلف الفترات بفقدان استقلاليته وموقعه كقوة مضادة تسهم بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة الوطنية التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة. إضافة لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع. ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقائدية فحسب بفعل الروابط القديمة بينهما وبين الحزب الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة الوطنية. بل أنها كانت وما تزال مادية، كذلك بفعل المساعدات العديدة المالية والعينية(عقارات، رخص، حقوق امتياز) التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة وحظها السياسي.

ضمن هذا التصور لعلاقة الدولة بالتكوينات الجمعوية نستطيع القول بأن الدولة الجزائرية باسم الحزب الواحد، القائم على الشرعية التاريخية، استطاعت أن تقضي على المجتمع المدني وتزيحه من طريقها– هذا ينطبق على كل المنظمان المدينة التي وجدت قبل التعددية السياسية وبعدها– وفي الحالات التي يحاول أن يبرز فيها بشدة، كانت دائما السلطة السياسية تستمليه إليها وتخضعه لتوجيه ورقابة الحزب. إن هامشيته ولد مشروعية الحركات والممارسات السياسية داخل المجتمع المدني الجزائري. نعني أن الحقوق الاجتماعية والجماعية والحريات الفردية كما تعرفها المجتمعات اليبرالية كانت تمارس وتطبق في إطار تعبئة سياسية منسجمة مع مصالح الدولة واختياراتها لربط القمة بالقاعدة وتوظيف النخب وتعبئة الجماهير[263].

---

261 - Khalfa Mamerie, Reflexion sur la constitution Algerienne,EWAL -O.P.U,Alger.p21.

262– العياشي عنصر، المجتمع المدني، " الجزائر أنموذجا" المرجع السابق ، ص .72

263– أمينة رشيد(وآخرون): المرجع السابق، ص 97.

4- انتقال إلى الديمقراطية أم نهاية الشعبوية:

تحدثت الكثير من الدراسات حول الجزائر على أن مجرد عملية الانتقال من النمط السلطوي في الحكم، إلى النمط الديمقراطي تعني نهاية عهد الشعبوية التي سيطرت منذ الاستقلال سواءا على مستوى الخطابات أو على الممارسات العقلية للسلطة. لكن المتأمل لهذه الجدلية يدرك أن تجدر الممارسات السلطوية القديمة والمناورات السياسية داخل الكيان السلطوي في الجزائر. أنه مازالت مفاعيل النظام الشعبوي قائمة بأشكالها الجديدة . ومغذية لكل أنماط الفعل السياسي. حتى الذي يحسب على قوى المعارضة. [264]

فإذا كانت الشعبوية تقوم كما رأينا على الاعتقاد بوحدة الشعب الذي يمثل كيانا موحدا متجانسا متضامنا وغير مجزأ، فإنها بالضرورة تنفي التباين وترفض الاختلاف وتناضل ضد مثل هذه الأفكار معتبرة إياها من صنع أعداء خارجين وعملاءهم في الداخل الذين يجب مكافحتهم، والقضاء عليهم لذلك فإن الشعبوية تقف صراحة في وجه الديمقراطية التي تقوم على الاعتراف بالآخر وبمصالحه وبحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل تعمل على ممارسة خلق الحقوق وصيانتها من كل تعسف.

تقف الشعبوية في وجه الديمقراطية لأنها مصدر خطر. ليس على السلطة ونفوذ الفئات الحاكمة فحسب، بل أنها تعتقد أنها تجزأ الكيان الاجتماعي وتضعفه من خلال مؤسسة التعددية وممارستها وبذلك نجد النظرة السلبية السائدة لدى الكثير من الذين هم تحت وطأة الايدولوجيا الشعبوية (سواءا من الفئات الحاكمة أو المحكومة)، تجاه الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية السياسية، الأحزاب، التيارات المتنافسة وتكوين مجتمع مدني. تنظيماته المتنوعة المعبرة عن مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة. كل هذه تعتبر من وجهة نظر تلك الإيديولوجيا مجسدة لمظاهر التفكك والانحلال التي تصيب المجتمع مؤدية إلى إضعافه أمام أعدائه في الداخل والخارج. وتمتعه من بلوغ أهدافه المتمثلة في المحافظة على الوحدة والنمو الاقتصادي والالتفاف حول زعائمه. [265]

أن المحاولات العريضة التي تقوم بها هذه الأنظمة لبناء مؤسساتها "الشرعية" غالبا ما تتصادم مع الحدود التي يفرضها خطابها السياسي بالذات، وهذه الحدود هي جزئيا، مفروضة من السوق العالمية للأفكار، ومفروضة أيضا بفعل استمرار المطامح والتطلعات المحلية إلى الديمقراطية، والتي تعني كلتاهما أن السيطرة السياسية لا يمكن أن تكون إلا تعبيرا عن السيادة الشعبية أو في حالات استثنائية. مسألة تفويض الثورات لإحداث تغير اجتماعي جذري، وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن الاضطراب المعتاد في إصدار المراسيم وتشريع القوانين، إلى جانب توسع

---

[264] –Ahmed rouajala, » du nationalisme du F.L.N.a l'islamisme du fis, temps moderne n°.58 » janvier 1995.

[265]– العياشي عنصر: التحول الديمقراطي في الجزائر " الواقع والآفاق" مجلة رواق عربي المرجع السابق، ص76.

الجهاز البيروقراطي للأنظمة السلطوية. قد يزيد من قدرتها الآنية على السيطرة والقمع. لكن مثل هذه الإجراءات لن تؤخذ على الأرجح بعين الاعتبار حتى من قبل الناشطين المتعاونين مع الحكم أو المستفيدين منه اجتماعيا، على أنها ترتيبات دائمة، أما بالنسبة لفئات الشعب المستبعدة أو المتضررة، فإن الطابع الإنفصامي (الشيزوفريني) للنظام يفتح لهم المجال الإيديولوجي للتعبير كما يصبح غالبا مطلبهم الأساسي: إزالة النظام السلطوي واحلال نظام ديمقراطي مكانه. [266]

أما فيما يخص الحالة الجزائرية، يبدو أن الديمقراطية بما هي مقولة نظرية، وبما هي ممارسة مجتمعية، تفهم بصيغ مختلفة، بحسب الجهة أو الطرف الذي يتحدث عنها وموقعه من المجتمع وعلاقته بالسلطة والنظام، هكذا نجد معناها لدى النخبة الحاكمة، يختلف عن ذلك الذي منحته أياها تنظيمات المجتمع المدين بما في ذلك الأحزاب السياسية، وإن كانت هي الأخرى تتباين في تحديدها للديمقراطية مفهوما وممارسة. فالنخبة الحاكمة مركز عند التعرض لها بخاصة على الجانب الاقتصادي، بمعنى أنها تختزل الديمقراطية إلى مفهوم الحرية الاقتصادية وتوفير الشروط الضرورية لتوفير اقتصاد سوق الذي يعني في هذا المنظور انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، فالديمقراطية في نظر مهندسي النظام لا تعني أكثر من وسيلة لتحقيق العبء على الدولة باعتبارها مجالا لالتقاء مطالب مختلف شرائح المجتمع، وهكذا سمحت الديمقراطية للنظام بعد اختزالها إلى الليبر الية الاقتصادية بفك الارتباط بين الدولة والمجتمع من ناحية تخفيف العبء الاقتصادي الذي كانت تتحمله في إطار اقتصاد ريعي معتمد على التوزيع وليس على الإنتاج ذلك ما وفر للنظام إعادة النظر في أسس المنظومة الاقتصادية القديمة وفرض خيار اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لمعالجة المأزق الذي وصل إليه النظام الشعبوي في نهاية المطاف.

هذا على الصعيد الاقتصادي وهو المستوى الذي يبدو فيه النظام متحمسا ومدافعا عن الديمقراطية والتعددية، بينما يختلف أمره عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، حيث يلجأ النظام مرة أخرى إلى إنكار التباين والاختلاف ورفض التعددية، وإذا اضطر إلى الاعتراف بها. فإنه لا يتوالى في مجال الممارسة عن مواجهتها ومحاولة تقييدها وإلغائها وإفراغها من محتواها مستخدما في ذلك كل ما لديه من خبره في المناورة يمنع المعارضة بمختلف توجهاتها الإيديولوجية من ممارسة حقها في النشاط السياسي دون قيود غير التي يفرضها قانون التنافس النزيه بين القوى سياسية تسعى للوصول إلى الحكم بطرق سلمية.

إن بنى الدولة التي لا تزال مصابة بعدوى الريعيين والعاجزين من كل صنف، تنظمت في شبكات ممانعة حقيقية. والمفارقة هي أن الرأي العام، المؤيد أكثر فأكثر للإصلاحات، لا يشكل سوى فرق صغيرة مبعثرة ومعرضة لعداوة أولئك الذين يتقلدون السلطة الفعلية فلقد كبح التجدد الإداري وصارت النتائج عشوائية. فيما كانت تتوطد بقوة إستراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

---

[266]– غليرمو أودونيل، فيليب شميتر : المرجع السابق ، ص38.

خلاصة:

إذا رجعنا الى وجهة نظر التاريخية ، نجد ان الخلفية الاستعمارية للجزائر هي التي كانت العامل الحاسم وراء تشكيل حزب (وعاء) يضم كافة الطبقات والتيارات الاجتماعية – السياسية وذلك بسبب العملية الثورية التي نفت التمايزات والحساسيات داخله لصالح تشكله ككتلة تاريخية – ثورية في سبيل تحرير الوطن ، وبالتالي فإنه من المفروض – بمقتضى هذه العملية – ان تكون التمايزات التي وجدت قبل تشكله قد زالت ، إلا ان الواقع اثبت عكس ذلك ، بحيث ان هذا الحزب بعد الاستقلال لم يستطيع ان يدعم مصالح طبقة على اخرى نظراً لطبيعته الايديولوجية المتناقضة التي تشكل على اساسها (اندماجيون ، البورجوازية الصغيرة ، شيوعيون ، وطنيون ، عسكريون) الامر الذي ترك لبعض الجماعات الاجتماعية المهيمنة داخله سياسياً المبادرة في اعادة توجيه عقيدته بعد الاستقلال ، فلقد حالت رغبة بن بلة وبومدين في التوفيق بين مصالح هذه الجماعات الاجتماعية المتعارضة ايديولوجيا ، وذلك لعدم تمكنه – الحزب – من بلورة نظرية محددة تصلح كايديولوجية واضحة يسير عليها الحزب ، مما جعله حلبة تتصارع فيها الاطراف الراديكالية والمحافظة مع البورجوازية الصغيرة ، الى ان جاء انقلاب 1965 الذي ساعد على سيادتهما تماماً

من الناحية النظرية جبهة التحرير الوطني تسيطر على الحكومة والعسكرين ن لكنها في الواقع خلقتها الحكومة ويهيمن عليها العسكريون ، وهذا ما تجلى بوضوح في فترة الشاذلي بن جديد حتى بداية الازمنة الاقتصادية والسياسية مع مطلع الثمانيات ، اين برز بطريقة اكثر شفافية صراع القوى الاجتماعية السياسية داخل الحزب نظراً لإختلال مراكز القوى نتيجة تزعزع أسس الدولة الريعية التي كانت في فترة ازدهارها مركزاً موحداً لكل الجماعات ، وفي هذا الجو من الصراعية الداخلية بين صقور النظام واجنحته المختلفة (التكنوبيروقراطية ، الجيش ، المحافظين ، المجددين) تضخمت الهوة بين الحزب والجماهير الشعبية بسبب الطبيعة التوتالثيارية التي ميزته طوال فترة ما بعد الاستقلال ، وتخليه عن التزاماته تجاه المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تعتبر الحركات الاجتماعية المعارضة والاضرابات والعنف شئ طبيعي ، وامام هذا الوضع بالذات بادر الحزب بعد ان فقد دواعي وجوده الى استغلال ورقته الاخيرة وهي الايديولوجية الثورية التي قام عليها طوال فترة الاستقلال ، للبقاء اطول مدة ممكنة في الحكم .

لكن انخرام العقد الاجتماعي بين الدولة ، الحزب والمجتمع واختلال الشرعية التاريخية النضالية الثورية بعد ان زالت قدرتها الاقناعية ، علاوة على التغيرات التي مست النظام الدولي وسقوط المعسكر الاشتراكي وبالتالي انهيار دعائم الدولة الشمولية في كثير من دول العالم ، كل هذه العوامل كان لها دورها في جعل رياح التغير تعصف بالجزائر .

في الحقيقة انه في غياب الديمقراطية ، وظهور أزمة الانساق السياسية والاقتصادية ، فإن التظاهر واعمال العنف تصبح [267] البديل الطبيعي عن أزمة المجتمع وما يحمله من تناقضات ،

---

[267] – عرفت الكثير من المدن الجزائرية ابتداءاً من الثمانيات حركات احتجاجية واسعة ، نشطتها في الغالب سكانها الشباب العاطل عن العمل او طلبة الجامعات والثانويات ، وهو ما جعل الحركة الاجتماعية في الجزائر خلال هذه

وفي هذا الصدد ، جاءت احداث اكتوبر 1988– التي كانت مسبوقة بأحداث اخرى اقل منها حدة – لتعبر عن اكبر انتفاضة شعبية عرفتها الجزائر منذ استقلالها ، كرد فعل اجتماعي عنيف ضد الدولة المترهلة . مما ادى بالدولة للقيام بعمليات اصلاح اقتصادي ، تمثلت في سياسة اعادة هيكلة المؤسسات La restructuration des entreprises . لكن مع رفضها للإصلاح السياسي ، وهذا ما زاد من تفاقم ازمة شرعية الدولة في قيادتها للمجتمع ، لكن مع احساس الدولة واجنحتها المتصارعة بالخطر حولها خاصة مع تزايد موجات العنف ، قامت هذه الاخيرة بالإعلان عن الاصلاحات السياسية متمثلة في الاقرار بحق التعدد السياسي ، وهكذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاجتماعي المعاصر .

المرحلة تشبه الاوضاع بعض الدول الافريقية ، لكن الفقر السياسي – التنظيمي كان واضحاً لهذه الحركات العفوية ، وهي الصفة التي يمكن تعميمها على احداث اكتوبر في بداياتها .

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر

أولاً :العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الانتقال

إذا كانت الستينات والسبعينات عشريني بناء الدولة الوطنية الحديثة والاستقلال السياسي وما تلاها من مشاريع تنموية (بناء صرح اقتصادي ممركز ، العدالة والتنمية الاجتماعية ، صيانة الاستقلال الوطني والأصالة الثقافية والحضارية .. الخ) فإن التسعينات وحتى إبتداءاً من الثمانينات بالنسبة للكثير من التجارب في إفريقيا خصوصا والعالم الثالث كانت عشريتي تجلى أزمة هذه الدولة الوطنية بالذات .

تبعا لعدة عوامل . من بينها عدم اكتمال بناءها المؤسسي في كثير من الحالات وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسساتها على الرغم من تضخمها وغلبة الطابع التسلطي على سياساتها وممارساتها وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بمجتمعاتها . حيث عملت – وتعمل – من أجل السيطرة على المجتمع وتأميمه لحسابها ، بالإضافة إلى استشراء الفساد في كثير من مؤسساتها . وتمكن بعض القوى والفئات الاجتماعية من توظيف بعض أجهزة الدولة لحساب مصالحها الضيقة.هذه الأزمة العميقة أدت فعلا في كثير من الحالات إلي إعادة النظر بطريقة جديدة في استمرارية وجود هذه الدولة مع كل ما ينجر عنه من إعادة النظر في كل الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي حققتها هذه الكيانات الوطنية خلال حقبة ازدهارها .

والتجربة الجزائرية في هذا الجانب يمكن النظر إليها كتجربة نموذجية على مستوى العالم العربي – الأفريقي ، فقد تميزت كتجربة تاريخية بحالة استثنائية ، وذلك بالنظر إلى درجة الاستعمار الذي تعرضت له لمدة 132 سنة. بكل خصائصه الاستيطانية ونتائجه التدميريه . كما تميزت هذه التجربة بخصائص لا يمكن نكرانها على مستوى الطابع المتميز للثورة التحريرية والاستقلال عن الاستعمار.

وفى الواقع بقدر ما كانت تجربة بناء الدولة الوطنية القائمة على النزعة التنموية المركزة والاشتراكية كعقيدة ومنهج. بقدر ما كانت النزعة النقدية موجهة لها من قبل العديد من القوى الاجتماعية التي همشها هذا المشروع . بل حتى من فئات اجتماعية أخرى استفادت من هذا المشروع استفادة كبيرة . مما تمخض عنه ردوداً فعاله مختلفة داخل وخارج جهاز الدولة من طرف العديد من القوى الاجتماعية – السياسية . التي قادت النظام إلي الخروج من دائرته المغلقة التي رسم حدودها منذ الاستقلال إلى التفتح بكل أشكاله ، السياسة الاقتصادية والثقافية ... الخ . وكما أكدت دراسة أودنيل وشميتز " Transition from autoritarian rule" أنه لا يمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية لا يكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات داخل النظام التسلطي الأحادي . وبالتحديد من خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام السياسي بين المتشددين والانفتاحيين ، بين صقور النظام المحافظة على الأوضاع كما هى والداعين إلى التغيير أو المبشرين بمرحلة جديدة . ويمكن (إرجاع أسباب هذا الانقسام داخل النخبة إلى سببين رئيسيين ، أولهما:– تناقض شرعية النخبة وثانيها تقلص الموارد الاقتصادية [268] وهذا ما ينطبق على النظام السياسي الجزائري . كما يميز الباحث بين مرحلتين من عملية التطور الديمقراطي

---

[268] – عمر عبد الكريم السعداوى ، التعددية السياسية في العالم الثالث : " الجزائر نموذجاً " ، السياسة الدولية العدد 138 ، أكتوبر 1999 ، ص 850.

هما : مرحلة التحول الليبرالى ومرحلة التطبيق الديمقراطي وهذا التميز مفيد لأنه يسمح بقياس نطاق التغيرات التي تنتجها الأزمة الاقتصادية ودلالاتها على الممارسة الفعلية للحقوق من قبل الأفراد والجماعات . فعلى مستوى الأفراد تشمل هذه الحقوق الحق من عدم الحرمان من الحرية بشكل تعسفي والحق في حرية التعبير ... الخ وعلى مستوى الجماعات تغطى هذه الحقوق حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات و انتشار النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب وغيرها ، ولا يبدو وأنه يوجد أي تسلسل منطقي أو ضروري بين عناصر التحول الليبرالي كما أن أي تقدم سيتحقق منه ليس بالضرورة مكسبا نهائيا لا رجعة فيه [269].

ومن جانب آخر لعبت المتغيرات الخارجية دوراً فعالاً في صياغة فعل التحول نحو الديمقراطية في الجزائر . فقد تزامنت عملية التحول مع ما شهده النظام السياسي الدولي المعاصر من تطورات سريعة أثرت بفاعليتها على جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . الأمر الذي ترك آثاراً عميقة على مجمل التفاعلات الدولية السياسية المعاصرة. التي شكلت بدروها ضغوطا على صناعة القرار في العالم الثالث ولا سيما الرديكاليه منها . وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر تبعاً لعوامل عديدة بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها . فكانت من أول الدول التي أصابها داء البيرسيترويكا .

وتعتبر المساعدات الاقتصادية الخارجية وأنواع الربع المختلفة التي تتلقاها من دول الغرب الرأسمالي من أهم العوامل التي شكلت ضغطا على دول العالم الثالث ودفعتها دفعا . حيث اشترطت كثير من الدول الدائنة على الدول المستدينة أو المتلقية لتلك المساعدات . أن تتبنى النظم الديمقراطية حتى ولو كانت صورية فقط . كما اضطرت ظاهرة عدوى التحول الديمقراطي في أوربا الشرقية كثيرا من الدول إلى تبنى ذلك الخيار . وإن كان التأثير بعدوى التحول وحده لم يحقق التحول الديمقراطي إذا كان البلد تنقصه الظروف الداخلية الميدانية . فالتحول إلى الديمقراطية في البلد " أ " و " ب " ليس سببا للتحول الديمقراطي في البلد " ج " ما لم تكن الظروف التي ساعدت عليه في " أ " و "ب " موجودة في البلد " ج" [270].

وهكذا بفضل منطق تداخل مجموعة من العوامل الدولية الإقليمية المعاصرة . وقع تحول كبير في الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث . من أنظمة سلطوية لا تطبق بالديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية تمارس التعددية السياسية والانفتاح المؤسساتى بكل تكويناته . هذه المرحلة كما سبق وأن أشرنا أطلق عليها عالم السياسة الأمريكي صموئيل هانتجتون " الموجة الثالثة للديمقراطية " في كتابة الصادر عام 1991 تحت عنوان الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القرن العشرين "The third wave democratization in the tate – twentich century.".

ويعرف الموجة الثالثة بأنها مجموعة من التحولات التي تشكل مراحل إنتقالية من النظم غير الديمقراطية إلى الديمقراطية والتي – وفقا لرأيه – عادلت في معدلها وحجمها وزادت عن التحولات في الاتجاه المعاكس . أما كونها تشكل موجة ثالثة . فذلك على اعتبار أنها تشكل موجة

---

[269] – إبراهيم عوض ، الأزمة الاقتصادية ، والاحتجاج ، والتطور الديمقراطي :" دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن " ، إبراهيم عوض و(آخرين) ، في : التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، أعمال الندوة المصرية – الفرنسية الثالثة (القاهرة 29 سبتمبر – أكتوبر 1990) ، 1993 ، ص ، 117.

[270]– عبد الكريم السعداوى ، المرجع السابق ، ص 56.

جديدة . بعد موجتين متشابهتين سابقتين عليها الأولى كانت في الفترة من(1828 إلي 1926) والثانية من (1943–1946) إلا أن كلتا الموجتين إنتهيتا بما يسميه موجة معاكسة " Reverse wave" لانهيار الديمقراطية . أولاها سادت في الفترة من (1922–1942). وثانيهمامن (1961–1975) . حيث عرفت كل من هاتين الفترتين تراجعا للعديد من النظم التي شهدت تحولا ديمقراطيا . وإنتكاسات في تجاربها . أثرت على الحريات السياسية وحقوق الإنسان والسلام [271].

وفى هذا السياق نتساءل نحن . إذا كانت هذه التحولات التي تمت نحو الديمقراطية في الفترات السابقة ثم انتكست . قد خضعت لظروف دولية سادتها الحروب والصراعات الأيديولوجية , فإن المرحلة الأخيرة من التحول " الموجه الثالثة" تميزت بظروف دولية تختلف يسيطر فيها قطب واحد على مجريات الأحداث العالمية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي . فما هي طبيعة هذا التحول وإنعكاساتة على السياسة الدولية في العالم الثالث؟ و كيف تأثرت الجزائر بمجريات هذا التحول ؟.

وفى هذا السياق يمكننا الإشارة إلى نوعين من المتغيرات

- المتغيرات الدولية – المتغيرات الإقليمية .

1- المتغيرات الدولية :

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة الماضية تحولات جذرية وعميقة في النظام السياسي العالمي ، ولم يسبق للعالم المعاصر في أي وقت من الأوقات أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغير التي أخذت تؤسس لما يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لازال قيد التأسيس .

ولم تكن هذه التحولات عادية – وهى حتما لا تتكرر كثيرا في التاريخ بل أن هذه التحولات ونتيجة لعمقها أثرت في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي المعاصر . كما أن هذه التحولات عملت على إلغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى 40 سنة وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم ومراكز قوى دولية جديدة ومختلفة عما كانت سائداً حتى الآن [272] .

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفياتى نهاية طبيعية للنظام العالمي القديم الذي كان أساسا ثنائي القطبية كما شكل استفرادا للولايات المتحدة بالشأن العالمي عن طريق ما يسمي بالنظام العالمي الجديد . الذي تؤكد كل المعطيات أنه نظام أحادى القطب يحاول تكريس الهيمنة بمختلف

---

[271]– هالة مصطفى ، الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية ، السياسة الدولية ، العدد 140 ، أبريل2000، ص 61. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع أنظر : صموئيل هانتنجتون ، الموجة الثالثة ، للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة : عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ، 1993.

[272] – عبد الخالق عبد الله ، النظام العالمي الجديد . حقائق وأوهام ، السياسة الدولية ، العدد 124 ، أبريل 1996 ، ص 36.

معانيها . وترسيخ الانطباع بأنه كسب المواجهة السياسية والعقائدية لصالحه . وفي هذا الإطار راحت الولايات المتحدة الأمريكية تروج عبر وسائلها الإعلامية والدعائية المتطورة أن هزيمة الاتحاد السوفيتي تعني بالضرورة انتصار للفكر الليبرالي والديمقراطي وحقوق الإنسان. بما يعنى ذلك من نهاية للتاريخ أو الأيديولوجيا .

فلقد أوضح فرانسيس فوكوياما F. Fuky- yama مستشار الأمن القومي في الإدارة الأمريكية في مقال له صدر عام 1989 . تم دراسة مفصلة صدرت عام 1992 بعنوان نهاية التاريخ La fin de l'histoire بأن العالم انقسم في نهاية القرن إلى قسمين :- قسم تمثله دول ما بعد التاريخ post- Histoire التي تشرف على النظام العالمي المبني على ليبراليه اقتصادية وسياسية قصوى، وقسم تمثله دول تاريخية تتجه إلى الانكماش كلما ابتعدت عن التحرر الكامل لاقتصادياتها ومؤسساتها السياسية (الديمقراطية الليبراليه) ولن تسمح دول ما بعد التاريخ بأي تهديد للنظام العالمي . أو الإطار الجديد للنظام الدولي . أو بظهور إزعاجات Distrubance . وينبغي أن لا يتردد هذا النظام الدولي في استعمال القوة في صورة بوليس عالمي لإقرار النظام [273]. وبغض النظر عن الجدل الفكري الذي أثارته – وتثيره – مثل هذه الاستنتاجات . فالمؤكد أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فقد أصبحت قضية عالمية وأحد أبرز ملامح التطور السياسي على الصعيد العالمي . خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وقد شملت هذه الموجة دولاً عديدة في جنوب أوربا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوربا . وتنامي دور ما يعرف " بالمجتمع المدني العالمي" المتمثل في المنظمات الدولية غير الحكومية . ومن بينها منظمات عديدة تعنى بحقوق الإنسان، فضلا عن بروز دور منظمات التمويل الدولية وفى مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية لدول الجنوب – ومنها الدول العربية . وخاصة تلك الدول التي تلجأ إلى المؤسسات المعنية سعيا للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية [274].

وفي هذا السياق تكتسب أهمية التحول السياسي في الجزائر أهمية استثنائية . خاصية في ظل هذه المجموعة في المتغيرات الخارجية . وربما لا نكون مبالغين. إذا قلنا أن هذه التحولات الأخيرة التي أثرت على التوجه العام للنظام السياسي الجزائري ، جاءت تكملة لمشروع الزعزعة العامة التي شرع فيها النظام الدولي – الإمبريالي في السبعينات لضرب كل الدول القيادية في حركة عدم الانحياز[275] نظرا لقلق العديد من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من الدور الفعال الذي قامت به الجزائر البومدينية سواءاً على صعيد القارة ومنظماتها الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية) أو على صعيد العالم الثالث إجمالاً . وهو دور ضخ الحياة في فكرة عدم الانحياز وفى الفكرة التحررية الجنوبية على الصعيد الأفريقي ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري الناصري في سنوات الخمسينيات والستينات ، مثلما مثل مدخلا

---

[273]- F. fuky. Yama , L' afin de l'histoire et dernier homme (paris: Flammarion, 1992) . P , 169.

[274]– حسنين توفيق إبراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي : " قضايا وإشكاليات "، السياسة الدولية ، العدد 142 ، أكتوبر 2000 ، ص 25.

[275] – محمد العربي ولد خليفة ، الأزمة المفروضة على الجزائر : " مقاربة أولية عل هدى إستراتجية ثورة التحرير الوطني "، الطبعة الأولى ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1998 ، ص 94.

كبيراً لإنتاج فكرة نظام اقتصادي عالمي عادل بوصفه فكرة معارضه لنظام الهيمنة الرأسمالية للميتروبول على البلدان التابعة ، والحقيقة أن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف على دورها الإقليمي فحسب بل مشدود أيضا إلى قوتها الاقتصادية كبلد منتج للطاقة والى سياستها المزعجة . ناهيك بان واشنطن المهووسة بمسألة التمدد السوفياتى لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى العلاقة السياسية والعسكرية الجزائرية – السوفيتية . بل كانت ترى فيها بداية غير طيبة لاختراق سوفيتي جديد لضفة المتوسط بعد الخروج السوفيتي المدوي من مصر عقب قرار السادات طرد الخبراء السوفيات [276].

تعتبر هذه العوامل من ضمن الأمور التي أزعجت تلك الأنظمة وجعلتها تفرض إستراتيجيتها على الدول الصغرى – من بينها الجزائر – التي تمثل الأغلبية العددية في المحافل الدولية . والتي نجحت في إقرار عدد من التوصيات في المنظمات الدولية تعاكس تماما مصالح الغرب وإستراتيجية الكونية. في الواقع إن سقوط الاتحاد السوفيتي– الذي كان له تواجده القوى في تلك الدول– لم يؤدى إلى ظهور الأحادية القطبية فحسب. بل أدى أيضا إلى تغريب شامل للسياسة الدولية . وهندسة جديدة لعلاقات القوة في العالم [277]. بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تفرض إستراتيجية جديدة يسودها منطق العولمة بمختلف أنماطها . ومحاولة فرض نموذجها الليبرالي [278] في العديد من المجتمعات النامية وبالتالي الخروج بقيمها السياسية إلى خارج الحدود ونشرها عالميا . حيث أصبح اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسة بنداً من بنود النظام الدولي الجديد .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه . هل هذا التوجه في السياسة الأمريكية نبع من رغبة أكيدة في تأصيل هذا المبدأ داخل هذه المجتمعات. بحيث الهدف الرئيسي من وراءه تحقيق مزيد من الدمقرطة الحقيقة ؟.

هذا يدفعنا إلى تسليط الضوء على موقع هذه القضية في السياسة الخارجية الأمريكية التي لم تتبنى هدف نشر الديمقراطية كمبدأ ثابت لسياساتها الخارجية خلال فترة الحرب الباردة . حيث انصبت إهتماماتها الأولى على مواجهة الاتحاد السوفيتي(السابق) ومحاصرة نفوذه في العالم الثالث . ومن هنا لم تكن طبيعة النظام السياسي هو المعيار الذي على أساسه تحدد واشنطن علاقاتها بالدول الأخرى . بل كان المعيار هو موقف هذا النظام أو ذاك من الاتحاد السوفيتي كما اتجهت الولايات المتحدة إلى توظيف قضية حقوق الإنسان بشكل برغماتى .حيث جعلتها إحدى قضايا إدارة علاقتها مع موسكو [279].

---

[276]–عبد اللاله بالقزيز ، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي ، المستقبل العربي ، العدد 259 ، ديسمبر 2000 ، المرجع السابق ، ص 45.

[277] –محمد العزبى ولد خليفة ، المرجع السابق ، ص ، 94.

[278]– من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى تسعى إلى فرض الديمقراطية ، فإنها تتعلق بنمط معين من الديمقراطية ، فهي لا تقبل الديمقراطية في صيغتها المعروفة في بلدان أوربا الغربية، خصوصا بعد أن طعمت هذه الأخيرة ببعض المفاهيم الاجتماعية إن ما تقبله الولايات المتحدة هو نمط معين من الديمقراطية وهو الديمقراطية الأمريكية .

[279]–حسنين توفيق ابرهيم ، المرجع السبق ، ص ، 26.

بيد أن الأمر تغير منذ نهاية الثمانينات حيث شهد العالم من خلال الترويج لفكرة النظام العالمي الجديد فكرة وجوب تبنى الديمقراطية كنظام سياسي يجب أن يسود جميع دول العالم بما فيها أقطار العالم العربي وهنا يراد للديمقراطية الليبراليه أن تصبح بمثابة المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد وفق الرغبة الأمريكية . فالسياسة الأمريكية نشطت بصورة أكبر منذ انتهاء الحرب الباردة . في مجال ليس فقط الترويج لتلك القيم . ولكن في مساندة عمليات التحول في البلدان التي كانت تشكل الكتلة السوفيتية وكذلك الاتحاد السوفيتي (سابقا) ثقلا كبيرا وأيضا في دول أخرى إفريقية وآسيوية وأمريكية لاتينية ماديا ومعنويا[280]. أما بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الديمقراطية في الوطن العربي فيمكن القول بأنها لاترى من مصلحتها حدوث تحول ديمقراطى حقيقي في المنطقة على الأقل خلال الأجلين القصير والمتوسط وذلك بسبب المصالح الاقتصادية . من جهة وخشيتها من جهة أخرى من أن يؤدى إلى مجيء الإسلاميين إلى الحكم . وبالتالي تتكرر تجربة الثورة الإسلامية في إيران بنتائجها السيئة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية [281] (مثال ذلك معارضتها الضمنية لنجاح التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 1991). هكذا إن الولايات المتحدة تتعامل مع الديمقراطية في حدود اعتبارين : الأول هو اعتبار المصالح . فهي تتجاوب مع الديمقراطية بقدر ما تخدم مصالحها . أي بالقدر الذي تتطابق فيه مع وجود اقتصاد رأسمالي قائم على أساس السوق الحرة . والثاني إنها ستتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي يتطابق فيه نموذجها الخاص بالديمقراطية الذي هو بدوره يتطابق مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي – الميتروبولى والسوق الحرة .

هذا بدون نسيان الدور الذي لعبته – وتلعبه – الدولة الفرنسية إزاء هذه التحولات . خاصة في العالم العربي والنامي عموما . من خلال دعمها ومساعدتها للتكتلات والقوى الفرنكفونية[282] بشتى الوسائل . وذلك محاولة منها مزاحمة الموقف الأمريكي المتزايد حول قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصة في الجزائر وبعض الدول الأفريقية التي تعتبر مراكز نفوذ قوية بالنسبة لفرنسا. ففي الجزائر استطاعت أن تؤثر هذا الأخيرة على بعض صناع القرار في السلطة الجزائرية . من أجل إحداث نوع من الانفراج السياسي نحو الديمقراطية . علاوة على احتضانها للمعارضة السياسية الجزائرية ذات القاعدة الاثنو – ثقافية –البربرية ومساندتها لها باسم الحق في التعددية الثقافية واسترجاع حقوق الأقليات المغتصبة .

إن الدور الفرنسي في عملية التحول الذي خضعت له الجزائر ، يمكن اعتباره جزء من الاستراتيجية الاستعمارية التي بنت عليها فرنسا تصوراتها منذ 1830 . بحيث لا يمكن أن تسير بمعزل عن هذه المنطقة الجيو–بولتيكية ذات النفوذ القوى بالنسبة إليها . وانطلاقا من جدلية المصالح المادية والبشرية التي تربطها بالجزائر وخصوصية عملية التحول اضطرت فرنسا إلى

---

[280] –عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 261 ، نوفمبر 2000 ، المرجع السابق ، ص ، 154.

[281]– المرجع نفسه ، ص ، 158.

[282] –هذا ما أكده فرانسوا ميتران خلال انعقاد قمة الدول الفرانكفونية عام 1990 عندما أكد أمام القادة الأفارقة على أن السياسة الرسمية الفرنسية . تربط تطور العلاقات الاقتصادية والمساعدات بمدى التقدم الذي تحققه القارة الإفريقية في مجال الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان .

وضع ضمن صلاحيات وزير الداخلية مدعوماً من رئيس الحكومة – إدوارد بلادور – الأزمة الجزائرية ،الأمر الذي يجسد النظرة الأمنية الخاصة التي تتعامل بها الحكومة الفرنسية مع قضية التحول الديمقراطي في الجزائر [283].

إن نفس الآليات التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع قضية الديمقراطية في البلدان النامية استعملتها كذلك فرنسا – وبعض الدول الأوربية كألمانيا مثلا– وإلا كيف نفسر تأييدها للانقلاب العسكري على المسار الديمقراطي في الجزائر؟ الذي أفرز قوة ثقافية وسياسية معادية لها ولمصالحها(الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وكيف نفسر إقدامها على دعم المؤسسة العسكرية الحاكمة (في عهد المجلس الأعلى للدولة) ومساعدتها لقوى التيار الفرنكو– أمازيغي المعادى لتيار العروبة في الجزائر .؟

وبدون التعمق في أمور هي من اختصاص العلوم السياسية – العلاقات الدولية – يمكن أن نستخلص بصفة عامة أن التغيرات التي طرأت على النظام الدولي . تركت أثاراً عميقة في مجمل التفاعلات الدولية المعاصرة . التي شكلت بدورها ضغوطا كبيرة على صناعة القرار في دول العالم الثالث . ولاسيما الرديكالية منها وكان من الطبيعي أن تتأثر الجزائر تبعا لعوامل عديدة بالظروف الدولية والإقليمية المحيطة بها التي جاءت بنسقين متناقضين 1– أعباء الهوية الأصلية والتعبير عنها سياسيا . 2– الانجذاب نحو القيم الليبرالية الغربية نتيجة تأثرها السريع بمنطق العولمة .

وهكذا وبناءاً على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل وتشابك وتغير سريع في ظل العولمة . لم تعد الجزائر بمنأى عن المتغيرات الخارجية كنتيجة حتمية لتأثرها بالمعطيات الدولية . وهنا يمكن القول أن النموذج الجزائري في التحول يعكس بوضوح جدلية العالمية. و الخصوصية التي يثيرها مفهوم الديمقراطية . حيث ترتبط عالمية هذا المفهوم كما هو معروف بممارسات الديمقراطية الليبرالية . وما تفرضه في تعددية حزبية كأحد أبعادها .

2- المتغيرات الإقليمية

على المستوى الإقليمي تمثل الأزمة الجزائرية وتداعياتها المؤثرة في عملية الانتقال إلى التعددية السياسية عامل أساسي في عوامل عدم الاستقرار الهيكلي وآلياته في منطقة المغرب العربي . بحكم وضعها الجيو– بولتيكى فضلا عن وزنها السياسي كمحور للاستقرار في المنطقة . كما أن الموقع الذي تحتله في هذه المنطقة (الحوض لمتوسطي) كان سببا في زيادة تأثرها بالتطورات التي شهدتها . والتي جاءت ضخامتها بحاجة ملحة إلى توفير وفاق جزائري مغاربى – متوسطي في جميع المجالات . وذلك لايتم بدون إصلاحات داخلية تتماثل لدى الجميع . هذا إضافة إلى الضغوط التي تلقتها الجزائر على بعض مراكز القرار من طرف أوربا – فرنسا على وجه الخصوص للتأثير على شكل وتائر العملية الانتقالية المعقدة [284].

---

[283]– التقرير الاستراتيجي العربي ، الأزمة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 146.

[284] –نبيل عبد الفتاح ، الأزمة السياسية في الجزائر :" المكونات والصراعات والمسارات "، السياسية الدولية ، العدد 64 ، أبريل 1992 ، ص 189.

وفى ذات المستوى . فإن وضع الجزائر العربي – الإسلامي . مؤثر نسبيا على مجمل التفاعلات السياسية في منطقة المشرق العربي. وهنا تكتسب عملية التحول أهمية خاصة ، بالنظر إلى الارتباطات الأيديولوجية – السياسة والتنظيمية لها مع حركات الأخوان المسلمين في مصر والأردن . ولاسيما تلك سبقتها في تبنى الانفتاح باتجاه فتح المجال للقوى السياسية الإسلامية [285]. فبالنسبة إلى إيران قد حاولت التأثير في التجربة الجزائرية من خلال مد جسور العلاقات مع التيارات والتنظيمات الإسلامية . وخصوصا مع بعض الحركات الدينية . وقد تنبهت الحكومة الجزائرية إلى هذا التحرك . وإن جاء متأخراً . فوجهت تحذيراً إلى الحكومة الإيرانية . ثم اضطرت فيما بعد إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية [286].ثم قطعتها بشكل تام بعد أن تبين تورط إيران في العديد من قضايا العنف التي ارتكبتها الحركة الإسلامية الجزائرية .

وفى الواقع إن حجم التغيرات البنائية في النظام العربي في الفترة منذ بداية الثمانينات كان هائلا . خاصة مع تقلص دور الدول الراديكالية. وتصاعد دور الدول الموصوفة بالمحافظة مع تصاعد نفوذها وانعكاس توجهاتها على النظام ككل. بما فيها التوجهات السياسية للعديد من الدول العربية بما فيها الجزائر .

ثانيا: العوامل الداخلية المؤثرة في عملية الانتقال

كانت الثمانينات عقد أزمات اقتصادية حادة في عدد كبير من البلدان النامية . حيث تراجع النمو الاقتصادي بل وأصبح سالبا . وانخفض مستوى المعيشة انخفاضا شديداً . واستوت في ذلك بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا والعالم العربي . وقد ترتب على ذلك زيادة إلحاح مشكلة التنظيم السياسي التي كان يعيشها عدد كبير من هذه البلدان .

وقد كان اندفاع الاحتجاج الشعبي هو رد الفعل على تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي ولما وجدت السلطات في بلدان أمريكا اللاتينية بالذات أنها في مأزق لا فكاك منه . قبلت بتغيير نظم الحكم فيها . وهكذا توالت عمليات التطور الديمقراطي فيها خلال العقد كله .

ومن خارج العالم النامي تكشفت بوادر الظواهر نفسها في بداية العقد في شرق أوربا . إلا أن الأحداث تدفقت بسرعة هائلة عند نهايته وأدت إلى تغيرات جذرية في الأنظمة السياسية لبلدان هذه المنطقة. ولقد تطورت الأمور بشكل شبيه في بعض البلدان العربية ، يبرز من بينها بلدان بالذات هما الجزائر والأردن . فلقد شهد كل من البدلين لدى نهاية العقد احتجاجا غير مسبوق علي تدهور الوضع الاقتصادي فيهما أعلنت السلطات في مواجهته البدء فوراً في عملية التطور الديمقراطي .

إن الأزمة حسب تعريف هابرماس Y.Habermas : " تظهر حين لا يعطي نسق اجتماعي سوى إمكانات قليلة لحل المشكلات التي تواجهه. بما لا يسمح باستمرار وجود

---

[285]–المرجع السابق نفسه ، ص 189.

[286] –المنعم عمار ، الجزائر والتعددية المكلفة ، سليمان الرياشي(آخرين) ، في: الأزمة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص: 56 . للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : عبد الحميد إبراهيمى ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996.

النسق " [287]). من الممكن أن يفيدنا هذا التعريف النسقي – السوسيولوجى في محاولة التعرف على بعض الأسباب التي أدت إلى التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر . فلقد عرفت الجزائر منذ نهاية السبعينات أزمة حادة ومتعددة الجوانب وهي بالدرجة الأولى اقتصادية نتيجة إنخرام نمط التراكم الذي حاولت الدولة هيكلته منذ بدايات الستينات والسبعينات . وكان لهذه الأزمة الاقتصادية انعكاسات سياسية مباشرة على الدولة التي أقامت جزء من مشروعيتها بعد الاستقلال على إرضاء جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية في ظل الأيديولوجية الاشتراكية . وتوفير ظروف الصعود الاجتماعي لها . هذا يعني أن هذه الأزمة الهيكلية التي أصابت الجزائر سوف تحد من إمكانيات التدخل الاقتصادي للدولة في كل المجالات وتقلص من قدرتها على تلبية الحاجات المادية للمواطنين وبالتالي تزعزع شرعيتها السياسية في نظر أفراد المجتمع . وهذا ما سوف يساهم في ظهور الحركات الاجتماعية العشوائية. واتساع رقعة الخطاب المناهض للدولة وبصفة خاصة الحركات الدينية الأصولية والحركات ذات الصبغة الاثنو – ثقافية .

إلي جانب ذلك برزت أزمة النسق السياسي الناتجة عن جمود مؤسسات النظام السياسي وضعفه في عملية التأطير الإجتماعي . فبالرغم من تصدع نمط الإنتاج الاقتصادي الذي اتبعته الدولة بعد الاستقلال ، والتغيرات الكبيرة التي مست الأبنية الاجتماعية والثقافية . فان النظام السياسي الجزائري ظل بلا تطور يذكر .فإستمر حزب " جبهة التحرير الوطنى " في احتكاره للتمثيل السياسي وسيطرته على منظمات المجتمع المدني . وظلت النخبة الحاكمة بلا تغير يعكس التغير السريع الذي انعكس علي بنية المجتمع وشرائحه المختلفة – نشير في هذا الصدد أن أكثر من ثلثي السكان أعمارهم أقل من 25 سنة – فلا عجب أن تكون تنامي قوة النظام القهرية . قد قابله ضعف موازٍ في قدرته الاقناعيه . أمام هذا التأزم في الوضع الاقتصادي – السياسي والاجتماعي لم يبق للمجتمع وشرائحه سوى اللجوء إلي الشارع والاحتجاج عن طريق الإضرابات الفوضوية والمظاهرات . ولعل أهمها إنتفاطة أكتوبر 1988 التي سحقت الهوة بين المجتمع والنظام السياسي ليصبح منفتحاً ومطالبا بالديمقراطية والتعددية الحزبية .

وفى الحقيقة إن ظهور الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بهذا الشكل . كان نتيجة تطورات في سياق عملية واسعة النطاق وطويلة الأمد في التحول الاجتماعي والسياسي في الجزائر هذه العملية تبدأ بوقوع تطور ما في أحد الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . تؤثر على بقية النظم وتنتقل التأثيرات من نظام لآخر في إطار جدلية مستمرة . فالتطورات التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال الرسمى للبلاد عام 1962 ليست بالقليلة فقد أدت إنحرافات النظام السياسي عن مساعيه الحقيقة في تكوين الدولة الحديثة والتمثيل الشرعى للسلطة . وبالتالي استمرار غياب الوجه القانوني المجرد لمفهوم الدولة (نظام الحزب الواحد ، مركزية التخطيط والتنفيذ ، سيطرت الدولة على مؤسسات المجتمع المدني ... الخ) إلي حدوث تطورات جذرية في بنية المجتمع وقيمه وطموحاته وعلاقاته . الأمر الذي طرح مدخلات جديدة على النظام السياسي . كانت إستجاباته لها عاملا في إحداث مزيد من التطورات . وعلى هذا الأساس سوف نقسم العوامل

---

[287] –السيد ياسين ، النظام الثقافي العربي بين الأزمة والانهيار ، التقرير الاستراتيجي العربي ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة : 1996 ، ص 16.

الداخلية إلى ثلاث عناصر أساسية تعتبر كمداخل لفهم طبيعة الأزمة متعددة الأوجه التي قادت إلي عملية التحول وهي كالتالي :

1- الأزمة الاقتصادية وإجراءات التكيف الهيكلي.

3- تطور القوى الاجتماعية وأزمة النسق السياسي.

4- التوترات الثقافية وإشكالية الهوية .

1- الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي في الجزائر:

قبل التعرض بالقراءة لأسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر. سوف نحاول إعطاء تعريف إجرائي لمفهوم الأزمة الاقتصادية. باعتباره المفهوم الذي ستنطلق منه لفهم طبيعة هذه الأزمة ومحدداتها.يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية إلى التدهور في مستوى معيشة السكان وعجز الحكومة عن علاجه. ولقد كان سبب هذه الأزمة في البلدان النامية خلال عقد الثمانينات هو العجز المزمن في ميزان المدفوعات الذي واجهته هذه البلدان بالاستدانة. فلما تراكمت الديون الخارجية وأصبحت خدمتها غير ممكنة في ظل الموارد المتناقصة لجأت هذه البلدان غلى إتباع سياسات تقشفية في إطار برامج التكيف الهيكلي لاقتصادها. ويمكن تلخيص هذه السياسات في عدد من الإجراءات أهمها:

تخفيض نسبة الإنفاق العام وتقيد الائتمان وتخفيض سعر صرف العملة الوطنية وتعديل أسعار توريد بعض المنتجات. بالإضافة إلى حاجة بعض البلدان إي نقل بعض مجالات النشاط الاقتصادي من القطاع العام في القطاع الخاص. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع الأسعار وانكماش النشاط الاقتصادي. وبالتالي ازدياد البطالة وانخفاض مستوى المعيشة. [288]

وتوجد مؤشرات عديدة أخرى تكشف عن وجود الأزمة الاقتصادية من بينها النمو الديمغرافي وخدمة الديون وتطور الاستهلاك.لكن قبل محاولتنا الاقتراب من طبيعة الأزمة الاقتصادية والآثار التي تمخضت عنها في الجزائر. لا بد لنا من العودة بعض الشيء غلى الوراء. ومن هنا فالإطار التاريخي العام يمكن أن يعطينا صورة عما آلت إليه الأوضاع في الجزائر المعاصرة.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين 1978، اخذ الفريق الجديد في نظام الشاذلي بن جديد على عاتقه، إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للبلاد، تمخض عن ذلك تقرير رسمي سمي آنذاك (bilan économique et social de la decevnie 1967-1978) ولقد صودق عليه في المؤتمر الإنشائي لجبهة التحرير الوطني منذ سنة 1980، وتأكد العمل به ضمن المخطط الخماسي لسنوات 1980-1984. هذا البرنامج اعتبر نقطة الانطلاق الرئيسية، لسياسة اقتصادية جديدة من طرف النخب التكنوبيروقراطية وهو ما سيحدد مستقبلا الخطوط العامة للسياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية لعشرية الثمانينات. ولكن في الوقت نفسه قدم هذا المخطط نفذا لاذعا للإستراتيجية التنموية السابقة التي أطلق عليها الخبراء الاقتصاديون والتكنقراط "بالصناعات المصنعة" (l'industries industrialisantes). وأنصب هذا النقد أساسا على طبعتها الرأسمالية التي استغرقت كثيرا من موارد الدولة الريعية بما يفوق 20 مليار دولار.

---

[288]- إبراهيم عوض، المرجع السابق ، ص117.

وتحت غطاء الإفلاس المتتابع للقطاع العام. وما فرضه من خيارات تنموية طبقت على المجتمع الجزائري طوال فترة ما بعد الاستقلال. بدأت تظهر بعض التساؤلات حول طبعة هذا النمط ومدى قدرته على تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. لقد اعتبر هذا الإفلاس نتيجة مباشرة للفشل التام لخط التراكم الذي اتبعته الدولة بعد الاستقلال، وبرغم محاولات انقاد الاقتصاد الجزائري في العديد من المرات من طرف الدولة. وبعت الحيوية فيه، إلا أنه لم يصمد أمام هذا الانهيار المتصاعد فبينما كان اقتصاد السوق يطبق في كثير من دول العالم الثالث كخيار تنموي جديد بدل الاقتصاد الموجه (تونس، المغرب، بعض دول أمريكا اللاتينية ...الخ) كانت الجزائر تراوح بمكانها أو في أحسن الحالات تسير ببطيء شديد نحو مسار التغير. مما يؤشر ضمنيا أن أزمة التراكم أو الأزمة المالية ليست هي العامل الأساسي في الأزمة الاقتصادية ولكن في الحقيقة ما هي إلا الوجه الظاهر لجبل الجليد. كما سيتضح بعد ذلك. [289]

لقد أثبتت تجارب التنمية الاقتصادية في العالم الثالث بشكل واضح. بان نمط التراكم المالي والنقدي هي بالمفهوم الاقتصادي للكلمة، ليس أساسا كاملا. لإصدار حكم على صحة المردودية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد وطني معين. ففي بعض الظروف، تكون لمسألة الشرعية السياسية للدولة أهمية تتجاوز وظيفة التراكم الرأسمالي. وهي المدخل الذي يمكن من خلاله فهم محددات الأزمة الحادة في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

إن أول عملية إعادة هيكلة كالقطاع العام والتي تبدأ في تطبيقها بناءا على المرسوم 80-242 من شهر أكتوبر 1980، فعبر هذه الآلية التنفيذية تم إحصاء 66 شركة وطنية كانت تمثل فخرا للنخب الفرانكفونية أكثر من المعربة فالنسيج الصناعي تمت تجزئته. على سبيل المثال أكبر شركة بترولية snatrache تم تقسيمها إلى 13 وحدة مستقلة، في حين شركات المنشأة الصناعية sonacome لتركيب السيارات تم تجزئتها إلى 6 وحدات صغرى إلى جانب إعادة تهيئة المؤسسات 700 وحدة مقسمة على كل الولايات و1000 وحدة على مستوى البلديات. [290]

ضمن السياق الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي تتميز بإنشاء الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على الأسواق العالمية. توجهت الجزائر بشراسة إلى التفكيك غير المنظم حتى لمؤسساتها الأكثر نجاعة. هذه الهيكلة الفوضوية في مراحلها الأولى التي بدأت فيها بدون المشاركة الفعلية المسيرين الاقتصادي أو ممثلي العمال لم تفرز أي نتائج ملموسة سواءا على صعيد تطوراتها أو إنتاجياتها أو وضعها المالي. فخط التسيير البيروقراطي العتيق لم يتغير ولا حتى بيئته الاقتصادية والمؤسسية إن عملية تقسيم المؤسسات الاقتصادية للدولة. لم يعمل سوى على تعميق المشاكل عوض أن يقلل منها. ضمن هذه الوضعية نستنتج أنه كل احتكار بيروقراطي لم يتم سوى تقسيمه إلى احتكار فرعي (sous monopoles) من طرف القوى الاجتماعية.

---

289 –Rachid telemcani, état, bazar et globalisation « l'aventure de l'infitate en Algérie, édition el hikma, Alger, 1999.p .18.

290– يفسر هذا عبد الباقي الهرماسي بالرجوع إلى طبيعة الطبقة التكنوبيرقراطية الذي يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه في التأثير على شكل توزيع الفائض ولذلك فانه خارج منطق التيكنوبيرقراطية المنقسمة والمتصارعة لا تدرك في الجزائر قرار قيادة السياسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ذلك تقسيم شركة سونطراك نفسها.

على المستوى الرمزي هذه السياسة الاقتصادية الجديدة كانت وخيمة العواقب. فالدولة البيروقراطية لم تهاجم بهذه السياسة الذاكرة الصناعية فقط. بل تعدتها إلى الذاكرة التاريخية مجردة إياها من تجربتها التاريخية المتراكمة كل فترة ما بعد الاستعمار. [291]

وبالموازاة مع إعادة هيكلة القطاع العام. ثم تشجيع رأس المال الخاص الجزائري [292]، في الاستثمار بالخصوص في القطاعات غير ذات الأهمية الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. كما منح للرأسمال الأجنبي تشجيعات للاستثمار في الجزائر بشرط لا تتعدى مشاركته 49%. أمام هذه التسهيلات القانونية الأكثر فعالية للقطاع الخاص والعام، استمرت الدولة ريعية في الاعتماد شبه الكلي على مصادر النفط كمرجع أساسي لتحديد الموازنة العامة لاقتصادها ولكن ما كانت الدولة البيروقراطية أن تبدي انفتاحا نسبيا في السياسة الاقتصادية. لو لم تكن هناك ضمانات للدولة مرجعها الأساسي الريع البترولي الذي سيمنحها إمكانيات لقيادة الانفتاح من الأعلى.

يمكننا أن نقول أن مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، عرف حدوده التاريخية منذ بداية الثمانيات من القرن العشرين. فقد كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة نقطة الانطلاق للأزمة العامة التي مست النسق الاجتماعي بمختلف مكوناته، ومن أجل فهم أسباب الأزمة في حقيقتها لابد من وضعها في إطارها الدولي، فقد شهد الاقتصاد الدولي بداية من تلك الفترة نموا أكبرا لنسب الفائدة وصعودا معتبرا في قيمة الدولار، مما أثر بالسلب على الدين الجزائري، حيث تعد الجزائر من أكثر الدول أفريقيا استدانة من الخارج. فقد ارتفعت الديون الخارجية من 4.9 مليار دولار عام 1973 إلى 16 مليار دولار في عام 1980. وبذلت محاولات لتخفيضها حتى وصلت 13.6 مليار دولار عام 1986، إلا أنها قفزت مرة أخرى إلى 19 مليار دولار عام 1988 وهو الرقم الذي أعلنه الرئيس بن جديد في نوفمبر 1988. [293]

---

291 -Rachid tlemçanie, op. cite, p 19.

292– حول هذه النقطة أنظر: djellali liabes, la quête de la rigueur, ouvrage collective sous la direction du doho ajerbal. Et M. bouguera, chapitre1.p17.

293– عمرو عبد الكريم السعداوي، المرجع السابق، ص630.

الجدول رقم 01: يوضح الدين الخارجي للجزائر في الفترة الممتدة من 1980-1988 م بالدولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الدين الخارجي	17.05	19.09	14.97	14.32	14.18	16.51	20.56	24.6	25.04

المصدر : Tebani amel : privatisation des enterprise publiques en algerie , ed ,belkeise ,2011,p51.

الجدول رقم 02 :يوضح الدين الخارجي بالمقارنة بالصادرات في الفترة 1980-1985

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
بالنسبة المؤية	27.4	33.3	36.8	34.8	35.7	34.8

المصدر :Ibid .p51

نجم عن هذا التزايد في نسبة الديون الخارجية. ارتفاع ميزان مدفوعات الجزائر لسد الديون من جهة ومن جهة أخرى كانت سنة 1984 بداية لأسعار البترول نحو الانخفاض في السوق العالمية.فبعد أن كان هذا السعر 34 مليار دولارا في أكتوبر 1981 أصبح 29 دولارا في مارس 1983.ورغم ذلك بقي هذا الانخفاض مقنعا بفضل علو مستوى عملية التبادل، حتى وإن كانت الوضعية آنذاك لا تبعث على التفاؤل بالمقارنة على ما كانت عليه الأمور سنة 1979. بخاصة وأن سعر الغاز ثم ربطه في غمرة ارتفاع أسعار البترول، هذا الأخير كان عليه أن يتعرض لنفس التقهقر. [294] (أنظر جدول نسبة الديون)

ولا شك أن انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات مسؤول إلى حد بعيد عن الأزمة، فلقد تراجعت هذه القيمة من 15.581 مليون دولار في 1981 إلى 14.109 مليون دولار في 1985.ثم إلى 8.773 في 1988. وفي سنة 1985 بدأت بوادر الأزمة تتضاعف بحيث عملت وسائل الإعلام الوطنية تضخيمها عن قصد، فها هي مداخيل الخارجية لا تكاد تغطي الإستيرادات، وها هي إجراءات تقشف تتخذ وديون جديدة تتطلب التسديد، هذا في ظل ضعف كامل للقطاعات المنتجة الأخرى كالقطاع الزراعي وبعض القطاعات الصناعية التي فككت بسبب سياسة إعادة الهيكلة، وبالنظر إلى الإرتكاز شبه كلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وبعض

[294]- علي الكنز، حول الأزمة "خمس دراسات حول الجزائر والعام العربي" دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص51.

الصناعات البيتروكيميائية. فإن علاقات التبعية الاقتصادية والغذائية للخارج أحدث تعمق عام بعد عام، وبرغم محاولات الدولة دعم القطاع الفلاحي من مواردها الريعية إلا أن سياساتها تجاه هذا القطاع باءت بالفشل نتيجة سوء التسيير وانعدام الهيئات الرقابية المسؤولة أمام القانون إزاء هذا الوضع المتردي على المستوى الاقتصادي وبعد الإجراءات التي اتخذت ضد ندرة الموارد الاستهلاكية programme d'importation antipuneries والتي استهدف بها الشاذلي تعزيز شعبيته من جديد، أخذت رفوف الكبريات الأسواق تتعرى شيئا فشيئا، هذا في الوقت الذي بدأت فيه إعادة النظر في عملية التصنيع وإعادة هيكلة بعض المؤسسات الكبرى تؤتى ثمارها. من أهمها بداية منحنى البطالة في الارتفاع على غير عهده في العشرية الماضية، فبعد ما كانت 130.000 فرصة عمل تخلق سنويا فيما بين 1980-1984 تراجعت لتصبح 74000 فرصة عمل 1986 و 64.500 في 1987 و 60.000 فرصة عمل فقط في 1988.

وهكذا ارتفع معدل البطالة من 16.6% في عام 1985 إلى 18.4% في 1987 ثم إلى 22% في 1988. ومن المواطنين الذين عانوا من البطالة كان 72.2 منهم فيما بين الخامسة عشر والرابعة والعشرين، أن يغلب عليهم عنصر الشباب.حيث كان 68% منهم لم يعملوا من قبل وكان مستوى التعليم بين المواطنين الذين يعانون من البطالة أعلى منه من الذين يعملون بالفعل. حيث مثل المواطنون من غير ذوي المؤهلات 17.4% من العاطلين عن العمل. و كانت تشير التقديرات أن قوة العمل الجدية التي ستعرض عملها سنويا في سوق العمل فيما بين 1990 و1994 سيصل عددها إلى 258.000، وأن هذا الرقم سيرتفع إلى 335.000 مواطنا فيما بين 1995-1999. وإذا ما أضيف إلى هذه الأرقام عدد من العاطلين عن العمل بالفعل في 1987. لكان من الضروري للإبقاء على نسبة البطالة عند 20% من قوة العمل أن يتم خلق 206000 فيما بين 1990 و1994 ثم 286000 فرصة عمل فيما بين 1995-1990. و يبدو تحقق هذا الهدف ضربا من المستحيل في ضوء ما تم توفيره فعلا من فرص العمل ما بين 1986-1988. [295]

وفي سنة 1986 دخلت الجزائر ليست بمحاذاة الأزمة وإنما في صميمها. فلقد نزل سعر البترول إلى أدنى درجاته. بحيث قدر بـ 12 دولار خلال شهر فبراير من نفس السنة.مما ولد نقص كبير في العملة الصعبة، وسرعان ما أخذت شائعات التشاؤم تنتشر عبر مدن البلاد وبدأ الناس يتهافتون على الطوابير لاقتناء مواد الاستهلاك الأساسية (البن، السكر، الزيت، الدقيق....الخ)، ولم تنجح التفنيدات الرسمية المعززة بدروس في الحس المدني ولا حتى خطاب المساجد التي جندتها الدولة في بعث التفاؤل من جديد في أوساط الطبقات الشعبية.

هذا زيادة على تقلص ميزانية التسيير للدولة بـ 15% . نفس الشيء حدث لبرامج التجهيز وحركة التصنيع التي أخذت في التقلص منذ بداية العقد نتيجة الآلة الصناعية المفككة للقطاع العام التي أثبتت التجارب عدم نجاعتها في تطوير الاقتصاد وترشيده. [296]

فإن كان من البديهي. ولاسيما للتهويل المعتمد من طرف شائعات الشارع أن تكون النتيجة ليست تقلصا فقط في عروض العمل. وإنما كذلك تسريحات مكثفا للعمال في المؤسسات العمومية والإدارات، وهكذا ارتمت الجزائر في أحضان الأزمة.

---

[295]- ابراهيم عوض، المرجع السابق، ص123.

[296]- علي الكنز، المرجع السابق، ص52.

وما يجب الانتباه إليه. أنه ابتداء من الثمانينات أصبح الخطاب السياسي الرسمي، يستغل بحذق ظاهرة الأزمة الهيكلة العامة. بهدف الاقتناع بضرورة القيام بعملية واسعة النطاق لإعادة الهيكلة restructuration على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، كان المراد بها الوصول إلى نموذج تنموي جديد يختلف عن الذي سبقه ولكن بالرغم من واقع الأزمة الاقتصادية العميقة إلا أن القيادة السياسية و بعض التكنوقراط البومدينيين المتمسكين بالمبادئ الأرثوذوكسية للاشتراكية المعروفين بعدائهم لليبرالية. سيتحفظون على تطبيق مشروع برنامج التكييف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي.

إلا أنه مع احتداد وطأة الأزمة الاقتصادية خاصة في سنوات 1985-1986-1988 وحتى بداية السبعينات ستحاول الحكومة القيام ببعض الإصلاحات في القطاع الصناعي وقطاع البنوك وقطاع الزراعة. حيث سيقع التأكيد على ضرورة احترام المردودية في توزيع القروض لكن هذه الإصلاحات سوف لن تكون لها الآثار المرجوة على الاقتصاد. [297]

نتيجة لما سبق من تحولات على الصعيد الاقتصادي، بدأت تتطور كل أشكال الميديوقراطية في التسيير. وظهور السوق الموازية البعيدة عن كل أشكال الرقابة مؤسسة بذلك اقتصادا بديلا أساسة التهريب والسوق السوداء. إذ لم يكن يعتقد أحد أن مولود حمروش الذي تولى إدارة الحكومة في تلك المرحلة بإمكانه أن يقوم بعملية الإصلاح في ظل تلك الشروط والمجيء بسياسة جديدة مختلفة باعتماده على نفس الطاقم السياسي والاقتصادي المتحالف مع جماعات المصالح داخل النظام في وضعية أين 70% من مداخيل التصدير كلها موجهة إلى خدمة الدين الخارجي. فالحكومة عن قصد أرادت أن تلعب دور المتحكم في الوضع الاقتصادي، معتمدة على خطاب بناءي يتدارك التناقص في الميزانية، والتوجه نحو تحسين المردودية العمال في مؤسسات الدول بالإضافة إلى التخفيض من نسبة التضخم. لكن الوضع كان على النقيض تماما من هذا. فالأموال التي كان المراد منها التخفيض من الأزمة خصصت لبناء مقام الشهيد وهو مركز تجاري سمي رياض الفتح، بأعالي العاصمة. الذي أصبح مكانا مخصصا لاستجمام الطبقات البورجوازية، العاصمية. فالأموال التي كانت مخصصة للاستثمارات الأجنبية المنتجة والموفرة لمناصب العمل. [298]حولت بقرار سياسي إلى بناء هذا المقام- الذي أريد من عمليه بناءة تدارك الشرعية التاريخية العثمانية. من جهة. ومن جهة أخرى تبذير موارد مالية الضخمة وسوء تسييرها من طرف البيروقراطية المتنامية للدولة. في مشاريع غير مفيدة. الشيء جعل الجزائر فرسية سهلة للتقلبات الاقتصادية الدولية.

تمت هذه التحولات كلها أمام صمود الدولة المنهارة تجاه تحديات صندوق النقد الدولي لكن هذا الصمود لم يدم طويلا. وسرعان ما اضطرت حكومة "حمروش" الجديدة التي شكلها الرئيس بن جديد إلى وضع تعديل هيكلي جذري. أدى إلى تجزئة المنشآت العمومية الكبرى نهائيا، واعتماد

---

[297]- حكيم بن حمودة، الجزائر بين تسلط الدولة والعنف الأعمى للحركات الدينية، في: المجتمع والدولة في المغرب العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مركز البحوث العربية، القاهرة ،مكتبة مدبولي ، 1998،ص940.

[298] -LAHOURI ADDI, vide du pouvoir et intolérance « le choix des Algériens, le monde diplomatique, juin 1990, p7.

مبادئ السوق الحرة. في التسيير فلقد اعتبر مولود حمروش أن الأزمة الاقتصادية استفحلت نتيجة عدم إسراع الحكومة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية. [299] التي كانت في اعتقادنا الخاص بمثابة تهيئة الأرضية لتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي التي فرصتها القوى الدولية.

وفي بداية السبعينات (1991-1992). بعد أن اتجهت العديد من الدول النامية تحت ضغط المصاعب الاقتصادية المتزايدة صوب صندوق النقد والبنك الدوليين. ومشروع الكثير منها في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي أوصت بها هاتين المؤسستين. اتجهت كذلك الجزائر إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي وتطبيق سياسته المتمثلة في التكيف الهيكلي وإعادة جدولة الديون. بعد مفاوضات طويلة ومع بداية 1992 أعلنت الجزائر نهائيا دخولها دائرة الاقتصاد المتفتح. [300] لتعلن رسميا عن انضمامها إلى مسلسل سياسات الليبرالية الجديدة في مجال الاقتصاد وتخليها عن الاقتصاد الموجه الذي دام ما يقارب 30 سنة.

إن قبول الجزائر لقواعد اللعبة الجديدة، يعني بشكل من أشكال التزامها بكل القواعد والشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي من أهمها الخصخصة، ويمكن تعريفها على النحو التالي: فالخصخصة تعني تحويل للملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، باعتبارها إحدى سياسات الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحقيق التنمية ولأنها عملية تتكون من خطوات مترابطة لابد من تطبيقها بتسلسل زمني معين حسب الآتي:

أولا: تصنيف المؤسسات حسب آدائها المالي، وحسب هيكل السوق فيما إذا كان احتكاريا أو تنافسيا وترتيب فئاتها: ممتازة، متوسطة، ضعيفة.

ثانيا: إعادة هيكلة المؤسسات المزمع خصخصتها والبيئة المحيطة بها: تشريعات إدارة، عمالة، استثمارات، مصادر تمويل...الخ

ثالثا: تقييم المؤسسات المزمع خصخصتها، استرشادا بالتحليل المالي، على أن يكون السوق هو الفاصل النهائي في التقييم.

رابعا: نقل الملكية بأساليب مختلفة منها سبيل المثال: المنح والعطاءات والمزادات والبيع من خلال سوق الأوراق المالية. ونقل الملكية يمكن أن يكون جزئيا أو كليا، والبيع لفرد أو مجموعة أفراد، أو تمليكها للعاملين فيها، و/ أو المستفيدين من منتجاتها أو خدماتها، ويمكن مراعاة لظروفهم أن يكون السداد بأقساط أو بنصيب من الأرباح المحتملة. ولاسيما أن كان الهدف هو توسيع قاعدة المالكين وتحويل المؤسسة العامة إلى شركة مساهمة. [301]

ويمكن إجمال الأهداف الخصخصة بما يلي:

1- الحد نحو اقتصاد السوق وزيادة المنافسة تحقيقا لفرع الكفاءة التشغيلية للمشاريع العامة.

2- الحد من تزايد معدلات الإنفاق الحكومي. وبالتالي العجز في الموازنة العامة للدولة الذي يفسر عند البعض بسبب سوء النتائج المالية للمشاريع العامة.

---

[299]- حكيم بن حمودة، المرجع السابق، ص950.

[300] -. benachenhou, reformes économiques « dette et democratie », édition : Echarifa, : 1992 chapitre 1, p5-p18.

[301]- مجيد مسعود: الخصخصة ، مفهومها، أهدافها وأساليب تنفيذها، الطريق، العدد 2، بيروت، 2001، ص96.

3- زيادة الإيرادات الحكومية من جراء بيعها للمشاريع العامة.[302]
4- ضرورة إتباع سياسات ليبرالية لتسير الاقتصاد وفتح المجال لاقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار، وفتح المجال للتجارة الخارجية. بالإضافة إلى إلغاء الرقابة على الصرف والقيود الكمية على الاستيراد والاتفاقيات الثنائية
5- تخفيض نسبة الأموال المخصصة للاستهلاك من خلال إلغاء الدعم على المواد الاستهلاكية مع تقليص الإنفاق العمومي إلى أبعد الحدود و الزيادة في قيمة الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى ضرورة الانتظام في تسديد الديون وفوائدها في المواعيد المحددة.
6- تقليص الدور الاقتصادي للدولة من خلال إلغاء التأمينات وتخفيض النفقات العسكرية، وتصفية القطاع العام وخصخصته بالإضافة إلى فتح المجال للشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستثمار.[303]

يستنتج من هذا الطرح بأن للانفتاح الليبرالي والخصخصة مفاهيم أوسع وأشمل، ويتضمن صورا وأشكالا عديدة، فهناك منهج آخر يتمثل بتحرير المشاريع العامة من القيود البيروقراطية، وجعلها تعتمد على قوى السوق وآلياته مثل إلغاء الدعم التسعير الجبري لمدخلاتها ومخرجاتها وإخضاعها للمنافسة فيما بينها، وكذلك مع القطاع الخاص وفي هذا السياق يعتبر إصلاح المنظومة البيروقراطية السياسية، ركنا أساسيا من أركان التحرير الاقتصادي وتوظيفها كآلية تساعد على إعادة إحياء وتنشيط القطاع العام. وتأكيد دور الجهاز الحكومي كدافع ومشجع ومشرف على النشاط الاقتصادي للقطاعين العام والخاص، في إطار من التنافس والتكامل لتحقيق الأهداف العامة للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية، ويفهم من هذا الطرح من منظور إداري.بأن الهدف المنشود لسياسة الانفتاح الليبرالي الجديدة، يتمثل بتحسين أسلوب الإدارة من خلال ما تتضمنه تشريعات قطاع الأعمال من حرية ومرونة، وتكيف مع الوضع الراهن بأبعادها الاجتماعية التي يجب أن تتدارك الآثار السلبية الخصخصة من غلاء في الأسعار وزيادة في معدلات البطالة وبالتالي الانخفاض في مستوى المعيشة للطبقات الشغيلة والشرائح الاجتماعية المتوسطة. [304]إن دخول الدولة الجزائرية في مسلسل السياسات الليبرالية الجديدة، وما تخصص عنها من إجراءات التكيف الهيكلي، هو مؤشر على عملية تحرر الدولة من التزاماتها الاجتماعية، وبداية تخليها تدريجيا عن الأسطورة القطاع العام وإيديولوجيا المرتبطة بطموحاتها التدخلية -Interventionniste– ذات الطبيعة الشعبوية، وبالتالي تقديمها لتنازلات هامة لصالح الليبرالية الجديدة، بحيث يتم توزيع التنمية بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين الجدد وذلك للتخفيف من الضغوطات التي ما فتئت يوميا تمارس من طرف المجتمع وشرائحه المختلفة. [305]

لكن المعارضة الشديدة لهذا التوجه الاقتصادي الجديد. سيكون من طرف النقابة المركزية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) « UGTA »، أو بعض النقابات الفرعية الممثلة لمصالح الطبقات

---

[302]– مجيد مسعود، المرجع السابق، ص97.

[303]– رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993،ص 199.

[304]– مجيد مسعود، المرجع السابق، ص96.

[305]– بوتران بادي، الدولة المستوردة" تغريب النظام السياسي"، المرجع السابق، ص139.

العمالية التي ظهرت بعد 1988، بحيث يتمخض عنها مجموعة من الإضرابات العمالية المناهضة لهذا التوجه الحكومي وانعكاساته السلبية على مختلف الشرائح الاجتماعية والعمالية التي كان من أبرزها تسريح العمال من الشركات التابعة للقطاع العام بعد تفكيكها إلى وحدات صغرى. [306]

2-انعكاسات التحول الاقتصادي على البنية الاجتماعية: "الطبقة الوسطى نموذجيا"

قبل التعرض بالتحليل لتداعيات التغير في السياسات الاقتصادية التي مست مجمل القطاع العام في الجزائر وانعكاساته على البناء الطبقي في الجزائر. يجب أن نعرج على مفهوم أصبح شائع في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وهو مفهوم الطبقة الوسطى middel class باعتبار أن هذه الأخيرة تشكل حجر أساسي يحفظ التوازنات داخل أي مجتمع.

ونسارع هنا، بادئ ذي بدأ إلى التنبيه بأن هذا المصطلح هو في –الحقيقة – هلامي وفضفاض حيث يفتقد إلى الدقة العلمية إذا ما استندنا إلى الصرامة العلمية لمفهوم الطبقة. فالطبقة هي مجموعة من الناس التي تتجانس فيما بينها – في مرحلة تاريخية من تطور الإنتاج الاجتماعي– من حيث موقعها من عملية الإنتاج وموقعها من ملكية وسائل الإنتاج، وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل وبكمية هذا الدخل.

أما مصطلح الطبقة الوسطى فهو يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تباينا شديدا من حيث موقعها من عملية الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج، وتتباين، بالتالي، في حجم ما يحصل عليه من دخل وإذا كان من المفترض أن الطبقة إذا تبلورت وجودا وتمايزا، تتسم غالبا بوحدة الوعي الطبقي بين أفرادها وتجانسهم ، وبالتالي في مواقف اجتماعية وسياسية إلا أن هذا الانسجام غير موجود في حالة الطبقة الوسطى حيث غالبا ما يسود بين صفوف هذه الطبقة مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي. ولهذا هناك من يرى أنه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقة وسطى" وليس "طبقة واحدة " . [307]

في ضوء ما تقدم. فنحن نستخدم هنا مصطلح "الطبقة الوسطى"، ولا ندخل في تفاصيل الخلاف النظري بين الباحثين حول تعريفها وأنواعها ونستكفي في هذا الخصوص ولغرض البحث في قضيتنا بالتعريف السابق.

والسؤال المطروح الآن هو: ما تأثير هذا الانخفاض الذي حدث في أوضاع أغلبية أبناء الطبقة الوسطى بالجزائر التي خضعت لتأثير ليبرالية برامج التثبيت والتكيف الهيكلي؟.

من الناحية الاجتماعية، الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري، من جراء سياسات التكيف الهيكلي فيما بعد عام 1990. كان لها نتائج وخيمة على العديد من الشرائح والطبقات الاجتماعية الجزائرية. فلقد كان لها تأثيراتها السلبية على مجمل مكونات الطبقات المتوسطة والدنيا الخ. فانتشرت البطالة في صفوف الشباب. إذ قدرت بـ 1.2 مليون تخص عاطل عن العمل. وتفشي ظاهرة الفقر. وتدني مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية. وبالموازاة

---

[306]– عياشى عنصر، ديمقراطية بدون مجتمع مدني، جريدة الخبر، العدد 1343، فبراير 1993، ص4.

[307]– رمزي زكي: الليبرالية الجديدة تقول: وداعا ..للطبقة الوسطى، عالم الفكر، العدد 1، الكويت، 1996، ص35.

مع ذلك تم رفع الدعم تدريجيا من طرف الدولة على الحاجات الغذائية الأساسية. نتيجة تخليها عن احتكارها للتجارة الخارجية. حتى البورجوازية الصغيرة لم تنج من هذا التدهور في ظروفها المعيشية. كما أن الإصلاحات بالقطاع الخاص كان لها تأثير خطيرا على الدخول النقدية للطبقات الفقيرة. نتيجة فقدانها لوظائفها التي صاحبت عملية الإصلاح. حيث أن فرصة الحصول على عمل، ترتبط عكسيا بالأمية والمستوى المنخفض من التعليم والمهارات المنخفضة. هذه الخصائص تمثل بصورة نمطية سمات الطبقات الفقيرة. [308]

غير أنه من المحتمل أن يكون هؤلاء الفقراء أول الخاسرين لوظائفهم، إضافة إلى التغيرات في الأسعار نتيجة رفع الدعم المتقدم من طرف الدولة. وهذا ما أحدث صدمة في المخيال الاقتصادي والاجتماعي للفرد الجزائري نظرا لارتباطه الوثيق بالدولة ووظيفتها الحمائية (الدولة الريعية خادمة المجتمع)، بحيث أن تأثير هذه التغيرات في الأسعار مقارنة بمستوى الدخل، سيفرض تهديدا خطيرا على الأمن الغذائي للفئات الفقيرة من المجتمع وحتى المتوسطة. فإلى جانب تأثر الطبقات الأكثر فقرا بإجراءات الإصلاح الاقتصادي. فإن الطبقة المتوسطة كانت أيضا أكثر الطبقات تأثيرا بتلك الإجراءات. فضلا عن معاناتها المباشرة من إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي. فإن وجدت مكانتها الطبقية تهتز بشدة وتفقد جانبا كبيرا من نفوذها المعروف تاريخيا باعتبارها طبقة فائدة التغير لصالح الطبقات البورجوازية العليا أو الفاعلين الاقتصادي الجدد. [309]

فالأزمة الاقتصادية لم تعد تسمح بالاستمرار في تجربة رأسمالية الدولة والقطاع العام الذي ولدت في أحضانه الطبقة الوسطى. بصدد التحول إلى قطاع ثانوي مع مرور الوقت، انعكس على الوضع الاجتماعي لهذه الطبقة. حيث أنها لم تعد تعمل ضمن ما يسميه موريس هالبوش M. halbwachs(النشاط المفضل اجتماعيا). وهذه الوضعية ستؤدي إلى زعزعة استقرارها، إذ أنها ستضطر للخروج من المواقع التقليدية ومحاولة التموقع من جديد في نسيج النشاط الاجتماعي. وفي ضوء هذا التطور يمكن أن نقول أن مسار الطبقة الوسطى ليس هو نفسه مسار تشكل الطبقة الوسطى في الدول ما بعد الصناعية. ذلك لأن الجزائر لم تشهد تشكل طبقة وسطى قديمة، بحسب مفهوم ميلز Mills. وعلى اعتبار أن هذه الطبقة أقل تنظيما من الطبقة العاملة فإنها عانت في السنوات الماضية من جمود أجورها رغم تحرير لأسعار الذي أضعف قدرتها الشرائية. فالانقلاب نحو اقتصاد السوق منذ تطبيق سياسات التكيف الهيكلي لا يعد انقلابا على الطبقة العاملة فحسب بل على الطبقة المتوسطة أيضا إذ أنه سيؤدي إلى خلق مراكز استقطاب اجتماعية وسياسية جديدة على حساب المراكز القديمة: القطاع العام الاقتصادي والوظيف العمومي وبهذا وجدت الطبقة الوسطى نفسها في وضع هامشي يحكم انتقال مراكز النشاط بعيدا عنها كما أن تشكلها داخل القطاع العام أفقدها القدرة على المرونة والتكيف مع المعطيات الجديدة مما يهدد وضعها المعيشي

---

[308]– زينب عبد العظيم: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، " جوانب سياسية"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 143، ديسمبر 1999، ص166.

[309]– المرجع نفسه،ص166.

وكذا مركزها الاجتماعي. [310] وربما كان أكبر تحد واجهته الطبقة الوسطى الجزائرية، هو فقدانها لقنوات المشاركة السياسية الفعالة التي تسمح لها بأن تعبر عن نفسها بشكل مستقل نوعا ما عن الهياكل التقليدية للدولة وممارسة الضغوط وبلورة القواعد اللازمة للحد من تعسف سلطة الدولة. [311]

أي ضمن إطار مجتمع مدني يراقب سياسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويعبر عن تصوراتها تجاه التحولات الجذرية التي أثرت على وضعها الطبقي وكافة الوضعيات الطبقة الأخرى. إن التحول الاقتصادي[312]. كان من بين افرزاته أنه جعل التهميش الاجتماعي والبطالة والفقر من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية في الجزائر، وبصفة خاصة في المدن الكبرى (العاصمة، وهران، قسنطينة، تلمسان....الخ). وبخاصة في أوساط الشباب. وقد أصبح هذا المناخ الاجتماعي المتدهور هو المادة الخام التي ستتعدى عليها الحركات الاجتماعية المعارضة ولاسيما منها التيارات اليمينية المتطرفة ذات الإيديولوجية الاسلاموية. وذلك للدخول في معركة مع أجهزة الدولة.

في الواقع كانت هذه الطبقات الفقيرة والكادحة من طرف الدولة البيروقراطية، وهي الضحية الأولى والمباشرة للتدهور الكبير الذي شهدته الظروف العامة للحياة الاجتماعية، هو ما جعلها تحس أكثر من غيرها، إحساسا يكاد يكون مأساويا بضرورة التغير. وضمن هذه الطبقات الشعبية كانت الفئات الموجودة على خطوط المواجهة:-المسربون والمفصولون عن الدراسة الذين تضاعف عددهم نتيجة الأزمة الاقتصادية وفقدانهم الثقة في الدور الذي كانت تلعبه المدرسة، كأداة للحراك الاجتماعي والتغير النوعي للوضع الطبقي، فعندما كانت الشبيبة فيما سبق مجرد أرقام إحصائية تقدم للخبراء الدوليين ووسائل الإعلام، ومجرد موضوع يثير عطفا أبويا تجاوزه الدهر من لدن الجهات الرسمية أصبحت بفضل انتفاضات متعددة، فاعلا اجتماعيا بأتم معنى الكلمة. وطرفا سياسيا يحسب له ألف حساب. [313]

إن الشغب وفي طليعته الشباب استطاع أن يحطم حركة الجمود الجهنمية المهيمنة، وراح يفتح آفاق المجتمع على تاريخ جديد، وممارسة اجتماعية جديدة بعد ما تعود الاستكانة والخضوع لقضاء التخلف والسيطرة.

310- إدريس بولكعيبات: حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص84-85.

311- أيمن دسوقي: المجتمع المدني في الجزائر: " الحقرة، الحصار، الفتنة"، المستقبل العربي، السنة 9، العدد 259، 2000، ص63.

312- في الحقيقة، الجزائر قبل الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية، لم تكن في حالة من النعيم الاقتصادي وإنما كانت في بداية أزمة عميقة نتيجة انهيار أسعار البترول في السوق الدولية والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة زادت في تعميق هذه الأزمة.

313- علي الكنز، المرجع السابق، ص55.

3- تطور القوى الاجتماعية وتحجر النسق السياسي:

الملمح الثاني من ملامح التغيرات البنائية في الجزائر يتمثل في الأزمة السياسية الناتجة عن جمود مؤسسات النظام السياسي، فبالرغم من التطورات التي طرأت على النسق الاجتماعي وأبنيته المختلفة، فإن النظام السياسي ظل دون أي تحول حقيقي ينبأ برغبة حقيقية في التغيير فاستمرت جبهة التحرير الوطني في احتكارها للتمثيل السياسي والسيطرة على النقابات والاتحادات المهنية وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبي البلدي وكذلك على المحليات بل والمؤسسات الاقتصادية وبسطت السلطة الحاكمة وبيروقراطيتها سيطرتها على قواعد الجبهة(FLN) التي أصبحت ممر لتحقيق مكاسب شخصية ومادية في الوقت نفسه الذي كانت فيه التغيرات الاجتماعية مستمرة وفي تطور دائم. [314]

في الواقع إن اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية بيروقراطية مسيطرة على المجتمع تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة/الحزب مند فترة الاستقلال وحتى اليوم ساهم بقدر كبير في خنق الحريات الفردية والجماعية ونفي الاختلاف والتمايز وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء أضف إلى ذلك تصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين المجتمع والسلطة السياسية بحيث فقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع[315] أي لم يستطيع النظام السياسي الجزائري بزعامة جبهة التحرير الوطني على مدار 28سنة من التجارب المتتالية ردم الهوة النفسية التي جذرها الاستعمار الكولونيالي في اللاشعور الجمعي للشعب والتي أصطلح على تسميتها بعض المحللين بعقدة النظام complexe de system ومعناها في لا شعور الجماهير النظر إلى الدولة القائمة بأجهزتها المختلفة على أنها إدارة استعمارية بيروقراطية جديدة أو النظر إلى النظام في أحسن الأحوال نظرة البروليتاري إلى الرأسمالي الذي يستغل قوة عمله لمصلحته الخاصة واعتبرت هذه النظرة العدوانية المترسبة في الاشعور الجمعي للمجتمع الجزائري، قاعدة أساسية للعلاقة النفسية-الاجتماعية التي ربطت النظام الجزائري في صورة سلطة/مجتمع على مدار فترة ما بين1962-1988 وهي النظرة التي غذتها خيبة الأمل الناجمة عن فشل جميع مشاريع التنمية الاقتصادية الاجتماعية في ظل الدولة الناشئة بعد الاستقلال.

لقد تأسس النظام السياسي الجزائري منذ الحركة الوطنية وحتى بدايات الدولة الوطنية الناشئة على أساس احتكار النخبة العسكرية البيروقراطية للسلطة. وهي النخبة التي استندت إلى توليفة من الشرعية الثورية والدستورية الشكلية واتخذت من جبهة التحرير الوطني واجهة إيديولوجية وسياسية وطورت جهاز الأمن ومؤسسات العقاب وأدوات القمع الذي أدى تركيز شديد في عناصر القوة السياسية عند قمة الهرم السياسي [316] تم كل هذا في ظل جو من التسامح القمعي الذي اتسم تارة بالقمع الشديد والإقصاء لكل رغبة في المعارضة وتارة بالتسامح الشكلي الذي يحاول النظام من

---

[314]- عز الدين شكري : الجزائر عملية تحول لتعدد الأحزاب ، السياسة الدولية . العدد 98 ، أكتوبر 1988. ص 154.

[315]- عبد الباسط دردور : العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي ، ط 1 ، دار الأمين للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1996 ، ص 49.

[316]- المرجع نفسه ، ص 50.

مكره إعطاء الانطباع بالانفتاح على كل ما هو مختلف سياسيا وثقافيا وهو الشيء الذي أفقد المعارضة السياسية مصداقيتها وأضعفها نتيجة لفترات القمع الطويلة التي عرفتها مند الاستقلال حتى سنوات السبعينات والثمانيات.

إذن كان من أهم ملامح عملية الانغلاق السياسي الدفع بالعملية السياسية إلى الاستقطاب المتزايد بين اليمين واليسار ووجد هذا الاستقطاب جذوره الأولى(المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي) وفي انجراف النظام الحاكم نحو تحقيق مصالحه الفئوية المنقسمة إيديولوجيا. وقد استدعى هذا الانجراف التبدل الذي حصل في إيديولوجيا الأحزاب المعارضة وأساليبها. فالفئات الحاكمة أصبحت تعيش مواجهة أحزاب ذات قواعد شعبية تطرح الحلول والبدائل للمسألة الاجتماعية وتمتلك أسلحة إيديولوجية فعالة ومؤثرة في الجماهير لقد أصبحت الفئات الحاكمة في الجزائر مهددة أكثر من أي وقت مضى [317].

إن النظام السياسي الجزائري الذي استند منذ 1962 إلى نزعة إيديولوجية تاريخية–شعبوية بدأت تظهر عليه بعض بوادر الشيخوخة خاصة في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد الذي قام بنوع من الإصلاحات الاقتصادية ذات المنحى الليبيرالي [318] الذي أعطى الأحقية المطلقة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام وفي الواقع التغيرات التي قام بها "بن جديد" كانت ترمي في بعدها الإيديولوجي إلى ضرب رموز الكتلة البومدينية ذات التوجهات الاشتراكية في حزب جبهة التحرير الوطني لصالح فئات البورجوازية النابعة من الحزب ذاته وبيروقراطية الدولة الريعية مما ولد نوع من صراع الأجنحة بين المنفتحين على الجديد والمتمسكين بالقديم على حد تعبير"أودونيل وشيمتز" في دراستهما الشهيرة حول الانتقالات من الحكم السلطوي فحسب تحليل "عدي الهواري وعبد القادر يفصح" لقد عبر عن نفسه هذا الاتجاه الأخير بصفة خاصة في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني عام1980 والذي رفع فيه شعار"الوفاء والاستمرارية" في مقابل الرئيس بن جديد ومجموعته التي كانت تسعى إلى إحداث تغير في المعادلة السياسية والاقتصادية للجزائر[319]. فلقد عمل "بن جديد" إلى تقوية مركزه داخل السلطة وإزاحة المعارضين لسياسته تدريجيا داخل الحزب الحاكم والسلطة والجيش باعتماده على كتلة جديدة صهرتها مقاربة تكوينية واحدة وهي الانفتاح التدريجي على النموذج الليبيرالي كأحد المخارج الضرورية من السياج الموروث من الحقبة السابقة التي تميزت بأدلجة مفرطة لكل مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية، وإذا أردنا

317– خلدون حسن النقيب : الدولة التسلطية في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص 97.

318 –برزت ملامح التوجهات الليبرالية التي بدأها الرئيس الشاذلي بإيعاز من مجموعة الإصلاحيين بالزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة 1989 ، و كانت تلك الزيارة إشارة واضحة للداخل لبداية تحول اقتصادي جديد في البلاد

319– على الرغم من أن نظام الرئيس الشاذلي حاول أن يحافظ على التوازنات بين الكتل المتصارعة في السلطة إلا أنه لم يدم طويلا ، فما أن رتب أموره الجديدة حتى بدأ يتخلص من وجوه النظام القديم : مثل بوتفليقة ، يحياوي ..الخ .

فهم هذه الوضعية المتأزمة التي أصبح يعاني منها النظام السياسي الجزائري سنجد عدة فرضيات تتنافس حول تقديم تفسير مقبول وملائم للمسار الذي عرفه المجتمع والسلطة في الجزائر:

أ) طبيعة النظام القائم على الحزب الواحد والشرعية الثورية:

حيث أن هذا النظام يؤدي حتما إلى طريق مسدود لما يصاحبه من احتكار للسلطة من قبل أوليجاركية بيروقراطية متعسفة، مساعدا بذلك على خلق وضع متفجر إن آجلا أو عاجلا ويعود ذلك بالأساس إلى عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة ضمن إطار شرعي ومؤسسي، بحيث يصبح البديل الوحيد أمام هذه القوى المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق مدة قدرة المؤسسات على ضبطه و احتوائه [320].

ب) البنية البيروقراطية للحزب الدولة و التغيرات الدولية:

بحيث أن الطبيعة العقائدية المتحجرة لحزب جبهة التحرير والبنية البيروقراطية–الريعية التي تتسم بها الدولة الجزائرية في علاقتها بجمل التغيرات النوعية إقليما ودوليا ، (العولمة والنظام الدولي الجديد)، لم تتسم بالليونة، فبرغم تلك التحولات البنيوية التي مست السياسية الدولية بقى النظام السياسي في الجزائري أسير الخط السياسي التقليدي المتشدد اتجاه بعض القضايا والاشكاليات الإقليمية والدولية. ومن هنا لم تستطيع الدولة أن تعيد هيكلة الحزب وكوادره بنفس القدر الذي لم تستطيع فيه تطويع بيروقراطيتها التي أصبحت "ليفيتان" يلتهم كل شيء ويجعلها منفتحة على توجهات متوازنة ومرنة تسمح لها بالانتقال التدريجي في الأداء السياسي وإيجاد خطاب يتفق وطبيعة التغيرات الدولية والداخلية، مما جعل الجبهة/الدولة تعجز عن إدارة الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد المتمثل في عملية الانتقال إلى الديمقراطية والتعددية السياسية [321] إضافة إلى ذلك درجة عملية التداخل الموجودة بين البنية البيروقراطية الموروثة عن الاستعمار والمؤسسة العسكرية في علاقتها بالحزب. وهو الأمر الذي جعل السلطة الجزائرية في الجزائر حسب تعبير "زارتمان" مغمورة بالمناطق "الرمادية" والتعفن السياسي الداخلي الذي استند–ويستند– بالأساس إلى مجموعة من التحالفات الفئوية ذات المصالح المتبادلة والمتناقضة إيديولوجيا في الوقت نفسه، وهو الشيء الذي أفرز شكل جديد من جسور رأس مال العلاقات (زبونية، قطاعية، مصاهرة... الخ). الذي سوف يسمح لهذه الطبقات بتحالفاتها القائمة أن تضمن مصالحها الطبقية على المدى المتوسط والبعيد.

ج) أزمة الشرعية وانقسامية النخبة:

يرى الكثير من المحللين السياسيين والسوسيولوجيين –الفرنسيين على وجه الخصوص– أن السبب الأول لعدم الاستقرار السياسي وتواتر الهزات السياسية والاجتماعية العنيفة راجع إلى انعدام تقاليد الدولة. وبقاء المجتمع في مستوى التنظيم العشائري التقليدي الذي تقتصر فيه ولاءات الأفراد والجماعات على العرش والجهة والإثنية "Ethnie" ولا يرقى إلى مفهوم الدولة بالمعنى القانوني –

---

[320]– العياشي عنصر : سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر ، المستقبل العربي ، العدد 191 ، جانفي 95 ، ص .11.

[321]– عمار : الجزائر و التعددية السياسية المكلفة ، في الأزمة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 48.

السياسي المعاصر –[322] بالإضافة إلى غياب شرعية سياسية حقيقة ومقنعة تستطيع بها هذه الدولة أن تحكم وتسير المجتمع [323]، بحيث ضلت تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة من إيديولوجيتها الكفاحية ضد الاستعمار الكولونيالي. وبقيت تعتمد على هذه الشرعية في الحكم معتبرة إياها المرجعية الإيديولوجية والعقائدية التي تتغذى منها الدولة والحزب في إدارة شؤون المجتمع.
لكن بقدر ما أفادت الجزائر هذه الشرعية في تأطير القوى الاجتماعية السياسية على أساس من الولاءات الماضوية. بقدر ما سببت لها من أزمة ظهرت بوادرها حال تراجع الدولة–الريعية وإخفاقاتها المتكررة في احتواء الأوضاع الاجتماعية المتردية فلم تعد لهذه المشروعية –الشرعية التاريخية الثورية– أي مصداقية إيديولوجية لدى فئات المجتمع الجزائري لدرجة أنه بدئ التشكيك فعلا في مصداقيتها لدى عديد الفئات الاجتماعية التي كانت تصطدم توجهاتها الإيديولوجية مع توجهات الثورة (الإسلامويون، بعض الإقطاعيين الذين صودرت ممتلكاتهم، الحركة ....إلخ)

ناهيك عن الفئات الاجتماعية المهمشة التي أصبحت تتحصر على خروج الاستعمار الفرنسي بسبب المرجعية الثورية التي استعملتها النخبة الحاكمة وتسخيرها لأجهزة الدولة الإيديولوجية كآليات تعبوية لتزييف الوعي الاجتماعي وإحكام سيطرتها على المجتمع وإخضاعه وتقوية الفوارق الاجتماعية فيه. الشيء الذي ترتب عنه استياء شعبي واسع لدى مختلف شرائح المجتمع التي تضررت من الآثار الديماغوجية للخطاب السياسي التعبوي الذي غلف بشرعية تاريخية لم يحالفها الحظ في الحفاظ على الإجماع الشعبي الذي استخدمته لخدمة أهدافها ما يقرب 30 سنة تقريبا، كان نتيجة هذا كله ظهور الحركات الاجتماعية بمختلف أشكالها من يمينية ويسارية وطنية وتنوعت أشكالها التعبيرية بوصفها انعكاس لواقع اجتماعي وسياسي مأزوم. وانقسامية مفرطة داخل النخبة الحاكمة، وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية إلى أهمية الطبيعة الانشطارية للمجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة ترتكز على علاقات القرابة والجهوية والزبونية وجميعها ظواهر تكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية عصرية كما تمنع ظهور نخب سياسية وفكرية متمرنة على الممارسة السياسية المؤسسية الخاضعة لضوابط موضوعية تحددها المصلحة العامة للمجتمع والدولة. وليس نزوات فردية أو مصالح سياسية ظرفية وضيقة الأفق. يعمل هذا الكبح الذي تمارسه قوى مستفيدة من أحادية النظام وذات طبيعة أصولية لا تعتقد في صلاحيته وفعاليته إلا بقدر ما يحقق مصالحها وأهدافها على إفقار الحياة السياسية والفكرية ومحاصرة النخب وهكذا تؤدي تلك الصيرورة بطبيعتها الاقصائية إلى خلق فراغ مؤسسي حول النظام تملؤه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التكوينات السياسة مسايره الظروف والمناسبات. ويندفع النظام تدريجيا في مسار يعتمد أكثر فأكثر على مصادرة الحريات وينتهي الأمر عادة إلى استخدام العنف الرمزي والمادي للحفاظ على الوضع القائم.

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسة الحديثة حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي وبإرادة ويشارك في

---

[322]–محمد العربي ولد خليفة : الأزمة المفروضة على الجزائر ، المرجع السابق ، ص 121.

[323]– يرى المفكر الجزائري مصطفى الأشرف أن الجزائر تعيش مشكلة عويصة مع الزمن فيما يخص مسالة الدولة ، و ذلك لغياب الحد الأدنى من شروط تسيير الدولة في صورتها العادية ، أي القاعدة النمطية (la normalité) و عدم قدرتها على استغلال المقتضى النوعي (l"exigence qualitative) الذي يحمل على تجاوز الأوضاع المتردية بالاستغلال الأمثل للقدرات الذاتية للمجتمع و بخاصة ذخيرته التي أظهرها أيام الاستعمار.

الحياة العامة من خلال انتماءاته إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني وفي المقابل يعامل من قبل مؤسسات الدولة وأجهزتها من هذا المنطلق إذ تجدها حريصة على حقوقه الحديثة والسياسية الاقتصادية والاجتماعية ويتبارى في خدمته ونيل رضاه، بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بعكس ذلك تماما بحيث أن الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها تلك العلاقات كما تتعامل معه مؤسسات الدولة بنفس المنطق أي باعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو من جهة محددة، ويستمد الفرد قيمته ويحصل على امتيازات معنية بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها وموقع تلك الجماعة ذاتها من شبكة العلاقات الزبونية التي تحكم جهاز الدولة وتحدد ميزان القوة بين مختلف الأطراف داخل المجتمع عموما [324] زيادة على ذلك القطاعية(le sectarisme). التي أصبحت ميزة مركزية تهدد كيان الدولة والمجتمع فكان من نتائجها ضعف أداء الدولة التي فقدت الكثير من شروط التجانس بين مختلف مؤسساتها في علاقاتها فيما بينها وفي علاقاتها بالمجتمع بمختلف فئاته الاجتماعية، كما اندلعت حرب مواقع شرسة بين مختلف النخب المتواجدة ضمن هذه القطاعات وفيما بينها جراء النزعة في التوسع وتدعيم المواقع لدى النخب/القطاعات مما خلق جو شبه حرب دائمة تعيشها مؤسسات الدولة نفسها. وجوا من الصراع المتعدد الأشكال الخفي والمستتر داخل وخارج مؤسسات الدولة استعملت فيه مشاكل المجتمع [325] وتناقضاته وأعيد إنتاجها ضمن هذه الصراعية المتميزة بالانقسام النخبوي/القطاعي.

ج –أزمة النظام الشعبوي[326]: كما سبقت الإشارة إليه فإن الممارسة السياسية والحكم في الجزائر. خضعتا منذ ظهور الحركة الوطنية في بداية هذا القرن لظروف تحقيق تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكليا بمثابة مصدر للشرعية مستعملة في ذلك منظومة قيمية ومعيارية تلعب فيها فكرة الجماهير دورا مركزيا.

وقد تميزت هذه الإيديولوجيا بمحاولة التوليف بين عناصر دينية علمانية والجمع بين الحفاظ على الأصالة والتمسك بالتراث وإحيائه من جهة، والانبهار بالحداثة والتوق إلى العلمانية والاندماج في حركة العصرنة من جهة ثانية. لم يكن هذا التوليف سهلا على المستوى النظري بحيث كان الخطاب السياسي عاما غامضا وغير دقيق وتوفيقي إلى ابعد الحدود كما كانت الآثار على مستوى الواقع وخيمة على المدى البعيد. إذ ساعدت على تكوين مجتمع أشبه ما يكون بالفسيفساء في بنيته الاقتصادية–الاجتماعية والسياسية، تتعايش فيه أشكال متعددة ومتناقضة من الملكية وأنماط التسيير. وفي العلاقات الاجتماعية كما نلاحظ مثلا تمدينا بالقوة للأرياف وترييفا بالفعل للمدن، ونجد على المستوى السياسي مؤسسات وأجهزة عصرية في خدمة علاقات ومجموعات تقليدية تخضع لمنطق معاد للحداثة [327].

---

[324]– العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الديمقراطية و التمرد في الجزائر ، دار الأمين للطباعة و النشر ، ط 1 ، القاهرة 1999. ، ص ص 48–49.

[325]–ناصر جابي : الجزائر: الدولة و النخب ، دراسات في النخب ، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، منشورات شهاب ، الجزائر ن 2008 ، ص 18

[326]– من الأعمال العلمية الوافية في هذا الصدد :

1-Addi l'houari ,l'impasse du populisme ,alger , ENAL,1986

[327]–العياشي عنصر : سوسيولوجيا الأزمنة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق ، ص66.

فقد حاولت الدولة الجزائرية دائما أن تحدد شرعيتها بطريقة إطلاقية كأن تتحدث عن أمة واحدة غير قابلة للانقسام ومن دون تحديد. وهو يقصي من حيث الأساس كل تعبير عن المصالح المتصارعة سواءا كانت هذه المصالح طبقية أم إثنية أم دينية فعوض أن تقدم جملة من المباديء العامة تكون قابلة للتكيف المعياري أو الضرفي تنزع هذه الصيغة السياسية السائدة نحو الركون إلى الثبات والعجز أمام التكيف مع الفروقات والتباينات المختلفة وهذه الأطروحة تقوم على إقصاء أي احتمال لإضفاء الشرعية على الدولة. بتعبير آخر هناك تناقض أساسي بين وظائف الدولة التي تطلع بها وطبيعة المناخ الإيديولوجي العام مما يدفع المجتمع إلى عدم أخذ مقرراتها مأخذ الجد. (328)

ومن طبيعة النظام الشعبوي استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها وطموحاتها خصوصا في وضعية مثل التي عرفها المجتمع الجزائري الذي عاش فترات طويلة تحت القهر الأجنبي مسلوب الهوية ومحروما من ثرواته وخيراته لعل ذلك من بين العوامل التي ساهمت في تعميق الأساس بالظلم الاجتماعي ورفضه بشدة وتقوية الطموح إلى الحداثة بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى قطاع عريض من المجتمع وخصوصا بين الشباب. هذه المطالب لم تستطيع الإيديولوجيات الشعبوية ولا المؤسسات التي أنتجتها تلبيتها في ظل نظام سياسي ذي طبيعة وراثية جديدة(le neo-potrimonniolisme)، تعبر عنه بصدق خصخصة الدولة واحتكار السلطة والامتيازات المرتبطة بها، ويرجع الفضل في بلورة هذا المصطلح الذي يصلح من الناحية التحليلية لفهم آليات انتقال السلطة في العالم الثالث إلى عالم الإشباع الأمريكي "إيزنشتاد" الذي طوره في بداية الستينيات من أجل توصيف كيفية خصوصية المجال السياسي واحتكار السلطة واعتبارها ملكية خاصة. لكن في اعتقاده أن هذه الخصخصة لجهاز الدولة كانت مرحلة تاريخية ضرورية من أجل تكسير الارتباطات الفعلية والجهوية للمجتمع التقليدي من أجل إدماجه في الدولة–الأمة الحديثة (ETAT-Nation) فالمصطلح عند "إيزنشتاد" مشحون برؤيتين –الأولى سلبية: تقصي المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار والثانية إيجابية: هدفها تحديث المجتمع للخروج به من الإطار التقليدي، يظهر عموما أن هذا التصور وإن كان يجسد وضعية معينة شهدتها بعض المجتمعات العالمثالثية إلا أنه لا يخرج عن إطار الإشكاليات التقليدية للتحديث ولا سيما منها النزعة التنموية [329] ولكن في اعتقادنا وإن كانت هناك خصوصيات تميز المجتمعات ومساراتها المختلفة في التطور السياسي والاجتماعي مما يجعل المصطلح يفتقر نوعا ما إلى الدقة العلمية الصارمة. إلا أنه يصلح لفهم الوضعية الجزائرية على اعتبار أنها تعكس بشدة بشدة منذ البدايات كيفية تشكل آليات الحكم الأبوي المستند إلى الشرعية التاريخية وكيفية تبلوره بعد الاستقلال حتى الفترة الراهنة.

من خصائص هذا النظام أنه يعاني تناقضات جوهرية أهمها: التناقض بين الطبيعة التقليدية البالية المتمثلة في إنفراد الزعيم بالحكم والرأي وإخضاع الجميع بما في ذلك حاشيته وصولا

328–خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ن ط 1 ، 2003 ، ص ص 65–66.

329 –A l'houari ,l'Algérie et la démocratie « pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine » éd la découverte, paris ,1995.p39.

إلى استخدام العنف والتصفية الجسدية بغرض الهيمنة، ذلك ما يؤدي إلى ردود أفعال مماثلة لمقاومة الاستبداد الفردي بالسلطة. وفي المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلانية مثل الانتخابات والاقتراع العام واعتماد طرق عمل بيروقراطية حديثة، أما التناقض الثاني نجده في الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرت المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية والاعتماد في استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات وإقطاعات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته، وفي مقابل ذلك نجد خطابا شعبويا ينبغي التمايز ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح التي تربط مختلف القوى المكونة للمجتمع لكنه خطاب ذو فعالية محدودة في تورية الواقع وطمس تناقضاته الحادة [330] .

فالسمة التوفيقية، بمعنى محاولة المزج بين أكثر من إيديولوجية من مصادر مختلفة، بحيث تتكون من مركب جديد من الإيديولوجيات. ليس عيبا في حد ذاته إن كان بين عناصر تقبل طبيعتها الملائمة والتوفيق. لكن ما يميز الوضع الجزائري هو الجمع بين أخلاط تستعصي بطبيعتها على التجانس على نحو يجعلها أقرب إلى التلفيقية منها إلى التوفيقية ويمكن القول أن السمة التوفيقية ارتبطت أكثر بالنظم السلطوية التي حاولت أن تخلع على إيديولوجيتها طابعا شعبويا تبدو بمقتضاه وكأنها تعبر عن القوى الاجتماعية كافة، وتعتبر الخروج عليها من ثم بمثابة خروج عن الصالح العام. لذلك فقد شاع أن تتضمن إيديولوجية النظام عناصر قومية، وأخرى دينية، وثالثة اشتراكية أو ماركسية. بحيث تقدم رموزا متنوعة يمكن أن يجد فيها كل تيار فكري ما يلائمه[331].

يضاف إلى ذلك التناقض وعدم الوضوح وهي سمة ترتبط باستيراد الإيديولوجيات الجاهزة ومحاولة التوفيق بينها على تباينها. ولفت أستاذ علم الاجتماع بريان تيرنر b.turner الانتباه إلى خطورة استيراد الإيديولوجيات من الخارج، مشيرا إلى أن المشكلة لا تكمن في نقص الكوادر الفكرية القادرة على إفراز الإيديولوجيات الملائمة وصياغتها بشكل متكامل، ولكنها تنبع من ضعف ثقة تلك الكوادر في نفسها وفي قدرتها على الخلق والتجديد.

ومن محصلة ما سبق يبدو منطقيا أن تتسم الإيديولوجيات العربية بسمة عدم الاستمرارية، فكون الإيديولوجية ترتبط بشخص صاحبها، وكونها تجمع عناصر متنافرة أحيانا من الأفكار الغريبة عن بيئتها. فإن هذا يجعلها عاجزة عن التجذر في المجتمع ويضعف قدراتها على تمثيل مصالح المواطنين والتعبير عنها [332]. وإن كان يصدق هذا على المجال العالمثالثي فإنه يعبر بواقعية عن المجتمع العربي ولا سيما منه الجزائري الذي سقط في هذه التناقضات منذ فترة ما بعد الاستعمار وعمد على إنتاجها وإعادة إنتاجها على مدار ما يقارب خمس عشريات من الزمن. لقد كان بإمكان مثل هذا النظام أن يحافظ على نفسه مادامت مصادر الثروة الريعية متوفرة بالقدر الذي يسمح بشراء الذمم وضمان الولاء لدى الجماعة كما لدى العامة. لكن ما إن تقلصت تلك الثروة وانفجرت إشكالية الشرعية وأصبح ضروريا على كل واحد أن يبذل جهدا. حتى انفجرت تلك الوحدة المزعومة وتآكلت معها التلفيقية المزيفة التي غدت النظام السياسي طوال فترة هيمنته على الحكم.

---

[330]– العياشي عنصر : سوسيولوجيا الازمنة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق ، ص66.

[331]–علي الدين هلال و (آخرون): النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار و التغير)مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص 160.

[332]– المرجع نفسه ، ص 161.

هكذا وصلت الإيديولوجية الشعبوية [333] إلى نهايتها الطبيعية: -انهيار شرعية النظام، تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح عريضة من السكان، تفاقم أزمة الدولة بعد أن انكشفت الأمور على حقيقتها بكل ما فيها من تناقضات حادة وممارسات بيروقراطية منحرفة، يضاف إليها عنصرا آخرا عبر عن نفسه بجدة في خضم هذه التغيرات وهو إشكالية التوترات الثقافية وأزمتها ضمن هذه الجدلية المستعصية.

4-توترات ثقافية: صراع نخب أم إشكالية هوية:؟

إن التعرض للمسألة الثقافية وتداعياتها المختلفة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، يفرض علينا موضعتها ضمن إطارها الشامل، طويل المدى، وهو الإطار الإستعماري، فمن المعروف لدى كل الدارسين للمجتمع الجزائري، أن الشكيلة الإجتماعية الجزائرية خضعت لفترة طويلة من الزمن تجاوزت 130 سنة للاستعمار الفرنسي بكل خصائصه الإستبطانية، هذا الأخير عمل ما بوسعه لتدمير البنيات الثقافية والإجتماعية لهذا المجتمع من أجل إخضاعه بالقوة لهيمنته، فكان من نتائج ذلك الإنغراس العنيف لمؤسساته الثقافية والإقتصادية المختلفة، وما صاحبها من شراسة في التهديم لكل البنى والهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ بداية الاحتلال حتى الحرب العالمية الثانية(1830-1945). [334]

لسنا هنا بصدد التأريخ لدور الاستعمار الإستبطاني وما قام به من أدوارممنهجة وعنيفة لتفكيك البني التي كانت موجودة قبل ذلك، وإنما فقط الإشارة إلى العملية الاستعمارية بإعتبارها الإطار العام الذي بإمكانه أن يمنح لنا قدرا من الفهم للتناقضات الثقافية واللغوية لدولة ما بعد الاستعمار.

لامندوحة في هذا الإطار أن نبحث عن جذور هذه التناقضات والإشكاليات ضمن المجال العام الذي أفرزها وهو العملية الكولونيالية وهي بقدر ما تسمح للباحث بالتنقيب عن هذه التناقضات. بقدر ما تجعله يجد صعوبة في فهم آليات تشكل المجتمعات المغاربية ولا سيما منها الجزائر. برغم جسارة الإسهامات التي قدمها بعض المفكرين الكبار كإبن خلدون وغيره من المفكرين المعاصرين. إذن فالعملية صعبة من الناحية الإبستيمولوجية التاريخية. لكنها ضرورية من أجل إلقاء الضوء على بعض القضايا والإشكاليات التي تخص البنى الرمزية والهوياتية للمجتمع الجزائري في أبعادها اللغوية والدينية....إلخ، التي تم تكريسها بعد الإستقلال إما في شكل إجماع

333- إن الشعبوية لا تمثل عقيدة سياسية أو إيديولوجيا بالمعنى المتعارف ، فهي برأي الكسندر دورنا (مفهوم من دون نظرية)، لأنها لا تتجسد في نمط محدد أو في نظام سياسي بعينه و لا في مضامين ايديولوجية محدد ، و لعل من مبرارات ظهور مصطلح الشعبوية هو الحاجة على وسم ظواهر سياسية و ممارسات و احزاب أو زعامات يعسر إدراجه في الخانات المتعارف عليها في الفلسفة و العلوم السياسية . فاهتمام الدارسين بالمفهوم إذن يبرز في اللحظات التاريخية التي تعجز فيها المفاهيم المتداولة عن تحديد ظواهر سياسية جديدة فهو مفهوم بدون نظرية ، انظر في هذا الشأن ، مقال مرشد القبي : الشعبيوية : إنعاش للديمقراطية أمم تهديد لها ، المجلة العربة للعلوم السياسية ، العدد 131 ، صيف 2001 بيروت ، ص ص 32-50

334- إن الإيديولوجيا الاستعمارية لا تنظر إلى الاحتلال كقطيعة في التاريخ السياسي للمجتمع، بل كبداية. لأنها تنفي وجود أي جماعة اجتماعية سياسية سابقة تمكنت من تشكيل نمط سياسي أو ثقافي معين فبالنسبة. للإيديولوجيا الاستعمارية إذا كان الإقليم آهلا بالسكان فإنه فارغ من الناحية الثقافية والسياسية. أنظر في هذا الموضوع :

lahouari addi : de l'Algérie précoloniale a l'Algérie coloniale, économie , et société, ENAL, ALGER 1985.

حول الثوابت كما يحلوا للخطاب السياسي تسميتها. أو صراع إنقسامي بين مكونات المجتمع والنخب المسيطرة فيه. حول هذه القيم. التي سرعان ما أعيد إنتاجها في شكل إنقسامية جديدة بعد مأزق الشعبوية والدخول في مسلسل الديمقراطية الصورية. وهو الشيء محل إهتمامنا في هذه الدراسة.

إن التوغل العميق للمؤسسة الإستعمارية، أدى إلى ظهور بنية إجتماعية جزائرية جديدة، أفرزت مشروعا سياسيا وإيديولوجيا عصريا، تمثل فيما يسمى بالحركة الوطنية Mouvement national، والتي ستؤدي عبر الثورة التحررية إلى تأسيس الدولة الوطنية الحديثة. هذه الدولة ستكون إستمرارية تاريخية لهذه الحركة، في الوقت التي ستكون فيه رد فعل يتخطى الحدث الإستعماري بكل ما أفرزه من مفاهيم ورموز. فأصبحت تظهر هذه الدولة الناشئة ككتلة تاريخية متمحورة حول الوطنية Nationalisme

والإيديولوجيا الشعبوية. بإعتبارها الحصن المنيع الذي حقق الإستقلال، لكنها رغم ذلك بقيت مكان أساسي أو حلبة تتصارع فيها مختلف التيارات الإيديولوجية والسياسية التي تعبر عن حقيقة هذا المجتمع. [335]

إن عمليات التقفير الثقافي الممنهج وفصل المجتمع الجزائري عن كل ثقافة أصلية، وإجتثات مؤسسات بأكملها من جذورها. (المؤسسة اللغوية مثلا) من طرف الإستعمار الكولونيالي. جعل الجزائر في وضعية المغلوب فبعد المرحلة الإنتقالية القاسية التي مر بها المجتمع الجزائري المزعزع، المحروم من حقوقه واملاكه وحرياته أخذ الناس يشعرون بالحاجة إلى الثقافة، وهو الأمر الذي يدل على ان الشعب العريق في الثقافة لا يتحمل الفراغ الثقافي. ولكي يشبع هذه الحاجة فهو لا يرى مانعا في إستعارة لغة آخرى كأداة للتعبير في المدارس وكأداة للكتابة والتأليف بل أحيانا كأداة للتخاطب. إن هذه الثقافة المستعارة بحكم الضرورة تشير إلى ما تكتسبه المشكلة من أهمية. وهكذا فعلى فرض أن اللغة العربية لم تكن ممنوعة في الجزائر. فإنها رغم ذلك سوف تتقهقر بسبب وجودها المستديم في وضعية المغلوب[336] والشيء نفسه يصدق على اللغة الأمازيغية.

كل هذا جعل الدولة الوطنية بعد الإستقلال تعمل جاهدة على إرساء قواعد علمية، تقولب المجتمع حسب غاياتها الثورية فكان من إهتماماتها تحديث البنية الإجتماعية والثقافية حسب نموذج يكتسي طابع الثورة الثقافية وتعريب الحياة الإجتماعية والتربوية لتعيد للجزائر إنتماءها العربي[337] كما كانت تعتقد الجماعة الحاكمة آنذاك. وجاء الميثاق الوطني الجزائري في 1976 بعد أن كان مسبوقا بدساتير لم تعمر طويلا، ليؤكد أن اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب

335– عمار بلحسن: المشروعية والتوترات الثقافية، في أمينة رشيد و(آخرون) : قضايا المجتمع المدني في ضوء أطروحات غرامشي ، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1990، ص79.

336– مصطفى الأشرف: الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص416-417.

337– في الواقع هناك أكثر من سؤال يطرح حول الإنتماء العربي للجزائر، كون هذا الطرح حسب العديد من المفكرين يكتسي طابعا إيديولوجيا أكثر منه علميا. فلإنتماء الحقيقي للجزائر بالمفهوم الأنتروبولوجي والجغرافي هو بالأساس أمازيغي مع كل الروافد الأخرى التي جاءت بعد ذلك.

الجزائري، وإن إستعمال اللغة العربية وإتقانها شكل أحد المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة الوطنية وعن الإيديولوجية الإشتراكية [338].

هذا هو إختيار الدولة الجزائرية الوليدة عشية الإستقلال السياسي، ذلك لأن من ضرورة خلق فكر سياسي وإجتماعي جديد، موجه لخلق طليعة. جديدة واعية تعمل من أجل دولة حديثة، أن يكون هناك تصورا جديدا للثقافة.

هكذا عمدت الدولة الجزائرية الحديثة على بعث دائرة ثقافية جديدة، وهي وارثة لإرث إستعماري خلق شروخ عميقة في بنية المجتمع الجزائري، فعلى المستوى الثقافي كانت التركة الإستعمارية ضعيفة، فالنخب الهزيلة قد إخترقتها التقسيمات الثقافية واللغوية، وهي متجاورة مع عدد من الأميين مزدوجي اللغة. وقد أخذت الدولة على عاتقها تحويل البنية الثقافية الموروثة عن الإستعمار، وخلق أجهزة ثقافية وإيديولوجية جديدة، والتغير الأكثر عمقا حدث في ميدان الجهاز التربوي. بحيث أعطي له من طرف الدولة مهمة ثلاثية: "نشر ثقافة وطنية ثورية وعلمية"، تعميم التعريب وإنتاج إطارات علمية تقنية وإدارية تشغل مشروع التنمية الإقتصادي. [339]

وليس من الوارد في هذه الجزئية تقييم عملية التعريب. وإنما التركيز على اللاتوازن الثقافي اللغوي الذي ساهمت الدولة في إعادة إنتاجه بعد الإستقلال، وتم تكريسه بصورة ميدانية مباشرة أثناء أول إختبار تعددي سياسي بعد 1989. وأول ما يجب التعرض إليه في تناولنا للثورة الثقافية في الجزائر هي مسألة توطين اللغة العربية، التي بحسب النصوص الرسمية كانت نابعة من قرارات فوقية اقرتها السلطة الحاكمة وصادقت عليها. [340]

فمن المفارقات العجيبة أن مهمة تعريب المدرسة الجزائرية، التي تمت بطريقة بيروقراطية من أعلى، أوكلت إلى طبقات ذات إيديولوجية بورجوازية متحيزة إلى الثقافة الفرنسية إن لم نقل بصراحة معادية للثقافة العربية الإسلامية، هذه الفئات وجدت نفسها بالصدفة أو بالتخطيط على مراكب السلطة والتوجيه وراحت تخطط من مصادر التشريع والسلطة لمستقبلها ومصالحها على حساب المبادئ والاختيارات الوطنية. [341] فكان من نتائجها الإفتقار إلى الأطر العلمية الصحيحة للتعريب. فعوض أن يتم توطين اللغة تدريجيا، وحسب إعتبارات تسودها الرؤية الأكاديمية العقلانية والرصينة، تم توطينها على أساس بعث مجتمع جديد وفق أطر ثقافية جديدة، بوسائل تفتقر إلى الشروط الكافية للمهمة المخولة لها [342].

---

[338]- محمد نصر مهنا: تجربة التنمية والتحديث في الجزائر"دراسة مقارنة"، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979، ص51-52

[339]– عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث:" دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، الطبعة الثانية ، دار الجزائر للنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص22.

[340]– محمد الذاوذي: في سوسيولوجيا أسباب نجاح و تعثر توطين اللغة في كل المجتمع الجزائري والتونسي، و الكيباكي، المستقبل العربي، العدد142، 1990، ص43.

[341]– عبد الرحمن سلامة إبن الدوايمة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص34

[342]– بداية من عهد بن بلة بدأ في جلب الأساتذة الأجانب بخاصة المشارقة منهم(المصريين والسوريين.....الخ)، للقيام بهذه المهمة فأصبح المجتمع الجزائري مخبرا لكل من هب و دب من الفاشلين في بلدانهم الأصلية وحتى الأصوليين منهم.

تمت هذه العملية من طرف الدولة. بدون الرجوع إلى مخلفات التاريخ الإستعماري الذي ترك بنية ثقافية هشة تفتقر إلى أدنى قواعد إتساق ومتجدرة بقوة في أنساق المجتمع الجزائري مما شكل شرخا ثقافيا قويا في الأجيال الجديدة، فانقسمت إلى إتجاهات مختلفة، منها من ينهل من ثقافة.فرنكفونية تركها الإستعمار وبقيت متجدرة عند بعض الفئات معتقدة بأنها لغة الدنيا بتعبير مصطفى الأشرف، ومنها من ينهل من إتجاهات عروبية وإسلاموية شوفينية لا تؤمن بالفكر الغربي إطلاقا وتعتقد أنها السبيل الوحيد للخلاص من بقايا الإستعمار. وتتغذى في الوقت نفسه من أفكار بعض التنظيمات الدينية المتطرفة [343]. طبعا مع عدم إهمال التيار الوطني المعتدل الذي أراد أن يوفق بين كل هذه التناقضات الثقافية اللغوية. تارة باسم العروبة والإسلام وتارة باسم الأمازيغية وتارة آخرى باسم الإنفتاح على القيم العالمية.

وبدون الدخول حول طبيعة العلاقة الملتبسة بين التعريب والصراعات بين الفرقاء المختلفون في التكوين اللغوي. بخاصة في أوساط الجامعات الجزائرية منذ نهاية الستينات وحتى بداية السبعينات. فإنه ما من شك أنه كان هناك صراع إيديولوجي لغوي فرضته تلك المرحلة. يخفوا مرة ويظهر مرة أخرى. ويشير كلود فاتانc.Vatin إلى فكرة تنامت بشكل صريح بين دعاة تعريب اللغة في السبعينات،فحواها أن الإرتباط الفعلي بين الدعواة إلى أسلمة أوسع للجزائر ودعوات التعريب كانت مجرد بدعة للتمكن من الوصول إلى تلك الوظائف التي تكاد تكون وقفا على إخوانهم في الدين الناطقين بالفرنسية. وتمة سبب آخر محتمل لنمو المشاعر الإسلامية بين دعاة تعريب اللغة، هو تأثير الأساتذة العرب الذين جيء بهم من خارج الجزائر للتعويض عن نقص في وجود أساتذة محليين مؤهلين بشكل مناسب وغالبا ما كان هؤلاء الأساتذة يجلبون معهم ذلك النوع من الأفكار الإسلامية التي أخذ تأثيرها يتزايد في المشرق العربي. أواخر الستينات والسبعينات. [344]

وفي أواسط السبعينات، أصبح ترابط التعريب والحركة الإسلامية واضحا.فسنوات1974-1975-1976 شهدت جميعها صدامات عنيفة بين الطلبة الذين يدروسون باللغة العربية والطلبة الفرنكفونيون في جامعة قسنطينة حول ما إذا كان ينبغي للجزائر أن تتبنى نظاما إسلاميا تقليديا أو نظاما أخرا علمانيا شرعيا.

ولم يكن التعريب العنصر الوحيد في"الثورة الثقافية" الذي دعم الحركة الإسلامية. فتشديد النظام على التوجهات الدينية للهوية العربية الإسلامية للجزائر. قوى من سيطرت الدولة على الجو الديني، كما زاد من الإهتمام بموضوعات الإسلام و الإسلامين، وبهذا يكون قد مهد لتحضيرأرضية خصبة لتنمو فيها الرسالة الإسلامية.ومما زاد من أزمة الشرعية الثقافية في الجزائر هي الانقسامات الثقافية الموجودة على مستوى النخب، فهو صراع ثقافي، لغوي بين كل الاجنحة المكونة لها وهي صراعات وانقسامات قديمة عرفها المجتمع الجزائري قبل الاستقلال داخل الحركة الوطنية. وبرزت تحت أشكال عديدة. سياسية و تنظيمية وقيمية واشتدت في فترة المرحلة الانتقالية نحوى التعددية، بحيث اصبحت شبه مؤسسية عن طريق إقرار شبه تقسيم عمل بين النخب، حيث أصبح لكل نخبة فضائاتها ومؤسساتها ورموزها ولغتها بل وحتى أطرها المرجعية التاريخية، و يؤكد"جابي" في هذا الإطار أن بوادر القطاعية التي كانت متواجدة داخل مؤسسات الثورة و الحركة الوطنية قبلها،

---

343 –Tayeb said.Amer : l'Algérie face à son avenir, éd :al hikma, Alger, 2000, p87.

344– للحصول على بحث أطول عن قضية التعريب أنظر مقال بالإنجليزية.

Rachida yacin : the impact of franch. colonial heritage on lauguage policies in independent north africa : george cuvé in : north africa : nation, state and region, (london, routledge 1993). Pp9-228.

تكرست و أعيد إنتاجها بطريقة واسعة بعد الإستقلال ، مما منح نوعا من الشرعية لهذا الواقع الثقافي الذي تم تغليب الطابع البراغماتي في عملية التعامل معه، تحت ضغط الحاجة والفقر الثقافي، فقد رفضت الجزائر المستقلة و نخبها الحاكمة فتح النقاش حول المسألة الثقافية و اللغوية في الجزائر وتداعياتها السياسية، فتم التعامل مع الدولة الوطنية بنت الإستقلال كقطاعات مختلفة وليس كجسم واحد متكامل ، منحت قطاعاته المختلفة لمتقف/ متعلم محدد على أساس لغوي و قيمي، فكان من نصيب المتقف المعرب كل القطاعات ذات العلاقة بالدين و الإيديولوجيا و التاريخ، بإعتبار النظرة السائدة للعربية كلغة آخرة، دين وتراث وتعامل واسع مع الفئات الشعبية بهدف تأطيرها السياسي و الإديولوجي، في الوقت الذي منحت فيه قطاعات الصناعة والإدارة والتسيير إلى المتقف المتعلم/ باللغة الفرنسية إعتمادا على نفس النظرة القيمية للغة الفرنسية التي تم النظر إليها كلغة علم و تقنية و تسيير. [345]

كان من نتائج هذه القطاعية، كما يمكن أن نتوقع، ضعف أداء الدولة التي فقدت الكثير من شروط التجانس بين مختلف مؤسساتها في علاقاتها فيما بينها وفي علاقاتها بالمجتمع بمختلف فئاته الإجتماعية، كما إندلعت حرب مواقع شرسة بين مختلف النخب المتواجدة بين مختلف هذه القطاعات مما خلق شبه حرب دائمة تعيشها مؤسسات الدولة نفسها [346]إنعكست سلبا على المجتمع بمختلف مكوناته.

فأصبحت العلاقة بين الدولة و المجتمع ملتبسة غير واضحة، و مفتقدة في الوقت نفسه للثقة بسبب إنعدام المصداقية في مؤسسات الدولة ، وكانت النتيجة المباشرة لهذا تواتر الهزات الإجتماعية التي مست المجتمع الجزائري، و بروز أزمة هيكلية حادة في بنية النسق السياسي القائم على أساس الواحديه الحزبية و الدولة الريعية المتهاوية باستمرار، ضمن هذه الوضعية المزرية برزت على السطح بوادر تحول سياسي مناهض لتصرفات الدولة السلطوية و رموزها الثورية، كانعكاس مباشر للقطاعية والزبونية–الشللية التي بدورها أصبحت مؤسسة جديدة تضاهي مؤسسة الدولة.

تمثلت أبرز هذه التحولات أولا: في الهزات الدورية المتتالية التي أصبحت سمة من سمات المجتمع الجزائري على مدى عشرية الثمانيات [347]. ثانيا: ظهور مجموعة من الأشكال التعبيرية الثقافية والرمزية المناهضة للخطاب السياسي الرسمي(مظاهرات، مسيرات، نبش قبور الشهداء، ....الخ). مجسدة في جزء كبير منها في بعض الحركات الدينية السياسية أهمها الجبهة الإسلامية–المحلة– ، ونجد تعبيرا ثقافيا أمازيغيا وهو الأقدم من نوعه في إلتقائه بالحركة الإجتماعية، مما أنتج نوعا من التقاطع بين مستويين: السوسيولوجي–السياسي ممثلا في الحركة الإجتماعية الدينية السياسية، والسياسي الثقافي مجسدا في الحركة الأمازيغية ومدى قدمها كحركة إجتماعية– ثقافية معارضة. لكن المثير للإنتباه أنه هذه الحركات الإجتماعية ذات الأشكال الجديدة التي برزت على السطح إبان فترة التحول السياسي. ظهرت عليها سيطرت الطروحات الثقافية الرمزية مع كل ما حملته– وتحمله– من دلالات سوسيولوجية. تاريخية ذات أبعاد أنتروبولوجية.

---

[345]– ناصر جابي: الجزائر، الدولة و النخب، المرجع السابق ، ص17 .

[346]-المرجع نفسه، ص18

[347] - M' hammed boukhobza connaitre et comprendre sa societé, casbah edition, ALGER, 2009, p190

تركزت حول مسألة الهوية، التي ما فتئت تحمل تارة حمولة دينية وتارة أخرى حمولة عرقية الأثنية البربرية فأوكلت قضية الدفاع عن قضية الهوية في بعدها الأمازيغي إلى التيار الديمقراطي اللائكي، في حين أوكلت مهمة الدفاع عن الدين والهوية العربية الإسلامية إلى الحركات الدينية وبعض التيارات العروبية شبه البعثية كل هذه الأحداث إتجهت في نفس المسارلتشكل تدريجيا جزءا مهما من إشكالية الإنتقال نحو الديمقراطية [348].

إن هذا الإستقطاب الثقافي للمجتمع زاد من شدته الإستقطاب الإقتصادي والإجتماعي الذي ولد التوزيع المركز وغير العادل لعوائد الريع النقطي من قبل الدولة. في ظل هذه الظروف وجدت الحركات الإجتماعية المعارضة الشروط الملائمة لنموها وإتساعها.فقد لاحظ المحلل الاقتصادي عبد اللطيف بن أشنهو" في دراسته حول تطور مشروع التنمية في المجتمع الجزائري، إن تجربة التنمية والتحديث التي أريد منها من طرف الدولة قائدة مشروع التغير أن تحول العلاقات الاجتماعية التقليدية إلى علاقات حديثة، معتمدة في ذلك على نظام التعليمي حسب ما كرسته في ثورتها الثقافية. أنتج عاطلين متعلمين. إذ يرى أن الانتقاء المقصود الذي قام به– ويقوم به–هذا النظام قد دفع بأبناء الطبقات الشعبية الفقيرة والمتوسطة إلى المدارس العربية التي لا تأهلهم للحصول على المراكز الوظيفية الهامة في جهاز الدولة. والتي تتطلب قدرا معينا من التكوين باللغة الفرنسية. في حين يستفيد أبناء الطبقات والشرائح المتميزة من تعليم مزدوج اللغة (فرنسية–انجليزية). في الوقت الذي يؤكد الخطاب الرسمي على فرض التعريب في مختلف مؤسسات الدولة. [349]

إن النظام التعليمي بالتمايز الذي يقوم عليه، يدفع بأبناء الطبقات المحرومة كما علمتهم المدرسة بالاحتماء بالثقافة التقليدية المحافظة، ويدفع بأبناء الطبقات البورجوازية المستفيدة بالاحتماء بالثقافة الغربية ولاسيما منها الفرنسية وازدراء الثقافة المحلية. وينتج عن هذا ثقافتين متناقضتين: ثقافة متمركزة حول الذات (culture ethnocentriste) وثقافة متمركزة حول الغرب (culture eurocentriste)[350]. وهو ما يؤكد فكرة الصراعية اللغوية التي أعادت إنتاجها الدولة بشكل موسع بعد الاستقلال. ومن المفيد أن نسجل في هذا الإطار بان المعربون الذين كانوا منتشرين في مجموع هياكل حزب جبهة التحرير الوطني. كان لهم تأثير بالغ في دفع التعريب في اتجاه بعض القطاعات كالقضاء والثقافة والتربية الوطنية. فمنذ السنوات الأولى بعد الاستقلال بادروا بسرعة بإسماع صوتهم كي يصبح مهيمنا بخاصة في سنوات 1970. في كل ما يتعلق مباشرة بأجهزة الهيمنة الإيديولوجية (louis altusser) بينما النخب الفرنكفونية أخذت على عاتقها تسيير الجهاز الاقتصادي والطاقوي. وهكذا انتقلنا بسرعة إلى وضعية ثنائية (cocasse) بحيث الأجهزة الإيديولوجية تستعمل العربية كوسيلة للعمل. بينما الأجهزة الاقتصادية تستعمل الفرنسية والإنجليزية في بعض الأحيان. ورغم ذلك أي مجموعة في ذاتها. لم تشكك في نموذج التنمية لسنوات السبعينات. أوالثمانينات والتسعينات هذه الصراعية اللغوية أو الثقافية الموجودة منذ

- [348] Idid, p191.

[349]– عبد الوهاب بوخنوفة، المرجع السابق،176.

[350]– المرجع نفسه، ص176.

الاستقلال الوطني. ما هي في النهاية إلا وسيلة من أجل السيطرة على السلطة والامتيازات المرتبطة بها. [351]

فالصراعية اللغوية نستطيع أن نقول أنها صراعية نفوذية ومصلحية بالدرجة الأولى، فكثير من المفرنسين يخشون التعريب. خوفا من زوال مناصبهم العليا وامتيازاتهم في حين أن البعض يطرح القضية من الناحية العلمية، كون أن التعريب المتسرع المبني على وطنية انفعالية تنجر عنه انعكاسات سلبية نظر بالتطور العلمي والتنموي. أما اتهام المدرسة المعربة بتخريجيها للإسلامين فهو نسبي ومبني على رؤية سياسوية، لأن الكوادر الأولى التي أسست الجماعة الإسلامية في الستينات والسبعينات مفرنسة وقليل منهم ذوي تكوين باللغة العربية، هذه الرؤية وإن كانت صحيحة موضوعيا إلا أنها لا تنفي دور التعريب غير المدروس في تخريج مجموعة من الإسلامويين. مما حدى ببعض المحللين الاجتماعين والسياسيين وحتى الخطاب الرسمي في بعض الفترات بالتنويه بهذه الفكرة، إشارة إلى أن إنتشار الحركات الإسلاموية المعارضة يرجع بالأساس إلى المدرسة أو المنظومة التربوية التي لم تراعي جيدا المعايير العلمية في التعامل مع فكرة الدين والتراث. [352] ولكن ما يجب الإشارة إليه أنه وإن كانت هذه التصورات صحيحة نسبيا. فليست هي المفسرة في المقام الأخير، فانعدام العدالة في توزيع الثروات المادية، بين أعضاء المجتمع، واتساع الفوارق الاجتماعية بين الشرائح المختلفة، وتأميم الدين من طرف الدولة وغياب مؤسسات ونخب دينية حاملة لخطاب ديني عقلاني[353] كالأزهر في مصر مثلا، جعلت من الدين كرأسمال رمزي لقمة سائغة في أيدي الطبقات الشعبية المقهورة توظفه كما شاءت. وهنا بالذات بدأت الحركات الأصولية في النمو والاتساع وأصبحت تشكل خطرا على الدولة والمجتمع، وفي هذا الوضع تحديدا بدأت تتأسس ملامح توازن جديد، عبرت عنه بشدة أحداث أكتوبر 1988. كما عبرت عن عمق الشروخ التي أصابت الأطر المعيارية والمادية للدولة الناشئة وعقم إيديولوجيتها الوطنياتية التي إستندت على توليفة من الآليات لم يحالفها الحظ عبر الزمن في الحفاظ على مشروعيتها. بحيث تمثلت أول ملامح هذا التوازن في :

1- بدايات التمرد على تبعية الحزب الواحد من طرف تنظيمات المجتمع المدني (الطلاب، المثقفين، الصحفيين...الخ) التي ظلت مضطهدة فترات طويلة من الزمن.

2- انتقال حزب الطليعة الاشتراكية من التأييد النقدي، إلى المعارضة والنقد الصريح والمباشر، مع بداية تبلور معارضة في الخارج.

3- التصاعد الرهيب لقوة التيار الإسلامي وتدهور معيشة الطبقات الكادحة والوسطى والمثقفة مع انسداد كامل لآفاق الحراك الاجتماعي لدى شرائح عريضة من المجتمع بخاصة منها الشباب الذي كان يشكل ما يقارب نسبة 75%.

سيطرت الطروحات الثقافية- الرمزية، من طرف العديد من الحركات الاجتماعية، في ظل أزمة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية، الشيء الذي يدلل على وجود أزمة داخل نظام المرجعيات الهوياتية(les références identiques)، في إطار هذا الخلل داخل النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي تجسد انفصام العرى بين النظام السياسي والمجتمع في مطلب الديمقراطية

351 -Rachid tlemçani , état, bazar et globalization, op. Cite. P28.

352 -M.ALLouache.et v Colonna, op. cite p.108.

353 -M.boukhobza: évolution ou rupture, , octobre 88, p90

وحرية التعبير وحقوق الإنسان بخاصة لدى الفئات الوسطى المثقفة، وتغير الوضع الاقتصادي والمعيشي للفئات الشعبية، وشكلت الإصلاحات السياسية(دستور 1989)، إجابة إيجابية لبروز مجتمع مدني وإنتلجنسيا انتقلت من هشاشة تاريخية ومن وضع مستكين قبل أحداث أكتوبر 1988، إلى فاعل اجتماعي يعيش في استقلالية ذاتية عن السياسي والبيروقراطي[354]، عبر الحركات الجمعوية والنقابات المهنية، ثم بعد دستور فبراير في أحزاب سياسية (حزب الطليعة الاشتراكية، جبهة الإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية...الخ)، هكذا كان مشهد التحول إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية في الجزائر، من خلال دينامية المجتمع الداخلية وتحوله إلى كتلة اجتماعية جديدة.

5- بين الهوية والثقافة الأمازيغية:" رؤية تاريخية- سياسية".

إذا كانت المسألة اللغوية من الإشكاليات الرئيسية التي صادفت الدولة الجزائرية الحديثة، فإن مسألة الهوية بمفهومها" الإثني". أثارت إشكالية أكثر خطورة، انجرت عنها تناقضات اجتماعية عميقة أثرت تأثيرا عميقا في النسيج الاجتماعي الجزائري. وطرحت باختصار قضية "الأنا" le' moi'ولكن وقفة تأمل جادة في هذه الإشكالية، توضح لنا أنها كانت دائما تسير في إطار جدلي تاريخي.(استعمارات، سلطة، معارضة) أي ابتداءا من التاريخ القديم[355]. مرورا بالاستعمار الفرنسي وصولا إلى بداية تأسيس الحركة الوطنية في نهاية العشرينيات، وحتى مرحلة ما بعد الاستعمار، وهذا ما يجعلنا نموضعها في إطارها التاريخي الشامل. متعرضين لآليات تطورها وكيفية تعامل الفئات الثورية الاجتماعية المختلفة معها.

إن الكثير من المحللين المهتمين بشؤون بلاد المغرب العربي، يعترفون بأن الخطاب الوطني في البلدان المغاربية الثلاث(تونس، الجزائر، المغرب) ارتكز على الهوية العربية الإسلامية- من أجل مواجهة الايدولوجيا الكولونيالية التي أنكرت وبقوة وجود الأمة المغاربية. وفي مواجهة ذلك كان الوطنيون les patriotes المغاربة والجزائريون يستلهمون معينهم الايديولوجي من عظمة الحضارة العربية الاسلامية. بحيث يستمدون من ذلك كلما قلت الحجج والشعارات لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار. وكان انظمام المجتمع الجزائري بكل شرائحه المختلفة. إلى موضوعات الخطاب الوطني وشعاراته عاما كليا ولا يعاني من أي اعتراض يذكر، إلا بعض الأصوات المعزولة في الجزائر من تجرأ وتحدث عن الجزائر الجزائرية، وذلك لكي يفسح مجالا للعامل الأمازيغي()[356]. ومن المعلوم أن هذا العامل كان ممثلا بقوة وفعالية في الحركة الوطنية. ليتجلى فيما بعد فيما يعرف عند المؤرخين الجزائريين بأزمة 1949، أين اشتد الصراع بين أجنحة الحركة الميصالية(الحركة من أجل الحريات الديمقراطية MTLD) لأنه لم تطرح قضية اللغة

---

[354]- عمار بالحسن: المرجع السابق، ص245.

[355]- للإستزادة حول تاريخ شمال إفريقيا والمغرب الأوسط تحديدا(الجزائر الحالية) يمكن الرجوع إلى الدراسة الرائدة لعبد القادر جغلول،"مقدمات في تاريخ المغرب القديم والوسيط، ترجمة: فضيلة الحكيم، دار الحداثة، بيروت، 1988.

[356]- محمد أركون: الإسلام، أوروبا، الغرب: " رهانات المعنى وإرادات الهيمنة"، ترجمة: هشام صالح، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، 1995، ص129.

والإثنية الامازيغية في المؤتمر الأول للحزب سنة 1949. مما استدعى تساؤل بعض الأمازغيين عن استثناء طرح قضية اللغة في المؤتمر الأول[357] كما كان لنزاع القيادات في حزب الشعب الجزائري P.P.A وفشل الحركة من أجل الحريات الديمقراطية M.T.L.D. في إنتاج إيديولوجية تجمع كل الجزائريين رغم اختلافاتهم الإثنية والإيديولوجية دور كبير في تطور مسألة الهوية في الجزائر. [358]

فلقد رسم الصراع الذي قام بين الوطني– الثوري عيماش عمار والوطني ذو الميل العربي– الإسلامي ميصالي الحاج في بداية الثلاثينيات انفساق (clivage) واضح بين "القبائل"و"العرب" في الأجهزة القيادية لحزب الشعب الجزائري: ويمثل أول بروز جلي للصف الأمازيغي في الميدان السياسي الجزائري. ولكن رغم هذا الانشقاق الإثني– الثقافي (ethno-culturelle) في قيادة الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن الجميع قبلوا تأجيل هذه المسألة إلى ما بعد الاستقلال. وتأسيس الدولة الجزائرية، ولكي ندعم هذه الصورة الإيديولوجية ينبغي التذكير بأن الثورة العربية على يد جمال عبد الناصر كانت قد انتصرت رسميا وبسرعة بعد عام 1952، وأخذت ترفع عاليا الشعارات الداعية إلى توحيد الأمة العربية الكبرى، وبالتالي فإن المغرب الكبير ومنه الجزائر بالتخصيص كانت مشمولة بهذه الرؤية الجيوبوليتكية. التي ألهمت حماسة الجماهير العربية، إلى درجة أنه أثار عليه غضب فرنسا فانخرطت إلى جانب بريطانيا وإسرائيل.

في معركة السويس ضده منذ 1956. وعشية نيل الاستقلال بالنسبة للجزائر 1962، راحت الايدولوجيا العربية تزداد قوة وحماسة. بل وتصبح أقوى مما كانت عليه حتى في زمن النظال ضد الاستعمار. فأصبح تعريب الحياة القومية وأسلمة الثقافة هما الركنان الأساسيان لبناء الدولة وإعادة تشكيلها. وأصبحا بالتالي المصدرين الرئيسيين للمشروعية السياسية للبلاد– كل هذا في غياب سياسة جدية ذات مصداقية ديمقراطية– على الرغم من أنهما مورسا بشكل ديماغوجي أكثر مما هو ثقافي علمي حقيقي.

وبعيدا عن نزعة بن بلة(أول رئيس للجزائر) ذات التوجه الإيديولوجي القوموي العروبي، فإن خليفته بومدين تميزت سياسته، بالقمع الشديد، فلم يعطي هذا النظام الجديد المركزي للغاية والمتسلط أي فرصة وإمكانية لبروز حركة احتجاجية أمازيغية علنية في الجزائر وحينما تبرز إلى الوجود فإنها كانت تقمع فورا وبشدة، فالبنسبة للسلطة المركزية كانت الجبهات متواجدة في مكان آخر:" السياسة الصناعية": "استرجاع الثروات الطبيعية الوطنية"،" الثورة الزراعية"، و"الثورة الثقافية" مع بعث عملية التعريب. [359]

هكذا تأسست الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر بعد الاستقلال، وقلدت النموذج المركزي اليعقوبي الفرنسي نفسه Le model jacobin ، وهو نموذج يقول بأمة واحدة، لغة واحدة، ومدرسة مجانية ولكن ليست علمانية فيما يخص الجزائر...الخ، ولكن عندما صاغوا الدستور الوطني على هذه الأسس، فإن المعطيات الأساسية للمجتمع الجزائري (السوسيولوجي، المخلفات الثقافية للاستعمار...الخ). كانت أبعد ما تكون عن التطابق مع المسلمات العربية الإسلامية لإيدولوجيا

---

357 – m.harbi, l'Algérie et son destin « croyant on citoyen , arcantér. Ed :1992.p.78.

358 -M.Harbi, la crise de 1949 on l'entrée au seine du culturalisme berbér, in naqd n^{n}=4- jan- mars 1993- p28.

359– سالم شاكر: الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر. ترجمة : حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص.126

الدولة الوطنية، فقد كان المجتمع الجزائري مجهول البنية، أو مدروس بشكل ضعيف جدا، ولم تكن فيه الثقافة العربية الكلاسيكية منتشرة فيه كثيرا والشيء نفسه ينطبق على منطقة الشرق الأوسط. فالشيء الذي كان يسيطر على قطاعات واسعة من المجتمع هو الثقافة الشفهية ذات التعبير الشعبي او الأمازيغي مع بقايا معزولة ولكن فاعلة ونشيطة من الثقافة واللغة الفرنسية. [360]

وبدلا من أن تساعد السلطة على ازدهار الثقافات المحلية وتطبيق العلوم الاجتماعية من أجل الاستكشاف العلمي والاستقصائي لكل القطاعات الثقافية المهملة، بما فيها تشجيع دراسة الثقافة الأمازيغية، راحت السلطة السياسية تفرض في البرامج المدرسية والخطابات الرسمية أشكالا عتيقة وبالية من الثقافة العربية المنسية، والإسلام الضيق المختزل إلى مجرد شعارات إيديولوجية– لاهوتية، وراحت معها الطبقة المثقفة تدعم هذه الخيارات السياسية الكبرى التي بلورتها القيادة السياسية التي حكمت البلاد بعد الاستقلال مباشرة، فعوض أن تعمل هذه إنتلجنسيا [361]على انتاج معاني ودلالات لها معنى اجتماعي. وبالتالي تتحول إلى طبقة عضوية حسب تعبير غرامشي تجسد دلالتها المعرفية في مجتمع مدني منظم يعمل ضد تعسف الدولة، انساقت وراء السلطة السياسية، ساعية إلى تبرير خطابها الهش. لتتحول في الوقت نفسه إلى جزء من أجهزة السلطة. [362]

وتشير الكثير من الدراسات المهتمة بالشأن الجزائري، إلى أن التناقضات الاجتماعية والثقافية وما ترتب عنها من توترات حول إشكالية الهوية إلى الدور الذي لعبته الدولة الوطنية بعد الاستقلال، في إجهاض التجارب التي تحقق التراكم التاريخي والإضافات النوعية، بحيث أنها لم توفر مجالات espaces ملائمة لكل الأطراف التي شاركت في النضال السياسي والمسلح ضد الاستعمار. فقد كان الخطاب الثوري العنيف الذي واجهت به الحركة الوطنية الاستعمار هو نفسه الذي تداولته السلطة الحاكمة في علاقتها بالمجتمع.

فبدلا من استيعاب جميع الأطراف السياسية والثقافية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة ساد المنطق الثوري الإقصائي، الذي ولد ردود فعل مختلفة من طرف العديد من القوى الاجتماعية برزت بصفة أكثر وضوحا مع تجلي أزمة هذه الدولة. [363] ولهذا ظهرت إشكالية الهوية بهذه الشدة لتطرح نفسها من جديد تحت عدة مسميات وأشكال. تارة بمفهومها الثقافي– اللغوي وتارة أخرى بمفهومها الإثني وحتى الديني.

ومما زاد من توتر الموقف في الجزائر. هو الدور الذي بدأت تلعبه في بداية الثمانينات بعض الحركات الاثنو–ثقافية الأمازيغية في المطالبة بكيانها الثقافي داخل إطار الدولة وهويذكرنا بنفس الدور الذي لعبته بعض الأطراف الأمازيغية أثناء الحركة الوطنية كما أسلفنا سابقا.

---

[360]– محمد أركون: الإسلام، أوروبا، الغرب، المرجع السابق، ص129.

[361]– الإنتلجنسيا هي مجموعة تحويل تتواجد في واجهة مجموعتين: المثقفون والمجتمع المدني، لتحول الأفكار المنتجة من قبل الفئة الأولى إلى دلالات نشيطة وفعالة داخل الفئة الثانية. أي تحويل المعرفة إلى ممارسة، أنظر في هذا الصدد كتاب عمار بالحسن: إنتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر، دار الحداثة، بيروت، 1987.

[362]– على الكنز: خمس دراسات حول الجزائر والوطن العربي، المرجع السابق، ص17.(بتصرف)

[363]– ثنيو نور الدين: الدولة الجزائرية. المشروع العصي، المستقل العربي، السنة 28، العدد 242، أفريل1999، ص27.

وفي هذا الإطار قد يكون من المفيد الإشارة إلى الاضطرابات والمظاهرات التي أشعلتها عناصر هذه الحركات في جامعتي(الجزائر وتيزي وزو) خلال سنوات 1980-1989. للمطالبة بالاعتراف الرسمي لإحياء الثقافة الأمازيغية داخل البلاد. وواقع الأمر أن الجماعات الأمازيغية في الجزائر كانت تتخوف من عمليات التعريب اللغوي والحضاري العام للبلاد على أساس أنه كفيل بتهديد أشكال تفردهم الذاتي وثقافتهم الاجتماعية التقليدية، ويهدد خصوصية وجود لغتهم الشفوية والمكتوبة ذاتها، وذلك سواءا في التعليم أو في أجهزة الإدارة ووسائل الإعلام، أو في ظروف الحياة العامة على المستوى الوطني. ومن هنا أدت مظاهر التطور التعريبي السريع للجزائر طوال سنوات السبعينات. [364] وبالنظر إلى الغاء تدريس اللغة الأمازيغية منذ بدأ الاستقلال من مراحل التعليم الجامعي. من طرف وزارة التربية الوطنية الجزائرية. إلا أنه لم يظهر التصعيد الخطير لهذه المسألة إلا في سنوات الثمانينات التي شهدت نوع من التوجه الليبرالي المقيد من طرف الشاذلي بن جديد. فأرسل الطلاب شكواهم في هذا الصدد إلى رئيس الدولة مطالبين بادارة جامعية ديمقراطية ولعدم تدخل السلطات الإدارية وأجهزة الحزب المحلية في الحياة الثقافية للجامعة، كما تمت المطالبة بتعليم اللغة الأمازيغية كلغة ثانية في المدارس الوطنية.

واتخذت الحادثة منحا سياسيا واضحا عندما ظهرت على الجدران بالمدينة عبارات حماسية كتبها أعضاء من حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS ،إلا أن اللجان الطلابية في جامعة "تيزي وزو"، سرعان ما رفضت استغلال هذا الحزب المعارض من خارج البلاد لحركتهم ذات الطابع الثقافي المحلي المحض وذلك من أجل استعادة جزء من الأرضية السياسية التي فقدها ذلك الحزب داخل البلاد، وأرجع الرئيس بن جديد هذه الأحداث إلى أصابع خارجية، أرادت زعزعة نظامه بعد أن كان قد فرض رفع أسعار الغاز الطبيعي الجزائري في السوق العالمية قبل ذلك بوقت قصير، كما أوضح الرئيس بن جديد أن أي نقاش للمشكلات الثقافية للبلاد لا يمكن أن يتم إلا في اطار الشرعية المؤسسية وبخاصة في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني. إلا أن النظام الحاكم سرعان ما أدرك خطورة أبعاد وآثار التحرك الأمازيغي المنظم على بناء الدولة الجزائرية، ولذلك أجرى هذا النظام عملية معادلة كيميائية سياسية حادة توازن اجراءات القمع والردع العقابية مع بعض التسامح[365].ضد أبناء الأقاليم الأمازيغية(تيزي وزو، بجاية، الجزائر العاصمة...الخ) وكان نتاج الرئيسي لهذه العملية وهو صدور الميثاق الجديد للجزائر في جانفي من عام 1986.

فمنذ منتصف 1985. بدأت رياح التغير الإيديولوجي والإصلاح النظامي تهب على الجزائر. ومحورها الرئيسي هو تغير أسس الميثاق الوطني الذي أصدره بومدين منذ 1976، والميثاق الوطني بالنسبة للنظام الجزائري هو المرجع العقيدي، والبرنامج الاقتصادي والسياسي للبلاد وهو الأساس للدستور. إذن فإن هذا الميثاق الوطني يمثل الركيزة الأساسية لشرعية النظام السياسي الجزائري.

وقد بدأت عملية التحريك الإيديولوجي المذكور من جانب الرئيس بن جديد شخصيا وبعد مرور سبع سنوات على توليه الحكم، حيث قدم عدة مقترحات لإصلاح الاقتصاد الجزائري- قد سبقت الإشارة إليها- وقد أثارت هذه الإجراءات جدلا واسعا بين أنصار الرئيس الذين يؤيدون منح

---

[364]- أحمد مصطفى العملة: أحداث الجزائر وانعكساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991، ص116.

[365]- سالم شاكر: المرجع السابق، ص39.

القطاع الخاص مزيدا من الحرية في العمل. وإفساح المجال للمستثمرين الأجانب الذين كان يعتبرهم الميثاق الأول بمثابة أعداء للدولة الجزائرية، وبين جيل حركة التحرير الجزائرية المتمسكين بأصول التعاليم الاشتراكية والذين اعتبروا هذه الإجراءات تحولا سلبيا عن روح الميثاق الوطني. (366)

ومن بين التجديدات الرئيسية في الميثاق الجديد، أنه تضمن مقدمة طويلة تتألف من 12 ألف كلمة. عن الأسس التاريخية للمجتمع الجزائري. فإذا كان ميثاق 1976. جعل من مقاومة الاستعمار الفرنسي الموضوع الرئيسي المبارز في تاريخ الجزائر. فإن الميثاق الجديد قد اهتم بتاريخ الجزائر كله. فيتحدث عن ممالك النوميدين وعن الاستعمار الروماني والفتح الإسلامي والحكم العثماني ومقاومة الاحتلال الفرنسي. ومولد المشروع الوطني وبناء الدولة المستقلة وعرض حرب التحرير في إطار فكرة الجهاد الإسلامي بقيادة جبهة التحرير الوطني التي وصفها الميثاق بأنها "حامية الوحدة الوطنية"، ووصفت هذه الوحدة بأنها طوق الأمان الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري منذ القدم، وعرض الميثاق الجديد شخصية الرئيس بن جديد الوطنية على أنهوريث ماسينيسا قائد المقاومة النوميدية ضد روما، وفي ذلك تلميح واضح إلى الجذور الوطنية للجماعات الأمازيغية. (367)

ومحاولة من الرئيس بن جديد مغازلة هذه التيارات ذات النزعة الثقافوية الأمازيغية حتى تقلل من لهجتها القوية المطالبة بإقحام الثقافة والهوية الأمازيغية بوصفها مكونا رسميا من مكونات الهوية الجزائرية.

إن تعديل الميثاق الوطني ينم عن فطنة سياسية. تمتع بها النظام الحاكم الجزائري في مواجهة تصاعد نفوذ المعارضة القائمة التي تميزت بالتعدد في الأجنحة والاتجاهات والمواقع والقواعد الجماهيرية، لكنها تلتقي جميعا في هدف ضرب النظام القائم وعلى رأس تلك القوى المعارضة الحركات الإسلامية المتطرفة. وهنا يبرز من جديد تأكيد مشروع الميثاق الوطني على الانتماء الإسلامي للجزائر [368] وذلك لاحتواء قوى المعارضة الإسلامية، ومن جانب آخر فإن الهوية الإسلامية التي رسخها الميثاق الجديد للجزائر، تعتبر ردا إيديولوجيا ووطنيا على المعارضة الأمازيغية–العلمانية بمنظماتها المختلفة. وأخيرا إن هذا الميثاق الجديد يعتبر تعبيرا قويا وأصليا عن الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي للرئيس بن جديد شخصيا، ومن ثم فإن تأييد الغالبية العظمى من الشعب الجزائري لهذا الميثاق لا يعني سوى تفويض شعبي شرعي عام للرئيس بن جديد في أن يرأس حكم البلاد ونظامها العام، إنها الشرعية الجديدة للنظام الجزائري القائم ضد خصومه على تنويعاتهم واتجاهاتهم وأهدافهم.

غير أنه بعد سنتين من إرساء الميثاق الجديد 1986 عادت الحركة الاجتماعية– السياسية للظهور من جديد على السطح، تحت تأثيرعدة ظروف داخلية ودولية، (الأزمة الاقتصادية، انهيار المعسكر الاشتراكي...الخ) وبدأت تعاد الأطروحات القديمة في شكل أسئلة جديدة تعبر عن الشرخ

366– نازلي معوض أحمد: البربر في المغرب العربي:" تعددية جزئية أم تنوع في إطار الوحدة"، مجلة الأفق العربي، المركز الأردني للدراسات والنشر، 1986، ص272.

367–المرجع السابق نفسه ، ص271..

368– راجع الميثاق الوطني، الجزائر: حزب جبهة التحرير الوطني 1986 وكتاب:

Abdelkader yefsah : La question du pouvoir en Algérie, Alger, E.N.A.P.1990

الثقافي العميق الذي يعيشه المجتمع الجزائري، وهي أسئلة تجاوزت الراهن بتناقضاته لترجع إلى جذور التاريخ العميقة، مستلهمة نفس أطروحات الأنتربولوجيا الكولونيالية التي طرحت أسئلة من قبيل: هل الجزائري هو الأمازيغي النوميدي؟ أم العربي المسلم؟ وهل الشرعية التاريخية ترجع لمرحلة ما قبل الفتح الإسلامي. أي مرحلة تأسيس الممالك النوميدية من طرف يوغرطة وماسينيسا [369]؟ أم إلى مرحلة ما بعد الفتح –الاستعمار– الإسلامي؟ [370]

وأي لغة يجب اعتبارها رسمية؟ هل اللغة الأمازيغية كلغة ذات شرعية تاريخية سابقة على اللغة العربية في الجزائر؟ أم العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي والعروبة في الوقت نفسه؟ أم اللغة الفرنسية باعتبارها غنيمة حرب على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين؟

إشكاليات كبرى جعلت كل قوة اجتماعية في الجزائر تحتكر قدرا من الإجابة عنها. تارة بلغة أكاديمية وتارة أخرى بلغة إيديولوجية وإن طغت الأخيرة على تفسير هذه الإشكاليات.

وبالتالي أصبح المجتمع الجزائري يعيش دوما على مجموعة من الإختلالات البنائية– الثقافية التي أضرت بنظامه الاجتماعي العام ولا تزال تهدد كيانه لحد الآن. [371]

ويذهب الكثير من المؤرخين الذين تناولوا الحقبة الإستعمارية في الجزائر، إلى أن الإختلال في الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري. يرجع في جزء كبير منه إلى الدور الذي لعبه الإستعمار الفرنسي في زعزعة وقلب البنى الثقافية والذهنية لهذا المجتمع، ونمط التهديم العلمي الممنهج الذي استند اليه هذا الإستعمار. [372] وليس خفيا على المتابع ملاحظة التركيز على القبائل "البربرية"، وبما يفضي إلى التساؤل حول ذلك التخصيص من قبل "الباحث–الضابط" والخلفيات التي قادته. [373] فلقد إحتلت المسألة الأمازيغية أهمية كبرى في السياسة الاستعمارية بناء على ما وفرته السوسيولوجيا الاستعمارية من تقارير ودراسات علمية يطغي عليها "التاريخ الضني" كما يسميه علماء الأنتبولوجيا، ولعل أبرز الحقائق التي توصلت إليها هذه الدراسات هي اعتبار البربر في المغرب العربي والجزائر خصوصا أغلبية السكان ومستقلون تماما ثقافيا وعرقيا وهم يتحدثون لغتهم الأمازيغية، محافظين على نقاء دمهم مما سيقود آليا إلى إفراز التناقض بين السكان الذين ينتمون إلى أصول اثنية عربية وذوي الأصول الإثنية الأمازيغية. [374]

حتى وإن سلمنا بالصحة النسبية لهذه الأفكار. فإنها لا تخلوا من التشويش الإيديولوجي الذي يكرس الإنقسامات في المجتمع الجزائري وتمنع بقوة ظهور الدولة– الأمة بمفهومها الحديث

---

[369]– ماسينيسا وبوغرطة قائدان أمازيغيان، كان لهما السبق في وضع اللبنات الأولى الجيوبوليتيكية للممالك النوميدية كإطار سياسي ومؤسسي لشعب نوميديا القديم وهويته (الجزائر الحالية) وهكذا كان قبل الفتح الإسلامي بثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد.

[370] –pierre Bourdieu, sociologie de l'Algérie, paris, puf ,1963.P27

[371]– يمكن نذكر في هذا الصدد أحداث 2001، التي كانت في ظاهرها مطلبية سياسية واقتصادية ولكن في فحواها ثقافوية– بربرية.

[372] – D.claude vatire : L'Algérie : politique, Histoire et société, ed : el Moarifa, Alger2010.p308

[373]– محمد نجيب بو طالب: سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1.، لبنان، 2002، ص65.

[374]– سالم لبيض، من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي،سنة 23، العدد 261، نوفمبر 2000، ص63.

والمعاصر. وهو الشيء الذي انعكس سلبا على التشكيلات الإجتماعية– الثقافية التي يتكون منها المجتمع الجزائري، وحال دون نموه التاريخي الطبيعي، فأصبح يعيش دوما على وقع الأزمات البنيوية العميقة التي تبرز دائما وبشدة مع كل مرحلة قطيعة أو تحول يشهده هذا المجتمع، وفعلا وجدت هذه الأزمات في مرحلة الإنتقال إلى الديمقراطية والتعددية السياسية المناخ المناسب لتظهر من جديد وتعبر عن نفسها في شكل حركات وقوى اجتماعية معارضة، بكل ما تحمله من طروحات حول مسألة الهوية. وجدت تجسيدها الفعلي في التقسيم الإيديولوجي والثقافي المؤسسي متمثلا في العديد من التنظيمات المدنية السرية المنادية بحقوق الإنسان الثقافية والسياسية. قبل التعددية، ثم بعدها الأحزاب السياسية التي كرست ميدانيا هذا الانشقاق الثقافي عبر ما أتيح لها من حريات ديمقراطية ضمن إطار التعددية بعد دستور 1989، ومن أبرز هذه الأحزاب ذات التوجه الثقافوي، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وغيره من الأحزاب اللائكية.

خلاصة

إن التحولات الرهيبة التي شهدها النظام الدولى المعاصر ، والتي أدت إلي تغريب شامل للاستراتيجية السياسية الدولية كان لها إنعكاساتها الخطيرة على بعض دول العالم الثلاث التي إنتهجت النموذج الاشتراكى مستلهمة إياه في بناء دولها الوطنية الحديثة ، وخاصة بعد سقوط المعسكر الاشتراكى الذي كان له تواجده القوى في هذه الانظمة ، والجزائر كدولة حديثة لم تشد عن هذه القاعدة ، فما وقع من تحولات دولية لصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوربية المتوسيطة ، أثر تأثيرا عميقا على نمط التوجه السياسي للجزائر.

وفى الوقت نفسه طرح أزمة شرعية السلطة السياسية في هذا البلد التي انهارت تدريجيا نتيجة سيطرت العناصر الراديكالية والنخب الثورية التي تحولت عبر آلية مشروع التنمية من نخب بيروقراطية إلي نخب بورجوازية طفيلية ، تمارس سلطة الاكراه البوليسى ضد الحريات السياسية والاجتماعية وتمنع المشاركة السياسية ، والمجتمع المدني من الظهور كقوة مؤثرة وممثلة لمختلف القوى والفئات الاجتماعية الجزائرية ضد تعسف الدولة وهيمنتها .

لكن أمام ازدياد حدة الاستياء الشعبى وما راوده من مظاهرات واضرابات كعلامة على أزمة الدولة والمجتمع التي عذتها أزمات أخرى ضاعفت من حدة هذا الاستياء كالأزمة الاقتصادية وانهيار دعائم الدولة الريعية – التنموية وأزمة الشرعية الثقافية التي تفتقر إليها السلطة السياسية اضافة إلى أزمة تحجر النسق السياسى الذي لم يمسسه التغير بالمقارنة مع التحولات الاجتماعية والدولية ، كان رد فعل القوى الاجتماعية المختلفه ، الثورة ضد النظام في أكبر تظاهرة عرفتها الجزائر وهى أحداث أكتوبر 1988 ، أين ثار الشارع الجزائري ، موجها ضرباته القوية إلى الأشياء التي ترمز إلى الدولة (مقرات حزب جبهة التحرير ، مقرات السلطات الولائية ، أسواق الفلاح ... الخ) كتعبير عن الشرخ الاجتماعى السياسي الذي ساهمت هذه الدولة في انتاجة واعادة انتاجة عبر ايديولوجيتها التعبوية وأمام هذا التحدى الخطير الذي عرفته الدولة من طرف المجتمع ، قامت بالإعلان عن مجموعة من الإصلاحات السياسية ، كان أهمها دستور 1989 ، الذي اقر ولأول مرة في تاريخ الجزائر حياة سياسية جديدة تسودها التعددية الحزبية والديمقراطية ، ومن الواضح أن هذا التوجه نحو الديمقراطية التعددية السياسية في الجزائر بعد أحداث 1988 كان عبارة عن رد فعل

قام به النظام السياسي الجزائري لإنقاذ شرعيته المتهاوية ، وإعتمد في هذا على استراتيجية محددة وهى ، النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط على النظام السياسي [375]. وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة السياسية ، وآلتي لا تتضمن إمكان تداول حقيقي للسلطة وهذا ما بدا واضحا في دستور 1989 في بعض مواده الرئيسية التي تظهر عليها نوع من الضبابية المعتمدة من طرف صانعيه.

لكن هذه المرحلة الجديدة التي دخلتها الجزائر والمسماة بالانفتاح بقدر ما انطوت علي أمور ومفاهيم ايجابية لصالح المجتمع ، بقدر ما انطوت على فوضى عارمة أثبتت إنعدام تقاليد الممارسة السياسية الديمقراطية ، كما اثبتت مدى عدم تهيئ البنية الاجتماعية الجزائرية لهذه الايديولوجيا الليبيرالية وتقليديتها ، التي مازالت محكومة بنمط من العلاقات التقليدية – القبلية ، مما سيعرض الديمقراطية ذاتها إلي إخطار ستكون عواقبها وخيمة على المجتمع الجزائري.

375 – السيد ياسين ، الزمن العربي والمستقبل العالمي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،1998 ، ص 149.

الفصل الخامس

التعددية السياسية بين المسألة الاقتصادية (أحداث أكتوبر 1988) و الإصلاح السياسي

أولا : الجزائر الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية

يختلف نظام الحكم الذي اقره دستور 1989 ، اختلافا واضحا عن نظام الحكم المعتمد في دستور 1976، فقد حل بموجبة مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية ، ومسؤولية الحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني،محل مبدأ وحدة السلطة والحزب الواحد المحتكر للسلطة والنظام الاشتراكي ، والسبب ذلك يعود سوسولوجيا إلي جملة من العوامل المختلفة ، منها عجز الحكومة عن الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتزايدة نتيجة النمو الحضري السريع (17% فى1954 ، 50% في 1987) . نتيجة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وعجزها أيضا عن التحكم في تسير ، ودواليب الاقتصاد الوطني ، فضلاً عن استفحال ظاهرة البطالة والمحسوبية وبروز طبقة بورجوازية طفيلية تمكنت من جمع ثروات مالية ضخمة يصعب جمعها في ظل نظام حر إلا بمرور أجيال ، أضف إلي ذلك التعسف والعنف الرمزي الذي كان يتعرض إليها المواطن عند تعامله مع الأجهزة البيروقراطية والسلطوية الأخرى ، مما ترتب عنه فقدان الثقة في السلطة الحاكمة ومؤسساتها ، فكانت القطيعة بين المجتمع والدولة .

هذه العوامل وغيرها دفعت بالشعب وشرائحه المختلفة . إلي الثورة على الأوضاع الاجتماعية المتردية والمطالبة بالتغير الشامل للقضاء على احتكار السلطة من طرف الحزب الواحد والدولة البيروقراطية ، فلقد عرف النظام الاشتراكي الجزائري القائم على الحزب الواحد المحتكر للسلطة منذ 1963 ، أزمات عديدة لم تزده إلا قوة وتدعيما نتيجة ضعفها وقلة حدتها ، غير أن ما حدث في أكتوبر 1988 أدي إلي عكس ذلك سواءاً على المستوي السياسي أو القانوني ، حيث استبدل النظام الاشتراكي ووحدة السلطة المحتكرة من طرف الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) بنظام حر يقوم على الفصل بين السلطات المختلفة والتعددية الحزبية والتنافس السلمي على السلطة في ظل الحرية .

وعلى هذا الأساس سوف نتناول أحداث أكتوبر 1988 ، كخلفية أساسية لانبعاث التعددية السياسية في الجزائر ، إذ يعتبرها الكثير من المحللين الاجتماعين والسياسيين – أحدث أكتوبر – المرحلة التي أحدثت الطلاق مع الحزب الواحد ، وأسست لمفاهيم جديدة سوف يكون لها وقعها عل المجتمع الجزائري وأبنيته المختلفة، لكن ما يجب الإشارة إليه هو قلة الدراسات العملية التى خصصت لهذه الظاهرة .وهو الوضع الذي يمكن تفسيره بعدة مستويات منها ما هو متعلق بمكانة الظاهرة السياسية نفسها وكيفية النظرة السائدة لها رسميا، وبالتالي خصوصيات النظام السياسي الذي لازال يرفض أن تكون هذه الظاهرة السياسية الجديدة محل دراسة عملية وبالتالي تفسير غير التفسيرات الايديولوجية المنتجة من قبله ، وهذا الرأي يتجسد كذلك في الموقف من المؤسسات العلمية المهتمة بهذا النوع من الدراسات كمعهد العلوم السياسية ، الذي فرضت داخلة الطروحات والمقاربات القانونية الشكلية ، وفى نفس الوقت الذي تعثر فيه تدريس علم الاجتماع السياسي في المعاهد التي كان يدرس فيها كعلم اجتماع على المستوي الوطني ، لدرجة أن أغلبية الاطروحات التي نوقشت حول هذه المواضيع كانت في الجامعات بالخارج ،مما منح بعض مراكز البحث الفرنسية علي وجه التحديد مكانة خاصة في فهم الحالة السياسية الجزائرية ، ووصلت مع حالة الأزمة إلي شبه احتكار فضلا عن أنها تعكس وجهة النظر الفرنسية .

أيضا صعوبة البحث في هذا المجال ترجع في كثير من الأحيان إلي حداثة الظاهرة السياسية – التعددية في حد ذاتها لدرجة أن أغلبية الدراسات حتى الآن لا تعتمد إلا على المعلومات الصحفية العامة والمقالات ، مما لا يساعد الباحث على التدقيق في كثير من التفاصيل الهامة ذات الأبعاد السوسيولوجية – الثقافية . ورغم كل هذه الصعوبات أبينا أن نتناول أبعاد التعددية السياسية بعد 1988 عل ضوء ما توفر لدينا من معطيات .

1-الخلفيات الاجتماعية والسياسية لأحداث أكتوبر1988: "أبواب الإنفتاح السياسي"

تعتبر أحداث 5أكتوبر1988، نتيجة منطقية لإرهاصات شعبية بدأت منذ الإستقلال، وكانت إفرازا للتناقضات بين مصالح الجماهير ومصالح الدولة البيروقراطية–الريعية والحزب "جبهة التحرير الوطني". ومن الجدير بالذكر أن الحالة الإجتماعية قبل1988، أي بداية من1985 إلى 1986 كانت تنذر بالانفجار. فالمطالب الإجتماعية لم تجد قنواتها للوصول إلى السلطة المركزية، في الوقت الذي بدأت فيه الفوارق الاجتماعية في التزايد بإستمرار، نتيجة التضخم، الندرة، وإنهيار مستوى المعيشة الذي ترجمته أحياء الصفيح المتاخمة للمدن الكبرى.

فالذي شكل القاطرة الكبرى لهذه الوضعية الإجتماعية، هو تعايش نوعين من النظام الإجتماعي: الأول ينتمي إليه على الأقل الذين إندمجوا في النظام الإنتاجي واستفادوا نسبيا من العملية التوزيعية، والثاني ينتمي إليه كل من هم مقصيين من العملية الإنتاجية، هؤولاء المقصيين أصبحوا ينتمون مع الزمن إلى مايسمى في الأدبيات السوسيولوجية: "بمجال التهميش" " le champ de marginalite"، وهم ملايين من الأفراد الذين أقصيوا من كل مجالات الحياة الإجتماعية. وهم يتمركزون في المدن لكن على أبواب المجتمع، من بين هذه الشرائح وجدت أغلبية شبانية عاشت هذا الإقصاء بصفة مباشرة وإعتباطية، فهم في أغلبهم متسربون من المدارس. التي فقدت وظيفتها الإنتقائية والتربوية. ولم يعد لها مجال في الإدماج الإجتماعي ولأنها في نظرهم أصبحت تقدم بكل بساطة الإخفاق أكثر من النجاح نتيجة عدم قدرتها على تقديم الإمكانيات اللازمة للإندماج في الفضاء الإنتاجي، ولأن التحديث الحضري المرتبط بهذه الأخيرة لم يعد مرتبطا بالتصنيع–عراب التنمية في تلك الفترة– فأحيلوا بهذه العفوبة إلى "البطالة الإجتماعية" ويجب التوضيح في هذا الإطار، بأن نسبة البطالة إنتقلت من 16% في1983 إلى 19.2% سنة1987وبلغت أوجها 23.6% في1989[376]. فهؤلاء الشباب هم الذين شكلوا الأغلبية المطلقة لهؤلاء البطالين، وهم نفس الشباب الذين تعودوا على نمط الإستهلاك الحضري (الغربي)، ولكن فجأة وجدوا أنفسهم في عالم متضعضع بدون مصادر دخل ثابتة. وبدون وسائل واقعهم المعيشي المتشضي والمتفجر، فلم تتوفر لهم أي فضاءات للتعبير أو ترفيه، ولا يعرفون السلطة إلا في حالة المداهمات البولسية ضد تدخين الحشيش أو السوق الموازية، في النهاية كان إحساسهم أنهم يعيشون تحت سلطة نظام معفن، ولكن كانوا أكثر إصرارا على مواجهة هذا النظام. لأنه ليس لديهم ما يخسرونه. ولأن كل شيء أيقض فيهم أحاسيس الإحتجاج والثورة، ومع تطور الأحداث بإدراكهم لعدم قدرة الدولة على جلب الحلول لأزمة المجتمع وتحل كيانها هؤلاء الشباب إنتقلوا إلى المواجهة، أولا بإحتلال فضاءات أصبحت أمكنة للإحتجاج وإثبات وجود: الملاعب، المساجد، الأحياء حتى الطرق، صخرت

376 -Said chikhi : Question ouvrier et rapports sociaux en ALGERIE, in NAQD, n°6, Mars, 1994, p11

لأغراضهم. فلائحة طويلة لأنماط أفعالهم الإحتجاجية: ثورة، عزوف في الإنتخابات، تشكيك في المقدسات الثورية، إنحراف، التقليل من مصداقية الدولة عن طريق النكت السياسية الطريفة.

هذه الوضعية الجديدة لا نستطيع تصنيفها بحسب النظريات الكلاسيكية في علم الإجتماع التغيرات. فلا هي بالحركية المطلبية كما هو الحال في عالم الطبقات الشغيلة، ولا يمكن أن نرجعها إلى فاعل جماعي قادر على السيطرة على رأس الحركة الإجتماعية(الوضعية الثورية). فهي حركة مهمشين في المجتمع تبنت معايير"الطبقات الخطيرة"، أولا بإستعراضات للقوة، ثم أفعال إحتجاجية راديكالية، إن هذا النمط من توجهات الأفعال كان يتقاطع في الوقت نفسه مع الفضاءات الحضرية–المدينية– التي هي الأخرى منذ فترة ليست بالقصيرة إمتلأت بالتراكمات والتناقضات الحضرية والإجتماعية. فالهزه الأولى بدأت سنة1985، ثم إنتقلت إلى مناطق أخرى التي عرفت الواحدة تلوى الأخرى إنفجارات جماهيرية واسعة، في كل مكان أصبح الإحتجاج لغة: فمن الإحتجاج على الماء إلى الكهرباء فالسكن ثم العمل.....الخ، وكلهم تعاملوا بعنف مع كل ما يرمز إلى سيطرة الدولة. غير أنه في كل مرة كانت تواجه هذه الإحتجاجات بأدوات القمع. وهنا بالتحديد بدأ العنف الإجتماعي يأخذ طبيعته القطبية: فمنه من كان يعبر عن الإقصاء الإجتماعي، ومنه من شكل أداة نظام في أوج أزمة حكم، منه من كان ينادي بقوة ويدافع عن مواطنيته الإجتماعية، ومنه من مثل المنتوج الطبيعي لنظام غير قادر على التخفيف من الأسباب الموضوعية للثورة، وفي خضم هذه الثنائية من الرعب: كانت إنتفاضة أكتوبر1988.[377]

إذ يعتبر خطاب 19 سبتمبر1988 الذي ألقاه رئيس الجمهورية–الشاذلي بن جديد– أمام مكتب التنسيقية الولائية. بداية عن إعلان ثورة كلامية من داخل أجهزة السلطة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتردية التي عرفتها الجزائر. فقد وجه إنتقاذات لاذعة للحزب الحاكم والحكومة بسبب تقصيرها في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي أضحى يتخبط فيها المجتمع، مشجبا أيضا حالة تسيب التي طبعت تصرفات الطبقة البيروقراطية وأفراد المجتمع فيما بعد عامة، مؤكدا الإستمرار في سياسة التقشف لمعالجة الأزمة الإقتصادية التي تعاني منها الدولة الجزائرية منذ 1986 ولا سيما بعد إنخفاض سعر البترول والغاز[378]، مما كان له أثره السيء على أفراد المجتمع الجزائري وشرائحه المختلفة، فإتسعت حركة الإضربات [379] وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة لنظام الحكم يوم 5 أكتوبر، وهو ما حدث فعلا، حيث بدأت بوادرها يوم 4 أكتوبر ليلا بالعاصمة(مجرد وقوعها في العاصمة دليل على مدى أهميتها)، وانتشرت في يوم5 أكتوبر لتشتد وتعم كل أرجاء العاصمة، ونواحي أخرى من الوطن بخاصة في المدن الكبرى مثل(قسنطينة، وهران، عنابه، تلمسان....إلخ).

هذه المظاهرات إعتبرها المكتب السياسي في إجتماعه يوم 5 أكتوبر، بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة من الناس لا تتمتع بالحس المدني، مدفوعة بأيادي خفية من الخارج–دون الإشارة إلى الداخل–، ومقررا في الوقت نفسه أن سياسة الحكومة هي المخرج الوحيد من الأزمة التي تعيشها

---

377 – s.chikhi : op, cit,. p12

378– السعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، الجزائر، 1990، ص178

379- من الملاحظ أن في هذه الإضرابات كان الطرح المطلبي الإقتصادي هو المسيطر، وهذا معناه أن الشعب كان ثائرا على الأوضاع الإقتصادية المتردية ونذرة المواد الإستهلاكية وهذا ماظهر في شعاراته الرمزية أثناء الإنتفاضة مثل حمل أكياس الدقيق والخبز...إلخ.

البلاد [380] ونظرا للقوى الإجتماعية الهائلة التي مثلت الإنتفاضة ومدى الخسائر التي ألحقتها بالممتلكات العمومية قرر الرئيس طبقا للمادة 119 من الدستور إعلان حالة الطوارئ بتاريخ 6 أكتوبر 1988، وفوض كل السلطات إلى القيادة العسكرية التي لم تدخل العاصمة بهذا الشكل منذ إنقلاب 1965. وقد فرض الجيش حظر التجول يوم 7 أكتوبر، وأعلن أنه سيستخدم القوة في حالة الضرورة لحماية الأرواح والممتلكات. وإنتشرت الدبابات والعربات المصفحة في شوارع العاصمة والمدن الأخرى، إلا أن هذه الإجراءات لم تؤت أثرا ولم تحوول دون إمتداد أعمال الشغب إلى المدن الأخرى، وإزاء ذلك أعلنت القيادة العسكرية أن وحدات الجيش قد تلقت أوامر بإطلاق النار على مثيري الشغب. وعلى كل من لا يمتثلون لإحترام النظام العام. [381]

في الواقع إن أحداث أكتوبر عبرت عن تناقضات إجتماعية وسياسية بلغت ذروتها في دولة ما بعد الإستقلال. فقد يخطئ من يعتقد أن اللذين خرجوا يوم الرابع والخامس من أكتوبر كان دافعهم المطالبة بالديمقراطية والحريات السياسية، وإن كان المطلب مبدئي وطبيعي، ومن البديهيات عند كل المجتماعات. ولكنه لم يكن السبب الرئيسي لدى كل الفئات الإجتماعية التي سئمت تصرفات الدولة البيروقراطية الريعية، وحقرة [382] الإدارة وظلم العدالة ورؤية مجموعة من المواطنين يتمتعون برفاهية لم تعرفها الجزائر من قبل، في حين كانت غالبية الشرائح الإجتماعية تعاني من أزمة إسكان حادة، بطالة مفرطة،ومستوى معيشي متدهور. تحت حكم سلطة نسيت دورها الحقيقي لتتفرغ لصراع [383] الأجنحة وحرب المواقع.

ليس من العيب في شيء عندما نقول أن الجزائرين كانوا يتمنون مناصب عمل لأبنائهم، وبيوت تأويهم وقدرة شرائية تسهل لهم العيش، وقد عبروا عن ذلك عفويا عندما كان الشباب يتقاسمون ما وجدوه في الأروقة التجارية(أسواق الفلاح) أثناء الإنتفاضة من مواد غذائية وأغطية وأجهزة كهرومنزلية.....إلخ. لكن رغم هذا لم نجد مسيرة رفعت لافتات تنادي بالديمقراطية والتعددية السياسية، إلا عندما تدخل السياسيون وجماعات الضغط داخل النظام–وخارجه– ليحولوا هذا الإنفجار الشعبي الواسع إلى مطالب سياسية. هذا يعني أن الديمقراطية لم تكن مطلبا في ذاتها، بقدر ماتحولت إلى مطلب نتيجة قرارات فوقية نابعة من تيار معين داخل القيادة السياسية وجماعاتها المختلفة. لأنه واقعيا لم تطالب به الفئات الإجتماعية مباشرة بقدر ما طالبت بتحسين وضعيتها الإقتصادية والإجتماعية. وهذا ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: لماذا واجهت السلطة في الجزائر هذه المطالب الإقتصادوية الطابع من طرف القوى الإجتماعية المختلفة بالإعلان عن الحرية السياسية والتعددية الحزبية؟

–ربما هذا السؤال يقودنا إلى الغوص أكثر في أعماق وخلفيات هذه الثورة الإجتماعية من خلال ما توفر لدينا من فرضيات تفسيرية. سوف نتعرض لها على النحو التالي:

أ) خلفيات الصراع التاريخية وسؤال الشرعية:

380- السعيد بو الشعير: المرجع السابق، ص178

381– أيمن سمير، عندما لعب الشاذلي الوقت الضائع !، أسبوعية الأحداث، العدد33، أكتوبر1999، ص5.

382- الحقرة تعني الظلم. وهي تعبير عامي جزائري يشير إلى وضع يسلب فيه الشخص بالقوة جزء من حقوقه وممتلكاته أو كلها

383– أيمن سمير، المرجع السابق، ص5.

لأن الحديث عن مرحلة ما بعد الإستقلال ونمط التوجه الثقافي والسياسي، كان يؤجل دائما إلى مواعيد لاحقة، خوفا من حدوث إنشقاقات داخل صفوف الحركة الوطنية–التي حدثت فعلا– يستغلها الإستعمار للقضاء على حلم الجزائرين، كانت النتيجة الطبيعية هي بروز هذا الخلاف مباشرة بعد الإستقلال في شكل صراع بين الزمر المتصارعة على السلطة. سمي ذلك الخلاف آنذاك "بأزمة صيف1962" [(384)]، بين الحكومة المؤقتة G.P.R.A، التي كان يرأسها بن يوسف بن خدة وجيش التحرير الوطني المتمثل في "جماعة وجدة". التي أرغمت الجميع على قبول أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية، ولكن جلوس بن بلة على كرسي الرئاسة لم ينهي المسألة. بل زادها تعقيدا عندما تطور الخلاف بينه وبين المجموعة التي أوصلته إلى السلطة"جماعة وجدة" وبومدين الذي كان وزيرا للدفاع، ومعه بعض مؤيديه مثل عبد العزيز بوتفليقة والطاهر الزبيري وآخرون، وتدخلت مرة أخرى المؤسسة العسكرية لتفصل في الأمر بإنقلاب عسكري ضد الرئيس بن بلة ليلة 19 جوان1965، ويجلس بومدين على رأس الدولة مدعيا أنه قام بتصحيح ثوري ضد سياسة بن بلة التي وصفها باللاعقلانية[(385)]. ويتواصل مسلسل عدم الفصل في مسألة الشرعية السياسية بعد سنوات الإستقلال، أي جماعة يحق لها أن تحكم !! وكيف ! ليبقى الصراع بين الجماعات على السلطة السياسية هو الصانع مجريات أحداث التاريخ السياسي الجزائري المعاصر، ويرسخ تقليد جديد سوف تكون له مكانة خاصة وهو دور الجيش والطبقات المتحالفة معه في تحديد مواقع الصراع داخل النظام[(386)]. فعاشت الجزائر محاولات متكررة لإنقلابات فاشلة. مثل التي قام بها العقيد شعباني سنة1964، والطاهر الزبيري سنتين بعد حكم الرئيس بومدين. لتنتهي هذه السلسلة بموت هذا الأخير في ديسمبر1978 في ظروف غامضة[(387)] و بعد وفاة بومدين كان مجيء الشاذلي إلى الحكم رغم ترشحه من طرف المؤسسة العسكرية، بمثابة إنقلاب على كل من له صلة بالمرحلة البومدينية من قريب أو بعيد، لتبقى الصرعات ين الكتل والجماعات السياسية(الجيش، البيروقراطية، البورجوازية الوطنية....إلخ) تسير في صمت بعيدا عن الشارع الجزائري. الذي هو بدوره أبعد بطريقة قسرية عن العملية السياسية أو أي مشاركة في صنع القرار.

لكن سرعان ما إنتقلت هذه الصراعات إلى المجتمع، إما بسبب أساليب دعائية تسربت عفويا من القمة. أو من طرف جناح من داخل السلطة السياسية لضرب جناح أخر، وشكل كل ذلك أرضية ملائمة لنمو سريع جدا لأصوات قديمة–جديدة كانت تنادي بالتقدمية أثناء الحكم الإشتراكي والديمقراطية المركزية، وسيطرة العمال والفلاحين و سياسة تكميم الأفواه ومصادرة الحريات، وجدت هذه الفئة النافذة في مفاصل الحكم وغير المتجدرة شعبيا فرصة أخرى–كما هي عاداتها دائما– لتتصدر مطالب جديدة متناقضة مع ما كانت تدعوا إليه سابقا، لقد تصدرت هذه

---

[384]– أنظر:

ben youcef ben khedda : l'algerie a l'independance :la crise de1962 ,ed : 1 novembre 1954, ALGER, 1997

[385]– أيمن سمير، المرجع السابق، ص5.

[386]– w.b.quandt, algerian PUZZLES, EUI working paper. RSC NO.2000(53) european university- institute, 2000 p9

[387]– الإهتزازات الدورية سمة طبعت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال.(أيت أحمد 1963، شعباني 1964) إنقلاب بومدين 1965، محاولة إنقلاب الطاهر الزبيري 1968، إبعاد قايد أحمد في بداية السبعينلت، موت مدغري وإبعاد شريف بلقاسم بعد ذلك.....الخ.

المرة خطاب التعددية السياسية، والحداثة ومحاربة الظلامية–كما تقول– بعد أن إستنفدت وسيلة التطوع وخدمة سياسة التأميم ومحاربة القطاع الخاص، بدعوى التصدي للبورجوازية والإستغلال والإمبريالية. [388]....إلخ.

وربما هذا مادفع بعض المحللين للوضع السياسي في الجزائر أمثال عدي الهواري ينظرون إلى هذه الأحداث نظرة إرتيابية. فهي في نظرهم لم تكن عملا عفويا صنعه الشعب وإنما مناورة سياسية إختلقها النظام. إستعمل فيها الشعب ليعاقب حواشيه. أوصنعها جناح من النظام ليؤدب أطرافا فيه. كانت كلها تهدد بعضها البعض وتسرق وتختلس وتهدم بإسم الشعب. علاوة على ذلك كانت تعبيرا صارخا عن أزمة داخلية لنظام حكم أراد أن يكتسب شرعيته إعتمادا على الإستهلاك والأسواق السوداء فلإشكالية تكمن في سلوك وتركيبة النخبة الحاكمة ذاتها الذي يغلب عليها عدم الإستقرار وعدم التجانس، الشيء الذي ترتب عنه تزعزع وتفكك مثلت "الجيش، الدولة، الحزب"، وتراجع كبير في دور الدولة، وكان ذلك من أهم أسباب تصاعد وإشتداد الرفض لطريقة إدارة السياسة والإقتصاد والثقافة، وإتخاذه لأشكال عديدة عبرت في نهاية الأمر عن أزمة غياب مشروع مجتمع وأزمة إدارة الموارد البشرية والمادية[389].

إن هذه الثورة الجماهيرية كانت عبارة عن رد فعل شعبي واسع، تم فيه توظيف كل المخزون الشعبي بإنتقائية محكمة. وكأن هناك عملية دبر لها في الخفاء من طرف فاعلين إجتماعين–سياسين مجهولين. وخطط لها في دوائر مغلقة، كعباس مدني وإن يشاطر هذا الطرح نسبيا إلا أنه إعتبر هذه الأحداث ردا فعليا شعبيا واسعا عقب الخروج الشكلي للإستعمار، مما جعله ينطلق من جديد في ثورة مضادة تعيد له الإعتبار[390].

فبين خطاب الرئيس يوم 19 ديسمبر1988، وثورة الشارع مساء الثلاثاء يوم 4 أكتوبر1988، برزت على السطح السياسي والإقتصادي والثقافي، جملة من الظواهر غير العادية. كانت بمثابة مؤشرات غامضة على قيام أمر ما، وكانت تباشير إنفراج سيعلن عنه لاحقا، ويحصر بعض المحللين هذه الظواهر فيما يلي:

1– تحرك نشيط للنقابيين، حيث كانت النقابات العمالية بزعامة "الإتحاد العام للعمال الجزائرين". وإن إتبعت ظاهريا حزب جبهة التحرير الوطني إلا أن اليساريين من حزب الطليعة الإشتراكية(الباكس) كانوا قد إستولوا عليها فأبعدوا عنها كل العناصر الإسلامية الوطنية في البداية.

2– تحرك نشيط لقطاع التربية والتعليم، حيث كان من الملاحظ منذ بداية الموسم الدراسي(1988–1989) أن الطلبة غير راغبين في الدراسة. والأساتذة غير راضين عن ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية المتدنية. وبمعاملة الوزارة لهم شكل فج.

3– تحرك نشيط لخلايا الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني"، حيث كانت تعقد جلسات مغلقة كل يوم على مستوى مكاتبها، وترفع تقارير للجهات المعنية تحذر من تحركات مشبوهة على نطاق المساجد والجامعات.

---

[388]– عبد الوهاب دربال: الديمقراطية بين الأدعاء والممارسة، دار قرطبة، ط1، 2007، الجزائر، ص17.

[389]– نور الدين زمام: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1262-1998)، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط 1 ، 2002 ، ص178.

[390]– عبد العالي زراقي: الأحزاب السياسية في الجزائر:"خلفيات وحقائق"، الجزائر، بدون تاريخ نشر، 1990، ص31.

4- العمال يدشنون بداية الإضربات، حيث دخل العمال في قطاعات حيوية كثيرة(إضراب عمال المنطقة الصناعية بالرويبة وقطاع الطيران والبريد والنقل). في إضربات شاملة. وأعلنوا عن مطالب وصفت بالتعجيزية من طرف الحكومة، ثم بدأت نداءات الإضراب تتوالى وتلقى إستجابة غير متوقعة من طرف القطاعات الأخرى، وفي هذه الأجواء المشحونة بالعنف الجماهيري، كان من الغريب إختفاء الشاذلي بن جديد عن الأنظار وترك قوات الأمن في مواجهة غضب الشارع، حتى إعتقدت بعض الدوائر السياسية والإجتماعية أن الجزائر باتت على عتبة حرب أهلية.

5- محاكمة جماعة "الجهاد" المكونة من206 من العناصر التابعة لجماعة "بويعلي"، الحركة الإسلامية المسلحة التي هددت أمن الدولة في نهاية السبعينات عن طريق العنف وطرحها لبديل ما يسمى بالدولة الإسلامية.

6- إتخاذ قرار تأميم ثانوية "ديكارت" التي كان يتلقى فيها التلاميذ أفكارا تتعارض مع وطنيتهم وتجعل منهم "فرانكو-مسلمين"، كما كان الأمر عليه قبل الإستقلال، والمظاهرات التي قامت بها نساء بعض الوزراء وكبارا المسؤولين إحتجاجا على هذا القرار الذي أمس بمصالح الطبقة الفرنكفونية والدوائر الموالية لها في جهاز الدولة، ولكن الخوف من الإصطدام بفرنسا وجماعات الضغط الموالية لها. جعل الكثير من المسؤولين ذوي التوجه العربي-الإسلامي يحذرون الرئيس الشاذلي من التعامل مع هذه القضية التي إعتبرها البعض عشا لدبابير لا يمكن لمسه بدون خدوش على الوجه أو اليدين.

7-

2) أحداث أكتوبر بين العفوية والتخطيط:

يجمع العديد من الدارسين لنمط السلطة الذي إتبعته الدولة في الجزائر بعد الإستقلال، على أن أحداث أكتوبر 1988. لم تكن عملا عفويا قام به المجتمع من تلقاء نفسه نظرا لتدهور ظروفه الإقتصادية والإجتماعية-وإن كان هذا له دخل في الأحداث- بل كانت نتيجة طبيعيه لصراع بين أجنحة السلطة نفسها[391]. (التكنقراط، ضباط الجيش، الرئاسة، الأمن العسكري...إلخ)، بعد أن فشلت الطرق العادية والتقليدية التي قام بها بومدين ومن بعده الشاذلي في الموازنة بين القوى الإجتماعية السياسية المتصارعة داخل جهاز الدولة. وفي بلورة معالم إتفاق حول مخرج لمسألة الشرعية يقع عليه الإجماع[392]. فلجأ الرئيس الجمهورية إلى الطرق غير عادية وغير تقليدية ليضع الجميع أمام سياسة الأمر الواقع التي فرض بها خيارين: إما الخضوع للإصلاحات الجديدة الإقتصادية، السياسية ذات الطبيعة الليبيرالية. أو هدم البيت من تحته من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. فبالنسبة للشاذلي الهدف هو تمرير الإصلاحات. بشتى الطرق حتى ولو كلفه ذلك زعزعة مواقع متجذرة داخل السلطة. من بومدينين سابقين وأطراف معارضة للتوجه السياسي الجديد للبلاد[393]. فلأشياء أصبحت واضحة بالنسبة للشاذلي فالمهم هو إنهاء مع كل من له صلة بالبومدينية. وعلى هذا الأساس قام بتعيين عبد الحميد الإبراهيمي على رأس الحكومة في جانفي1983، والذي شغل سابقا لمدة خمس سنوات منصب وزير التخطيط وأستعمله في تنفيد بعد

---

391 -AHMED cheniki : la tragique antienne d'octobre 88, le cotidien d'oran , n°5129, octobre 2011. P14.

392- أيمن سمير: المرجع السابق، ص5.

393- مثال ذلك إقصاء المدير السابق للأكاديمية العسكرية لشرشال من اللجنة المركزية للحزب. بعد توليه إياه منذ عهد بومدين.

المشاريع ذات التوجهات الليبرالية. منها الإنهاء مع مسلسل الصناعات الثقيلة. وتفكيكها إلى وحدات صغرى[394]. نحن في هذا الإطار لسنا بصدد التأريخ لمجمل التغيرات الجوهرية التي بدأها الشاذلي بن جديد، وإنما فقط لتوضيح الرؤية قصد فهم طبيعة وخلفيات هذه الأحداث. والأساليب التي إعتمدتها السلطة الحاكمة آنذاك أو الجناح المسيطر لفرض إيديولوجيته وأهدافه.

كان خطاب الرئيس بن جديد يوم 8 سبتمبر الذي تحدث فيه عن غلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار، وضرب مثلا بأحدى البلدان الأروبية كيف تظاهر مواطنوها عندما رفعت الدولة من أسعار اللحوم !!! كان هذا الخطاب بمثابة المحرض على الثورة الجماهيرية، على الرغم من أنه كان يعلم أن خطابه قد إستفز وأرهب دوائر كثيرة في السلطة، وجهات معروفة بعدائها للإصلاحات [395]. وأن عليه إنتظار رد فعل قوي، فإنعكست الفكرة على الواقع في مركب الأليات الصناعية في صورة إضراب عام، ومن المعروف ان هذا النوع من الاظربات كان ممنوعا في ظل الإشتراكية ، وإمتدا الى مناوشات حتى خرج بعض شباب العاصمة الى الشوارع واغلبهم لا يدري لماذا خرج ! ولكنهم جميعهم يعلمون ما الذي يجب ان يفعلوه(التكسير ،الحرق ، التخريب ....الخ) وضرب كل مايرمز الى الدولة والحزب والفساد الذى كانت الدوائر الرسمية تربطه بالاشتراكية من خلال شعاراتها البراقة[396].

وبدأت تتساقط أولى الضحايا ونزل الجيش إلى الشارع وإنتشرت الدبابات لمحاصرة الموقف ولما رفعت حالة الطوارىء يوم 16 أكتوبر كان عدد الضحايا 159 قتيلا و154 جريحا حسب أرقام وزارة الداخلية[397]، و500 قتيل وأكثر من 1000 جريح وفقا للمصادر طبية والمنظمات الحقوقية المعارضة في الواقع الخطة كانت محكمة جدا، وكانت تنم عن دهاء مدبريها. ولكن غضب الشارع أخلط الأمور و إنقلبت الخيوط من أيدي أصحابها، ليجد الشباب في الشارع أكبر معارضة عرفتها السلطة منذ الإستقلال، ممثلة في التيار الإسلامي لإحتواء غضبهم، وتحويله إلى قوة تفرض بها على السلطة الإستجابة لمطالبهم، وهكذا تحول الصراع فجأة من بين أجنحة السلطة إلى صراع بين الإسلاميين ونظام الشاذلي بن جديد، وما يجب الإنتباه إليه هو أن قدرة الإسلامين على إحتواء غضب الشارع برهنت على قوة هذا التيار وعمق تجذره في المجتمع وفي الأوساط الشعبية، ورسم له مكانة ومقعدات واسعة في المعارضة التي ستفرزها مرحلة مابعد أكتوبر.

بالإضافة إلى الحركة الإسلامية–الإحتجاجية التي أثبتت حضورها بقوة في هذه الإنتفاضة، نجد من جهة أخرى بعض العناصر النشطة من كتلة اليسارين الماركسين المعروفين بنضالاتهم الطويلة في لجان التطوع لمصلحة الثورة الزراعية في السبعينات(1971–1978)، وهم أنفسهم كانوا يسيطرون على لجان المدن الجامعية واللجان الثقافية والطلبة ودور السينما...إلخ. والسبب كان معروفا وهو كرهم لنظام بن جديد الذي أقبر البومدينية التي كانت تعمل على تعميق الإشتراكية والمساواة الإجتماعية.

---

394. -A.cheniki : op. cite.

395-لقد قام الشاذلي بالحد من نفوذ جبهة التحرير الوطني وتقليص عدد اعضاء المكتب السياسي الى 17 ثم الى 10 .كما قام بتصفية الاثار التي تكونت كاقطاعيات داخل جهاز الدولة(بوتفليقة،بلعيد عبدالسلام،يحياوي....الخ). مما جعله يعطي للسلطة طابعا جماعيا

396 – محمد تامالت:الجزائر فوق بركان"حقائق وأوهام"(1988-1999)، بدون تاريخ نشر، الجزائر، 1998، ص11

397– السعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص179.

ولكن رغم الدور الذي لعبه هذا التياراليساري. فإنه لم يرقى إلى دور الحركة الإسلامية من حيث شعبويتها وسيطرتها شبه الكلية على الشارع الجزائري أثناء الإنتفاضة. وهو الشيء الذي أثرعلى موقف السلطة السياسية. بحيث وجدت نفسها في موقف لا يمكن تداركه إلا بلإعتماد على الدين متكأ لها. فبدأت السلطة بتوظيف الدين كعملية تبريرية محاولة منها التوفيق بين مشروعها الإجتماعي ذو الطبيعة الشعبوية. ومتطلبات إسترجاع الهوية الوطنية التي يعتبر الإسلام أحد ميكانزماستها وأمام المواجهة التي حصلت بين السلطة والجماهير. ما كان عليها أن تعاود السيطرة على المخزون الشعبي لتوازن الوضع. سوى بتجنيد بعض المؤسسات الدينية الرسمية. فكان أولها المسجد الذي إستعملته السلطة فحولته من وسيلة إصلاحية دينية إلى وسيلة سياسية تنادي بقيم التضامن وتنادي بلأحداث التي إقترفت في حق الوطن، مرجعة أسبابها إلى إنعدام الوازع الديني، وجندت لهذه العملية بعض المؤسسات الدينية الرسمية مثل:- مؤسسة المجلس الإسلامي الأعلى- مفتشوا الشؤون الدينية المركزيون[398].(هذه المؤسسات كان موقفها في البداية دينيا، ثم توسع نوعا ما ليشمل بعض الإتجاهات المذهبية كالقول بدسائس الشيوعية التي تريد أن توقع العداوة بين أبناء المجتمع الواحد، إذ كان هذا الخطاب ينطوي ضمنيا على توجه إلى من يتخذون من الإسلام مطية لكسب زعامات مشبوهة، غير أن هذه الخطابات جاءت مبررة لإيديولوجية السلطة، إضافة إلى تبشيرها بالإصلاحات السياسية التي إعتبرتها بادرة خير على المجتمع الجزائري، لكن ما يميز هذا الخطاب ضمنيا هو رفضه للتعددية الحزبية تحت إيديولوجية إستندت إلى الإقناع الديني. ولعل هذا ما عبر عنه بيان المؤسسة الدينية بقوله: "إن حل مشاكل البلاد لا يمكن أن تأتي به أحزاب متعددة مادامت تغلب على النفوس الأنانية والمصلحة الخاصة".

يظهر من خلال هذه المؤسسات الرسمية التي جندتها الدولة، أنها اتخذت من الدين أسلوبا للخطاب مع الجماهير، أرادت من خلاله تمرير خطابها السياسي للجماهير الشعبية من أجل السيطرة على الوضع، لكن سرعان ما قوبل هذا الخطاب بردود فعل ومواقف بعض الحركات الدينية، أولها: حركة الدعوة الإسلامية ثم تعددت تياراتها لتشمل التيار الإصلاحي بزعامة "أحمد سحنون"، والإتجاه السلفي بزعامة"علي بلحاج" الذي سيكون له دور كبير في تطور الأحداث السياسية بعد ذلك.[399]

ويمكن تلخيص أهم العوامل التي كانت وراء أحداث أكتوبر فيما يلي:

1- الصراع المحتدم بين المحافضين ذوي الإتجاه الإشتراكي البومديني- والإصلاحيين من جماعة الإنفتاح الإقتصادي والسياسي في جبهة التحرير الوطني والإختلاف في تصورات وطروحات الإصلاح بين الرئيس بن جديد وجناح من الحزب.

2- الفساد العام الذي سيطر على مؤسسات الدولة وبيروقراطيتها. وإنتشار مظاهر الإنحراف العام في كل المظاهر الحيوية والمواقع الإستراتيجية. وسيطرت العلاقات الجهوية- القبلية والشللية والقطاعية العسكرية والحزبية على الواقع الإجتماعي.

3- إتساع ظاهرة البطالة وظهور جيش من العاطلين المتعلمين وغير المتعلمين والإرتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية الأساسية ونذرتها، مع ثبات الأجور. مما أثر على القدرة الشرائية

---

[398]- عروس زبير: الدين والسياسة في الجزائر: "إنتفاضة أكتوبر نموذجا"، مجلة الدين والسياسة، في: رفعت سعيد و(أخرون)، موفم للنشر، الجزائر، 1995، ص169.

[399]- عروس الزبير: المرجع السابق، ص169.

للمواطنين وإفتعال نذرة في المواد في مقابل تبذير الموارد في مظاهر ترفيهية غريبة عن طبيعة المجتمع الجزائري وبنيته الثقافية، كل هذا صاحبه غياب لحظور الدولة والإنسحاب الكلي للسلطة القانونية من واقع الحياة الإجتماعية.

4- تدخل العديد من المعطيات الدولية(بداية إنهيار الإتحاد السوفياتي) والإقليمية التي جعلت الجزائر من الدول القليلة في المنطقة التي أصابها داء البيروسترويكا قبل غيرها من الدول.

وبعد 7 أيام من الأحداث الدامية خرج الرئيس بن جديد عن صمته المقصود. ليقر شخصيا الإعتراف بالخطأ ويؤكد مسؤوليته عما حدث. وأنه هو الذي أمر قوات الأمن بالتصدي للمتظاهرين ليكشف عن جزء من الخطة التي كانت وراء صمته فقال:"إن هناك خيارين: الأول هو ترك الوضع عما هو عليه وهذا سيؤدي بالدولة الجزائرية إلى الإنهيار والحرب الأهلية، والثاني: وإن كان صعبا ولكن بحكم مسؤوليتي وإلتزامي المعنوي والسياسي وطبقا للدستور الذي أعطاني تعليمات في المادة 119 منه، بتدخل القوات المسلحة ومصالح الأمن لحماية مؤسسات الدولة وإقتصادها وحماية المواطنين الأبرياء الذين يرفضون التخريب"".[400]

وبعدها دعى الجميع إلى التعقل والهدوء وأعلن عن فتح باب الحوار ورد الكلمة للشعب ليفصل في مصيره بكل ديمقراطية. ذلك لإحساسه أن أطرافا حملته شخصيا نتائج ما وقع وإتهمته بحث الشعب على الثورة.

في الحقيقة إن الذي قرر عملية الإنتقال وطبقها فعلا ليس الدولة بكاملها. أو الرئيس الشاذلي وحده بقدر ما هو جناح واحد ضمن هذه الدولة ضد الأجنحة الأخرى لفرض علاقة جديدة مع المجتمع. وهو ما يفسر طول العملية وتعقيدها. وحتى الأحداث التي واكبتها(عنف، مظاهرات، عدم إستقرار سياسي وإسجتماعي...إلخ). فلقد إستعملت بعض الأجنحة-"الإقطاعات" في السلطة الحركة الإجتماعية جزئيا(أحداث84-85-88) لتقوم بعملية إختراق النظام السياسي وإرباكه لتمرير الإصلاحات الإقتصادية والسياسية المطلوبة. تمشيا مع التحولات الدولية والإقليمية وفي الوقت نفسه مع المصالح الطبقية ذات الطبيعة التكنوقراطية- البورجوازية التي ولدت من رحم الدولة. كما إستعملت بعض الرموز التاريخية ذات الوزن الإجتماعي، أو رمزي- القيمي(أبناء الشهداء) وحتى المطالب الديمقراطية لبعض الفئات الإجتماعية(الفئات الوسطى التي عبرت من خلال جمعيات حقوق الإنسان، المرأة...إلخ) والوسط الإعلامي من خلال إصدار صحف ومجلات مستقلة إستفاد منها الإعلامي المفرنس بخاصة. نظرا لعلاقته النخبوية بلإدارة ومراكز القرار السياسي والإقتصادي [401].

هذا الجناح المتواجد بقوة داخل النظام السياسي الجزائري. والمتمرس في بعض الأجهزة على وجه الخصوص(الرئاسة، الحكومة، جهاز الإستخبارات....إلخ) حاول قبل هذا، من خلال إعادة النظر في النصوص الأساسية(إثراء الميثاق الوطني 1986) ورغم المقاومة التي وجدها من طرف بعض الأوساط وعلى رأسهم الفريق الشعبوي والمعرب المتواجد ضمن الحزب والمنظامات الجماهيرية، التي ركزت في المقابل على إستمرارية النظام السياسي في خطوطه العامة كما رسمته المرحلة البومدينية، قد تكون هذه المعارضة الداخلية قد عكست ميزان قوى معين. ضد الأجهزة

---

[400]- صدر هذا الخطاب في جريدتي: الشعب والمجاهد، في شهر أكتوبر 1988 عقب وقوع أحداث أكتوبر

[401]- عبد النصر جابي: الإنتخابات، الدولة والمجتمع، ط1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص44.

التي فرضت على الجناح الذي سمى نفسه فيما بعد بالإصلاحي [402] (les réformateurs). إستعمال قوة الحركة الإجتماعية الشعبية وبعض تعبيرتها السياسية.(الجبهة الإسلامية للإنقادومن خلال بعض أجنحتها). بل حتى الإنفتاح الديمقراطي من خلال دستور فيفري 1989، وقانون الأحزاب الذي فاجأ الجميع بتسامحه مع الظاهرة الحزبية في العديد من الجوانب الحساسة، لدرجة أحرجت كل تجارب التي عرفها العالم العربي في هذه الفترة أو قبلها بقليل(تونس، مصر، الأردن). [403]

وليم كوانت في تفسيره لهذه التحولات التي مرت بها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 88 يعتقد أنه لو كانت آليات عمل النظام السياسي الجزائري كما كانت في المرحلة البومدينية. التي إقتربت إلى حد كبير من نماذج الأنظمة العربية الأخرى كالعراق وسوريا ومصر. أو حتى تونس لكانت هذه الأحداث وئدت في مهدها بالقوة ولأتخذ النظام كل الإحتياطات اللازمة من أجل عدم وقوع مثل هذه المحاولات. فالشاذلي كان بإمكانه أن يلجأ إلى سياسة الرقابة الصارمة. ولكن هذا كان سيجعله أسير مؤسستي الجيش والحزب رغم أن المظاهرات بينت بقوة عدم شعبية النظام. ربما الشاذلي أراد في هذه الوضعية أن يكون على نمط القورباتشوفي(le gaubir gorbatchev)، أي يطبق نوع من الإنفتاح السياسي، أو الغلاسنوسي(glasnost) بإضعاف الحزب، لمنحه من جديد في الوقت نفسه، إقلاعة سياسية جديدة بوصفه إصلاحيا. فكل ملاحظ للإتحاد السوفياتي وأروبا الوسطى، تتساءل في ذلك الحين هل بلإمكان التخلي عن الثقل الكبير للحزب الواحد بدون الدخول في مخاطرة تؤدي في الأخير إلى الإنتحار السياسي؟. هذا ما كان يعتقده قورباتشوف أنذاك. في كل الحالات النظام الجزائري بزعامة الشاذلي فاجأ كل الجزائريين بدخوله بدون خوف في برنامج شامل للإصلاحات السياسية والأقتصادية[404] .

402- إن مصطلح الإصلاحين ظهر بشدة عندما تكونت مجموعة رسمية سنة 1987 من المسؤولين عن المراكز الإستراتيجية في أجهزة الدولة. والمقصود أساسا بهذا المصطلح. أفراد متنوعون سياسيا صهرتهم مقاربة تكوينية وتنظيمية جديدة للمجتمع لكنهم في المقام الأخير يتحددون بإنتمائهم إلى الطبقة التكنوبيروقراطية. (أنظر إسهام نيكولاس بولانتزاس) حول دور البيروقراطية كطبقة. أما فيما يخص الجزائر يمكن الرجوع إلى كتاب:

Ghazi hidouci : algerie, liberation inachevée, ed : la découvert/essays, 1995.

403– ناصر جابي، الإنتخابات، الدولة المجتمع، المرجع السابق، ص44

404 – w.b.quandt : société et pouvoir en Algérie décennie des rupture casbah édition, Alger, 1998, p60-61

ثانيا: الجزائر ومظاهر الإصلاح السياسي

إن إمعان النظر في توالى الخطوات التي شهدتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ، يجعلنا نقول وكأنها استفاقت من كابوس طويل ، فما إن إنقشعت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية بعد ما كانت مسبوقة بإصلاحات اقتصادية ، والتي كان مجرد إعلانها في حقيقته لهو اعتراف رسمي بان أسباب الأزمة إدارية وسياسية في آن واحد[405]،ففي الثالث عشر أكتوبر أكد الشاذلى بن جديد أنه سيمضى حتى النهاية في الإصلاحات السياسية والدستورية ، مما أدي إلى تأسيس ورشة عمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، وهذا يعنى أن السلطة السياسية قررت أحداث قطيعة مع الماضي الذي ميزته الأحادية الحزبية سياسيا والاشتراكية على المستوى الاقتصادي ، وهكذا كلفت الدولة فريقا قانونيا كان على رأسه " محمد بحاوى [406]، للقيام بأحداث تغيرات على الدستور ، مفادها إفراغة من كل معانية الايديولوجية ذات الطبيعة الاشتراكية [407]،خاصة أنه تقرر تعديله مادة بمادة ، بدل استبداله بدستور جديد غير ذلك الذي اعتمد في 1976 (وكان محمد بحاوي أيضا محرره كما حرر دستور 1963) وبالفعل فإن أهم ما يميز الدستور الذي صودق عليه في 23 فبراير 1989 هو فتحة المجال أمام فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتوازن بينهما بالإضافة إلي مبدأ التعددية السياسية الذي كرسته (المادة 40) منه والتي تتحدث عن الجمعيات ذات الطابع السياسي وهكذا ما أكده قانون الجمعيات السياسية الصادر في جويلية (يوليو1989) ، الذي يحدد شروط إنشاءها وتمويلها وعملها .

ولقد اعتمد الدستور الجديد مبدأ الفصل بين السلطات كرد فعل لدمج السلطات الذي أقره دستور 1976 حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي ، يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) في التشريع طبقا للمادة 153 من دستور1976 ، دون رقابة فعلية ، كما أن الغرض من هذا المبدأ الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وكذلك مراقبة مدى شرعية الاستفتاءات وتصرفات رئيس الجمهورية في بعض المجالات فضلا عن تأكيده على حقوق وحريات الإنسان – المواطن و إقرار ضمانات قانونية لحمايته [408].

إن هذا الدستور يعد نقله هامة في حلقات التطور السياسي الجزائري ، ذلك أنه أرسي العديد من قيم الفكر الديمقراطي – الليبرالي ، لكن في خضم هذا التعديل الدستوري الجديد ، كانت هناك تفاعلات موجودة على الساحة السياسية وبدأ الحديث يدور حول الحساسيات والتيارات – كما يسميها السياسيين الجزائريين "Tendances et sensibilite" رسميا داخل حزب جبهة التحرير

---

[405] –ثناء فؤاد عبد الله ، أبعاد التغير السياسي والاقتصادي في الجزائر ، السياسة الدولية ، العدد 95 ، السنة 1989 ، ص 189.

[406]– شكلت هذه اللجنة بالطريقة الآلية التي تعتمدها السلطة دائما في فرض حلولها ، وهكذا وجد داخل اللجنة أناس يميلون إلى ما تريده الجهات النافذة في السلطة .

[407] محمد تامالت ، المرجع السابق ، ص 14.

[408]– السعيد بو الشعير ، النظام السياسي الجزائري ن المرجع السابق ، ص 180.

الوطني ، وبدأ الشارع يتحدث عن تعدد الأحزاب وبمرور الوقت بدأ المسئولون يقتنعون بأن احتواء الحساسيات المختلفة في جبهة واحدة " جبهة التحرير الوطني " كما حدث أثناء الثورة التحررية [409] يعتبر من الأمور المستحيلة ، بل وسوف يؤدى إلى شل أكثر لحركة الجبهة ، مما مهد الطريق لإقرار التعددية الحزبية التي كرسها دستور 1989 ، بموجب المادة 40 ثم قانون الجمعيات السياسية .

حتى أنه قبل الإعلان الرسمي عن التعددية الحزبية في الجزائر ، وقانون الجمعيات السياسية ، ظهرت على السطح العديد من الهيئات والتيارات السياسية التي لم تعرفها الجزائر من قبل (فيما عدا تجربة الحزب الواحد والأحزاب السرية ، وإذا استثنينا فترة ما قبل الثورة) وصل عددها إلي 19 حزبا قبل أن يمر شهر واحد على المصادقة علي الدستور [410].وكان أهم هذه الأحزاب طبعا ذلك الذي يمثل التيار الديني ، وذلك الذي يمثل التيار الأمازيغي – العلماني ، وكانت المشكلة جد معقدة ، ذلك لأن (المادة 40) نصت علي استبعاد أي حزب يقوم علي أساس ديني أو جهوي ، وفي هذا الصدد يري زارتمان بان الحركة الإسلامية وبعض الأحزاب الأثنو–ثقافية العلمانية في الجزائر ، تمتعت بالقانونية بمعني اعتراف النظام بوجودها ، لكنها لم تتمتع بالدستورية ،نظراً لحظر الدستور تأسيس الأحزاب على أسس دينية أو عرقية – وهو النص الذي شدد عليه التعديل الدستوري الأخير 1996 – وتحتاج العلاقات بين ما هو قانوني وما هو دستوري في استخدام زارتمان (zartman) إلي شئ من التدقيق فاعتراف النظام بالحركة أو بالحزب لا يكسبه الوضع القانوني إذا كان يخرق الدستور والقانون نفسه ، ويذكر في هذا الخصوص أن ظهور أحزاب مثل " جبهة الإنقاذ " و " حماس " والنهضة .. الخ في الجزائر لم يخرق الدستور وحده ، لكنه كان يصادم كذلك نص (المادة 5) في قانون الجمعيات السياسية [411].

وهذا ما سوف يعكس بعد تطور الأحداث السياسية في الجزائر العملية المعقدة التي ستعرفها عملية التحول الديمقراطي ، لاسيما دور التيار الديني (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) الذي سيعتمد علي آليات جديدة للوصول إلي السلطة .

409– إذا كانت جبهة التحرير الوطني قد نجحت في امتصاص كل التيارات السياسية المتناقضة في حزب واحد أثناء الثورة ، فهي الآن أصبحت عاجزة عن ذلك بسبب زوال مبررات الاحتواء (الثورة التحررية).

410 –عبد العزيز بالخادم ، الجزائر إلي أين ؟ ندوة نظمتها لجنة الشئون العربية بنقابة الصحفيين ، القاهرة ، 1998/3/17.

411 –نيفين مسعد ، قضايا حقوق الإنسان ، الإصدار الأول ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1997 ، ص 145.

1- قراءة في دستور فبراير1989: "دستور الأزمة"

تعد التغيرات التي شهدها دستور الجزائر بمثابة الإطار أو الهيكل الخارجي لعملية التحول نحو التعددية السياسية، وإن كان الإطار الدستوري ليس كافيا بحد ذاته لتفسير عملية التحول بسبب عوامل موضوعية أخرى، إلا أنه ضروري لعملية التغير هذه، فلقد عرفت الجزائر قبل23فبراير ثلاثة دساتير الأول صدر في سبتمبر1963 وألغي في أكتوبر1963، وعاشت الجزائر بدون دستور حتى صدر الدستور المصغر في جوان1965، صدر الدستور الثالث عام1976 وأطلق عليه إسم "الميثاق الوطني"، ولقد طرأ على هذا الدستور الأخير بعض التعديلات أولها في 30 جوان وثانيها في 07 جانفي 1980، وثالثهما في إستفتاء 3 نوفمبر1988، [412] ثم أعقب بدستور 1989، الذي صادقت عليه أغلبية المجتمع الجزائري بنسبة تجاوزت 73%، بإعتباره مراجعة لدستور 22 نوفمبر1976، هذه المراجعة كانت ترجمة لإرادة بناء مشروع جزائري من أجل التشريع في الدفع إلى ولادة "الجمهورية الجديدة"، أو على الأقل من أجل وضع النظام الدستوري الجزائري في مسار الديناميكية الجديدة التي تميزت بالتحولات الجذرية والعميقة على الصعيد الإجتماعي.

كان من سمات هذه النقلة إعادة النظر كلية في المبادئ العقائدية التي قام عليها الحزب الواحد(حزب جبهة التحرير) التي أعتبرت قبل تلك الفترة كإحدى الركائز الثابتة للنموذج الجزائري. فلقد تمت المراجعة من أجل إقرار الدستور الجديد، عبر ثلاث مراحل متدرجة: الأولى بتاريخ 12 أكتوبر1988 والذي أخد بعين الإعتبار التغيرات التنظيمية الجديدة التي أقرتها السلطات العامة وأهمها: الأخد بمبادئ التعددية الحزبية، الثانية في نوفمبر1988 والتي أقر بموجبها مبدأ مشروع الفصل بين الحزب والدولة، والأخيرة في 23 فبراير1989، جسدت شرعيا السلطة التأسسية الأصلية والتي حددت لها كهدف أساسي الأخد بالخيارات الدستورية الجديدة، والتأسيس سياسيا لنمط جديد من الممارسة السياسية والإقتصادية التي ستحدد علاقة المجتمع بالدولة. [413]

ضمن هذا الإطار أعتبر دستور1989 إلى حد بعيد "دستور أزمة" بعد ما عاشته الجزائر من أحداث عنف ومشاكل إقتصادية وسياسية، فهو لم يراعي الجوانب المعيارية في مواده كجزء من الحلول لهذه الأزمة، بسبب طبيعته المؤسسية الخالصة وبسبب العلاقة القانونية البحتة التي جسدها في شكل إعادة بناء للعلاقة بين المواطن والدولة.

أما فيما يخص شكل الحكومة، فحسب بعض أراء فقهاء القانون المقارن، يعتبر هذا الدستور شبيه بالدستور الفرنسي، إذ إستثمر المنطق نفسه الذي وجد في النظام السياسي الفرنسي للجمهورية الخامسة، وبهذا المنطق فقد إستفاد من عدة أشياء أهمها: إرساء دعائم تضع الدولة ورئيس الجمهورية الذي يحكمها بمأمن عن كل مساءلة أو إعادة نظر أو إحتجاج. [414] إذن جاء

412– عمرو عبد الكريم السعداوي، المرجع السابق، ص16.

413 –Mohamed brahimi : le pouvoir en Algérie et ses formes d’expression institutionnelle, O.P.U, ALGER, 1995, p50

414 -M.brahimi, op. cite. P50 .

دستور1989 ليمثل تخليا صريحا عن المبادئ الأساسية لدستور1976، ويكرس الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، فمن عزل الشعب وإقصاءه وحكمه بالحديد والنار إلى دفعة واحدة فجأة إلى الديمقراطية والحرية السياسية، فمجرد الإعلان عن ذلك الدستور، أوجدت في الجزائر شرعية الفوضى والتدمير لأنها فتحت المجال لتعددية حزبية فوضوية، حتى قامت في مدة قصيرة 46 حزبا سياسيا، وعلى عادة الخطاب السياسي المؤدلج دائما، جاءت العبارات الأولى من الدستور تركز على خلفيات التغير الإجتماعي–السياسي التي نقلت الشعب من المطالبة بلإصلاح الإقتصادي إلى المشاركة السياسية، فقد نصت على مايلي" إن الشعب الجزائري ناظل ويناظل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وتعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية. أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد". [415]

فهذه الفقرة إعتراف علني بأن الشعب الجزائري لم يعرف الديمقراطية في يوم من الأيام– إذ إستثنينا الديمقراطية المركزية داخل الحزب– وذلك لغياب المؤسسات الديمقراطية، ناهيك عن غياب شبه كلي للعدالة الإجتماعية، وفي الوقت نفسه تؤكد القطيعة بين مرحلة تاريخية–سياسية، تميزت بسيطرت الدولة على المجتمع وأخرى، ونقلة هامة من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، ويؤكد مرة أخرى بأن الأزمة التي يعيشها المجتمع الجزائري لن يكون حلها إقتصاديا. وإنما سياسيا يتجلى في تغير آليات عمل النظام السياسي. [416] ولتوضح السلطة هذا التغير ذهبت إلى تجسيد ذلك في مجموعة من المواد القانونية وهي المواد(36، 39، 40). حيث تعلقت الأولى بحرية التفكير والإبتكار في المجالات الفنية والعلمية وما تبعها من حرية إعلامية.

غير أن الممارسة الواقعية أثبتت غير ذلك تماما ، فبعد ستة أشهر تقريبا وبالضبط في 1989/15/12 ، اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) وهذا خرق للدستورلانه حزب يقوم على أساس ديني وفي اليوم نفسه اعتمد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) وهو حزب يستند آلي قاعدة أثنو– ثقافية فرنكفونية ، واعتمدت بعدها عدة أحزاب طغى عليها الطرح العددي أكثر من العمق الاجتماعي والسياسي ، ومن بين أبرزها .

---

[415]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور1989، ص4.

[416]– خالد عمر بن ققة : فصول من قصة الدم في الجزائر، ط1، بيت الحكمة للنشر والإعلام والتوزيع، القاهرة، 1996، ص88،

1-	حزب التجديد الجزائري	24-	جبهة الخلاص الوطني
2-	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	25-	حزب الوحدة الشعبية
3-	الحزب الاجتماعي الديمقراطي	26-	الجيل الديمقراطي
4-	جبهة القوى الاشتراكية	27-	التنمية والحرية
5-	حركة النهضة الإسلامية	28-	الحزب الوطني الجزائري
6-	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	29-	جبهة الجهاد للوحدة
7-	الحزب الوطني للتضامن والتنمية	30-	اتحاد القوى الشعبية
8-	الحركة من اجل العدالة والتنمية	31-	الحزب الليبرالي الجزائري
9-	الحزب الاجتماعي الحر الجزائري	32-	الحزب الجزائري للعدالة والتقدم
10-	حزب عهد 54.	33-	التجمع الوطني الجزائري
11-	الحركة الوطنية من أجل التجديد	34-	التجمع من اجل الوحدة الوطنية
12-	اتحاد القوى الديمقراطية	35-	جبة القوى الشعبية
13-	الحزب الاشتراكي للعمال	36-	تجمع شباب الأمة الجزائرية
14-	التحالف من أجل العدالة والحرية	37-	حركة الشبيبة الديمقراطية
15-	التجمع العربي الإسلامي	38-	**الإتلاف الوطني للديمقراطية" الأحرار"**
16-	حزب الاتحاد العربي الإسلامي الديمقراطي	39-	**الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات**
17-	جبهة أجيال الاستقلال	40-	الجمعية الشرعية للوحدة والعمل
18-	حزب الحق	41-	**التجمع الجزائري البومدينى الإسلامي**
19-	حزب العدالة الاجتماعية	42-	الحزب الجمهوري التقدمي
20-	الحركة الاجتماعية للأصالة	43-	*الحزب الجزائري" الإنسان رأس المال"*
21-	منظمة قوى الجزائر الثورية الإسلامية	44-	الحزب الجمهوري
22-	التجمع الوطني من اجل التقدم	45-	حزب الأصالة الجزائر الديمقراطية
23-	الحركة من أجل التجمع الإسلامي	46-	الحزب التقدمي الديمقراطي

ولم يُمنع سوي حزب واحد هو حزب الشعب الجزائري (P.P.A) الذي اعتبر الوريث الشرعي للخط السياسي القديم لحركة ميصالي الحاج (التي تعتبرها السلطة السياسية حركة عميلة للاستعمار الفرنسي نظرا لتحالفها مع قوات ديجول) وذلك تطبيقا لمادة من قانون الأحزاب

السياسية التي نصت على عدم إنشاء أي حزب سياسي ينافي تعاليم الدين الإسلامي والهوية الوطنية ، وقيم وثورة أول نوفمبر 1954 النبيلة [417] .

عموما أرسى دستور 23 فبراير 1989 قواعد هامة من أصول الفكر الديمقراطي و التي يمكن التعرض لها باختصار في النقاط التالية :-

1- النظر إلي الجيش باعتباره أحد مؤسسات النظام مهمته حماية الاستقلال والدفاع عن السيادة الوطنية الشيء الذي يعنى إنهاء الدور السياسي لهذا المؤسسة الذي ترسخ بعد الاستقلال (المادة 24)

2- تخلي بن جديد عن بعض سلطاته لرئيس الحكومة المسئول بدورة أمام المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) وهذا يعي تحديد لسلطات رئيس الجمهورية وتقليص لصلاحياته [418] .

3- الرجوع إلى صناديق الاقتراح كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمنافسين في إطار العملية التعددية ، وإلغاء احتكار جبهة التحرير الوطني لعملية الترشيح لمختلف الانتخابات.

4- الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان (الجمعية المدنية) والدفاع عن الحريات السياسية(جمعيات ذات طابع سياسي، المادة 40) ، مع تشكيل مجلس دستوري Assemblee constitutionnel للسهر على حماية الدستور واحترامه .

5- السماح بتعدد الصحف أيا كانت توجهاتها الايديولوجية ، بحيث يجب أن تصدر هذه الصحف الإعلامية إلزاميا باللغة العربية(اللغة الرسمية). مع السماح باستخدام اللغة الأجنبية [419]. وبالرغم من التغيرات الدستورية التي أعطت مزيدا من السلطات للجمعية الوطنية الشعبية وأقرت التعددية المؤسساتية ، إلا أن مؤسسة الرئاسة لازالت تمثل قطبا مسيطراً ، فلا يزال الرئيس يحتفظ بالعديد من السلطات من خلال دوره كحاكم نهائى حتى مع تعدد المشاركين في عملية صنع القرار

معروف أن البنية الدستورية والقانونية للسلطة في الجزائر، على مستوى الوثائق- الرسمية ومنذ الإستقلال، تنص على أن الجزائر<<جمهورية ديمقراطية شعبية>>، تعتمد على نظام خليط يجمع بين الطابع البرلماني والرئاسي ولكنها على مستوى التطبيق والممارسة، أصبحت تتميز بالطابع الرئاسي المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية. من حيث موقعها المادي والنفسي وقدرتها الذاتية وقوتها التأثيرية، ولا يشد عن هذه القاعدة إلا المؤسسة العسكرية. ذات العلاقة الوطيدة بالسلطة. والتي تعودت على عدم السماح لقوى من خارجها بما فيها الرئاسة- يتجاوز ما أصبح شائعا في الجزائر ب" الخطوط الحمراء"، والتي تقرر الإشراف عليها مباشرة أو توجهها من

---

[417] -أنظر: قانون الأحزاب السياسية الجزائري ، لسنة 1989 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12، (الأحكام العامة)

[418] -محمد رمضان قرني ، الجزائر علي أبواب الانتخابات البرلمانية ، السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992 ص 214.

[419] -أنظر: دستور 23 فبراير 1989 ، المرجع السابق ، (الفصل الخاص بقوانين الحرية والإعلام).

بعيد. فبرغم تقليص دستور89 بعض الشيء من صلاحيات الرئاسة، إلا أنه أبقى للرئيس التمتع بصلاحيات واسعة لحكم البلاد في الحالات الإستثنائية.

فالنصوص إذن تعطي صلاحيات واسعة جدا للرئيس. وذلك على حساب السلطتين التنفيذية، والتشريعية، فالحكومة تابعة للرئاسة والبرلمان مجرد غرفة "رجع صدى" مقررات فوقية، فإذا كان الجهاز التنفيذي لا يحكم والجهاز التشريعي لا يشرع بترسيم وتسييس مشاركة مختلف تيارات الرأي العام وبمساهمته في المعالجة السلمية لمختلف المشاكل وبخاصة في الفترات الإنتقالية، فإن الإنتخابات التشريعية تفقد معناها وبالتالي مشروعيتها. ومع ذلك فالملاحظ واقعيا أن البرلمان المنتخب عام1997 لعب دورا معتبرا- على رغم محدوديته- في الحياة السياسية في الجزائر بفضل حرية التعبير الممارسة في داخله ونقل الكثير من النقاشات المهمة على البرامج المباشرة في التلفزة الوطنية.[420]

إن تغير الدستور وإعطائه طابعا ليبراليا تسوده الحرية، يستوجب إعادة النظر في قانون الإنتخابات، أو بلأحرى خلق قوانين جديدة. تحدد الإطار الذي سوف تسير فيه هذه الأحزاب السياسية ومعها العملية الإنتخابية. وفعلا بعد شهرين من مباشرة العمل الحزبي في الجزائر، أصدرت وزارة الداخلية قانون الأحزاب السياسية و الإنتخابات. والذي كان نوعا ما مشروطا بمجموعة من القيود. مما يكفل للسلطة بالتدخل لتقييد حرية العمل الحزبي. إذ ينص على حق وزير الداخلية في إستصدار حكم من القضاء. عند حدوث خرق فادح بالقوانين السارية أو وجود خطر يوشك أن يخل بالنظام العام(المادة36).

2) قانون الأحزاب السياسية:

صدر قانون الأحزاب السياسية لعام 1989 4/2 ، 10/15 لعام 1991 ضمن إطار الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر وينص في جوهره على العناصر التالية :-

يتناول القانون في خمسة أبواب تحديد الإجراءات التي تحكم إنشاء وتأسيس الأحزاب الجديدة وأهدافها وممارساتها لأنشطتها وترتيباتها المالية والدعائية ، وكذلك العقوبات والجزاءات الممكن توجيهها للحزب في حالة مخالفته للقانون .

1- يتناول الباب الأول الأحكام العامة بالنظام الحزبي ككل " فيتوجب على كل حزب أن يسعى للمحافظة على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والقيم الوطنية العربية الإسلامية وأن يمتنع عن الممارسات الطائفية والهوية والسلوك المخالف للخلق الإسلامي" كما يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية في ممارساته الرسمية ، ويمنع القانون الأول أعضاء الجيش من الانخراط في العمل الحزبي[421].

2- تتعلق أحكام الباب الثاني بعملية تأسيس الأحزاب ، وهذه الأحكام تكتسب أهمية خاصة في النظم الحزبية التي تنشأ بقانون ، إذ تصبح هي الإطار المرجعي الوحيد ، نظرا لغياب أعراف تاريخية مستقرة للممارسات الحزبية مثلما الحال في النظم الحزبية ذات النشأة التاريخية ، ومن ثمة

---

[420]- إسماعيل قيرة و(أخرون): مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2002، ص152-153.

[421] -أنظر قانون الانتخابات كما ورد بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12 ، 1997.(نسخة معدلة).

فإن هذه الأحكام وطريق تطبيقها يكون لها تأثير حاسم على شكل علاقات هذه الأحزاب بالسلطة وعلاقاتها ببعضها البعض وعلى سلوك الحزب إزاء الجماهير ، وموقف الجماهير من الأحزاب ، أي علي مستقبل التجربة التعددية الحزبية ككل[422] .ومن أهم الشروط الواردة في هذا الباب (المادتين 19،20) اللتان تنصان على ضرورة أن يكون العضو المؤسس لم يسبق له سلوك مضاد لثورة التحرير الوطني أو كان في خط سياسي معاد للحركة الوطنية وان يكون مقيما بالتراب الوطني وحامل للجنسية الجزائرية .

3- يتناول الباب الثالث الترتيبات المالية ويضع قيوداً على حجم التبرعات الممكن قبولها حيث لا يتجاوز في مجموعها 20% من حجم اشتراكات الأعضاء.

4- ويتناول الباب الرابع الأحكام الحزبية في فصلين يتناول الأول منها حق وزير الداخلية في استصدار حق قضائي بوقف كافة أنشطة الحزب المعني وإغلاق مقره ، وطلب الحل القضائي له من " الفرقة الإدارية " لمجلس الوزراء والمحكمة العليا ، وذلك في حالة خرق فادح للقوانين السارية أو في حالة استعمال أو خطر يوشك أن يخل بالنظام العام ، ويوقع على من يخالف القانون جزاءات تصل إلى 80 مليون نستيم جزائريي غرامة والى10 سنوات سجن [423].

5- وقد كان القانون بصورته التي صدر بها محلا لانتقادات عديدة من جانب المعارضة ، فالعبارات الموجودة في الباب الأول يمكن استخدامها لمنع كل من الشيوعيين والإسلاميين والأحزاب العلمانية ذات القاعدة الاثنو- ثقافية من إقامة تنظيماتهم الخاصة ، وذلك باعتبارها طائفية وجهوية وتتعارض مع القيم الإسلامية ، كما يمكن استبعاد أي شخص بذاته إذا سبق له سلوك مضاد للقيم التي قامت عليها الثورة ، كما أن (المادة 20) التي تشترط الإقامة بالجزائر فهي موجهة ضد حركة محددة [424]،" جبهة القوى الاشتراكية (F.F.C.) ". نظرا لثقلها التاريخي والسياسي في معارضة النظام وفي نفس الوقت إقامتها بالخارج " فرنسا وسويسرا على وجه الخصوص،" وبصفة عامة أعلنت المعارضة علي عدم وجود ضمانات كافية خاصة بالنظر للصلاحيات الواسعة الممنوحة لسلطات الامن ، ومع ذلك فقد تقدمت اكثر من ثلاثين جمعية ، تطلب من وزارة الداخلية ترخيصا لمزاولة العمل السياسى وفقا للقانون الجديد ، إلا أن كثيرا من هذه الطلبات لم تشتمل على تفاصيل الأعضاء المؤسسين والبرامج الحزبية، خوفا من تعقب سلطات الأمن فيما بعد ، الأمر الذي يعكس قلق القوى المعارضة من احتمال عدم اكتمال التحول للتعددية وأهم هذه القوى :

1- حزب جبهة القوى الاشتراكية (F.F.C) وهو حزب ديمقراطي اشتراكي علماني يدافع عن الحقوق الثقافية والاثنية للامازيغ الجزائر ، وهو معروف بمعارضته للنظام منذ 1964.

2- حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (R.C.D) وهو حزب علماني ديمقراطي مستند إلى قاعدة اثنو – ثقافية في معارضته للنظام.

---

[422]-عز الدين شكري ، الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب ، السياسة الدولية ، العدد 98 ، أكتوبر 1989. ص 16.

[423] -انظر: قانون الأحزاب السياسية كما ورد بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 12 ، 1997 (نسخة معدلة) .

[424] -عز الدين شكري ، المرجع السابق ، ص 157.

3- حزب الطليعة الاشتراكية هو امتداد للاتجاه الشيوعي أثناء الثورة ويعكس الاتجاهات الشيوعية في نفس الوقت .

4- الجبهة الإسلامية لإنقاذ (FIS) ويعكس التوجه الإسلامي بشقيه الإصلاحي والمتشدد .

5- الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي.

في الحقيقة أرادت السلطة أن تحشد المعارضة خلف جهودها مما يقوى مركزها إزاء معارضيها في جبهة التحرير الوطني ومن ناحية أخرى أرادت أن تبدو أمام الشعب المتعطش للتغيير في مركز يزيد الضغط على عارضيها.

3- قانون الانتخابات: يتكون قانون الانتخابات من 5 أبواب:

1) يتضمن الباب الأول أحكام مشتركة لجميع الاستشارات الانتخابية ، كشروط التسجيل في القوائم الانتخابية وعمليات التصويت إلى غير ذلك من الأمور التقنية .

2) يتناول الباب الثاني الأحكام المتعلقة بانتخابات أعضاء المجلس الشعبية البلدان والولائية والأحكام الخاصة بانتخاب أعضاء هذه المجالس .

3) أما الباب الثالث فيركز على الأحكام الخاصة المتعلقة بانتخابات رئيس الجمهورية والشروط التي يجب توافرها عند ترشيح أي شخص لرئاسة الجمهورية .

4) الباب الرابع يتضمن تحديد الأحكام المالية للحملة الانتخابية .

5) الباب الخامس يتناول الأحكام الجزائية والقانونية ضد كل من يخالف القوانين السارية [425].

ولكي نتناول قانون الانتخابات بطريقة اكثر وضوحا ، يجب أن نركز على الباب الأول فيما استصدره من أحكام مشتركة لجميع الاستشارات الانتخابية وهى تتضمن ما يلي:

-الاقتراع عام ومباشر وسرى ، والتصويت شخصي وسري (المادة 3 ، المادة 35) ، وحدد عمر الناخب بـ 18 عاما ، على حين حدد عمر المرشح للمجلس الوطني بـ 38 عاما (المادة 3 ، المادة 86) بحيث ينص أن يتم انتخاب المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين ، ويفوز في الدور الأول الحاصل على أكثر من 50% من الأصوات ويشارك في الدور الثاني المرشحان اللذان حازا على أعلى الأصوات ، وفي حالة تعادل الأصوات يفوز المرشح اكبر سنا ، كما تمثل كل دائرة انتخابية بمقعد واحد (المادة 84) ، ومن المفيد ضمن هذا العنصر أن نشير إلي بعض مواد القانون التي أثارت جدلا سياسيا عنيفا قبل وبعد إجراء الانتخابات مثل مبدأ التصويت بالوكالة واعداد القوائم الانتخابية .

أ- مبدأ التصويت بالوكالة :يحدد القانون الفئات التي يحق لها الانتخاب بالتوكيل ، غير أنه ينص على جواز تصويت أحد الزوجين عن الآخر بدون توكيل مكتوب ، إذ يكتفي بإبراز البطاقة العائلية والبطاقتين الانتخابيتين (المادة 54) ولاقت هذه المادة معارضة شديدة من الحكومة الجزائرية ،

---

[425] -قانون الانتخابات الجزائري ، المرجع السابق.

خاصة منها الجمعوية النسوية على حين تمسكت جبهة الإنقاذ بضرورة النص عليها، وقد أقرها المجلس الوطني فعلا ولعل من البديهي أن الزوج عادة لا الزوجة هو الذي سيستخدم هذا الحق في التصويت ، وفى ظل التنظيم الجيد " للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، استطاعت في انتخابات ديسمبر 1991 أن تستنفر أفرادها للتصويت عن زوجاتهم وبالتالي ارتفاع عدد نسبة الأصوات المؤيدة لها ، غير أن التعمق في قراءة هذه المادة يدفعنا إلى القول بأنها تتعارض مع المادة (35) من القانون حيث تنص على أن " التصويت شخصي وسري" إذ كيف ينسجم النص مع مبدأ شخصانية التصويت مع أن الزوج هو الذي يقوم بالتصويت بالنيابة عن الزوجة ، وهو ما يؤدي في المحصلة الفعلية إلى خلق نوع من عدم المساواة في التصويت بين المواطنين .

2- إعداد القوائم الانتخابية : (المادة 19)

يتم إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية تتكون مما يأتى:

- قاضى بعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليمياُ ، رئيسا.
- رئيس المجلس الشعبي البلدى عضواً
- ممثل الوالى (المحافظ) عضواً [426].

ولكي لا نكتفى بمبرر الجدل الذي أثير حول هذه المواد ، نجد أنه من المفيد الإشارة إلى نتائج الانتخابات البلدية التي تمت في يوليو 1990 والتي انتهت بفوز جبهة الإنقاذ " بنسبة 55.43% من مقاعد هذه المجالس ، بينما حصلت جبهة التحرير الوطني 32% وباقي الأحزاب 13% وبعد الفوز الثاني لجبهة الإنقاذ " في انتخابات ديسمبر 1991 (التشريعات) اتخذت كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، في هذه النصوص مبرر لاتهام " جبهة الإنقاذ " بالتحايل على نتائج الانتخابات وسيطرتها على الحكم المحلى في البلديات ، وقدمت 341 طعنا يركز معظمها على عدم توزيع البلديات لحوالي مليون بطاقة انتخابية[427] .

وبعيدا عن النصوص القانونية ، فان هذا القانون وردود الفعل تجاهه قد ساهم في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر إذا اعترضت الأحزاب عن مشروع القانون المعدل الذي أقر من المجلس الوطني الجزائري فى4/2 وتزعمت " جبة الإنقاذ " حملة المعارضة الأمر الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات 3 يونيو1991 و إعلان حالة الطوارئ من جديد، وتدخل الجيش للمرة الثانية لإعادة الأمن ، وبالرغم من موافقة الحكومة فيما بعد على تعديل القانون إلا أن نتائج أحداث 3 يونيو حملت معها معطيات جديدة تمثلت في:-

1- بروز الجيش كمؤسسة مستقلة عن الرئاسة والحكومة ، لينقلب الوضع ويتحول موقف الرئاسة إلى موقف المستجيب لقرارات المؤسسة العسكرية ، بدلا من العكس ، وبرز ذلك واضحا في مطالبة الجيش بإقالة حكومة مولود حمروش ، وتكليف سيد أحمد غزالي (تكنقراطى

---

426 -قانون الانتخابات الجزائري ، المرجع السابق .

427- إلهام محمد مانع تجربة الجزائر الانتخابية : "دراسة تحليلية ، أحمد اشرف و(آخرون) في : النظم الانتخابية ومستقبل الديمقراطية في جمهورية اليمن ، بحوث ومناقشات الندوة المعقدة في صنعاء 16-18 فبراير 1992. ص 90.

سابق)برئاسة الحكومة وذلك في مقابل التدخل لضبط الأوضاع الامن وهو ما رضخ له الرئيس الشاذلى بن جديد ، ويبدو في هذه الحالة دور الجيش واضحها في فرض سطوته على مستقبل الأحداث في الجزائر .

2- الإعلان عن تنظيم الانتخابات العامة التشريعية في العام ذاته .

خلاصة :

نستنتج مما سبق أن الجزائر التي تبنت نظام الحزب الواحد وهو النمط الذي بقي سائدا منذ الاستقلال1962-1988 ، تتحول مباشرة إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية ، وذلك عبر ما أقرته الحكومة من إصلاحات سياسية هامة (دستور 1989 قانون الأحزاب والانتخابات). مع إلغائها الطابع الاشتراكي العقائدي للدولة ، كما اتخذت أيضا من الآلة الانتخابية وسيلة للتحول السياسي . وهو تغير جذري دون شك ، غير أن مبررات هذا التغير كان سببها في الجوهر الاختلالات البنائية التي مست الاقتصاد الجزائري بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار أسعار البترول ، مما كان له أثرة المباشر على الحياة الاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع الجزائري ، لتتصاعد معها في نفس الوقت حدة الاستياء الشعبي الذي عبر عن نفسه من خلال أحداث أكتوبر 1988 وما تمخض عنها من مواجهة فعلية مع السلطة .

وإذا كان دور التيار الديني " جبهة الإنقاذ " بدا واضحا في التعبيئة الجماهيرية في تلك الفترة وما تلاها فان هذا الدور يعتبر متغيراً سياسيا واجتماعيا استمد قوته وفعاليته من انخرام نمط التراكم الذي كان متبعا بعد الاستقلال واختلال البنية الاقتصادية والاجتماعية التي اصبحت هشة ، وبالرغم من الإجراءات القهرية التي واجهت بها السلطة السياسية هذه الانتفاضة الشعبية إلا أنها سرعان ما أعلنت عن مجموعة من الإصلاحات السياسية لتصبح المسأله في الجزائر كالتالي :-

أزمة اقتصادية ⟵ استياء شعبي واسع ⟵ مواجهة فعلية مع السلطة

إصلاح سياسي ⟵ ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية أهمها الحزب الدينى" جبهة الإنقاذ "

إلا أن هذه القضية غير متوازنة في نتائجها فبالرغم من أن قسطا كبيرا من التذمر الشعبي والانحطاط الاجتماعي كان مردة إلى فشل ايديولوجية الحزب الواحد والدولة الريعية في بلورة معالم اقتصاد وطني قوى يحفظ كرامة المواطن الجزائري ، إلا أن رد فعل الدولة في مواجهة هذه المسألة الاقتصادية المحضة كان بالإصلاح السياسي الذي اعتبرته وسيلة للحد من الاستياء الاجتماعي، بالرغم من انه لم يكن هدفا في ذاته من طرف القوى الاجتماعية .

الأمر الذي يدلل على افتراض مفاده ، أن البيئة السياسية في الجزائر في تفاعلها مع ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لم تكن على نضج يؤهلها لنجاح التجربة الديمقراطية ، خاصة مع بروز دور الجيش كمؤسسة مهيمنة على صناعة القرار السياسي في الدولة وتصاعد الفئات التكنوبيروقراطية التي اخترقت الدولة لتنتج تحالفا خفياً معه السلطة العسكرية ، والبورجوازية الطفيلية ، وهذا ما يسميه البعض " بسلطة الظل " في الجزائر.

الفصل السادس

التعددية السياسية والحركات الاجتماعية في الجزائر

أولا: التعددية السياسية والحركات الإجتماعية في الجزائر

لقد تناولنا في العناصر السابقة الظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى الأزمة الاجتماعية، والتي كانت سببا مباشرا في إقرار أحداث أكتوبر1988، والتي اعتبرت في نظر بعض المراقبين للوضع الجزائري، بمثابة المرحلة التي أنتجت القطيعة (La rupture)،مع ساسيات الحزب الواحد والدولة التسلطية، مع كل ما صاحبها من إجراءات الإصلاح السياسي وإعلان ميلاد دستور جديد(دستور89) لكن ما لم نشير إليه هو الحركة الاجتماعية، السياسية الواسعة التي تمخضت عن هذا التمفصل، وذلك من خلال ما استقطبته هذه الحركة من قوى إجتماعية متعددة المشارب والطروحات، ومدى الدور الذي لعبته الحركات الاجتماعية، السياسية في تعبئة الجماهير للالتفاف حول إيديولوجيتها التغيرية.

ونستطيع أن نقول الحركات الاجتماعية، مفهوم انبثق عن توليفة إبتكارية تسلسلية قوامها العناصر الثلاثة التالية:

1-مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة ولنطلق على هذا مسمى الحملة(campaign)

2-توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، إعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية، ويمكن أن نسمي مثل هذه المجموعة المتكاملة، المتغيرة من التحركات بذخيرة الحركة الاجتماعية (Social movement repertoire) تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحدة هي: الجدارة Worthiness والوحدة Unit، والزخم العددي numbers والاعتزام commitment تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية ،فالحملة على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي، فهي تمتد لما يعد الأحداث الفردية، ولو أن الحركات الاجتماعية غالبا ما تشمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية، والحملة دائما تتصل بين ثلاثة أطراف على الأقل:[428]

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- والمستهدفين الذين توجه إليهم المطالب.
- وجمهور من نوع آخر.

فالمطالب قد تستهدف مسؤولين حكوميين، أو غيرهم ممن يؤثرون كثيرا بأعمالهم(أو فشلهم) على رفاهية كثير من الناس، إذن الأمر ليس في تحركات منفردة لأصحاب المطالب أو المستهدفين بتلك المطالب أو الجمهور، بل أنه التفاعل بين الثلاثة هو ما يؤسس لحركة إجتماعية.

أما ذخيرة الحركة الإجتماعية، فهي تتداخل مع ذخيرة تحركات منتظمة في مظاهر سياسية أخرى مثل نشاط إتحاد العمال والحملات الإنتخابية،فقد بدأت إبان القرن العشرين الجمعيات ذات – الأغراض– الخاصة وخاصة التحالفات عابرة الحدود في القيام بتنوع هائل من العمل السياسي على مستوى العالم. أما مصطلح عروض الوقفة WUNC فهو يبدو غريبا ولكن جد مألوف، فعروض الوقفة يمكن أن تأخذ شكل بيانات، أو شعارات أو إشارات، لكن العروض التي تنطوي على الوحدة

1-تشالز تيلي: الحركات الإجتماعية " 1768- 2004"، ترجمة ربيع وهبة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005،ص38

والزخم العددي والإلتزام: مواطنون متحدون من أجل العدالة citizens United for justuce، موقعوا العهد signers of pledge، موؤيدو الدستور Supporters of the constitution ...الخ،وتفصح التمثيلات الذاتية الجماعية عن نفسها غالبا في شكل تعبيرات مصطلح عليها أو معاني خاصة يمكن للجمهور المحلي التعرف عليها، هذه التعبيرات المصطلح عليها تتنوع بشكل كبير من موقع إلى آخر. لكن التواصل العام الذي توفره مفردات الرفقة يربط بين تلك التعبيرات ببعضها البعض [429].هذه بعض خصائص الحركات الاجتماعية من المنظور السوسيولوجي والتي تساعدنا في فهم الحركة الاجتماعية بعد 1988.ومن هنا فإن التغيير في البيئة أو النظام الاجتماعي قد يؤدي إلى ظهور أنواع جديدة من السلوك الاجتماعي أو إلى ظهور جماعات جديدة تطرح أنماطا أو قيما مغايرة بحثا عن دور اجتماعي جديد في حالة عدم قدرتها على التكيف مع التغييرات في النظام الاجتماعي القائم، أو بمعنى آخر توجد هذه الجماعات عندما تشعر بأن المجتمع غير قادر على إشباع مطالبها وإرضاء طموحاتها، مما يولد لديها حالة من القلق والإحباط يؤدي إلى نوع من التوتر الداخلي في المجتمع. خاصة إذا لم يكن هناك وسائل منظمة لاستيعاب المطالب الجديدة لهذه الجماعات، وهنا نشأت الحركات الاجتماعية.التي بدأت في شكل من أشكال النشاط غير منظم أو العشوائي تعبيرا عن التمرد والتبرم الإجتماعي"Restless-nes " لدى مجموعة من الأفراد. [430]

ويدخل التيار الديني الراديكالي المتمثل في الحركة الإسلامية الجزائر، وما استتبعها من حركات إجتماعية أخرى في هذا الإطارمن الحركات الإجتماعية، إذا إستطاع بكيفية ذكية– نخضع للتوصيف الذي ذكرناه سابقا– أن يوظف جزء من الحركات الإجتماعية الواسعة، لخدمة مشروعه السياسي والإجتماعي الذي كان يهدف من خلاله إلى تحقيق نموذج الدولة الإسلامية، وقلب النظام واستبداله بنظام آخر مثالي يقلب الأدوار الإجتماعية. [431]

وإلى جانب التيار الديني، كانت هناك تيارات أخرى بدأت تعمل على الخارطة السياسية في الجزائر، وهي التي يمثلها التيار العلماني، الديمقراطي بكل توجهاته(الليبرالية، الشيوعية...الخ)، هذا التيار وإن تعددت إتجاهاته على الساحة السياسية، فإن الغلبة الحقيقية فيه كانت للدور الذي لعبته الإتجاهات ذات البعد الثقافي، التي اتخذت من التراث والثقافة الأمازيغية وسيلو لتغذية مشاريعها السياسية الحزبية الضيقة، هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب المجهرية،التي تبنت شعار الديمقراطية كعنوان لأحزابها، وبقيت بدون تأثير فعلي على المجتمع وبدون قواعد اجتماعية حقيقية.

في الواقع كان قادة هذه الحركات الإجتماعية الحزبية التي ظهرت أثناء التعددية معظمهم من المجاهدين القدامى والمناضلين المتقاعدين المهمشين،وكان أكثرهم معارضة تلك التي كانت في السجن والمنفى أثناء حكم الرئيس بومدين ومنهم(السعيد سعدي، آيت أحمد، عباس المدني، محفوظ نحناح...الخ) فالكل أراد أن يصل إلى السلطة بطريقته الخاصة باستعماله للحركة الإجتماعية، وأصبح التراث الجزائري وقيمه موزعة على جميع أطراف الصراع، فهذا يتخذ من الدين مرجعية، وذاك الميراث الثوري والآخر البعد الثقافي الأمازيغي، لكن الحزب الحاكم مجسدا في

---

[429]– تشارلز تيلي: المرجع السابق، ص 40.

[430] –هالة مصطفى: الدولة والحركات الإسلامية المعارضة في عهدي السادات ومبارك، المرجع السابق، ص39

[431] –برهان غليون: بيان من أجل الديمقراطية، وأربو شان للنشر، ط1 الجزائر، 1990، ص31

جبهة التحرير الوطني، حاول أن يركب بين كل هذه الأبعاد في خطاب عام يدعو إلى الإجماع، وذلك "بإسم الشهداء، المحافظة على التراث بإسم العروبة والأمازيغية والإسلام".[432]

1) خصائص الحركة الاجتماعية في الجزائر أثناء التعددية :

إن عملية الإصلاح السياسي والتغير الدستوري . عملية مهمة في ذاتها للانتقال من نظام معين (مغلق) إلي نظام آخر (مفتوح) إلا أن هذه العملية لايتمخض عنها بالضرورة تغير المجتمع وتصوراته وعاداته القديمة لأن غالبا ما تتميز عمليات الإصلاح السياسي في كثير من الأنظمة للانتقال من مرحلة إلي أخري بشكلية قانونية مؤسسية لا تعكس الطبيعة السوسيوثقافية للمجتمع موضع الانتقال وعلي هذا الأساس نجد أن العديد من التجارب الانتقالية في كثير من المجتمعات تخضع لمنطق الفشل والتعثر.

لكن ما يلاحظ في الجزائر ، أن الإصلاح السياسي ، كان عامل تحول عملي في الأداء الوظيفي للنظام السياسي والاجتماعي ، ظهرت بوادر هذا التحول فيما شهدته من حركة اجتماعية جديدة معبرة عن تصوراتها السياسية والاجتماعية ، المختلفة بعد أن صودرت مطالبها لمدة طويلة من طرف الحزب الواحد " جبهة التحرير الوطني " الذي إحتكر الساحة السياسية لمدة تتراوح، بين (1962–1988) ومنع أي حزب أو حركة من التعبير عن نفسها في إطار تنظيم أو تجمع مستقل عن إرادة الدولة [433]، كما أن هذه المرحلة التحولية شهدت بروز بعض التيارات التي كانت محجوبة عن العمل الثقافي ، معبرة عن نفسها وعن العديد من المسائل التي كانت تعتبر من النابوهات (المرأة ، قانون الأسرة .. الخ) فإلي جانب المنظمات الجماهيرية التي كانت موجودة تحت لواء الحزب الواحد وخاضعة له . ظهرت منظمات أخرى فاقتها عدداً ومطلبيه ، ويشير علي الكنز إلي أنه في الجزائر منذ إعلان التعددية السياسية قامت أكثر من 1000 جمعية مستقلة تكونت في ظرف السنتين التي أعقبتا أحداث أكتوبر 1988 [434]، وخاصة تلك التي تقدم خدمات اجتماعية ومساعدات تربوية دينية وبعض المؤسسات المهنية تسيطر عليها قوي دينية (إسلام سياسي ، قوي سلفية ، قوي دينية تقليدية محافظة) ، ويسيطر ناشطوا العمل القومي اليساري سابقا ، وخريجوا العمل النقابي القديم وبعض فئات الانتلجنسيا علي أشكال أخرى من التنظيم وبخاصة مؤسسات حقوق الإنسان ، مراكز الأبحاث ، النقابات ... الخ. وغيرها من المؤسسات التي ترغب في تصنيف نفسها ضمن مؤسسات " المجتمع المدني " [435]، هذا الأخير في الجزائر يغلب عليه الطابع النخبوى ذو الثقافة الفرنسية عموما ، والذى يرفع شعارات العصرنه والديمقراطية بل وحتى العلمانية لدي البعض منه .

---

[432] –عبد العالي رزاقي:المرجع السابق، ص87

[433]– M. bouk hobza,octobre 1988 ,évoluton ou rupture? Ed ,bouchene alger ,1991, P 73.

[434]– سعدين سعيد العلوي و(آخرين) ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 212.

[435] –علي الكنز ، في الإعجاب بالدولة إلي اكتشاف الممارسة الاجتماعية ، المستقبل العربي ، العدد 158 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت /1992 ، ص 77.

– الجدول 03 :يوضح الجمعيات الوطنية المعتمدة من 1987 إلى سنة 2000

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	المجموع
عدد الجمعيات	06	12	81	152	136	96	64	72	75	12	04	02	37	16	765

المصدر : ناجي عبد النور : النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006 ، ص.1552.

ويمكن تصنيفة اجتماعيا بأنه مجتمع الفئات الوسطي المتحالفة والفئات المرتبطة بالدولة ، والعملية الانتاجية العصرية ، فهي القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي في الجزائر [436]، نجد من ناحية أخري أن هذه القوي الاجتماعية ممثلة بالكثير من الأحزاب ذات الصيغة الانثو – ثقافية الأمازيغية والديمقراطية مثل (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، جبهة القوي الاشتراكية ، حزب الطليعة الاشتراكية .. الخ).

هذه الأحزاب رغم اختلافاتها العديدة علي المستوي الاقتصادي وحتى السياسي، إلا أنها تتميز بتجانس كبير في مواقفها عندما يتعلق الأمر بالقضايا المطروحة علي الساحة ، والتي يغلب عليها الطابع الثقافوي [437].Culturalisme (قضية الهوية ، اللغة ، نوعية النظام السياسي ، المنظومة التعليمية ... الخ) ،وهي القضايا الهامة التي تجسد فيها الصراع الاجتماعي في الجزائر علي حساب العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي رغم أهميتها في النقاش إلا أنها لم تثير نفس الاستقطاب الاجتماعي الذي يحصل عندما يتعلق الأمر بالقضايا الثقافية – الرمزية .

هذا المجتمع العصري المدني في الجزائر يظهر تجانسه من خلال التفافه حول شعارات سياسية مثل (الديمقراطية التسامح او ألا عنغ ، حقوق الإنسان ... الخ) فهو من ناحية مجتمع تنويري مع نزعة نخبوية تغريبية في بعض الأحيان ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع مع التيار الديني ، وأمام المجتمع العصري الذي يمثله " المجتمع المدني " بكل توجهاته الديمقراطية العلمانية المعادية للإسلام السياسي ، نجد مجتمعاً آخر إصطلح على تسميته بعض السوسيولوجين في الجزائر " مجتمع التهميش ", وقد تكون الكلمة قاسية خاصة عندما يتعلق الأمر بوصف الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري ، لكن ماذا يمكن قوله إذا عرفنا أن الإحصائيات الرسمية تقول أن 14 مليون جزائري في حاجة ماسة إلي مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم عن الموارد الأساسية تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولي ، ومن ضمن هؤلاء يوجد 4 ونصف مليون دون ادني دخل ، نفس الإحصائيات تتحدث عن فروق اقتصادية واجتماعية كبيرة يعرفها المجتمع الجزائري ، تتراوح بين 1 و 12 من حيث مقياس الاستهلاك الفردي الذي يكون

---

[436] –علي الكنز وعبد الناصر جابي ، المرجع السابق ، ص 50–51.

[437]– نقصد بالثقافوية إعطاء دور رئيسي للعامل الثقافي في برامج الاتجاهات الحزبية ، بحيث يصبح هو المسيطر في تفسيرها للواقع الاجتماعي – السياسي.

سنويا/ فرد بالنسبة لأفقر الفئات ذات المدخول بـ 2421 دج في حين يصل عند الأغنى10% من الجزائرين الي29000 د. ج نفس الأرقام تؤكد كذلك أن العشرة بالمائة الأغنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن الـ 40% الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلا 6%[438].

مجتمع التهميش هذا الذي انضمت اليه في السنوات الأخيرة الفئات الوسطى بمجملها ، التي أصبحت في حاجة إلي مساعدة اجتماعية ، بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية ، ففئات مثل (المعلمين ، الأساتذة والأغلبية الساحقة من المواطنين) يمكننا أن نقول أنهم في حاجة الآن إلى مساعدة اجتماعية ، وذلك اعتماداً على مقياس الدخل الشهري للفرد، فكل من لا يتجاوز دخلة 7.000 دج في الشهر هو في حاجة إلي مساعدة اجتماعية [439].

لقد عانت الطبقة الوسطى عل وجه التحديد من عدم الاستقرار ، لأنها كانت في حالة حراك اجتماعي مستمر ، فمن الواضح أن انتشار التعليم الحديث والترقي وتحسن مستوي المعيشة ، هي من الوسائل الأساسية للحراك الاجتماعي ، أي الانتقال السلمي من شريحة اجتماعية إلي شريحة أعلي ، وبقدر ما تكون وسائل هذا الحراك مفتوحة ، بقدر ما استقرت هذه الطبقة والعكس أي بقدر ما تغلق هذه القنوات وتتعثر عملية التحديث والتنمية ، بقدر ما تعاني هذه الطبقة من الإحباط والتمرد الذي تترجمه أحيانا في شكل حركات سياسية رافضة " ثائرة " وأحيانا عنيفة ، ولذلك كانت التنظيمات والجماعات المتطرفة في سلوكها السياسي من أكثر التنظيمات التي اجتذبت هذه الشرائح الاجتماعية [440].

إن تقاطع بعض الفئات الاجتماعية المتوسطة وأهمها لشرائح الشبابية مع الحركة الاجتماعية الجديدة في ظل التعددية وبالخصوص التيار الديني ، لا تعدو سوي دلالة علي أزمة عميقة في المجتمع وتكشف في ذات الوقت عن خلل فكري في النظام الاجتماعي الجزائري العام، فالشباب أكثر حساسية للاختيارات الثقافية والحضارية منه غلي الاختيارات الاقتصادية ، وهو بحكم تكوينه وخليقته الاجتماعية وانسداد الآفاق أمامه مستعد لأن لا يشاهد أمامه إلا نمط الحياة التظاهري المطبوع بالفساد، وأن لا يري في التنمية إلا جوانبها المُعمقة للامساواه والظلم الاجتماعي، لذلك فهو يختار أن يرفض نسقاً يري أنه لا مكان له فيه [441].

والواقع أن مجتمع التهميش ذو الطابع الشعبي الواسع والمشكل أساسا من أغلبية شبانية متمركزة حول المدنية كفضاء اجتماعي – سياسي– (75% شاب من مجتمع يبلغ سكانه أكثر من 30 مليون نسمة) إستطاعت الأحزاب السياسية الدينية وعلي رأسها " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " أن تكون المعبر الرئيسي عن مطالبة ، مانحة إياه الخطاب الإنقاذي المعروف ومصخرة إياه في

---

438 –علي الكنز وعبد الناصر جابى ، المرجع السابق نفسه ، ص 52.

439 –المرجع نفسه ، ص 53.

440 – هالة مصطفي ، النظام السياسية وقضايا التحول الديمقراطي في مصر ، الطبعة الأولى ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 1999 ، ص 229.

441 –محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدوله في المغرب العربي ، المرجع السابق ، ص 130.

الصراع الاجتماعي ذي الاستقطاب الثقافي ، مثل العداوة للديمقراطية والنظام الجمهوري وحرية عمل المرأة .. وغيرها من القضايا الاجتماعية المهمة التي طرحت في ظل التعددية في الجزائر .

فعندما نتحدث عن " الجبة الإسلامية للإنقاذ" فإننا لانتحدث عن مشروع ديني بالمعني التقليدى وإنما عن مشروع سياسي وإجتماعي إتخذ من الإسلام ايديولوجية ثورية للترويج " ليوتوبيا " "UTOPIE " سياسية ، تحقق العدالة المفقودة وتطرح بديلا من المشاريع السياسية " التغريبية " التي لم تسبب في وجهة نظره إلا زيادة في الظلم والحرمان في المجتمع فضلاً عن تبعيتها للخارج [442].

2) التعددية السياسية والحركة الاجتماعية الشعبية بعد 1988:

برزت في هذه المرحلة حركتين اجتماعيتين شعبيتين في الجزائر ، حركة اجتماعية مستمدة على فاعلين اجتماعين تقليدين مثل العمال ، الطلبة ، الحركات السنوية .. الخ ، وهي الحركة التي عبرت عن نفسها في فضاءات مؤسسية عصرية مثل الجامعة ، المصنع ومكان الشغل عموماً ، وتعبر عن نفسها سياسيا من خلال مجموعة من الأحزاب والجمعيات والنقابات ... الخ . وهي أحزاب وجمعيات تحسب عموما على التيار الديمقراطي أوالوطنى نسبياً ، وذلك إنطلاقاً تصنيفات الخارطة السياسية في الجزائر ، وبالطبع فإن أهم قطب إجتماعي – سياسي ضمن هذه الحركة الاجتماعية ، هو قطب عالم الشغل عموما، والحركة النقابية العمالية خصوصا، التي تعبر عنه سياسيا ومركزيا" الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A والنقابات المستقلة الأخري التي بدأت في البروز بعد 1988.

هذه الحركة الاجتماعية الشعبية ترتكز على خاصية هامة ، تتمثل في ضعفها السياسي ، ونزعتها الاقتصادوية [443] النقابية ، فالجذرية السياسية المطلبيه شعبيا كما برزت في أحداث أكتوبر من طرف بعض القوي الاجتماعية ، لم تستطع هذه الحركة الاجتماعية الاستحواذ والتعبير عنها سياسيا وتنظيميا ، وهو الشئ الذي جعلها تبدو من وجهة نظر الحركة الاجتماعية المنافسة كحركة إصلاحية مهادنة أو قريبة من النظام السياسي الحاكم، نظراً لمطلبيتها الاقتصادية المفرطة قيميا ومركزيا، هذا إضافه إلي قربها من السلطة السياسية ، نظراً لسيطرة الأحزاب ذات التوجه الوطني اليساري داخل هذه الحركة الاجتماعية الشعبية ، هذه الأسباب كلها وغيرها جعلتها تبدو كحركة نخبوية قريبة من مفهوم المجتمع المدني حسب المحتوي الذي أعطي له في الجزائر وتونس ، باعتباره مجتمعاً للنخبة المثقفة معادي للإسلام السياسي قيميا[444].ومما زاد في هذا التطور النخبوي أو الفئوي لهذه الحركة الاجتماعية ، المواقف السياسية لرموز هذه الحركة ، في

---

[442]–هالة مصطفي ، النظام السياسي وقضايا التحول الديمقراطي في مصر ، المرجع السابق ، ص 228.

[443] –استعملنا مصطلح الاقتصادوية economisme للدلالة على النزعة الاقتصادية المفرطة التي سيطرت على الحركة النقابية المطالبة بعد1988 ، مما جعلها تعانى نوعا من السلبية السياسية لحركة مطالبة بحقوقها السياسية .ويمكن الرجوع حول هذا الموضوع الي :

Said chiki, question ouvriere et raport sociaux enalgerie naqd, revued' etud et decritique sociale , N: 6, mars 1994.

[444] –عبد الناصر جابي ، الجزائر تتحرك : " دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر ، الطبعة الأولي ، دار الحكمة ، الجزائر ، 1995، ص45.

ظروف الأزمة التي تعرفها الجزائر منذ نهاية الثمانينات ، وهي مواقف كانت في الغالب يسيطر عليها الطابع المهادن ، في وقت استطاعت فيه الحركة الاجتماعية المنافسة " الجبهة الاسلامية " التعبير بقوة عن جذرية المطالب الشعبية ومطلبتها القوية .

هذه الأسباب وغيرها جعلت الحركة الاجتماعية التقليدية لا تتحرل إلي قوة إنتخابية مؤثرة وهو ما يفسر نتائج الأحزاب المسماة بالديمقراطية في الجزائر ، وعلي العكس من ذلك تماماً فقد إستطاع الاتجاه الديني بزعامة " الجبة الإسلامية " الاستحواذ والتعبير عن الحركة الاجتماعية الشعبية ذات القاعدة الشعبية المعتمدة أساسا علي عالم التهميش [445] بخاصة بروليتاريا الإحياء الشعبية داخل المدن الكبرى (العاصمة ، وهران ، قسطينية ... الخ).

بالطبع هذا التقاطع بين الحركة الاجتماعية الشعبية والتيار الديني " الجبهة الاسلامية " أعطي الحركة الاجتماعية مصادر قوة جديدة لم تكن تملكها من قبل ، وهو ما يؤكد الفقر السياسي والتنظيمي لها قبل أكتوبر 1988 ، الذي كون نقطة انطلاق نوعي لها ، عكس محطاتها الأخرى التي كانت قبل هذا التاريخ (أحداث العاصمة ، القضية ، سطيف ، قسنطية ، في بادية الثمانينات).

فقد استطاع التيار الإسلامي الجذري نسبيا، أن يغلف هذه الحركة الاجتماعية الواسعة بغلاف ديني وقيمي ، كما حدد لها أهدافاً سياسية جذرية ، للاستيلاء علي السلطة ، تغير نظام الحكم ، القضاء على الرشوة والمرتشين ، معاقبة المسئولين المتسببين في مأساة البلاد " كالحفرة " والاختلاسات بمختلف أنواعها [446].

كما نلمح في خطابة نوع من التركيز على الجوانب الأخلاقية الفردية المتعلقة بمكانة المرأة في المجتمع ، بحيث ينظر إليها من الناحية الاجتماعية بنظرة محافظة – تقليدية مبالغ فيها ، تتناقض تماماً مع مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان كما يعرضها العالم المعاصر [447]، وهذا يأخذنا إلي طرح التساؤل التالي:

هل في هذه الحالة نحن أمام حزب إسلامي؟ أم حركة احتجاج شعبي توصف القدرة التعبوية للإسلام ؟ وهذا السؤال المحوري يتفرع عنه آخر : هل الجبة الإسلامية للإنقاذ تمثل امتداد لدور الدين في الحركة الوطنية خلال الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ؟! أم تمثل شكلا جديداً مختلفا عن تلك المرحلة التاريخية؟ في الواقع إن التيار الديني السياسي لا يحتكر التمثيل الكلي للحركة الاجتماعية الشعبية ، بكل تعبيراتها الثقافية ، بل توجد حركة اجتماعية شعبية ذات بعد أنثو – ثقافي أمازيغي ، وهي لم تنتظر فترة التعددية السياسية لتعبر عن نفسها ، بل عبرت عن ذلك حتى قبل الاستقلال ، من خلال الانشقاق عن تنظيمات الحركة الوطنية ، وطرحها لمسألة إعادة النظر في المركزية الثقافية واللغوية التي ميزت الحركة الوطنية ، وذلك بالاعتماد علي قوة العنصر الأمازيغي داخل هياكل ومؤسسات الحركة الوطنية السياسية ، وعلي شكل معارضة

---

[445] –عيد الناصر جابي ، مساهمة في سوسيولوجية النخبة النقابية في الجزائر :" حالة قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين "، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي ، العدد 6 ، باب الزوار ، الجزائر ، 1994 ، ص 11.

[446] –عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولية والمجتمع ، المرجع السابق ، ص 83.

[447]- M. Harbi, algerie et son destin , op, cit P, 128.

سياسية وثقافية مبكرة وصلت غلي مرحلة رفع السلاح في وجه الدولة الوطنية مبكراً سنة 1963-1964 [448].

ثم عادت للظهور مع فترة التعددية بعد 1988 عبر عدة أشكال سياسية ، أهمها المعارضة السياسية ذات البعد اليساري(الحزب الشيوعي ، حزب الطليعة ، وبعض المجموعات التروتسكية إبتداءاً من التسعينات ... الخ)، غير أن هذه الحركة الاجتماعية – السياسية إبتداء من الثمانينات إنتقلت ، إلي مرحلة أخري في معارضتها للنظام السياسي، خاصة مع ظهور جيل جديد ، تميز بجدة معارضته الثقافية – السياسية الجهوية ، التي كانت وراء تشكيل حزب " التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية R.C.D وهو الحزب الذي تبني لأول مرة في تاريخ الحزائر بعد الاستقلال العلمانية بصورة واضحة ولعل من بين أهم العوامل التي كانت وراء الحركة الاجتماعية الثقافية والامازيغية بهذا الشكل وتصعيد مطالبها هو ما سمي بأحداث ربيع 1980 ، حيث منع الدكتور مولود معمري في جامعة تبزي وزو " من تقديم محاضرة حول الثقافة الامازيغية : الشئ الذي ولد رد فعل جماهيري عنيف ، تمثل في مظاهرات عمت شوارع المدينة ، ومواجهات مع قوات الأمن وإستمرت تطورات هذه القضية حتي سنة 1988 حيث إغتنم الدكتور سعيد سعدي وبعض المعارضين أمثال " فرحات مهني ، آيت العزبي أرزقي " الفرصة لتأطير بعض الفئات الاجتماعية الشبانية داخل الحركة الثقافية الأمازيغية ، واستغلالها في معارضته [449] للنظام السياسي المترهل .

ثانيا: الإنتقال من الإسلام التقليدي إلى الإسلام الإصلاحي:

1- الإسلام التقليدي – الإصلاحي:

ساد في الجزائر على الدوام تطبيق معين للإسلام يرفض حكم النقل السياسي وإحالة السلطة إليه، تتبع هذه الممارسة من التضور الشعبي الموروث بدوره عن مفهوم العلماء (الأئمة) الذي يقسم حياة الفرد إلى قسمين حدودهما غير موضحة بدقة وغامضة نظرا لأنها تتداخل وتأثر بصورة متبادلة في الحياة اليومية.

القسم الأول دنيوي: يتعلق بالشأن اليومي (العمل، الأسرة... الخ)

القسم الثاني أخروي: يهتم بشؤون الحياة الروحية ويتلخص بتطبيق القواعد المنصوص عليها في الإسلام (الصلاة، الصوم، الزكاة، الحج... الخ)، والتقيد بالممنوعات والمحرمات (السرقة، الزنا، تناول المسكرات، ولحم الخنزير...) كان الإسلام معاشا أولا كتعبير عن أيمان داخلي يبني عليه

---

[448] –عبد الناصر جابي ، في التعبيرات السياسية للامازيغية ، الخبر الأسبوعي ، العدد 59 ، من 19 إلي 25 أبريل 2000 ، ص 6.

[449] –ظهرت النزعة الامازيغية بعد سنة 1962 ، كرد فعل ضد إستعمال اللغة العربية ، في الوقت الذي منعت فيه السلطة أي تعبير رسمي باللغة الامازيغية ، وقد تطورت هذه الحركة مع " مولد فرعون " ومحند أعراب " في باريس . إضافة إلي تأسيس الأكاديمية البربرية سنة 1966 ، التي ستساعد المناضلين على عرض مطالبهم بصراحة فيما يخص هذه النقطة ، ثم ظهرت في بداية الثمانينات خاصة مع فترة الانفتاح السياسي.

المؤمن علاقة خاصة برية، وشكل في الوقت نفسه قانونا أدبيا وأخلاقيا ودينيا ينظم العلاقات الاجتماعية والثقافية بين المؤمنين في متحد واحد. هذا القانون سوف ينظم ويوجه حياة الجماعة. [450]

وفي ظروف التهجير والطرد جراء الاحتلال الفرنسي، كان الجزائريون ينظرون إلى الإسلام من خلال بعده كهوية وثقافة وتعامل يوظف في المقاومة وتأكيد الذات. مقاومة تبدو في الظاهر"سلبية" تتميز بالانكفاء على الذات، ضمن موازين قوى غير متكافئة في مواجهة غازي قوي لم يكتفي بمصادرة أفضل الأراضي والممتلكات عن طريق إقصاء السكان الأصليين من الحياة السياسية والاقتصادية وحسب، وإنما كان يسعى إلى فرض نمطه "الحياتي" وقيمته الثقافية على جماعة مهزومة.

سوف يقود هذا الموقف الاستعماري بنحو متناقض إلى العكس: بروز ونمو وعي موحد خاص مرتكز إلى تماه دقيق قياسا إلى "الأخر" المستعمر، فالجزائري المسلوبة أرضه والضائعة شخصيته والمجتث من أماكن تكوينه الاجتماعي. سيجد ملاذه في المدارس القرآنية والزوايا حيث تتوفر ليس إمكانية اجتماعه وحسب، وإنما كذلك فضاء- ملجأ يزود فيه بدفق روحي جديد، وحيث عهد الإسلام إلى الأمام، المجسد للسلطة الدينية، بالسهر على تطبيق الشريعة المطلوب منها ضبط الشعائر الدينية (العبادات) والعلاقات الاجتماعية (المعاملات) ولما كان السكان الجزائريون مقصيين من النظام الاستعماري ومعرضين لتميز عنصري شديد الوطأة، فقد لجأوا إلى الدين وتقاليد السلف محافظة منهم على هويتهم الذاتية. [451] في هذه الظروف ولدت جمعية علماء المسلمين التي أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1931[452]. وشكلت الاتجاه الإصلاحي ومن الأهمية بمكان التذكير، بالظروف القاسية التي تطور فيها المجتمع الجزائري في تلك الفترة. بخاصة في فترة مابين الحربين العالميين، فقد كانت مطبوعة بهيمنة كلية، وحركة إستطان واسعة وشديدة، واستيلاء شبه كلي على الأراضي الزراعية الخصبة والتمتع بإمتيازاتها، خالقا بذلك وضعيته خاصة متميزة بوجود مجتمعين متناقضين، يتطوران الواحد بمعزل عن الأخر. لقد أشار محمد حربي إلى تلك الفترة الحاسمة. التي أضفت على ذلك تطور جديد في الموقف من الاستعمار الكولوتيالي، لهذا الموقف ثقافته الجديدة. وتقاليده ضمن المجتمع الجزائري [453].

إذن يعتبر التيار الإصلاحي المولود في كنف الكفاح ضد المستعمر و الذي سوف يركز في عمله على مسائل أخلاقية وثقافية ودينية وتراثية فقهية ترجع إلى السلفية التي نشأت في القرن التاسع عشر. والتي كان أبرز وجوهها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، الذين سوف يبحثون عبر عودتهم إلى السلف، عن زاد يستقوون به ويكون مصدره النصوص المقدسة. يستمدون

---

[450]- زهرة بن عروس (وآخرون): الاسلاموية السياسية:" المأساة الجزائرية. دار الفارابي، ط1، بيروت لبنان، 2002، ص17

[451]- المرجع السابق، ص 18-19.

[452]- جمعية علماء المسلمين جمعية ذات طابع ديني أسستها شخصيات دينية متحدرة من أوساط البورجوازية المدينة التقليدية، ساهمت من أجل الحافظة على الملاية الجزائرية وتعزيزها بقسط كبير من إيقاظ وعي الجزائرين.

[453] -A. Boumezbar, A. Djamila : l'islamisme ALGERIEN « de la jeunesse au terrorisme », chihab Edition, ALGER, 2002. P23

منها عناصر فكرهم بما يسمح بنقد الأوجه المعتبرة سلبية في الزمن الحاضر ومن أجل نهضة العالم الاسلاموي.

وعلى العموم رغم وقوف جمعية العلماء إلى جانب اندماج الجزائريين في إطار الدولة الفرنسية، إلا أنها بقيت حركة أسهمت أعمالها في إطار النضال من أجل تطوير الثقافة العربية والإسلامية كعنصرين أساسين في الهوية الجزائرية. إسهاما جما في إيقاظ الوعي الوطني، إن المواقف السياسية الإصلاحية التي انتهجها أعضاؤها. لا يمكن أن تنقص بشكل من الأشكال من رصيد جمعية العلماء أو من دورها في عملية إنضاج الوعي[454]، غير أن المساعي التي بذلت ما بعد الاستقلال لاحتواء ثورة 1954 من قبل بعض الإصلاحيين. لا تعدوا كونها محاولات قام بها التيار الإسلامي الذي انتصر لطروحات الإسلام السياسي المناهضة للتوجهات الإيديولوجية التي اعتمدت في البلاد بهدف الحصول عل "شرعية تاريخية".

يجدر بنا التذكير بأن جمعية العلماء، دائما كانت ترفض أن تلصق بها صفة الحركة السياسية واقتصرت نشاطاتها بصورة معتمدة على الجوانب الثقافية والدينية. تطابقا مع أفكار التيار الإصلاحي.

2- الإسلام السياسي: - حول المفهوم والتاريخية "محاولة تأصيل"

إن مصادر الفكر الإسلاموي والتنظيمات الإسلاموية الحالية نجدها في« جماعة الأخوان المسلمين» ، التي أسسها المدرس حسن البنا في مصر عام 1928، والجماعة الإسلامية الباكستانية التي أنشأها أبو الأعلى المودودي عام 1947. وإذا كانت الحركتان مستقلتان إحداهما عن الأخرى بالكلية، فإن التطابق بين شعاراتها بالغ الوضوح، وسرعان ما قامت علاقات ثقافية بينهما. فقد قام أحد تلامذة المودودي الهندي أبو الحسن علي ندوي، بترجمة أستاذه إلى العربية والتقى السيد قطب. والحق أنه ليس في شبه القارة الهندية حركات راديكالية من جماعة إسلامي، وهذه ليست حال الإخوان المسلمين المصريين اللذين نشأ بين صفوفهم في السبعينات، تيار إسلاموي راديكالية يستلهم فكر سيد قطب (الذي كان هو نفسه من الإخوان المسلمين وأعدمه عبد الناصر عام 1966) [455].

أ- وعلى هذا الأساس فإننا سوف ندرس الجذع المشترك الذي نشأت عنه أفكار وتنظيمات الحركة الاسلاموية المعاصرة، ومنها الحركة الاسلاموية في الجزائر، لكن قبل التعرض لها. يفترض بنا أن نحدد تعريفا واضحا للحركات الإسلاموية. يرى أركون أن التيار الإسلاموي متعدد المراكز وليس ذا مركز واحد، فهو يحمل أسماء الأصولية، الخمينية، والثمامية (« التزمت »). والإخوان المسلمين، وطالما تحدث عنه الصحفيون وطالما استجوبوا قادته إلى درجة أنهم أقاموا جدارا سميكا بين هذا الخطاب النضالي والإيديولوجي بشكل محض من جهة، وبين الحقيقة التاريخية والعقائدية والثقافية للمجتمعات الإسلامية من جهة أخرى، وذلك لأن الحركة الإسلاموية تشكل كما هائلا من

---

[454]- حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى كتاب: الأنتريولوجي الانجليزي: آرنست جيلنر: مجتمع مسلم، ترجمة: أبو بكر أحمد ، دار المدار الإسلامي، ط1، 2005. (الفصل المتعلق بالجزائر).
وكتاب: Ali merab : Ibm bodis : commentateur au coran, paris, librairie oriontalisme, paul geuthner, 1977

[455]- أوليفية رواء، المرجع السابق، ص41.

الاحتياجات والمطالب والتركيبات الإيديولوجية وأحلام اليقضة الجماعية والهلوسات الفردية التي لا تحيلنا إلى الإسلام كدين وتراث فكري، وإنما إلى مقدرة كل إيديولوجيا كبرى على تحريك المتخيل الاجتماعي وتغذيته. إن الآلية الوظائفية التي يتخلى بها هذا المتخيل في المنعطفات التاريخية الملتهبة هي التي ينبغي أن تكون المادة الأولى للتحليل والفهم والتفسير[456].

ب- فهناك اعتراضان لها أهمية غير متساوية وينبغي أن نأخذهما بعين الاعتبار هنا، الأول ذو جوهر تبجيلي وإيديولوجي وهو يستحق أن ندرسه لأنه صادر عن تيار الحركيين المسلمين الذين يمثلون قاعدة سوسيولوجية مهمة ، وهذا التيار الحركي يدعوا إلى« أسلمة العلوم » أو إلى« أسلمة الحداثة » ، والفكرة الأساسية هنا هي أن الإسلام ليس فقط نظاما من العقائد/واللاعقائد الثابتة، المتلقاة، المطبقة بشكل دوغمائي، وإنما أيضا فكر مزود بكل المبادئ والمناهج والمجريات المنطقية الاستدلالية وكل الأجهزة المفهومية للتفحص والضبط. وكلها أشياء تهدف إلى تأسيس أو إعادة تأسيس صلاحية ومشروعية كل أنظمة الوجود البشري. إنها تؤصلها أو تعيد تأصيلها كلما كان ذلك ضروريا، ويرى أصحاب هذا التيار الحركي الأصولي.

ج- أن مجمل هذه المجريات والمنهجيات كانت قد لخضت وبكل صحة وأمانة في التراث الإسلامي العظيم والحي، وبالتالي فهي لا تختزل إلى أي نظام معرفي آخر سابق أو لاحق ولا علاقة لها بأي معرفة خارج المعرفة التي يتضمنها هذا التراث الإسلامي الأمثل والأعلى، ولا يمكن للنظام المعرفي الإسلامي في رأي هؤلاء أن يتأثر بأي موفي آخر، أو يشرط به أو يسمح له بأن يحرفه عن وجهته السديدة، نلمح هنا نوع من المطالبة بامتياز الأنطولوجي يزعمون أن الإسلام يمتلكه دون سائر الأديان و الأنظمة المعرفية الأخرى. وهذا الامتياز الأنطولوجي هو الذي يؤسس أو يوصل الصلاحية الفكرية والعلمية والأخلاقية والسياسية والشرعية لكل المنتوجات التاريخية التي يرضى عنها الإسلام بالمعنى المثالي للكلمة(أي ISLAM بالحرف الكبير وليس islam بالحرف الصغير) [457].

د-انطلاقا من هذا الموقف الفكري الذي يتموقع فيه الإسلام كدين وتراث ثقافي، نستطيع أن نتحدث عن تيار الإسلام السياسي أو الحركي، وحتى لا ندخل في القراءات والمدلولات المختلفة التي أعطيت له من طرف الأديان المختلفة منذ السبعينيات وحتى الوقت الراهن سنضطر إلى تحديد مفهوم واضح ومحدد باعتباره الإطار الذي نستند إليه في قراءتنا لواقع الإسلام السياسي في الجزائر والذي بدوره لا تختلف في منطلقاته وتصوراته عن الأسس العامة التي ينطلق منها الإسلام الأصولي في العالم العربي.

هـ-أوليفيه روا في دراسته المهمة" تجربة الإسلام السياسي" يفرق بين ثلاث نقاط يتميز الإسلامويين بوضوح عن أشكال وصيغ السلفية الأخرى ولاسيما سلفية العلماء وهي: الثورة السياسية، الشرعية وقضية المرأة[458].

---

[456]- محمد أركون: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟، المرجع السابق، ص125-126.

[457]- محمد آركون: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل " نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي"، ترجمة هشام صالح، دار الباقي، ط2. لبنان، 2002، ص.94)

[458]- أوليفيه روا: المرجع السابق، ص41

و–ويتفق الإسلامويون على أن عودة المجتمع إلى الإسلام (أو أسلمته) ستكون محصلة على عمل اجتماعي وسياسي: فلا بد من الخروج من نطاق المسجد، والحركات الإسلامية تتدخل مباشرة في الحياة السياسية، كما أنها بدأت منذ الستينات تستهدف السلطة، وما عادا الإسلاميون ينظرون إلى الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية على أنها مجرد أنشطة ثانوية تصنف في خانة أعمال التقوى أو أداء فرائض الشرع بل أصبحوا يعتبرونها ميادين أساسية. إذ يمكن فهم الحركة الإسلاموية على أنها بوضوح حركة اجتماعية– سياسية تقوم على الإسلام بوصفه إيديولوجية سياسية بمقدار ما هو دين. والبرهان على ذلك هي تلك المواجهة– الموازنة التي يطرحها الإسلامويون بانتظام بين فكرهم من جهة وبين الإيديولوجيات الكبرى – وليس الأديان الكبرى – في القرن العشرين(الماركسية، الفاشية، الرأسمالية). وفي هذا الإطار بالذات سوف نخصص رؤيتهم للمجتمع والسياسة.

ي– لدى الإسلامويين سجل من المفاهيم، مستعار إما من الماركسية أو من مقولات العلوم السياسية الغربية، ومصطلحات قرآنية أو كلمات جديدة يفترض بها أسلمة هذا السجل [459]. فمن القرآن ترد مصطلحات "حزب" و"توحيد" و"مستضعف" و"أمة" و"جاهلية"، فيجرى تأويلها ضمن سياق سياسي حديث (ديمقراطية، حزب سياسي، مجتمع بلا طبقات، طبقات اجتماعية، ... الخ) كما نجد لديهم أيضا عبارات جديدة (جذورها قديمة ولكن معناها مستحدث وجديد): حاكمية (السيادة). ثورة وانقلاب، إيديولوجية، كما أن لم مصطلح الدين يبدو غير كاف. و يعمد الإسلامويون إلى إعادة قراءة سياسية واجتماعية للقرآن. بعد إلتفافهم على السنة، فعلى سبيل المثال نرى المودودي والترابي يشغلهما شاغل تصنيف مفاهيم الإسلام السياسي تبعا لأنماط القانون العلوم السياسية الغربية، كما لو أنها مفاهيم شاملة. والإيديولوجيون الإيرانيون مثل "أبي الحسن بني صدر "بما هو بين توحيد ومجتمع بلا طبقات، بين مستضعفين و بروليتاري، أما العلوم الأخروية الشيعية فتوضع، مع علي شريعتي. في قالب الثورة إلا أن الإسلامويون يرفضون في الحين ذاته البقاء في موقع الدفاع والمرافعة التوفيقية شأن كثير من "التحذيتين" المسلمين، الذين أرادوا إثبات حداثة الإسلام على ضوء المفاهيم والقيم الغربية، والمسألة بالنسبة للإسلامويين ليست مسألة البرهان على أن الإسلام يجسد القيم الجامعة للكلية، بل على العكس من ذلك. هاجسهم البرهان على أن الإسلام هو القيمة الجامعة الشاملة وأنه لا يحتاج لمقارنة بالأديان الأخرى أو الأنظمة السياسية.

ثالثا: نشوء وتطور الجبهة الإسلامية للإنقاذ " أبعادها الاجتماعية والسياسية"

يعتبر الإسلام منذ زمن بعيد ، معطي أساسيا من مقومات الهوية الجزائرية ، وواحد من المرتكزات الثابتة لكل برامج الحركة الوطنية الجزائرية قبل الثورة ، مثل حزب الشعب الجزائري(P.P.A) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) بالإضافة إلي جمعية العلماء المسلمين .

459– غالبا ما تطغى في الخطاب السياسي الإسلاموي المفاهيم المستقاة من العلوم المعاصرة. بسبب الفقر ألمفاهيمي الذي يميزه. وفي بعض الحالات تتم بطريقة تلفيقية التوليف بين مفاهيم متناقضة من حيث منطلقاتها الإيستمولوجية. كمفهوم الحاكمية: السيادة. ومفهوم الستورقراطية ... الخ.

وإذا رجعنا إلي التاريخ القديم نجد أن الإسلام قد وقف في الحزائر من السلطة المركزية موقف معارضة على طول الخط ، بدأ ذلك مع الطرق الصوفية بما كان له من باع طويل في التمرد على سلطة الأتراك ومن بعدهم سلطة الفرنسيين ، وان أكثر ما يكون وضوحاً وسع الأمير عبد القادر الجزائري سليل الطريق القادرية وإبن شيخها أن ينظم المقاومة ضد الفرنسيين ، ثم يعلن عن قيام أول حكومة وطنية على أرض الجزائر (1832-1840).

وخارج إطار الصوفية بل وإحتجاجاً على روح الخنوع التي أشاعها البعض منها ، كان لعبد الحميدين باريس دور محفوظ في تأكيد المحتوي الإسلامي للهوية الجزائرية ، وذلك عبر تنظيمة المشهور الذي حمل إسم " جمعية العلماء المسلمين " والذى افرز قيادات مثل عبد اللطيف سلطاني ومحمد سحنون الذين ارتبط اسمهما بالرابطة الإسلامية مثلما أفرز لهما عباس مدني الوجه البارز لجبهة الإنقاذ الإسلامية .

وعلي الرغم من أن جمعية العلماء المسلمين قد مبزت فيما يبدو بين مجالين إحدهما مجتمعي ترفض تغريبة والآخر سياسي تقبل النفوذ الفرنسي فيه لكن إلي حين ، إلا أن الممارسة الفعلية سرعان ما أسقطت هذا التميز لأن التأكيد علي العروبة والإسلام كان يعني وفاقا غائبا مع سلطة الاحتلال ، وجاءت الستينات لتمثل منعطفا هاماً ، في تاريخ الحركة الإسلامية الجزائرية ، وذلك باكتساب المعارضة الإسلامية شكلا أكثر راديكالية [460]. بدأ ذلك مع جمعية القيم التي ارتبطت بكل من مالك بن بني والهاشمي يتجانى ، وسرعان ما حلت في عام1966 ، ثم حظر نشاطها قانونا في 17 مارس 1970 ، ثم تأكد مع و جودها جماعة " بويعلي " التي قطعت شوطاً أكثر من سابقتها ، واصطدمت مراراً برجالات جبهة التحرير الوطني وحراسها ، إلي أن اغتيل أميرها في مارس 1987 وتعرض أعضاؤها لحملات اعتقال علي مدار الثمانينات.

فإذا كان الإسلام الذي طبع الحركة الوطنية قد اكتسي طابعاً نبيلاً هدفه تعبئة النفوس للقضاء على المستعمر ، فان الاسلام الذي ظهر بعد الاستقلال أخذ طابعاً آخر أكثر راديكالية وتمرداً .إذ أصبح يشكل نموذجا جديدا لمعارضة النظام السياسي ، خاصة بعد فترات القمع الطويلة التي خضعت لها الحركات الدينية من طرف النظام السياسي الذي حكمة " هواري بومدين ".

فالنطاق الصغير نسبيا للحركة الإسلامية وطبيعتها المستترة إلي حد بعيد أواخر السبعينات كان يعني أن ردود فعل هذه الحركة علي وفاة الرئيس بومدين (ديسمبر 1978) لم يثر نقاشا واسعا ولم يعتبر من اهتماماتها الرئيسية، ذلك أنها سعت إلي استيعاب الحقيقة القائلة بأن القوة المسطيرة والتي كانت تعطي شكلا محدداً لتاريخها ما بعد الاستقلال قد زالت الآن ، وعلي الرغم من تولي الرئيس الشاذلي بن جديد مقاليد الرئاسة وإشارته مبدئيا بمتابعة المسيرة التي إنتهجها بومدين ، إلا أنه لم تكن هناك مؤشرات تدل على أن الرئيس الجديد سيواصل الاحتواء الناجح جداً لآي تحد إسلامي مثل الذي حققه الرئيس الراحل خلال ثلاثة عشر سنة من حكمة ، فالرئيس

---

[460] –نفين عبد المنعم مسعد ، جدلية الاستعباد والمشاركة :" مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن"، إبراهيم عوض و آخرون ، في التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، المرجع السابق ، ص 466.

لمزيد من التفاصيل حول دور الحركة الاسلامية في الستينيات أنظر :

J.Claude vatin :religiouse resistance and state power in Algeria in Alexander s cudsi and ali e .HILLAL ED .islam and power (London crom HELM.1981

الجديد تنقصه ما كان لسلفة من شخصية فذه وزعامة كارزمية ، هذه الصفات التي مكنت بومدين من إرساء السيطرة والوحدة في المجتمع الجزائري والإدارة .

أما الإسلاميين ، فإنهم في غياب شخصية ساندت مقداراً كبيراً من الأفكار التي إعتبرتها عدوة لهم (الثورة الاشتراكية / الثورة الزراعية ... الخ) وقمعت تنظيماتهم بنجاح وأسكتتها ، رأوا في ذلك تطوراً كبيراً في طريق افساح المجال أمامهم للمناورة السياسية ، وبوجد قاعدة دينية تزداد توسعاً وقوة في جوامع البلاد وجامعاتها [461]، وإعتقدت المجموعات والجمعيات المختلفة التي أوجدت هذه الحركة أن من المحتمل إستمرار هذا النموذج وتشريعية في ظل النظام الجديد ، وما زاد من اتباع حركية هذا الاتجاه هو الإعلان الرسمي بعد أحداث أكتوبر 1988 عن الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية ، أين استغلت المعارضة الدينية الفرصة لتعبر عن نفسها جزئيا من خلال " الجبهة الإسلامية للإنقاذ ".

وبات واضحا أن الجبهة الإسلامية كانت تتمتع بمستوي مهم من التأييد بين السكان ، إذ قدر عدد الحاضرين المؤيدين يوم إعلان التأسيس الرسمي للجبهة في مارس 1989 بعشرة آلاف ، كما تمكن على بلحاج من إجتذاب 20.000 شخص لحضور خطبه الدينية أيام الجمعة من مسجد السنة بالعاصمة ، فالحملات السياسية وشبكة المساجد لم يشكلا الوسيلة الوحيدة التي استخدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لاجتذاب المؤيدين ، بل أضافت شبكة المستوصفات والعيادات الطبية والخدمات الاجتماعية [462]، التي أقامها الاسلاميون في الضواحي الأكثر فقراً على امتداد الثمانينات ، وعلى الرغم من الدلائل الكثيرة التي تشير إلي كثرة مناصرى الجبهة الاسلامية (جريدة المنقد مثلا الناطق الرسمي باسمها تمكنت من تحقيق مبيع وصل إلي 100.000 نسخة من أول عدد أصدرته رغم ثمنها المرتفع الذي بلغ 5 دنانير). فإن المدى الحقيقي لتأييد الجبهة لم يصبح ؟ظاهراً على نطاق واسع حتي بدأت بتنظيم المظاهرات في الشوارع والدعوة إلي الاجتماعات الحاشدة والحماسية .

إن مظاهر التأييد الشعبي الضخمة التي فاقت إلي حد بعيد ما يمكن للحركة السياسية الأخري اجتذابه حتى الآن بينت مدى الشعبية الحقيقية التي أصبحت تتمتع بها هذه الحركة ، وثمة إسلاميون آخرون شكلوا أحزاباً متباينة عن الجبهة ، غير أن هذه الأحزاب أظهرت بأنها بغير ذات شأن ، يسيطر عليها في العادة أفراد خارجون عن المسار الإسلامي الذي حددته الجبهة

461– بعد أن تقلص نشاط الإسلاميين تحت ضغط الطلاب اليساريين في السبعينات ، عادوا يوسعون أنشطتهم ووجودهم في حرم الجامعة بدءاً من نهاية العقد ، واستمرت حتى الثمانينات الصدامات بين الطلاب اليساريين ، كما بدا في حرم الجامعة الصدامات بالطلاب الامازيغ والذين شجعهم في التعبير عن آرائهم ما لمسوه من توجهات ليبرالية لدي الرئيس الشاذلي وسمحت لهم في الدفاع عن اهدافهم عندما رأوا في سياسية التعريب تهديداً= = للغتهم وثقافتهم وقد أصبح العنف ضد الجماعات المتحالفة مع النظام نفسه مظهراً من مظاهر النشاط الإسلامي العنيف في تلك الفترة .

462 – الدور الذي لعبته" الجبهة الإسلامية " في بداية ظهورها من تقديم للخدمات الاجتماعية ومساعدة الفقراء شبيهة إلي حد بعيد الدور الذي لعبته حركة الإخوان المسلمين في مصر في بداية ظهورها في العشرينات.

وعاجزين عن تحديها ، فهذه التشكيلات الاسلامية الجديدة تبدو شاحبة بالمقارنة مع الجبهة الاسلامية [463].

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما يشير " محمد الطوري " ليست جمعية دينية مهيكلة على نمط الجماعات التي يمثل الإخوان المسلمون نموذجها المثالي ، بل أنها نوع من الوعاء الذي اجتمع داخله في لحظة معينة لا مجموعات مشكلة كما هو الحال بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، بل شخصيات من آفاق مختلفة قامت خلال فترة (1984 1989) بتنشيط ما يمكن أن نسميه حركة المساجد ، ذلك أنه خلال المدة الفاصلة بين هذين التاريخيين أنتقل عدد المساجد من 5289 سنة 1980 إلى 15174 من بينها 7111 لم تكتمل بعد ولكنها نشطة ، بمعنى أن الأئمة الإسلاميين سيلقون خطبهم داخلها ، صحيح أن وزارة الشئون الدينية تدير أماكن الصلاة وتعين أئمة المساجد حتى وان تم بناؤها من طرف الخواص ، إلا أن هذه القوانين المسطرة تكون سارية المفعول فقط إذا توصلت الوزارة بقرار رسمي يقر بإنهاء أعمال البناء، لذلك نجد أن آلاف المساجد لم يكتمل بناؤها منذ أكثر من 5 سنوات [464]. ولكي تفهم أكثر هذه الحركة الاجتماعية السياسية التي حاولت أن تجد جذورها في الدين يجب التطرق إلي بعض الجوانب من شكلها التنظيمى وإطارها الفكري .

1-الشكل التنظيمي والمنطلقات الفكرية للجبهة الإسلامية :

تتميز " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " بكونها أحد ابرز نماذج الإسلام السياسي الطرفي ، وهو النمط الذي ساد منذ بداية السبعينات في السودان وتونس والجزائر وهذا النمط إنتشر إنطلاقا من المركز (مصر) وتتميز العلاقة بين الإسلام السياسي للمركز والإسلام السياسيى للأطراف بالضمور الفكري ، وتآكلها الذاتي علي مستوي بنية الأفكار السياسية والاجتماعية في المركز ، وبالحيوية والتمدد في الأطراف ، ففي الوقت الذي تتميز فيه الكوادر السياسية في المركز بالشيخوخة العمرية والسياسية ، تتسم العناصر القيادية في الأطراف بالتكوين الثقافي الحديث المتميز في مستوياته العليا [465] ، ونقل الخبرات التنظيمية وصياغة الخطاب السياسي الاسلاموى الجديد [466] والجبهة الإسلامية بعناصرها القيادية لا تخرج عن هذا الإطار الذي أشرنا إليه .

فلقد تأسست " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " كحزب سياسي رسمي ، مع مطلع عام1989 ، وكانت من طلائع الأحزاب التي أعلن عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية الحزبية ، كان

---

[463] – أحمد طالب الإبراهيمي ، المعطلة الجزائرية " الأزمة والحل " 1989–1998 ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر ، ط 3 ، 1199 ، ص61.

[464]– محمد الطوزي ، الحركة الاسلامية الجزائرية ، مجلة آفاق ، العدد 53 ، السنة 1193 ، اتحاد كتاب المغرب ، ص ، 119.

[465] –أغلب زعماء حركات الإسلام السياسي الطرفية حاصلين علي شهادات عليا من الجامعات الغربية (النميري – دكتوراه من السربون ، عباس مدنى – دكتوراه من إنجلترا ، راشد الغنوشي: السربون .. الخ)

[466] –نبيل عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 1994.

يرأسها مجلس تنفيذي وطنى يضم أربعة أشخاص هم (عباس مدنى ، بن عزوز زيدا، علي بلحاج ، الهاشمي سحنوني) وقد إتخذ هؤلاء من مجلس الشوري الاطار التشريعي للجبهة كما أشار عباس مدنى (يتكون من 35 عضواً) ويمثل الهيئة التي بيدها إتخاذ القرارات ، ثم يلي هؤلاء مرتبة مجلس آخر للجبهة يضم مراتب متدرجة في النظام ويتألف من الولاية والقرية أو الكمون وفروع الجبهة الإقليمية .

شكل رقم 04 يوضح هيكلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ

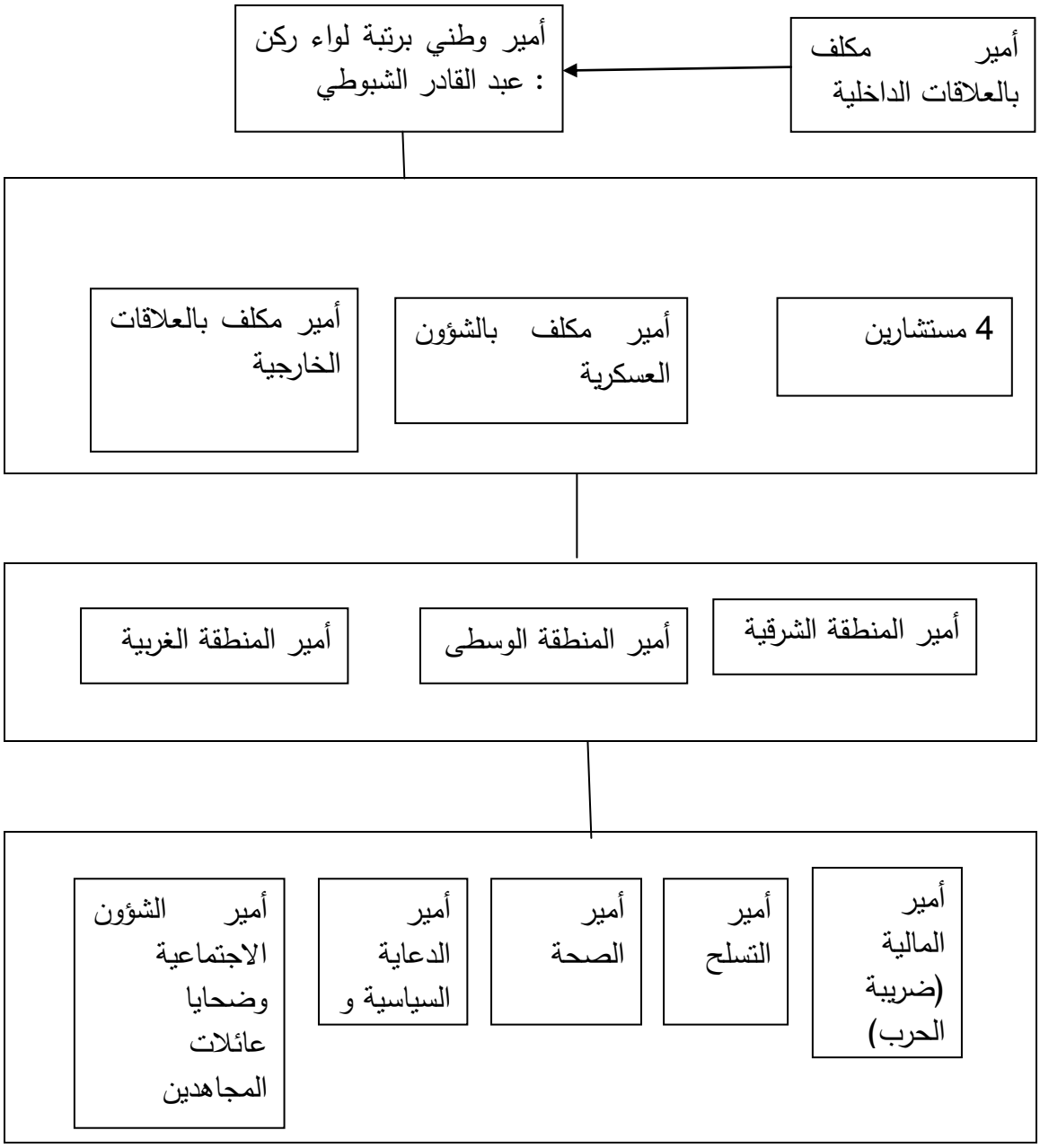

المصدر: زهرة بن عروس و آخرون : الاسلاموية الجزائرية " المأساة الجزائرية" ، المرجع السابق ، ص 164.

إن هذا البناء القائم علي المراتب المتدرجة يشير إلي أن السلطة في الجبهة الاسلامية تبدأ من القمة ثم تنحدر ، وعلي العموم استمر الغموض والسرية يكتنفان الأساليب الآلية المتبعة في الجبهة ولاسيما فيما يتعلق باتخاذ القرارات وطبيعتها الايديولوجية ، ولذلك أوجدت حالة من عدم الانسحام بين الأعضاء الذين أشرنا إليهم من قبل ، وقد استطاعت الجبهة الاسلامية أن تحشد ضمن قواعدها عدداً كبيراً من المواطنين في فترة قصير جداً من خلال مبادرتها كأول حزب إسلامي رسمي يظهر عل الساحة ، وفي أحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية [467] وخلال شهر من منح الجبهة الاسلامية للشرعية القانونية في مباشرة العمل الحزبي أصدرت صحيفتها " المنقذ " النصف شهرية التي أصبحت لسان حال الجبهة وأكثر الصحف توزيعاً في الجزائر .

إن القيم الكلية للجبة ليست مذهبية بل مشخصية أساسا في زعيمها عباس مدني وعلي بالحاج ، كما أنه يصعب تصنيفها ضمن النماذج الكلاسيكية للسوسيولوجيا الدينية ، لأن خصائصها تجعلها شبه آله انتخابية بحيث لا تأخذ في الاعتبار التجذر القوي للدين ولا حتي مجهود تنظيم المجتمع عبر إعادة بلورة المنظومة الدينية بل يبدو أنها تجعل من التدين أداة منتظمة للتمرد [468] والاحتجاج السياسي.

2- الشاذلي بن جديد والجبهة الإسلامية للإنقاذ :

إذا كانت فترة حكم بومدين قد تميزت بسيطرة الدولة شبة الكلية علي المجال الديني ، استنادا إلي ايديولوجية تزاوج بين الإسلام والاشتراكية وتغيب التناقضات بينهما باعتبارها مصدري التشريع (ميثاق 76)، بحيث أحتكرت لنفسها مهمة تأويل الإسلام [469] وأوجدت الأجهزة الضرورية لمراقبته والتفكير حوله (المجلس الإسلامي الأعلي 1966 ، ملتقى الفكر الإسلامي السنوي) ، فإن مرحلة الشاذلي بن جديد ورثت تركة كبيرة من التناقضات السياسية والاجتماعية ، فلقد تميزت هذه المرحلة بكثرة الضغوطات السياسية من طرف العديد من القوي الاجتماعية المختلفة (الإسلاميين ، الجيش ، البيروقراطية البورجوازية .. الخ) وإشتدت خاصة مع مطلع عام1989 أين بدأ يتعرض مباشرة لضغوط خصومة داخل النظام علي الرغم من الإجراءات التي أتخذها لتحويل أنظارهم وتجزءتهم .

لقد اجتذبت أزمة أكتوبر 1988 عدة مناضلين قدامي في جبهة التحرير الوطنى كانوا من أشد منتقدي حكمة وبرامجة الاقتصادي ذى التوجه الليبرالي ، ليقفوا مرة أخرى في الطليعة السياسية لجبهة التحرير ، كما أعادوا وتثبث أنفسهم بقوة في الجبهة وفي مؤتمراتها ، ومرة أخري بحث الشاذلي عن وسيلة لتحطيم خصومة رداً على التهديد المتواصل عليه شخصيا ولسياسته ، فقرر أن يستخدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأداة لتحقيق هذه الغاية وهنا يمكننا أن نجد تفسير للتسامح

---

[467]– خليفة أدهم ، خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر ، السياسة الدولية ، العدد 107 ، يناير 1992 ، ص 31.

[468]–محمد الطوزي ، المرجع السابق ، ص 119.

[469] –بومدين بوزيد ، الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة ، المستقبل العربي ، العدد 180 ، فبراير 1994 ، ص 59.

الظاهري الذي أبداه حيالها والتشجيع الذي قدمه للحزب الإسلامي عقب منحة الشرعية في سبتمبر 1989.

إذ إعتقد الشاذلي من خلال هذه العملية أن مصالحة تستخدم بشكل أفضل إذا وازن في تأييده لجبهة التحرير الوطني والجبهة الاسلامية للإنقاذ مما سيسمح له مستقبلا بالسيطرة علي أي مجلس شعبي وطني (الجمعية الوطنية) و في كل الأحول كان الشاذلي ينظر إلي الجبهة الإسلامية كأداة تهديد يمكن أن يلوح بها في وجه أعداءه داخل جبهة التحرير الوطني [470].

علي ما يبدو أن جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم) و هي التي كانت مستهدفة من خلال هذه التحالفات بين الرئاسة (الشاذلي) والجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وما دعم هذا الاستهداف التسريب المقصود لمعلومات تضر سمعة جبهة التحرير الوطني ، وقد جري نشرها ومن أمثلة ذلك إدعاء رئيس الوزراء السابق " عبد الحميد إبراهيمى " بأن موظفي الحكومة أو الطبقة التكنوبيرقراطية قد حولت أموالاً قدرت بـ 26 مليار دولار من الخزينة الوطنية[471] وهذا ما زاد من مسخ سمعة النظام الحزب الحاكم في الأوساط الشعبية وأنزلته إلي الحضيض .

3- موقف الجبهة النظري والفكري من الديمقراطية :

من ابرز النقاشات السائدة حاليا في العالم الإسلامي (الشرق الأوسط) قضية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية ، هذه الأخيرة أصبحت محل جدل دائم ومستمر بين الجماعات الرديكالية المعارضة بشقيها الاسلاموي والعلماني [472]، وقد أثيرت هذه القضية بشكل مكثف على خلفية عدة تطورات شهدها العالم العربي الإسلامي خلال العقدين الأخيرين ، ومن أبرز هذه التطورات تصاعد الدور السياسي والاجتماعي للتنظيمات الإسلامية المسسية في العديد من الدول العربية والإسلامية ، بعض هذه التنظيمات أتجه إلى التعايش مع النظم القائمة وقبل بممارسة العمل السياسي في إطار التعددية السياسية، وبعضها الآخر تبني فكراً إنقلابيا جوهرة رفض النظم القائمة وتكفيرها والعمل من أجل تغيرها بالقوة[473]، ومن هنا نجد أنفسنا أمام عدة تصورات لعلاقة الإسلام بالديمقراطية.

فالشق الاسلاموي يري أن الإسلام يكل ما يحمله من معالم السيادة الإلهية العليا نظام شامل لكل مناحي الحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة . وبالتالي يستحق أن يكون نظاما للحكم وبديلا عن أنظمة الحكم ذات الأيديولوجيات الوضعية ، في حين الاتجاهات العلمانية ترجع السيادة كلها إلي الإرادة الشعبية التي تجد معادلها المفهومي في الديمقراطية وتدعو علانية في خطابها

---

[470] –مايكل ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر :" الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية "، ترجمة : عادل خير الله ، الطبعة الأولى ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1999 ، ص 180.

[471] –عبد الحميد إبراهيم ، كان عضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني (1988–1989) ، في 20 مارس من سنة1989 فجرما عرف فيما بعد بفضيحة 26مليار دولار التي قال أنها قيمة العمولات التي تقاضاها الوسطاء الجزائريون في الصفقات المعقودة مع الشركات الأجنبية وقد ساعدت تلك التصريحات حينها علي انتصار الجبهة الإسلامية في الانتخابات البلدية 1990.

[472]– W.B Quandt, op cit, P 133.

[473] –حسنين توفيق إبراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع السابق ، ص 15.

السياسي إلي العلمانية [474]، (حياد الدولة تجاه الدين وفصله عن الأمور السياسية). وإلي جانب هذين التصورين هناك رأي آخر يري أن الإسلام في ذاته ينطوي على العديد من المبادئ الديمقراطية التي لا تتناقض معه كعقيدة دينية ، والتي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار وتطورها كي تتلائم مع طبيعة المجتمع المسلم، وبهذا الفهم فإننا أمام إطار إسلامي للديمقراطية .

هذا الإتجاه التوفيقي تمثله من الناحية العلمية بعض الحركات الاسلامية كحركة " مجتمع السلم " في الجزائر والحركة الاسلامية التونسية وبعض الحركات التي تدعي أنها معتدله ، غير أن ما يهمنا في هذا العنصر هو معرفة موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مسألة الديمقراطية ،و وعلي هذا الأساس سوف نركز على تصوراتها النظرية حول هذه القضية من خلال المواقف الفكرية لقادتها (عباس مدني ، علي بلحاج).

في الواقع إن الموقف النظري " للجبهة الإسلامية من الديمقراطية ظل ملتبسا وغامضا وذلك بفضل تفضيل الجانب العملي على الجانب النظري ، وقد شبة أحد الباحثين الجبهة بالجماعة الفرنسية الإرهابية "action direct" في بعض جوانبها الايدجيولوجية وطرقها التنظيمية ، ويضيق هذا الباحث بأن الأصوليون يرددونه نفس حجج الإرهابيين الماركسين المستعجلين للتخلص من الأسس الظالمة للنظام الرأسمالي ، فهم غالبا ما يلجأون إلي أساليب العمل النموذجي التي تكون سريعة ومباشرة [475]وهكذا استوعبت الحركية المدعومة بالخطب الحماسية واصدار الفتاوى القاطعة والديماغوجية في النقاش كل قدرات الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ولم تبق كثيرا للتأصيل الفكري العميق والمؤثر ، ثم اعتبرت نجاحاتها في الانتخابات البلدية والعامة دليلا علي صحة خط العمل المباشر ولهذا كثير ما يري بعض المفكرين بأن الحركات الاسلامية السياسية هي حركات معارضة فقط ، وذلك لأنها لم تؤسس فكريا بديلها السياسي لما تعارضه [476],

إن تفحص الإنتاج المكتوب والشفوي للجبهة الإسلامية خلال سنة تقريبا من النشاط السياسي ، خاصة جريدة الجبهة " المنقذ " التي صدرت يوم 5 أكتوبر 1989 ، وتسجيلات خطب الجمعة ومداخلات على بالحاج خلال تجمعات الجبهة تترك الانطباع عن وجود ضعف في الأفكار وهشاشة في الطرح ، أما بالنسبة لعباس مدني فإذا إستثنينا عددا قليلا من الافتتاحيات الموجزة للجريدة والندوات الصحفية ، فإننا لانعثر علي أي توجه نظري ما عدا أطورحته الجامعية حول الدراسة المقارنة للنظم التعليمية الثلاث " الجزائري ، والانجليزى ، الفرنسي " وتتسم هذه الانتاجات المتواضعة بنوع من الكلاسيكية وغياب الترابط ، ذلك أن المؤلف يقوم بتوفيقية غريبية تجمع أبن حنبل وابن تيمية وابن باديس والشوكاني ومالك بن نبي ومشيل ستبيورت وغياناستا شيفاسكا "[477]، زد على ذلك أن معاينة الكتب المتوفرة في سوق الجزائر العاصمة ووهران تظهر فقر في عناوين أدبيات الحركة الاسلامية ، رغم كثرة دور النشر المتخصصة (دار

---

[474]- W.B Quandt, op cit, P 133

[475]– لقد استطاعت الجبهة الإسلامية في الجزائر أن تخلق عالم وهمي رائع يشبه إلي حد كبير ظهور الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا خلال الثلاثينات ، فقد قامت هذه الحركة بابتداع أسواق موازية تقوم على أسعار وهمية تعمل من خلالها علي تقديم صورة أسطورية عما يجب أن يكون علية الاقتصاد في حالة وصولها إلي الحكم .

[476]– حيدر إبراهيم ، الحركات الاسلامية و قضية الديمقراطية ،المرجع السابق ، ص 464.

[477] –محمد الطوزي ، المرجع السابق ، ص 120.

الشهاب ، مكتبة رحاب الجزائر .... الخ) وإذا استثنينا بعض المتعاونين المصرين الذين عملوا فترة في الجزائر مثل محمد الغزالي والشيخ القرضاوى فالملاحظ أن الأدبيات النظرية المتوفرة حول الحركات الدينية تبقي من درجة ثانية ، فلاوجود للكتب المرجعية الكلاسيكية (قطب ، المودودى ، سعيد حوا أو حسن حنفي .. الخ) بل هناك فقط إعادة قراءات لها من طرف مؤلفين مصريين مجهولين، وهكذا فبدل كتاب (في ظلال القرآن) للسيد قطب ، نجد كتب (المنهج الحركى في ظلال القرآن لصلاح عبد الفتاح خالدي ، أو السيد قطب الناقد والمثقف لعبد الله عواد الخياط)[478].

وربما هذا الضعف المذهبي يجد تفسيره في تدني مستوي جمهور المستمعين ، وهو مالاحظناه في خطب الجمعة من خلال الحضور المباشر في العديد من المساجد ، إن النموذج الكشكي (نسبة إلي كشك) يستخدم كموجه لبنية سير الخطبة ، دون أن يتمكن الخطيب الذي هو " علي بلحاج " من الوصول إلي نفس درجة التحكم الصوتى الذي نجدها عند النجم المصري ، بل يتم أحيانا حذف القواعد الفقهية التي تحكم الشعائر ، وهكذا تصبح الخطبة مباشرة سياسويته لاسياسية [479]. عموما يمكن التأكيد علي أن الجبهة الإسلامية للانقاذ بتركيبها الهشة وبنيتها الايديولوجية الضعيفة وفقرها التنظيمي أصبحت معرضة للاهتزاز في أي لحظة ، أذ يمكن تحديد ثلاث جوانب ساهمت في ضعف هذا الحزب الإسلامي وهي كالتالي:

- غياب التجانس داخل القيادة الثنائية .
- طبيعة العلاقات القائمة بين قيادة الجبهة وبنيتها القاعدية .
- الضعف المذهبي وغياب المشروع الواضح.
- غياب أي مشروع مجتمعي يرتكز علي نظرة مرتبطة بتيار دينى معين أو يعتمد على مجهود الاجتهاد[480].

تتفق جميع وسائل الإعلام التي تطرقت لمسألة قيادة الجبهة الإسلامية علي ملاحظة التباين بين زعيمها " علي بالحاج وعباس مدني " ويبدو التعارض بينهما في كل شئ فمن حيث السن نجد أن الفرق بينهما يصل إلي حد 20 سنة ، ومن حيث التكوين فإن عباسي الذي تضفي عليه هالة " المجاهد " قد أتم دراسته في إنجلترا ، في حين أن علي بلحاج نثاج محلي صاف للمدرسة الجزائرية التي تأسست بعد الاستقلال ، إما من حيث المزاج فإن هدوء عباسي مدني وتمكنه الجيد من طرق التفكير السياسية تختلف كليا عن تصلب " علي بلحاج بل وعنفة المرضي تقريبا[481].

إن كل شئ يفرق بينهما ، ومع ذلك فإنهما يقودان معاً " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " في الواقع إن توزيع الأدوار يحيل إلي نظرية بكاملها " للحركية " التي تميز بين الداعية ورجل

---

[478] –المرجع السابق نفسه ص 120.

[479]–المرجع نفسه ، ص121.

[480]–أحمد رواجية ، الإخوان والجامع :" استطلاع للحركة الإسلامية في الجزائر "، ترجمة : خليل أحمد خليل ، دار المنتخب العربي ، بيروت 1993 ، ص 15.

[481] –محمد الطوري ، المرجع السابق، ص 120.

السياسة ، فمع التيارات السياسية والفكرية التي تختقرها تبدو جبهة الإنقاذ كأنها مصهر جماعات وفرق تنتسب كلها إلي مبادئ الإسلام الكبري ، لكنها منقسمة فيما بينها حول النزاعات السياسية، إذ أن جبهة الإنقاذ تشمل : الاتجاه السلفي ، إتجاه التكفير والهجرة ، اتجاه الجزأرة (نسبة إلي الحزائر) وهو إتجاه يبنى تصوراته علي ضرورة بناء دولة إسلامية في الجزائر تتماشي مع البيئة الجزائرية وخصوصياتها التاريخية وتختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق والمغرب ، وعلي الرغم من الإطار التجميعي لتركيبة الجبهة الإسلامية إلا أن التوجهات الفكرية المهيمنة علي الجبهة تميل لصالح تيار " التكفير والهجرة " و " إتجاه الجهاد " ويمثل نائب زعيم الجبهة " علي بلحاج " رمز هذا التوجه[482]. فقد كان عضوا في الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) التي ظهرت مع نهاية السبعينات ، ومارست مجموعة من أعمال العنف ضد الدولة خاصة قوات الأمن ، والجيش ، لكن سرعان ما تم القضاء عليها بمقتل زعيمها " بويعلي " سنة 1987 وسجن بقية أعضائها ، وذلك في غياب أدنى إشارة من طرف الدولة في وسائل الإعلام لهذه القضية ، التي اعتبرت أولي بوادر العنف الديني الذي تقوده الحركات الإسلامية [483]، وإنطلاقا من هنا يمكننا تحديد أهم التيارات التي تخترق الجبهة الإسلامية وسوف نتناولها بطريقة تدريجية حسب درجة خطورتها:

(أ) **التيار المتشدد** : ويتزعمه علي بالحاج وهو من مواليد سنة 1956 بالجنوب بالجزائري وفي عام 1982 إلتحق بحركة مصطفي بويعلي مؤسس أول الحركات الإسلامية المسلحة ، وتم القضاء علي الحركة بمقتل مؤسسها عام1987 وحكم عليه إثرها بالسجن لمدة 5 سنوات وفي عام 1988 أطلق سراحة ، لكن لم تسمح له السلطات بممارسة حقوقه المدنية كمدرس ، فانتقل إلي إلقاء الخطب في المساجد(مسجد باب الواد بالعاصمة) والدعوة إلي تحقيق الدولة الإسلامية [484]. وهذا الاتجاه عموما يمكن حصره ضمن الاتجاه السلفي بتفرعاته الثلاثة هي :

1- جماعة التكفير والجهاد : وهو تيار يكفر الأنظمة ومن معها (سيد قطب) ويعتمد علي العمل المسلح لتحقيق مشروع الدولة الاسلامية ، ويعتبر علي بلحاج عنصر فعال ضمن هذه الجماعة .

2- التكفير والهجرة : وهذه الجماعة تلتقي مع الأولي في نقطة تكفير الأنظمة ومن معها ولكن تختلف معها في أسلوب التغير ، فهي تعتمد على الهجرة كمنهج لعدم تمكنها من اكتساب الوسائل الكافية للتغيير.

3- تيار السلفية العلمية : وهو يركز إهتماماته علي الجانب التربوى – الأخلاقي ويعتمد في أساليبه فكرة " التربية والتصفية " إلي حين أن تتهئ جميع الظروف الاجتماعية والتربوية لتحقيق نموذج الدولة الإسلامية [485].

(ب) التيار الإصلاحي : قبل التحدث عن التيار الإصلاحي الموجود في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " وخصوصيته السياسية والتاريخية يتوجب علينا تحديد معنى الإصلاحية الأصولية ومعناها العام .

---

[482] –أحمد رواجية ، المرجع السابق ، ص 121.

[483] - M. chemim , les les graines de la violence, ed :gouraya, Alger, 1999, P, 19.

[484] –عبد الباسط دردور ، المرجع السابق ، ص 100.

[485] –من مقابلة مع أحد الأعضاء الناشطين (سابقا)في الجبهة الإسلامية 2000/1/15.

إن الإصلاحية الأصولية تؤمن بأن الدولة هي التعبير الأساسي الوحيد عن المجتمع الإسلامي وما يترتب عنها من أوعية سياسية يمكن أن تستوعب هذا المجتمع ، وفق هذا المنظور فإنها تعتنق بحماس الأفكار الليبرالية مثل الإحلال التدريجي لليبرالية السياسية وتقوية المجتمع المدني، وكلاهما مقدمات لاغني عنها لإقامة الدولة الإسلامية ، ولأن الأهداف الإستراتيجية للإصلاحية الأصولية (Reformisme- fondamentalisme) علي المدي الطويل يبقي بناء نظام إخلاقي موحد ، ولأن النخبة الحاكمة تدرك تماماً هذه الرؤية الإستراتيجية ، فإن منطق الإصلاحيين التوفيقي ، لايمكن أن يكون الأساس لعقد " صفقة ديمقراطية " وبالمقابل كلما إقترب هذا المنطق من تحقيق هدفه النهائي إزداد تهديده للمصالح الحيوية للنخب الحاكمة [486]،ومن ثم يؤدي إلي اعاقة التحول نحو التعددية السياسية ويمكن إدراج الجناح الإصلاحي في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في هذا الإطار لما يمتلكه من آليات أيديولوجية تمكنه من التجانس مع الإطار العام للتيار الإصلاحي في العالم العربي.

ويتزعم هذه التيار عباسى مدني المولود سنة 1931 بمنطقة سيدي عقبة القريبة من مدينة " بسكرة " تزامن مولدة مع تأسيس أول جماعة إصلاحية دينية في الجزائر أثناء الاستعمار الفرنسي ، وهي جمعية العلماء المسلمين تعلم القرآن في الكتاتيب ، وأظهر قدرة فائقة في حفظه وهو لم يتجاوز سن العاشرة ، وبعد ذلك دخل صفوف الثورة ليندمج في حزب الشعب الجزائري (P.P.A)[487] ، ثم في صفوف جبهة التحرير الوطني بعد تأسيسها ، وهو يتميز برؤية إصلاحية معتدلة مقارنة بنائبة السلفي – المتشدد علي بلحاج ، وكان عضوا نشيطا في اللجنة الوطنية للتعريب في السبعينات ، وإثرها إنتقل إلي بريطانيا أين حصل علي درجة دكتوراه في علم النفس التربوي [488].

علْي الرغم من المميزات التي ذكرناها سابقا عن الحركة الأصولية بصفة عامة ، إلا أن الإصلاحية الموجودة في جبهة الإنقاذ تعبر في بعض أوجهها عن الخصوصية المحلية والتاريخية للحركة الدينية في المجتمع الجزائري ، فهي امتداد للشق الديني الإصلاحي في الحركة الوطنية " جمعية العلماء المسلمين " التي بدورها كانت متأثرة بالإصلاحية التي سادت في المشرق العربي وروادها أمثال محمد عبده، رشيد رضا ، جمال الدين الأفغاني ... الخ ، فعلي العموم الشق الإصلاحي في الجبهة الإسلامية لم يمثل أي تهديد للسلطة بسبب رؤيته المعتدلة ذات الرواسب التاريخية الثورية ، إلا بعد إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية 1991 وما تمخض عنها من تداعيات خطيرة سوف نتعرض لها في العناصر القادمة .

(ج) تيار الجزأرة : ورمز هذا التيار في الجزائر هو المفكر المعروف " مالك بن بني " الذي أبدي إعجابه الكبير " بالإخوان المسلمين " في فترة الخمسينات وعول عليهم في إنقاذ الأمة الاسلامية ،

---

[486]–محسن للشريف ، التعددية السياسية ومفهوم الديمقراطية ، مجلة المنار الجديد، العدد 2 أبريل 1998 ، ص 129.

[487]-abdelkader harichane, le fis et le pouvoir, ed : lalla sakina, P 40.

[488] –إن العديد من الدارسين للحركة الدينية في الجزائر يفسرون عملية التحول التي خضع لها عباس مدني من الوطنية الثورية إلي الإسلاموية الثورية ، للدور الذي لعبته مرحلة الدراسة التي قضاها في بريطانيا وعملية التأثير التي خضع لها من طرف بعض زعماء التنظيمات الإسلامية العربية اللاجئين سياسيا نتيجة معارضتهم لأنظمة حكمهم .

سوف يساهم علي المستوي التكويني والثقافي مساهمة فعالة مع نهاية الستينات ، ويقيم حلقات في بيته كان يحضرها أيضا من سيلعبون دورا في تنشيط الحركة الإسلامية وحتى المسلحة منها ، إذ هو صاحب فكرة بناء المساجد في الجامعة والمدن الجامعية سنة 1963 ، ومعروف أن هذه المساجد تحولت تدريجيا إلي مراكز للتأطير الاخواني والتدريب المسلح (في شكل رياضات مختلفة). إلى أن ما يلاحظ هو أن إنتاجاته الفكرية لم تلق إنتشاراً كبيراً في الأوساط الإسلامية إلا مع منتصف الثمانينات مع ترجمتها إلي العربية من طرف المشارقة ، بعد أن أشاد بها بعض مثقفي الحركة الاخوانية المصرية والسورية ، والمتأثرون بمالك بن بني في الجزائر يشكلون إتجاها من الإنتلجنسيا داخل الحركة الاسلامية سموا بأصحاب الجزأرة وهو اتجاه يركز علي التكوين الفكري والثقافي كأساس قاعدي لتكوين الدولة الإسلامية واعتماد تجربة جزائرية لا تقع في التقليد والتحليل الجاهز الذي تقدمه كتابات الإسلاميين المشارقة ([489]).

ويمثل هذا الاتجاه داخل الجبة الاسلامية كل من " أنور هدام " رئيس البعثة البرلمانية لجبهة الإنقاذ في الولايات المتحدة الأمريكية ومحمد السعيد أستاذ جامعي وعبد القادر حشاني إضافة إلي بعض الفئات التكنقراطية المثقفة ذات الثقافة المزدوجة (فرانكوعربية).

لكن رغم هذا التنوع في الطروحات الدينية والفكرية للتيارات التي تتكون منها الجبهة ، يبقي التيار المسيطر هو الاتجاه السلفي المتشدد الذي يمثله علي بأحاج (نائب عباس مدني) وجماعته والذي ستكون له إنعكاساته الخطيرة علي المستقبل السياسي للجزائر ، خاصة بعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية في نهاية ديسمبر 1991.

وعلي الرغم من قلة الجانب النظري للجبهة الإسلامية بسبب إنشغالها بالحركية والعمل المباشر ، فإنه لا توجد حركة سياسية بدون نظرية بغض النظر عن جديتها أو أصالتها ، ولهذا يجدر بنا الحديث عن كتاب عباسى مدني " أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي " الذي يعتبر الإطار النظري الذي استمدت منه الجبهة الإسلامية منطق أفكارها العام .

يعد كتاب عباسي مدني الذي يحمل عنوان " أزمة الفكر الحديث ومبرارت الحل الإسلامي" la crise de lapensee: “ Moderne et les justifi cation de la solution istlamique – المصدر الرئيسي الذي قام عليه برنامج الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، وهذا هو المهم في الكتاب ، أما مضمونه فليس فيه جديد ، إذ يكرر مقولات ، أنحلال الحضارة العربية وإفلاس كل الايديولوجيات : " لقد أمس إنسان الايديولويدية الليبرالية الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية حائراً / انعكس في نفسيته القلقة فشل هذه الايديولوجيات في ظلال لم يجد له مخرجاً ، وفقر وجداني نفسي لم يجد منه مفلتا ، واضطراب للقيم وذهاب للأخلاق والشيم ، وافضي إلي فساد أمسي لم يهدد الأفراد بقدر ما يهدد أيضاً الأمم "[(490)]، أمام هذا الطرح لزعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لم يبقي سوي الحل الإسلامي المتمثل في حاكمية الله ، بعد إفلاس جميع الايديولوجيات الوضعية التي أنتجها الفكر البشري القاصر معرفيا .

---

[489] –بومدين بوزيد ، خصائص الحركة الاسلامية في الجزائر ، الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع عشر ، القاهرة ، أكتوبر 1993 ، ص 271.

[490] –عباسى مدني ، أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي ، الطبعة الاولي ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، 1989. ص8.

فالديمقراطية لاتحتل مكانا مناسبا في الحل الإسلامي ومبرراته لأنها ليس من بيئته الاجتماعية ولا التاريخية السياسية ، ويكتفي الكاتب بالدعوة إلي دولة الخلافة أو مرحلة المدنية علي حد تعبير أركون ، التي يمكن أن تنقذ العالم العربي الإسلامي بل العالم كله ، والغريب في الأمر أن الكاتب يسوي بين الديمقراطية والشوري مستبعداً الأسس الفلسفية والابستيمولوجية والأرضية التاريخية ، الاجتماعية التي قامت عليها الأولي.

إن وصف عباس مدني للديمقراطية الإسلامية كبديل متميز عن الايديولوجيين (الليبرالية – الماركسية) يتردد صداه في الأيديولوجيا السلطوية – الشعبوية لجبهة التحرير الوطني لكننا نخطئ إذا ما حسبنا أن أيديولوجيا الجبهة الاسلامية ما هي إلا مجرد نسخة إسلامية من القومية العربية [491]، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ تدعي أنها تعبر عن حقيقة موحي بها ، وقد تجلت أيضا النزعة السلطوية عند " مدني " في نقاشة لدور الأحزاب السياسية فقد أصر مدني على أن الأحزاب الجديدة في الجزائر " " أنشئت لأسباب أنانية ممالئة ، وليس من أجل الشعب وتفتقر تلك الأحزاب للقاعدة التاريخية التي تصان عليها إرادة الشعب " ، ويضيف مدني – مردداً أقوال الإخوان المسلمين في مصر – إن " الفارق بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والأحزاب الأخري يكمن في أن الجبهة لا تريد أن تكون حزب الحكومة الحاكم دون غيرها ، وإنما حزباُ يقدم الإرشاد والمنفعة التاريخية ، لقد إكتفت الأحزاب الأخري بنقل الأفكار الاجتماعية والسياسية بدلا من دراسة طبيعة المجتمع الحقيقة وتحليلها ".

وباختصار يؤكد مدني – علي غرار نظرائه المصريين – أن حزبه فوق السياسية أو " منارة للشعب " ويتابع قائلا : " إن الثقة التي أولانا إياها الشعب الجزائري ، ليست رد فعل علي فشل جبهة التحرير الوطني، ومن ثم لايمكن تفسيرها علي أنها تصويت احتجاج ، بل أنها " إيمان تاريخي وسياسي بأن الشعب الجزائري شعب مسلم "[492].

أما الزعيم الثاني علي بأحاج فهو أكثر وضوحاً في مواقفه الرافضة أو المتحفظة تجاه الديمقراطية ، فهو يربط بين السيادة والديمقراطية بدون سابق إنذار ، ويري أن السيادة الشعبية كمظهر من ممارسة حق المواطنة والديمقراطية كوسيلة للممارساتها تتعارضان تعارضا كليا مع مبدأ الحاكمية .

فالديمقراطية كمفهوم وممارسته بدعة لا أصل لها في القرآن ؟ نشأة في أرض الكفر والفساد والطغيان تنائي العقيدة الإسلامية ، من حيث الروح والموقف الفلسفي لأنها وبكل بساطة لاتجيب عن الأسئلة الخالدة ، أضف إلي ذلك الديمقراطية من حيث الوسائل والمفهوم بدعة خبيثة وافدة علينا من الذي لم يلم بكل شئ ، فضلا عن خضوعه للأهواء والنزوات إنه العقل العاجز[493].

والأخطر من ذلك ، الديمقراطية مرفوضة عند علي بأحاج لأنها تقوم علي رأي الأغلبية ، كيفما كانت طبيعة هذه الأغلبية ومدى تمثيلها للحق من عدمه ، هذا الحق بالنسبة إليه يعرف بالأدلة

---

[491]–محسن الشريف ، المرجع السابق ، ص 131.

[492] –المرجع نفسه ، ص 132.

[493] –عروس الزبير ، مفهوم المواطنة بين المحلية وعالمية الدين في خطاب الحركة الإسلامية في الجزائر ، حيدر إبراهيم و(آخرون)، في: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، (الجمعية العربية لعلم الاجتماع ، القاهرة،1999 ، ص 206.

الشرعية لا بكثرة الفاعلين والأصوات " الغوغائية " فالشعب لايمكن أن يحكم نفسه وإنما يحكم من طرف ممثليه بأغلبية أعضاء المجالس النيابية ، هذا الأسلوب يؤدي لامحالة إلي حكم الأقلية ، وينشأ نوع من الاستبداد لأن إرادة الشعب أصبحت بين أيدي منتخبيه فلا هو قادر على المراجعة ولابقادر علي الالغاء أو التعديل علي هذه الحجة الملتوية بيني علي بلحاج موقفة الرافض للديمقراطية [494].

أما فيما يخص موقفة في قضية الانتخابات فهو يري فيه تقنية من تقنيات الديمقراطية يقابل حق الأمة في ممارسة سيادتها في اختيار الحاكم المسلم ، وبالتالي ما هي إلا إجراء تقني تتطلبه الممارسة القائمة علي التعددية في المجتمعات الإسلامية تهدف بها وبواسطتها الأمة إلي إقامة حكم الله ، وتحقيق مقاصد الإسلام المتمثلة في إلقضاء علي نظام الحكم غير الإسلامي والأحزاب السياسية المتحاكمة بغير شرع الله ، وهذه الأحزاب لايمكن القضاء عليها إلا بوسائلها [495].

تظهر بشكل واضح النفعية الطوباوية وتناقضاتها ، في الخطاب الأصولي الجزائري ، بحيث كلا الزعيمان يختاران بصورة انتقائية محكمة ، ما يخدم مشروعها الأصولي للوصول إلي السلطة . ويرفضان كل ما يتناقض معه أو يعرقله ، هذه الانتقائية ظهرت بصورة جلية في مواقفها تجاه قضية الديمقراطية والتعددية السياسية [496].

ففي مستهل الإصلاحات السياسية في الجزائر التي بدأت سنة 1988 ، كان هناك إنقسام واضح في المخاض الايديولوجي بين زعيم الجبهة الإسلامية ونائبة علي بأحاج ، فالأول يتبني الاطروحات التدريجية للأصولية الحداثيه والحداثة التكتيكية في سعيه لتهدئة "الانتلجنسيا " وكسب دعم الرئيس بن جديد ، وهو العضو الوحيد في النخبة الحاكمة الذي بدأ ملتزماً إلتزاما حقيقيا بالانفتاح السياسي ، وفي غضون ذلك تمسك على بلحاج بالايديولوجية الأصولية النظالية ، سعيا لكسب دعم الشرائح الشعبية الفقيرة .

في هذه الحالة نحن أمام شبه تقسيم للعمل بين الزعيمين لتحقيق الهدف المرجو وهو الدولة الإسلامية ، فالأول تبنى خط الاصولية الاصلاحية ذات البعد الليبرالي التدريجى الذي ينتقي أفكاره وموضوعاته ورموزه من مخزون الحداثة ، والثانى تبني الشعبوية ، الاسلاموية لتجنيد أكبر قدر ممكن من القوي الشعبية وذلك في سبيل خدمة مشروعهما المتناقض موضوعياً مع الديمقراطية.

في الواقع لم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، التيار الوحيد الذي برز علي السطح بعد 1988 ، وإنما كانت هناك تيارات إسلامية أخرى ، غير أن حزبين منهما إكتسبا أهمية حقيقية ، هما الحزبان اللذان يمثلهما كل من " محفوظ نحناح "و " عبد الله جاب الله " وكلاهما يتمتع بنفوذ في الحركة الإسلامية منذ السبعينات وقد حولا جمعيتهما غير السياسيتين إلي حزبين سياسيين في ديسمبر

---

[494]–المرجع نفسه ، ص 211.

[495]–المرجع نفسه ، 211.

[496]–أنظر: نصر حامد أبو زيد ، نقد الخطاب الديني، الطبعة الثالثة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1995.

1990 ، فحزب الإرشاد والاصلاح" الذي يتزعمه نحناح أطلق علي نفسه إسم" حماس "– علي منوال حركة حماس الفلسطينية – في حين أن خرب جاب الله الذي يدعي النهضه إحتفظ بإسمه ، وثمة دوافع كامنة وراء تأسيس هذين الحزبين السياسين ، أولهما ، إدراك مؤسسيهما أن النجاح المدهش الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال 18 شهرا بعد تأسيسها ، قد همش سياسيا وتنظيميا جميع الشخصيات الإسلامية التي لم تنظم إليها [497]. وبعملية حسابية أجراها نحناح وجاب الله، أدركا أن الوسيلة الوحيدة للإحتفاظ بأي نفوذ داخل الحركة الإسلامية الأرحب كان الإنضمام إلي المعركة التي يخوضها الحزب السياسي، فعني ذلك لهما أن يشكل كل منهما حزبا خاصا به دون الانضمام إلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لأن خيار الانضمام يحمل في طياته إلغائهما نهائيا.

أما الدافع الثاني : فتمثل في كون الأحزاب الإسلامية الجديدة تختلف في تجسيدها للبعد الإسلامي اختلافا واضحا عن البعد الذي تجسده " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " ذلك لأنهما يعملان علي أساس ديني عقلاني يفوق ما تنتهجه الجبهة الإسلامية [498].وثمة عامل ثالث لدخول حركة حماس وحركة النهضة الإسلامية ساحة الأحزاب السياسية ، وهو تشجيع النظام لهما وتنسيقه معهما ، ذلك أنه كان ينظر إلي تأسيس الحزبين كوسيلة لتقسيم المؤيدين الإسلاميين ، الذي تمكنت " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " من احتكارهم في إنتخابات 1990 وفصل بعضهم عن بعض ، لكن رغم ذلك تميزا الحزبين بخفة وزنهما علي الساحة السياسية وضعف القواعد الاجتماعية التي تؤطرهما ، وهذا ما يجعلنا نتناول بصورة مختصرة كل حزب علي حدا.

أ – حركة مجتمع السلم " حماس " : يعتبر البعض أن حركة المجتمع المسلم " حماس " امتداد لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر والمشرق العربي " الأممية الإسلامية "، ويتزعمها الشيخ محفوظ نحناح ، وقد تم الإعلان عن هذا الحزب رسيما في 6 ديسمبر 1990 ، وبرز علي الساحة إعتبارا من 29 أبريل 1991 بحيث عقد مؤتمره التأسيسي في نفس السنة ، وتم انتخاب مجلس الشوري للحركة والذي يتضمن 15 مقعداً للمرأة في إطار حرص الحزب علي تطوير دور المرأة في العمل الاجتماعي ، ويري بعض المراقبين ، أن ثمة تشجيعا من جانب الرئيس الجزائري– كما سبق ذكره – لإعلان ميلاد هذا الحزب وتحالفه من القوي الاجتماعية السياسية الأخري في مواجهة " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " للحد من نفوذها المتنامي [499]،لكن سرعان ما أصبحت ذات وزن سياسي بعد أن حلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1991.

ب– حركة النهضة الإسلامية : ويتزعمه عبد الله جاب الله الذي عرف بدورة النشيط في تأخير الطلبة الإسلاميين في جامعة قسنطينة ، إلى أن إنتهي به المطاف إلي تأسيس هذه الحركة في 1990 [500]،هذا الحزب يبدو قريبا من حركة " حماس " الذي يرأسه نحناح من حيث المفهوم العقلاني والفكري ، علي الرغم من أن التباين بين حركة النهضة والجبهة الإسلامية للإنقاذ كان أقل

---

[497]– لقد برهن علي ذلك التهميش ، الفشل الذريع لمحفوظ نحناح وأحمد سحنون في محاولتهما منع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ترتيب مسيرة أبريل 1990.

[498]–مايكل ويليس ، المرجع السابق ، ص 211.

[499] –خليفة أدهم ، المرجع السابق ، ص 219.

[500] – W.b. quandt , op , cit , P. 69.

من التباين القائم بين " حماس " والجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ كان لمنهج حركة النهضة الإسلامية في التطرف ما كان للجناح المتطرف في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وتمثل ذلك في معارضة زعيم حركة النهضة لوجود أحزاب علمانية ، كما أنه كان يرغب في فرض الحجاب علي المرأة ، ولكن رغم ذلك فان جاب الله كان " كعباسي مدني " يتكلم بشكل أكثر عمومية ، عن العمل داخل إطار الديمقراطية والتعددية ، لكن مهما كان ، فان خطابة يعتبر خطاب هادئ ، وجازم يخلو من التلاعب السياسي والتكتيكية التي تتميز بها حركة " حماس" والجناح الإصلاحي في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" يضاف إلي ذلك إنه يختلف عن كل أنواع الخطابات الدينية في العالم الإسلامي في نقطة جوهرية ، بحيث يرفض تعليق مسئولية عدم الوصول للحل الإسلامي إلي الأنظمة ويري أن ذلك راجع إلي أسباب ذاتيه تخص بنية الحركة الإسلامية ذاتها [501]،بالإضافة إلي ذلك هناك بعض الشخصيات السياسية ذات التوجهات الإسلامية دخلت المعترك السياسي، ولم يستطيع أحد منافسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في قدرتها علي الاستفادة من بيئة نمو الغضب الاجتماعي في المدن وإستغلالها الأمثل للطاقات الشبابية [502].وهي بهذا قد تمكنت من إنتزاع المثالية – الشعبوية التي نادت بها جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال [503]. ولعل أبرز تعبير عن نجاح الجبهة الإسلامية في هذه المهمة هو إنتصارها الساحق في الإنتخابات البلدية لسنة 1990 (المجالس المحلية).

فلقد استطاعت الجبة الإسلامية أن تصادر الدين كاملا وتدخل به إلي مجال السياسية وعلي الرغم من اشتراك الآخرين معها في هذا الرأسمال الرمزي نفسه ، فقد كانت هي الأكثر نجاحا ، وذلك راجع إلي خطابها التبسيطي القريب إلي لغة الشراع والشحنة العاطفية التي يحتويها ، بالإضافة الي الطاقات التنظمية التي إستغلت فيها المساجد كوحدات للتجمع والتعبئة – بتقديم صكوك الغفران لمن ينتخب علي مشروعها – وكانت الانتخابات البلدية (يونيو1991) [504]، بمثابة إختبار لموازين القوي السياسية : قوة الحزب الناشئ " الجبهة الإسلامية " وقوة " جبهة التحرير الوطني ".

حققت الجبهة الإسلامية نجاحا كبيراً في الانتخابات المحلية ، بحيث فازت بـ 853 بلدية من مجموع 1541 (أي بنسبة قدرها 5.3.55%) وبـ 32 ولاية من أصل 48 (أي بنسبة 66.66%) في حين لم يضفر الحزب الحاكم إلا بـ 487 بلدية (31.51%) و14 ولاية (29.16%) ولم يحصل المستقلون وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلا علي ولاية واحدة لكل طرف (بنسبة 2.08% لكل واحد)، و106 بلديات للسمتقلين (6.87%) و87 بلدية أخرى للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (5.29%) ولم تظفر الأحزاب الـ 18 الاخري بشئ يذكر تقريبا[505]. كما حصلت جبهة الإنقاذ علي أغلبية الأصوال في المدن الكبرى ، أي علي 64.18 من الأصوات في العاصمة و72.72 في وهران ، و72.72 في قسنطينة وسيطرت

---

[501]–خالد عمر بن ققة ، المرجع السابق ، ص 13.

[502]–نبيل عبد الفتاح ، المرجع السابق ، ص 194.

[503] –M. allouache et v, colonna, op. cit , P 51.

[504] –تعتبر إنتخابات يونيو (حوان) 1990 أول إنتخابات في تاريخ الجزائر استنادا إلي التعدد الحزبي .

[505]–محمد تامالت ، المرجع السابق ، ص 43.

علي جميع بلديات ولاية الجزائر (العاصمة) وعددها 33 بلدية وعلي جميع بلديات ولاية البليدة وعددها 29 بلديةو علي جميع بلديات ولاية قسنطينة وعددها 12 بلدية[506]. إلي غير ذلك من الولايات الصغري مثل (جيجل ، مستغانم ، سيد بلعباسي ، تيارت .. الخ).

هكذا جاءت النتائج لتعكس أجواء الشارع الجزائري وحالة التمزق والفوضي التي عرفتها وماتزال تعرفها – الأحزاب السياسية ، كما كان حال جبهة التحرير الوطني وفي نفس الوقت مؤشراُ علي إنهيار شعبية هذا الحزب الحاكم ، حيث اعتبرها البعض إعلان عن نهاية دور هذا الحزب في الحياة السياسية الجزائرية ، كما أرجع البعض هذه النتائج التي كانت لصالح الجبهة الإسلامية إلي الفراغ السياسي الذي عرفته الجزائر لمدة طويلة من الزمن تراوحت بين (1962–1988) نتيجة غياب المؤسسات الديمقراطية وشيخوخة حزب جبهة التحرير الوطني ، وعدم قدرته علي تكيف نفسه مع المعطيات الجديدة (الدولية والمحلية) وكذا الانقسامات التي أضحي يعيشها بين أجنحته المختلفة [507] الجناح الإصلاحي المتحالف مع الرئيس بن جديد،وجناح الحرس القديم من الاشتراكيين الأرثوذوكسين الذين يعارضون الإصلاح).

ولكن هذه المبررات لاتعني أن أداء الجبهة الإسلامية لم يكن متميزاً فلقد استطاعت بقدرة فائقة السيطرة علي القضاء العصري – المدينة – كما استطاعت السيطرة علي القوى الأكثر شباباً كناخبين ومترشحين بحيث أن 61.9% من مرشحي الجبهة الإسلامية الناجحين في الانتخابات البلدية ، كانت أعمارهم تقل عن 36 سنة (ولدوا في السنوات الأولي للثورة ، فهم إذن لم يشاركوا في حرب التحرير)، هذا في حين حزب جبهة التحرر الوطني يتحول تدريجيا لكي يصبح حزب القوي الريفية (البلديات التي حصل عليها كانت خارج المدن الكبري وبعيدة عن الساحل) [508] وحزب الشيوخ وبحيث نسبة الذين تقل أعمارهم عن 36 سنة من مرشحي حزب جبهة التحرير لاتمثل إلا نصف نسبة جبهة الإنقاذ إي(33%), هناك معيارا أخر يمكننا أن نميز من خلاله التحالفات السياسية التي ساعدت الجبهة الإسلامية علي النجاح في هذه الانتخابات ، وهو المستوي الثقافي للمشرحين الناخبين ، فلقد قدمت هذه الأخيرة ما نسبته 30% من الذين يملكون مستوي جامعي في حين لم تستطع جبهة التحرير الوطني – رمز النظام القديم– من تقديم سوي 14% من المرشحين الجامعيين في الانتخابات نفسها [509].

هذا معناه أن جبهة الإنقاذ استطاعت أن تستحوذ علي جزء كبير من الكتلة الاجتماعية الصاعدة التي أفرزتها مرحلة التعددية السياسية والإنتاج الاجتماعي الجديد ، عكس جبهة التحرير

---

[506]–تهاني عبد العظيم ، الجزائر بين الحرب والحوار ، الطبعة الأولي ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، 1995 ، ص 17.

[507]–محمد علي مداح ، الجزائر بين الإسلام السياسي والتغير الديمقراطي ، السياسة الدولية ، العدد 103 ، يناير 1991، ص 200.

[508] -نتيجة الانتخابات التي حصل عليها الحزب الحاكم في الانتخابات البلدية ، تخضع لمنطق تفسير يرتبط بالعزلة التي لازالت تعيشها هذه المناطق في الجزائر ، التي لازالت تنظر لجبهة التحرير الوطني بإعتبارها الممثل الوحيد للدولة والادارة ، فهذه المناطق لم تعش الزلزال الاجتماعي الذي عرفته مناطق الشمال في الثمانينات ، فهي لاتزال مرتبطة بالمنطق السياسي لعقد الستينات والسبعينات الذي عرف تداخلا كبيراً بين الإداري والحزبي ، أي هذه المناطق لم تفرز نخبة منافسة سياسيا كما فعلت مناطق الشمال .

[509]–علي الكنز وعبد الناصر جابي ، المرجع السابق ، ص 230.

التي لم تستطع أن تستوعب هذه الكتلة نظراُ لقدمها النسبي كحزب حاكم ارتبط اسمه بالفساد والتسلط والممارسات البيروقراطية .إضافة إلي هذه العوامل السالفة الذكر ، نجد التيار الديني الراديكالي" الجبهة الإسلامية " استطاع ربط علاقة حميمة مع الحجم (المدن الكبرى) والكم (عدد كبير من الجماهير) علي عكس التيارات الديمقراطية التي بدت أكثر نخبوية علي مستوي خطاباتها وتوجهاتها بل وحتى قاعدتها الاجتماعية بالنسبة للبعض علي الأقل ، وهو الشئ الذي أكدته مراحل الحملة الإنتخابية بالنسبة لهذه الانتخابات .

فلقد اعتمدت الجبهة الإسلامية علي طريقة التجمعات الجماهيرية الكبرى وحتى الإضراب العام علي النمط اليساري [510] في حين اعتمدت التيارات الأخرى علي اللقاءات المغلقة في القاعات العامة مركزة علي ما هو مكتوب بصفة خاصة ، وهي الأساليب التي لاتغيب عن التيار الديني الذي أبدع في هذا المجال وذلك من خلال إدخال أساليب التكنولوجيا الحديثة [511]،(كالفيديو ، والشاشات المكبرة ... الخ) مع التركيز علي الشفهي والفردي والجماعي من خلال إستغلال المساجد ، وربما تكون هذه من بين المظاهر الأساسية التي ساعدت هذا الحزب علي نجاحه الباهر في هذه الانتخابات .

الجدول (رقم 04) : يوضح نتائج الانتخابات البلدية (جوان 1990) في أكبر التجمعات السكانية الجزائرية ، وحصة الحزب المحل " الجبهة الإسلامية للإنقاذ" فيها :

البلدية	عدد السكان بالآلاف	عدد المقاعد الإجمالي	نسبة المئوية وعدد مقاعد الجبهة الإسلامية" المحلة "
وهران	559	33	24/72.72
قسنطينة	450	33	24/72.72
عنابة	228	33	21/63.63
سيطق	186	23	17/73.91
باتنه	185	23	17/73
سيدي بلعباس	155	23	15/65.61
بليدة	132	23	18/78.26
بسكرة	130	23	17/73.91
سكيكدة	129	23	13/56.52
بجاية	119	23	3/13.54

[510]–عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك، المرجع السابق، ص 13.

[511]–التيار الديني الإنقاذي إستغل بقوة وسائل الإعلام والاتصال الحديثه لدرجة الافراط في بعض الأحيان فلقد حاول استغلال عواطف وجهل قاعدته أثناء حملته الانتخابية باستعمال أشعة الليزر لكتابة " الله أكبر " في سماء ملعب 5 جويلية بالعاصمة ، وتقديمها للجماهير علي أنها معجزة ربانية ، مع أن زمن المعجزات إنقضي.

البلدية	عدد السكان بالآلاف	عدد المقاعد الإجمالي	نسبة المئوية وعدد مقاعد الجبهة الإسلامية" المحلة "
مستغانم	116	23	16/69.56
تبسه	112	23	13/56.52
تلمسان	109	23	16/69.56
بشار	108	23	14/60.86
الجزائر الوسطي	107	23	14/60.86
باش جراح الجزائر	106	23	20/86.95
سيدي محمد	106	23	16/69.56
تيارت	106	23	18/78.26
باب الواد الجزائر	106	23	19/82.60
شلف	104	23	18/78.26
تبرزي وزو	94	15	3/20
الجلفة	89	15	12/80
البوني (عنابة)	87	15	11/73.33
ب، بوعريرريج	87	15	9/60
القبة	87	15	16/80
القبة	87	15	13/86.66
سوق أهراس	86	15	8/53.33
قالمة	58	15	9/60
سعيدة	85	15	9/60
المدية	8	1	14/93.33

المصدر : عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، المرجع السابق، ص 87 – 88

من خلال هذا الجدول الذي يوضح نسبة نجاح التيار الديني " الجبهة الإسلامية " في أكبر التجمعات السكانية الحضرية في الجزائر ، وقدرته علي الإستغلال الجيد لهذه الفضاءات المكانية الواسعة – المدن الجزائرية – هذه المدن التي عبرت إبتداءاً من الثمانينات عن نفسها كمكان

مفضل ورئيسي للحركة الاجتماعية الناشئة[512]،بتحويلها إلي مدينة إنتفاضة (emeute.ville). بحيث انتشرت الإضرابات والإنتفاضات علي المستوي الوطني لدرجة أنه لا توجد ولاية (محافظة) – باستثناء ولاية غليزان بالنسبة للفترة (1991–1992) – لم تعرف إضرابات وحتى ولايات أقصي الجنوب،غير أن الشئ المهم في تناولنا لدور الإضرابات – وهذا ليس محل دراستنا هو الفضاءات الجغرافية الواسعة التي بدأ يبرز فيها دون غيرها (المدن الكبرى)، والتي استطاع التيار الديني السياسي ممثلا في الجبهة الإسلامية وتياراتها الأكثر جذرية كيف يؤطرها عن طريق تنظيم مسجدي واسع ويحولها إلي فضاءات اجتماعية معارضة للسلطة السياسية القائمة ، وهو ما عبرت عنه أول إنتخابات تعددية فعليه في دورها الأول سنة 1990 ، حيث إنتخبت المدينة لصالح هذا التيار الذي عرف كيف يستعمل ثقافتها السياسية–الشعبوية ، وكيف يوظف مشاكلها الاجتماعية (الثقافية – القيمية) كمدن شابة في مجتمع أغلب سكانه من الشباب ويسكن المدن (بروبثاريا الأحياء الشعبية غير المخططة والمهمشين اجتماعيا واقتصاديا ، وحتي بعض أبناء الطبقات الراقية).

هذا ما يؤكده مرة أخرى إستراتيجية انتصارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، علي عكس الإنتصارات الريفية والكبيرة في السن التي خفقها حزب جبهة التحرير الوطني ، أو جهوية REGIONAL بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية _ مدينتي بجاية وبثرزي وزو اللتين تسيطر عليهما النزعة الأنثو– ثقافية الأمازيغية).

الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تدعمت مواقفها كحركة اجتماعية فضفاضة، وغير منظمة بهياكل إدارية وتنظيمية لامن خلال سيطرتها علي أغلبية المجالس الشعبية البلدية والولائية (السلطة المحلية) ، زيادة علي المساجد والفضاءات الأخري علي رأسها الشارع ، استطاعت بذلك من تأكيد إنتصاراتها في الدور الأول من الانتخابات لكنها بنجاحها في هذه الانتخابات البلدية كانت تعتقد أن نظام التسير سيستمر كما كان عليه الحال خلال الحزب الواحد متناسية أن رئيس البلدية في ذلك العهد كان يتلقي التوجيهات من وزير الداخلية الذي إستقل عنه خلال التعددية المؤسساتية بموجب التغيرات القانوية الجديدة ، وهو ما أوجب صدور هيئات تراقب تصرفاته وتوقف أي تجاوزات قد تصدر منه ، وأهم هذه الهيئات هي المجلس الشعبي البلدي .

إذا كان هذا هو منطق الادارة الجديدة الذي أو جدته مرحلة التعددية السياسية ، فان السلطة الحاكمة يقينا منها بفوز الجبهة الإسلامية في هذه الانتخابات أعدت عمداً مجموعة من القوانين التي حالت دون استقلالية البلديات وقدرتها علي تسيير شؤونها [513].مما أدخل الجبهة في صدام مع القوانين السائدة ، ولعل هذا ما جعل عباس مدني يصفها بقوانين نابليون .

لم تكن مشكلة تسير البلديات وحدها التي عرقلت " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " بل جاءت القوانين الإنتخابية الجديد لتزيد من استفحال حالة ألاإستقرار وتعلنها حربا واضحة كان لها أثرها السيئ علي الوضع فمجرد إعلان قانون الإنتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية قامت جميع الأحزاب

---

[512] –بعد الاستقلال عرفت الجزائر نمواً ديمغرافيا راديكاليا لم يعرفه تاريخ البشرية من قبل ، فمن 17% في1954 إلي 50% في 1987 وهذا ما عبر عنه المختص الديمغرافي محمد بوخبزة .

[513] –محمد تامالت ، المرجع السابق ، ص 54.

بحملات إحتجاج علي هذا الشكل السافر من محاولة الاحتفاظ بالسلطة مهما كانت الأساليب ، ولم تكن الجبهة الإسلامية سوي الضحيه الأولي لهذه الحملات.

ومن الأمور التقنية التي أدت إلي معارضة قانون الإنتخابات مسألة " الوكالة " (La procuration) التي سمح بموجبها لكل رب أسرة الحصول علي 5 وكالات لباقى أفراد عائلته ، وقد خدمت هذه الطريقة" جبهة الإنقاذ الإسلامية " في حصولها علي عدد كبير من الأصوات لصالحها ، فتم التفكير في إلغائها غير أن هذا أزعج " جبهة الإنقاذ" التي أصرت علي إبقاء مبدأ الوكالة [514]، وإشتدت الخلافات خاصة حول تقسيم الدوائر الانتخابية الذي إعتبرته كل الأحزاب السياسية أنه كان مفصلا لجبهة التحرير الوطني فعلي سبيل المثال كان هناك زيادة الدوائر في المناطق القليلة السكان وفي المناطق الصحراوية حيث لجب‌ة التحرير الوطني نفوذ كبير .

ويشير في هذا الصدد " عبد العزيز بلخادم " (رئيس البرلمان في فترة الشاذلي) أن لهذا التقسيم دوافع تنموية كان الغرض منها تقريب ممثلي الشعب من الناخبين خاصة في المناطق النائية ذات المساحات الشاسعة ودوافع سياسية قائمة علي التسوية بين الجزائريين [515].وهو ما لم تعترف به الجبهة الإسلامية ولا الأحزاب الأخرى التي تحسب علي التيار الديمقراطي ، الأمر الذي جعلها تفكر في الإضراب السياسي ، وفعلا هذا ما حدث ، لكن النتائج المترتبة عن هذا الإضراب زادت من تعقيد مواقف الفاعلين السياسيين إزاء العملية السياسية والاجتماعية ككل ، كما تمخضت عنه العديد من المشاكل الاجتماعية التي مست معظم الفئات القريبة من " الجبهة الإسلامية "التي شاركت في الإضراب ، أهم هذه المشاكل : طرد العمال الذين يشتغلون في القطاع العام الذين تجاوز عددهم 2000 عامل ، ولما وجدت الجبهة الإسلامية نفسها غير قادرة علي إستثمار نجاحها في الانتخابات البلدية أمام التحديات التي بدأت تلوح بها السلطة ، أحست أن البساط بدأ يسحب من تحت قدميها بطرق سليمة وقانونية ، وفهمت أن الحاجة ماسة الي مسك الأعصاب والاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية ، بعدما ظهر جليا بعد عام تجربة المجالس البلدية أن تغير القاعدة فيه من الضر أكثر ما فيه من النفع ، فهو يلقي بالأوزار كلها علي عاتق صغار المسئولين الذين لايملكون أي صلاحيات حقيقية ، بينما تبقي السلطة الحقيقة في قمة الهرم البيروقراطي [516]. وهكذا أصبحت الخطوة الأخيرة للجبهة الإسلامية هي الانتخابات التشريعية ديسمبر(91)ولكن قبل أن نتعرض لهذه الانتخابات وما أفرزته من ردود أفعال ، يجب أن نتعرض إلي برنامج " الجبهة الإسلامية .. وجدول أعمالها .

4) البرنـــامج السياســـي للجبهـــة الإســـلامية للإنقـــاذ وجـــدول أعمالهـــا : "قـــراءة سوسولوجية".

514 – Abdelkader harichan, op , cit . P 38.

515–عبد العزيز بالخادم ، الجزائر إلي أين ؟ (ندوة) المرجع السابق .

516–جورج الراسي ، الإسلام الجزائري من الامير عبد القادر إلي أمراء الجماعات ، الطبعة الأولي، دار الجديد ، بيروت ،1997 ، ص 341.

أصدرت " الجبهة الإسلامية للإنقاذ " عدة وثائق قدمت فيها خططا للجزائر تشير في معظمها إلي قضايا اقتصادية وسياسية وتربوية ، وقد كشف النقاب عن أول وثيقة سياسية رسمية أصدرتها الجبهة بعنوان " مشروع برنامج الجبهة الإسلامية " (prejet de programme du front islamique de salut) خلال الاجتماع الذي أعلن فيه قيام الجبهة في التاسع من مارس 1989[517].وعلي الرغم من زيادة الاهتمام بطبيعة البرنامج السياسي ومحتوياته عقب الانتصار الذي حققته في جوان 1990 ، فإن صعوبة التعرف إلي التفاصيل الدقيقة ظلت قائمة ، بسبب الشكل التنظيمي الفضفاض الذي يفضله الإسلاميون دائما ، لأنه يمكنهم من التهرب من وضع برامج مفصلة ودقيقة ، كذلك يجنبهم الخلافات والانقسامات التي تحدث كثيرا في الأحزاب المذهبية التي لاتكتفي بالشعارات العامة وإنما تدخل في النقاش والجدل والتنظير ، ويمكن التحدث عن مجموعة من العناصر المحددة في برنامج الجبهة ، كما قسمها المشروع.

- المحور السياسي – المحور الإقتصادي – المحور الإجتماعي الثقافي.

إن مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزء الذي يتضمن مواصفات هذا الحزب يبتدأ قولة كالتالي :- " إن هذا الحزب يريد تقديم بديل كامل وشامل لجميع المعضلات الايديولوجية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية في نطاق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة (518)، وبالتالي يظهر جليا أن أسلوبه تغيري جذري يهدف إلي قلب الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة ، وإستبدالهيا بنظام آخر إلهي يحقق العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ، وهذا نجده عند الكثير من من الحركات الدينية في العالم العربى، التي تري أنه يكفي أن نطبق مبادئ الشريعة ،. حتى يتحقق حلول جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، دون الاجتهاد العقلي الذي يسمح بتطويع هذه المبادئ مع متطلبات التطور الاجتماعي والتحديث .

كما تدعي الوسطية والاعتدال ، هذه الوسطية صارت شعاراً رفعته أكثر من حركة سياسية وقد تكون تكتيكا سياسيا أحيانا وقد تتحقق في فترات زمنية محددة ، ثم تنحاز هذه الوسطية لطرف ما ، إن هذه " الوسطية " التي تنسبها كل حركة دينية أو سياسية لنفسها شبيهة بلفظ " الفرقة الناجية " الذي كانت تحاول كل فرقة إسلامية إستخدامه مدعية أنها الفرقة التي استثناها الرسول (ص) من بين الفرق التي تدخل كلها النار [519].

إن كثيرا من الحركات الإسلامية يستهويها إستخدام ألفاظ ثراثية علي نظم وطرق هي اليوم في مجملها من إنتاج التطور الليبرالي – الأوربي .

إما إذا انتقلنا إلي الجوانب الإقتصادية في مشروع " الجبهة الإسلامية " نري أنه علي الرغم من النقص الكبير الذي يتميز به في طرحة للمجال السياسي ، إلا أنه حبذ الممارسات الاقتصادية الليبرالية المسندة إلي فكر اقتصادي متوافق عليه إلي حد بعيد ، وجهة النظر هذه

---

517 –أصدرت الجبهة الإسلامية مشروعها يوم 9 مارس 1989 ، ومنذ ذلك الحين لم تعقد مؤتمرها للمصادقة علي هذا المشروع، ربما لايحتاج إلي مصادقة فهو مشروع رباني – إنقاذي كما تصفه الجريدة الرسمية لهذا الحزب (المنقذ).

518 –مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الجزائر 8 مارس 1989 .

519 –بومدين بوزيد ، خطاب الحركة المرجع السابق ، ص282.

سمحت إلي حد كبير بعقد صفقة مع الرئيس " الشاذلي " لمساعدته هو وحلفاءه ضد عناصر من النظام ينتمون إلي جبهة التحرير الوطني – كما سبق ذكره– يعارضون الإصلاحات الاقتصادية التحررية التي كان يريد تحقيقها .

عموما تقوم السياسة الاقتصادية " للجبهة الإسلامية " علي مفهوم يقوم بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج ، والتكامل بين النوعية والكمية ، ومراعاة نمو الحاجة إليها في ضوء النمو السكاني والتطور الحضاري والعمل علي تحقيق الاستقلال الاقتصادي التام .. الخ [520].

ومن المحتمل أن تتوفر تصورات كهذه في البرامج الاقتصادية لأي حزب سياسي ، فالاستثناء الوحيد الممكن هو التشديد علي الاستقلال الاقتصادي ، وهذا ما ورد في السياق الجزائري ، وهو أمر طبيعي بالنظر إلي الرابطة القوية التي ميزت تقليديا وحتى حاليا العلاقات الاقتصادية بالغرب ، فقد كانت الجبهة أساسh تدعو إلي إحداث تغيرات ، فكل هذه التغيرات كانت أميل إلي اتخاذها شكل إقتراحات وتصورات وليس حلولا واقعية ، وكان البرنامج تحديدا يحتوي علي إقتراحات إسلامية ، غير أن هذه الاقتراحات كانت إلي حد بعيد مقتصرة علي الإرشادات التي تفيد ، بأن من الواجب أن تتطابق المجلات الاقتصادية والمجالات السياسية مع الشريعة الإسلامية .

والأمر الذي يمكن ملاحظته هو ما اقترحه هنا الحزب من خطط اقتصادية ، تمجد الحرية الفردية والملكية الخاصة [521]. وقد وردت فيه إشارات إلي حقوق العمال وظروفهم والحاجة الشاملة إلي العدالة ، كما أن الحزب ندد بأسباب الفشل التي تمخضت عن الاقتصاد المخطط، وفي اشارة أخري يري برنامج هذا الحزب الحاجة إلي رسم حدود تقيد تدخل الدولة في الملكية الصناعية وحماية القطاع الخاص ، وذلك لكسب تنازلات قيمية من النظام الذي بدأ يدخل في الليبرالية ونظام الخوصصة الاقتصادية .

فيما يتعلق بالمحور السياسي ، يمكن ملاحظة النقاط التالية ، إن مفهوم الحزب ينطلق من السياسة الشرعية حيث يقول البرنامج ".. ولتحقيق ذلك يصير إلزاما أو مطلوبا من " الجبهة الإسلامية " العمل على تصحيح النظام السياسي إبتداءاً من الميادين التالية :– جعل التشريعات السياسية خاضعة لاحكام الشريعه مع مراعاة مستجدات التعددية الحزبية ، ليساهم كل طرف بحقه في الإصلاح إبتداء من المجلس الوطني وسائر المجالس البلدية والولائية .. [522]، إضافة إلي

---

[520] –مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، المرجع السابق .

[521] –علي الرغم من تزكية الدين الإسلامي للملكية الخاصة ، إلا أن الحزب الإسلامي في الجزائر عندما ركز عليها في مشروعة الاقتصادي ، وبقدر ما أوجد لها من المبررات الدينية المستقاة من تجربة المدينة والخلفاء الراشئدين، فإنه كان مدفوعاً أو مخترقا من طرف مجموعة من القوي الاجتماعية البورجوازية التي أرادت أن تغطي انفتاحها الاقتصادي وكسب المزيد من الحرية الاقتصادية بشرعيه دينية ، والدليل علي ذلك الدعم المالي الذي تلقته هذه الحركة من طرف العديد من الفاعلين فيها من البورجوازين .

أنظر في هذا الصدد : أحميدة العياشي ، الاسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص ، الطبعة الأولي ، دار الحكمة ، الجزائر ، 1992.

[522] – المشروع السياسي للجبهة الاسلامية ،المرجع السابق نفسه .

اصلاح العديد من المنظومات الأساسية في النظام السياسي ، كالأجهزة التنفيذية ، المنظومة العسكرية والإعلامية ... الخ ، كما تقترح نظام الشوري كبديل للديمقراطية .

إن التعددية أو الديمقراطية كانت من القضايا الأساسية المتداولة في برنامج الجبهة الإسلامية ، وبما أن " عباسي مدنى " الناطق الرسمي لسان الجبهة ، قد استمر في تكرار خطة الليبرالي المتمثل في انتهاج سياسة ا"لتسامح نحو التنويع " وهذا ما جسدته العبارة التالية " مع مراعاة مستجدات التعددية الحزبية ".

وعندما وجهت إلية أمثلة عن مخاوف الأحزاب الأخرى عن مصيرها المتمثل في ظل حكومة وظنية تقودها " الجبهة الإسلامية " أعلن ايقول " لسنا أعداء مع الأحزاب الأخرى بل تربطنا بها أواصر الأخوة وسيكون لها دور مهم تؤديه في ظل حكومة مستقبلية تؤلفها الجبهة الإسلامية .

إن قبول الجبهة التعايش مع الأحزاب الأخرى (العلمانية ، الشيوعية ... الخ) في الحكومات المحلية تعتبر جانبا تكتيكيا من جوانب مغامراتها في الحياة السياسية في الجزائر ، ولتدعيم هذه الصورة أكثر ، فإن التصريح الذي قدمه الهاشمي سحنوني في ماي 1991 (وهو نائب ثانى لرئيس الحزب) بقوله " إذا تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الحصول علي الأغلبية في الانتخابات التشريعية القادمة ، فإنها ستعلق الدستور وتمنع الأحزاب العلمانية والاشتراكية من العمل السياسي ، وتباشر على الفور تطبيق الشريعة والتخلص من رئيس الجمهورية [523]، هذا ناهيك عن تصريحات علي بأحاج (النائب الأول لرئيس الجبهة) المهتجمة علي الديمقراطية وعبارته الشهرية " الديمقراطية تجذيف علي الدين " إن هذه التصريحات في الحقيقة أبرزت التناقضات الواضحة في خطاب الجبهة الإسلامية وأفصحت عن الانقسامات الإيديولوجية الواضحة التي حالت دون بلورة فكر موحد يقع عليها الإجماع بين تفريعات هذا الحزب [524]، (اتجاه إسلامي ، اتجاه سلفي متشدد ، اتجاه محلي (الجزأرة... الخ) ، أما في طرح البرنامج لمبدأ الشورى كبديل للديمقراطية جعله لا يفصل لماذا تختلف هذه الأخيرة عن الديمقراطية واكتفى بطرحها كبديل فقط .

وفي المجال التربوي يذهب المشروع إلي حد اعتبار السياسية التعليمية السائدة هي المتورطة في أوضاع الأزمة السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، ويتضح من هذا أن الأزمة يتداخلالها المختلفة التي إنعكست علي المجتمع الجزائري ، يرجع الحزب الإسلامي السب الرئيس فيها الي المنظومة التربوية الخالية من القيم والمبادئ الإسلامية الروحية ، ومن هنا تبنت الجبهة الإسلامية في خطابها التركيز على مايلي:-

1- ضرورة إشاعة القيم الإسلامية في المنظومة التربيوية [525].

---

[523]- أنظر جريدة المنقذ المناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، عدد 52 ، نوفمبر 19904.

[524]- محمد العباسي : السلطة و الحركة الاسلامية في الجزائر ، ط 1 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1991 ، ص 42.

[525]-إن القيم الإسلامية متجذرة في المنظومة التربوية الجزائرية عكس ما تري الجبهة الإسلامية ، لكن طريقة تدريس هذه القيم لم يصاحبها مستوي علمي يستقي مناهجه من العلوم المعاصرة (علم الاجتماع الدين ، الانثروبولوجيا الدينية ... الخ) ولذا عوض أن تنتج المدرسة كمنظومة إيديولوجية مواطنين بالمفهوم الفلسفي والسياسي ، أنتجت فقهاء تحكمهم النظرة الميثلوجية للواقع .

2- إلغاء الاختلاط المدرسي

3- إعادة النظر " في المحتوى التربوى من أجل تصفيتة من الايديولوجيات الغازية والمفاهيم التي تحمل قيما تتعارض وقيم الأمة الإسلامية ، وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع الروح الإبداعية ".

والمقصود هنا أسلمة العلوم الإنسانية مع كل ما صاحبها من حداثة فكرية.(أسلمة الحداثة).

إن تصفية المدرسة من أيديولوجية ما وأسلمتها هما في نفس الوقت أدلجة للمدرسة مرة أخري، وهكذا تتحول المدرسة إلي منتج لخطاب إيديولوجي دينى يطغي عليه " المقدس" بكل ما يحمله دوغمائية مغلقة ، لاخطاب علمي نقدي يساءل الواقع عبر ما يملكة من آليات نقدية [526] نابعة من العقل.

وقد بدأت النتائج تدل علي هذا منذ سنوات حتي قبل صعود الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحكم وأسلمتها (المؤدلجة) للمدرسة ، فقد تحول الكثير من المناضلين في الجبهة الإسلامية من معلمي علم وتربية إلي أئمة دينين وخطباء سياسيين في القسم ، ويزداد تلميذ اليوم نفورا من التعليم الثانوي من الفلسفة لسببين :-

أ- لكون الترغيب والترهيب يجردان التلميذ من كل فكر نقدي تحليلي.

ب- لكون (عقلية اليوم) التي تنشأ للتلميذ ترفض الحوار والاختلاف الذي هو من طبيعة المعرفة الفلسفية والاجتماعية وتنزع هذه العقلية إلي الأحادية والارتباط بشيوخ وفقهاء لاهم في الدين ولا هم في الفسلفة[527].

أما فيما يخص رأي مشروع الجبهة الإسلامية في المرأة فهو يرى أن دور المرأة الجزائرية ينبغي أن يكون مبدئيا في البيت ، كما أشار إلي أن المرأة يجب أن يمنح لها حافزا ماليا مقابل أن تبقي في البيت وهذا ما عبر عنه المشروع بقوله ." العناية بالمرأة خاصة تلك التي ترعى الأطفال ، حيث يعتبر عملها فالبيت وظيفة اجتماعية وتربوية تتقاضي عليها أجرا بنفس المستوي الذي يتقاضاه العامل في المعمل [528].

يتضح من هذا أن الجبهة الإسلامية ، تنفي عن المرأة دورها كفاعل إجتماعي يتساوي في الحقوق والواجبات مع الرجل وهو ما يتناقض مع الموطنة كقيمة قانونية – يجب أن تتمتع بها المرأة في المجتمع .

وقد أثبت أهمية هذه القضية للجبهة الإسلامية عند أول عرض قوة قامت به هذه الأخيرة في ديسمبر 1989 ، عندما شاركت في تنظيم مظاهرة مضادة لمظاهرة قامت بها " منظمة اتحاد

---

[526] –رمعون حسن ، التاريخ الوطني والممارسات السياسية الانتمائية : " قراءة في الكتب الرسمية المدرسية المتداولة في المدرسة الجزائرية " ، إنسانيات ، المجلة الجزائرية للانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، العدد 3 ، شتاء 1997 ، ص 33.

[527] –بومدين بوزيد ، الأصوليات المعاصرة في وقتنا الراهن ، المرجع السابق ، ص 283.

[528] –المشروع السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، المرجع السابق .

النساء الجزائريات " يطالبن فيها بإلغاء قانون الأسرة لعام 1984 الذي خفض حقوق النساء ودورهن في المجتمع الجزائري .

فضلا عن ذلك إرتأت الجبهة الإسلامية إن التشديد علي أهمية بقاء النساء في البيت للإهتمام بتربية الأطفال والحفاظ علي الحياة العائلية ، يساعد في خلق فرص جديدة للعمل للشباب الجزائري الذي هو في أمس الحاجة إليها ، كما أبدت هذه السياسة التزام الجبهة فصل الرجال عن النساء في المجتمع الجزائري في كل المؤسسات الاجتماعية ، ويقول عل بأحاج في هذا الصدد " إن اجتماع الرجال والنساء للعمل في مكتب واحد يعد بالفعل منافيا للأخلاق ، كما ادعى " بن عزوز زبدة الذي أصبح الشخصية الثالثة المعترف بها في زعامة الجبهة " إن الاختلاط بين الذكور والإناث في المدارس والجامعات قاد إلي تكاثر الأولاد غير الشرعيين " وفي الوقت نفسه وضحت الجبهة موقفها من قضية تحديد النسل بأنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية [529].

وبشكل عام مثلت السياسة الاجتماعية للجبهة والمواضيع التربوية والأخلاقية أغلب اهتماماتها وبغض النظر عن طموحاتها إلي السلطة أو كونها حزبا سياسيا ، تعتبر الجبهة الإسلامية والأحزاب الإسلامية الأخرى حركة اجتماعية ثقافية فهي تطالب باستعمال اللغة العربية ، ومعرفة التراث واصلاح العقيدة وتطبيق الشريعة ونقد الفكر الغربي والممارسات التغربية ، ورغم تسيسها واستعمالها للدين وتقديس الخطاب الفقهي وبساطة الطرح الفكري واخلاقية الطرح الحضاري .. إلا أن الأصولية أعادت طرح مشكلة التعريب ، والهوية والانتماء العربي الإسلامي للجزائر ، وظهرت كحركة شعبية وجماهيرية مضادة للنزعات النخبوية الأمازيغية والفكر تكفونية ورد فعل عليها [530].

رابعا: الاتجاه الديمقراطي في الجزائر .

إذا كان الرصيد السوسيوتاريخي قد حقق لنا بعض الأهداف لفهم أصل الاتجاه الإسلامي وجذورة وتداعياته في الساحة الاجتماعية والسياسية ، فإن رصيد الأحداث الميداني سيعيننا حتما علي تجذير أصول التوالد للأحزاب العلمانية ، الذي ازداد عددها بإفراط تبعا لهشاشة البنية السياسية وعدم إرتكازها علي قاعدة اجتماعية راسخة ، علاوة علي ما أظهرته الأحزاب الدينية من فشل في تخطي صعاب المواجهة، ويبدوا أن الحاجة إلي أحزاب كهذه قديمة نسبيا قدم الحاجة إلي تأطير مؤسسي من الهياكل الرجعية المضادة للإسلام وذلك بخلق قوي موازية حقيقية فضلا عن الحاجة الملحة إلي تلبية المطامح القومية لبعض اللائكين الفرنكفونين ذوي النزعة الإنثو – ثقافية إلا أن فروض هذه الحاجة المتعددة الإتكاءات حجمت من قبل جبهة التحرير الوطني تحت حجة الأخذ بنظام الحزب الواحد ، لتنطلق مجدداً بالتساوق مع إنطلاق الأحزاب الدينية ، وإذا كانت الأحزاب الدينية ولاسيما جبهة الإنقاذ الوطني قد حظيت بها مش حركي متسع فإن الأحزاب العلمانية إرتضت بحيز متواضع علي خارطة المعارضة السياسية ، ولكنها مثلت خصما عنيدا

---

[529]– انظر مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية ، (المحور الاجتماعي)

[530] –عمار بالحسن ، من أصولية إلي أخري ... ، الحداثة المعطوبة ، آفاق ، مجلية إتحاد كتاب المغرب ، المرجع السابق ، ص 60.

للنظام الحاكم ، وقد ظهر ذلك جليا في موقفها من التعديلات الدستور ومن قانون الانتخابات ومن نمط المشاركة التي جاء بها النظام وأخيراً من نتائج الانتخابات التشريعية في دورتها الأولي .

في الواقع أن الأحزاب العلمانية لها من القديم في التاريخ السياسي الجزائري ، ما لم يتوفر للأحزاب الإسلامية ، ولكن رغم ذلك فإنها بقيت معزولة من طرف السلطة – علي مستوي الخطاب السياسي– أو من طرف المجتمع الجزائري ، وهذا راجع إلي صعوبة إيصال الخطاب الثقافي العلماني إلي هذا المجتمع الذي لم يستطع الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بني اجتماعية ، وذهنية تضامنية قائمة علي أساس الولاء للدم والعرف والقبيله ، إلي بني أكثر حداثة بحكمها منطق التعدد والعقلانية ، ربما هذه العوامل جعلته يجد صعوبة في فهم هذا الخطاب الراقي فكريا وسياسيا والتجربة الميدانية التي وقعت في الجزائر أكدت ذلك .

إن نجاح الجبهة الإسلامية في الدور الأولي من الانتخابات ، والتراجع الملحوظ لجبهة التحرير الوطني أفرز للمرة الأولي محاولات تكوين قوة ثالثة من تجمع بعض الأحزاب العلمانية الصغيرة تحت شعار " لا جبة تحرير ، لاجبهة إنقاذ ، نريد ديمقراطية ... " وقد تشكل هذا التجمع في الأساس من أربعة أحزاب هي : حزب الطليعة الاشتراكية (الحزب الشيوعي سابق وحزب التحدي اليوم) ، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي (وهو حزب تطغي عليه النزعة الاثنو – ثقافية الامازيغية)، والحزب الاجتماعي الديمقراطي والحركة الديمقراطية من أجل التجديد ، وهذا الأخير يقترب في منطلقاته الايديولوجية من حزب التجمع من أجل الثقافية ، ويتزعمه " سليمان عميران " أحد أبرز قدامي المجاهدين .

هذه الأحزاب الصغيرة أرادت أن تكسر إحتكار الجبهتين (جبهة الإنقاذ ، جبهة التحرير) للساحة السياسية فرحت تجمع حولها كل المتضررين من هذه الثنائية الخانقة ، سواءا كانت أحزابا مبعثرة أو تنظيمات عمالية أو طلابية أو نسائية أم جمعيات مختلفة الاهتمامات ، ودعت إلي تجمع مضاد جري يوم العاشر من مايو 1990 في ساحة الشهداء (وسط العاصمة) وصدر عنه بيان 10 مايو الذي جاء فيه " لماذا اجتمعنا اليوم في ساحة الشهداء؟ لكي نعبر عن إيماننا بالديمقراطية التي تتعطش إليها الجزائر منذ الاستقلال .إن مسيرتنا تؤكد حرص شعبنا عن الدفاع عن السلم المدني والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإيجاد المناخ المناسب للحوار الذي تحتاجه البلاد اليوم ... نحن هنا لنقول أن البلد يتطور وأن الحياة السياسية الوطنية يجب أن تعكس هذا التطور دون إبطاء إن الشبيبة أغلبية في هذا البلد ويجب سماع صوتها ، والمرأة التي تشكل نصف الشعب يجدب الاعتراف بحقوقها وثقافتنا غنية ، دنياميكية ومتعددة – يجب أن تخص بالاحترام والعناية والتطور ، وديننا الإسلام ملكاً لنا جميعا، ويجب أن يقوي الطموحات الديمقراطية لشعبنا .. "[531].

هذه بعض فقرات البيان الصادر عن تجمع الأحزاب الأربعة وبعض المنظمات المدنية ، وقد أوردناها لأنها تعبر عن توجه موجود بالفعل في كثير من الأوساط الجزائرية ، لكن هذا التيار أبعد ما يكون عن تشكيل قوة ثالثة ضاغطة بسبب توجهاته الفكرية أولا ، ووزنة العددي ثانيا ، فالأحزاب الأربعة المشار إليها آنفا يغلب عليها الطابع الفرنكفوني (لغويا) والأثنو– ثقافي الأمازيغي (جهويا) والعلماني (إيديولوجيا) ناهيك عن النزعة الشيوعية لدي تيار حزب

---

[531]–أنظر النص الكامل في جريدة الجزائر الأحداث ، 1990/5/17 ، ص 2.

الطليعة ، وبالطبع فإن هذه الأوصاف لا تقلل من وظيفتها ولكنها تحد من تأثيرها علي الشارع الجزائري ، رغم تجدرها الحقيقي في بعض مراكز القرار الاقتصادي– السياسي والإعلامي [532] .

1) التحـديات العلمانيـة واسـتمرارية فشـلها: إن انتصـار الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ فـي الانتخابات المحلية التي جرت في يونيو 1990 يعزي جزئيا إلي عدم وجود حزب علماني بديل وفعال يمكن الجزائريين من التصويت لصالحة ، فالأحزاب العلمانية المعارضة الموجودة إما أنها قاطعت الاقتراع ، وإما أنها كانت صغيرة جدا ومشاكسة وذات قاعدة اجتماعية صغيرة ، لا تمكنها من أن تشكل تحديا حقيقيا للحزبين الكبيرين (الجبهة الإسلامية ، جبهة التحرير) وكان العديد من المراقبين يأملون أن يكسر الإحتكار الذي فرضتاه علي العملية الإنتخابية (533).ودخول الحزبين الكبيرين اللذين قاطعا للغاية نفسها اقتراع عام 1990 وهما الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائري (M.D.A) بزعامة أحمد بن بله ، وجبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) آيت أحمد دخولا واسع النطاق في الانتخابات ينوبان به عن جميع الأحزاب المعارضة وتدفعهما إلية نتائج إنتخابات 1990 ، وحين غادر بن بلة زعيم الحركة من أجل الديمقراطية منفاه وعاد إلي الجزائر (سبتمبر 1990) إستقطبت عودتـه وسـائل الإعـلام المهمـة المحليـة والأجنبيـة ، كمـا إسـتقطبت الإهتمـام الشـعبي وأثـارت التخمينـات ، وسـاد الاعتقـاد بـأن أول رئـيس للجمهوريـة الجزائريـة وأحـد " الزعمـاء التارخيين " الذين شاركو في ثورة التحرير تتوفر فية الشخصية المحبوبة جماهيريا وسيشكل بديلا عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو جبهة التحرير الوطني .

فهويته الوطنية والثورية توفران المتطلبات لايجاد منبر سياسي رابح ، فقد كانت حركته أول حزب ساند العراق ودعي إلي تزويده بالمتطوعين أثناء " أزمة الخليج " وقد أثار عملة في قادة الجبهة الإسلامية قلقا مصدره تخوفهم من تفوق حزب بن بلة علي جبهتهم ومهما يكن فإن ميول بن بلة الشعبوية والتقلبات السياسية في موقفة السياسي تجاه الجبهة الإسلامية نظر إلها معظم الجزائريين علي أنها تمثل قدرا من الانتهازية [534] .

وفي مقابل هذه الطروحات ظهرت تشكيلات سياسية أخري تعتبر الدعوة إلي العلمانية أمر خطير وغريب عن المجتمع الجزائري ويتنافي مع الثوابت الوطنية المستمدة من الإسلام والثورة التحررية ، وهذا الاتجاه يمثله بالدرجة الأولى التيار الاسلامي بكل تفرعاته المتشددة والمعتدلة بالإضافة إلي التيار الوطني ذي التوجه العروبي الاسلامي جبهة التحرير الوطني .

في خضم هذه الديناميكية الاجتماعية والسياسية ذات الاستقطاب الإيديولوجي والثقافي بين مختلف القوى الاجتماعية والحزبية، بقيت العملية السياسية في بعدها البنائي تراوح مكانها، فالنظام السياسي بدا مناورا وأراد بكل الوسائل أن يحافظ على نفس آليات عمله السابقة. فالتداخل الذي ميّز حزب جبهة التحرير الوطني بالدولة إلى ما يقرب الاندماج لم يظهر عليه أي تمايز مؤسسي

---

[532] –جورج الراسي ، المرجع السابق ، ص 331.

[533] – Andre lautard, algerie la chute , l' événement d' Algérie , de 10 au 6 juillet1991,

[534]-أظهرت نتائج سير الآراء التي نفذت في مايو 1991 أن حزب بن بلة أخفق في تحقيق 2% من التأييد الشعبي .

يذكر إلى غاية جوان 1991، برغم أن الدستور الجديد والمادة 40 منه أقرت بمبدأ التعددية الحزبية الذي ينادي بالفصل بين الحزب والدولة أمام هذه الوضعية التي بدت ظاهرة للعيان في المشهد السياسي آنذاك بات من التعذر على التكوينات السياسية الجديدة الدخول في ممارسة حزبية حقيقية، فالتشبث بمراكز القرار الذي ميّز جبهة التحرير الوطني وسيطرته شبه الكلية على المؤسسات الإعلامية بسبب نفوذه في المواقع الإدارية الحساسة، أدى إلى ردود أفعال قوية جسدتها العديد من القوى السياسية، معتبرة هذه الممارسات على أنها تناقضا مع المرحلة الجديدة الذي ميزته الحرية السياسية والتعددية الإعلامية، وهو ما دفع الكثير من المحسوبين على التيار الديمقراطي إلى التنديد بهذه الوضعية. فها هو أحد ممثلي هذا التيار يعبر عن هذه الاستحواذات مستطردا .... إن تواجد حزب جبهة التحرير الوطني كحزب حاكم في السلطة وتوزع شبكاته على المراكز الحساسة. في الدولة مثل وسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة قد يعيق الممارسة الديمقراطية للأحزاب الجديدة، لأنه ليس من الديمقراطية أن يملك حزب الدولة كل شيء[535]، ويقرر كل شيء ونحن لا نمتلك شيء ! .إن هذا الوضع جعل العملية الانتقالية في شكلها التعددي مجرد ديكور تتصارع فيه مختلف القوى السياسية الجديدة. مجردا إياها من مضمونها الديمقراطي الذي أقرته قوة الواقع المؤسسي المتزايد، وجعلها تفقد توازناتها كمراكز قوى جديدة ظهرت على الساحة السياسية في الجزائر.

عموما تميزت الجرائر التعددية ، بمرحلة من المغالات في تيسين النقاش حول الهوية والتمادي في إستخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة ، الانتماء الحضاري ... الخ) في تنوعها وتعددها بطريقة مكيافيلية ، سواءاً من قبل السلطة أو تختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية ، لاشك في أن الإستخدام المستديم للهوية في المنافسة السياسية ينم عن ضعف جوهري في مستوي التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع بل أكثر من ذلك يشير إلي تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع و تمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، إذ يعنى ذلك إستمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره ، التي ترتبط بمصالح قوي اجتماعية ترفض الحداثة والتطور علي جميع الأصعدة ، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لما يمثل ذلك من تهديد لوجودها وهيمنتها[536].

وقبل التعرض بالدراسة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، باعتباره الحزب المعروف في الوسط السياسي الحزائري بمطالبة الديمقراطية المحضة ، سوف نتناول باسهاب بعض الاتجاهات الديمقراطية التي كذلك لها وزن سياسي نسبي في الساحة السياسية في الجزائر وهي كالتالي .

أ- حزب جبهة القوي الاشتراكية(.F.F.S) : تأسس هذا الحزب سنة 1963 تحت زعامة الرمز التاريخي " الحسين آيت أحمد كقوة سياسية – اجتماعية معارضة لسياسية بن بلة وبومدين ، علي أساس تطهير صفوف الجيش والسلطة (مجلس الوطني للثورة) من العناصر والضباط الموجودين في صفوف الجيش الوطني الشعبي والادارة الجزائرية ، والذين هيئت لهم ظروف الاستيلاء علي المناصب القيادية بطرق المناورة والتنسيق المحكم مع اللذين لهم أطماع الحكم

---

[535]- عبد العالي رزاقي، المرجع السابق، ص 21.

[536]-العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر ، ، المرجع السابق ، ص 58.

والتسلط داخل الجيش والمعروفين بولاءهم للاستعمار ،وكانت الأهداف التي تأسس من أجلها هذا الحزب كالتالي:-

- تحذير المواطن من الاستغلال السياسي
- وضع حد لفوضي الحكم والارتجال الذي يمارسه رئيس الجمهورية.
- تنقية الجيش الوطنين الشعبي من المدسوسين والعناصر الموالية لفرنسا (العملاء).
- وقف أعمال (زوار الفجر) وهم عناصر المخابرات الذين كانوا يداهمون بيوت المناضلين
-إرساء قواعد ديمقراطية حقيقية[537] .

لكن النظام السياسي بزعامة بومدين استطاع أن يشوه هذه الحركة ، بحيث إتهمها بالشوفينيته والنزعة لإثنو- ثقافية – الأمازيغية – زاعما أنها ترغب في فصل منطقة الأمازيغ عن باقي الوطن ، وخلق النعرات القبلية الضيقة وذلك بايعاز من القوى الاستعمارية السابقة لإجهاض مشروع الثورة ، وهكذا استطاع النظام تحويل الرأي العام عن جوهر القضية وتضليله بسيل من التهم والمزاعم في مقابل تقديس الزعيم وعبادة الشخصية [538]، فأضطرت هذه الحركة المعارضة تحت ضغوطات السلطة الديكتاتورية لبومدين إلي تحويل معارضتها إلي الخارج وهو الشئ الذي زاد من تأكيد التهم التي ألصقتها النظام بها ، ومنذ ذلك الوقت وهي تناضل في سبيل تحقيق الديمقراطية (لا تنكر عليها مدافعها عن القضية الأمازيغية في الجزائر)، مستغلة الخطاب العلماني في الدفاع عن حقوق الإنسان والذي ترادف مع الاهتمام العربي به ، ولاسيما فرنسا(حتى غدت الجبهة تعرف بحزب فرنسا) ، منتقدة النظام الحاكم الذي مارس شتي أنواع القمع ضد القوي الديمقراطية في البلاد ، وواصفة إياه بالترهل وافتقاره إلي كل عناصر التجديد ، والشرعية ، كما أدانت الجبهة الانقلاب العسكري الذي أطاح بين جديد وانتقدت عدم دستورية بعض الهيئات التي سعت إلي الحلول محل بن جديد والمجلس الشعبي ، وقد وقفت الجبهة موقفا مضاداً من الجيش معتبرة إياه عنصر مهم من عناصر فساد الحياة السياسية في الجزائر [539]. وعلي الرغم من حصول الجبهة علي 26 مقعداً في البرلمان في إنتخابات عام1991 بعد جبهة الإنقاذ متقدمة علي جبهة التحرير، إلا أنها رفضت فكرة تسلم الجبهة الإسلامية للحكم لإعتقادها الراسخ بان الحل الإسلامي ليس هو الحل المطلوب في الجزائر ، ولو حدث ذلك فإنه سيقود إلي أصولية جديدة تفوق في تسلطها ، التسلط الذي مارسته جبهة التحرير الوطني طوال 28 سنة من الحكم ، لكن رغم الرمزية التاريخية والثورية التي يتميز بها هذا الحزب إلا أن معارضته للنظام السياسي من الخارج ودفاعه عن بعض المطالب الاثنو- ثقافية ومناداته بالعلمانية في خطابة السياسي جعلت منه أقل حظوظا في إستقطاب القوي الاجتماعية .بالاضافة إلى عوامل ذاتية تتعلق بشخصية زعيم الحزب نفسه.

ب- **حزب الطليعة الاشتراكية** : يقود هذا الحزب الهاشمي شريف المولود سنة 1939 في منطقة القبائل بالجزائر ، وقد تأسس علي أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري بعد إنقلاب 1965 كمنظمة للمقاومة الشعبية التي تحولت إلي حزب الطليعة الاشتراكية (حركة التحدي حاليا) ، شعاره (تقدم ، حداثة ، ديمقراطية) بحيث يضم مجموعة من المثقفين الجزائريين . الذين كان لهم موقف صارم

---

[537]- لرائد لخضر بورقعة ، شاهد علي إغتيال الثورة ، المرجع السابق ، ص 126.

[538] -المرجع نفسه ، ص 120.

539- المنعم عمار ، الجزائر والتعددية المكلفة ، المرجع نفسه ، ص 75.

من الممارسات الديكتاتورية لنظام الحكم في الجزائر بعد الاستقلال ، علاوة علي رفضة المطلق للتيار الإسلامي الأصولي [540] معتبرا إياه مؤشرا واضحا علي الأزمة العميقة التي يعيشها المجتمع الجزائري ، كما يري أنه بجانب هذه الحركة الأصولية يوجد النظام فهو الذي يغذيها ويغذي الأزمة بكل تجلياتها[541] ليضمن لنفسه الاستمرارية في الحكم (ريع الأزمة).

هذا إلي جانب مجموعة من الأحزاب والتنظيمات الديمقراطية الأخرى ، التي ظل دورها محدوداً في صنع القرار السياسي في الجزائر من بينها بعض الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب وهي تنقسم إلي قسمين ، منها ما هو تابع لإحزاب المعارضة مثل الإتحاد النسائي التابع لحزب جبهة القوي الاشتراكية أو لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، ومنها ما هو تابع للسلطة أو الحزب الحاكم " جبهة التحرير الوطني "، أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (U.N.F.A.) وهو تابع تنظيميا وفكريا للحزب الحاكم ويقوم بتدعيم مواقفة وسياساته ، إضافة إلي بعض الجمعيات التي تدافع عن حقوق الإنسان والمطالب الاثنو– ثقافية – الامازيغية أهمها : الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان يتزعمها يحي بعد النور (وهو وزير سابق في عهد بن بلة) ولم يعترف بها رسميا حتى الآن ، وتعتبر الرابطة منظمة سياسية معارضة للنظام علي الرغم مما يثار حولها أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق ومطالب الجمعيات الاثنو– ثقافية ، إلي جانب الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الإنسان.

بالإضافة إلي مجموعة من الجمعيات الثقافية التي جاءت كإقرار طبيعي للانقسام والصراع الذي يطبع المسألة الثقافية في الجزائر ، حيث تتوزع هذه الجمعيات بين ذوي الاتجاهات العروبية والاتجاهات العلمانية – الأمازيغية ، وتدافع الأولي عموما عن التعريب والانتماء العربي الحضاري للجزائر ، وتهاجم في الوقت الجماعات الاثنو– ثقافية الأمازيغية التي تريد إفساح المجال للغة الامازيغية كلغة وطنية رسمية ومن بعدها اللغة الفرنسية ومن بين هذه الجمعيات التي تدافع عن الانتماء العربي هناك : الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية بزعامة " عثمان سعدي " والحركة العربية الجزائرية ، والجمعية الجاحضية .. الخ [542].

أما الجمعيات التي تنادي بالثقافة الأمازيغية ، فتمثلها الحركة الثقافية البربرية (M.C.B.) وتطالب هذه الجمعية بان تكون اللغة الامازيغية اللغة الرسمية للدولة إلي جانب العربية وتدعوا إلي توطيد العلاقات مع أوربا – خاصة فرنسا– باعتبارها الإطار الجيوبولتيكي الذي تجد الجزائر مصالحها فيه – ويلاحظ المتابع لبيانات الحركة ونشاطاتها أن ثمة تحول في أهدافها ، في وإن لم تتخل عن مطالبها الثقافية إلا أنها سعت إلي توظيف ما تحقق منها لصالح العمل السياسي للأحزاب السياسية [543]، ذات التوجه الاثنو – ثقافي ويمكن القول أن هذا التحول تتويج للمراحل السابقة بعد أن اعترف بمطالبها الثقافية علي مستوي النص (الاعتراف بالأمازيغية كأحد أبعاد الهوية الجزائرية بعد تعديل الدستور عام 1996) وعلي مستوي الممارسة (الاعتراف بالأحزاب الأمازيغية علي رغم تعارض ذلك مع نص الدستور وانشاء المحافظة السامية

---

[540] –لقد انتقد الهاشمي الشريف التيار الإسلامي بقوله "" لايمكن اعتبار إغتصاب السلطة وتنصيب حكم الخلافة عملا دستوريا".

[541] –نبيل يعقوب ، حوار مع الهاشمي شريف ، امين عام حركة التحدي الجزائرية ، اليسار ، العدد 94 ، ديسمبر 1997 ، ص 55–56.

لـلأمازيغية [544]. وتـدريس اللغـة الأمازيعيـة فـي المـدارس وبـث فتـرات إذاعيـة للأخبـار باللغـة الأمازيغية).

وهكذا فإن نفس الانقسام الموجود بين النخب داخل السلطة ، صاحبه انقسام داخل المجتمع وتكويناته السياسية ، والثقافية المختلفة ، المتمثلة في الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية .

2- برنـامج حـزب التجمـع مـن أجـل الثقافـة والديمقراطيـة (R.C.D): "خلفياتـه الإيديولوجية والسوسيو ثقافية ".

لقد أقرت طبيعة الحزب الواحد وموجة بداية التوجهات الليبرالية التي شهدتها مرحلة حكم الشاذلي شبابا لجأوا في بداية الثمانينات إلي الاحتجاج علي الوضع القائم ، عن طريق المزج بين مطلبي الأمازيغية والديمقراطية ، وكانت الجامعة مسرحا لهذه الحركة الاجتماعية ، ثم تحولت إلي الشارع مثلما حدث في الربيع الأمازيغي في بداية الثمانينات ، فظهر السعيد سعدي ، مقران آيت العربي ، فرحات مهني وآخرون .

وقد بدأ بعظمهم مع حزب جبة القوي الاشتراكية عندما كان في السرية ، ثم انتقلوا إلى النضال في إطار منظمات حقوق الإنسان من اجل تحقيق المطالب الثقافية الامازيغية والاعتراف بها من طرف الدولة ، ليمروا بعد ذلك إلي السجن بعد أن قبض عليهم رفقة مجموعة من المناضلين في الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي يتزعمها المحامي عبد النور علي يحي[545] ، وحكم عليهم بالسجن في نهاية تلك المحاكمات بتهمة تهديد أمن الدولة ، منهم اثنان من المغنين الامازيغ هما فرحات مهنى وحسين بن مجيلي ورابين علي فوزي منسق أبناء الشهداء .

وإنطلاقا من هذا توافرت لديهم العوامل الملائمة حتى يجمعوا الأنصار من حولهم ويؤسسوا حزبا سياسيا مباشرة بعد إقرار التعددية – كانت محاولات لتأسيس حزب حتي قبل التعددية – السياسية في دستور 1989 .

وهذا ماحدث بالضبط في مدينة " تبزي وزو" يوم 9 فبراير 1989 ، حيث إجتمع أعضاء من الحركة الثقافية الأمازيغية وأعلوا تأسيس حزب " الجمع من أجل الثقافة والديمقراطية " بقيادة الطبيب في الأمراض العقلية " سعيد سعدي " وقد أظهر هذا الحزب توجهاً ليبراليا منذ البداية ، حيث دعي إلي اقتصاد السوق وإعادة جدولة الديون الجزائرية ، كما ركز كذلك علي العلمانية في العمل السياسي وإعتماد الأمازيغية كلغة وطنية رسمية ، وكان هذا الحزب يشدد في

---

[542] –إيمن ابراهيم دسوقي ، المجتمع المدني في الجزائر ، المرجع السابق ، ص 66.

[543] –المرجع نفسه ، ص ص 68–69.

[544] –في 28 مايو 1995 صدر المرسوم الرئاسي رقم 147 المتعلق بإنشاء المحافظة السامية للأمازيغية رسميا وعقد أعضاء المحافظة في 14 أوت 1995 ندوة صحفية أعلنوا من خلالها عن برنامج عملهم الذي يتضمن فتح أقسام تجريبية عبر 16 ولاية مع الدخول المدرسي لعام 1995–1996 . أنظر : يومية الخبر ، العدد 163 ، 31 ديسمبر 1995.

[545]– احمد نازلي معوض ، امرجع السابق ، ص 289.

السنوات الأولي من إنشائه علي الديمقراطية الغربية بكل ما تحمله من مفاهيم بدون أي تحفظات ، ثم بدأ يغير لهجته تدريجيا حسب التطورات السياسية التي شهدتها – وتشهدها – الجزائر[546].

ويمكن اعتبار الانتخابات التشريعية الملغاة في ديسمبر 1991 نقطة التحول الأولي بالنسبة لهذا الحزب فبعد أن اعترف بها رسميا ، لجأ بعد أيام قليلة رفقة مجموعة من التشكيلات السياسية إلي المطالبة بإلغائها والتحالف من الجيش [547] لحماية الخيار الذي تم اعتماده بعد 11 جانفي 1992.

تعتبر هذه أهم التحولات التي خضع لها هذا الحزب منذ ظهوره علي مسرح الأحداث ,ولمعرفة المتركزات الايديولوجية والسياسية التي ينطلق منها هذا الحزب ، يتحتم علينا التعرض لبرنامجه السياسي باعتباره المرجعية الفكرية والفلسفية التي يقوم عليها .

في الحقيقة عندما نقوم بقراء بسيطة لبرنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، يتضح لنا أنه إستلهم الكثير من مشروعة السياسي من مؤلفة السابق الذي يحمل عنوان " البديل "L'alternative" الذي صدر في بداية التسعينات ، بالإضافة أي الكثير من التدخلات والمقابلات الصحفية ، وحتى تصريحاته أمام محكمة أمن الدولة .

إذا كان العديد من زعماء الأحزاب يقدمون أنفسهم علي أنهم ليسو رجال ماض مغشوش ولم يساهموا في إذكاء نار الأزمة قبل التعددية ، فإن السيد سعيد سعدي ، يركز علي دور الجيل الذي ينتمي إليه والذي – في نظره – يملك مهام خاصة باعتبار أن لكل جيل مهام خاصة به ، فكما قام جيل الثورة بمهامة التاريخية ، فهو كذلك مطالب بمهامه التي أملتها عليه الظروف التاريخية الراهنة ، وهو ما يجعله ينطلق في مشروعة السياسي بمقدمة يركز فيها علي المرجعيات التاريخية الهامة بالنسبة له (إعلان أول نوفمبر ، مؤتمر الصومام ...) وأكثر من ذلك فالسيد سعيد سعدي يؤرخ للأزمة الجزائرية من مؤتمر طرابلس مما جعله يمنح أهمية كبيرة لفترة حرب التحرير والحركة الوطنية في بعض محطاتها ، باستثناء ذلك فالطرح في باقي المشروع الانتخابي لهذا الحزب يغلب عليه الطابع التكنقراطي بحيث يشبه برنامج حكومي [548].

ففي الميدان الاقتصادي يري أن الجزائر تواجه مشكلتين أساسيتين :- الانتقال من اقتصاد مبني على توزيع عوائد الريع النفطي وتحكمة البيروقراطية والتخطيط المركزي إلي إقتصاد ليبرالي مبني علي إنتاج الثروات والمنافسة الحرة، وذلك بالاعتماد علي إقتصاد السوق الذي لم يعد محلاً للنقاش حسب زعيم الحزب ، لأن العولمة الاقتصادية تكلفت بفرضه علي الجميع ومن بين الجمبيع بالطبع الجزائر التي لا تشكو من نوعية التأطير البشري بقدر ما تشكو من عقليات ذات طابع بيروقراطي متصلب تعمل ضد المبادرة الحرة وإذا انتقلنا إلي المحور الاجتماعي سنري أن هذا الحزب خصص له مكانه أساسية ضمن محاورير برنامجة . فهو يقترح في هذا المجال نقاط من بينها تحديد مكانة الحوار الاجتماعي بالاعتماد علي مؤهلات الحركة النقابية القوية واعطاء

---

[546] –من مقابلة مع أحد أعضاء الحزب ، 11 مارس 2000 ، الجزائر.

[547] –يمكن إرجاع تنازل هذا الحزب عن قراره بعد اعترافه بالانتخابات وتحالفة مع مؤسسة الجيش إلي الضغوطات التي تلقاها من فرنسا ، وهذا شئ طبيعي لكونه يعتبر أحد مناورات السياسة الفرنسية في الجزائر.

[548] –عبد الناصر جابي ، الانتخابات الدولة والمجتمع ، المرجع السابق ، ص 179.

دور أكبر للعمل الجمعوي الاجتماعي والاهتمام أكثر بالشباب العاطل عن العمل بمنحهم أجور في انتظار إدماجهم في عالم الشغل بدل الشبكة الاجتماعية الحالية[549] .

أما أهم نقاط البرنامج علي مستوى الإصلاح الإداري ، هي النقد الذي يوجهه الحزب للخيارات التي تم تبنيها في هذا الصدد بعد الاستقلال والتي لم تراعي الخصائص الثقافية والسوسيولوجية للمجتمع الجزائري في بعدها التاريخي من خلال التقليد الأعمى للهياكل الإدارية الفرنسية ، وكبديل يقترح البرنامج العودة للتجمعات الإدارية والسياسية التي أكدت نجاحها أثناء ثورة التحرير وهي الهياكل التي ستعيد الثقة المفقودة بين الدولة والمواطنين.

وعلي عكس ما قد ينتظرة القارئ ، فان مشروع الحزب الديمقراطي ، لايتكلم عن المرأة إلا في المحور التاسع بحيث يطالب بالغاء قانون الأسرة [550] كضرورة مستعجلة لأن مكانة الجزائر في المستقبل تقاس بالمكانة التي ستحتلها المرأة فيها .

الميدان الثقافي والتربوى خصص له الحزب ثلاث محاور : تتكلم الاولي منها علي ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية التي يستشهد بصدورها بمقولة محمد بوضياف " المدرسة الجزائرية منكوبة " [551] فالإصلاح الذي يدعو إلية يهدف إلي خلق مدرسة منتجة لمواطنين وليس رعايا علي هامش المجتمع ، مواطنين يعيشون في مجتمع ديمقراطي متفتحين علي العالم الخارجي مستهلكين من الثلاثية المكونة للشخصية الوطنية :" الإسلام العروبة والأمازيغية "، في تجانس مع التقدم والعصرنة ، لذا لابد من إعادة الاعتبار للغة الأمازيغية واللغة العربية الجزائرية (الدارجة) حتى تتحولان إلي أدوات عمل عصرية في تعاون مع الفرنسية التي يطالب بتدريسها كلغة أساسية داخل المنظومة التربوية الجزائرية ، ودائما في إطار الإصلاحات الهيكلية العامة يقترح البرنامج أن ينسحب الجيش من التدخل في الأمور السياسية ويتوجه نحو الاحترافية كإتجاه عالمي .

وفي الأخير يتطرق المشروع إلي مكانة الجزائر في العالم العربي التي يحددها في الأول من خلال الإطار الجيوبولتيكي المغاربي والمتوسطي ، ليأتي في المقام الثاني البعد العربي الإسلامي الذي يري فية البرنامج أن العلاقات معه طغي عليها حتى الآن البعد العاطفي والذاتي، في حين لابد من تحديد مبادئ ومصالح براجماتية تكون بمثابة المقاييس الوحيدة بين الشعوب .

علي الرغم الطابع الديمقراطي الذي يتميز به هذا الحزب في طروحاته وتصوراته حول ما يجب أن يكون عليه المجتمع الجزائري– وما هو كائن بالفعل في دائرة الصراع السياسي والاجتماعي – الثقافي – إلا أنه لايخلوا من النزعة التغريبية التي تعتبر الغرب عموما وفرنسا خصوصا ، منبع القيم والنماذج التنموية في السياسية والاقتصاد ، وتري الحداثة الغربية نموذجا

---

[549] –أنظر برنامج المشروع السياسي لحزب " التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية "، الجزائر ، 1989 ، (المحور بين الاقتصادي والاجتماعي).

[550] –البرنامج يرفض قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية ، ويري أنه مجحف في حق المرأة كمواطنة بالمعنى القانوني المعاصر (المساواة بين الرجل والمرأة) ويدعو إلي تطبيق قانون علماني يكرس هذه المساواة ، نفس الموقف تناشده فيه العديد من المنظمات السنوية العلمانية

[551] –للمزيد من التفاصيل حول المدرسة الجزائر المنكوبة يمكن الرجوع إلي كتاب:

M. chemim,les graines de la violence, ed: gouraya,, 199 P 9 P 64,

كونيا للديمقراطية والتقدم ، لكن هذه النزعة تظهر شبيهة بأصولية أخري بديلة لأنها غربية عن المجتمع الأهلي ومتغربة عن أنماط التفكير ومخيل الغالبية الساحقة من المواطنين ، وهي أفكار وطروحات مصاغة في خطابات فرنسية اللسان تابعة للخطاب السياسي الفرنسي ، مفصولة عن المخزون الثقافي الشعبي والثقافة العربية الإسلامية وعاجزة عن فهم حركة استرجاع الهوية واللغة الوطنية وهذه من بين العوامل التي زادت من عزلتها عن الجماهير وإبتعادها عنها .

خلاصة :

إن العهد الجديد للجزائر الديمقراطية ميزته عدة تناقضات في تعامل القوي الاجتماعية والسياسية المختلفة مع التعددية الحزبية ، فهذا الوضع خلق جواً من التوتر والتناحر بين القوي الاجتماعية – السياسية علي مستوي المواقف والتوجهات الايديولوجية ، كما أن الحركة الاجتماعية السياسية عموماً تميزت بنوع من الراديكالية – الشعبوية ، التي لم تستطع السلطة التحكم فيها بطريقة سليمة ، الشئ الذي أدي بالكثير من التشكيلات السياسة والمدنية إلي مواجهة قوية فيما بينها ، خاصة بين الأطراف السياسية ذات الايديولوجية الدينية " الجبهة الإسلامية " والإطراف الأخرى ذات الايديولوجيا العلمانية المعروفة بعدائها للإسلام السياسي (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، الطليعة الاشتراكية) وسينجز عن كل هذا نقاشات ساخنة حول القضايا الثقافية في الجزائر (الصراع اللغوي ، الاثنيى– الثقافي ، الجهوي) التي ستؤثر على الدولة القومية في الجزائر (الدولة / الأمة) ، دون أن تكون حمالة لحلول ناجعة للأزمة التي تهز المجتمع ، أما التيار الوطني الذي تمثلة ، جبهة التحرير الوطني " فقد بقي يتأرجح بين هذه التشكيلات السياسية – الاجتماعية ، محاولة منه الحفاظ علي التوازنات داخل العلمية التعددية المسيرة بطريقة فوضوية ، وذلك من خلال محاولة إحتواء كل الأطراف ، لكن المفارقة أن التيار الديني بقوة قاعدته الاجتماعية – الشعبية استطاع أن يقضي كل الأطراف ، ليستحوذ علي أغلبية الشارع الجزائري بكل فئاته الاجتماعية ، وهذا ما أكدته إنتخابات المجالس البلدية الأولي لسنة 1990 ، عن طريق ما حققته من إنتصار ساحق في هذه الانتخابات ، هذا في الوقت الذي ظهر فيه ضعف التشكيلات السياسية العلمانية ذات البعد النخبوي – العلماني، وعدم قدرتها علي تمرير خطابها لأغلبية فئات المجتمع بسبب ضعفها النسبي في الشارع الجزائري ، وربما يرجع هذا المآل إلي حداثة التجربة التعددية التي تتطلب تدرجاً في المراحل وثقافة سياسية عالية ، وزمنا طويلا للوصول إلي إرساء قوانينها علي أكمل وجه ، فالتجربة في المجتمعات الغربية إستغرقت عشرات السنين من الصراعات الثقافية والدينية – الدموية حتى استقرت علي ما عليه الآن ، وعليه فإن جميع القوي الاجتماعية والسياسية في الجزائر عليها أن تغير طريقة ممارستها وتبدي تعاملاً إيجابيا مع العملية التعددية ، من أجل إرساء قواعد ديمقراطية صلبة

الفصل السابع

التجربة الديمقراطية بين تداعيات الانتخابات التشريعية وتطور العنف السياسي

أولاً : التعددية السياسية في الجزائر من خلال التجربة الانتخابية:

ليس من الغريب في الأمر إذا قلنا أن الجزائر المعاصرة، تفتقر إلى ذلك العمق التاريخي الذي يؤهلها بأن تعرف بقوة ظاهرة الدولة المركزية[552] كهياكل وثقافة سياسية، وهي الخلفية التاريخية التي تمنح خصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع دلالات الانتخابات السياسية ومكانتها ضمن النظام السياسي.فقد نظمت الدولة الجزائرية عدة انتخابات سياسية في مختلف المراحل التي عرفها النظام السياسي منذ الاستقلال وفي وضعيات اقتصادية مختلفة (الانتخابات التي جرت في ظل النظام السياسي الأحادي التي ميزت الفترة ما بين الستينيات وحتى نهاية السبعينيات، والانتخابات التي ميزت فترة التعددية السياسية بعد 1989).

الجدول رقم : 05 يوضح أهم المحطات الانتخابية التي تمت في الجزائر في الفترة من 1962-1988

التاريخ	موضوع الانتخابات	الأصوات بالنسبة المئوية
30 سبتمبر 1962	انتخاب الجمعية التأسيسية	% 99.00
08 سبتمبر 1963	استفتاء على الدستور	% 97.77
15 سبتمبر 1963	انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للدولة	% 99.61
27 جوان 1976	استفتاء على الميثاق الوطني	% 98.5
19 نوفمبر 1976	استفتاء على الدستور	% 99.18
11 ديسمبر 1976	انتخاب هوراي بومدين رئيسا للدولة	%99.38
08 فبراير 1979	انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة"العهدة الاولى"	% 98.95
12 جانفي 1984	انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة"العهدة الثانية"	% 95.3
التاريخ	موضوع الانتخابات	الأصوات بالنسبة المئوية
16 جانفي 1986	استفتاء على الميثاق الوطني الجديد	% 98.37
30 نوفمبر 1988	استفتاء على التعديلات الدستورية	% 92.91
22 نوفمبر 1988	انتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة"العهدة الثالثة"	% 98.91

المصدر : Ali haroun ,l'éclaircies « promotion des droit de l'homme et inquiétude (1991.1992) », Casbah ED, Alger, 2011.p.210.

[552] – لم تعرف الجزائر الدولة المركزية بمؤسساتها الحديثة إلا بعد الاستقلال، وحتى الفترة الراهنة وهذه المدة (50 سنة) بالمنظور التاريخي المقارن لتشكل الدول وتؤسسها قصيرة جداً ولا تسمح بإرساء أسس دولة قوية لها تقاليد سياسية وناضجة المعنى الحديث الثقافي والسياسي، كالذي عرفته مصر مثلاً إبان فترة محمد علي وموجة إرساء التحديث بمختلف أنواعه، وحتى الآن.

فإذا كانت الظروف التي تمت فيها المرحلة الأولى من الانتخابات في الجزائر تميزت بالأحادية على المستوى السياسي (سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني) النمو الاقتصادي المرتكز على الدور التوزيعي للدولة الريعية ومشروعها التنموي الذي ساهم في تغطية الانشقاقات والتناقضات الاجتماعية– السياسية، مما حال دون بروز قوى اجتماعية – سياسية جادة في معارضتها لنظام الحكم، فإن الأوضاع اختلفت في المرحلة الثانية بعد بروز المعارضة الشعبية للنظام السياسي والتي تم تبنيها من قبل التيار الديني السياسي وبعض الاتجاهات الديمقراطية الجديدة.

فإذا كانت الوظيفة التي أوعزت للانتخابات التي تمت قبل السبعينات في إطار النظام السياسي المغلق هي فرز نخبة ذات مواصفات معينة لتأدية مهام محددة مسبقاً (كسب شرعية أكبر للنظام السياسي قطاعياً)، فإن الانتخابات التي تمت في بداية التسعينات، والتي كان وراءها جزء فقط من أجنحة السلطة ضد الأجنحة الأخرى في مواجهة حركة اجتماعية شعبية جذرية وفي مرحلة ضعف الدولة بعد تدهور دورها الاقتصادي التوزيعي الذي كانت تقوم به حتى الآن وبدرجات متفاوتة من النجاح.فهذه الدولة إذن اختارت هذه الفترة بالذات لإجراء عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية، وكان مطلوباً من الانتخابات كآلية من آليات الديمقراطية تأدية هذه الأدوار المختلفة واستعمال الحركة الاجتماعية وتحيدها لتغير أساليب السير السياسي، أي فرز نخبة اجتماعية سياسية بديلة جزئياً عن تلك القديمة وإبعاد الأجنحة المتصلبة عن السلطة، وإحداث بدائل على مستوى الرموز والأهداف السياسية.

وعلى هذا المنوال اتضح التجسيد الحقيقي لهذه التعددية من خلال العملية الانتخابية فعلياً، بدوريتها الأولى والثانية، فلقد أثبتت انتخابات المجالس المحلية لسنة 1990 نية سليمة في مواصلة الإصلاحات السياسية التي نادى بها النظام، وقد أفرزت هذه الانتخابات نتائجاً جعلت من التيار الإسلامي ممثلاً في "الجبهة الإسلامية" مستحوذا على الصف الأول من خارطة القوى الاجتماعية السياسية في الجزائر – كما سبقت الإشارة إليه – وما سنتعرض له في هذه الفصل هو محاولة التطرق إلى ملامح الدورة الثانية في الانتخابات التي تمت على مستوى الهيئات التشريعية (ديسمبر 1991)، كما سنعرض وفق رؤية تاريخية وصفية لأهم المراحل التي مرت بها مروراً بنتائجها الرسمية وبعض المعوقات وردود الأفعال الوطنية والدولية التي حالت دون استمراريتها، ثم ننتقل بعد ذلك إلى ممارسات النظام السياسي وبعض القوى الاجتماعية – السياسية في ضوء التطورات التي أعقبت فترة الانتخابات التشريعية خاصة بعد إلغاءها، وبالتالي فشلها في تحقيق تعددية حقيقية، مما جعل الدولة والمجتمع يدخلان في مواجهة عنيفة قد يتولد عنها ميزان قوى مختلف – نوعي عن الذي ساد تاريخياً حتى الآن.

1) - الانتخابات التشريعية : 26 ديسمبر 1991 و دلالاتها

في الواقع إن الصورة التي رغب النظام السياسي الجزائري أن يظهرها عن موقفه الحيادي تجاه العملية الديمقراطية، سرعان ما عرقلتها الأدلة الواضحة على تحالف الرئيس الشاذلي بن جديد مع قوى أخرى ضمن النظام السياسي –كما سبقت الإشارة إليه– فخروج رئيس الحكومة "مولود حمروش" الإصلاحي المتفتح من الحكم ليحل محله النكتقراطي البومديني "سيد أحمد غزالي" القريب من مؤسسة الجيش، يدل على أن قوى أكثر محافظة عادت لتحتل الصف الأمامي في السلطة،

كما أن عودة الجيش على الساحة السياسية والدور الذي لعبه في أحداث جوان 1991 ليقمع اعتراضات "للجبهة الإسلامية للإنقاذ" نتيجة تعديل القانون الانتخابي، قد أشارت إلى أن الجيش ينوي أن تكون له على الأقل كلمة مسموعة في التطورات السياسية خاصة بعد تصريح الشاذلي بن جديد بتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة[553]، فمنذ صيف 1991 بدأ الجيش يمارس نفوذاً كبيراً على النظام بحجة الحفاظ على النظام العام.

فبعد تعديل قانون الانتخابات الذي جاء مفصلاً حسب رغبة الحزب الحاكم "جبهة التحرير" شرعت الحكومة في تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات تشريعية التي حدد يوم 26 ديسمبر تاريخاً لها، فمع اقتراب موعد هذه الانتخابات حاول عدد من الأحزاب السياسية التكتل ودخول المعركة السياسية، وعليه فقد تشكلت كتلة الاتحاد الديمقراطي التي ضمت ثمانية تشكيلات أطلق عليها مجموعة السبعة + الواحد (7+1)، وهي مجموعة من الأحزاب تجندت للاحتجاج على القوانين الانتخابية الجديدة (الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، اتحاد الديمقراطية والحريات، اتحاد قوى التقدم بالإضافة للحركة الجزائرية للعدالة والتنمية (يرمز إليها بكلمة مجد) التي انضمت إليها بعد ذلك، وأعلنت في 27 مارس أنها سوف تقوم بإضراب احتجاجي على القوانين الجديدة[554]، ولم يكن سهلاً القيام بهذا الإضراب هكذا وببساطة فكان لابد من ضم أكبر حزب في المعارضة وهو الجبهة الإسلامية[555]، لكن هذه الوحدة سرعان ما تفككت نظراً للاختلافات الموجودة بينها وتناقضاتها على مستوى بنياتها الاجتماعية نتيجة طغيان الرؤى الشخصية الضيقة وحب الزعامة والاختلافات الاثنو–ثقافية.. إلخ. فكل هذه التناقضات طغت على هذا التكتل، رغم أن القوى السياسية المكونة له تعتبر نفسها أكثر انفتاحاً وتقبلاً للحوار[556].

وعليه فقد دخلت كل التشكيلات السياسية في البلاد منفردة إلى هذه الانتخابات، وقد قاطعت هذه الانتخابات بعض القوى السياسية التي أثبت لها الواقع أن حظوظها ضئيلة في الفوز بهذه الانتخابات بسبب حجمها الصغير وضعف قواعدها الاجتماعية والفكرية عموماً، وتمثلت هذه الأحزاب في حزبي الطليعة الاشتراكية بزعامة الهاشمي شريف وحزب العمال الذي تتزعمه

553– A. Harichan, Op.Cit, P43

554 – محمد تامالت، المرجع السابق، ص 57.

555 – بالرغم من أن مجموعة (7+1) هي التي دعت الجبهة الإسلامية للإضراب معها ضد القوانين الانتخابية الجديدة إلا أن الجبهة استغلت الإضراب لممارسة بعض أعمال وطرح شعار (عليها نحيا وعليها نموت وفي سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله) وهذا ما دعى هذه الجماعة (7+1) إلى الانسحاب منه بدعوة أن الجبهة لجأت إلى العنف كما ادعى سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة.

556 – عبد الناصر جابي، لماذا أخفقت الأحزاب السياسية في الجزائر، جريدة الخبر الأسبوعي، السنة الثانية، العدد 61، من 3 إلى 9 مايو 2000، الجزائر، ص4.

التروتسكية لويزة حنون بالإضافة إلى بعض الأحزاب "السنافير" على حد تعبير عباس مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في الواقع لقد كان استشراف المستقبل من طرف العديد من الملاحظين، بإمكانية نيل الجبهة الإسلامية للسلطة السياسية الحقيقية، من العوامل التي بعثت الحياة في الديناميكية الداخلية والخارجية للجبهة الإسلامية خاصة في الفترة ما بين (1990 – 1991)، وقد بات زعماء الجبهة مقتنعين عقب (جوان 1990) بأن الهدف المبدئي لها ينبغي أن يكون البلوغ الحقيقي للسلطة السياسية من خلال صناديق الاقتراع، ويتضح ذلك تمام الوضوح في جنوح الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى العديد من الآليات السياسية – التكتيكية لجذب الجماهير الشعبية نحوها من جديد – خاصة بعد الصراعات التي شهدتها بين زعمائها وإخفاقاتها البينة في تسيير المجالس البلدية – فخلال الشهر الأخير الذي سبق الانتخابات استندت الجبهة إلى شعبوية تساند صدام حسين في حرب الخليج، بهدف استمالة الشعور القومي للجماهير[557]، فصدام الذي سُميَ "بالطاغوت" في نظر زعماء الجبهة الإسلامية وخصوصاً علي بالحاج، هاهو الآن بطلاً يجب مساندته لتخليص العرب والمسلمين من الهيمنة الأمريكية، أنظر كيف توظف الجبهة الإسلامية الأحداث الخارجية في خدمة أهدافها الداخلية!

كما انتقت مرشحين يتمتعون بمستوى ثقافي رفيع (ربعهم يحمل مؤهلات جامعية)، بحيث خاض هؤلاء المرشحون حملة تنطوي على أبعاد مهنية عالية، اختاروا فيها بعض النشاطات المتواضعة كجمع الأصوات عبر الزيارات المنظمة للبيوت فضلاً عن استمرارهم –كما سبقت الإشارة إليه سابقاً – في تبني برامج أعمال اجتماعية في المناطق الشعبية الفقيرة والأرياف، لاستقطاب دعمهم بالإضافة إلى استخدام الخطب الدينية في المساجد لإيصال رسالتها السياسية الدعائية والانتخابية، وكانت أغلب اهتماماتها موجهة نحو العاطلين والمهمشين عن العملية الإنتاجية في المدن وخاصة منهم الشباب الذي يشكل 75% من المجتمع الجزائري، وكان من الممكن تحويل حالة اليأس والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة وخيبة الأمل من النظام في الجزائر إلى أصوات مؤيدة لمشروعها، كما استمرت في استغلال الفساد المكشوف لجبهة التحرير الوطني، وهكذا فقد وظفت أسلوبها التبسيطي العاطفي نفسه الذي لا يحتاج إلى نقاش أو جدل، فعلى سبيل المثال نجد عناوين الصحف الإسلامية تعلن "الأمة أمام اختيار حقيقي بين القرآن والإلحاد"، "الكتاب والسنة"، "الرد الوحيد على أزمتنا ومواجهة مصيرنا".

---

[557]– A. Arichane; op. Cit . p 71

ومن ناحية أخرى رفضت الجبهة أي تحالفات مع القوى السياسية الإسلامية الأخرى وبالذات مع حركة المجتمع الإسلامي (حماس) بقيادة محفوظ نحناح وحركة النهضة الإسلامية برئاسة عبد الله جاب الله، وذلك بعد أن دعى نحناح إلى تحالف مختلف القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية، ولكن الجبهة اعتبرت ذلك ضرباً لوحدة المسلمين واتهمته بالتآمر على مستقبل المشروع الإسلامي، وكان نحناح يعتبر الجبهة حزب الدهماء الذي يعتمد على العاطفة والحماس العابرين، بينما الدولة الإسلامية في حاجة إلى عمل استراتيجي وضمن هذا التصور طالب بالتحالف والشورقراطية.

وكان الاقتراع يوم 26 ديسمبر، وجاءت نتائجه تشكل مفاجأة كبرى ضد توقعات الجميع[558]، بما في ذلك إلى حد ما –الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها، فقد حصلت الجبهة على 188 مقعداً من إجمالي من إجمالي 340 بعدد أصوات قدر بـ 3,262.222 صوت وبنسبة 47% من الأصوات المعبر عنها، وانتقل 181 مرشح إلى الدور الثاني، وجبهة القوى الاشتراكية التي عارضت الانتخابات البلدية لسنة 1990 بقيادة آيت أحمد جاءت في المرتبة الثانية بحصولها على 25 مقعداً، وهذا بعدد أصوات قدره 510.661 صوت ونسبة 7.403% من الأصوات المعبر عنها وانتقل 19 مرشحاً منها إلى الدور الثاني، أما الحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني فبالرغم من حصولها على 614.649 صوت إلا أنها لم تحصل إلا على 16 مقعداً بنسبة أقل من 24% من الأصوات المعبر عنها وقد انتقل عدد كبير من مرشحيها إلى الدور الثاني في 164 دائرة انتخابية، ومن جهة أخرى حقق الأحرار المرتبة الرابعة وذلك بحصولهم على 3 مقاعد بنسبة 4.484 من نسبة الأصوات المعبر عنها، أما الأحزاب الأخرى فلم تحقق نتائج كبيرة، بسبب ضعف تشكيلاتها الاجتماعية والسياسية، إذ انتقل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى الدور الثاني في خمس دوائر انتخابية وهذا ما أعطى خيبة أمل كبيرة لرئيس الحزب "سعيد سعدي" الذي فشل شخصياً في منطقته أمام مرشح جبهة القوى الاشتراكية[559].

فقد كانت الجبهة الإسلامية تحتاج إلى 27 مقعداً فقط للسيطرة على المجلس الجديد، وهذا معناه تشكيل حكومة أغلبيتها من الجبهة الإسلامية، وفي حالة الإعادة فهي تنافس في 170 دائرة انتخابية، وجبهة التحرير في 150 دائرة انتخابية، أما الحركات الإسلامية الأخرى (المعتدلة) مثل حركة مجتمع السلم وحركة النهضة فلم تعرف نفس النجاح الذي عرفته الجبهة الإسلامية نتيجة ضعف تأثيرها على الشارع الجزائري من جهة وتهاويها أمام القوة المتعاظمة للجبهة الإسلامية لإنقاذ من جهة أخرى، فلقد انتقلت حركة حماس إلى الدور الثاني في 4 دوائر انتخابية، وحركة النهضة في دائرتين، كما اكتفى حزب التجديد الجزائري بدائرة واحدة، أما بقية الأحزاب فلم تحصل

---

[558] – إن رئيس الحكومة "سيد أحمد غزالي" كان يؤكد دائماً أن البرلمان الجديد سوف يتشكل من عدد كبير من الأحزاب السياسية، وأن نسبة نجاح أي حزب مهما كانت قوته لن تتجاوز 30%.

[559] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في ديسمبر 1991 الموافق 30 ديسمبر 1991، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية.

على شيء بما فيها الحركة من أجل الديمقراطية التي يتزعمها بن بلة رغم التكهنات التي راهنت على نجاحها في المناطق الغربية من الجزائر.

جدول رقم (6) : يوضح الأحزاب العشرة الأولى في الانتخابات التشريعية 1991[560]

نتائج الدور الأول

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	نسبة المصوتين	نسبة المسجلين	نسبة الأصوات المعبر عنها
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3262222	188	%41.67	%24.590	%47.265
جبهة التحرير الوطني	1612947	25	%12.619	%12.165	%23.384
جبهة القوى الاشتراكية	510661	16	%6.528	%5.852	%7.403
حماس	368697	0	%4.713	%2.852	%5.345
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	0	%2.560	%1.510	%2.903
النهضة	150093	0	%1.919	%1.132	%2.176
الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	135882	0	%1.737	%1.025	%1.970
حزب التجديد الجزائري	67828	0	%0.867	%0.512	%0.983
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	48208	0	%0.616	%0.364	%0.699
الحزب الاجتماعي الديمقراطي	23638	0	%0.366	%0.216	%0.415
الأحرار	3092264	0	%2.953	%2.333	%4.484

[560] – المصدر: علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر، البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، المرجع السابق، ص67، ولمعرفة المزيد من الإحصائيات حول هذه الانتخابات يمكن الرجوع إلى:

A. Agrout and K. stone, Multy Party Elections in Algeria: Problems and Prospectes, Bultin of Francophone Africa, N:2 (Autumn 1992).

خلاصة القول إن الانتخابات التشريعية في الجزائر والتي كان يرجى منها تحقيق برلمان متعدد الأطراف يجسد فعلاً الديمقراطية الحقيقية، أدت إلى انتصار حزب واحد وهو الحزب الإسلامي وحصوله على الأغلبية المطلقة في الدور الأول في هذه الانتخابات بسبب قاعدته الشعبية الواسعة وقدرته على استقطاب الجماهير، وهكذا خرجت الجزائر من سيطرة الحزب الواحد الثوري "جبهة التحرير الوطني" لتدخل نظام الحزب الواحد من جديد بزعامة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" ولكن هذه المرة بتزكية شعبية ديمقراطية واسعة، وليس بطريقة قسرية كما كان يفعل الحزب الواحد.

وكان الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو حزب "جبهة التحرير الوطني" الذي أثرت عليه انتقادات رئيس الحكومة "سيد أحمد غزالي" مما أدى إلى ترشيح عدد كبير من أعضاءه في قوائم المستقلين، وبالتالي فقد ضيع العديد من الأصوات نتيجة الخلافات الشخصية التي سيطرت عليه، رافق ذلك صراع داخل السلطة بلغ أوجه في الاتهامات المتبادلة بين رئيس الحكومة السابق "مولود حمروش" ورئيس الحكومة حينئذ "سيد أحمد غزالي"، فالأول يتهم حكومة الثاني بأنها باعت آبار النفط وحصة الأجيال القادمة، وغزالي يتهم حمروش وحكومته بأنهما رهنا رصيد الجزائر من الذهب، وأن حمروش وقع اتفاقاً سرياً مع صندوق النقد الدولي وأن الحكومة مضطرة إلى تنفيذ الاتفاق، يضاف إلى ذلك أن التهمة التي فجرها رئيس الحكومة الأسبق "عبد الحميد إبراهيمي" الذي قال بأن أكثر من 26 مليار دولار ذهبت رشى وعمولات خلال السنوات التي حكم فيها. من ناحية أخرى، كان بن جديد غائباً كرئيس وسلطة عن الساحة ولم يتدخل إلا بعد فوات الأوان.

توّجت جبهة التحرير هذه الأخطاء التكتيكية بسوء اختيار مرشحيها، حيث فرضت وزراء سابقين ومسئولين مكروهين على دوائر انتخابية، وكان من الطبيعي أن يفشل أغلبهم، وهو الشيء الذي جعل جبهة الإنقاذ تستفيد من لامبالات جماهير غفيرة فقدت أي ثقة بالنظام أو مصداقية نحوه، بينما حشدت الجبهة أنصارها وألزمتهم بالمشاركة على الرغم من غموض بعض شعارات قادتها بأن الجبهة "تستمد قوتها من الله تأييداً ومن الشعب مناصرةً".

2) - ردود الفعل:

أحدثت نتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991 ردود فعل كبيرة من طرف العديد من القوى السياسية في الجزائر، تجسدت أغلبيتها في التخوف من النجاح الباهر الذي حققه الحزب الإسلامي "الجبهة الإسلامية" التي حسب هذه القوى، أن هذا الحزب استعمل الديمقراطية كأداة Instrument[561] للوصول إلى السلطة ليقضي عليها بمجرد اعتلاءه كرسي الحكم، وزاد من حدة هذا التخوف التصريحات المتباينة لبعض زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ففي الوقت الذي يصرح فيه الناطق الرسمي للجبهة "عبد القادر حشاني" على احترام المسار الذي فرضه الدستور والتعهد بالتمسك بالحريات الأساسية، نجد زعيم آخر يصف إعلان نتيجة الانتخابات بأنها "يوم من أيام الله" وأعقبه "محمد بن حمين" وهو الآخر أحد زعماء الجبهة "بأنه يوم عظيم يعادل يوم فتح مكة في العهد النبوي، وأن الشعب الجزائري قد رفض اتهامه بأنه ليس مسلماً وعلى الأحزاب الأخرى أن تعلن توبتها علناً لأنها كانت على خطأ"، ووعد بإقامة دولة إسلامية في غضون أسبوع واحد، وطالب النواب بأن يقاتلوا كالأسود من أجل البرنامج الإسلامي، وقال بأن من لم يصوتوا لصالح الجبهة سيذهبون إلى النار[562]، نفس الشيء بالنسبة لإمام "مسجد السنة" في العاصمة – وهو عضو مقترع في انتخاب 26 ديسمبر – على أن الجبهة سوف تطالب بانتخابات رئاسية مسبقة، وسوف تبادر إلى التغيير الجذري وتطبيق الشريعة الإسلامية والقضاء على كل المرتشين والخونة، الذين تسببوا في انهيار الدولة الجزائرية وأزمتها الاقتصادية والأخلاقية[563]، كما صرح محمد السعيد وهو عضو في جماعة الجزأرة "بأن على الجزائريين أن يعدوا أنفسهم لتغيير نمط حياتهم وغيرها من الأمور الخاصة بالحياة الاجتماعية والثقافية العامة"[564].

هذه التصريحات المتباينة جعلت التخوفات تتزايد من العديد من القوى السياسية في الجزائر، وعلى رأسها المجتمع المدني والجيش، خاصة وأن الجبهة الإسلامية قد فازت فعلاً بأغلبية المقاعد في البرلمان، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العداء المتبادل بين المجتمع المدني (العلماني) في الجزائر مع بعض التشكيلات السياسية ضد التيار الإسلامي، فإن سيناريوهات التطور السياسي في الجزائر ستكون مشحونة بنوع من الصراعات الرمزية والمادية العنيفة بين هذه القوى من جهة وبين الدولة من جهة أخرى.

---

561 – يرى بعض المحللين أن جماعات الإسلام السياسي تتوقف عند ما يمكن تسميته بالديمقراطية الأداتية Instrumental، التي تمكنهم من كسب الاعتراف بحقهم في التنظيم والعمل السياسي والمشاركة في الحكم، ويسمى ذلك بالديمقراطية السياسية عند البعض، إذا قد تغيب الديمقراطية الفكرية التي تقبل صراع الأفكار المتنوعة وتعايشها دون حجر أو تفكير.

562 – حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، المرجع السابق، ص278

563 – أنظر جريدة المنقذ، الناطق الرسمي باسم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، العدد 71، 5 يناير 1992.

564 – أحمد مراني، الفتنة، شهادة عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ ،(ب د) ، الجزائر ، 1999 ، ص.111.

لقد كانت ردود الفعل الأولية أغلبها من طرف بعض التشكيلات السياسية العلمانية، فمن ناحية نجد زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية يؤكد أن الأمية المرتفعة في أوساط الطبقة الشعبية من الناخبين هي التي عرقلت سير عملية الاقتراع، واعتبر أن هذا هو سر هذه النتائج المفاجئة، كما عبر في نفس الوقت عن رفضه للأصولية الدينية والحكم البوليسي ويقصد بذلك جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير الوطني معتبراً أن إذا ما نجح الأصوليون من الوصول إلى السلطة بشكل حقيقي ستتحول الجزائر إلى إيران ثانية في الوطن العربي وأن تداعيات لذلك سوف تكون بلا شك أقوى وأشد مما أحدثته الثورة الإيرانية، حيث أن الجزائر دولة عربية سنية وليست فارسية – شيعية كما في حال إيران[565]. وهذا ما سيزيد من تعميق الأزمة، وذهب الهاشمي شريف زعيم حزب الطليعة الاشتراكية إلى حد طلب معاقبة الشعب على هذا الاختيار، كما طالب بإلغاء المسار الانتخابي والحل الفوري للقوى التي تتصف بالظلامية والشمولية ويقصد بذلك الجبهة الإسلامية، وأكدت الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية أن نتائج الانتخابات لا تعكس الحقيقة التي تمت بها في الواقع وأن عملية التصويت شهدت عدة تجاوزات قانونية.

عموماً كانت معظم مواقف الأحزاب السياسية على الصعيد الوطني رافضة لهذه الانتخابات باستثناء حركة حماس "حركة مجتمع السلم" وحركة النهضة، وبعض التشكيلات القليلة التي أبدت ارتياحاً لصعود التيار الإسلامي إلى البرلمان بالأغلبية المطلقة، وشكك محفوظ نحناح زعيم حركة المجتمع الإسلامي "حماس" في إجراء الدور الثاني للانتخابات بسبب تجاوزات جبهتي الإنقاذ والتحرير، وذلك لاعتبارين: **الأول:** التزويرات والتهديدات التي حصلت في الجبهتين. **والثاني:** ليس من السهولة أن يتخلى أي نظام عن السلطة، والنظام الجزائري تنطبق عليه القاعدة. لذلك يمكن أن يفتعل جملة من المشاكل الحقيقية والوهمية من أجل إبقاء الوضع القائمك بعد إصلاحات ديمقراطية صورية.

لقد أثبتت هذه الانتخابات من جديد فشل المعارضة العلمانية في تحطيم السيطرة التي مارساها حزبي "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" و"جبهة التحرير الوطني". فلقد حصلت الأحزاب العلمانية مجتمعة على نسبة تزيد قليلاً عن 20% من الأصوات وتمكنت مجتمعة من كسب 28 مقعداً وعلى هذا الأساس ارتأت هذا الأحزاب أن تعليق العملية الانتخابية أمر ضروري، وإلغاء الدورة الثانية من الاقتراع أمر لابد منه للحيلولة دون حصول الجبهة الإسلامية على أغلبية مطلقة في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، وكان في طليعة الأحزاب التي انتهجت هذا الخط، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي لم يحقق سوى 3% من الأصوات في هذه الانتخابات وحزب الطليعة الاشتراكية (الشيوعي)[566] الذي لم يحقق شيئاً، وهما الحزبان اللذان أيدا ما اتخذته السلطة في يونيو 1991 من إجراءات صارمة ضد الإضراب السياسي الذي قامت به الجبهة.

---

565 – أحمد مصطفى العملة، أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، المرجع السابق، ص 115.

566 –لقد عارض حزب الطليعة الاشتراكية دائماً منح الشرعية للأحزاب التي تستند إلى الدين.

فلقد أدركا هذان الحزبان العلمانيان بوضوح ما يشكله حصول الجبهة الإسلامية على الأغلبية من تهديد يمس رؤيتهما لجزائر علمانية – عصرية مناضلة، ولقد عمل الحزبان مع مجموعات اجتماعية – سياسية – معادية للتوجه السياسي الإسلامي – تحالفت معها كحزب قاصدي مرباح "حركة مجد" والاتحاد العام للعمال الجزائريين بزعامة عبد الحق بن حمودة – الذي اغتيل سنة 1997– وجمعيات نسائية وثقافية مختلفة، ومجموعات من رابطة حقوق الإنسان الذي يتزعمها يحيى عبد النور[567]. وكان الهدف من ذلك إنشاء لجان لدعم "جزائر جمهورية" تطالب بالتخلي عن الاقتراع الثاني، وجاء في أول بيان صدر عن "المجلس الوطني لإنقاذ الجزائر": "لا يحتمل أن تنقذ الديمقراطية أولئك الذين يرفضونها "الجبهة الإسلامية"" ، وقد دعى سعيد سعدي زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها العنف للحيلولة دون إجراء دورة ثانية للاقتراع، مدعياً أنها لو تمت فإنها حتماً ستدفن الجزائر .. ويحكم عليها بالفوضى، نفس الرؤية تبنتها المركزية النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A لكن جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد قد اتخذت موقفاً مختلفاً حين دعا زعيمها إلى مواصلة العملية الانتخابية على الرغم من كونه معارضاً سياسياً لجدول أعمال الجبهة الإسلامية، شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب العلمانية، أما جبهة التحرير الوطني فقد ادعت بأن الجبهة الإسلامية قامت بممارسات سيئة وذلك عن طريق لجوئها إلى الترهيب في هذه الانتخابات وتقمص شخصيات المقترعين ومنع المقترعين الحقيقيين من التصويت، ولقد سخرت لذلك موظفي المجالس المحلية (التي حصلت على الأغلبية فيها في انتخابات 1990) الذين أوكلت إليهم مهام تسيير العملية الانتخابية، بحيث اغتنموا الفرصة للتقليل من الأصوات المؤيدة لخصومها[568] كما اشتكت أحزاب أخرى كالحركة الجزائرية من أجل العدالة والتطور وجبهة القوى الاشتراكية من التسير الإداري المغلوط لإجراءات العملية الانتخابية، فقد استخدمت الجبهة الإسلامية بطاقات انتخابية مزورة، وتعمدت الخطأ في تسجيل الأصوات بهدف الفوز في الانتخابات.

لكن مهما صدر من طرف القوى السياسية–الديمقراطية والتنظيمات المدنية التابعة لها المعروفة بعدائها للاتجاه الإسلامي من شكاوى وعراقيل إلا أنها لم تستطع تقبل نتائج الانتخابات التي أصبحت أمرا واقعا، وهذا ما جعل حزب جبهة التحرير الوطني – رغم تقبله للهزيمة – يعلن عن تخوفه من أن تغرق البلاد في تعددية صورية قائمة على حوار سطحي و ديماغوجي على الرغم من عدم إيمانه بديمقراطية حقيقية.

لكن هل يمكن اعتبار هذا بداية لصراع قوى جديد بين جبهة الإنقاذ وكل عناصر المجتمع المدني التي تصنف علمانية أو معادية للتوجه الإسلامي؟

إذن فإن المتتبع لمواقف القوى السياسية الداخلية والخارجية يلاحظ أن التخوف كان كبيراً من وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة، وعليه كانت المطالبة بتعليق الانتخابات وإلغاء

---

[567] – أنظر: يومية الخير، العدد 1563، 3 ديسمبر 1991، الجزائر، ص 3.

[568] – مايكل ويليس، المرجع السابق، ص 305.

الدور الثاني منها، وهذا الجو خلق توتراً كبيراً في الجزائر بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية التي شاركت في العملية التعددية، وكانت نتيجة هذا إيقاف المسار الانتخابي بعد استقالة رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" وتعيين المجلس الأعلى للدولة لقيادة جديدة في البلاد، وهذا ما سوف نتعرض له في العنصر القادم مركزين على الأسباب الأساسية التي كانت وراء تعثر المسار التعددي في الجزائر.

3) أسباب إلغاء الانتخابات التشريعية: "مظاهر الانقلاب الأبيض"

إن أسباب إلغاء المسار الانتخابي كثيرة ومتعددة منها ما هو ظاهري متعلق بطبيعة القوى السياسية التي دخلت العملية السياسية التعددية وبرز من خلال ردود الأفعال الداخلية والخارجية من طرف العديد من الأحزاب والجمعيات المدنية العلمانية المعادية للتوجه الإسلامي وبعض القوى الدولية والإقليمية التي تربطها علاقات المصالح الاقتصادية مع الجزائر، ومنها ما هو خفي لم يكشف عنها حتى الآن سوى داخل دوائر السلطة وبالنظر إلى طبيعة الحكم في الجزائر الذي يتسم بنوع من الغموض نتيجة عدم وضوح الصراعات الداخلية التي تعتريه، والتي تقف في كثير من الأحيان حائلاً دون بلورة تحليلات صحيحة بإمكانها أن تساعدنا على فهم أكثر لمواقفها تجاه الكثير من الأحداث وانطلاقاً من هذا سوف نحاول بلورة مجموعة من الاقترابات من أجل فهم أكثر لمواقفها من مسألة إلغاء الانتخابات التشريعية، وبناءاً على هذا سوف نقسم هذه الأسباب إلى قسمين :-

أ) الأسباب الظاهرة ب) الأسباب الخفية.

أ) الأسباب الظاهرة :

إن ردود الفعل الوطنية والدولية التي أثارتها هذه الانتخابات بعد فوز الجبهة الإسلامية بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، كانت من بين الأسباب الظاهرة التي شكلت قوة ضغط حقيقية على النظام السياسي عامة والرئاسة خاصة من طرف فرنسا وذلك في إطار نظرة استراتيجية هدفها حماية المصالح الفرنسية في الجزائر، والتي سوف تتعرض للخطر إذا صعدت الجبهة الإسلامية إلى الحكم[569]، وهذا ما جعلها تضغط على بعض مراكز القرار لتوقيف المسار الانتخابي، بالإضافة إلى ما يمكن يسفره بذلك من تداعيات على بقية على بقية دول المغرب العربي (تونس، المغرب) نظراً للارتباط العضوي الموجود بين الدول الثلاث، وتتراوح هذه التداعيات المحتملة ما بين الصدام بين الأصوليين الإسلاميين ونظم الحكم في البلدين، خاصة وأن جماعة العدل والإحسان في المغرب بدأت تثير في تلك الفترة بعض القلاقل السياسية في المغرب، ونفس الشيء لحركة النهضة في تونس، هذه من بين العوامل التي جعلت هذه الدول تمارس ضغوطات حقيقية على السلطات الجزائرية لإجهاض التجربة الانتخابية، فتولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة السياسية، يعني بالنسبة لهذه الدول بداية مواجهات ساخنة مع حركاتها الإسلامية وهو الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً لاستقرارها السياسي والاجتماعي.

---

[569] – في الأزمة الجزائرية، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، سلسلة تحت إشراف السيد ياسين، القاهرة، 1995، ص133.

وقد زاد الموقف خطورة على المستوى الداخلي عندما دعى "الحسين آيت أحمد" رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية (F.F.S) إلى القيام بمسيرة ضخمة للتعبير عن رفضه الحكم الأصولي –على حد تعبيره– وقد تم استغلال هذه المسيرة من طرف القوى الديمقراطية الأخرى الرافضة لنتائج الانتخابات (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب الطليعة الاشتراكية..إلخ) من أجل التنديد بإلغائها لأنها كانت ستقود حسب تصورهم إلى ديكتاتورية أصولية جديدة، أشد عنفاً وقساوة من الحكم البوليسي لجبهة التحرير الوطني.

بالإضافة إلى ذلك شكل كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة أمينه العام عبد الحق بن حمودة، واتحاد المقاولين الجزائريين، ومجموعة من التنظيمات السنوية والطلابية كاتحاد النساء الجزائريات والاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وجمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة[570]وغيرها، مجموعات ضغط حقيقية على السلطة من أجل إلغاء الانتخابات، وفي الواقع فإن هذه التفاعلات قد ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي، كما استخدمت من قِبَل الجيش لتبرير إيقاف العملية الانتخابية (ومن ثم المسار الديمقراطي) وحل جبهة الإنقاذ، الأمر الذي أشعل الأزمة السياسية[571].

ب) الأسباب الكامنة:

أولا : بداية يجب أن ندرك أن المجتمع الجزائري استقبل اعلان التعددية الحزبية بارتياح كبير، فصحافة الدولة التي كانت تحتل وحدها الساحة حتى ذلك الحين، غيرت من لهجتها، وبدأت تهلل لعصر الديمقراطية المشرق، وراح معها قدامى المحترفين السياسيين يرفعون صوتهم ويندرجون في السباق المكشوف والمفتوح أمام زعامات جديدة، فأصبح الكل يعلن انتماءه إلى حوادث أكتوبر، وبعدها بدأت العديد من المشايخ قبائل جبهة التحرير الوطني، الذين شغلوا بصفة أو بأخرى وظيفة في الحكومة أو الجهاز يتنافسون في إبراز دفاعهم عن الحزب ومبادئه ويأخذون العبر من أخطاء الآخرين وفي الوقت نفسه يهيئون أنفسهم للوراثة. وبموجب أول تعديل مؤسسي، تم إنشاء منصب رئيس الحكومة المسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني (البرلمان).[572]

إذا كانت هذه التحولات قد ميزت المشهد الخارجي لعملية الانتقال، فإن المشهد الداخلي يتميز بمرحلة إعادة تركيب التحالفات، فالرئيس الشاذلي بن جديد أدرك طبيعة المرحلة فابتعد عن التسيير كنتيجة أولية لما عاناه من هجمات بعد أحداث أكتوبر وقام بتشكيل حكومة مركبة، لم يتمكن المحللون في تلك الفترة من الإحاطة بمعناها. فمركز رئيس الحكومة أنيط لقائد أجهزة الأمن

---

[570] – عياشي عنصر، ديمقراطية بدون مجتمع مدني، جريدة الخبر، العدد 1343، فبراير 1993، ص 4.

[571] – أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 76.

[572]- غازي حيدوسي: الجزائر" التحرير الناقص"، ترجمة خليل أحمد خليل، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص 102.

السابق السيد قاصدي مرباح المخلص للنظام البومديني السابق. والذي أبعده الشاذلي من الجيش بإعطاءه مناصب وزارية أدنى، أما تكنوقراطية النظرية الجديدة المنفتحة على السوق، فقد ظهرت في المراكز الاقتصادية وفي وزارة الداخلية، أما الاصلاحيون الذين طلب منهم آنذاك الدعم والمساندة فمن الواضح أنهم رفضوا الدخول في الحكومة. والواقع أن تركيب الحكومة كان نتيجة تحالف الجيش وأرباب الليبرالية.(البورجوازية – البيروقراطية) الذين ما إنفكوا يطلقون كوابحهم نحو الدعوة إلى الاصلاح.[573] وضمن هذا المضمار راح الاصلاحيون يصوغون الخيارات الجديدة للتدبير السياسي والاقتصادي للمستقبل كما أنهم تمكنوا من تحذير الدولة من مخاطر إعادة إنتاج البيروقراطية الاحتكارية للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، مفسرين ذلك بأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يفرض تعديلات بنيوية واسعة النطاق. تخص الجهاز المالي تمهيدا لانفتاحه على الاقتصاد الدولي. وما يستتبعه من إنفتاح سياسي سوف تجسده الديمقراطية، ولكن ما جاءت به هذه الأخيرة بعد ترسيمها وفق دستور 89 جعلت مصالح هذه الطبقة –التكنوبيروقراطية تتصادم مع مصالح القوى الاسلاموية الصاعدة بعدما جاءت به الانتخابات من نتائج تهدد مصالحها الطبقية ومصالح الرأسمالية الميتروبوليتانية المتحالفة معها تاريخيا، فهذه الطبقة البيروقراطية التي أشرفت على قمم مؤسسة الدولة وهياكلها وما حققته من تراكم لرأس المال أثناء سيطرتها على المشاريع التنموية التي طبقتها الجزائر، جعلت منها طبقة بورجوازية مشوهة [574] لكن مسيطرة وهو الشيء الذي مكنها من الإلتفاف على مواقع القرار، فدورها التسييري الذي ظهر جليا في السبعينات وبداية الثمانينات وموقعها كطبقة نوعية مسيطرة حسب تعبير بولونتزاس إن محاولة الحفاظ على هذا الوضع الطبقي بإمكانه أن يعرقل أي عملية تستهدف التغيير من منظور ديمقراطي، لأنه بالضرورة هذا الأخير سيحاول إجتثاث أصول هذه الطبقة، وتضيق الخناق عليها وعلى جماعات المصالح المرتبطة بها سواءا منها الداخلية (كالجيش، المخابرات، البورجوازية الريعية، بعض فئات الأنتلجنسيا،...الخ). أو القوى الدولية التي تجمعها بها علاقات التبعية الإيديولوجية والاقتصادية، وفي اعتقادنا تضافر هذه العوامل هو ما دفعها إلى الانقضاض على المسار الانتخابي الذي قاب قوسين أو أدنى كاد أن ينسف بمصالحها المسطرة من أعلى والمرسومة على المدى البعيد.

---

[573]- المرجع نفسه، ص 103.

[574] - w. Zartmam, l'élite Algérienne sous la présidence de Chadli, in revue : Machrek-Magreb. Nov 1984, N° 106, P 36.

ثانياً: إن التفاؤل الذي تضمنه رد فعل الشاذلي بن جديد على نتائج الدورة الأولى من الانتخابات، لم ينعكس على تقدير الجيش الجزائري لمضامين هذه الانتخابات[575]، وسواءً كان قادة الجيش يتوقعون فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو فشلها، فإنه من الواضح أنهم لم يرحبوا به، ويرى عدد كبير من الشخصيات العسكرية، أن الحكومة التي سوف تشكلها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد تسبب كارثة سياسية واقتصادية للجزائر، خاصة في تعاملها مع الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا التي تشكل مرجعية بالنسبة لهم.

فعلى الصعيد السياسي، تأكد الجيش الجزائري من أن الجبهة الإسلامية ستكون سبباً لعدم الاستقرار في كثير من المناطق الجزائرية نظراً لوجود أدلة تدل على أن الكثير من خصوم الجبهة الإسلامية كانوا يستعدون لصراع مسلح مع الحكومة الإسلامية التي ستتشكل في المستقبل، والمناطق التي عنيت بأكثر من سواها بهذا الأمر تلك المميزة عرقياً وثقافياً كمنطقة "بني ميزاب" ومنطقة "القبائل" اللتان رفضتا مرشحي الجبهة الإسلامية رفضا قاطعاً في انتخابات 1990 البلدية وانتخابات 1991التشريعية.

غير أن أكثر ما كان يشغل الجيش كمؤسسة لها دورها الحساس في الجزائر، مخاوفه المتعلقة بتماسكه ومصيره إذا تمكنت الجبهة الإسلامية من تحقيق أغلبية في المجلس الشعبي الوطني L'assembleé Populaire National وقد ساد الجنرالات قلق بالغ مرده إلى أنهم في الوقت الذي يتولى فيه الإسلاميون السلطة، سيسعون فوراً إلى استخدام سلطتهم الجديدة لتحجيم أو القضاء على أعدائهم التقليديين وأعدائهم الأقوياء فعلاً في هيئة الأركان العامة للجيش[576]، خاصة بعد التهديدات التي صدرت عن بعض زعماء الجبهة الإسلامية أثناء خطب الجمعة عقب فوزهم في الانتخابات، وقد زاد من قلقهم احتمال عدم بقاء الدولة العلمانية الحديثة[577] وهم الذين تدربوا تدريباً علمانياً وعسكرياً أجنبياً في غالب الأحيان، وهذا ما جعلهم يعقدون في نهاية ديسمبر 1991 اجتماعاً سرياً لبحث الخيارات المتوفرة أمامهم، وقد حضر الاجتماع كل الضباط الكبار بما فيهم الجنرال "خالد نزار" وزير الدفاع و"عبد المالك فنايزية" رئيس الأركان فضلاً عن قادة البحرية وقوى الأمن والمخابرات والعقداء الذي يحكمون المناطق العسكرية، وقد توصل المجتمعون في وقت قصير إلى الاتفاق على وجوب عرقلة مسيرة الجبهة الإسلامية، ثم ركزت المباحثات حول الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها هذه العرقلة على أكمل وجه[578]-.

---

575 – أغلبية العسكريين كان لديهم تصور أن الشاذلي بن جديد قام بعقد صفقة مع الإسلاميين يتم بموجبها الحفاظ على منصبه كرئيس، وبالتالي يسير البرلمان جنباً إلى جنب مع الجبهة الإسلامية، وهذا ما سيسمح له بعزل مجموعة الجنرالات القديمة وزعزعة مواقعهم داخل هرم السلطة.

576 – مايكل ويليس ، المرجع السابق، ص 320.

577 – عدي الهواري، التجربة الديمقراطية في الجزائر: "في أسباب الفشل والتراجع"، أسبوعية الحرية، العدد 41، من 16 إلى 22 أكتوبر 1995، ص3.

578 – مايكل ويليس، المرجع السابق، ص 320

ومن منطلق التمسك الصادق بقانونية الدستور، أو لأسباب تكتيكية على الأرجح، تقرر أنه من المحتم أن يمنع قدر المستطاع تقدم الجبهة الإسلامية نحو النصر، وذلك باستخدام الآلية الدستورية وليس باستخدام القوة، وكان زمام هذا التحرك في نظر الجيش بيد "الشاذلي بن جديد" بصفته رئيساً للجمهورية، لذلك أصبحت إقالته من منصبه أمراً واضحاً "لنزار" و"قنايزيه" وشخصيات أخرى من الاجتماع السري، فإقالته لن تزيل العائق الشخصي الذي يمثله فحسب بل تساعد على تعليق الدورة الثانية في الانتخابات التشريعية. ولإقناع الرئيس بضرورة استقالته كان لابد من تقديم عريضة تشمل توقيع الضباط (حسب التقارير العريضة شملت توقيع 188 ضابطاً سامياً) لإظهار تضامن المؤسسة العسكرية وقوة مشاعرها إزاء ما يحدث.

أما القضية الثانية التي استحوذت على اهتمام القادة العسكريين فكانت الشخصية التي ينبغي أن تحل محل "الشاذلي" في رئاسة الجمهورية[579]، فالدستور ينص على أن الرئاسة في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته تنتقل بصورة مؤقتة – أي حتى انتخاب رئيس آخر – إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، لكن هذا الأمر سبب مشكلة للمؤسسة العسكرية فعلى الرغم من أن رئيس المجلس "عبد العزيز بلخادم" كانت عهدته ستنتهي قريباً، إلا أنه لم يكن فقط عضواً معروفاً في الجناح الإسلامي لجبهة التحرير الوطني فحسب، بل إن قيامه بدور الوسيط للسلام أثناء أزمة يونيو 1991 (الإضراب السياسي للجبهة الإسلامية) قد أكسبه لقب "خادم الإسلاميين" في نظر الجيش، وهذا دليل على أن رفض العسكريين له سيكون واضحاً ويفوق رفضهم للشاذلي، لذلك كان على المؤسسة العسكرية أن تجد طريقة للتخلص من هذا العائق. فتقرر أن على الشاذلي فضلاً عن تقديم استقالته أن يقتنع بحل المجلس الشعبي الوطني بأثر رجعي قبل الإعلان عن استقالته أمام الرأي العام، وهذا يحول دون تطبيق القوانين الدستورية التي تنص على خلافة رئيس البرلمان له في رئاسة الدولة[580]، عندئذ تنتقل الرئاسة بحسب التقديرات العسكرية إلى رئيس المجلس الدستوري "عبد الملك بن جبيلس" وهي شخصية مقبولة لدى الجيش أكثر بكثير من "الشاذلي" و"بلخادم"، ولكن هذا الأخير رفض المنصب نظراً لعدم إقرار الدستور بتولي رئيس المجلس الدستوري الرئاسة بعد استقالة أو وفاة رئيس الجمهورية.

لقد كان الهدف من العمل الذي قامت به المؤسسة العسكرية هو إحداث فراغ سياسي دستوري على المستوى المؤسسي يسمح لهم بالتدخل بكل حرية[581] لتغيير الأوضاع السياسية التي لا تتوافق مع تطلعاتهم وأهدافهم المستقبلية.وهكذا رجعنا إلى وضع 1965 لكن هذه المرة مع جزائر أخرى...

---

[579]– مايكل ويليس، المرجع السابق، ص 320.

[580] – المرجع نفسه، ص 321

[581] – ابتسام سهيل و (آخرون)، النخبة السياسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 101، وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

El-Hadi Chalabi, Crise de la Democratie ou Crise du Systeme Politique en Algerie, Rvue d'etude et du Critique Sociale, NAQD,n=6 Mars, 1994.

من خلال ما سبق من تطورات سياسية أثرت على النسق السياسي العام للسلطة في الجزائر، نستشف بأن الطرف الذي فاز بالانتخابات لم يعطي ضمانات كافية للطاقم السياسي المكون للدولة (الجيش، جماعة التنقراط) وبالطبع لا تقبل أي جماعة اجتماعية في السلطة أن تضحي بنفسها وبإرادتها باسم تغير النظام، وطالما لم يتحصل الجيش على ضمانات كافية لحماية أعضائه ومصالحه من طرف الجبهة الإسلامية فإنه من الطبيعي في هذه الحالة أن ينقلب على الواقع السياسي ويعمل ما بوسعه لإيقاف المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية[582] ومن هنا بدأت تظهر بذور العنف السياسي.

لقد وجد العنف السياسي جذوره الأولى في الدولة من جراء التعسف والرشوة التي سادت مؤسسات الدولة ثم امتد إلى المجتمع، فالعنف في الجزائر ينطوي على بعدين، **البعد الأول من أعلى (الدولة)** وهو عنف مؤسساتي نتيجته المركزية في السلطة والإدارة، بحيث تمتعت هذه المركزية بمظهرين: –

الأول: تركز السلطة عسكرياً وسياسياً وأمنياً في شخص رئيس الدولة، وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة أمنياً من أجل دعم وحماية السلطة، مما أدى إلى زيادة أهمية العنف والقمع في الحفاظ على الاستقرار السياسي.
الثاني: هو الدور المتضخم للجهاز المركزي الإداري في الاقتصاد الوطني بعد أن انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيسي في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، وقد اكتسبت الدولة عن طريق احتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أي مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم والذريعة التي يتحجج بها مثل هذا النظام، وهي ذات موقف أخلاقي قوي هو حماية الحرية الاجتماعية[583].

أما البعد الثاني فهو يتركز في المجتمع، وهو عنف رمزي أو معنوي وفي هذا الإطار تشير شادية علي قناوي إلى أنه في هذا النموذج على وجه التحديد ينكشف عنف الدولة في مواجهة أفراد المجتمع بشكل سافر، من خلال القوة البوليسية التي أخذت تتنامى قدراتها القمعية في السنوات الأخيرة، بتدعيم رسمي معنوي ومادي من بعض الدول الرأسمالية الكبرى، ويبرز عنف الدولة أيضاً في مواجهة أفراد المجتمع من خلال التلويح واستخدام قوانين الطوارئ، وهو ما تمارسه معظم النظم السياسية والسلطات الرسمية في دول العالم الثالث لمواجهة مظاهر الرفض الجمعي وعنف

---

[582]- A. Lahouari, L'Algerie et la Democratie: "Pouvoire et Crise Politique Dans L'Algerie Contomporaine " (ED: Ladéc ouverte, 1994), p61

[583] – محمد أبو عامود، العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، المستقبل العربي، السنة 14، العدد 140، أكتوبر 1990، ص9.

الجماهير[584] وهذا النوع من العنف ساد في الجزائر طوال فترة ما بعد الاستقلال وتأكد بعد إلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ.

إذن فالشيء الذي نخلص إليه هو أن الديمقراطية في الجزائر لم تحدد كمجرد آلية للتناوب على السلطة، بل كعملية انتقام جماعات سياسية من جماعات أخرى وكحق للمنتصرين يقومون بواسطته بتصفية المنهزمين جسدياً، لذلك منذ أن أحس بعض الفاعلين في العملية السياسية بالتهديد المادي والجسدي قاموا بتوقيف العملية الديمقراطية التي لم تكن في صالحهم، واستعملوا العنف بقصد التحكم في الأوضاع.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو لماذا تعثرت العملية الانتقالية نحو الديمقراطية بهذا الشكل العنيف؟

أ) –لأن النظام في عهد الشاذلي حاول استعمال المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية لصالحه، وذلك بهدف إعادة إنتاج الشرعية لنفسه بعد أن أصابه الترهل.

ب) الإسلاميون بدورهم استعملوا الحيلة في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، وذلك باعتبار هذه الأخيرة وسيلة للوصول إلى السلطة، بهدف إحداث نظام الحزب الواحد الإسلامي، ثم القضاء على الديمقراطية[585].

إذن فهذين الفاعلين السياسيين استغلا العملية الديمقراطية قصد الوصول إلى أهدافهم المتناقضة موضوعياً مع الديمقراطية، غير أن موقف الجبهة الإسلامية كان أكثر مراوغة من النظام، فلقد برر الجيش تدخله، وهذا ما أيده فيه غير الإسلاميين، بأن الجبهة الإسلامية بعد إعلان فوزها كشفت عن موقفها المعادي للديمقراطية بوضوح، فقد أعلنت أنها ستطبق الشريعة فوراً في كل المجالات، وأن رئيس الجمهورية لا يجوز أن ينتخب بالاقتراع المباشر وإنما عن طريق الشورى، هذا بعض من الآراء المتناقضة التي أثارت الفزع، ومهدت للانقلاب على الديمقراطية السائدة حرصاً على الديمقراطية الحقيقية، وفي هذا الصدد يعبر مسئول جزائري بقوله "إن تذمر الناخبين لا يعتبر مدعاة لتهديد الديمقراطية، إننا نتقدم خطوة فخطوة نحو الديمقراطية، وهي عملية من الصعوبة بمكان، ولكن الجزائر ليست مكاناً لصنع الأعاجيب والديمقراطية ليست الحصيلة

---

584 – شادية علي قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: "رؤية سوسيولوجية"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 19، 1996، الدوحة : جامعة قطر، 1997، ص318.

585– A. Lahouari, op. Cit. P62

الطبيعية لفعل الإنسان لذلك يجب علينا إيقاف عملية الانتخابات لكي نصون عملية التحرك نحو الديمقراطية"[586]

4)- استقالة الشاذلي بن جديد وتأسيس المجلس الأعلى للدولة: "العودة إلى الشرعية التاريخية":

في اليوم نفسه الذي أظهر الرئيس الشاذلي استقالته على شاشة التليفزيون 16 يناير1992 أعلن المجلس الأعلى للأمن تعين المجلس الأعلى للدولة، الذي سيخلق مجتمعاً الرئيس الشاذلي في مهامه، وعلى الرغم من دعوة النصوص الدستورية إلى وجوب إجراء انتخابات رئاسية في فترة لا تتعدى الخمسة والأربعين يوماً منذ وفاة الرئيس أو استقالته، فإن المجلس الأعلى للدولة تولى شئون الرئاسة في الفترة التي كانت متبقية للشاذلي، وقد جرى ذلك بناءً على نصيحة المجلس الدستوري.

فالدولة الجزائرية تقوم كلياً وحصرياً على الجيش، ولكن بدلاً من إناطة الأمور إلى وزير الدفاع كما جرى بعد انقلاب 1965، سعى الجيش إلى انفتاح مدني فراح يجري وراء محمد بو ضياف أحد القادة التاريخيين لحرب التحرير المنفي في المغرب منذ أكثر من ربع قرن، وبلا تفسير قبل بوضياف الانجرار إلى هذه المهزلة، وهو الذي رفض دائماً أن يكون أداة في أيدي الجيش، وحين تولى رئاسة مجلس مؤقت على رأس الدولة "المجلس الأعلى للدولة" "Haut Comitée d'etat" سمح للفريق الحاكم بأن يوفر على نفسه مهمة التسوية مع الحركة الإسلامية في الميدان وجنبه تقديم جرده حساب عن الأشهر الستة الأخيرة[587]

إن الشكل الذي تألف منه المجلس الأعلى للدولة أشار إلى ما أراد أن يولده مدبروا الانقلاب العسكريين من انطباعات لدى المجتمع الجزائري، إذ كل عضو كان يمثل رمزاً من رموز المجتمع الجزائري، "فعلي كافي" أمين عام رابطة قدماء المجاهدين بالمنظمة الوطنية للمجاهدين أختير ليكون الحلقة التاريخية التي تعبر عن ولادة الجزائر من خلال حرب التحرير، أما "علي هارون" الدكتور في القانون والوزير المكلف بحقوق الإنسان في حكومة "غزالي" فإنه يمثل بوضوح النزعة الجديدة للنظام حين يقدم عن نفسه صورة المهتم بقانونية الأمور وبحقوق الإنسان، وكان اختيار "تيجاني هدام" إمام مسجد باريس محاولة واضحة لإضفاء صيغة من الشرعية الدينية على النظام يمكن أن تحد من ردة فعل الإسلاميين العنيفة والحتمية، غير أن وجود الجنرال "خالد نزار"في هذا المجلس كوزير للدفاع يعني باختصار الشخصية التي تعتبر العقل المدبر

---

[586] – جان ليكا، التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: "محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى"، في : غسان سلامة "معد"، ديمقراطية من دون ديمقراطين، المرجع السابق، ص35، يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى كتاب: الجنرال خالد نزار، مذكرات جنرال، منشورات شهاب، الجزائر 1999.

[587] – غازي حيدوسي، المرجع السابق، ص147.

للانقلاب[588]، يبقى أهم الأمور كافة – كما سبقت الإشارة إليها– وهي اختيار محمد بوضياف رئيساً للمجموعة الرئاسية الجديدة، ويبدو أن السلطة الجديدة كانت تريد تقديم النظام بصورة جديدة وتعزيزه بالشرعية لإبطال الانطباع السلبي الذي خلفه الانقلاب لدى الجماهير الشعبية، وكان هذا باختيار محمد بوضياف لما له من سمعة تاريخية ثورية طيبة، بالإضافة إلى أنه لم يشارك في السلطة بعد الاستقلال وبقى بعيداً عن التطورات السياسية.

إن استبدال الشاذلي بن جديد برجل نظيف لم يشارك في الحكم بعد الاستقلال – لكنه من الماضي– يجيز التشدد في إدارة شئون الدولة بعد إلغاء الانتخابات، دون الرجوع إلى الدستور والإصلاحات، فلقد حانت ساعة إدارة استثنائية قادرة على القيام بالقمع، بوضياف هو الآخر ممثل لهذا التراث السياسي الذي لا يقبل سوى أيديولوجية وحيدة، هي أيديولوجية الدولة الديكتاتورية، فهو يجمع بين النزاهة والاستبداد، ومن خلف بوضياف سيتمكن العسكريون – على أقل تقدير– من القضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ،إذ لم يعودوا يرون خياراً آخر بعد فشل تعدد الأحزاب الصوري سوى العودة إلى سياسة القمع والأساس الريعي للدولة وتخليص النظام السياسي من ضوابطه القضائية والمؤسسية[589].

مباشرة بعد تأسيس هذا المجلس ظهرت ردات فعل من طرف الإسلاميين بظهور بوادر عنف في بعض المناطق وبعض الثكنات العسكرية، مما اضطر النظام إلى تقديم مزيد من الضربات القوية لمؤسسات الجبهة الإسلامية وقواعدها التنظيمية، ثم حصر جميع نشاطاتها السياسية (بما فيها خطب الجمعة ذات الصبغة السياسية) وهو الشيء الذي زاد من الاصطدامات العنيفة بين الجبهة الإسلامية والنظام في الجزائر.

وفي نهاية فبراير 1992 أعلن المجلس الأعلى للدولة عن الحل النهائي للجبهة الإسلامية، وبدأ الجيش باعتقال مناضليها على نطاق واسع مستفيداً بشكل كامل من السلطات الاستثنائية الواسعة التي منحتها حالة الطوارئ للقوى الأمنية، وقد حلت المحكمة الجزائرية رسمياً "الجبهة الإسلامية" في 4 مارس 1992 بحجة زعزعتها لأمن الدولة وتم سجن زعماؤها الكبار (عباس مدني ، علي بلحاج) كما احتجز مناضلوها في معسكرات تابعة لقوات الأمن[590].

في الحقيقة نجم عن التغير السياسي اللاقانوني الذي قامت به السلطة الفعلية[591] (Pouvoir de Fait) كما أطلق عليها بعض السياسيين آنذاك، عوامل متعددة أثرت على هرم النظام السياسي الدستوري أهمها:

---

588 – مايكل ويليس، المرجع السابق، ص 327

589 – غازي حيدوسي ، المرجع السابق، ص 174

590 – المرجع نفسه، ص 180

591 – سمى المجلس الأعلى للدولة عند تأسيسه "بالسلطة الفعلية" لأنها هيئة تعمل بالدستور لكن بهيئات غير موجودة في الدستور، إذ أوكلت إليها صلاحيات رئيس الدولة دون أن تكون لها سلطة دستورية قانونية حقيقية.

1- تجميد مؤسسة الرئاسة عكس ما ينص عليه الدستور، وتأجيلها إلى وقت غير محدد.

2- إلغاء البرلمان (المجلس الشعبي الوطني) أو حله بأثر رجعي قبل إعلان النتائج النهائية للدور الثاني من الانتخابات التشريعية مع أن البرلمان لم ينهي بعد عهدته الدستورية المقررة بـ 5 سنوات.

3- تجميد المجلس الدستوري.

4- حل أكبر حزب سياسي معتمد (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وكذا بعض الجمعيات الثقافية والمهنية التابعة لها كالنقابة الإسلامية للعمل وبعض الجماعات الخيرية.

5- حل المجالس الشعبية المنتخبة في دورة 1990 (البلدية والولائية) على مراحل وإحلال محلها مندوبيات تنفيذية[592].

6- تجميد قانون تعميم اللغة العربية من طرف المجلس الاستشاري في جميع نواحي الحياة الوطنية على الرغم من أن القانون المذكور قد صادق عليه بالفعل المجلس الشعبي الوطني المنتخب من طرف الشعب قبل أزمة 1992.[593]

7- سن قانون الطوارئ وحظر التجول وإصدار قانون مكافحة الإرهاب.

وقد كان لكل هذه التحولات السياسية انعكاساتها على الحياة الاجتماعية العامة، فعملية توقيف المسار الانتخابي وما رافقه من تنظيمات استثنائية – كما أشرنا- امتدت لتطال الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أثرت على سير النظام العام، ويمكن تسجيل بعض الاهتزازات وردود الأفعال عبر المحطات التالية:

1- تعليق عدة عناوين إعلامية ومنعها من الصدور، ومحاكمة بعض الصحفيين ومنع بعضهم من ممارسة حقهم في الكتابة وحرية التعبير.

2- تذبذب الأحزاب السياسية وتمايزها وتباين ردود أفعالها حيث أفرز المسار الانتخابي اضمحلال أغلبية الأحزاب المجهرية المعتمدة والتي تنقصها القاعدة الاجتماعية القوية وبقاء الأحزاب الفعالة التي لا تتعدى سبع أحزاب، هذه الأخيرة التي لعبت دوراً معتبراً في إقناع السلطة الفعلية بضرورة الحوار مع الجبهة الإسلامية[594].

3- تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بتصاعد موجة الإضرابات العمالية وتسريح العمال نتيجة سياسة إعادة الجدولة والقوانين التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليين.

---

592 – الحسن البركة، أبعاد الأزمة في الجزائر: "المنطلقات، الانعكاسات، النتائج"، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 64.

593 – تركي رابح عمامرة، الصراع اللغوي والتعريب في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 238، بيروت 1998، ص 92.

594 – الحسن بركة، المرجع السابق، ص66.

4- انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، نتيجة لتسجيل حالات تعذيب عديدة من طرف قوات الأمن والمخابرات، وبقاء العديد من المواطنين رهيني السجون والمعتقلات بسبب آراؤهم دون محاكمة، ومثول العديد منهم أمام المحاكم الخاصة.

5- تذبذب جمعيات حقوق الإنسان وحضورها الرمزي عبر بيانات غامضة (المرصد الوطني لحقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان).

6- بروز العنف المضاد نتيجة لمظاهر العنف التي لوحت بها الدولة والتي تزامنت مع توقيف المسار الانتخابي.[595]

7- استمرار حملة الإرهاب المضاد في محاولة لتحييد الجماعات الإسلامية أكثر تطرفاً.

8- دعوة الأحزاب للانضمام إلى الإدارة الحكومية وكسب القوى الرئيسية من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة.

إن مجيء بوضياف على رأس المجلس الأعلى للدولة جعله بالإضافة إلى ما قام به من إجراءات صارمة ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، يوسع من القاعدة السياسية للنظام مستهدفاً تعزيز شرعيته، إذ كان بوضياف يعتقد أن هناك خطوات كثيرة يتعين اتخاذها لكسب ثقة الشعب الجزائري ودعمه، وأدرك الحاجة إلى إنشاء أطر سياسية بديلة يمكنها من امتصاص التأييد والشرعية التي نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كسبهما. ولتحقيق هذا الغاية حاول إيجاد منظمة تضم مختلف القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر، وأطلق على هذا المشروع اسم "التجمع الوطني القومي" الذي اعتبره الرئيس بوضياف إطاراً تبحث فيه مع السلطات المصاعب التي تواجه مجمل مستويات الحياة الوطنية، كما مثل التجمع محاولة واضحة من طرف الرئيس لإعادة ترتيب البيت من جديد وفي نفس الوقت إعادة لإحياء التنظيم السياسي الجماهيري الذي كان يشكل تاريخياً صميم جبهة التحرير الوطني[596] (وبوضياف أحد مؤسسيها)، وعلى هذا الأساس ومحاولة منه لإيضاح مشروعه الجديد عن طريق جولات قام بها عبر الجزائر شرح فيها تصوراته حول فكرة التجمع الوطني بشكل عام، وفي إحدى الجولات في مدينة عنابة (بالشرق الجزائري) جرى اغتياله على الطريقة الساداتية وهذا بتاريخ 29 يونيو 1992.

في الواقع إن اغتيال بوضياف لم يكن كما روجت له السلطة بأنه انتقاماً من الإسلاميين لأنه زج بهم في المعتقلات، وإنما كان من صميم السلطة ذاتها، أي بين الفئات العسكرية والبيروقراطية المتحالفة معها التي هدد بوضياف مصالحها المتزايدة، فقادة انقلاب يناير الذين اختاروا بوضياف لرئاسة المجلس الأعلى للدولة، كانوا يأملون أن يكون ستاراً يخفي التلاعب بالدستور وأداةً لخدمة مصالحهم. على هذا الأساس حاول بوضياف إدخال موظفيه إلى مكاتب الرئاسة لتشكيل طبقة سياسية عازلة ضد نفوذ الشخصيات الأخرى داخل مؤسسات النظام، ويعتبر

---

595 – المرجع نفسه، ص 67

596 – مايكل ويليس ، المرجع السابق، ص344

إنشاء التجمع الوطني القومي محاولة قام بها الرئيس لإيجاد وسيلة سياسية خاصة به منفصلة عن بقية جماعات النظام.[597]

أما العداء الشديد الذي كان يكنه لمحمد بوضياف من هم داخل النظام فيعزى إلى حملته العنيفة ضد الرشوة والفساد، ذلك أن اختلاس الأموال الطائلة من طرف الطبقة البيروقراطية الذي أصبح يراه الشعب رمزاً للفساد جعل بوضياف يقوم بحملات واسعة ضد ما أسماه – على حد تعبيره – بالمافيا السياسية– المالية متناسياً غيابه الطويل عن دواليب الحكم في الجزائر المحكوم بالتعفن، وهذا ما كلفه حياته، وبعد ذلك عُيِن في مكانه السيد "علي كافي" الذي كان رئيساً لمنظمة المجاهدين.

ما يمكن استنتاجه من التطورات السياسية التي تمت، وأدت فيا لنهاية إلى اغتيال بوضياف هو إن هذه التصفية الجسدية قد استفادت منها جماعات متواجدة في السلطة وقد عرشت على رأس النظام، هذه الجماعات التي كدست الأموال وحكمت على الجزائر بالتسول الدولي، لم تكن لتقبل بالتخلي عن السلطة مهما كلف ذلك الجزائر من دمار.

إن النهاية المفجعة لبوضياف يعيد إلى الأذهان رواية هيمنجواي "العجوز والبحر" الذي قرر أن يحارب أسماك القرش إلى النهاية، فيعلق الكاتب بما يلي: "إن الإنسان يمكن أن يُحَطَّم، لكنه لا يمكن أبداً أن يُهزَم"، وبذلك فضل أولئك الذين هدد بوضياف مصالحهم أن يقضوا عليه عندما عجزوا عن منعه من تحقيق آخر مهامه، وعندما قُضِي على بوضياف، تم التخلي عن استراتيجيته تحت ضغوطات الطغاة العسكريين السياسيين أو حسب قول محمد يزيد "أعضاء مكتب الظل" ليضعوا مكانها سياسة ملتوية بين القوى الاجتماعية السياسية التي أفرزها النظام[598]

وبذلك تدل هذه التجربة المأساوية، أن الماهية الانقلابية للنظام جعلته غير قابل للإصلاح وغير قابل للدمقرطة.. وهذه المأساة التي يعيشها المجتمع الجزائري لا يمكن أن تزول إلا بتفكيك هذا النظام وإبادة القوى المؤذية التي أفرزها : المافيا، الإسلاميين، التكنو–بيروقراطيين، الانتهازيون.. إلخ، هذه المهمة وإن بدت صعبة وشاقة إلا أنها ليست مستحيلة.

---

[597] – عندما ألقى بوضياف القبض على "مصطفى بلوصيف" وهو جنرال كبير سابق بتهمة الاختلاس فإن الشخصيات الكبيرة الأخرى من الجيش والإدارة انتابها القلق ، ولعل هذا ما دفعهم إلى التآمر عل اغتياله.

[598] – محفوظ بنون، لماذا مُنِع بوضياف من إتمام مهمته الأخيرة؟، الخبر الأسبوعي، العدد 69، من 28 يونيو إلى 4 يوليو 2000، ص5

ثانياً : إجهاض التجربة الديمقراطية وتطور العنف السياسي:

إن العنف في الواقع جزء من تاريخ الإنسانية جمعاء وجزء من حاضرها، بل هو أساس التاريخ المعاصر ومصدر نشأته، ولم يعرف التاريخ الإنساني عنفاً شاملاً أشنع من العنف الذي أسست عليه أوربا حضارتها الراهنة، وإذا كان الإنسان قد مارس العنف منذ القدم، فإن المجتمعات الإنسانية على اختلاف أبنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعرف أيضاً العنف وتخبره بصور شتى، تختلف باختلاف الظروف المجتمعية وباختلاف آليات وظروف التقدم والتخلف وكذا باختلاف درجات تحقق إنسانية الإنسان في هذه المجتمعات، وعليه فإن مظاهر ومؤشرات أنماط العنف يمكن أن يدركها الباحث في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، إلا أن كم وكيف هذه الممارسات هو فقط ما تختلف فيه المجتمعات عن بعضه البعض[599].

وغالباً ما يكون العنف حسب قول برهان غليون نتيجة عدم وجود حد أدنى من الحريات، وبالتالي فإن ثقة الشعب بمبرر وجود المجتمع لابد أن تزول ويزول معها انتماءهم الوطني والروحي.

وسوف يصبح العنف عندئذ شرعياً عند جميع الفئات والشرائح والطبقات باعتباره الطريق الوحيد لحل النزاعات الداخلية[600] ومتى كانت القناعة بذلك يصبح الاقتتال الأهلي شيئاً طبيعياً راسخاً، وسيقود لا محالة إلى تدمير الذات، ويمكن أن نحدد تعريف سوسيولوجي للعنف على النحو التالي: فترى شادية علي قناوي "إن العنف كأحد الأنماط السلوكية الرافضة التي تأخذ شكلاً فردياً أو جماعياً في التعبير عن هذا الرفض يمكن القول بأنه يمثل ظاهرة اجتماعية مشروطة بظروف مجتمعية محددة موجودة في كل المجتمعات الإنسانية، بل وفي كل الأزمنة فهي نسبية في المكان والزمان" فهذا التعريف عكس التعريفات السابقة التي ركزت على الجوانب القانونية في العنف مهملة الجوانب السوسيولوجية والآليات المجتمعية التي تشكل العنف وحجمه وأنماطه"[601]

إن ما يهمنا في هذه الجزئية ليس الدخول في تعريفات متنوعة لظاهرة العنف السياسي في الجزائر، التي تعتبر جزء من ظاهرة العنف بمفهومه السوسيولوجي الواسع.

تشير الشواهد التاريخية إلى أن المنظومة السياسية لمجتمعات العالم الثالث – ومنها مجتمعات المنطقة العربية – إنما قد تشكلت في صورتها المعاصرة، في ضوء علاقة الدول الاستعمارية بمستعمراتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على وجه التحديد، ومن المعروف أيضاً، أن التغيرات التي تطرأ على هذه المنظومة اليوم، يلعب النظام العالمي دوراً فاعلاً فيها، من خلال تفاعله مع آليات محلية داخلية ترتبط بظروف وخصوصية كل مجتمع على حدة، ومن ثم فإن المنظومة السياسية بشكلها الديمقراطي "الصوري" المعاصر، ليست وليدة ميكانيزمات داخلية

---

[599] – شادية علي قناوي، المرجع السابق، ص 308.

[600] – برهان غليون، المرجع السابق، ص 41.

[601] – شادية علي قناوي، المرجع السابق، ص ص 309، 313

حتمت تشكلها على هذا النحو بل هي تعبير مباشر عن مصالح الدول الصناعية الكبرى في مجتمعات العالم الثالث، وتفاعل هذه الميكانيزمات الداخلية مع هذه المصالح[602].

وعلى هذا النحو تشابكت مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية منها والخارجية في بروز ظاهرة العنف السياسي في هذه المجتمعات، وهذا ما سيتم التركيز عليه على اعتبار أن عدم الاستقرار السياسي في الجزائر خضع لنفس الآليات التي تحدثنا عنها سابقاً، مع بعض الظروف الداخلية الاستثنائية التي تمثلت في الانقضاض على التجربة الديمقراطية، وهي الشيء الذي ساهم في انتشاره بقوة أكثر من فترات تاريخية سابقة، ونرى أنه من الضروري قبل تناول ظاهرة العنف السياسي في الجزائر أن نسبقه بتعريف مختصر لظاهرة العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

يعرف أحد الباحثين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي بقوله "هو وضعية تتسم بالتغير السريع غير المنضبط والمحكم، ويتزايد العنف السياسي بتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي". وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية وتناقض وانهيار شرعية مؤسسات النظام.

ومن هذا المنطلق يعتبر العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة منها: (المظاهرات، الإضرابات، المحاولات الانقلابية، الحروب الأهلية..إلخ) فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قِبَل النظام أو المواطنين أو كليهما فهناك مستويات عدة للظاهرة:[603]

1- عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة، ويشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة التغير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.

2- عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان والأحزاب، وغالباً ما يأخذ عدم الاستقرار صورة التغير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية، أو في السياسات التي تأخذ بها، وكثيراً ما يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي بعدم الاستقرار على مستوى النخبة، إذ تتجه النخب الجديدة أو العناصر الجديدة في تلك النخب إلى إحداث تغيرات في المؤسسات القائمة.

3- عدم استقرار السلوك السياسي، ويتمثل أساساً في تزايد اللجوء إلى العنف سواءً من قبل النخب الحاكمة أو الأحزاب والقوى الاجتماعية-السياسية وعدم احترام القواعد الدستورية[604].

وإذا كان العنف السياسي متغيراً أساسياً في وضعية عدم الاستقرار فإن النخبة الحاكمة تلجأ في بعض الحالات إلى ممارسة درجة عالية من العنف الرسمي لتحجيم دور القوى المناوئة لها

---

602 – المرجع نفسه، ص ص 316، 317

603 – حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، المرجع السابق، ص56.

604 – المرجع نفسه ص 57

وتقليصها بهدف تحقيق حالة من الاستقرار السلطوي أو القهري، وتعبر هذه الحالة في مظهرها عن وضعية الاستقرار، إلا أنها تعكس في جوهرها حالة عدم استقرار كامن، ومرد ذلك إلى أن حالة الاستقرار هذه لم تنجم عن سعي النظام لتدعيم شرعيته وزيادة فعاليته، وإنما نجمت عن قيامه بضرب دور القوى الساعية إلى التغير وتحجيمها، لذلك فإن هذه القوى غالباً ما تتجه إلى العمل السري وتحقيق الغرض والظروف التي تستطيع في ظلها أن تتحدى النظام وتمارس العنف ضده، وبالتالي فإن حالة الاستقرار السلطوي تتضمن في إطارها مقومات كامنة لعدم الاستقرار، سرعان ما تنفجر في شكل دورة جديدة من العنف والعنف المضاد[605].

وينطبق هذا التصور تماماً على النظام الجزائري، من حيث التناقضات الكبيرة التي شابته قبل التعددية السياسية، وتأكدت بصورة جلية بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وما خلفته من عدم استقرار مؤسساتي كانت نتائجه وخيمة على المجتمع الجزائري.

1) - العنف والعنف المضاد:

حتى أواخر عام 1991 كان نطاق العنف محدوداً سواءً فيما يتعلق بأعداد المشاركين فيه أو فيما يتعلق بالعمليات التي كان يقوم بها بعض الإسلاميين المتشددين، لكن الموقف تغير تماماً مع بداية 1992، حين ألغيت نتائج الانتخابات التشريعية، وفتحت السجون لاستقبال عشرات الآلاف من الشباب الذين تلقوا ألواناً مختلفة من التعذيب والقهر، كانت هذه الخطوة بمثابة الشرارة التي أشعلت الحريق في البلاد، فاتسعت رقعة العنف حتى أصبح مهدداً لكل مرافق البلاد، ولكل شخص في السلطة، بل ولكل مواطن عادي ليست له أياد في الأزمة[606].

وقد كان آلاف المواطنين ضحايا السلطات الاستثنائية التي منحت لقوات الأمن، والعمليات العشوائية التي تمت باسم مكافحة الإرهاب، هكذا فإن الأمور انفلتت ابتداءً من عام 1992 وتعددت جماعات العنف الأصولي مع تصاعد مؤشرات العنف الحكومي.

في الحقيقة شهدت الأيام الأخيرة لسنة 1991، أولى الأحاديث عن العنف حتى قبل توقيف المسار الانتخابي، بحيث انطلقت مجموعة من الحوادث في منتصف ديسمبر 1991، حيث انفجرت قنبلة في إحدى مقرات (الدرك الوطني) في العاصمة، ثم امتدت بعد ذلك إلى استهداف رجال الشرطة والأمن والجيش[607]. وظهرت الحركات المسلحة أكثر وضوحاً عندما بدأت في ضرب المصالح الاستراتيجية للدولة بداية من الموانئ ونهاية بالمطارات.

---

[605] – المرجع نفسه، ص 57، أنظر حول قضية العنف:

محمد سيد أحمد اليمني، القوى الاجتماعية المؤيدة لجماعات العنف: "دراسة سوسيو–أنثروبولوجية لبعض أحياء مدينة القاهرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997.

[606] – عبد الباسط دردور، المرجع السابق ص 122.

[607]– Slimane, Medhar, La Violence, Social en Algerie, Ed: Thala, 1997, P152

إن العنف الذي ساد الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي 1991، والذي طال مجموعات بشرية لم تساهم في إفراز الأزمة، قد اختلفت حوله التفسيرات والرؤى، فمنهم من يرجعه إلى صراع جماعات المصالح في الجزائر نتيجة الخطر الذي أصبح يهدد كيانها ومصالحها، ومنهم من يربطه بتاريخ الحركة الوطنية ويجد له مبرراته في النسق العام لصراع الجماعات الاجتماعية–السياسية التي ظهرت بعد الاستقلال أو حتى قبله، ومنهم من يرجعه إلى طبيعة البنية الاجتماعية الجزائرية المهيئة للعنف، وذلك من جراء ممارستها له أثناء فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.

فالاتجاه الأول يقيم علاقة وثيقة بين العنف السياسي وجماعات المصالح في الجزائر، وذلك بناءاً على الإطار المناطقي أو المكاني الذي ترتكز فيه هذا الأخير، فمن المعروف أن المرتع المثالي للتيار الإسلامي الذي فرض من خلاله حصاراً على كل المدن الكبرى تركز أساساً في منطقة "المتيجة"[608] قرب العاصمة وهي المنطقة التي شهدت عمليات إرهابية عنيفة، وهو ما يجعلنا نأخذها كمثال للتحليل خاصة فيما يتعلق بقضية العقارات التي تكلم عنها البعض وحاول الربط بين العنف وقضية بيع الأراضي والتنازل عنها، حسب هذا المنظور فإن العمليات الإرهابية من تنظيم مجموعات المصالح القريبة من السلطة، وذلك بهدف إبعاد الفلاحين عن أراضيهم الغنية للاستيلاء عليها عشية صدور قوانين بيع الأراضي الفلاحية.[609] وهذا الموقف حسب رأينا يحاول خلق التشكيك في مصادر الإرهاب والتلميح بوجود مجموعات عنف إرهابية أخرى قد تكون مرتبطة بالمافيا الاقتصادية–السياسية التي ظهرت بعد الانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية مع بداية الثمانينات وهذه الرؤية تتزعمها بعض الاتجاهات الشيوعية كحزب العمال الذي تقوده التروتسكية "لويزة حنون"وهي لا تخلو من التحليل الطبقي الماركسي الاقتصادي للأمور الذي يقدم العوامل الاقتصادية في تفسير ظاهرة العنف السياسي.

أما الاتجاه الثاني فيتزعمه العديد من الدارسين للتاريخ السياسي الجزائري، بحيث يتبنون مستوى تحليلي آخر أكثر تاريخية، مؤداه أن "الحَرْكَة"[610] تبنوا الغطاء الديني للانتقام من الدولة الوطنية وجبهة التحرير الوطني التي حاربوها قبل الاستقلال، وهم يشكلون عموماً جماعات من

---

608 – عرفت هذه المنطقة تمركزاً كبيراً من القوات العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال لامتلائها بالثكنات الكثيرة التي تركها الجيش الفرنسي، فتحولت المنطقة إلىمكان تمركز كبير للجيش بخصائصه الجهوية المعروفة، وعرفت كذلك هذه المنطقة تجربة الثورة الزراعية فأممت أراضي ومست مصالح مما جعل المنطقة تعرف أشكالاً للصراع الاجتماعي والسياسي لم تعرفها كل جهات الوطن بنفس الحدة.

609 – عبد الناصر جابي، الانتخابات والدولة والمجتمع، المرجع السابق، ص44، وأيضاً:

Louisa Hanoune, qu’elle Démocratie en Algérie, Ed: La découverte, France 1995, P 41

610 – نقصد بمصطلح "الحركة" المتداول في اللغة الشعبية الجزائرية كل الجزائريين الذين رفعوا السلاح مع الجيش الفرنسي، أو قاموا بعمل مناوئ لثورة التحرير والذين غادروا الجزائر مع الجيش الفرنسي، في حين بقى البعض منهم في الجزائر.

الاتجاه الميصالي الذي كان موجوداً أثناء الثورة والمعروف بمعارضته لجبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى مجموعة من الخونة.

ولأسباب غير واضحة لم تستطع أن تعبر عن نفسها هذه الجماعات كقوى سياسية مستقلة بعد الإعلان عن التعددية، فكان سبيلها الوحيد هو استغلال انعدام النضج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبالتالي اختراقها من الداخل لتمرير خطابها الحاقد على جبهة التحرير الوطني والمكتسبات الثورية بغطاء إسلامي، من ذلك مثلاً التقليل من ا لإنجازات التي قدمتها جبهة التحرير الوطني للمجتمع الجزائري في مرحلة الاشتراكية، واتهامها بالشيوعية والعلمانية والتشكيك في شرعية الشهيد، وهذا ما عبرت عنه رمزياً من خلال العديد من الأعمال التخريبية كنبش قبور الشهداء وتدمير كل ما يرمز إلى الثورة، فقد كان قدماء المجاهدون وأبناء الشهداء من الضحايا الأوائل للعنف في بعض المناطق الريفية خاصة، وبالتالي كذلك من الأوائل الذين حملوا السلاح ضد الإرهاب وتكوين مجموعات الدفاع الذاتي التي عمت بعد ذلك كل المستوى الوطني، وهذا ما دشن مرحلة انطلاق تحالف سياسي واضح بين هذه القوى السياسية–الاجتماعية الجديدة، بما يعرف في الخطاب السياسي الرسمي "بالأسرة الثورية"، أي أبناء الشهداء والمجاهدين التي كونت البعد الاجتماعي الجديد للنظام السياسي، بحيث اعتمد عليها في توفير الكثير من الإطارات الإدارية والسياسية في هذه المرحلة الصعبة[611].

إذن وفقاً لما سبقت الإشارة إليه، فإن الصراع الذي يدور في الجزائر، إذا كان ظاهره الإسلاميون والدولة، فإنه في حقيقته يعبر عن تناقضات ترجع إلى مرحلة الثورة التحررية وطبيعة الصراعات التي تخللتها بين القوى الاجتماعية–السياسية المختلفة.

إن رد الفعل العنيف من طرف الحركة الإسلامية المسلحة، بعد إلغاء المسار الانتخابي، قد رافقته اجتماعات عديدة كانت قد عقدت من أجل توحيد القيادات الإسلامية التي كانت تؤمن بالعنف سبيلاً لاستعادة الحق المغتصب بعد توقيف المسار الانتخابي، كان الاجتماع الأول في منطقة (الزبربر بالأخضرية) في أبريل 1992، والثاني في منطقة (تامزغيدة بالشريعة) في سبتمبر 1992، جاءت هذه الاجتماعات[612] كمحاولة تنسيقية بين هذه الحركات المسلحة بقصد لم الشمل، لكن تزايد أحداث العنف بطريقة بشعة خاصة بعد حادثة انفجار "مطار هواري بومدين" مما زاد من شدة الانقسامات بين أعضائها ودخولها في صراعات داخلية الشيء الذي جعلها تفقد شرعيتها التي حملت لأجلها السلاح.

---

611 – عبد الناصر جابي، المرجع السابق نفسه، ص 44. و كذلك :

Aissa kheladi : le fis a l'assaut du pouvoir , marsa éd , Alger, 2002, p166-167.

612 – نظراً للفوضى التي شهدتها الحركة الإسلامية المسلحة في مواجهة السلطة بعد إلغاء الانتخابات، لجأت إلى عقد اجتماعات بهدف تنظيم صفوفها والتنسيق فيما بينها، وقد تمت في المناطق التي تتمركز فيها وهي مناطق جبلية اتخذتها مقرات لها.

وإذا كانت الحركة الإسلامية المسلحة تنظيماً ميتاً منذ الولادة لكون أغلب أعضاءه قليلي الخبرة عسكرياً ، عديمي التأهيل في العمل المسلح، فإن رهان من يؤمنون منذ البداية بالعنف ضرورة ومن دون حاجة إلى توقيف المسار الانتخابي، كان الانضمام إلى الجماعة الإسلامية المسلحة (Groupes Armeé Islamique) . وكان هؤلاء إما من العرب الأفغان الذين كان لهم مستوى تكوين عسكري مرتفع، أو من جماعات الهجرة والتكفير (الجزائرية)، وكذلك من الجنود والضباط الذي فروا من ثكناتهم ليلتحقوا بالجماعة الإسلامية المسلحة، وقد ساهم هؤلاء الضباط في زيادة حجمها النوعي، كما أنهم شكلوا بدون شك رصيدها اللوجستيكي والبشري الذي جعلها تنظيماً شديد التأثير قادر على ضرب المصالح الحيوية للجيش بصورة تدعو إلى الدهشة، وقد كانت سياسة المواجهة التي خططت لها الجماعة الإسلامية المسلحة، قائمة على تكرار التجربة الأفغانية ضد التواجد السوفيتي في أفغانستان، بإنشاء مناطق محرمة على السلطة وقوات أمنها، وضرب مصالحها الاستراتيجية وذلك لا يتحقق إلا بضرب المصالح الإدارية والاقتصادية للنظام القائم[613].

ويرى الكثير من الملاحظين أن "الجماعة الإسلامية المسلحة" مخترقة من طرف أجهزة الحكم الجزائري (جهاز المخابرات)، إلا أن هذا الاختراق ما كان ليتم لولا وجود أرضية خصبة له مسرحها الفكر المتطرف الذي تتبناه الجماعة (وجماعات أخرى في دول عربية عدة)، إن هذا الاختراق لا يعفي مسئولية أعضاء الجماعة من أعمال العنف التي يقومون بها حتى ولو كانت تتم اعتماداً على فتاوى مخترقة[614].

الواقع أن جبهة الإنقاذ لم تكن أول من بدأ بالعمل المسلح، بل أنها جُرَّت إليه جراً، إذ وجد بعض قادة جبهة الإنقاذ ممن تفادوا الاعتقال ولجأوا إلى العمل السري، أن جماعات جهادية عدة قد ظهرت في الساحة، وبدأت تستقطب أنصار الجبهة المستائين من ترددها في اتخاذ موقف واضح من إلغاء الانتخابات وإعلان "الجهاد"، وقد وضع التوسع اللافت لنشاط هذه الجماعات وعلى رأسها "الجماعة الإسلامية المسلحة" وسيطرتها على مساحات شاسعة من المناطق الجبلية قادة الجبهة الإسلامية أمام خيارين: إما الإنضمام إلى "الجماعة المسلحة" أو البقاء في شكل مستقل، مع ما يحمله الخيار الأخير من عواقب تفجر نزاع مسلح، لم تكن الجبهة الإسلامية في وضع يسمح لها بحسمه لصالحها، خصوصاً أن "الجماعة المسلحة" كانت فعلاً التنظيم الأقوى والأوسع انتشاراً في مناطق الوسط الجزائري وبالتحديد الولايات المحيطة بالعاصمة، وهكذا اختارت القيادة الداخلية للإنقاذ ممثلة "بالمكتب الوطني المؤقت" كل من (عبد الرزاق رجام ومحمد السعيد) إضافة إلى

---

613 – محمد تامالت، المرجع السابق، ص 188، وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب: عياشي عنصر، الإسلاميون والرصاص، الطبعة الأولى 1992، الجزائر.

614 – كمال الطويل، دروس من عنف الجزائر، مجلة أبواب، العدد 21، دار الساقي: بيروت، 1999، ص ص 64،65.

"حركة الدولة الإسلامية" بزعامة السعيد مخلوفي وعبد القادر شبوطي قراراً مصيرياً –ثبت خطأه لاحقاً – يقضي بالوحدة منهجاً وتنظيماً في إطار "الجماعة المسلحة" [615] (G.I.A)

هذه الوحدة ستظهر لاحقاً قصوراً كبيراً في التطور السياسي لجبهة الإنقاذ التي وجدت نفسها داخل تنظيم سلفي جهادي لا يقبل منطقة سياسة المساومة، وهذا أمر لا مفر منه في عالم السياسة التي تفرض ظروفها في أحيان كثيرة، لكن ما حصل هو أن قيادة الإنقاذ في الداخل قبلت السير في مشروع خطير ربما ظنت أنها قادرة على التحكم فيه، إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً عندما عجزت عن لجم الجماعة من السير في مشروع تعميم العنف.

2) ـ المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي في الجزائر:

إن العنف الذي ساد الجزائر منذ 1992، كانت له نتائجه الواضحة على المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، بحيث ساهم بقدر كبير في تفكيك النسيج الاجتماعي وانحلاله، فحسب التقديرات الرسمية عن ضحايا عنف الجماعات المسلحة منذ 1992 حتى 1997 يوجد حوالي 100 ألف ضحية، ففي سنة 1997 فقط سجلت مصالح الأمن اغتيال 300 امرأة و150 أستاذاً و700 مواطناً، أما السنوات التي سبقتها قد عرفت اغتيال 52 صحفياً وغيرهم من المثقفين والأكاديميين، هذه الاغتيالات تسببت في هجرة الآلاف من الجامعيين والمثقفين.. إلخ، مما جعل الجزائر التي تشكوا أصلاً من فقر ثقافي تفقد أكثر الناس تأهيلاً، وهكذا نخبة بكاملها تمت إبادتها وتشتيتها في شتى بقاع العالم حيث قدر عددهم 450000 شخص، ومنهم 15000 إطار من كل الاختصاصات غادر البلاد منذ 1992[616]، كما تم اغتيال 100 أجنبي (من بينهم 18 ضحية من رجال الدين)، أما الأطفال ضحايا العنف فقد عددهم منذ 1994 بـ 1241 طفل منهم 189 رضيعاً، 300 يتيماً، في حين قدر عدد النساء المغتصبات، منذ 1993بـ 1653 امرأة يتراوح سنها ما بين 17 و 28 سنة.

---

[615] – المرجع نفسه، ص65.

[616] – محفوظ بنون ، المرجع السابق، ص 6

الجدول رقم (07) يوضح عدد النساء المغتصبات منذ 1993-1997

السنة	عدد المغتصبات
1993	197
1994	582
1995	550
1996	144
1997	180
المجموع	1653

المصدر : أحمد مراني، المرجع السابق، ص 100.

إن عملية اختطاف النساء تقريباً تمت في المناطق المعزولة، والبعض يفسر هذا بعملية الانتقام التي تمت ضد عائلات كانت لوقت قريب سند حقيقي للجماعات المسلحة ثم ابتعدت عنها بل وحملت السلاح ضدها وأبلغت عنها المراكز الأمنية، هذه العوامل ساهمت في الممارسات اللا أخلاقية إزاء المرأة كعمليات السبي والإكراه في الزواج، بل والاغتصاب من طرف أمراء الجبال، فهؤلاء الأمراء الشباب ذوي المستوى الثقافي الضعيف والمنحدرين من أوساط اجتماعية شعبية، والذين كانوا قريبين جداً في الكثير من الأحيان من الوسط المنحرف، قبل التحاقهم بالجماعات الإسلامية، وكأنهم من خلال التحاقهم بهذه الجماعات الإرهابية يتحررون من كل الشروط الاجتماعية والاقتصادية الموضوعية.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تم ضياع حوالي 70 ألف وظيفة عمل بالإضافة إلى 350 ألف مواطن بدون أدنى دخل مادي، وخسائر قدرت بـ 2مليار دولار لقطاع المنشآت والتجهيزات وحتى قطاع التربية (المدارس، الثانويات.. إلخ) لم ينجو من هذا التخريب، فهناك تدمير لـ228 مؤسسة تربوية لمختلف الاطوار و1040 مؤسسة اقتصادية منتجة و152 مؤسسة صحية بتجهيزاتها الحديثة اضافة إلي 2051 مسكن فردي مدمر [617]. مع ملاحظة أن هذه الأرقام التي قدمتها السلطة تعلقت بالفترة الزمنية لـ (1995-1997) فهي تهمل أهم السنوات التي عرف العنف فيها مستويات عالية من العمليات مثل سنوات (92، 93،94) لذا تبقى هذه الإحصائيات نسبية لا تعكس الحقيقة المتعلقة بالخسائر البشرية والمادية، فهذه المعطيات حول نتائج العنف لا تعكس سوى فترة تولي "أحمد أويحي" لرئاسة الحكومة الذي حاول قدر الإمكان عبر خطابه السياسي أن يقلل من النتائج التي تمخضت عن أزمة العنف السياسي، رغم أن سنوات (1992، 1993، 1994) كانت من السنوات التي عرفت موجات عنف عالية جداً.

[617] – العياشي عنصر : المحنه الراهنة في الجزائر..هل من مخرج ؟ في سوصيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، الطبعة الاولي دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 66.

ففي الوقت الذي يقول فيه رئيس الحكومة أن ضحايا العنف في الجزائر حسب تقديرات وزارة الداخلية 50000 ضحية، نجد بعض المصادر السياسية المعارضة كالرابطة الوطنية لحقوق الإنسان التي يتزعمها المحامي يحيى عبد النور تقول بـ 120000 ضحية وتطالب في الوقت نفسه بفتح تحقيق في هذه القضية على مستوى المراكز الأمنية[618] ناهيك عن مسألة المفقودين الذين لا يعرف عنهم شيئاً لحد الآن، وتبقى حتى الآن في الجزائر العديد من المسائل المتعلقة بالعنف السياسي عالقة وغير مفصول فيها من طرف السلطات، لكونها تشكل ملف ساخن إذا كُشِف عنه سيولد العديد من ردود الأفعال الداخلية.

هذه الخسائر التي تمخضت عن عمليات العنف كان لها انعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد والشرائح المختلفة للمجتمع الجزائري، فالتخريب الذي طال المنشآت والمؤسسات العمومية أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمناصب عملهم (70% من المواطنين في فقر مدقع) وبالموازاة مع الاختلالات الهيكلية التي أضحى يعيشها الاقتصاد الجزائري من جراء سياسات التكيف الهيكلي والضغوطات المتزايدة لصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى تفاقم الديون الخارجية من 25 مليار دولار إلى 30 مليار دولار من دون أن يسمح بأي استثمار ما عدا قطاع المحروقات.

كل هذا أدى إلى الإضرار بمصالح الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة وخصوصاً الطبقة المتوسطة الدنيا وهي التي تمثل شريحة عريضة من أبناء الجزائر، ولقد وجد أبناء هذه الطبقة أنفسهم أمام طريق مسدود، فعلى الرغم من حصول نسبة كبيرة منهم على قدر مناسب من التعليم، إلا أن فرص العمل أمامهم بدت مغلقة نتيجة لعجز الدولة عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعابهم، الأمر الذي أوجد حالة من الإحباط واليأس والتشاؤم خصوصاً لدى الشباب[619]، وأدى إلى انخراط العديد منهم في أعمال العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية، وعليه فالعنف السياسي في الجزائر صاحبه عنف رمزي واجتماعي من نوع آخر، نتيجة أزمة التغلغل وأثير الأزمة على نفسية الإنسان الجزائري[620]، مما ساعد على بروز ظواهر اجتماعية جديدة لم تكن معروفة من قبل بهذا التشكل مثل : ظهور جماعات اجتماعية مجهولة الهوية تمارس العنف (السرقة، الحقرة..إلخ) تارة باسم الجماعات الدينية وتارة أخرى باسم السلطة، كما برزت العديد من الظواهر اللا أخلاقية كالدعارة مثلاً التي ظهرت بشكل أكثر مؤسسية نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي أفرزتها الأزمة.

---

[618]- A. Harichane, op, cit, p158

[619] – محمد أبو عامود، المرجع السابق، ص 7

[620]– S. Medhar, op, cit, p 154

فالعنف السياسي وما خلفه من نتائج اجتماعية – نفسية – سلبية أثرَّت على المجتمع الجزائري، جعلته يسير بالموازاة مع العنف الاجتماعي، بمختلف أشكاله (المعنوي، المادي)[621] ، وفي هذا الإطار يعد العنف أحد السمات الأصلية للثقافة السياسية الجزائرية، مما سمح لأحد الباحثين الجزائريين أن يطلق على معالم تلك الثقافة "ثقافة العنف" فبعد أن يذكر هذا الباحث التصفيات الجسدية التي كانت تقوم بها مختلف الفصائل الثورية لمخالفيها يقول: "إن العنف جزء أساسي من تراكمية النسق السياسي والاجتماعي الجزائري، وهو جزء أيضاً من الخصوصية التاريخية"[622] أي أن المجتمع الجزائري يحتوي على طاقة عنف مخزنة عبر تاريخيه القديم والحديث، وقابلة للاشتعال في أي لحظة، ومما ساعد في تجذر ثقافة العنف في الجزائر أمران هما: –

- غلبة عنصر الشباب على المجتمع الجزائري، تركيب الشرائح العمرية يوضح أنه 70% من الشعب أقل من 25سنة.

- البطالة خاصة بعد استحكام الأزمة الاقتصادية.

- وجود متواطئين متغلغلين بين السكان المستهدفين ويتحركون تحت تأثير الجماعات المسلحة وينفذون أوامرهم في إرعاب الناس وتخويفهم من القتل البشع.

- وجود جماعات إرهابية مزروعة داخل نسيج سكاني مديني داخل البنى التحتية التي تساعدهم في تنفيذ مخططاتهم وتأمين هروبهم[623].

---

[621] – فالعنف هو دلالة على أن هناك قيماً ما سيعاد النظر فيها أوهي في لب الصراع (لغة، دين، هوية) أي عدم اتفاق المجتمع على القيم السائدة.

[622] – عبد الكريم السعداوي، المرجع السابق، ص71، أنظر: "

L'Algérie Entreviolence et Fondamentalisme", In Revue des Deux Mondes (Janvier 1996).

[623] – جواد بشارة، عرض لكتاب خالد نزار: مذكرات جنرال، عن مجلة النهج، السنة 16، العدد 59، صيف 2000، ص 251.

3) ـ موقف السلطة تجاه العنف : "الاستئصال والبحث عن حل"

رحل بوضياف قبل أن تقوم قائمة لمشروعه السياسي والاجتماعي المتمثل في محاولة تأسيس "التجمع الوطني القومي" (Rassemblement Politique National) تاركاً البلاد في أوج أزمتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي الثاني من شهر يوليو 1992، بعد مضي ثلاثة أيام على اغتيال بوضياف أعلنوا انتخاب "علي كافي" رئيساً جديداً للمجلس الأعلى للدولة، هذه الهيئة الانتقالية الجديدة بزعامة "علي كافي" كانت تحمل بحد ذاتها مؤشرات لما سيكون عليه التعامل مستقبلاً مع الأزمة.

لقد اعتبرت هذه الهيئة الجديدة بزعامة رئيسها الجديد، بمثابة تدشين لسياسة الاستئصال في الجزائر نتيجة للموقف العلني الأكثر تصلباً الذي أبدته حيال جماعات التطرف الديني، وهو الشيء الذي صدر عن "علي كافي" نفسه في أكثر من تصريح دعى فيه إلى استئصال الإرهاب والقضاء عليه من جذوره، على اعتبار أن ذلك شرطاً أساسياً للخروج من الأزمة[624] وتكررت الدعوات الاستئصالية في مناسبات كثيرة رسمية وغير رسمية.

وتطور هذا العنف أمام سلطة كانت لا ترى سبيلاً للخروج منه إلا بالاستئصال إذ تزعمت هذا الخطاب أقلية سياسية لها مقاربات ستالينية فيما يخص الإسلام السياسي وهي معروفة بتوجهها العلماني–الفرانكفوني، فبدأت مجابهة العنف بالعنف وبالعنف المطلق بهدف الاستئصال، لكن هذا العنف الذي قامت به السلطة، لم يقف –مع الأسف– عند حدود القانون والدستور، بل عرف تجاوزات عديدة زادت العنف استفحالاً وجعلت آثاره السياسية والاجتماعية والنفسية بالغة الخطورة ومست كل شرائح المجتمع، أمام هذا الوضع المتأزم كانت السلطة ترى أن على الأحزاب السياسية بصفة عامة والمجتمع المدني واجب التنديد فقط، ثم الانصراف وترك السلطة تنفذ خططها للخروج من العنف باستعمال وسائل أمنية وغير أمنية[625]،خاصة وأن التجارب تدل على أن العنف تبدأ به أطراف معروفة ومحددة الهوية وتدخله في الغالب أطراف أخرى غير معروفة وغير واضحة الهوية[626].

---

624 – جورج الراسي، المرجع السابق، ص 388

625 – عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية، الواقع والآفاق، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، ص6، مرجع سابق ،يعتبر عبد الحميد مهري.. الأمين العام (السابق) لجبهة التحرير الوطني وعضو في الأحزاب التي شاركت في عقد روما، بصفة شخصية مستقلة عن مواقف الحزب الذي ينتمي إليه.

626 – هناك العديد من الأيادي غير المعروفة التي تمارس العنف في الجزائر، وإلا كيف نفسر حدوث مجازر بالقرب من ثكنات عسكرية ومراكز أمن (حادثة بن طلحة مثلاً التي راح ضحيتها 400 شخص)

ومن الوسائل التي استعملتها السلطة في مواجهة الأزمة بعد الاستئصال، هي الإقصاء، فالسلطة التي قامت بعد إلغاء المسار الانتخابي، كانت تعمل بالموازاة مع محاولة الاستئصال وكتتمة له على إقصاء كل قوة سياسية تطرح بديلاً يختلف عن سياسة الحل الأمني، وبالطبع كان هذا الإقصاء يستهدف كل طرح يبحث عن حل سياسي سلمي مع الجبهة الإسلامية، وتطور هذا الإقصاء المادي إلى إقصاء فكري مقنن، بحيث أصبح الدستور المعدل وقانون الأحزاب يرمي إلى تكريس هذا الإقصاء بمنع الأحزاب من تبني أي توجه عربي أو إسلامي، إذ طلب من الأحزاب شطب كل ما يرد في أدبياتها أو في برامجها من ذكر الإسلام أو العروبة[627] ، حتى أن الحركة من أجل الديمقراطية التي يتزعمها الرئيس الأول للجزائر "أحمد بن بلة" صدر حكم قضائي بحلها، لأنها رفضت أن تحذف من قانونها الأساسي فقرة تنص على تعلقها بالقيم العربية الإسلامية.

أما الوسيلة الأخرى التي استعملتها السلطة هي السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام ومحاولة توظيفها في مواجهة الإسلاميين، بالإضافة إلى تشويه الحقائق والتقليل من حجم الأزمة (وهذا طبيعي في مواجهة هذا النوع من النزاعات)، إذ أناطت بالإعلام مهمة التبشير بأن الجزائر بخير وأن الأزمة التي تجتازها هي أزمة بسيطة، والشعار الذي رُفِع هو "الجزائر واقفة على رجليها"، لكن ممارسة هذا النوع من الإعلام الذي لا يعكس الواقع الحقيقي للأزمة الاجتماعية – السياسية، زاد من اتساع الهوة بين المجتمع والدولة ونزع كل الثقة بالإعلام الجزائري، وهناك حالات مفجعة حقاً لهذا الإعلام، فبينما تقع المذابح ويسقط المئات من الضحايا يفتح المواطن الجزائري التلفزيون ليشاهد حفلاً غنائياً مثلاً، أما الإعلام الموجه إلى الخارج فهو مغلق تماماً والمراسلون الجزائريون لا يستطيعون على الإطلاق التصريح إلا بما تسمح به السلطة.

إن الدعوة إلى استئصال الإرهاب تزامنت مع فتح باب "الحوار الوطني" (Dialogue National) مع كل الأطراف التي أدانت اللجوء إلى العنف. فبعد سنة من اندلاع الأزمة أعلنت السلطة عن تأسيس "لجنة الحوار الوطني"، تعتبر هذه الأخيرة أحد مؤسساتها التي أرادت من خلالها أن تؤسس لأسلوب الحوار أمام الرأي العام المحلي والدولي، وذلك بالموازاة مع حملات استئصال واسعة لجميع الجماعات الإسلامية المسلحة[628] غير أن العديد من أحزاب المعارضة قاطعت الحوار واعتبرته وسيلة غير ناجحة لمعالجة الأزمة، لأن السلطة استثنت العنصر الأساسي في هذا الحوار وهو الجبهة الإسلامية فقد كانت السلطة تدعو كل الأحزاب باستثناء الطرف الأساسي، ثم تدعوا عدداً كبيراً من الجمعيات المدنية، وتُغرق الحوار في طرح عددي وإحصائي لوجهات النظر، ثم في الأخير تقدم مشروعاً جاهزاً هو مشروع السلطة، ثم يصدر بلاغ بأن المشروع قُبل بأغلبية الحاضرين، هكذا نظمت سلسلة الحوارات التي تقصي الطرف الأساسي وتقصي الحديث عن القضية الأساسية وهي كيفية الخروج من العنف.

---

627 – المرجع السابق نفسه، ص7

628- Sidali gamma, Marchandage Pour un Dialogue , L'Evénemen d'Algerie,4 Decembere 1993, p10

حين أخفقت محاولات الحوار الوطني في إيجاد حل للعنف السياسي المتصاعد، تزايد الخوف من طرف التشكيلات السياسية من الوقوع في حرب أهلية حقيقية شاملة شبيهة بالتجربة اللبنانية، الشيء الذي استنفر الجهود من كل جانب لإيجاد مخرج من هذا المأزق، واتساقاً مع الموقف الأمريكي الداعي إلى توسيع قاعدة الحوار السياسي في الجزائر[629]، ولأول مرة منذ بداية الأزمة اتخذت الأحزاب السياسية المبادرة، واتفقت جبهة القوى الاشتراكية رفقة مجموعة من الأحزاب في خريف 1994 على مشروع لتنظيم حوار وطني حقيقي يشمل جميع القوى السياسية، ويفضي إلى صياغة شكل من أشكال العقد الوطني "Contracts National" لإخراج البلد من الأزمة التي أفرزتها التعددية السياسية، وبما أن الأحزاب تدرك بأن النظام لن يسمح بأن يُقام على الأراضي الجزائرية اجتماع مستقل كهذا فقد دُعِيَ إلى عقد مؤتمر سريع، تحت إشراف جمعية "سانت إيجيديو المسيحية" (Sant' Egidio) في روما، التي استضافة مؤتمرات سابقة لحل أزمات بلدان أخرى (كأزمة موزمبيق) وقد عرضت تقديم الخدمة ذاتها إلى الجزائر، فصدرت دعوات إلى جميع الأحزاب السياسية وإلى الحكومة نفسها لكن لم تحضر هذه الأخيرة حسب ما كان متوقعاً[630].

ومن خلال هذه الاتفاقية انعكست معادلة الحوار التي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية إذ أصبحت المعارضة هي المحاور الرئيسي بعد وصول الحوار بين السلطة والأحزاب الخمسة إلى حائط مسدود[631] وقد اشتركت في تلك الاتفاقية أهم الأحزاب الجزائرية خاصة الجبهات الثلاث: (جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب التجديد الجزائري بالإضافة إلى حزب اليسار التروتسكي الذي تتزعمه "لويزة حنون" وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركتي حماس والنهضة) ومن بين أهم المبادئ التي اتفقت عليها القوى السياسية في هذا العقد:

1- منع استعمال العنف كوسيلة لتولي السلطة والاحتفاظ بها مع رفض كل حكم ديكتاتوري ورجوع الجيش إلى ثكناته.

2- الاعتراف بأن الهوية الجزائرية تتكون من العناصر الثلاث (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)

3- يجب إطلاق سراح كل مسئولي الحركة الإسلامية وإعادة توحيد كوادرها واستئناف الأحزاب السياسية نشاطها من جديد وفقاً لما أقره دستور 1989.

4- إعطاء الحرية الكاملة للصحافة، وإنهاء العمل بالقوانين الاستثنائية، مع الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين[632]

وللمرة الأولى يوقع ممثلوا الجبهة الإسلامية منذ اندلاع العنف السياسي وثيقة مكتوبة تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية، وترفض اللجوء إلى العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، وللمرة الأولى كذلك تلتقي هذه التيارات المتنوعة التي تتراوح بين الإسلامية والقومية

---

629 – التقرير الاستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص 137

630 – مايكل ويليس، المرجع السابق، ص 445

631 – التقرير الاستراتيجي العربي، المرجع السابق، ص 137

632– W.b. Quandt, op. Cit, p95

والاشتراكية والتروتسكية حول مشروع سياسي واحد ترفعه إلى السلطة، لكي تكون هي بدورها طرفاً فيه.

وفعلاً بعد انتهاء "العقد" بدأت بعض التشكيلات والجماعات الدينية المتطرفة مثل "الجماعة الإسلامية المسلحة" ترسل إشارات عن استعدادها لإلقاء السلاح إذا ما أعلنت السلطة موقفاً إيجابياً تجاه "عقد روما"، لكن موقف السلطة كان متصلباً تجاه هذا العقد، وذلك انطلاقاً من رفضها لأي تدخل خارجي في الشئون الجزائرية، ووصل بها إلى اتهام التشكيلات السياسية التي شاركت في "عقد روما" بأنها خانت القيم الوطنية الثورية عندما لجأت إلى جمعية مسيحية في دولة أجنبية للتفاوض حول إيجاد حل للأزمة[633].

فحسب تصور العديد من المحللين السياسيين الجزائريين – ونحن نتفق معهم في هذا الرأي– بأنه كان هناك فرصة حقيقية للخروج من الأزمة المتمخضة عن التعددية وتحقيق ضمانات كافية لكل طرف من أطراف الصراع، لكن ضاعت الفرصة لأن السلطة تعتقد أن هناك حلاً واحد للأزمة وهو المواجهة أو الاستئصال (Ablation)، وهذا ما يؤكد مرة أخرى فرضية سيطرة العناصر الاستئصالية[634] العسكرية على بنية السلطة في الجزائر.

لكن بمجيء الجنرال "اليمين زروال" محل "خالد نزار" في وزارة الدفاع تغيرت الأمور نسبياً لتظهر من جديد قضية الحوار مع الجبهة الإسلامية، وفي ظل أجواء التجاذب التي عاشتها الجزائر عام 1994 استكملت الدولة تجديد مؤسساتها المؤقتة، فكان من بين الإجراءات التي اتخذها زروال هي العمل على خلق شرعية جديدة للحوار الوطني عن طريق تنصيب مجلس جديد موسع بعد فشل المحاولات الأولى في احتواء الأوضاع، لكن الأحزاب السياسية رفضت الاعتراف به وقاطعته وذلك قناعة منها بأن السلطة السياسية بتشكيلتها الاجتماعية في تلك الفترة لا تؤمن بالحوار كأساس لتسوية النزاعات الدائرة في الجزائر، ومن بين أهم القوى السياسية التي قاطعت التقليعة الجديدة للحوار: حزب جبهة التحرير الوطني، حركة التحدي، الحركة من أجل الديمقراطية في

633- S. Medhar, op. Cit, p 155

634 – حول طبيعة السلطة / الدولة في الجزائر يقول الباحث "عدي الهواري" المقيم حالياً بفرنسا (ليون): "وضعت الجزائر منذ الاستقلال نظاماً يوجد فيه سلطتان: سلطة عسكرية نصبت نفسها مصدراً للشرعية، وسلطة تنفيذية تعتمد على الأولى، وبينما امتنعت سلطة الجيش عن وضع مؤسسات لإدارة مسئوليتها، اكتفت السلطة التنفيذية بإضفاء الطابع المؤسساتي على أجهزتها، إن السلطة الحقيقية (الخفية) هي تلك التي تمارسها الهيئة العسكرية، أما السلطة الظاهرة فيتولاها رئيس الجمهورية والحكومة، وقد تولد عن هذا الوضع عدم مسئولية السلطة العسكرية وإعفاء المسئولين الذين تم تنصيبهم لإدارة الحكم من الخطأ، ولا يبدو أن دولة القانون ستتحقق ما دام نظام المسئولية لا يطال المسئولين الكبار في جهاز الدولة ، أنظر في هذا الصدد:

A. Lohouari: Reflexions Sur La Tragedie Algerienne, confluences Mediteraneé, Paris, N: 20 (1996-1997)

الجزائر، جبهة القوى الاشتراكية، حركة النهضة، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب التجديد الجزائري، الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري[635].

إن الغرض من اختيار "اليمين زروال" وزيراً للدفاع من طرف الجنرال "خالد نزار" الذي كان أحد أعضاء المجلس الأعلى للدولة، وأحد مدبري الانقلاب الأبيض ضد الشاذلي، لم يكن سوى محاولة جديدة لإرساء دعائم حكم عسكري استئصالي، وفي نفس الوقت تحضيره لخوض عملية الانتخابات الرئاسية التي وصلت إليها الدولة كحل نهائي لمسألة الشرعية، خاصة مع تزايد أعمال العنف والضغوطات الدولية، وقد حدد لها يوم 16 نوفمبر 1995 كتاريخ لإجرائها.

ثالثاً : الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995: "البحث عن الاستقرار"

بعد استقالة أو إقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" واغتيال الرئيس "محمد بوضياف" قدم الرئيس "زروال" نفسه على انه رجل الحوار الحريص على إعادة الاستقرار والأمن للشعب الجزائري، وإنهاء حالة الطوارئ التي تعيشها الجزائر منذ 1992[636] فدعى إلى الحوار الوطني محاولة منه لم شتات كل التشكيلات السياسية الموجودة على الساحة، ولكن مقاطعة هذه الأخيرة لهذا الحوار، جعلت المحاولات تفشل في إيجاد تسوية للأزمة السياسية والاجتماعية التي تمخضت عن إلغاء نتائج الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، وهو الأمر الذي أجبر النظام السياسي على تركيز مبادرته السياسية على الانتخابات الرئاسية المخطط لها، إذ اعتبرت هذه الانتخابات جزء من الحل السياسي الذي قررته المؤسسة العسكرية كما اعتبرت بداية لحل أزمة الشرعية والمؤسسات التي عانت منها الجزائر منذ استقالة الرئيس بن جديد.

فالفرضية التي يمكن الانطلاق منها فيما يتعلق بهذه الانتخابات أنها هدفت إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية في الجزائر بعد التجربة الفاشلة التي عاشتها منذ 1991، والاستمرار في نفس الوقت في العملية الانتقالية التي دشنها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 في ظروف جديدة وميزان قوى سياسي واجتماعي سيكون هذه المرة لصالح النظام (المؤسسة العسكرية)، فلقد ترشح رسمياً في هذه الانتخابات التي اعتبرت الأولى من نوعها في العالم العربي ثلاث أحزاب سياسية: محفوظ نحناح رئيس حركة حماس وسعيد سعدي أمين عام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وأخيراً نور الدين بوكروح زعيم حزب التجديد الجزائري، أما مجموعة العقد الوطني (تحالف أحزاب سانت إيجيديو – روما) فكان موقفها رافضاً لأي انتخابات مهما كان نوعها قبل أن يتم الاتفاق على أهم القضايا السياسية المعلقة المتمثلة في قضية العنف والحوار مع الجماعات المسلحة[637].

---

635 – جورج الراسي، المرجع السابق، ص 435

636 – أحمد مهابة، مصاعب الديمقراطية في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 128، يناير 1997، ص 181.

637 – أنظر جريدة الأمة : من 17 إلى 43 يناير، عدد 84 ، 1995، ص 4

كانت هذه الانتخابات بمثابة امتحان فعلي لمصداقية النظام الجزائري داخلياً وخارجياً، خاصة وأن الكثير من الآراء كانت ولا زالت في بعض الأحيان تربط بين الأزمة السياسية والأمنية وبين إلغاء نتائج الانتخابات في بداية 1992، التي فازت بها جبهة الإنقاذ "المُحَلَة" ، ورغم هذا الجور الصعب ترشحت الكثير من الشخصيات الحزبية الجديدة والتي لم تستطع في غالبيتها توفير شروط الإمضاءات (75 ألف إمضاء في 25 ولاية على الأقل من مجموع 48 ولاية التي يتكون فيها التراب الجزائري) وبالتالي كان لزاماً انتظار بعض الوقت حتى تترشح بعض الشخصيات المعروفة حتى تضمن مصداقية هذه الانتخابات بطريقة واضحة [638]، ليستقر الأمر في نهاية الأمر على أربع مرشحين آخرين استطاعوا توفير الشروط الرسمية وعلى رأسها الإمضاءات الضرورية، في حين لم يتمكن الباقون من إتمام هذه الإجراءات الصعبة التي فرضتها السلطة، ومن بينهم حزب التحالف الديمقراطي الجمهوري الذي يتزعمه "رضا مالك" وحزب العمال الذي تتزعمه "لويزة حنون" والتي يعتبر ترشيحها كامرأة سابقة من نوعها في تاريخ الجزائر الانتخابي.

ومن بين المُرَشحين الأربع كان رئيس الدولة "اليمين زروال" بحيث أعقبت ترشيحه مناورات سياسية كبيرة، كونه إدعى في البداية أنه مُرَشح حر في حين هو في الحقيقة مُرَشح المؤسسة العسكرية وما صاحبها من جماعات المصالح.

اعتبرت هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر المستقلة وتميزت بمشاركة شعبية واسعة[639] وبتحالف العديد من منظمات المجتمع المدني القريبة من السلطة مع ترشيح "اليمين زروال" في حملته الانتخابية. من أبرزها: المنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين وأبناء الشهداء وبعض المنظمات السنوية كاتحاد النساء الجزائريات والاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرها من المنظمات التي ستشكل في المستقبل القاعدة الفعلية "للتجمع الوطني الديمقراطي" (RND) وهو الحزب الذي أفرزته المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات الرئاسية 1995، ويضم كل الانتهازيين الذين استفادوا من الترقية السياسية في جبهة التحرير الوطني عندما كانت الوحيدة في الحكم، ذلك لأنه يمثل الحزب الجديد للسلطة وبالتالي الغطاء الجديد الذي يجب أن تنضوي تحته كل الفئات الاجتماعية السياسية القريبة من السلطة.

إذا كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية قد كونت نوع من المفاجأة فإن النتائج النهائية لها لم تكن كذلك، رغم كونها أول انتخابات رئاسية تعددية في حياة الجزائر السياسية وكانت مهمة من هذه الزاوية في التعرف على ميزان القوى السياسي بين مختلف القوى الحزبية التي أفرزتها التجربة السياسية التعددية خاصة بعد الأحداث الكثيرة التي عاشتها الجزائر منذ انطلاق العملية الانتقالية والعنف الذي لازمها، فقد كان واضحاً منذ البداية أن النتائج ستكون لصالح المرشح الحر "اليمين زروال" لعدة أسباب على رأسها يأتي ضعف المُرَشحين المنافسين، إذا استثنينا

---

[638] – عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة والمجتمع، المرجع السابق، ص 164، وللمزيد من التفاصيل أنظر : نبية الأصفهاني، الجزائريين بين المواجهة والمراهنة على شرعية الانتخابات الرئاسية، السياسة الدولية، العدد123، أكتوبر 1995.

[639] – مروي ممدوح سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، المرجع السابق، 179.

القوة النسبية للمُرَشح الإسلامي محفوظ نحناح الذي منعه فوز المرشح الرسمي "زروال" في الدور الأول من قياس قوته الفعلية في المجتمع والتحالفات التي كان يجب أن يقوم بها مع قوى إسلامية أخرى لو نجح في هذه الانتخابات.

المرشح	الحزب	الأصوات	النسبة
اليمين زروال	**حر**	**7088616**	**%61**
محفوظ نحناح	**حماس (حركة مجتمع السلم)**	**2971974**	**%25.6**

الجدول رقم (08) : يوضح الأحزاب الأربعة الأولى في الانتخابات الرئاسية 1995

سعيد سعدي	**التجمـــع مـــن أجـــل الثقافـــة والديمقراطية**	**1115796**	**%9.6**
نور الدين بوكروح	**حزب التجديد الجزائري**	**443144**	**%3.8**

المصدر : مايكل ويليس، المرجع السابق ، ص 514

لعل أول ملاحظة تفرض نفسها على كل من يقوم بقراءة للنتائج التي تحصل عليها المُرَشح الفائز، هو ذلك التفاوت الكبير في النسب من ولاية لأخرى، فلقد حصل زروال على أعلى النسب في المناطق الشرقية (الشاوية)61% وهي المنطقة التي ينتمي إليها وتنتمي إليها معظم كوادر المؤسسة العسكرية، في حين لم يحصل مرشح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى على نسبة قليلة 9.6% في المناطق ذات النزعة الإثنو–ثقافية الأمازيعية (بجاية، تيزي وزو.. إلخ)، وهذه النتائج تؤكد من جديد سيطرة البعد الجهوي[640] (المناطقي) العشائري في المجتمع الجزائري، وتعتبر عامل سوسيولوجي تفسيري مهم لفهم بنية السلطة والأحزاب السياسية والتعددية بشكل عام، فالبعد القبلي والإثنولوجي الذي يشكل جزء مهم من التشكيلة الاجتماعية الجزائرية هو الذي غذى منافسة الأحزاب في الجزائر [641]، أما المُرَشح محفوظ نحناح زعيم حركة حماس (حركة مجتمع السلم) فقد احتل المرتبة الثانية بنسبة 25.6% وكانت له حظوظ كبيرة في النجاح إذا انتقلت الانتخابات إلى الدور الثاني، ويرجع سبب حصوله على المرتبة الثانية إلى التقلص الكبير الذي شهدته الحركة الإسلامية ممثلة في جبهة الإنقاذ بعد حلها نهائياً، مما جعل العديد من القوى الاجتماعية الدينية تميل إلى هذا التيار المعتدل خاصة في ظل الفراغ الذي تركه الحزب "المُحَل" (الجبهة الإسلامية).

وهكذا استطاع الجيش أن يفرض مرشحه مستغلاً الوضعية المأساوية التي وصل إليها المجتمع الجزائري من جراء تصاعد عمليات العنف من طرف الجماعات المسلحة، وهو يدرك تماماً أن المجتمع سوف ينتخب من سيحقق له الاستقرار، وعليه فإن الشعب الجزائري لم ينتخب "زروال" كشخص سياسي له ثقافة سياسية عالية تؤهله لتبوء منصب الرئاسة كما يحدث في العديد من المجتمعات الغربية، وإنما انتخبه الشعب باعتباره رجل عسكري يمكن أن يحقق الاستقرار للمجتمع.

---

640 – عبد الناصر جابي، لماذا أخفقت الأحزاب السياسية في الجزائر؟، المرجع السابق، ص5.

641 –من أجل معلومات أكثر حول دور القبيلة في الانتخابات يمكن الرجوع إلى رسالة الدكتوراه للباحث : مرقومة منصور ، القبيلة و السلطة في المجتمع في الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، جامعة وهران ، 2010 ،غير منشورة .

لقد تسلم الرئيس زروال الحكم في مرحلة تميزت بالتردي الشديد للأوضاع الاجتماعية وتفشي الفساد داخل أجهزة الحكم، والعنف الذي وصل خلال الفترة التي حكم فيها (1996-1997) إلى 1000 ضحية حسب العديد من التقارير[642]، كما تميزت بتجاوزات خطيرة من طرف قوى الأمن، بالإضافة إلى التردي الاقتصادي، وهي الأوضاع التي وعد بالقضاء عليها خلال حملته الانتخابية، فلقد حاول من جديد ترسيخ قانون الحوار بين جميع الأطراف المتعارضة لكن لم يفلح في ذلك[643]، لأن التيار الاستئصالي داخل السلطة والمؤسسة العسكرية، حال دون أداء هذه الوظيفة الأساسية التي عاهد الشعب بها منذ توليه الرئاسة، وذلك نتيجة لصراع الأجنحة في السلطة بين الاستئصاليين الذين يريدون اقتلاع الجماعات الإسلامية المسلحة من جذورها، وأصحاب اتجاه الحوار الذين يريدون حل سلمي للمسألة، وبين هذين التيارين المتصارعين بقى المجتمع الجزائري يموت شيئاً فشيئاً من جراء آلة العنف التي لا ترحم.

خلاصة:

إن إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، التي أفرزتها التعددية السياسية من طرف المجموعة العسكرية وما تمخض عنها من تحولات سياسية في قمة الهرم السياسي، أدت بالضغط على الرئيس "الشاذلي بن جديد" لتقديم استقالته، وتأسيس المجلس الأعلى للدولة كهيئة انتقالية لتحل محل رئيس الدولة، هذا التحول أفرز جواً سياسياً واجتماعياً متأزماً أدى إلى دخول البلاد في أزمة سياسية-مؤسساتية حادة. ترتب عنها ظهور العنف السياسي كرد فعل من طرف الإسلاميين نتيجة إجهاض التجربة الانتخابية التي حققوا فيها فوزاً كاسحاً كاد أن يوصلهم إلى السلطة.

تولى السلطة الانتقالية في المجلس الأعلى للدولة "محمد بوضياف" أحد قادة الثورة الذي جيء به من المغرب، لكنه لم يحكم طويلاً، إذ اغتاله أحد الضباط المكلفين بحراسته في يونيو 1992، وانتقلت رئاسة المجلس بعد ذلك إلى "علي كافي" الذي ساهم في تكريس سياسة الاستئصال، وبعد انتهاء ولايته سنة 1994 عرضت الرئاسة الانتقالية على وزير الخارجية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لكنه طرح شروطاً تحفظت عليها المؤسسة العسكرية فوقع الاختيار على وزير الدفاع الجنرال "اليمين زروال" الذي تولى رئاسة الدولة منذ نوفمبر 1995، ولقد تميزت فترته

---

642 – رجب الباسل، أبعاد استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال، السياسة الدولية، العدد 135، يناير 1995، ص200.

643 – رياض الصيداوي : صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 1 ، الأردن ، 2000 ، ص 113.

بموجات عنف كبيرة نتيجة الانشقاق الكبير الذي وقع داخل المؤسسة العسكرية بسبب طبيعة القوى الاجتماعية–السياسية المتناقضة التي تتكون منها (استئصاليون، دعاة حوار) وانشقاق داخل الجماعات الإسلامية بسبب تناقض الفتاوى والتأويلات للنص الديني، مما زاد من حدة العنف والعنف المضاد، هذه الوضعية المأساوية أدت بالسلطة السياسية إلى استئناف سياسة الحوار الوطني التي تلازمت مع ظهور مؤسسات صورية لا تعبر عن حقيقة الأزمة لكن فشل سياسة الحوار الوطني مع جميع القوى السياسية أدى بالقيادة السياسية إلى البحث عن حل لأزمة الشرعية العالقة، فكانت الانتخابات الرئاسية – كما أشرنا سابقا– بمثابة الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق استقرار نسبي وذلك عن طريق اشتراك بعض القوى السياسية في السير حسب مقاييس وقواعد السلطة وليس التداول على السلطة كما كانت تهدف إلى ذلك بعض القوى في بداية التسعينيات (انتخابات 1990–1991) ولو جزئياً، وهي بهذا المعنى دليل على فشل العملية الانتقالية ذاتها، باعتبار أن المطلوب من هذه الانتخابات هو تكريس للأمر الواقع وتأكيد للقواعد التي فرضتها السلطة الحاكمة التي تسمح بمشاركة شكلية وجزئية لبعض القوى السياسية التي تقبل بهذه القواعد، مما سيؤدي حتماً إلى تجديد وتنويع في النخبة التي ستكون الانتخابات السياسية التعددية وسيلة إبراز وإدماج لها وللقوى الاجتماعية التي تمثلها.

ولقد تمت هذه الانتخابات في جو مشحون بالعنف وبالرهانات على فشلها في الحد من الأزمة وأدت في النهاية إلى نجاح "اليمين زروال" وهكذا فقد أحسن الجيش تقديره هذه المرة في تمرير مرشحه العسكري حسب قواعد اللعبة والذي سوف يضمن له مصالحه وينفذ له قراراته على المدى المتوسط.

الفصل الثامن

الجانب التطبيقي

التمثلات السياسية لواقع التعديدية الحزبية لدى المبحوثين

أولا: في خلفية الدراسة الميدانية وأهدافها:

مقدمة:

نظرا لأهمية التصميم المنهجي للبحث، حيث أن البحث العلمي أشبه ما يكون بعملية تركيبية تهدف إلى إقامة بناء معين ذا مواصفات محددة لاستعمالات معينة، فإنه من الضروري حتى تتم هذه العملية على أكمل وجه أن يقوم الباحث بوضع مخطط منهجي يحاول الاستعانة فيه بمختلف الأساليب العلمية والأدوات المنهجية التي تكون مناسبة لطبيعة بحثه وخصوصية موضوعه، حتى يتحقق له أكبر قدر من جمع للبيانات التي تخدم موضوعه العلمي، ولهذا الغرض اعتمد الباحث في محاولة جمعه للبيانات على أداة المقابلة L'entretien، بحيث يعد أسلوب المقابلة من الأدوات الشائعة في البحوث الاجتماعية، وهو في أغلب استعمالاته يستخدم كأداة لجمع البيانات حول موضوع بحثي معين، في حين أنه في استعمالات أخرى يستعمل كأداة رئيسية وهو ينقسم إلى نوعين من المقابلة أولا: المقابلة ذات الأسئلة المغلقة، يحاول من خلالها الباحث الحصول على معلومات محددّة حول موضوع معين، ليفرغها إحصائيا ويحقق أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة. ثانيا: المقابلة ذات الأسئلة المفتوحة، التي يترك فيها الباحث المجال للمبحوث للتعبير عن موافقته وآراءه تجاه قضية معينة بدون أن أي تحديد، وهناك من الدارسين من يسميها "المقابلة المعمقة" أو "المقابلة التفهمية"، وهناك من يجمع بين الاثنين في بعض الحالات، وما دامت أدوات جمع البيانات تختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف حسب طبيعة الموضوع، وكذلك ما دامت الدراسة التي يقوم بها الباحث تبحث في طبيعة التمثلات السياسية ومختلف المواقف من الدين في فترة الانتقال الديمقراطي في الجزائر، فإنه إرتأينا أن نعتمد أحد الأدوات الأكثر استعمالا في هذا النوع من الدراسات، بهدف النفاد إلى أعماق المبحوثين للخروج بمعلومات أكثر وتصورات أعمق لفهم طبيعة المرحلة المراد دراستها، وذلك من خلال الاقتراب من مواقفهم التي نعتقد أنها لا تعكس تصورات المجتمع الكلية، بقدر ما تعكس تمثلات شريحة معينة في المجتمع، ولكن بإمكانها أن تعطينا صورة معينة عن رؤية بعض الفاعلين فيها سواء من قريب أو من بعيد لواقع التعددية الحزبية في تلك الفترة ولاسيما دور الدين فيها.

ولهذا إختار الباحث "المقابلة التفهمية"، شبه الموجهة Semi-directif، محددا مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى محورين: المحور الأول: يتعلق بعملية الإنتقال ذاتها أسبابها ومحدداتها، والمحور الثاني بالدين مجسدا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية وعملية الإنتقال، ولا مناص في هذه الحالة أن يتم إختيار جمهور البحث بطريقة إعتباطية، بل راعينا في ذلك عنصرا مهما وهو "الفئة الجيلية" باعتبارها محددا وضابطا لكثير من الأفكار التي نود معرفتها، فكان إختيارنا قصديا، بحيث ركزنا على الفئات التي شاركت وعايشت عملية الانتقال نحو الديمقراطية ولهذا إختار الباحث مفردات المقابلة (العينة) من الفئة الجيلية التي كان لها إنتماء إيديولوجي ديني وكانت منتسبة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحلة) ومعروفين ببعض المواقف الانتخابية والسياسية المؤدلجة فيما يسمى بالإسلام السياسي. واعتمد الباحث في هذا الصدد طريقة معينة للوصول إلى المبحوثين فيما يشبه عينة كرة الثلج بحيث كل مبحوث يدفعنا إلى الآخر بسبب العلاقات التي تربطهم ببعضهم البعض، إن المنهجية التي استعملناها تقترب في نظرنا من المنهج الإثنوميتودولوجي-الفنيومنيولوجي والذي يقترب من الدراسات الانتربولوجية، بهدف معرفة آراء

المبحوثين من طرف المبحوثين أنفسهم. وكيفية تمثلهم وإدراكهم للتفاعلات والأحداث التي عايشوها دون تدخل من الباحث ما عدا درجة توجيه المقابلة وتحليل المعطيات وتنظيمها.

1- نوع المقابلة:

المقابلة التفهمية كأداة من أدوات المنهج الكيفي:

من المتفق عليه على مستوى إجراءات أي بحث سوسيولوجي، أن نميز بين تلك التي تهدف إلى قياس الظواهر عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدها. لهذا تتطلب المناهج الكيفية والكمية مجموعة من الإجراءات المختلفة.

إن المناهج الكيفية تهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها، لهذا يركز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد، فعندما يحاول الباحث معرفة تصورات جماعة معينة عن قضية مثل التحول السياسي والأحداث التي طبعت فترة زمنية معينة، فإنه يستعين في ذلك بالمناهج الكيفية.

لقد ظلت المناهج الكمية ومنذ زمن طويل مناوئة للمناهج الكيفية، تعتمد المناهج الكمية على صيغ رياضية للواقع ونظرا إلى استعمالاتها العادية والمتكررة من طرف علوم الطبيعية فقد إعتربت منذ البداية أنها أكثر صرامة وعلمية من المناهج الكيفية، حيث أدى هذا بالعلوم الإنسانية إلى الاعتقاد ولمدة طويلة أن نموها ومصداقيتها مرهونان باستعمال أكثر للتكميم في بحوثها، ومع ذلك فإنه لا يمكن إخضاع الظواهر الإنسانية دائما للتكميم لذا فهي ملزمة أيضا باستخدام المناهج الكيفية التي تستعين أكثر بالأحكام وبدقة ومرونة الملاحظة أو بفهم التجارب التي يعيشها الأفراد[644]. وإذا إنطلقنا من هذا التصور مطبقين اياه في موضوع بحثنا باعتبار أنه من النوع الكيفي سنجد أنفسنا في صميم السوسيولوجيا الفهمية La sociologie compréhensive كما حددها ماكس فيبر فالإقتراب التفهمي ظل دائما قريبا من السؤال الذي يطرح على المنهجية الكيفية التي مؤداها: أن الانسان ليس مجرد شخص حامل للبنية، ولكن منتج فقال لما هو اجتماعي وفي نفس الوقت مختزن بداخله لقدر مهم من المعرفة، مصدرها نظام القيم المستمد من الأفراد والمجتمع. ووظيفته السوسيولوجيا الفهمية في هذه الحالة سوى تقديم تفسير فهمي لما هو اجتماعي. [645]

وما دامت دراستنا تدور في هذا الإطار من المنهجية، فإنه يتحتم علينا توضيح لماذا بالتحديد "المقابلة التفهمية"، لا شك أن دراسة التمثلات والآراء بما هي تعبير عن رؤى وعن واقع معين سواءا في الحاضر أو الماضي، هو الذي دفعنا إلى تبني هذا المنهج، فالبحث في طبيعة المرحلة السياسية التي مرت بها الجزائر وهي موضوع بحثنا في هذه الدراسة. هو الذي فرض علينا هذا الأسلوب، وباعتبار أن الوصول إلى المصادر المكتوبة نسبيا في هذا المجال إمكانية متحاة برغم شح الدراسات، وبرغم كذلك إمكانيتنا استعمال التكميم إلاّ أنه قناعة من الباحث جعلته ينحو منحى آخر وهو محاولة الإقتراب من المعاني والتفسيرات التي يمكن أن يقدمها فاعلون ليس أساسيون في مسرح الأحداث في تلك المرحلة من أجل استنكاه طبيعتها من خلال الفاعلين أنفسهم وكيفية نظرتهم لتلك الأحداث بكل ملابساتها وحيثياتها وإنعكاساتها على المجتمع وعليهم، ولذا كان

---

[644]- موريس إنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، "تدريبات علمية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 101.

[645]- J-C Kaufmann : L'enquête ses méthodes « l'entretien compréhensive », 3eme Edition, Ormonde Colin, Paris, 2011, P 24.

منهج "المقالة التفهمية" في اعتقاد الباحث مناسبا لجمع المعطيات حول الموضوع المدروس. وإن كان يدعي بعض الدارسين بأنها مجرد إنطباعات ذاتية أو كما يسميها ريمون بودون السوسيولوجيا الانطباعية. إلاّ أنه في إعتقادنا تشكل جانب من الموضوعية. فالذاتية في بعض الحالات ممكن أن تكون موضوعية إذا ما عبرت بصدق عن رؤيتها للواقع الاجتماعي.

2- أسباب اختيار مجتمع البحث ولماذا أداة المقابلة التفهمية ؟.

بعد التقديم للمسار المتبع في البحث الميداني والعوامل التي دفعتنا إلى استعمال أداة المقابلة، واستيضاح شروطها وأهدافها ومدلولاتها المتعددة فيما يخص البحث السوسيولوجي، سنصب اهتمامنا على توضيح الأسباب التي دفعتنا إلى شكل محدد من المعاينة، موضحين بأن العينة في المقابلة لا يمكن اعتبارها تمثيلية ضمن المقاربة الكيفية، فبناء العينة ما هو إلاّ عنوان لعنصر أساسي في المقابلة العريضة. ففي البحث الكيفي الخصائص التفسيرية للمعايير المعتادة (السن، المهنة، الحالة العائلية، الإقامة، ...الخ) تصبح غير إجرائية، فهي تحدد الإطار ولكن لا تفسر، في حين تاريخ الفرد يفسر، إذن فبناء العينة تغدوا عنصرا تقنيا غير مهما بدرجة كبرى، وهو لا يعني بأي حال من الأحوال أن تختار بأي طريقة مهما كانت. فالإقتراب الكيفي يكتفي أساسا بأن تكون العينة مكونة من أشخاص موجودين ومستجوبين. إذن فالهدف الأساسي هو الوصول إلى كيفية تفهم المدركات والتمثلات تجاه قضية معينة [646] (La compréhension des perceptions). إذا كانت هذه التصورات قد أعطتنا فهما ولو بسيط للمعاينة (La constitution de l'échantillon) فإن طريقة اختيار العينة التي إعتمدناها في هذه الدراسة أملتها علينا طبيعة الموضوع الحساسة نوعيا، فدراسة الدين والتمثلات السياسية له في مجتمع يقبع تحت سلطة ما زالت محافظة على دورها المخابراتي والقمعي بالإضافة إلى البنية المحافظة للمجتمع نتيجة تركيبته السوسيولوجية الثقافية المشحونة بالعنف والخوف في وقت نفسه يجعل من الإقتراب من هذا الموضوع ضربا من المجازفة، -برغم إنفراج الأوضاع بعد المصالحة الوطنية-.

أهم شيء واجهه الباحث في اختيار العينة هي قلة المبحوثين الذين قبلوا بإجراء المقابلة، برغم كثرتهم في المجتمع، لأسباب تتعلق بقضايا شخصية (كالسجن بسبب تهمة الإرهاب، أو الطرد من العمل، أو موضوعية كالتخوف من المتابعة الأمنية ...الخ)، ولهذا حصلنا على عدد قليل من مفردات العينة والذين حددناهم في عشرة حالات فقط لإجراء المقابلة أما فيما يخص ميدان الدراسة فركزه الباحث في المدينة التي يقطن فيها (مستغانم) ولكن اضطره الواقع إلى البحث عن آخرين خارج الولاية بسبب عدم قدرته على الحصول عليهم كلهم في نفس الولاية، ولهذا تنقل الباحث إلى مقابلة مبحوثين في ولايتي سيدي بلعباس وتيارت، هذا إضافة إلى ظروف البحث المتعلقة بعمله الدائم المرتبط بالتدريس في الجامعة والتي لم تسمح له بتوسيع مجال بحثه إلى ولايات أخرى بسبب الوقت والارتباطات العائلية ولكن إعتقادا منا أن المقابلة المعمقة لا تتطلب كثيرا من المستجوبين إكتفينا بهذا العدد المقدر بـ 10 أفراد والذي أصبح يشكل حجم العينة.

3- تحديد كيفية بناء شبكة الأسئلة: "البناء التقني للمقابلة"

إن بناء مخطط أو دليل مقابلة ليس بالعملية السهلة، بل من الصعوبة بمكان، بحيث على الباحث أن يكون ملما باشكالية بحثه وتساؤلاته وبنائه الفرضي، وبناءا على ذلك يشرع في بناء

---

[646]- d.c Kanfmaman, op.cit, P 41.

نموذج أولي للمقابلة (Prototype) ويعرضه على بعض المختصين من زملائه (المحكمين) حتى يتأكد من صدقيته النسبية وهذا ما انتهجه الباحث.

إن دليل المقابلة يحتوي على كل ما نريد معرفته تماشيا مع مشكلة البحث، فقمنا بتحضير مخطط المقابلة وبناءه تقنيا عبر محورين من خلال أسئلة عامة وأسئلة فرعية مفتوحة وقائمة على أساس التحليل المفهومي الذي تم إجراءه في المرحلة الأولى والمرتّبة بشكل معين. وهي بهذا تعني أداة لجمع المعطيات تبنى من أجل أن نسأل بصفة معمقة شخص أو مجوعة صغيرة منتقلين من العام إلى الخاص حسب إشكالية الدراسة وفرضياتها وأدبياتها النظرية. إن إعتماد الباحث على نموذج السؤال المفتوح كان الغرض منه، أن يعطي للمبحوث نوع من الشعور بالحرية في إجابته سواءا من ناحية المدة أو من ناحية المحتوى أو الظروف المصاحبة لها كجو اللقاء ودرجة التوجيه وتوفير جو الثقة وشكل مقصود منا استعملنا مفردات في أسئلة المقابلة حيث لا تعطي تفاصيل دقيقة حول طريقة الإجابة، لأن ما يرغب فيه الباحث هو التعبير عن الإحساس والتمثل أو يقيم الشخص المبحوث نفسه، وهذا لا يمكن التعبير عنه بكلمة واحدة أو بعبارة مختصرة، نتيجة لهذا فإن السؤال المفتوح يندرج ضمن الأدوات الخاصة بالبحث الكيفي –كما ذكرنا سابقا– وضمن هذا المنظور العام قام الباحث بالاستعانة بدليل مقابلة محاولا توجيهه كلما استدعى الأمر ذلك. وقام بتسجيل كل ما يقوله المبحوثين بهدف الإلمام بكل المعلومات حتى ولو كانت عديمة المعنى بالنسبة للمبحوث، ثم تفريغها ولهذا فهي "مقابلة معمقة" شبه موجهة احتوت على 21 سؤالا مفتوحا. وكان تدخل الباحث لتوضيح الأسئلة كلما تطلب الأمر ذلك.

4- الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات:

تصنف دراستنا كما أشرنا ضمن الدراسات الكيفية وهدفها هو توفير معلومات حول طبيعة التمثلات السياسية لفترة الانتقال إلى الديمقراطية كما حددناها زمنيا. ومحاولة الخروج بنموذج تفسيري فهمي على المسعى الفيبري. إن إعتماد المقابلة التفهمية لا لشيء إلا لإعتمادها على الحوار الصريح والمعمق مع أفراد محدودين (10 أفراد). نتناول فيها مواضيع محددة كونها تمكن من معرفة المعاني التي يعطيها المبحوثين بأكثر تعمق من الدراسات الاحصائية، حيث تسمح بالمداخلات المطولة حول موضوع أو آخر. وبعرض التجارب الفردية، بما يسمح بمعرفة خصائص الظاهرة، كما تسمح هذه المقابلات بمعرفة المنطوقات التي يرتكز عليها المستجوبين في التعبير عن آرائهم لتلك المرحلة، هذا إذا علمنا أن المجتمع هو عبارة عن نسق ومنظومة أخلاقية، كما يعتبر كذلك عبارة عن مجموعة من المعاني والعلاقات الاجتماعية الفكرية. [647]

أما أسلوبنا في تحليل المعطيات هو منهجية التحليل المكثف Thik description لمنطوقات المبحوثين حسب تعبير Glifford Geetz وعلى الرغم من أن جيرتس عندما قدم هذا المفهوم كأداة تحليلية كان يتحدث عن المادة الأثنوغرافية وكيفية التعامل معها أنتربولوجيا فإنه يمكن لنا استخدام هذا المفهوم أيضا مع تكييفه في تحليل الواقع السياسي، أو في معالجة أي علاقة تفاعلية على مستوى الأفراد.

يفترض الوصف المكثف أن التفاعل في العلاقات الاجتماعية لا يتم إلاّ من خلال دلالة رمزية للسلوك أو اللغة أو أي منتج انساني، فنحن في الواقع نتعامل من خلال إعطاء دلالات

---

[647]- أنظر في هذا الصدد الدراسة الميدانية التي قام بها الدكتور حمدوش رشيد حول موضوع: مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، إمتدادية أم قطيعة ؟ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 316.

لرموز، وهذه الرموز لها بناؤها الخاص المتشابك المعقد والذي نطلق عليه ثقافة، ولهذا فإن أي شعار مرفوع أو أي تعبير عن موضوع معين يمكن أن نعالجه معالجتنا للرمز من حيث محاولة الكشف عن معانيه الضمنية. فالرمز الذي يعني اللغة ضمن دراستنا (ونقصد بها هنا منطوق المبحوثين) يحتوي على طبقات دلالية، كلما كشفنا طبقة وجدنا تحتها طبقة أخرى متشابكة معها ودالة عليها. [648]

وبناءا على هذا الطرح بدأنا في عرض أراء وتمثلات المبحوثين محاولين قدر الإمكان شرح آرائهم وإكتشاف الدلالات الصريحة والضمنية وكذا التناقضات التي وجدناها في كثير من الحالات التي تعاملنا معها فيما يخص المفاهيم والقضايا المطروحة. وكان تدخلنا بارزا في عرض مواقف المبحوثين كلما استوقفنا غموض في بعض الأفكار والتعليق عليها، واصفين ضوء اللقاءات ونبرة إجابات المبحوثين في تعاطيهم مع الأسئلة المطروحة. وقد إعتمدنا كمشرفين على المقابلات على المسجل الصوتي، وتدوين وتسجيل كتابي لكافة ملاحظات المشاركين وردود أفعالهم كما عملنا على كتابة تلخيصات عقب كل مقابلة.

648- علياء رافع: التحولات العالمية والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية "الأنتربولوجيا نموذجا"، مجلة إضافات، المرجع السابق، ص 40.

- التعليق على الجدول:

كما أشرنا سابقا وفق رأي قوفمان في دراسته حول منهجية المقابلة التفهمية، أن خصائص العينة والمتغيرات المتعلقة بها كالسن والمهنة والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة ... الخ، لا يمكن إعتبارها ذات دلالة قوية لإعطائنا تفسيرا مدعما لمواقف وتمثلات المبحوثين، لأن الهدف الأساسي هو الغوص في المعاني الذي يعطيها المبحوث لموضوع الدراسة. وبما أننا وضعنا هذا الجدول التوصيفي لظروف المقابلة وبعض خصائص المبحوثين، فإنه يتوجب علينا على الأقل تقديم قراءة بسيطة له. فإذا انتقلنا إلى متغير السن فإننا نستطيع أن نعتبره دالا نوعيا من حيث فترة موضوع الدراسة، آخذين بعين الإعتبار أن تقريب كل المبحوثين متجاوزين لسن الأربعين (من 40 – إلى 50) وهو ما يؤكد معايشتهم للمدة الزمنية التي إلتزمنا بها في دراستنا كجيل إيديولوجي أو سياسي حسب تعبير كارل مانهايم، لأنه في تلك الفترة كلهم كانوا في أوج مرحلة الشباب ولذا فإنطباعاتهم تعكس ربما بصدق تلك المرحلة، أما متغير الجنس فالظروف الموضوعية للبحث عن المبحوثين هي التي فرضته وإن كان دالا نسبيا بسبب أن تقريبا كل الذين كانوا منتمين إلى الجبهة الإسلامية كان من جنس الذكور، أما المهنة في اعتقادنا لا تعكس بالضرورة بعدا تفسيريا للمقابلات لأننا لم نعتبرها أساسية، مع إعطاء اعتبار للمستوى التعلمي الذي يتدرج حسب كل المستويات، من الابتدائي حتى ما بعد التدرج الجامعي والذي سجلنا فيه حالتين فقط، مع سيطرة المستوى المتوسط (ثانوي، بكالوريا)، وهذا بدوره يعكس إلى حد ما درجة التمثل لدى هذه الفئة التي سيطرت بكثرة على هياكل هذا الحزب، أقحمنا كذلك متغير الإنتماء الحزبي الجديد، لكن بعد ترتيبنا لها، وجدنا أنه تقريبا منعدم ما عدا حالتين الشيء الذي يدل عدم جدواه في تفسيرنا للمعطيات، ويعكس عدم التحول الكبير في المواقف السياسية بسبب الارتباط القوي بالمواقف السابقة.

أما فيما يخص المدة الزمنية للمقابلات فتراوحت بين ساعة وأكثر وفي بعض الحالات أقل، وللتذكير فقط فإن المجال الذي تم الاعتماد عليه يتمثل في مدينة مستغانم ما عدا التنقل في حالتين فقط لمدينتي تيارت وسيدي بلعباس، بسبب قلة المبحوثين في نفس المدينة، علما أن هذه المقابلات استغرقت من الباحث شهرين من الزمن أي بين المدة الممتدة من (13 مارس إلى 26 أفريل)، أما الظروف العامة التي مرت بها المقابلة فكانت جيدة، بسبب تفهم المبحوثين لغرض الدراسة، مما

جعلهم يرحبون بالباحث ويوفرون له الظروف المناسبة المكانية والزمانية للمقابلة، هذه عموما الظروف والخصائص التي جاء الجدول يعبر عنها.

5- صعوبات تطبيق المقابلة:

إن حساسية الموضوع النسبية خاصة فيما يتعلق منه بالجانب الديني- السياسي، جعل الباحث يجد صعوبة في الوصول إلى المبحوثين بالمواصفات التي حددها، أي الذين كان لهم انتماء سياسي في الحزب الديني المحل، ولكن إرادة الباحث، دفعته إلى استعمال شبكة علاقاته الخاصة في البحث عن مفردات المقابلة، ولم يكن ذلك بالسهل وهذا راجع :

أولا: أن مختلف شرائح المجتمع الجزائري ما زالت تحت وطأة الأزمة السياسية السابقة، مما خلق بعض الحساسيات والخوف لدى البعض بأنه مجرد إجراءات من الاستخبارات تحت غطاء علمي الهدف منه البحث في انتماءات بعض الذين كانت لهم قضايا سياسية سابقة (إرهابيين تائبين، مسجونين سابقين ،مطرودين من وظائفهم) بهدف تتبع وضعيتهم وعلاقاتهم بالتيارات الدينية خاصة المتطرفة منها.

ثانيا: كان يريد الباحث الاتصال ببعض القياديين في الحزب المحل (جبهة الانقاذ)، لكن الظروف الموضوعية المتعلقة بالباحث كالإلتزام بالعمل ، وظروف البعض منهم بالإضافة إلى تبعثرهم عبر أنحاء الوطن حال دون وصول الباحث إليهم بصفة مباشرة، مما أدى به إلى الإكتفاء ببعض المبحوثين الذين كانوا ينتمون إلى الحزب المحل بغض النظر عن تمتعهم بدور قيادي أي كمواطنين عادين، ورغم ذلك فالوصول إليهم لم يكن سهلا، مما جعل الباحث ينتقل إلى ولايتين (سيدي بلعباس، تيارت) ،بالإضافة إلى مدينة مستغانم التي يقطن بها، ولكن برغم هذه الصعوبات تمكن الباحث بقدراته المحدودة من الوصول إليهم ومقابلتهم من أجل الوصول إلى أهداف بحثه.

يضاف إلى ذلك صعوبة أخرى تمثلت في أنه بعدما قام الباحث باستجواب المبحوثين في المادة البسيطة التي حصل عليها الباحث، والتي تدل في الوقت نفسه على المستوى المتدني و المتوسط الذي يتمتع به المبحوثين بسبب عدم تملكهم للأدوات المفهومية اللازمة للإجابة على الأسئلة التي تتطلب قدرا من التحليل السياسي الموضوعي بحيث طغت الذاتية والايديولوجية التي إن دلت فإنها تدل على المستوى العلمي للذين كانوا يمثلون المادة الخام للتيار الاسلاموي مجسدا في الجهة الإسلامية للإنقاذ، وهو الشيء الذي جعل الباحث يبذل مجهودا في استنباط ما هو مفيد ذي معنى في المقابلة وإقصاء كل ما لا يخدم بحثه. و هذا ما جعل معطيات المقابلة تتميز بالفقر النسبي في المعلومات ، و هو ما حال دون المناقشة العميقة بالمفهوم الكيفي للمقابلة كما حددناه سابقا في أهداف المقابلة .

ثانيا: تحليل معطيات المقابلات و تمثلات المبحوثين

1-تحليل آراء ومواقف المبحوث الأول:[649]

- **المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها**

[649] – المبحوث ينتمي سابقا إلى الجبهة الإسلامية يبلغ من العمر 50 سنة ويقطن بمدينة مستغانم.

استغرقت هذه المقابلة ما يقارب ساعة من طرف المبحوث، الذي كان له انتماء سابق للجبهة الإسلامية، وتعرض للطرد من العمل كأستاذ سابق في التعليم المتوسط، كان يظهر عليه أثناء المقابلة نوع من التوتر والتبرم في الوقت نفسه من الوضع الاجتماعي والسياسي السائد في الجزائر. كانت إجابة المبحوث على أسئلة المحور الأول مستفيضة نوعا ما، مع بعض العموميات التي تنتمي للحس المشترك، ولكن من خلال تحليلنا لها استطعنا أن نلخص باكورة الأفكار والتمثلات السياسية التي كان ومازال يرى به ا الواقع السياسي المعاصر، المتعلق بفترة الانتقال نحو الديمقراطية في الجزائر والأزمة التي عصفت بها.

بداية ينطلق المبحوث في تعبيره عن تصوره للديمقراطية من فكرة سائدة لدى كثير من أفراد المجتمع مع اختلاف بسيط، إذ" يعرفها بأنها نظام سياسي يجعل سلطة التشريع والحكم بيد الشعب ومن يمثلونه ولكن في اعتقاده يمكن لهؤلاء الممثلين أن يتمردوا على مطالب الشعب الذي انتخبهم لذا يجب تهذيب الديمقراطية وتقييدها بضوابط شرعية تمكن من ممارسة العمل السياسي بنزاهة وتقوى". نلحظ من خلال مقولة المبحوث أن هناك نبرة قبول لفكرة الديمقراطية لكن بشرط تكييفها مع مبادئ الشرع الإسلامي، بسبب عدم ثقته التامة بها، وهو يرى أن عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها الجزائر كانت نتيجة أزمة وليست حلا لأزمة، أي الانتقال كان إجباريا أملته ظروف داخلية وخارجية، من بين الظروف الداخلية: رفض الشعب الأوضاع السائدة سوءا من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية أو حتى الثقافية، بالإضافة إلى شروط صندوق النقد الدولي (FMI) وغياب الإطار السياسي التي يسمح بالتعبير بكل حرية عن تطلعات الشعب الحقيقية ومختلف فئات المجتمع المدني وذلك ضد الحكم الشمولي التسلطي المطلق الذي عمر طويلا وقتل أحلام الشباب في الحرية التي ضحى من أجلها ملايين الشهداء. أما في رؤيته للعوامل الخارجية: فيرى أن تفكك الإتحاد السوفياتي الحليف الإستراتيجي للجزائر وهبوب رياح التغير على دول المعسكر الشرقي ذات الحكم الشمولي لنظام الحكم في الجزائر و المعسكر الاشتراكي الذي تنتمي إليه. ويضيف المبحوث إلى ذلك ضعف استجابة النظام آنذاك لمطالب الشعب الاقتصادية نظرا الاستحواذ فئة معينة على مقدرات الشعب بالإضافة إلى تفشي الفساد والمحسوبية ونهب أموال الشعب تحت عناوين مختلفة ويقرر المبحوث أنه يجب أن لا ينسى الصراع الذي كان قائما في صفوف وأجنحة النظام نفسه بين الإصلاحي والمحافظ والذي أدى إلى تفجر الوضع.

أما في إجابة المبحوث عن اعتقاده وقناعته بتعدد الأحزاب، فقد أكد بالإيجاب إذ يقول:" أؤمن بتعدد الأحزاب وذلك أنه من مبادئ الديمقراطية التعبير عن الآراء والأفكار بكل حرية، لكن ما لا أقبله هو الأحزاب العرقية أو الجهوية التي تعبر عن طموحات ضيقة، وانعكاس لمطالب خارجية غير بريئة". إذ يعتقد المبحوث أن التعدد السياسي لا يتناقض مع الإسلام ذلك أنه في اختلاف رحمة، طالما الأخر يحترم أصول الدين ولا يتعدى على حرية الآخرين ، ثم يؤكد على أن التنوع كان قائما أصلا من الحركة الوطنية في أثناء الثورة أي قبل قيام التنظيم السياسي الو احدي (FLN) ولكن هيمنة هذا الحزب واحتكاره للفعل السياسي والشرعية الثورية أدى إلى إقصاء كل من ما يخالفه، إن التنوع هو القادر على انتخاب وإخراج أفضل النخب التي يمكن أن تسير النظام السياسي في الجزائر إلى التطور، وهو كذلك منبع المنافسة الشريفة بين مختلف الأقطاب السياسية في الجزائر، ثم يؤكد المبحوث مرة أخرى بلغة جازمة أنه لم يؤمن يوما ما بمبادئ الحزب الواحد بعد الاستقلال، أي المواثيق التي صاغها أصحاب السلطة بعد 1962 من خلال فرضهم للنموذج

الاشتراكي كنموذج تنموي لأنه يعتقد أنه أفضى إلى نظام شمولي أقصى كل من معارضة واعتمد على الشعوبية والتعبئة الجماهيرية لتحقيق مصالحة واستمراره.

أما فيما يخص موقفه من الأحزاب العلمانية، فكان ملتبسا نوعا ما، فهو يرى أنها أحزاب متشعبة بالثقافة الغربية ولم تخدم مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، ولكن تصور المبحوث أن الشعب هو القادر على إرجاعها إلى حجمها الطبيعي، لأنها باختصار لا تعبر عن تطلعات الشعب الحقيقية ولا هويته ولا ثقافته. لذا لا ينبغي منعها بالقانون لأن ذلك مخالف للديمقراطية، بل الشعب هو القادر على رفضها في النهاية أي عن طريق الصندوق أي بطريقة ديمقراطية.

أما في إجابة المبحوث عن مسألة الفصل بين الدين السياسية فهي فكرة مرفوضة وهو ما عبر عنه على النحو التالي:" لا يمكن فصل الدين عن السياسة ذلك لأن البشر لا يصلح حالهم إلا بسياسة تضبطها قيم الدين وقواعد الأخلاق والالتزام بمعايير الخير والشر وموازين الحق والباطل، ذلك أن السياسة عندما ترتبط بالدين فهي توفر العدل للرعية والانتصار للمظلوم على الظالم". ويضيف مفسرا ذلك بأنه من خلال هذه الطريقة تتم إتاحة تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع وتوزيع الثروة بعدالة وعدم أكل حقوق الناس عن طريق الرشوة والربا. فالسياسة تحقق عن طريق الدين مقاصد الله في الأرض منذ خلق الإنسان وخلافته، والدين يمنح للسياسة الحوافز التي تدفعهم إلى الخير.

يظهر المبحوث في إجابته عن هذا السؤال أنه يبحث أو يحاول التأكيد على فكرة الأخلاق السياسية، والتي في نظره لم تتمتع بها الأحزاب العلمانية في الجزائر أثناء عملية الانتقال نحو الديمقراطية، وهذا الموقف من طرف المبحوث في حد ذاته إدانه لهذه الأحزاب وأدواتها التي استعملتها أثناء العملية السياسية في الجزائر.

- **المحور الثاني: عن الجهة الإسلامية للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية.**

يرى المبحوث أثناء إجابته عن أسئلة هذا المحور، أنه اختار الانتماء إلى إيديولوجيا الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنها الوحيدة التي كانت تقدم برنامجا لإنقاذ المجتمع الجزائري من براثن التخلف والابتعاد عن طريق الله، وذلك بإقامة" حدود الله وسنة رسوله" وإحياء سيرة السلف الصالح، أي صيانة المجتمع من كل الأمراض الداخلية وكذلك الغزو الثقافي الذي في اعتقاده أضر بمكونات المجتمع وقيمه، وهو يعبر عن هذا بنص العبارة التالية:" ما أصابنا من تخلف سوى لابتعادنا عن كتاب الله وسنة رسوله". كما أن مؤسسي الجبهة كانوا من المناضلين القدامى ضد النظام التسلطي، ولقد توفرت فيهم النزاهة والاستقامة، مضيفا إلى ذلك أنه يؤمن بمشروع الدولة الإسلامية التي غيبت منذ الخلافة الإسلامية الراشدة، فالدولة الإسلامية هي الوحيدة القادرة على حفظ حقوق الفرد ودفعه إلى القيام بواجباته، فالنظام السياسي الإسلامي هو ما يمكن الدولة من قطع تبعيتها للأنظمة الكافرة والملحدة، فلا عزة لمسلم يتبع نصراني أو يهودي وهو يستشهد في هذا بالقرآن:" لن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم".

ثم ينتقل المبحوث إلى النقيض حتى يبرز تسامحه– وهي آلية يعتمدها الكثير من الأصوليون– فيقرر مرة أخرى أن الإسلام لا يتعارض مع المستجدات المعاصرة، والعلوم الجديدة، فلقد كان المسلمون في الماضي هم سادة الأرض ولا يتعارض الدين مع السياسة ولا العقل مع النص.

نلمح هنا لدى المبحوث نوع من التلفيقية و المواربة في التعامل مع الأسئلة، فمرة نجده يتحدث بتشدد مبالغ فيه يدل على تطرفه الديني، ومرة نجد نبرة تسامح يبرر من خلالها تصالحه مع الحداثة، وهذا النوع من الخطاب تتميز به كثير من التنظيمات الإسلاموية باختلاف خصوصياتها

والبلدان التي نشأت فيها، أما في موقفه من الشورى و الديمقراطية فكذلك نرصد نفس ملامح الخطاب السابق ، إذ يؤكد المبحوث أن الشورى هي صورة من المشاركة الواعية في الحكم تستمد جذورها من أصول الدين وجذوره، وهي من أهم مبادئ الشرعية التي يقوم عليها النظام السياسي في الإسلام، أما الديمقراطية فهي نظام سياسي غربي النشأة تطور منذ اليونان إلى الحقبة المعاصرة، وهي تعبر عن رأي الأغلبية، لكن على حد تعبير المبحوث:" الأغلبية تضع ثقتها في أناس قد يخونون الأمانة لذا فالديمقراطية هي جزء من الشورى وليس العكس".

يعلل المبحوث موقفه هذا بالرجوع إلى المدونة الإسلامية باستعماله مفهوم" أهل العقد والحل" في تصوره أن الشورى تضمن عدم انقلاب أهل العقد والحل على الرعية لأنهم يخافون في ذلك الله، ويتقيدون بكتابه وسنة رسوله، وليس بدساتير وضعية تقاس على حساب مصالح فئات معينة ، و تعتمد على إجتهاد أهل الشورى لتحسين أوضاع الناس ولا تقيدها في ذلك برامج انتخابية ساكنة ولا وعود زائفة ولا مصالح انتخابية، وكأن المبحوث يريد أن يؤكد فكرة أن الشورى هي الضمان الوحيد لتسير شؤون المجتمع بخلاف الديمقراطية التي تدعي ذلك ولكن تحكمها في النهاية مصالح الفئات المنظوية تحتها والتي غالبا ما تستعملها لخدمة أهدافها السياسية، متناسيا المبحوث أن الذين أنفسهم ينادونا بالشورى استعملوا الديمقراطية كباقي الفئات والتشكيلات السياسية الأخرى.

في إجابة المبحوث عن الأسئلة المتعلقة بالحزب المحل" الجبهة الإسلامية" وما تلاها من تداعيات سياسية، فكانت الإجابة على النحو التالي: فيما يخص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، اعتبر مشروعها بمثابة الحل للأزمة التي عصفت بالبلاد، رغم قلة خبرة قادتها من الناحية السياسية وسقوطهم في فخاخ وضعها النظام بإحكام، فلو أتيحت الفرصة مرة ثانية لاختار الشعب حزبا سياسيا إسلاميا يعبر عن أصالته وقيمه.

ولكن الجيش هو المسؤول الأول عن إيقاف المسار الانتخابي و" أعني الجيش وزمرة السياسيين العلمانيين وأصحاب النفوذ والمصالح وحتى أطراف خارجية كانت وراء إيقاف المسار الديمقراطي لأنه باستمراره يمكن الجبهة الإسلامية من الوصول إلى الحكم وتهديد مصالح العسكر، وهو يؤكد بهذا فكرة أن الجيش هو من كان سباقا إلى العنف مستدلا بذلك بقوله:" إن الجيش هو من قمع مظاهرات 1988 سابقا ثم جوان 1991 وأقام المحتشدات والمعتقلات في صحراء رقان بدون محاكمة ناهيك عن عمليات القتل الجماعي التي مازالت آثارها مجسدة في المفقودين لحد الآن".

وفي سياق الحديث نفسه، أنكر المبحوث أن الجبهة الإسلامية كانت متطرفة ومتناقضة في تصوراتها ولعل هذا ما عبر عنه بقوله:" لا يمكن قول ذلك لأن السيد عباس مدني حاور سعيد سعدي اللائكي في التلفزة، نعم لقد كان خطاب الجبهة متشددا، ولكن كان يعبر عن آراء غالبية الشعب في تلك الفترة، صحيح أن العنف الذي مارسه النظام ولد عنفا مضادا ذلك أن الإقصاء يولد الإقصاء، والتطرف يولد التطرف". أما في ما يخص تقييمه لفترة حكم اليمين زروال فهو يعتقد أنها كانت أمنية بامتياز، مفسرا ذلك بالتساهل النسبي مع نشاط الجماعات المسلحة، أي حواره معها وفي الوقت نفسه محاربتها بدون هوادة عن طريق اقتحام المجتمع في هذه العملية، ولعل في اعتقاد المبحوث أن تجنيد الحرس البلدي لمحاربة هذه الجماعات المسلحة هو في حد ذاته يعبر عن الرفض الشعبي لهذه الجماعات أو كما قال رضا مالك:" نقل الخوف إلى المعسكر الأخر". ويعلق المبحوث مرة أخرى بقوله:" لقد كانت فترة اليمين زروال فترة للحل الأمني وهذا غير كاف، لأن

جذور الأزمة سياسية واجتماعية وليست أمنية، وستظل مسببات الأزمة باقية مادام الإقصاء موجودا و أقصد بالإقصاء إقصاء المعارضة الحقيقية بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جاءت إجابة المبحوث حول السؤال ألاستشرافي مواكبة للتحولات التي سيشهدها العالم العربي فهو يرى أن الربيع العربي تزامن مع فترة تعافت فيها الجزائر من أزمتها وخرجت من بوتقة الحرب الأهلية، ويمكن للنظام استثمار هذه الوضعية من البحبوحة المالية في الانفتاح على كل أطياف المجتمع من أجل إقامة نظام ديمقراطي حر، وكذلك الأحزاب الإسلامية تعلمت من الأزمة وأنه لا يمكن إقصاء الطرف الأخر حتى لو حاز على الأغلبية، يجب أن تكون الإصلاحات انعكاسا لمطالب داخلية وليس لضغوط خارجية ويجب فتح قنوات الإعلام والاتصال وتوسيع المشاركة السياسية لدى جميع أفراد المجتمع بخاصة الشباب، فلقد أصبح لبعض الأحزاب نضج سياسي يمكنها من استثمار هذه الفترة.

<u>تعقيب:</u>

يظهر من خلال استخلاص بعض تمثلات المبحوث السياسية، أنه أثناء فترة المقابلة التي دامت ما يقارب ساعة من الزمن، كان هادئا في إجاباته، ما عدا بعض الأسئلة التي أثارت ذاتيته أو بمعنى آخر إيديولوجيته، وهو الشيء الذي ساعد الباحث في التنقيب في أعماق أفكاره عن بعض إشكالات الانتقال الديمقراطي في الجزائر في علاقتها بالحزب الديني.

ومن خلال تحليل إجابته، استنتجنا أن الباحث يتأرجح بين رؤيتين تكاد تكون متناقضتين، رؤية تنهل من المدونة الدينية التي ظهرت في إجاباته غير منسقة منطقيا، بحيث جمعت بين الرؤية الدينية العادية أو العامية، والرؤية الإسلاموية أو السلفية، مع عدم "كما تبدى للباحث" قدرته على فهمها الإثنين من حيث منطلقاتهما وأهدافهما وجمعه كذلك بين الرؤية الحداثية، التي أراد أن يبرز أنه متشبع بها خاصة في القضايا المتعلقة بالتعدد الحزبي والحريات...الخ.

لكن ما نلمحه عموما في تمثلاته للأزمة الانتقالية التي مرت بها الجزائر ودور الدين فيها ممثلا في الجهة الإسلامية للإنقاذ، أنه في كثير من الحالات انطلق من تصورات شعوبية نابعة من الحس المشترك، تطغى عليها الأطروحة الدينية الإسلاموية، وهذا ما يؤكد أنه برغم حل الجبهة الإسلامية من طرف السلطة ، إلا أنه ظهر بمثابة المدافع عنها، وعن إيديولوجيتها ويتكلم بخطابها في بعض الحالات جامعا بين الدين والحداثة، وكأنهما لا يتناقضان، وهذه إستراتيجية غالبا ما نجدها لدى التيارات الدينية الإسلاموية، كل هذا يؤكد ولاءه الفكري والاديولوجي للحزب الذي كان ينتمي إليه ويؤمن بأفكاره، وإن كان الحزب قد حل فعلا منذ سنوات، فإن أرضيته الإيديولوجية مازالت مستمرة من خلال تصورات وأفكار العديد من الأفراد في المجتمع خاصة دوي التعليم المتوسط والأدنى من الذين عايشوا انتعاش وإنتكاسة هذا الحزب وكانوا إما فاعلين مباشرين فيه أو متعاطفين معه، أو ضحايا القضاء عليه.

2- تحليل أراء ومواقف المبحوث الثاني: [650]

- **المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها**

[650]-المبحوث الذي أجريت معه المقابلة متعاطف سابقا مع الحزب" الاسلاموي المحل"، يشغل وظيفة في التعليم المتوسط، متزوج ويبلغ من العمر 47 سنة، تمت المقابلة بمدينة مستغانم في مقر سكناه.

استغرقت هذه المقابلة ما يقارب ساعتين مع المبحوث، الذي لم يكن له انتماء مباشر إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن كان متعاطفا مع مشروعها السياسي ومنتخبا لمصالحها عبر كل مساراتها الانتخابية، لاحظ الباحث أنه يتميز أثناء المقابلة بالهدوء والرصانة، مما انعكس على إجاباته.

ينطلق المبحوث في إجاباته على أسئلة المحور الأول من تصور مفاده، أنه ثمة أسباب عديدة اجتمعت في مرحلة تاريخية وأنتجت جمودا على أكثر من مستوى: جمود على المستوى السياسي، حيث انتهت وإلى الأبد حسب تعبيره:" مفردات الحزب الواحد، الفكر الواحد، الشخص الواحد،...الخ" وجمود اقتصادي: تمثل في فشل المشروع التنموي القائم على الطرح الاشتراكي والنموذج السوفياتي، جمود على المستوى الاجتماعي: حيث لم يعد بمقدور السلطة آنذاك أن تستجيب لمطالب جيل جديد، مطالب غير اقتصادية كما كانت في السابق، مطالب تخص المستقبل: "الحرية، المواطنة، الكرامة،...الخ" ثم جمود ثقافي: ارتبط خاصة بالنظرة الدولية للقضايا، الأمر الذي أنتج نمطية في المنتوج الثقافي تقوم عل أساس رؤى وتصورات السلطة، ثم يضيف أنه بالإضافة إلى هذا الوضع هناك وضع دولي جديد بدأ يلوح في الأفق مبشرا بسقوط التجربة الاشتراكية حتى في مهدها. وأمام هذه الرياح الداخلية والخارجية لم يكن بلد مثل الجزائر وبحكم الجغرافيا بعيدا عن هذه المؤثرات، هذه العوامل مجتمعة يعتقد المبحوث أنها كانت وراء الانتقال إلى آفاق جديدة وبنظرة مختلفة، نحو مجتمع تعددي ديمقراطي.

يفهم المبحوث الديمقراطية على أنها مفهوم غربي المنشأ وبالتالي فهو دخيل على مجتمعاتنا إذ يقول: " أريد لهذا المفهوم احتواء الخصوصية الدينية والثقافية لدولة مثل الجزائر، حيث تم تصويره على أنه الحل السحري لمشاكل البلاد بكاملها"، وهذا ما جعل في نظر المبحوث فكرة الديمقراطية تسود كحل لكل المشكلات: الحكم، الاقتصاد، المجتمع،...الخ وبالتالي تم توظيف المفهوم لإقصاء المشروع الإسلامي هو الحل.

يلمح الباحث أن المبحوث في حديثه عن الديمقراطية، يعتبرها السبب المباشر في إقصاء المشروع الإسلامي الجزائري، مستثنيا في ذلك كيفية توظيف فكرة الديمقراطية نفسها من طرف الجهة الإسلامية، ورغم محاولة الباحث استدراج المبحوث للإجابة عن هذا التناقض إلا أنه فضل الصمت والانتقال إلى الإجابة عن سؤال أخر، وربما هذا يخفي العديد من التصورات لدى المبحوث لم يرد الإفصاح عنها.

ثم يؤكد مرة أخرى بلغة جازمة وقطعية بأنه لم ولن تكون الديمقراطية حلا لمشكلات الجزائر، فالحل واضح في نظره، إذ يعبر عن ذلك بنص العبارة التالية:" أزمات الجزائر أزمات أخلاقية ولا أعتقد أنه غير البديل الإسلامي يستطيع مجاوزة هذه الأزمات".

فالديمقراطية في تلك الفترة وسيلة تفكيك لقوى المجتمع وفئاته لا وسيلة وحدة وبناء وكأن المبحوث يريد أن يؤكد أن الديمقراطية كانت عامل هدم وتشتيت لقوى المجتمع التي لم تكن تحتاج إليها، لأن الأزمة كانت أخلاقية بالدرجة الأولى وحلها كان إسلاميا يدعو إلى الوحدة وهذا ما لم توفره الديمقراطية.

ويعود مرة أخرى المبحوث ليجدد تأكيده حول فكرة التعدد الحزبي التي تنبثق عن الديمقراطية إذ يقول: " مرجعيتنا هي الإسلام، والإسلام واضح في هذا الشأن، وعليه تعدد الأحزاب هو إهدار لطاقات المجتمع، فضعف الأمة حاليا هو في تعدد أحزابها وشيعها والله يدعو للاعتصام بحبله جميعا دون تفرقة". مستدلا في ذلك بالاستشهاد من القرآن الكريم: " واعتصموا بحبل الله

جميعا ولا تفرقوا". وبالتالي فالتعدد مرادف للضعف وليس للقوة، وعليه فأنا أجد في هذا التعدد تناقضا مع مبادئ القرآن الذي يعتبر دستور الأمة.

يظهر المبحوث أنه منذ البداية من خلال هذه الإجابات قام بالمصادرة على المطلوب أي فصل في بعض المسائل التي أبرزت أفكاره، ولكن برغم ذلك سيستمر في الإجابة عن باقي الأسئلة، برغم معرفتنا المسبقة بالتناقضات التي ستطبعها.

في إجابة المبحوث عن التنوع الحزبي الذي أفرزته التعددية، أرجع المبحوث ذلك إلى تفسيرات عديدة، أولها: حسب اعتقاده المرجعيات الفكرية لكل طرف والتي تبلورت من خلال جملة من العوامل. فلا يمكن تجاهل المنظومة التربوية في صناعة فكر أحادي يبين مشروع الدولة الوطنية القائم على أساس الاشتراكية، كما لا بد من الإشارة إلى التكوين الغربي لبعض قادة الأحزاب التي تبنت خيارات أخرى غير التيار الديني. فالماركسية اللينينية، القومية العربية...الخ، فكل هذه العوامل كانت عائقا أمام ثبات الأمة وبالتالي فرقت صفوفهم، كما لا يمكن تجاهل حسب تصوري تركة الحركة الوطنية من اتجاهات مختلفة، فهذه الاتجاهات وإن أثرت التجربة الديمقراطية. إلا أنها استغلت هذا الوضع الجديد لبقائها في السلطة. ثم يذهب المبحوث إلى تحديد موقفه من الأحزاب العلمانية وهو يعبر عنه على النحو التالي:" تتبنى أجندة خارجية مصلحتها مرتبطة بالخارج وليس بالداخل، فقد غرست في هذا الوطن لمعارضة المشروع الإسلامي فقط، إذن فالمبحوث لا يؤمن بهذه الأحزاب أصلا، فكيف وهو يقول بالعبارة التالية:" لا أؤمن بأفكارها في النسق السياسي والاجتماعي، فكيف أؤمن بمبدأ العلمانية الذي يعتبر جوهر نسنها السياسي".

يظهر أن المبحوث عموما برغم الضبابية وعدم الوضوح التي طبعت بعض إجاباته إلا أنه بدا واضحا وبصورة قطعية في موقفه من التعدد الحزبي ولا سيما منه الاتجاهات العلمانية أو الديمقراطية،وهي مواقف غالبا ما تتكرر لدى ذوي التوجه الإسلامي أو السلفوي، وهذا ما سيتأكد في إجاباته عن أسئلة المحور الثاني.

- **المحور الثاني: عن الجهة الإسلامية للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية.**

يبدأ المبحوث إجابته عن أسئلة المحور الثاني بتأكيد فكرة أساسية، وهي أن الجبهة ليست وليدة أحداث أكتوبر، بل هي تراث هذه الأمة، فتاريخ أفكارها يعود إلى الحقبة الاستعمارية، ويشرح فكرة اختياره لها لكونها كانت تحمل المشروع الإسلامي كهدف ومرجعيتها هي الدين (القرآن ، السنة) فكيف أختار غير هذا الطرح الذي هو جزء من الفطرة التي فطرت عليها.

أما فيما تعلق بمدى قناعته بمشروع الدولة الإسلامية، فأجاب المبحوث بقوله في الأول كنت أؤمن بفكرة الدولة الإسلامية بالنظر للسياق آنذاك، ممثلا في فشل الدولة الوطنية، لكن بعد الذي حصل وبعد بعض المراجعات الفكرية التي قمت بها الآن أصبح عندي تحفظات عديدة ليس عن الإسلام كحل بل عن طبيعة المشرفين على تأطير العمل السياسي الذين يصبون إلى تحقيق هذه الدولة، ضمن هذا التصور بفصل المبحوث الشورى عن الديمقراطية. مستشهدا بتاريخ العصر الذهبي للدولة الإسلامية أو دولة الخلافة.

المبحوث في موقفه من القطعية أو التعثر الذي مس عملية الانتقال الديمقراطي عن طريق توقف المسار الانتخابي، يعتقد أنه يعتبر عملية اغتصاب لحق الإسلاميين بالقوة الشيء الذي قاد مباشره إلى العنف، نتيجة خلق تيار العلماني (الجيش، الليبراليين) بدعم من طرف الغرب(فرنسا خصوصا) لكنه كذلك يقر بفكرة الأخطاء التي وقعت فيها الجبهة الإسلامية لها حاولت إقصائهم،

ولكن من جهة أخرى في نظر المبحوث الدولة هي التي كانت سباقة إلى العنف لأنها أرادت خنق المشروع الإسلامي منذ نشأته بتواطؤ مع قوى من الداخل والخارج.

يؤكد المبحوث ضمن نفس السياق أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تعاملها مع العملية الديمقراطية وقعت في أخطاء بالجملة، فبالإضافة إلى إقصائها لأطراف فاعلة ومؤثرة في الساحة السياسية والاقتصادية فإنها كانت متسرعة، وبالتالي لم تعط الضمانات ولا الوقت لدوائر النفوذ الأخرى الداخلية والخارجية، خاطبها بدأ خطابا مسرعا، إقصائيا منتقما، وهذا لأنها كانت حركة تفتقر إلى النضج السياسي الذي تتمتع به بعض نظيراتها في العالم العربي، وهذا ما جعلها فريسة سهلة للنظام، فشعبيتها وافتقارها للتجربة والنضج هما اللذان قضيا عليها. ثم أعقبت ذلك فترة الرئيس اليمين زروال التي جاءت في عز الأزمة وبالتالي الدافع الأمني هو الذي هيمن على المشهد الجزائري آنذاك، إلا أنه يحسب لزوال قيامه بفتح قنوات عديدة لاتصال مع زعامات الجبهة لكن الاستئصاليين كانوا ضد ذلك.

وكأن الباحث يريد أن يقول أن الفترة الوحيدة التي شهدت قنوات حوار مع الإسلاميين برغم المعالجة الأمنية التي تبناها النظام هي فترة اليمين زروال لكن التيار الإستئصالي العلماني مجسدا في شق كبير من ضباط الجيش هم الذين منعوه من إتمام هذه المهمة.إذن كان بإمكان هذه الفترة حسب المبحوث أن تشكل حلا للأزمة التي عصفت بالبلاد.

يعتقد المبحوث في إجابته عن السؤال الإسشرافي أنه بعد كل الذي حصل أرى أنه على التيار الإسلامي أن يراجع مجموعة من التصورات والأفكار، فالسياق مختلف حاليا، كما أرى أن التيار مطالب بالخضوع لقواعد اللعبة والتخلي عن التطرف، فالاعتدال والوسطية على غرار النموذج التركي يمكن أن تخدم التيار الإسلامي في الجزائر ويجعله ينهض من جديد على أرضية صلبة، وعليه فإذا ما حصلت هذه المراجعات الفكرية فإن التيار الإسلامي سيبقى القوة المؤثرة الأولى في الساحة السياسية بالجزائر.

<u>تعقيب:</u>

برغم الظروف التي تمت فيها المقابلة وهي مكان عمل المبحوث، إلا أنها تميزت بالسلاسة، والمرونة، فكانت إجابات المبحوث واضحة، ومؤكدة في ذات الوقت للتناقض في بعض الإجابات، تجاه بعض القضايا الجوهرية في المقابلة، وبناءا عليه، لم نستطيع بشكل جيد أخذ مواقف فكرية وتمثلات سياسية صريحة تجاه الانتقال الديمقراطي والدين في الجزائر. وهو في هذا لا يختلف عن المبحوث الأول، فهو من جهة يؤمن بالديمقراطية ولا يؤمن بها في الوقت نفسه، كما يؤمن بالدولة الإسلامية ومشروعها ويدعوها إلى المراجعات الفكرية. ما أخذناه كزبدة تحليل من إجابته عن الأسئلة هو أن التعددية الحزبية في الجزائر كانت عامل تفكك نتيجة عدم تهيئ الأطراف السياسية (الدولة، التيارات الديمقراطية، التيارات الإسلامية ...الخ) برغم ميله الإيديولوجي إلى التيار الإسلامي مجسدا في "الجبهة الإسلامية" ومشروعها لتأسيس الدولة، ومحملا سبب ما سمي بالمأساة الوطنية أي فترة العنف السياسي إلى الدولة والأطراف الخفية الداخلية والخارجية المتحالفة معها، برغم مواقف المبحوث التي تبقى تعبر عن توجهاته إلا أنها كما ذكرنا سلفا، تقترب من الواقع في بعض الحالات، ويبتعد عنه في كثير من الحالات، بسبب سيطرة التحليل العفوي البسيط للظواهر .ولكن نلمح من الناحية الأخرى وجود بذور النزعة الأصولية واضحة في إجابة المبحوث عن بعض الأسئلة.

3-آراء ومواقف المبحوث الثالث:

-المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابه

تميزت المقابلة مع هذا المبحوث، بنوع من التفاعل الحميمي والإيجابي، بسبب وظيفته كأستاذ جامعي مدرك لأهمية البحث العلمي، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية كان الحوار تبادليا، لما يكتسبه الموضوع من أسئلة حساسة. ودامت تقريبا هذه المقابلة ساعتين ونصف تمت داخل أسوار الجامعة، مكان عمل الأستاذ، بسبب ظروف عمله المضغوطة داخل الجامعة، وفي أثناء ترشقنا لفناجين القهوة بدأ الحديث يدور.

وكعادة كل مبحوث بدأ في الإجابة عن أسئلة المحور الأول، يرى المبحوث أن هناك عدة أسباب تقف وراء انتقال الجزائر من عهد الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، منها ما هو اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي، هناك حالة من اللاستقرار مر بها المجتمع الجزائري تمثلت خصوصا في نوع من التسيب السلطوي(السياسي) أنجر عنه نوع من التقهقر الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي، فبعد ما كانت السلطة في يد الرئيس" بومدين"، انتقلت إلى مجموعة من الأشخاص الذين حاولوا السيطرة على الوضع والتحكم فيه دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب، مما ولد حالة من الامتعاض لدى فئات الشعب المختلفة التي أحست بحالة من الظلم وهضم الحقوق على مختلف أوجهها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية الحالة الفكرية والإيديولوجية التي عرفتها الجزائر في السنوات التي سبقت الانفتاح على الديمقراطية، سواءا الوعي الديني ووصول أطروحات المشروع الإسلامي أو الدولة الإسلامية الوافد من المشرق على العموم. وبعض الأفكار الغربية التي حملها بعض دعاة الديمقراطية مقلدين بذلك الفكر الغربي، تضافر كل ذلك أدى إلى ضغط عرفته السلطة السياسية آنذاك مما أدى بها إلى انفتاح سياسي والانفتاح على المجتمع بجميع أطيافه، فرأت بذلك اشراك عدد كبير من المواطنين في رسم معالم الحكم والسلطة ولم يتأت لها ذلك إلا بالتعددية الحزبية والانفتاح الديمقراطي.

ينظر المبحوث إلى الديمقراطية بأنها اشراك لمختلف شرائح المجتمع في صنع القرار وخلق السياسات المناسبة للنهوض بالتنمية الشاملة، فالديمقراطية هي احترام رأي الأغلبية والامتثال له دون إقصاء الأقلية وهي اختيار نزيه للبرامج السياسية والأشخاص عن طريق الانتخاب .

يدعم المبحوث تصوره هذا بأنه الجزائر استطاعت في مرحلة الانتقال إلى التعددية الحزبية أن تهدئ الأوضاع ولو مؤقتا، فلقد وجدت مختلف أطياف المجتمع ضالتها في الوسائل المختلفة التي وضعت تحت تصرفها، كحرية التعبير والصحافة والنقد وطرح الأفكار والبرامج حيث وجد أفراد المجتمع نوعا من المتنفس، ولمسوا نوعا من الانفتاح أعطاهم الأمل في مستقبل سياسي واجتماعي وثقافي مشرق، وهو ما يجعل في نظر المبحوث تعدد الأحزاب ضرورة.وحاجة ملحة وشكلا من أشكال احترام الآخر والأخذ برأيه أو احترامه ومنافسته منافسة شريفة تكون فيها الورقة الرابحة ما يقدم الحزب من أفكار تنموية لا يستطيع حزب آخر تقديمها، أو على الأقل لا يستطيع تقديمها بنفس الدرجة.

في إجابة المبحوث عن علاقة الإسلام بالديمقراطية، فهو يقرر أن الإسلام يتضمن الشورى والشورى يمثلها أفراد ينتمون إلى أحزاب أو يمثلونها أو يمثلون برامجها، ففي رأيه أنها لا تتناقض مع الإسلام، أما إذا كان طرح هذه الأحزاب لأفكار مخالفة لتعاليم الدين كالأحزاب العلمانية فهذا غير مقبول. يؤكد المبحوث أنه من الطبيعي أن الديمقراطية تفتح أبواب أمام جميع شرائح المجتمع للمشاركة السياسية ضمن العملية التعددية، وهذا التنوع يثري العملية الديمقراطية،

ويخضع في الوقت نفسه للبرامج والأفكار وكذا الولاءات الحزبية والإيديولوجية التي قد تكون أجنبية في كثير من الحالات ، فظهر الإسلامي والعلماني والتكنوقراطي وغيرها.

وهذا في رأي المبحوث ليس وليد التعددية وإنما يمتد بجذوره إلى الماضي البعيد والقريب، فبعض التيارات كانت تعمل في الخفاء، وبعضها لم يكن يعمل لغياب الآليات وهامش الحريات، فجاءت الديمقراطية كنقطة انطلاق لهذه الإيديولوجيات من جديد، وظهورها إلى العلن.

المبحوث أبدى موقفا ايجابيا تجاه بعض المظاهر السياسية التي أفرزتها التعددية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها في نظره: حرية الصحافة والتعبير، الحرية الدينية وممارسة العقيدة، حرية التجمع والتجمهر، الممارسة السياسية المتاحة لها، ظهور الكثير من الأحزاب والجمعيات التي استطاعت أن تكون لها قاعدة شعبية وأن يكون لها دور فاعل في الساحة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، أما فيما يخص موقفه من مبادئ الحزب الواحد " جبهة التحرير" فهو ينظر إليه على أنه كان الحصن المنيع ضد توزع المجتمع إلى قوى سياسية متناحرة بسبب الوحدة التي استطاع أن يرسيها منذ توليه زمام الحكم، عكس التعددية التي أدخلت البلاد في انفلات أمني كانت نتائجه كارثية على المجتمع، فهو يتفق معه فقط في نقطة الحفاظ على الوحدة الوطنية، أما الأحزاب العلمانية فكان موقفه رافضا لها تماما، مع الاتفاق وبعض الاختلاف مع بعض القوى الديمقراطية في بعض النقاط، وموقفه من هذه الأحزاب العلمانية جاء سلبيا بسبب فصلها للدين عن السياسة، لأنه يعتقد أن الدين من السياسة والسياسة من الدين، فقد أثبت ذلك في الماضي السحيق عندما كانت السياسة، الحرب، الاقتصاد، تناقش كلها في المسجد.

- **المحور الثاني: في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية**

يرى المبحوث أن الجبهة الإسلامية كإيديولوجيا، ولم يقل" كحزب"، لم تكن وليدة الانتقال إلى الديمقراطية، ولكن كحزب نعم، وهذا كما ذكرت سالفا لأن الأفكار كانت مطروحة على الساحة الوطنية قبل التعددية وقبل الانفتاح على الديمقراطية، وبناءا على ما سبق فأنا أؤمن بمبادئ المشروع الإسلامي إلى حد كبير، ثم يعرج المبحوث معبرا عن موقفه من العلاقة بين الشورى والديمقراطية، فهو يذهب إلى أن لكل منهما مكانة في المجتمع، فيعبر عن هذا فيقول:" إذا كانت الديمقراطية لا تتعارض مع الشورى فهي مقبولة بخاصة إذا كانت تتم عن طريق المشاورة ومشاركة أفراد الشعب في صنع القرار والعكس أنه لا فائدة من الديمقراطية إذا كانت تتعارض مبادئ المشروع الإسلامي". يعتقد الباحث أن المبحوث يكاد يطابق بين الشورى والديمقراطية أو بالأحرى يريد أن يؤصل الديمقراطية في مبدأ الشورى، وهو موقف ملتبس نوعا ما من الناحية المنطقية، ولكن يبقى موقفا.

يعتقد المبحوث أنه كثير من الأحزاب أثناء التعددية كانت تدعي أنها تملك المفتاح السحري للخروج من الأزمة في الجزائر، ولقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأكثر حظا والأقرب إلى ذلك لأنها فازت في الانتخابات بالأغلبية بعد تزكية مشروعها من طرف الشعب، لولا الغاء المسار الانتخابي الذي تولد عنه العنف لعدة اعتبارات ومن بين هذه الاعتبارات حسب المبحوث:

1-إيماني بالمشروع الإسلامي الذي تقدمت به الجبهة الإسلامية وفوزها في الانتخابات.

2-إلغاء المسار الديمقراطي من طرف السلطة الحاكمة آنذاك يعني عدم احترامها للشرعية الديمقراطية.

3-نتيجة الفاء المسار الديمقراطي أدت إلى ظهور العنف والعنف المضاد الذي تجرعت الجزائر ويلاته لعدة سنوات ولا تزال.

وهو يعزو ذلك إلى السلطة الحاكمة آنذاك وعلى رأسها الجنرالات بإيعاز من أطراف أجنبية تخشى المشروع الإسلامي،و تواطأت مع أطراف علمانية أحست بالإقصاء و التهميش و حتى التصفية الجسدية ، إذا تجسد المشروع الإسلامي ، وهو بذلك يرجح فرضية بدأ العنف إلى السلطة الحاكمة ومن أشاروا عليها بالإنقضاض على المسار الديمقراطي، لأن المنخرطين في الجبهة ومرشحيها ومنتخبيها و مسؤوليها لم يحملوا سلاحا ولم يقاتلوا أحدا، فكان المبتدأ بالعنف هو السلطة أولا. أما مسألة التناقضات التي وردت في السؤال والتي وقعت فيها الجبهة الإسلامية. فالمبحوث يتفق تماما مع هذه الأطروحة، وهو يقرر أن الجبهة الإسلامية وقعت في تناقضات نظرا لعدة اعتبارات وهي: – أن غالبية من تولوا القيادة فيها لم يكونوا على دراية بالتسيير الحزبي والسياسي ولم تكن لديهم الكفاءة في ذلك زيادة على أن كثيرا من التصرفات والقرارات كانت اعتباطية وارتجالية مما أوجد هذه التناقضات، أي لم تكن تستند في كثير من الأحيان على برامج واضحة.

ينتقل المبحوث في تقييمه لفترة حكم الرئيس اليمين زروال إلى التأكيد على فكرة أنها هي التي مهدت للمصالحة الوطنية والوئام المدني، خاصة وأن الرئيس اليمين زروال في ذلك الوقت لم يتشبث بالسلطة بل قدم استقالته في سابقة تاريخية، وستبقى مرحلته أحسن من المراحل السابقة.

في إجابة المبحوث على السؤال الاشترافي، يعتقد أنه يمكن للتيار الإسلامي أن يلعب دورا هاما على الساحة الوطنية إذا توفرت الأسباب التالية: –ديمقراطية حقيقية تحترم رأي الأغلبية وليست ديمقراطية صورية– برنامج واضح ودقيق من طرف التيار الإسلامي – قبول الآخر المخالف للرأي –الابتعاد عن التطرف والعنف والاستعمال الأداتي للديمقراطية –عدم الدخول في مواجهات مع القوى الدولية على الأقل في الفترة المتوترة التي سيشهدها العالم العربي الآن والعالم ككل.

- **<u>تعقيب:</u>**

يؤخذ على هذه المقابلة من طرف الباحث وملاحظته، أنها كانت جيدة عموما، وعكست بوضوح موقف المبحوث الذي لم يبد حرجا في الإجابة عن جل الأسئلة، ولكن من خلال تحليلنا لمواقف المبحوث، استنتجنا بعض الملاحظات والأفكار و التمثلات التي تخدم الموضوع، فيما يخص إشكالية البحث، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض الثغرات والتناقضات، كباقي المبحوثين، فمن الإيمان بالديمقراطية وفشل المشروع الوطني بشكله القمعي الذي مارسه النظام بعد الاستقلال إلى الإيمان كذلك بالدولة الدينية، مجسدة طبعا في الجبهة الإسلامية، وإن أظهر المبحوث بعض الاعتدال بسبب مستواه العلمي العالي، إلا أنه برزت عليه بعض ملامح النزعة التطرفية في مسألة الحل الإسلامي ومشروع الدولة الإسلامية، وهذا في اعتقادنا يرجع للأساس إلى التجربة القاسية التي عاشها المبحوث أثناء تلك الفترة، مما انعكست على موافقة، فلقد عايش الاعتقال السياسي والقمع بكل أشكاله، وبالرغم من التحولات التي شهدتها الجزائر بدءا من مرحلة زروال التي أثنى عليها ثم مرحلة بوتفليقة، إلا أنه لا زال يعتقد بإمكانية الدولة الإسلامية إذا طبقت ديمقراطية فعلية، برغم ما ظهر في ثنايا إجاباته من رفض لفكرة الديمقراطية ضمنيا، وهذه خاصية اشترك فيها مع المبحوثين السابقين.

4–آراء ومواقف المبحوث الرابع[651]

[651] –المبحوث ناشط سابق في الجبهة الإسلامية، معلم ابتدائي متقاعد، يبلغ من العمر 57 سنة.

-المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها

تمت هذه المقابلة في منزل المبحوث في ظروف جيدة، واستغرقت من الوقت أثناء الحوار وتقديم الأسئلة ساعتين من الزمن، وبحكم أن المبحوث له باع في النشاط السياسي الإسلاموي أثناء بزوغ الحزب الإسلامي- المحل- فإنه قد طبعت إدارة المقابلة نوع من الانفعالية، أسميها كدارس:" بالانفعالية الإيديولوجية"، البعيدة نوعا ما عن الرصانة الفكرية التي كان يصبو إليها الباحث.

بدون مقدمات كثيرة استهل الباحث كلامه بالحديث عن الديمقراطية معرفا إياها بكونها نظام سياسي غربي لا يمكن أن يتماشى مع قيمنا وديننا، حسب قوله، مبرراته في ذلك هو أنها تعطي للجاهل والمرأة حق الاختيار والانتخاب في حين العامة من الناس لا يمكن أن تسير أمور الدولة، ثم يذهب مباشرة إلى التاريخ للاستشهاد به فيقول بنص العبارة:" أنظر ماذا حصل في التاريخ الإسلامي من فتنة منذ مقتل عثمان وعلي والحسين، أليس لأن العامة والغوغاء من كانت تحكم". يعتقد المبحوث حسب تصوراته بأن ما وقع من اغتيالات وعنف كان نتيجة حكم الغوغاء التي يضمنها حكما ديمقراطيا، لم تكن نتيجته سوى الفوضى ،

وما انتهى إليه برغم هذه المغالطات التاريخية غير المفهومة، هو أن الديمقراطية وليدة بيئة تختلف عن بيئتنا وبالتالي لا تصلح لنا ولا تتماشى مع قيمنا.

في فهمه لعملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، ينظر المبحوث على أنه لم تكن هناك أصلا عملية انتقال ديمقراطي، ما جرى هو أن النظام أراد أن ينفس عن نفسه فقط ويخرج بصراعاته إلى الشارع، لكن انقلب السحر على الساحر واختار الشعب الجبهة الإسلامية عن اقتناع، لقد كانت أحداث 05 أكتوبر نتيجة لتضحيات التيار الإسلامي منذ الستينيات ونتيجة الوعي الذي وصل إليه الشباب المسلم من خلال منابر الجامعات والمساجد، لقد كان على هذا الشباب أن يخرج يوما، ولم يكن الأمر متعلقا بالديمقراطية،لقد كان ذلك قبل سقوط جدار برلين 1989 و انهيار الاتحاد السوفياتي ، و لم تكن الظروف الاقتصادية مواتية لأن الشعب منذ الاستقلال و هو يعيش في غبن و فقر بفعل استحواذ فئة على خيرات البلاد ، فالمبحوث هنا يركز بشدة على الوعي الإسلامي الذي تمتع به المجتمع في تلك الفترة. مقصيا كل الظروف الأخرى التي اعتبرها المبحوثون الآخرون فاعلة في عملية التحول الديمقراطي وظهور الحزب الإسلامي" الجبهة الإسلامية".

ويؤكد المبحوث فكرة رفضه وعدم إيمانه المطلق بتعدد الأحزاب، وهو يقول:" وما أهلك من قبلنا سوى تعدد الفرق والطوائف من معتزلة، شيعة، خوارج، إن الحزب الواحد الناجي والحر هو حزب الله والرسول أي أتباع كتاب الله وسنة رسوله". ثم يعقب بقوله:" إن التعدد يتناقض مع جوهر الرسالة المحمدية وهو اهتمام بالأشياء التي تفرق الأمة ولا توحدها، أي تعدد هذا الذي يرحب بخروج المرأة وسفورها وينادي بالعلمانية والشيوعية؟، أما فيما يخص التعددية الحزبية في الجزائر في الحقيقة ليست إلا تعبيرا عن صراع الأجنحة في السلطة وهو لخدمتها تحت مسميات كثيرة، فهذا النظام كالأخطبوط له عدة أرجل يحاول بها أن يحاصر الحزب الإسلامي الوحيد القادر على قيادة الأمة آنذاك، وهذا ما حدث فعلا، وبالتالي فالمبحوث يعلن صراحة رفضه لحزب النظام" جبهة التحرير الوطني". وهو ما عبر عنه المبحوث على النحو التالي:" كيف لي أن أؤمن بحزب يهمش الدين وسنة الرسول ويحتكم إلى القوانين الوضعية وإلى جهات أجنبية علمانية، ملحدة، شيوعية، لنظام يكرس عبادة الشخص والزعيم عوضا عن عبادة الله". يبدو المبحوث هنا موجها أصابع الاتهام إلى حزب النظام بالخروج عن الدين والرجوع إلى القوانين الوضعية، وكأن الدين في نظره

غائب من إيديولوجية الحزب الحاكم والمجتمع، أي الدين الحق في نظره هو دين الدولة الإسلاموية وهو ما يتفق تماما مع أدبيات حركات الإسلام السياسي.

أما الأحزاب الأخرى العلمانية التي أفرزتها التعددية الحزبية فهو يعتبرها صنيعة النظام وأجهزته المخابراتية من جهة، والأطراف الأجنبية التي تحلم بالعودة إلى الجزائر من جهة أخرى فهي أحزاب مرفوضة، من قبلنا ومن قبل الشعب والدليل على ذلك هو انهزامها في انتخابات 1991.

إذ كيف يمكن فصل الدين عن السياسة، ألم يكن الرسول(ص) أو الخلفاء هم أئمة الصلاة وقادة الجند، إننا نعيش في أزمة وفتنة منذ أن وقع فصل القائد الزمني عن القائد الروحي و قائد الجند عن الرعية، لقد أصبح الحاكم الديني بزبانيته وجنده يضطهد الإمام والعلماء ومن خلفه الرعية، فالدولة هي دولة فئة مسيطرة.

أما في إجابته لماذا اختار الجبهة الإسلامية للإنقاذ كإطار لانتمائه الإيديولوجي فعبر عن ذلك يقوله:" لقد اخترت الانتماء إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنها الوحيدة القادرة على قيادة الأمة نحو الرشاد وتطبيق شريعة الله في الأرض وقطع تبعية المجتمع للغرب وانغماسه في الظلال، ثم يضيف أن الدولة الإسلامية مغيبة منذ الخلافة الراشدة لذا يجب العمل على إقامتها من جديد،فالإسلام لا يتناقض مع السياسة ولا مع العقل ولا مع التطور الحاصل اليوم، بل هذا التطور هو بحاجة إلى الإسلام ليضبطه ويهذب حضارة المادة والجنس. أما في إجابته عن علاقة الشورى بالديمقراطية فنجده بدون مناقشة يذهب مباشرة إلى اعتبارها أساس الملك وهذه هي شريعة الله في الأرض، فمتى كان الغرب يحبنا أن نكون ديمقراطيين، فهو استعملها "أي الديمقراطية "من أجل القضاء على الشورى، فكيف نفسر سكوت الغرب دهرا عن الديكتاتور مبارك والسفاح القذافي، لا لسبب سوى لأنهما أدواته لمنع قيام الدولة الإسلامية، والشيء نفسه ينطبق على الجزائر، وهو اليوم مضطر لمجاراة الأمور بعد سقوط بعض هذه الأنظمة.

- **المحور الثاني: في الجبهة الإسلامية وموقفها من الديمقراطية:**

يعتقد المبحوث أن مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تلك المرحلة هو المشروع الوحيد الواقعي والمتوافق مع تطلعات الشعب من ممارسة حريته في إطار احترام حرية الأحزاب وحدود الشريعة، لولا الطغمة الحاكمة التي أوقفت المسار الانتخابي، هي وحدها من يتحمل وزر الدماء الغزيرة التي سالت، وهي التي كانت سباقة إلى العنف وإقصاء الحركة الإسلامية(FIS) شاهد على ذلك، فلقد كان الاختطاف والقتل يوميا، ناهيك عن التعذيب ومصادرة أملاك الناس وهدم بيوتهم وقطع أرزاقهم.

فالمبحوث يصب جل غضبه على الفئة الحاكمة، باعتبارها المسؤول الأول والأخير عن إفساد الحياة السياسية وإقصاء حزب جبهة الإنقاذ، التي ينفي عنها أي تناقضات، كأنها فوق التاريخ، بحيث يعتقد أن النظام هو الذي نصب لها فخاخ من أجل السيطرة على الوضع وإقصائها من الساحة لأنها كانت ستأخذ مكانه، فكان له ذلك من خلال القوة التي يملكها فكثير من أفراد المجتمع الجزائري مازال ينظر إلى الجبهة على أنها صاحبة حق مغتصب. في تقييم المبحوث للمرحلة التي حكم فيها الرئيس" اليمين زروال" فهو ينظر إليه على أنه استئصالي بامتياز هو ورئيس حكومته رضا مالك، أنهم على حد قوله:" يتحملون وزر الدماء التي سالت، والحل الأمني لن ينهي الأزمة". يؤكد المبحوث في السؤال الأخير من المقابلة أن المستقبل لن يكون سوى إسلاميا، يستدل في ذلك بالتجارب التي مرت– وتمر– بها دول العالم العربي، حيث يرى أن كل تاريخ الانتخابات

والاحتجاجات سواءا في مصر والمغرب ومصر وحتى ليبيا فيما بعد تؤكد أن الحل لمشاكلنا هو الاعتماد على الدين الإسلامي في تسيير الشؤون العامة، ولو أجريت أي انتخابات في المستقبل بنزاهة لفازت الأحزاب الإسلامية من جديد، أما في الجزائر ومع كل هذه التحولات في العالم العربي على الحركة الإسلامية أن تحضر نفسها من جديد لتخوض معركة جديدة مع النظام لاسترجاع حقها المهضوم.

- **تعقيب:**

يمكن أن نستنتج من هذه المقابلة أن المبحوث في إجاباته، التي كانت تخلو من الرؤية التحليلية، يدخل في إطار المؤدلجين دينيا وسياسيا، وهو بهذا يفصح مباشرة عبر ما استنتجناه عن خلفياته الإسلاموية، السياسية، التي تعلن مباشرة تمسكها بالخط السلفي التي لا تؤمن سوى بالحظ الواحد والاتجاه الواحد المتمثل في الإسلام هو الحل– وهو نموذج يعكس رؤية التيارات السلفية كما هي سائدة في بعض دول العالم العربي خصوصا مصر، ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن نفس التيارات موجودة في الجزائر، وهذا ما نلاحظه يوميا– لكن تحت غطاءات مختلفة، ومذاهب متعددة–وهي تتريث الفرصة لاستعراض قواها كما حدث في التسعينات.

5– آراء ومواقف المبحوث الخامس:

–المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها

على عكس المقابلات السابقة، فإن هذه المقابلة تميزت بظروف مناسبة، كما تميزت بإجابات مركزة من طرف المبحوث، استغرقت هذه المقابلة ساعة من الوقت في بيت المبحوث.

وبعد تعريفه بموضوع البحث وأهدافه ونوع الأسئلة المراد توجيهها إليه، لمحنا تجاوبا من طرف المبحوث وتفهما، بسبب مؤهلاته العالية باعتباره أستاذا جامعيا.

في البداية أبدى المبحوث رأيه بصيغة مركزة حول أسباب الانتقال معتبرا إياها بنيوية بالأساس، تتعلق بطبيعة النظام السياسي وأنساقه المختلفة ومدى الفساد الذي طبعه على مدار عشريتين ونصف من الزمن ، وكيفية انتكاسة إيديولوجية الثورة التي بنيت على أساس الثلاثي الذي اصطلح على تسميته ب . " الدولة، الوطن، الحزب".

ثم انتقل معرجا على مفهوم الديمقراطية بقوله:" أفهم الديمقراطية بأنها مشاركة كل أفراد المجتمع في اختيار ممثليهم في السلطة التشريعية و الذين يساهمون في سن القوانين المختلفة و مراقبة السلطة التنفيذية في ممارستها ومدى انسجامها مع القوانين".

بعد أن قدم فهمه للديمقراطية اعتبر أن هذه الأخيرة في الجزائر لم تكن حلا لأزمة سياسية بل لأزمة سلطة ممارسة لسنوات طويلة(بعد الاستقلال)، كما كانت لها علاقة بأوضاع اقتصادية مرت بها البلاد في تلك الفترة بسبب تراجع عائدات النفط.

وهو في هذا الإطار يوضح موقفه من تعدد الأحزاب، بأنه مؤيد له لاعتقاده أن ذلك يمكن من تمثيل الآراء المختلفة للأفراد ضمن الأطر القانونية، كما يتيح المجال للأفراد للوصول إلى السلطة بالطرق الديمقراطية، كما يفيد الأحزاب من مراقبة السلطة التنفيذية في آدائها اليومي، كما ينظر إلى هذه التعددية على أنها لا تتناقض مع الإسلام لأن دستور البلاد ينص على أن دين الدولة هو الإسلام وهو ما يعني عدم قيام أحزاب سياسية تعادي الإسلام ،أما التعددية الحزبية وما أفرزته من تنوع إيديولوجي ففي نظر المبحوث قد أثرى الحياة السياسية في الجزائر، بحيث مكن من

ظهور أبرز الاتجاهات في الجزائر(دينية، عرقية، علمانية...الخ)وأعطى فرصة للجميع للتعبير عن اتجاهاتهم، وأتاح المجال لأفراد المجتمع من التعرف على هذه الاتجاهات، ومكنهم من اختيار ما يتوافق مع كل فئة في المجتمع، إذا كان هذا موقف المبحوث من التعددية فإن موقفه من الحزب الواحد " جبهة التحرير " كان معتدلا

بعكس المبحوثين السابقين، فهو يقول:" نعم كنت أؤمن بمبادئ الحزب الواحد، لأسباب مرتبطة بتاريخ البلاد، كما أن هذه المبادئ لا تعبر عن ممارسات الحزب الواحد، وبخاصة ما يتعلق بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والحق في التعليم والسكن والعمل، لكن هذا لا ينفي بعض الأخطاء والانحرافات التي وقع فيها الحزب،أما فيما يخص موقف المبحوث من الأحزاب العلمانية أو الديمقراطية، فهو يفرق بينهما، إذ يقول الأحزاب العلمانية ليست دائما مرادفة للأحزاب الديمقراطية، فالأحزاب العلمانية في رأيه في الجزائر أحزاب سعت- وتسعى- إلى السلطة ولا علاقة لها بالديمقراطية، لأنها تشعر بعقدة وحقد تجاه كل ما هو ديني أو إسلامي، فهي تدعي الديمقراطية لكن ترفض وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة بواسطة الانتخابات، وهي نفس الأحزاب التي عملت على محاربة الجبهة الإسلامية عند فوزها بالانتخابات. وهذا بدوره يقودنا حسب تعبير المبحوث إلى رفض فكرة فصل الدين عن السياسة ويتعارض مع الديمقراطية، فكيف نفسر في أمركا وأوربا وجود بعض الأحزاب المسيحية، ثم إذا كانت أغلبية أفراد المجتمع تقبل بعدم فصل الدين عن السياسة أليس من الديمقراطية قبول رأيهم.

-المحور الثاني: في الجبهة الإسلامية وموقفها من الديمقراطية

يعتقد المبحوث أن أكبر خطأ إرتكبته السلطة بعد الاستقلال كان الغاء المسار الانتخابي، لأنه شكل ضربة قاسية للديمقراطية في الجزائر، وما ترتب عن ذلك من سقوط للأرواح وتأخر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو تراجع كبير بالنسبة للجزائر، وفي هذا الصدد نستطيع أن نقول أن الأطراف التي كانت وراء إلغاء هذا المسار هي المافيا الاقتصادية، المتمثلة في جزء كبير من العسكر والعلمانيين والمستفيدين من الفساد، "جماعات المصالح " إذ يعتبرها كانت السباقة للعنف، بالخصوص أطراف في الجيش والمخابرات معروفة بولائها لفرنسا، وهو ينفي وقوع الجبهة الإسلامية في تناقضات لأنها لم تصل إلى السلطة الفعلية(الحكومة)، وما كان يبدو كتناقضات تمثل في ممارسات خاطئة لبعض أفرادها في البلديات والولايات.

في تقديره لفترة حكم اليمين زروال يتصور المبحوث أنها تتميز بمحولاتها للتخفيف من الأزمة، وهي فترة تميزت بفتح قنوات للحوار مع المسلحين الإسلاموين، أي هي فترة مصالحة معهم، لكن جماعات الضغط أو الاستئصاليين كانت تريد استمرار الأزمة لأنها المستفيد الأول منها. ما يستشرفه المبحوث في رؤيته لدور التيار الإسلامي في الجزائر و مستقبله ، فإنه يتوقع في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وصول تيار من الإسلاميين للسلطة التشريعية في الجزائر، وبخاصة منهم المسماة المعتدلة في الانتخابات التشريعية المقبلة، وذلك إرضاءا للغرب الذي تتقاطع مصالحه مع فوز الإسلاميين بشرط ألا يتجاوزوا الخطوط التي يضعها لهم الغرب ومن يمثلون مصالحه في الجزائر.

- **<u>تعقيب:</u>**

يظهر من خلال هذه المقابلة، مع المبحوث أنه التزم بنوع من الحياد الذي يقترب من الموضوعية، في معالجته وإجابته على بعض الأسئلة، ويرجع السبب الرئيس في هذا حسب

اعتقادنا إلى المستوى العلمي العالي الذي يتمتع به المبحوث، فهو لم يظهر متحيزا في مواقفه لا مع أو ضد أي طرف من أطراف الصراع أثناء التعددية الحزبية في التسعينيات.

وهذا يدل على اعتداله في عرض تمثلاته، التي كانت مركزة وممنهجة، إذ لم يظهر إيديولوجيته إلا نادرا في بعض المواقف المتعلقة بالحساسية الدينية، والموقف من الجبهة الإسلامية.وهو ما يؤكد ضمنيا تعاطفه مع هذا التيار رغم حرصه على الظهور بالمظهر الحيادي، إذ لا غرابة في ذلك مدام كل المجتمع يشترك في الدين الإسلامي بوصفه رأس مال رمزي.

6-تحليل آراء ومواقف المبحوث السادس:

-المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها

أجريت هذه المقابلة في جو من الهدوء داخل أسوار الجامعة، بحيث تميزت العلاقة بين الباحث والمبحوث بنوع من التفهم والتفاعل، مما جعل إدارة عملية المقابلة سهلة وسلسلة.

بدأ المبحوث إجابته بإيجاز تاريخي عن دولة ما بعد الاستقلال، فهو يعتقد أن الجزائر بعد الاستقلال عاشت نوعا من الديكتاتورية في الحكم، أي حكم الحزب الواحد الذي أصبحت مبادئه أسمى وأرقى من شريعة الله وسنة رسوله الكريم(ص)، وأصبح هذا الحزب وزعماؤه يتحكمون في مصير شعب مجيد قدم النفس والنفيس من أجل الاستقلال، بالإضافة إلى تطبيق بعض مبادئ النظام السوفياتي الشيوعي الاشتراكي الفاشل، كل هذه الظروف ساهمت في خلق فكر وثورة خامدة تنتظر الاشتعال ليبدأ التغيير. بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأزمة الاقتصادية، كبت الحريات، البطالة المتزايدة، التهميش، المحسوبية، البيروقراطية...الخ، ساهمت في تفجير ثورة 05 أكتوبر 1988 التي كانت بداية التعبير والتغيير، والدخول في عهد الديمقراطية، التي اعتبرها إيديولوجية غربية محضة وفكر غربي موجه ومقصود به الانفتاح المطلق والانحلال الخلقي، لما لها من انعكاسات على القيم الإسلامية، وهذا لضرب تعاليم الاسلام الغراء وتشتيت العقيدة والقيم الدينية لدى الفرد والمجتمع.

ينظر المبحوث إلى الأحزاب التي نشأت بعد أحداث 1988 على أنها كانت تعبيرا عن الكبت والظلم الممارس على الحريات في المجتمع الجزائري، لكن هذه الأحزاب كانت تدعوا لديمقراطية غربية ومدعمة من طرف الغرب، إلا بعض الأحزاب التي لم يتم تدعيمها ولكن تبنت الفكر الغربي أي الديمقراطية والعلمانية دون أن يفهم القصد أو المغزى من تطبيقه، المهم أن الديمقراطية تساوي الحرية التي كانت مكبوتة، فالفرصة جعلته يقوم بأفعال لا يعرف أهدافها المستقبلية من الناحية السياسية، ولذا" كل هذه الأحزاب والصفر واحد، لا تساوي أي شيء مادام أنها ابتعدت عن الأسس الأخلاقية والدينية".

-المحور الثاني: في الجبهة الإسلامية وموقفها من الديمقراطية

المبحوث في موقفه من نشأة الجبهة الإسلامية ذهب بعيدا في التاريخ إلى درجة ربطها بظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر، والدول الأخرى، بحيث يعتقد أنه كانت لها علاقة وطيدة بها لكن الظلم الذي لاقته من طرف السلطة بعد الاستقلال، حجم من تحركات الإخوان النى كانت تهدف إلى دولة إسلامية دستورها الكتاب والسنة إلى أن جاءت اللحظة المنشودة متمثلة في أحداث أكتوبر 1988.

أما في إجابته عن اختيار انتمائه إلى الجبهة الإسلامية، فلقد عبر عنها بهذه العبارة:" اخترت الانتماء لهذه الجبهة أو التيار الإسلامي كما يقال عنا لأن مبادئها ومضمون مشروعها وأهدافها سامية ترتقي بالفرد الجزائري إلى أسمى درجات التقدير والاحترام بالإضافة إلى نظرتها لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدها لكيفية التعامل مع الدول الخارجية والبنوك الربوية، وذلك بالالتزام و بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية ووفقا لهذا فالبرنامج الذي كان بحوزة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ليس تطبيق شريعة الله في اللباس والأكل والصلاة والصوم والمصادرة على الحريات الذي كنا نعاني منه أيام الحكم السابق بل هو مشروع متفتح على كل المجالات السياسية والاجتماعية وحتى العلاقات الدولية، وكان بإمكانه لو نجح أن يكون مخرجا لكل الأزمات التي تتخبط فيها الجزائر.

بالنسبة لعلاقة الشورى بالديمقراطية، يرى المبحوث أن الديمقراطية برغم ما يقال عنها أنها فكرة غربية، إلا أنها في الصميم فكرة إسلامية مجسدة في الشورى، فالرسول كان معصوما ومسيرا من عند الله، لكن رغم هذا كان يقوم بمشاورة الصحابة ومن معه في أمور تسيير شؤون الرعية، والدين يعلمنا عدم الإنفراد بالرأي والأخذ برأي الجماعة لاتخاذ القرارات التي تهم الأمة، فعندما نقارن بينهما أي الديمقراطية والشورى نجد أن الأولى من صناعة بشرية وضعية أما الشورى فهي إلهية، ولذلك لا مجال للمقارنة بينهما.

فيما يخص إجابة المبحوث عن أسباب إلغاء المسار الانتخابي لسنة 1992، اعتبره طعنة سكين حادة رغم تنبؤ البعض بها، إذ يقول المبحوث:" فمن غير المعقول أن ننجح بالأغلبية الساحقة عن طريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع و يتم إلغاء هذا النجاح ببساطة من طرف أقلية حاكمة ، بل تعدى ذلك إلى إعتقال مناضلين وحبسهم وتعذيبهم وهذا معناه حق ضائع وعنف مسلط من قبل الدولة مجسدة في الجيش وبعض الأطراف الخارجية، وكان من الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يظهر رد فعل مماثل، فبدأنا في تكوين بعض خلايا الجيش الإسلامي لمواجهة الدولة الكافرة، وبدأنا فعلا بالرد عليهم بضرب رموز النظام من الجيش والشرطة والدرك واستهداف منشآت الدولة لا الشعب، إلى غاية إنشاء الجماعة الإسلامية المسلحة التي أنتجتها المخابرات في مخابرها والتي بدأت تقتل وتهتك الأعراض في القرى والمد اشر لتلطيخ سمعة الجبهة الإسلامية، بل واقتحامها من الداخل".يعتقد المبحوث أن هذه الفترة كانت عصيبة بحيث تم تضييق الخناق على المجاهدين وخاصة من الجانب الخارجي بحيث أصبحت الدول الأخرى تتبذنا وتدين أعمالنا، حيث اختلط الحابل بالنابل بين الإخوان المجاهدين الحقيقيين وبين صنيعي الدولة من المخابرات، إلى غاية صدور قانون الرحمة في الرئيسعهد زروال ثم قانون الوئام المدني في عهد بوتفليقة، الذي انضم إليه معظم الإخوان لتفهمهم الوضع، أي ليس باستطاعتنا إكمال المشوار والكل ضدنا.

في استشراف المبحوث لدور الحركة الإسلامية حسب التغيرات الإقليمية والدولية، يتصور أنه لا يمكن إلا الاعتراف بوجود و كينونة هذه الحركات، و أي اعتراض عليها ما هو إلا وضع للرؤوس في الرمال، وهذا ما يؤكده الواقع، ففي الجزائر بعد إقصاء التيار السلفي مجسدا في الجبهة الإسلامية ثم إقامة الإإتلاف بين ما يسمون لدى البعض بالإسلاميين المعتدلين والحكومة، أما ما يحدث إقليميا وفي العالم العربي بعد التغيرات الكبرى المتمثلة في سقوط بعض الأنظمة الشمولية ، ينذر حتما بمجيء الإسلاميين إلى الحكم، بسبب القمع الطويل الذي مورس ضدهم، والتجربة المصرية والتونسية حسب العديد من المؤشرات سوف تؤكدان ذلك، وإن لم نقل التجربة الليبية كذلك، ولهذا فعلى الحركة الإسلامية في الجزائر أن تحضر نفسها وتبدأ من جديد في تصويب أطروحاتها لدخول اللعبة الديمقراطية من جديد وتعويض ما فاتها، إنها الفترة المناسبة بالنسبة لها.

-<u>تعقيب:</u>

من خلال المقابلة التي أجريت مع المبحوث، والتي لم نأخذ فيها ما كنا نصبو إليه بسبب بساطة أو حتى سذاجة إجاباته، وصلنا إلى أن المبحوث يمكن اعتباره من الحشود العامة التي وظفتها جبهة الإنقاذ لخدمة مشروعها. وهذا ما تأكد لنا من خلال عدم قدرته على إدراك طبيعة الأسئلة الموجهة إليه في سياقها التاريخي، حتى أنه في كثير من الحالات كان يخرج عن الموضوع، وهذا ما سبب لنا صعوبة في تحليل إجابته بحيث انتقينا منها ما هو مفيد لموضوعنا وتركنا جانبا ما هو عرضي وغير مفيد و شعبوي ، فالمبحوث يمكن اعتباره نموذجا مثاليا

للشعبويين الإسلامويين الذين كانت تحركهم العاطفة والحماسة دون إدراك لماهية الإيديولوجيا التي يناضل لأجلها ولا المفاهيم الكبرى والآليات التي تنطلق منها، سوى بعض العموميات التي تدخل فيما يسميه علماء الاجتماع بالحس المشترك، وبرغم ذلك استفدنا من بعض الإجابات والمواقف التي أبداها المبحوث.

7- تحليل آراء ومواقف المبحوث السابع:

- المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابه

تميزت هذه المقابلة بجو هادئ داخل مكتبة عمومية وتفهم كامل من طرف المبحوث ونوع من التفاهم و الحميمية، بحيث كانت الإجابات على الأسئلة المطروحة مختصرة ودالة.

كغالبية المبحوثين استهل المبحوث إجابته بنوع من النقد للنظام السياسي الذي ساد في الجزائر بعد الاستقلال واصفا إيه بالنظام الإستبدادي الطاغي الذي ضحى بالحريات السياسية لصالح تنمية ما إدعى النظام بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية سوف تنهض بالمجتمع، لكن حسب نظر المبحوث هذه التنمية كانت إيديولوجية ومغلوطة أكثر منها واقعية وهو السبب في نظرة الذي قاد المجتمع إلى الإنسداد ومعه النظام الذي لم يستطيع فك هذا الانسداد إلاّ الانفتاح على الديمقراطية وتقديمه لها للمجتمع بوصفها" خلاصة أسطورية". إذن فالمبحوث في تحديده لعوامل الانتقال ركز على الانسداد الكلي الذي أصاب مختلف أبنية المجتمع ومن ثمة كان من الطبيعي أن تقع نقلة ما.

وعندما بدأ المبحوث في حديثه عن الديمقراطية إعتبرها وسيلة لإدارة الشعب لنفسه بنفسه لكن بشرط أن تخضع لما أمر به الشرع الإسلامي، ثم يعقب قائلا: "كانت الديمقراطية وسيلة تمكين لنظام غربي لا يمت بصلة لثقافتنا " ويضيف المبحوث إن الديمقراطية بالمفهوم الذي طبقت به في الجزائر لم تؤد سوى إلى تفاقم الأزمة. برغم عدم إيماني بمفهوم الحزب الواحد الوطني وهو يقصد "جبهة التحرير الوطني".

وكعادة الإسلامويون عندما تتبادر كلمة العلمانية تقترن دائما في أذهانهم بالكفر، لكن المبحوث في إجابته عن موقف من الأحزاب العلمانية، فخرج عن هذه القاعدة بتقديمه إجابة أخرى أكثر مرونة فيقول في هذا الصدد: "إن هذه الأحزاب ليس لها مكانة في بلادنا، لأنها غريبة عنا ووليدة سياق آخر يختلف عنا ثقافة وعقيدة، وأعتقد أن فكرة الفصل التي تنادي بها هي بدعة ومنكر ينبغي التصدي له".

فالمبحوث في هذه الفكرة، لم يكلف نفسه حق التفكير مليا حتى يقدم إجابة مقنعة، وإنما مباشرة قدم تصوره وكأنها حسب ملاحظة الباحث فكرة آلية مترسخة في ذهنه لا تقبل النقاش وحتى عندما حاولنا مناقشتة في هذه الفكرة لم يضف شيئا آخر إلى ما قاله سوى بأنها كفر لأنها تفصل الدين عن السياسة وهذا مرفوض في مجتمع إسلامي.

- المحور الثاني: عن الجهة الإسلامية وموقفها من الديمقراطية

من الصعوبة بمكان تقديم إجابات المبحوث بشكل مجتزأ كما قدّمه، لأنه سيجعل الحديث عن الموضوع يفتقد البنية المنطقية في التحليل، لهذا اعتمدنا طريقة التلخيص و الربط بين أفكاره حتى تظهر عليها المنطقية و التسلسل في الإجابة.

اكتفى المبحوث بأن ميلاد الجبهة الإسلامية كان نتيجة قانون الأحزاب. مبتعدا تماما عن تناول الأرضية السوسيولوجية أو الاجتماعية التي أدت إلى نشأة هذا الحزب، و لما وجه إليه سؤال: لما اخترت ذلك الاتجاه فكانت إجابته بسيطة إن لم نقل ساذجة قائلا : " أما مسلم من الطبيعي أن أختار هذا الاتجاه و أومن بأن مشروع الدولة الإسلامية هي الحل لكل أزماتنا في العالم العربي الإسلامي". فإذا كانت هذه هي التصورات التي يحملها المبحوث حول المشروع الإسلامي، فإنه في تعينه لطبيعة العلاقة بين الشورى والديمقراطية فكذلك لا اختلاف يذكر مع المبحوثين السابقين. فهو يؤكد، أن الشورى من صميم الإسلام أما الديمقراطية فهي تصور غربي قد تنحرف عنه الجماعات عن الإسلام، ثم يذهب بالقول كذلك مركزا كلامه على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أنه كان بإمكانها أن تزيح النظام القائم آنذاك وتؤسس لنظام آخر مكانه أكثر عدالة، لولا تدخل الجيش وجماعات المصالح بإيعاز من بعض النخب المستغربة وهي معروفة. إذن فالدولة والنخب المستغربة المكونة لها هي التي بادرت بالإقصاء والعنف، ومن الطبيعي ضمن هذه الوضعية أن تظهر رد فعل وهو العنف المضاد، ولكن" وصفته أنت بالتناقضات "وهو يقصد سؤال: إذ يعبر بقوله إن هذه " ليست بتناقضات وإنما أخطاء فردية نتيجة حداثة الحزب الإسلامي في الجزائر" ومحاولة إلصاق هذه الصفة بها هي من صنيعة أطراف معادية للإسلام. في نفس الإطار ينتقل المبحوث إلى تقييم فترة زوال معتبرا إياها "فترة دموية كانت تهدف إلى استئصال الإسلاميون والجبهة في الجزائر".

ينظر المبحوث إلى مستقبل التيار الإسلامي في الجزائر، بأنه حتى إن لم تقم الدولة الإسلامية في الجزائر فإن تواجد بعض التيارات منها التي يصفها البعض بأنها معتدلة في السلطة هو دليل على حضورها مهما كانت تحالفاتها مع النظام. ولكن يجب العمل على إقامة تيار إسلامي نقي بتوحيد التيار الإسلامي الذي يظهر مبعثرا على الساحة. وتحضير الجماهير وتربيتهم على هذه القناعات حتى تتحقق لهم أهدافهم المنشودة على المدى المتوسط بخاصة وأن العالم العربي الإسلامي اعترف بهذه التيارات وعملها السياسي واعتبرتها جزء لا يتجزأ من النسيج المجتمعي السياسي الإسلامي وهذا الذي يشكل دافعا لإسلامي الجزائر حتى يتوحدوا ويقوموا بما قام به نظرائهم في باقي دول العالم العربي .

<u>تعقيب:</u>

في تتبعنا لإجابات المبحوث و تمثلاته لواقع التعددية الحزبية والديمقراطية والموقف من الجبهة الإسلامية استخلصنا بعض التمثلات العامة التي يمكن وصفها بالتصورات العفوية التي تقترب من لغة رجل عادي ولا غرابة في ذلك في نظرنا . إذا أدركنا المستوى المتوسط الذي يتمتع به المبحوث الذي لا يرقى إلى المؤهل العالي الذي يسمح له –ربما– بتحليل أكثر دقة للتجربة التي عاشها. على العموم أفكاره و تمثلاته كانت تتشابه إلى حد كبير مع المبحوثين السابقين وتتميز بالانطياعية و الضبابية والغموض، فهو في ذهنه حاملا لجملة من التصورات التي تطغى عليها الإيديولوجية بالمفهوم البسيط وليس بالمفهوم المعقد، وانعكست مباشرة في إجاباته التي لم تكن متكاملة ومنطقية وتغلب عليها الحماسة ولكن في الوقت نفسه الأمل لعودة التيار الإسلامي الذي أجهضت حقوقه من طرف كما يتصور المبحوث النظام الطاغي.

8- تحليل آراء مواقف المبحوث الثامن:

- المحور الأول: في عملية الانتقال وأسبابها

كسائر المقابلات، تمت هذه المقابلة في ظروف طبيعية داخل دكان المبحوث الذي بعد أن طرد من العمل في التسعينات من مهنة التعليم، إنتقل إلى التجارة تميزت بنوع من الثقة بين الباحث والمبحوث، ثم بدأنا في توجيه الأسئلة.

لم يشذ المبحوث عن القاعدة التي إنطلق منها المبحوثون السابقون، لكنه أسهب في التفصيل على أن الحزب الواحد وسيطرته على مقاليد الأمور والفاعلين فيه، والفجوة التي ساهم في خلقها بينه وبين الشعب هي التي أدت إلى إنتفاضة 1988، وهي التي بدورها أدت إلى الإنفتاح الديمقراطي آنذاك وظهور الحزب الإسلامي مجسدا في الجبهة الإسلامية. لكنه ينظر إلى الديمقراطية بوجهين مختلفين – هو في ذلك لا يختلف عما سبقوه – فيقول: للديمقراطية مفهومين:- مفهوم وضعي ومفهوم شرعي، ففي الأول: تتساوى الفرص بين أفراد المجتمع من حيث الحقوق والواجبات ويحكم الشعب نفسه بنفسه، وهذا ما يتناقض مع المفهوم الشرعي: معللا في ذلك بأنها تساوي بين الرجل والمرأة (من حيث الميراث) ما بين المسلم وغير المسلم. ويقصد هنا المسلم أهل الذمة ولا تحكم بما أنزل الله.

يظهر التناقض وعدم وضوح الرؤية في إجابة المبحوث، فهو يتراوح بين الرؤيتين دون فهم موضوعي لكل منهما، ويعتقد المبحوث أنه يوجد تعارض بين الشخص إذا كان ينتمي إلى التيار الإسلامي ويتعامل مع الديمقراطية، فهو في نظره منافق بغرض الوصول إلى أهداف مادية. إذ يؤكد بهذه الفكرة أن الإسلاميين الجزائريين تميزوا في تعاملهم مع الديمقراطية بالنفاقية و الإنتهازية.

يرى المبحوث أن الديمقراطية كما طبقت في الجزائر، لم تكن حلا بقدر ما كانت هروبا للسلطة من المأزق التي وقعت فيه، ومحاولة إعطائها للشعب لتقاسم الأزمة، وبهذا فتعدد الأحزاب التي جاءت به هذه التعددية أدى إلى تشتت "الأزمة" وإخراجها من الوحدة بالمفهوم الإسلامي مثلا: الأحزاب العلمانية التي تنادي بالتفسخ والإنحلال وأخرى تنادي بالإلحاد جهرا (الأحزاب الشيوعية والعلمانية). إذن فهي كارثة على المجتمع، لأنها أدت ليس فقط إلى الإنحلال الأخلاقي بل نجم عنها صراع إيديولوجي أدى إلى تقسيم الأمة والوصول بها إلى التطاحن والفتنة.

في إجاباته عن موقفه من الحزب الواحد: قال المبحوث بهذه العبارة: "كنت سأؤمن به إذا كان قد طبق ما جاء في بيان أول نوفمبر. ويقصد هنا المبادئ الإسلامية".

في إجابته عن قضية الفصل بين الدين والسياسة كانت إجابة المبحوث واضحة، فهو يعتقد أن الدين والسياسة طريق واحد كليهما إذا طبق حرفيا أو جزئيا سيؤديان إلى نجاة الأمة.

مثلا: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يناقش قضايا الدين والدنيا في المسجد، واستطاع عبر هذا المنهج بناء دولة امتدت إلى سائر بقاع الأرض وحكمت على مدار قرون أوربا (إسبانيا)، لأن الكلام الذي كان يقال في المسجد هو من وحي الله سبحانه وتعالى الذي خلق (الإسلامي – العلماني – الشيوعي) إذن هو فوق الأفكار المعادية لفصل الدين عن السياسة.

-المحور الثاني: عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية

في حديث المبحوث عن نشأة الجبهة الإسلامية، يرى أنها نتيجة لسنوات من المخاض، كان يتخذها أهل العلم في السرية، وعندما جاءت الفرصة، ظهرت إلى العلنية، ولكنها تسرعت لأن

المجتمع غير مهيئ لإحتضان فكرتها بسبب تغيبها عن العمل الاجتماعي والسياسي من طرف السلطة .أما في البحث عن الدوافع الذي جعلت المبحوث ينتسب إلى هذا الحزب اكتفى بقوله:" لأنها كانت تنادي بإقامة شرع الله في الأرض، ولهذا إنجذبت إلى الفكرة دون الدخول في التفاصيل عن قناعات دينية. لأنني كنت أؤمن أن الحل يكمن في الاسلامّ ، أنظر النموذج المحمدي في المدينة وبدايات الإسلام وخير دليل على ذلك **الآن:** هو الرجوع إلى الكثير من تعاليم الإسلام، أنظر إلى البنوك الإسلامية الذي بدأ يرجع إليها العالم الرأسمالي الليبرالي".

في انتقالنا إلى طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والشورى، يعتقد المبحوث أنه لا يوجد اختلاف بين المفهومين لأن الشورى تنادي بنفس الأفكار الديمقراطية (المساواة، التداول، التشارك،...الخ) بشرط أن تكون ضمن الإطار الإسلامي أو الوطني المعتدل.

في حديثنا عن الجهة الإسلامية للإنقاذ، أكد على أنها لم تعط لها الفرصة الكاملة حتى تحكم، لأن السلطة جردتها تقريبا من الصلاحيات في البلديات، كما جردتها بعد ذلك من الفوز الذي أحرزته للوصول إلى قمة الهرم السياسي، برغم أن الشعب هو الذي اختارها إذن في هذه الحالة فهو من المفروض الذي يحكم على آدائها، فلقد صورها النظام على أنها الحزب الديكتاتوري الجديد الذي سيستبد بالسلطة ويرجع الجزائر إلى العصور الوسطى، أما العنف الذي أنجر عن إقصائها بتلك الطريقة المنحطة فكان طبيعيا، فالإضافة إلى الداخل كانت المواقف الدولية المتخوفة من الإسلاميين سببا في العنف وأدت إلى التناحر بينهم. تساءلنا حول هذا التفسير فرد المبحوث بقوله: الشعب لا يتحمل المسؤولية لأن موقفه كان متذبذبا وغير واضحا في بعض الحالات، ولكن انحاز في النهاية إلى الأقوى (النظام) لأسباب سياسية ومفتعلة، أما ما أقصده الأطراف الخارجية التي كانت وراء إلغاء المسار الانتخابي، فهي فرنسا خوفا على مصالحها فدفعت بالأحزاب العلمانية R.C.D ومن ورائهم بعض الأطراف في الحكم الذين إنجروا وراء أطروحاتهم مما أدى في النهاية إلى إلغاء المسار الديمقراطي.

إن توقيف المسار الانتخابي وتدخل القوى الأجنبية في الشؤون السياسية للجزائر هو في نظري السبب الرئيسي الذي أدى إلى الأزمة، لأنها ساندت الإنقلابيين حفاظا على مصالحها. صحيح أن الجبهة الإسلامية تميزت ببعض الأخطاء وليس التناقضات وذلك بسبب فقدانها للنضج السياسي وعدم التجانس بين كوادرها. وهذا ما استعملته بعض الأطراف في النظام وخارجه لضرب الحزب وإقصائه نهائيا بحجة الدفاع عن الجمهورية والديمقراطية .

في تقييم المبحوث لفترة الحكم التي قادها زروال يرى أن هذه الفترة تميزت بأسلوبين مختلفين: – أسلوب الحوار – أسلوب الإستئصال. ولكن يبقى حبيس جماعة العسكر التي ينتمي إليها ويختلف معها في بعض الأمور. انتهج الرئيس زروال هذين الأسلوبين لان طبيعة الضغوطات الداخلية والدولية هي التي فرضت عليه ذلك ولكن رغم ذلك تبقى فترة حكمه أحسن من الفترات السابقة.

في استشراف المبحوث لمواقع التيار الإسلامي في الجزائر وعلاقته بالتحولات الإقليمية والدولية يرى أنه ضعيف من حيث البناء التأسيسي وكذا النخب والكوادر التي تشكله. وهذا ما يجعل مستقبلهم في الجزائر غامضا وصعبا، لأن الشعب رافض لأفكارهم، ناهيك علىالصراع داخل تنظيماتهم –إنقلابات – جاب الله مثلا– حمس – مناصرة أبو جرة سلطاني . هذه الاختلافات راجعة بالأساس إلى نفاقهم السياسي. يقرر المبحوث أنه لا توجد أحزاب معتدلة، لان الاعتدال في نظره هو مراوغة للوصول إلى السلطة. في نفس السياق يوضح المبحوث أن ما يسمى الآن بالربيع

العربي لا يؤثر في الجزائر بسبب البحبوحة المالية التي تتمتع بها والتي بإمكانها أن تشتري بها ذمم بعض الدول المؤثرة، وهذا ما يجعل الجزائر بمنأى عن هذا الصراعات بسبب المزايا الكبرى التي منحتها الجزائر للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.

تعقيب:

يظهر على هذه المقابلة من خلال إجابات المبحوث أنها تختلف نوعيا عما سبقتها من المقابلات لكونها تناولت بإسهاب فيه نوع من التفصيل لواقع التعددية الحزبية في الفترة التي نحن بصدد دراستها. ففي المحور الأول لاحظنا عدم اختلاف كبير مع المبحوثين السابقين بسبب الاشتراك في التمثلات مع الإجابات في المقابلات السابقة، برغم التشويش الفكري الذي شابه إلاّ أنه في المحور الثاني، نجد عرضا شبه واضح لمكونات التعامل مع الأزمة. خاصة في علاقة وتعامل السلطة مع الحزب – المحل – بحيث استطاع المبحوث بقدر معين ربط المتغيرات الداخلية ببعض المتغيرات الدولية في فهمه لطبيعة الصراع الذي عاشه المجتمع الجزائري في التسعينات، أما في ما يخص التصورات من المفاهيم المحورية التي ذكرت في أسئلة المقابلة كالديمقراطية، التعدد الحزبي، الشورى، فغياب الرؤية الواضحة لدى المبحوث جعلته حبيس التصور الإسلاموي – السياسي، وإن كان المبحوث نفسه لم يفصل في ذهنه تمام بين هذا الفهم والفهم العلمي لها، وهذا يؤكد بصفة لا غبار عليها أنه لا يختلف في تمثلاته عن تمثلات حركات الإسلام السياسي التي تتعامل مع مفاهيم ولا تدرك معانيها بشكل جيد وواضح. وتخلط خلطا كبيرا بين المفاهيم ،إلاّ أنه من الملاحظ عموما تميزت رؤية المبحوث بالوضوح في بعض الجوانب والغموض في جوانب أخرى كثيرة نعتبرها جوهرية في فهم التمثلات السياسية لدى أنصار التيار الديني في الجزائر و موقفه من قضية التحول الديمقراطي و ما انجر عنه من تداعيات .

9- تحليل آراء ومواقف المبحوث التاسع

المحور الأول: في عملية الإنتقال وأسبابها

تمت هذه المقابلة مع أحد الموظفين في إدارة الضرائب في مكتبه وتميزت بالهدوء والثقة، وكانت إجابات المبحوث مختصرة ودالة.

في معرض إجابة المبحوث عن آرائه فيما يخص المحور الأول كباقي المبحوثين بدأ بعرض تمثلاته حول الأسباب التي قادت إلى الأزمة وليس الإنفتاح حسب رأيه. وهو يرى أن أحداث أكتوبر 1988، لم تكن سوى تجسيدا لتراكمات سياسية خاطئة ارتكبها النظام منذ الإستقلال، وهي تناقضات وصراعات داخل نظام الحكم الذي وصفه بالمستبد حيث عمل النظام على إخراج هذه الصراعات إلى الشارع وطبعها بطابع الديمقراطية. فهي إذن وسيلة تنفيس استعملها النظام لتخفيف الضغوطات عليه، في حين يرى المبحوث أن الديمقراطية كما أعطاها النظام السياسي للمجتمع – هدية– تتناقض تماما مع المفهوم العقلاني لها باعتبارها منظومة متكاملة من القيم أساسها العدل والحرية في الحياة السياسية التي يحققها المجتمع بنضالاته وتضحياته. وبهذا المنظور –أي منظور النظام– لم تشكل حلا لأزمة عاشتها الجزائر بل هي في حد ذاتها شكلت أزمة أدخلت الجزائر نفسها فيها، فبناءا على رؤيته أي المبحوث فإنها لم تكن نتاجا لحالة الحرية التي انتجها المجتمع من ذاته ولهذا تميزت بالتعثر بل بالتناقض في تعامل الفاعلين معها. ولكن هذا لا يعني أ ن الديمقراطية والتعددية متناقضة مع الإسلام أو القرآن بل النص القرآني أشار إلى كل هذه الظواهر (التعدد، التنوع، الحرية). ولو طبقت التعددية في مناخ سليم ودون نيات مبيتة من طرف النظام السياسي لكانت ستثري الساحة السياسية الجزائرية وتجعلها نموذجا يحتذى به. ومن هذا المنطلق

يعبر المبحوث قائلا:" كنت أرفض دائما مبادئ الحزب الواحد أي حزب جبهة التحرير الوطني، ليس لكونه ينادي بمبادئ معينة مثل العدالة، الديمقراطية، الإسلام، التي استقاها من مبادئ الثورة بل لكونه شكل نواة لجماعات ذات طبيعة عصبوية، مافيوية من المستحيل أن تسمح ببروز مناخ ديمقراطي حر في الجزائر دون وأده لأنه يتناقض مع مصالحها". وفي الوقت نفسه يبدي المبحوث موقفه من الأحزاب العلمانية كونه يحترمها مثل غيره من التيارات السياسية لأنه يعتقد أنها من الممكن أن تقدم إضافة إلى المجتمع رغم اعتراضه على مبدأ الفصل التام بين الدين والسياسة الذي تنادي به لأنه غربي المصدر ولا يمت بصلة إلى ثقافتنا المحافظة.إذن فمن الممكن الإعتراض ليس عليها كأحزاب تمارس دورها في العملية السياسية وإنما على بعض مبادئها التغريبية.[652]

المحور الثاني: عن الجبهة الإسلامي للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية:

استهل المبحوث موقفه في هذا المحور عن الموقف الذي يظهر لديه ملتبسا من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ. باعتبار معياشته الطويلة لأفكار رفقائه في هذا التيار، فهو يقول بنص العبارة : " كان لزاما علينا أن نصل إلى السلطة السياسية في تلك الفترة أي انتخابات 1991، لكن ما من وسيلة أخرى كانت ستسمح لنا بالوصول سوى الديمقراطية رغم أننا لم نكن نؤمن بها إطلاقا".ثم يتابع بقوله كنا نعتبر الأرضية التاريخية التي أنتجتها كفر، ولكن رغم ذلك كانت هي الطريق الوحيد لمصارعة الحزب الواحد من أجل الوصول إلى سدة الحكم بخاصة بعدما منحت لنا حرية العمل السياسي بموجب الدستور. أي دستور1989، ثم يردف قائلا بلغة ميكيافيلية " كانت بالنسبة لنا الغاية تبرر الوسيلة".

يظهر أن المبحوث عبر عن حقيقة وجدت –ومازالت موجودة في اعتقادنا– لدى كل التيارات الدينية السياسية. فهي تتعامل مع الديمقراطية بالقدر الذي يمكنها من الوصول إلى السلطة، والواقع برغم هذا التصريح من طرف المبحوث إلا أنه اعتبر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إنقاذا للأمة حيث يقول: " حتى إذا لم تتوفر الديمقراطية في الجزائر إبان تلك الفترة. فإن حزبنا أوجبهتنا كانت تعبر عن خير الأمة، وكانت تحظى بتأييد شعبي واسع كان بإمكانه أن يوصلها إلى الحكم عن طريق الثورة كما وقع في إيران". إن هذا التصور من طرف المبحوث يختلف عما سبقوه لأنه في نظره حتى في عدم وجود الديمقراطية فإن حزبه الإسلاموي كان سيقلب الأوضاع السياسية عن طريق الثورة الجماهيرية على النمط الإيراني.لأنه كان يشكل النموذج المثالي الذي سيقود الأمة إلى الخلاص بزعمائه الروحيين وشيوخه، ويقصد هنا (عباسي مداني وعلي بلحاج). نفس التناقض يظهر في خضم حديثه عن علاقة الشورى بالديمقراطية، فهو يعتبر الشورى ديمقراطية بل ويعتقد أنها وجدت عند المسلمين قبل الغرب الرأسمالي المسيحي، ولكن يظهر أن المبحوث يدمج بينهما لدرجة أنه يناقض كلامه الذي ورد في المحور الثاني من المقابلة، فإذا كانت حسب ما يعتقد كما ذكرنا سابقا أن الديمقراطية كفر،إذن فالشورى كذلك كفر.فالإثنان واحدا في نظره، وهو ما يبرر على وجه الخصوص غياب الحس التاريخي لدى المبحوث الذي يمكنه من التمييز بين المفاهيم و سيرورة تشكلها بحسب السياقات السوسيوتاريخية.

أما فيما يتعلق بإجاباته عن الموقف من إلغاء المسار الإنتخابي فقد اعتبره المبحوث تعديا صارخا على إرادة الشعب من طرف سلطة عسكرية علمانية،طاغية وملحدة. غذتها أطراف أجنبية

---

652 – المبحوث يقطن بمدينة سيدي بلعباس يبلغ من العمر 49 سنة، موظف في إدارة الضرائب، المستوى التعليمي بكالوريا.

من أجل الحفاظ على مصالحها. ويقصد هنا فرنسا الإستعمارية، وكذلك خوفها من انتشار الحكم الإسلامي في هذه المنطقة. فالمبحوث أعطانا رؤية استراتيجية وتفسيرا تحكمه نظرية المؤامرة، فما حدث في اعتقاده من انقلاب على الديمقراطية في الجزائر بخاصة ضد الحركة الإسلامية بعد بلوغها مستوى معين من السلطة(أي البرلمان) خطط له في مخابر أجنبية ونفذ بأياد محلية يعرفها تقريبا كل المجتمع الجزائري وعند إسرارنا عليه عل تحديد هذه الأطراف اجاب باختصار " إسأل فرنسا". أما في إجابة المبحوث عن العنف الذي تمخض عن هذه المرحلة الإنتقالية الفاشلة فقد أكد أن العنف من خصائص النظام السياسي الجزائري والمتتبع لمساره أثناء الثورة وما بعدها يجد أنه– أي النظام– بنى مشروعيته وشرعيته التاريخية والسياسية عن طريق العنف. وما الإقصاءات التي شهدتها المعارضة بعد الإستقلال وزعمائها إلا دليل على ذلك وللأسف حسب ما يعتقد المبحوث استمرت هذه الإقصاءات حتى فترة الديمقراطية وكنا ضحاياها(مثال بوضياف) ويؤكد كذلك المبحوث أن الميول الجهادية داخل الجبهة الإسلامية كانت موجودة قبل الإعلان عن الديمقراطية، فوجدت أرضيتها المناسبة بعدما اغتصبت السلطة حقها الذي منحته إياها الصناديق، ولكن يجب أن يدرك الناس دهاء السلطة ودوائر المخابرات هي التي استدرجت الجبهة نحو العنف بسبب الضعف الذي بدأ يتسلل إلى قيادة الحزب وعناصره نتيجة اختلاف الرؤى والفتاوى، استغلت السلطة هذا الضعف وأدخلت الحزب في دوامة من العنف الداخلي بين عناصره نتيجة تفكيكه من الداخل وفي الوقت نفسه مواجهته بالعنف العسكري والبوليسي.إذن في اعتقاد المبحوث أنه برغم الميول الجهادية للجبهة إلا أنها استدرجت إلى العنف استدراجا فهو اعتراف ببذور العنف التي كانت موجودة في الحركة الإسلامية. أما فيما يخص تقييم المبحوث لفترة اليمين زروال فاكتفى المبحوث بقوله:" كان بإمكانه أن تكون بداية لمرحلة جديدة يتم فيها تسوية كل المشاكل مع الإسلامويين. وكانت بداية حسنة من طرف زروال لكن الجنرالات الذين اختلفوا معه أرغموه على التنحي بما مارسوه عليه من ضغوطات من أجل الإستئصال النهائي للإسلامويين". وهذا مايؤكد حسب المبحوث النوايا الخبيثة للمؤسسة العسكرية منها الأطراف العلمانية التي لازالت تدين بولائها لفرنسا الأم، ولكن إذا لم تمارس عليه تلك الضغوط كانت ستكون مرحلة مشرقة ومليئة بالحلول للمشاكل والعنف الذي كنا نتخبط فيه.

يتصور المبحوث في استشرافه لمستقبل الحركات الإسلامية ولا سيما منها الجزائرية سواء في شقها الراديكالي أو المعتدل كما يدعي البعض أنه يتوجب على هذه التيارات أن تراجع بعض تصوراتها وتقبل بالديمقراطية لأنها في رأيه تعبير عن قيم أصيلة في الإسلام ولها أن تعمل بعقلانية حتى تبرز هذه القيم للعالم ومن ثم تحاصر كل المتطرفين الذين أساؤوا إليها.

<u>تعقيب:</u>

خلافا عن بعض المبحوثين السابقين أبدى المبحوث في عرضه لتمثلاته السياسية نوعا من التحليل الذي لا يرقى إلى المستوى العميق ولكنه يقترب من الواقع وذلك ما تجسد في استعراضه لأسباب الإنتقال ودور النظام السياسي في ذلك ونعتقد أنها كانت نوعا ما تتسم بالموضوعية مع ملاحظة مواقفه التي لمسنا فيها تغيرا نوعيا في رؤيته لمفهوم الإسلام السياسي بالخصوص في الجزائر دون تخليه في تحليله لأفكارها عن المبادئ الأساسية التي تحكمه. واللبس الذي ظهر واضحا في تمثلاته السياسية هو عدم تفريقه بين مفاهيم كالديمقراطية والشورى والتعددية الحزبية فهو في هذا كان ضبابيا بل متطرفا نوعا ما لأنه انطلق من مسلمة واضحة في ذهنية وهي أن الإسلام دين ودنيا، وبالتالي في عملية عرضه لتمثلاته ظهر متمسكا بمشروع الدولة الإسلامية

ومدافعا عنها مع ميزة معينة وهي دعوته لبعض التيارات الدينية لمراجعة وتكييف مقولاتها مع المرحلة الراهنة وما تشهده من تحولات كبرى على كل الصعد.

10- تحليل آراء ومواقف المبحوث العاشر:

-المحور الأول: في عملية الإنتقال وأسبابها:

تمت هذه المقابلة في ظروف حسنة مع المبحوث في مكان عمله(مكتبة)، بحيث أبدى استجابة في التعاطي مع الأسئلة المطروحة عليه وفي جو يحكمه نوع من الفهم التعاطفي مع الباحث واستغرقت من الوقت 45 دقيقة.

بداية انطلق المبحوث في إجابته عن السؤال الأول بقوله:" لا أؤمن بحدوث انتقال نحو الديمقراطية وإلا كيف تفسر مصادرة رأي الشعب عندما انتصرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، يظهر أن المبحوث ركز في إجابته مباشرة على الإقصاء الذي خضعت له الجبهة الإسلامية دون أن يدخل في تفسير أسباب الإنتقال التي استفاض فيها المبحوثين السابقين نوعا ما. فالديمقراطية بالنسبة لديه لا تعني سوى توفير شروط التغيير لإقامة الدولة الإسلامية. فما دامت لا تؤدي هذه الوظيفة في اعتقاده في ليست ديمقراطية بل اعتبرها هروبا للأمام من أجل أن يتدارك النظام الوقت لتنظيم صفوفه.إذن فهي لم تكن وسيلة في نظره لإيجاد حلو ل للأزمة التي عاشتها الجزائر آنذاك، فهو يظهر في إجاباته انفعاليا وغير مبررا لعوامل الإنتقال. فيما يخص موقفه من الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني- فهو لم يظهر تفسيرا واضحا بل اكتفى بقوله:" لا يوجد إلا حزب واحد هو الغالب، هو حزب الله الذي يعبر عن إرادة الأمة) وهنا يظهر جليا رفضه للحزب الواحد- الوطني- لا لشيئ سوى لكونه حزبا علمانيا حسب اعتقاده لم يقدم للأمة سوى الشعارات والإيديولوجيات التغريبية والكافرة، كالإشتراكية مثلا.

في تعبيره عن موقفه من التعدد الحزبي الذي جاءت به الديمقراطية يؤكد صراحة بأن هذا التعدد يتناقض مع الإسلام معللا ذلك بقوله:" إن التعدد مناقض للكيان الإسلامي لأن في الإسلام لا حكم إلا لله. وما دامت الديمقراطية هي حكم الشعب فهي غريبة عن مجتمعنا الذي يجمع بين الدين والدنيا في شؤون حياته". الواضح أن المبحوث يرفض الديمقراطية باعتبارها وليدة بيئة غربية غير إسلامية زيادة على ذلك فهي بمثابة المفكك لوحدة الأمة التي مزقتها الشيع والمذاهب في التاريخ. ويضيف قائلا:" إذا كنت تعتقد أنها أثرت الساحة السياسية في الجزائر فأنا أعتقد أنها مجرد تجربة مشوهة للساحة السياسية في الجزائر والإثراء الحقيقي يتمثل في الإجتهادات في إطار الدولة الإسلامية". وكأن المبحوث هنا ينادي بالديمقراطية داخل الدولة الإسلامية.

يعبر المبحوث عن موقفه من التيارات العلمانية بالرجوع إلى مدونة أدبيات الإسلام السياسي بقوله:" هذا ليس موقفي الشخصي، ولكنه اجتهاد علماء الأمة الذين أفتوا بأن هذا النظام خاص بالمجتمعات الغربية – المسيحية ولا ينطبق البتة على مجتمعاتنا التي تعتمد على المبادئ الربانية باعتبارها الناظم الأساسي لكل شؤون البلاد والعباد". ولذا أعتقد أن أي محاولة لفصل الدين عن الدولة تتنافى مع ديننا الحنيف الذي لا ينبني على الفصل بين المقدس وشؤون المجتمع والدنيا وتجربة الرسول(ص) خير دليل على ذلك.

اتسمت إجابة المبحوث عن أسئلة هذا المحور بالإختصار وعدم الإستطراد في التفسير والوضوح في عرضه لتمثلاته وذلك بسبب محدوديته الفكرية. واكتفي بالإجابات الجاهزة كتعبير عن مدى إيمانه بالمسلمات الدينية- الأصولة التي كان يؤمن بها ومازال يؤمن بها لحد الآن ملغيا شخصيته وتفكيره في كثير من الإجابات لصالح ما يعتقد أنهم علماء الأمة.

المحور الثاني: عن الجبهة الإسلامي للإنقاذ وموقفها من الديمقراطية:

يعتقد المبحوث أن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقب دستور 1989، لم يكن إلا ترسيما لها لأن الجبهة كانت مشروعا اشتغل عليه الكثير من الإخوة منذ زمن بعيد، وقدموا تضحيا من أجله بالنفس والنفيس. وفي اعتقاده حتى لو لم يكن ترسيم له من طرف التعددية الحزبية فكان سيأتي الوقت لبروز الجبهة لأنها تعبير حسب اعتقاده عن ضمير الأمة وحلمها في إقامة دولة إسلامية على أرض الجزائر.أما في إجابته عن الأسباب التي دفعته لاعتناق إيديولوجيتها يقول:" في اعتقادي أن كل مسلم جزائري حر بطبيعته وفطرته يجد نفسه داخل صفوف الجبهة لأنها تمكين لدين الله وللعدالة وإحقاق الحق المتمثل في إقامة الدولة الإسلامية كما أقامها الرسول(ص) في المدينة، ثم يعرج المبحوث معبرا عن موقفه من العلاقة بين الشورى والديمقراطية بقوله:" المسألة لا تحتاج إلى مقارنة فأنا لا أؤمن بالديمقراطية على النمط الغربي اللهم إلا إذا كانت هذه الديمقراطية شورى".ثم يعقب بعد ذلك بأنه لا يوجد فرق بينهما إلا في نظر المتأثرين بالأفكار العلمانية الغربية، في موقفه من برنامج الجبهة الإسلامية يقول:" بكل تأكيد الجبهة كان لها تصور شامل عن أزمة الأمة وهي أزمة بالدرجة الأولى أخلاقية وسياسية واقتصادية. وما عليك – هنا يتوجه إلى الباحث– ياأخي إلا الرجوع إلى مشروع الجبهة الذي كان سيخرج الجزائر من الأزمة ولكن قوى النظام ومصالحه حالت دون ذلك كما تعرف".

لاحظ الباحث أن إجابات المبحوث تقريبا كلها بدأت بـ(يا أخي) وهذا ما ظهر جليا في إجاباته التالية: يا أخي هل سمح للجبهة أن تحكم حتى يحكم عليها بالتناقض أو عدم القدرة على تسيير الحكم والمجتمع؟ لقد قامت الجبهة على أسس الشورى في كل هياكلها ولم ينفرد الشيوخ بالقرار وحتى ما سمي آنذاك بالعصيان المدني كان نتيجة قرار إجماعي، أما ما يقال عن فشلها في البلديات فهو حكم جائر إذ كيف يعقل أن تصدر حكما على فترة تسيير قصيرة جدا، ناهيك على قوانين البلدية والولاية وتركيز السلطة في يد الوالي ورئيس الدائرة لم تكن تسمح مطلقا بأن يظهر مشروع الجبهة على أكمل وجه في أرض الواقع، ثم يعقب قائلا:" لقد تورط النظام عندما صادر إرادة الشعب من أجل تلطيخ الجبهة، فلقد اخترق النظام بكل وسائله صفوف الجبهة واقترف باسمها جرائم ضد الشعب. ولإنقاذ نفسه استنجد النظام بركائزه مثل اليمين زروال الذي وبحكم الأمر الواقع دخل في حوار مع شيوخ الجبهة وكذا الجيش الإسلامي للإنقاذ وفي حدود علمي فقد اتفقوا على ترتيبات تتمثل في بعث حوار شامل لإرجاع الشرعية للجبهة ، ولكن الأطراف الإستئصالية في النظام حالت دون ذلك. فقد تحالفت القوى العلمانية مع ربيبتها فرنسا وجنرالات الإستئصال أمثال المدعو تواتي و العماري والمارق على هارون وآخرون في الظل لإبطال هذا المشروع ، وقد كان نتيجة ذلك الدفع باليمين زروال للإستقالة، حيث بحث النظام عن بديل جديد للتمكين مشروعه من المرور وهو ما كان، كما أتصور أن إلغاء المسار الإنتخابي أو لنقل مشروع الدولة الإسلامية الذي مثلته ومازالت تمثله الجبهة الإسلامية هو مصادرة لحق هذا الشعب في اختيار ما يناسبه.فقد تحالفت قوى إيديولوجية علماني كافرة مع جنرالات أصحاب المصالح بالإضافة إلى قوى خارجية للحيلولة دون اكتمال حلم الشعب لإقامة دولة إسلامية. أما قضية العنف فعبر عنها المبحوث بنوع من التعجب الإستهزائي بقول:" فقل لي بالله عليك أي فريقين أحق بأن يوصف بالعنف؟ من انقلب على إرادة الشعب؟أم من دافع على هذه الإرادة؟". و يفسر مقولته هذه مستطردا فأنا أرى أكبر خطأ لن يغفره التاريخ في لنظام الحكم في الجزائر هو انقلابه على الديمقراطية.

في إجابة المبحوث عن السؤال الإستشرافي فهو يعتقد انه لا يمكن أن نتصور حلا أو ديمقراطية كما يقولون في هذا البلد بدون إشراك من يمثل الإسلام الحقيقي ألا وهو الجبهة الإسلامية، ويجب أن يدرك النظام ما يحدث في الجزائر من تحولات وكذا في العالم عموما والعالم العربي خصوصا يحتم على كل الأطراف الدخول في حوار يقول بنص العبارة:" يجب أن يدرك الشعب الجزائري ان إطارات الجبهة قد تعلمت الكثير من هذه التجربة المريرة ،حيث يمكن إرساء قواعد جديدة لممارسة سياسية جديدة تتفق عليها جميع الأطراف، وما حدث في تونس ومصر ليس عنا ببعيد وفي كثير من المجتمعات حيث لا مفر من الحوار واحترام الآخر والكلمة الأخيرة للإرادة الشعب.

يرى المبحوث أن في حدود علمه أن الكثير من الإخوة في ضوء ما حدث– وما يحدث– في الجزائر وفي العالم الإسلامي قد بدأوا يراجعون بعض أفكارهم فيما يتعلق بالحل الإسلامي حيث أنه يجب أن يصاغ في مشروع حزبي يطرح على كل الشعب كبقية الأحزاب وإذا ما اختاره الشعب ينفذ وإذا ما رفض من قبل الشعب فما علينا إلا إعادة النظر في مشروعنا وفي الإستراتيجية التي تجعله مشروع معارضة على أسس علمية وسياسية مقنعة تمكننا من التعامل مع الوضع السياسي الراهن بحنكة ومرونة حتى لا نقع في أخطاء الماضي.

تعقيب:

من خلال استقراءنا لتمثلات المبحوث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن تقريبا كل تمثلاته تصب في إطار التيار الأصولي الذي يستمد مبادئه من الإسلام السياسي ولكن ليس بالعمق التنظيري الموجود في نصوصها كما وضعوه مؤسسيها وإنما مجرد شذرات متناثرة هنا وهناك حاول المبحوث أن يوضفها في التعبير عن تمثلاته مما أدخله في نوع من التناقض الفكري والإيديولوجي الذي يقرب إلى السطحية إن لم نقل الشعبوية فتصوراته لا تعدو أن تكون سوى مجرد آراء عامة تعبر ولا تعبر في نفس الوقت عن واقع اجتماعي وسياسي ولكن تؤكد في دلالاتها عن مدى تمسك المبحوث بالتصورات الدينية –السياسية باعتبارها مرجعية في فهمه لمنطق الأشياء وفي تعامله مع مفاهيم مثل الديمقراطية العلمانية والشورى وغيرها من المفاهيم، وهذا يعكس غياب الثقافة السياسية والنقدية الواعية لدى المبحوث رغم ما أبداه من تمثلات تعكس رؤيته لواقع سياسي عايشه وله موقف منه.

ثالثا :نتائج المقابلات:" مناقشة عامة في ضوء تمثلات المبحوثين"

بعد تحليل المقابلات ومحاولة استجلاء تمثلات المبحوثين حول موضوع دراستنا المتمثل في دور الدين في عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر .توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي ارتأينا من الضروري مناقشتها في ضوء الأهداف العامة للدراسة، ويمكن أن نجملها في بعدين.

أولا: وإن اختلفت بعض الشيء آراء المبحوثين تجاه بعض القضايا المطروحة، كعوامل الإنتقال وأسباب الأزمة والموقف من تفاعلات الحركات السياسية ضمن العملية السياسية إبان فترة التعددية الحزبية وذلك بسبب إختلاف المستوى الثقافي والتعليمي للمبحوثين بل وحتى الفئوي إلى حد ما فإنهم تقريبا جميعا اتفقوا حول مبادئ عامة وأفكار مشتركة من الوضع الذي مرت به الجزائر، وإذا ما ركزنا على تمثلاتهم وتصوراتهم حول دور الدين في تلك العملية مجسدا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ – المحلة–فإنها كانت متقاربة لأننا من خلال تحليلنا لها كانت كلها تؤكد التوجهات الإسلامية للمبحوثين التي تقترب من التيار الأصولي الذي ينادي بمبادئ الدولة الإسلامية والحاكمية ورفض الديمقراطية إلا في حدود ما تسمح به للوصول إلى السلطة، وهذا يدل على مدى تجذر هذه الأفكار في أذهان الذين عايشوا تلك المرحلة لدرجة أنهم لم يستطيعوا – كما يظهر لنا– مراجعتها أو إعادة النظر فيها برغم الفترة الزمنية الطويلة نسبيا التي مرت على تلك المرحلة .إلا قلة من المبحوثين. ومن بين ما استنتجناه من أفكارهم وتمثلاتهم انهم مازالوا يؤمنون بالتغيير من منور إسلامي بشرط ان تتاح لهم الفرصة من جديد لترتيب الصفوف وتهيئ الذهنيات للقضاء على النظام الفاسد والموصوف" بالطاغي" في خطابهم الضمني والصريح. وهذا ما يدلل على صحة فرضية استمرار هذه التيارات مادامت الأرضية الفكرية والسياسية خصبة لإعادة إنتاجهم من جديد. من جانب آخر لاحظنا أن المبحوثين قلة منهم فقط أكدوا على مراجعة بعض أطروحات الإسلام السياسي، و نحن نبرر ذلك بسبب التغير الذي طرأ على بنيتهم الذهنية، بسبب التحولات التي تمر بها حركات الإسلام السياسي بعد أحداث سبتمبر 2001، ومدى كذلك التحولات التي خضعت لها في الجزائر بعد 95 نتيجة إحتوائها من طرف السلطة، بخاصة بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1997 وما شكلوه كإئتلاف حكومي، وهو ما جعلهم يشكون في نواياها الدينية المتمثلة في تطبيق الشريعة الإسلامية على مستوى الحكم، أما مسألة التيار المعتدل فهو في نظرهم مجرد شعار تكتيكي الغرض منه تكييف أطروحاتهم حتى تصبح مقبولة من طرف السلطة. لكن عموما، ما توصلنا إليه هو أن الأطروحات التقليدية نفسها مازالت متداولة لدى المبحوثين الذين تعاملنا معهم وذلك ما برز بوضوح في تعاطيهم مع القضايا الحساسة المتعلقة بالمفاهيم الكبرى التي تشغل الفكر الإسلامي المعاصر مثل –الدولة، الشرعية، الديمقراطية، .. الخ، ولكن الخلاصة العامة تؤكد أن هناك تحول تدريجي في الخطاب الداخلي في الجزائر تجاه مسألة الحركات الإسلامية وقضية العنف والمرأة والعولمة، دون أن يتخلى هذا الخطاب عن مفاهيمه المركزية المؤسسة لتصوراته وهي لا حداثة السياسية أو اجتماعية أو اقتصادية خارج المدونة الإسلامية، أي دعوة إلى أسلمة المفاهيم المعاصرة حتى تتناسب مع الإسلام، أو استخراج هذه المفاهيم نفسها من الإسلام الذي بدوره نادى بها في اعتقادهم.

ثانيا: إلى اليوم لايزال الإسلاميون يتوجسون خيفة من الحداثة ومن قيمه ومبادئها الفكرية والإجتماعية والسياسية بخاصة، وأبرزها العلمانية والديمقراطية وما من شك في أن المنظومة القيمية المرتبطة بالحداثة قامت على ركيزة أساسية هي العقلانية، حيث لا يتصور أي مظهر من مظاهر الحداثة خارج عن إطار العقلانية أو بعيدا عنها. وهي تعتبر منهج في التفكير يتعارض بشكل مبدئي وقطعي مع المنهج الغيبي، التسليمي والوثوقي واللاتاريخي الذي ينادي به الإسلاميون ويحاولون تعميمه على مجتمعاتهم وفق منهج الإسلام وأحكامه، محتكرين لأنفسهم الحق في رسم هذا المنهج وبيان أحكامه معولين في ذلك كله على إحياء النصوص التراثية تنمي إلى ثقافة تقليدية تطغى عليه العقلية الميتولوجية والسحرية أحيانا.

إن أسلمة المجتمعات التي يطالب بها نشطاء التيار الإسلامي (الدولة الإسلامية) تعني بالضرورة اختفاء الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان واقتحام المرأة المجال العمومي والإقتصادي والمشاركة السياسية للفرد والمجموعة بما هي مميزات الحداثة عن المشهد العام لهذه المجتمعات. فالحداثة كل لا يتجزأ، ومن ثم فإن رفض العلمنة أو الديمقراطية هو رفض لمبادئ حقوق الإنسان ولقيم الفرد الأساسية ولغيرها من القيم التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لأنها تشكل مجتمعة منظومة متكاملة[653].

ولئن وقف الإسلاميون صفا واحدا في مواجهة العلمنة والديمقراطية بل وفي التحايل عليها فلأنها تقوض دعوتهم وتسقط كل مرتكزاتهم النظرية والإيديولوجية الواهية. ولعل الآراء والتمثلات التي وردت في المقابلات ومن خلال تحليلنا لنتائجها أبرزت مدى رفض أنصار تيار الإسلام السياسي لهذه المبادئ والنفاقية معها بما يخدم مصالحهم واستراتيجيتهم لتأسيس دولتهم التي يعتقدونها كإطار حاوي لكل المجتمع الإسلامي وهذه تعتبر قاعدة طوباوية تحرك تصوراتهم منذ أن تأسسوا كحركة مع الإخوان المسلمين. والمتفق عليه لدى معظم الدارسين ان هذه الحركات تتميز بغياب الحس الفكري والنقدي العميق برغم التضخم النظري الذي يميز أدبياتهم وعجزهم عن مراجعة تصوراتهم وتكييفهم مع معطيات الحداثة السياسية والعولمة برغم بروز بعض المراجعات السطحية.

653 – أنظر: عبد الرحيم بوهنانا، الإسلام الحركي" بحث في أدبيات الأحزاب والحركات الإسلامية"،ط1، دار الطليعة، بيروت،2006،ص128..

نتائج الدراسة

مناقشة ختامية لنتائج الدراسة:

إن جملة التغيرات البنائية التي أصابت المجتمع الجزائري بعد الاستقلال ، و التي أفضت إلى مجموعة التحولات في المجال الاجتماعي ، السياسي التي تناولتهما في هذه الدراسة جعلتنا نصل إلى مجموعة من النتائج الهامة التي يمكننا إيجازها في العناصر التالية:

– إن تعاقب الأحداث التاريخية و الاجتماعية و السياسية في جزائر بعد الاستقلال و أشكال التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الدولة حتى 1988 أدى إلى دخول هذه الأخيرة في عدة مآزق ذات طبيعة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و كشفت في الوقت نفسه مدى هشاشة كتلة السلطة بسبب التوجه الحزبي الأحادي الذي لم يكن يقبل بأي منافسة محتملة بين النخب و القوى السياسية بطريقة سلمية تسودها الديمقراطية و التداول السلمي على الحكم، فإذا كان هذا على الصعيد الواقعي، فإنه على الصعيد المؤسسي و القانوني بحسب المواثيق و النصوص الرسمية اعتبر الإطار الوحيد الذي تتحدد من خلاله شرعيا الممارسة السياسية، و تذوب فيه كل التيارات باختلافاتها و حساسياتها كاستمرارية لفترة الثورة التحريرية (الكتلة الثورية) بحيث أي محاولة لتأسيس قوي اجتماعية سياسية معارضة لإيديولوجيته غالبا ما كانت تتعرض للإقصاء، برغم عدم وضوح هذه الإيديولوجية في أهدافها المعلنة و الضمنية، و ضمن هذا التصور نجد أن الجزائر لم تخرج عن إطار ما يسميه الدارسون – دول ما بعد الاستعمار– التي بنت مشروعيتها على أسس ثوريةلا تعترف بشرعية العمل السياسي إلا لحزب واحد " جبهة التحرير الوطني" على أساس أنه يعتبر تجسيدا لوحدة الأمة في مرحلة ما بعد الاستقلال من أجل النهوض بأعباء التنمية فضلا عن اعتبارها أن التعددية الحزبية و اختلاف الآراء و الاتجاهات، من أسباب التدخل الاستعماري الذي أدى إلى تشرذم الجسد الاجتماعي الذي عانت منه الجزائر طوال فترة الاستعمار أثناء الحركة الوطنية.

و بناءا على هذا يمكن تصنيف النظام السياسي الجزائري، بأنه ينتمي إلى نوع الأنظمة البيروقراطية . العسكرية . أو البيروقراطية . الريعية . كما وصفة الخبير السياسي " سامي ناير" و غيره من المحللين، ذلك أن الجيش في الأخير أو أي جماعة معينة داخل المؤسسة العسكرية بمقارباتها الشمولية هي الحكم النهائي و هي المحدد لكل التوجهات و السياسيات التي تنتهجها الدولة على المستوى الواقعي، و ما يدل على ذلك، أن كل الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الجزائر و أشكال استيلائها على السلطة، تم بطرق انقلابية عسكرية لا تمت للديمقراطية بصلة برغم رفعها لشعارات الديمقراطية المركزية تارة و التصحيح الثوري تارة أخرى، فبدءا من انقلاب 1965 بزعامة بومدين ترسخ هذا التقليد و تواصل ليصبح أحد الميكانيزمات الأساسية للنظام السياسي في الجزائر، حتى في ظل التعددية الحزبية الشكلية التي ظهرت بعد 1988، ولا غرابة في أن الجزائر دولة شأنها شأن دول العالم الثالث ما بعد الكولونيالي حكمت عليها حركة التاريخ بإرثها الاستعماري أن تكون دولة شمولية تحكمها عصب ثورية عسكرية ذات إيديولوجيات متناقضة ، مما ضمن هذه الدولة في حد ذاتها إيديولوجية غير واضحة المعالم و الأهداف و هو ما انعكس على علاقتها بالمجتمع و قواه المختلفة لاسيما في فترة الانتقال نحو الديمقراطية.

– تعثر عملية الانتقال نحو التعددية الحزبية في الجزائر، بسبب عدم توفر العديد من الشروط الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، إذ أن توجه نظام سياسي ما نحو التعددية غالبا ما يثير كثير من ردود الأفعال المختلفة من طرف مختلف الفاعلين في العملية السياسية ذات الطبيعة المتناقضة، أين تصطبغ الرهانات في هذه الحالة بالطابع الفردي و تؤدي إلى تناقضات اجتماعية و سياسية في الواقع الميداني، فمنذ أن تفتحت الجزائر على التعددية عرفت عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي تطور نحو العنف و المواجهة المسلحة بين مختلف الفاعلين في الساحة السياسية و الاجتماعية، إلى درجة أن العنف السياسي و ما رافقه من عنف اجتماعي هز معهما أركان المجتمع و اضر بتوازناته التي لم تكن أصلا في حالتها الطبيعية، نتيجة الأزمة البنيوية التي اخترقت النسق المجتمعي برمته، فالعنف في هذه الحالة لم يعد يعبر عن أزمة مجتمع يمر بمرحلة انتقال سياسي و اجتماعي فقط بل أصبح عنصرا صانعا للتاريخ كما يقول ماركس. و يعود تعثر الجزائر في عملية الانتقال للتعددية الحزبية إلى ما يلي:

أولا: فجائية التحول و عدم تهيئ المجتمع له بشكل كاف نتيجة انعدام الثقافة السياسية المتعلقة بقيم الديمقراطية و التعددية، و عدم إعداد مؤسسات دستورية و سياسية تحتصن هذا التحول و تقوم بدور الممهد له و المكرس له في البيئة الاجتماعية، فالتعددية السياسية في الجزائر لم تأت نتيجة تطور طبيعي داخلي في أبنية المجتمع، أو تعبيرا عن نضج مجتمعي يسمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد و المبادئ الحاكمة بناءا على مفاهيم فكرية متماسكة تؤدي إلى تقبل حقيقي لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

ثانيا: طبيعة نمط التراكم الرأسمالي المشوه المبني على علاقات التبعية الاقتصادية و المرتكزة أساسا على بيروقراطية ريعية و النخب المسيطرة عليه، التي تحولت بفعل استحواذها على أجهزة الدولة، إلى نخب ريعية يحكمها منطق الزبونية و المحسوبية و الولاءات ، و مدى إستراتيجيتها في اعتمادها العملية التوزيعية لعائدات النفط بين سائر القوى الاجتماعية– السياسية كصمام لتحقيق الأمن الاجتماعي، و شراء الولاءات كل هذا جعل من العملية السياسية التعددية جزء من الريع السياسي الذي أصبح يتغذي من هذه العصب. بالإضافة إلى الظروف الدولية التي تميزت بسقوط إيديولوجيات الأنظمة الشمولية سياسيا و اقتصاديا على رأسها الاتحاد السوفياتي و دخول الجزائر في أزمة هيكلية حادة نتيجة الأزمة الاقتصادية منذ 1986 و الاختلالات التي أصابت تركيبتها الاجتماعية، كل هذه العوامل انعكست سلبا على العملية التوزيعية الريعية برمتها و حالت دون السير الطبيعي لعملية الانفتاح السياسي الذي جسدته التعددية الحزبية، فالبيئة السياسية في علاقتها بالبيئة الاقتصادية بالإضافة إلى البيئة الثقافية كلها عوامل ضرورية للإنتقال الديمقراطي و هذا ما لم يتوفر في حالة الجزائر التي لم تستطع التعايش طبيعيا مع الديمقراطية ما جعلها تتعثر في بداية الطريق.

ثالثا: إن تعثر عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر، تؤكد على أنها لم تأت كنتيجة لقناعة النظام بالديمقراطية، أو إيمانا بأهميتها و جدواها كصيغه سياسية ملائمة تضمن المصالح المتنافسة في المجتمع بأساليب سلمية و منظمة تؤسس لعقد اجتماعي جديد بين الدولة و المجتمع، و لكنها جاءت كنتيجة لاعتبارات و حسابات عديدة تتعلق بحرص النظام الجزائري على ضمان استمراريته، و ذلك من خلال اتخاذه التعددية كمصدر للشرعية، بعد أن تآكلت مصادر

الشرعية التي اعتمد عليها هذا النظام في السابق و عجزه عن ترسيخ ما يعرف لدى المحللين الاجتماعيين و السياسيين " بشرعية الانجاز" كما أن هذا النظام اعتبر التعددية السياسية كآلية لامتصاص الغضب الاجتماعي نتيجة الأزمات التي أرهقت كاهل المجتمع، و تمكين بعض القوى الاجتماعية – السياسية من ممارسة التنفيس السياسي مما سهل عليه تمرير سياسات التكيف الهيكلي التي انتهجها بضغوط من صندوق النقد و البنك الدوليين، و أكثر من هذا فإن رغبة النظام في الحصول على مساعدات و تسهيلات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية و بعض الدول الغربية شكلت دافعا للأخذ بالتعددية السياسية حتى يبدو هذا النظام أمام الغرب و كأنه يسير على طريق التطور الديمقراطي، و هكذا فإن عملية الانتقال نحو التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر و غيرها من الدول كمصر و الأردن مثلا، لم تفض إلى حدوث تغير جوهري في طبيعة السلطة و أساليب ممارسة الحكم، حيث حرصت النخبة الحاكمة إلى إحاطة تلك العملية بجملة من القيود و الضوابط السياسية و القانونية و الإدارية و الممارسات العملية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية. بل و جعلتها كآلية لتحديث الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة.

رابعا: برغم أن النظام السياسي الجزائري تبنى بعد دستور 1989 مفهوم التعددية الحزبية إلا أن النظام الحزبي هو أقرب إلى نظام الحزب الواحد، و ذلك بوجود حزب واحد مسيطر على العمل السياسي و يتدخل دائما دون تمثيل أحزاب المعارضة بصورة مؤثرة سواء في البرلمان أو في المحليات، ليضمن لأعضائه أغلبية كاسحة في كافة المؤسسات السياسية على مختلف مستوياتها، و لقد افرغ هذا الوضع التجربة التعددية من مضمونها الحقيقي و جعلها مجرد آلية لتحديث الطبيعة التسلطية للنظام الحاكم، و إذا كان ضعف المؤسسات الحزبية القائمة يرجع في كثير من الحالات إلى القيود القانونية و الضوابط السياسية التي يفرضها النظام على حركة الأحزاب بما ينعكس بالسلب على تطور التعددية، فإنه يرجع في جانب أخر هام إلى الأحزاب السياسية ذاتها من حيث طبيعة تكوينها السوسيولوجي و نشأتها و افتقاره الكثير منها إلى القواعد الجماهيرية،(معظمها أحزاب بلا جماهير) و الأطر الفكرية الواضحة و الديمقراطية الداخلية، فكثير من الأحزاب المتواجدة على الساحة هي أحزاب شخصية و نشأت نشأة غير طبيعية بعد دستور 1989 باستثناء . حزب القوى الاشتراكية . و الحزب الشيوعي . بل حتى غير مطابقة لدستورية القوانين، عند بعض الأحزاب ذات الأبعاد الدينية و الثقافوية ، و الأهم من ذلك أن أي من هذه الأحزاب لا يستطيع أن يدعي أنه تعبير حقيقي عن شريحة اجتماعية بعينها، بما يعني أنه يتحرك باسمها سعيا وراء مصالحها الاجتماعية الخاصة كما في الدول المتقدمة مثل بريطانيا و الولايات المتحدة، و هذا يقودنا إلى طرح إشكالية حداثة التجربة الحزبية في الجزائر و طبيعة السلطة، و المجتمع التقليدين، بحيث يشير هشام شرابي في هذا الإطار إلى أن السلطة في البنية التقليدية للمجتمع العربي تسعى إلى استيلاء كلي على السلطة، و يستدعي ذلك طرد قطاعات الشعب من الساحة السياسية فالتكوين الاجتماعي للبنية التقليدية يقوم بإنتاج سلطة قمع شامل و تعيد السلطة إنتاج البنية التقليدية مرة أخرى من خلال دعم تشكيلاتها التقليدية ، قبيلة ، طائفة ، أثنية الخ، و حتى لو تغير نظام الحكم بطريقة ما فإن النظام البطريركي يبقى و تبقى البنية الاجتماعية كما هي، فالسلطة و القمع هما ركائز المجتمع التقليدي، من حيث هو نظام فكري و سياسي و اجتماعي، إن هذه البنية التقليدية التي يتم إعادة إنتاجها في المجتمع العربي بمظاهر حديثة مترافقة مع التشوه الطبقي الذي يعاني منه هذا المجتمع بالإضافة إلى طبيعة السلطات السياسية تجعل قدرة الأحزاب عن

التعبير عن شرائح و طبقات المجتمع قدرة هامشية جدا و مشكوك فيها، لأن مجمل التكوين المجتمعي يدخل في علاقات خارجة عن العلاقات الرسمية.[654]

خامسا: إن سياسة الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تآكل و تدهور أوضاع شرائح واسعة من الطبقة الوسطى الجزائرية، مما أثر سلبا على دور هذه الطبقة في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، فبدلا أن تشكل هذه الطبقة ركيزة هذا التحول و مصدر للحيوية السياسية في المجتمع ظلت فئات واسعة منها في حالة من السلبية و عدم الاكتراث السياسي، و هو ما جسدته بوضوح بعض الظواهر مثل: ضعف انخراط عناصر الطبقة الوسطى في عضوية الأحزاب السياسية، فضلا عن مستوى تدني مشاركتها في الانتخابات و بالذات في بعض المدن الكبرى التي تعتبر معاقل للطبقة الوسطى، و من ناحية أخرى فإن عناصر هذه الطبقة ، و بخاصة الشباب، قد انخرطت تحت ضغط الأزمة المجتمعية في جماعات التطرف و العنف و الإرهاب، و من المعروف أن تمدد دور هذه الجماعات واتساع تحديها للنظام الحاكم، قد اثر سلبا في عملية التطور الديمقراطي، باعتباره قدم مبررا للسلطات لاستمرار العمل بقانون الطوارئ لضبط النظام حيث ان أهداف تحقيق الأمن والإستقرار وتأمين استمرار النظام الحاكم أصبح لها الأولوية على الأهداف الأخرى، كما أن لسياسة الانفتاح الاقتصادي أفسحت المجال لبروز دور قوى اقتصادية جديدة شكلت السياسة قاعدة لها ، و قد ضمنت هذه القوى شرائح من البورجوازية البيروقراطية، و بخاصة على شاغلي المناصب العليا في جهاز الدولة و القطاع العام، و من المعروف أن القطاع الذي يمثل البورجوازية البيروقراطية قد تمدد بشكل كبير في تعاظم دور الدولة في الاقتصاد و المجتمع و حدوث توسع كبير في أجهزتها و مؤسساتها منذ الاستقلال، فضلا عن شرائح الرأسمالية الطفيلية التي تنامت بشكل ملحوظ في ظل التطبيق العشوائي لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، و راح عناصرها ينخرطون في عناصر طفيلية هامشية، مدعمة و غير مشروعة ، كل هدفها هو تحقيق الربح المادي السريع، و لذلك تركزت هذه الأنشطة في القطاعات التجارية كالتوكيلات التجارية، و عمليات الاستيراد و التصدير و الأنشطة القائمة على السمسرة و الوساطة و المضاربة، فضلا عن تهريب السلع و الخدمات و الاتجار في العملة.

سادسا: فشل المرجعيات العقائدية التي بنيت عليها الظاهرة الحزبية الجزائرية في فترة التعددية . و حتى قبلها . كالوطنية الثورية (جبهة التحرير الوطني) التي فشل مشروعها فشلا يكاد يكون نهائيا بعد تآكل مشروعيتها في نظر المجتمع، و الشيء نفسه بالنسبة للإسلام السياسي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ...الخ) الذي وصل إلى مآزق نظرية و فكرية حادة نظرا لغموض طروحاته و تصوراته حول مشروع الدولة المراد تطبيقها و اليسار هو الآخر (حزب الطليعة الاشتراكية...الخ) الذي وصل إلى حل نفسه فكريا و نظريا، بسبب عدم قدرته على تجديد نفسه و مراجعة مقولاته الفكرية التي أصبحت بالية، دون أن ننسى المرجعية الثقافوية للأحزاب ذات النزعة الأمازيغية اللائكية التي لم تغادر قوقعتها الفكرية والجغرافية (التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية...الخ) ، كلها إذن مرجعيات دخلت منذ فترة ليست بالقصيرة أزمات فكرية حادة نتيجة تقلص دور الفكر و المفكر داخلها، بل و حتى غياب الحوار الحر و انعدام الرؤية التي ترجح المصلحة العامة للوطن.

---

654 –علي عمر: الأحزاب السياسية في التجربة العربية، مجلة العربي ، 1992 ص 63

سابعا: إن التعددية السياسية التي ظهرت بعد التجربة الأحادية لم تستطع أن تكون وسيلة تعبئة اجتماعية . سياسية جديدة . لأن نفس التكوينات السوسيولوجية تحت غطاءات سياسية و حزبية جديدة هي التي استمرت في عملية التأطير، و بالتالي لم تستطع القضاء على الانقسامات التي عرفتها النخبة، بل رسختها و أعادت إنتاجها من جديد تحت غطاءات التعددية السياسية الثقافية (الجهوية، اللغوية...الخ) فالتنوع السوسيولوجي الذي استطاعت التعددية السياسية أن تأتي به حال دون القضاء على الانقسامات النخبوية بل عمل على تأكيدها و إعطاءها طابعا مؤسسيا جديدا[655]. هذا بالإضافة إلى طغيان النظرة الاستعمالية للظاهرة الحزبية من طرف هذه النخب لدرجة أن الظاهرة كلها تحولت إلى وسيلة ترقية مهنية و اقتصادية لعدد قليل من الإطارات على حساب المجتمع ككل، و على حساب قواعد الحزب كذلك، مع العلم أن هذه التجربة قد أنجزت من طرف أجيال حزبية لم تعايش التجربة الحزبية للفترة الاستعمارية في الغالب، بل و تملك موقفا سلبيا منها جراء التشويه الذي قام به الخطاب السياسي الرسمي بعد الاستقلال ، أي فترة الواحدية الحزبية.

ثامنا: لم يكن النظام وحده سببا في تطويق النظام الديمقراطي و إفشال تجربة التعددية بل ساعده في ذلك المعارضة، و بالذات التيار الإسلامي الراديكالي، فقد عبرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ البداية عن رفضها للديمقراطية، و لم تقبل بالمشاركة في اللعبة سوى لأنها كانت واحدة من السبل التي توصلها للحكم وكان رفضها واضحا لكل القوانين المؤسسة للتعددية التي سمحت لها بالوجود و النشاط العلني و في مقدمتها دستور 1989 و قانون الأحزاب و قد صرح زعيم الجبهة " عباسي مدني " أكثر من مرة: أن الجبهة الإسلامية ليست جمعية سياسية بل إطارا يجد فيه الشعب الجزائري مجالا للتعبير عن طموحاته و تحقيقها، و قد بسط التيار الإسلامي الراديكالي هيمنته على شرائح واسعة من المجتمع بواسطة المساجد و الخطاب الناري المتطرف في نقده للنظام. [656] و لعله من مفارقات التعددية السياسية في الجزائر أن كثيرا من الأحزاب التي ظهرت بموجب القوانين الجديدة المؤسسة للتعددية تتصرف و كأنها أحزاب وحيدة و تعيد إنتاج الفكر و الخطاب الشعبوي الأحادي ليس على مستوى الحياة الداخلية لها فحسب بل و في مستوى المشروع الاجتماعي الذي تسعى لتحقيقه، و تأتي في مقدمة تلك الأحزاب و التشكيلات التيار الإسلامي و بخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي قدمت نفسها كبديل عن إيديولوجيا الشعبوية الوطنية لعهد جبهة التحرير إيديولوجيا شعبوية أخرى، و لكنها دينية هذه المرة[657]، و تهاجم قيادتها صراحة الديمقراطية معتبرة إياها كفر و قد تصاعدت أجواء التطرف و عدم التسامح و مظاهر العنف الرمزي و المادي منذ 1989 بشكل مثير للانتباه، بحيث أصبح عنف النظام يغذي

655– أنظر في هذا الصدد:

ناصر جابي الجزائر : الدولة و النخب، دراسة في النخب ، الأحزاب السياسية و الحركات

الاجتماعية ، منشورات شهاب ، الجزائر 2008

656 –العياشي عنصر، التطور الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق ص 73

باستمرار عنف التيار الإسلامي الراديكالي و كانت ذلك بداية لظهور العنف المسلح الذي طال مخافر الشرطة و الدرك ثم محكمة البليدة، و ثكنة قمار في الجنوب الشرقي للجزائر قرب الحدود مع تونس و هكذا بدأت حلقة العنف و الإرهاب في الجزائر.

تاسعا: إن الغياب الفعلي لمجتمع مدني قوي مستقل عن المجتمع السياسي كان من بين العوامل التي ساهمت في تعثر تجربة الانتقال إلى التعددية، و لعل ذلك يعود في الأصل إلى البدايات الأولى لتشكل الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، حيث لم تسمح هذه الأخيرة ببروز أي استقلالية خارج الهياكل الرسمية التي ألقي على عاتقها إعادة إنتاج الإكراه و السيطرة، و بذلك افترست (الدولة / الحزب) المجتمع المدني و حولته إلى منظمات جماهيرية تابعة لها تعيد إنتاج نفس الخطاب السياسي الرسمي، و هو في هذه الحالة لم يعد سوى امتداد باهت للنظام السياسي يتغذى من الريع و مختلف أشكال الفساد و الزبونية، الذي أصبحت تشكل الإطار المعياري للسلطة و المجتمع في الجزائر، و هو الشيء الذي لم يسمح بعد انقلاب السلطة على الديمقراطية 1992 من إفرازه ما يكفي من الآليات الذاتية و الأبنية المؤسسية، لكي يفرض نفسه ليس فقط من خلال قدرته على إقناع المجتمع بقدرته على التغير، بل بضرورة وجوده كمؤسسات وسيطة تلعب دور اللاجم لهيمنة السلطة و تعسفها.

عاشرا: إن الوضع السياسي و الأمني لم يكونا من العوامل المساعدة في إنتاج تجربة تعددية عادية، من جراء العنف السياسي المتنامي و الإرهاب في الجزائر، هذا العنف الذي أفرزته تجربة التعددية بسبب إلغاء الانتخابات التشريعية ، كان عائقا فعليا أمام سيرورتها الطبيعية و هي في بداية الطريق الشيء، الذي انعكس سلبا على مختلف شرائح و طبقات المجتمع الجزائري، و جعله يدخل في مواجهة شاملة مع الدولة و الأطراف السياسية المتصارعة (العنف و العنف المضاد)، مما أفسح المجال للمؤسسة العسكرية للتدخل و فرض وجودها من جديد و الرد على العنف بعنف آخر أكثر شراسة علاوة على محاولتها خلق شرعية دستورية جديدة بعد التي أجهضت، و ذلك باستعمالها لانتخابات 1995 الرئاسية كآلية جديدة لمحاولة حل الأزمة و السيطرة على مجريات الأمور و مهما يكن من شكوك حول حجم انتصار زروال، فإن القليل منها يشير إلى أنه لم يبرز على أنه أكثر المرشحين الأربعة شعبية و هذه حقيقة أقر بها التقرير الفرنسي السري و كان من الواضح أن الرئيس تمكن من كسب تأييد شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري.

و الأهم من ذلك أنه على ما يبدو قد حصل على هذا الدعم من مصادر واسعة و مختلفة ، فالسواد الذين انتخبوا زروال كانوا يرتبطون بآلية النظام بالذات، و بما أن زروال الذي أصبح يشغل منصب الرئيس، كان في السابق جنرالا و مجاهدا في حرب التحرير، فقد تمكن من الاعتماد على دعم المؤيدين التقليدين لأنهم كانوا ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني، و كان من الأهمية بمكان التنويه بالدعم المعلن الذي قدمه عبد الحق بن حمودة من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ذلك أنه زود زروال بأصوات مهمة، و الأمر اللافت للنظر أن الجزائريين الذين صوتوا للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات السابقة قد صوتوا عام 1995 لصالح زروال، و هذا ما عشناه كتجربة ميدانية في الواقع و استنتجناه من خلال آراء المبحوثين في المقابلات، فالشيء الذي جعل المجتمع بأغلبيته ينتخب زروال هو الرغبة في وضع حد للعنف، و كأن منح الشرعية لرزوال كان بإمكانها وضع حد للعنف.

فالرئيس المنتخب هو الشخص الوحيد الذي كان يرى أنه قادر على وضع حد للعنف بالتفاوض، كما أن العديد من الجزائريين اعتقدوا أنهم إذا منحوا الرئيس تفويضا انتخابيا سوف

يحرره و يمكنه من تبني الحل المقترح في ندوة روما، و قد كان واضحا أن ما من أحد المرشحين للانتخاب الرئاسي بإمكانه تحقيق تسوية مشابهة، ذلك أن زروال كان يتوسط النزعة الحزبية الإسلامية "نحناح" و علمانية "سعدي" الناشطة لتحقيق مأرب سياسي، إن انتصار ليمين زروال كان قد باغت الجبهة الإسلامية و المجموعات المسلحة و آلمها، و ولد من جهة أخرى ارتياحا على نطاق واسع مصدره عدم تحول الانتخاب إلى حمامات من الدماء، كما ولد اعتزازا بالانتماء الوطني، لأن الاقتراع بعث تفاؤلا محسوسا في أوساط عامة الشعب الجزائري، و أكد أن هذا الانتخاب الرئاسي قد شكل خطوة مهمة على طريق السلام، برغم انتماءه إلى المؤسسة العسكرية التي عرفت خلال تلك الفترة بتجاوزاتها الصارخة لحقوق الإنسان بل و حتى ضلوعها في المجازر الجماعية حسب تقارير بعض الدوائر من الداخل و الخارج.

خاتمة عامة :

عاشت الجزائر تجربة انتقال ديمقراطي، كان يعتقد إلى حد بعيد على أنها بادرة أمل في العالم العربي، تزامنت هذه النقلة النوعية مع انفجار اجتماعي عنيف جسدته أحداث أكتوبر 1988، تمثلت بوادر هذا الانتقال في مجموعة من مظاهر الإصلاح السياسي والاقتصادي التي عول عليها كثيرا كإطار مؤسسي للانتقال. ترتب عنها تطبيقات فعلية في أرض الواقع أبرزها (انتخابات 1990- 1991)، لكن سرعان ما تعثرت هذه التجربة بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية التي لم تسمح لها بالاستمرار نظرا لما تخللها من عنف وعدم استقرار سياسي ومرد ذلك بالأساس إلى كيفية تعاطي القوى الاجتماعية المختلفة مع الفكرة الديمقراطية والتسييس الزائد الذي صاحبها فإذا كانت الديمقراطية في مضمونها تعني المشاركة الجماعية في الحكم والتداول السلمي على السلطة، والفصل بين السلطات، وما يترتب عن ذلك من تنظيمات مدنية مستقلة تلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة. فإن في الوضع في الجزائر أخذت معنى آخرا. فلقد استعملت الديمقراطية بطريقة درائعية من طرف كل القوى السياسية الفاعلة ضمن الإطار التعددي. فكل طرف وظفها حسب غاياته وأضفى عليها فهمه الخاص لاسيما منها النظام السياسي(جبهة التحرير الوطني) والتيارات الاسلاموية (جبهة الإنقاذ). فغالبا ما يثير توجه نظام سياسي ما نحو التعددية ردود أفعال مختلفة من طرف الفاعلين في العملية السياسية المتناقضة، أين تصطبغ الرهانات بالطابع الفردي وتؤدي حتما إلى تناقضات اجتماعية وسياسية في الواقع إلى درجة تهديدها لكيان المجتمع برمته وربما هذا يرجع إلى غياب الثقافة السياسية الحديثة التي تؤمن بالاختلاف، وفي الوقت نفسه عدم تهيئ المجتمع بشكل كاف لتقبل الانفتاح الديمقراطي. فالتعددية السياسية في الجزائر لم تأتي نتيجة تطور طبيعي داخلي في أبنية المجتمع كما حدث في الغرب، أو تعبيرا عن نضج مجتمعي يسمح بقبول الأفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ الحاكمة بناءا على مقولات فكرية متماسكة تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي على الحكم. بل كانت هدية من النظام للخروج من الأزمة التي وقع فيها. ولقد أفرغ هذا الوضع منذ البداية التجربة الديمقراطية من مضمونها الحقيقي. وجعلها مجرد آلية لتحديث الطبيعة التسلطية للنظام وتجديد الشرعية.

وبرغم الهزات العنيفة التي مرت بها الجزائر أثناء فترة الانتقال كان بإمكانها أن تتدراك الوضع وتقوم بإصلاحات حقيقية عبر الاتفاق على ميثاق وطني يحدد قواعد اللعبة. ويضمن مصالح كل طرف. لكن الإرث الطويل من الأحادية والأبوية الجديدة التي فرضها النظام على المجتمع جعلته لا يقبل أي تسوية حقيقية أو منافسة محتملة بين النخب. وإذا نظرنا الآن إزاء ما يحدث من تغيرات كبرى في النظم السياسية العربية أو ما اصطلح البعض تسميته بالثورات، الاحتجاجات أو الربيع العربي. سندرك أنها من العمق بحيث ستلغي ما قبلها من مؤسسات وعقليات وسلوكات ناهيك عن انعكاساتها الدولية والإقليمية، ففي الجزائر بدأت تثير هذه التداعيات الإقليمية لهذه التغيرات العديد من التساؤلات حول بقاء النظام من عدمه، وأعادت طرح فكرة التغير التي ظلت غائبة لسنوات، وبرغم الضغوطات الدولية والثورات السياسية الافتراضية وانهيار مشروعية النظام في نظر الجماهير، إلا أن السلطة في الجزائر تحاول قدر الإمكان احتواءها بما توفر لها من أدوات الغلق الاستراتيجي.

فما زالت لحد الآن تتدرع أمام الرأي العام المحلي والدولي وأمام وسائل الإعلام المختلفة أنها كانت السباقة في المنطقة إلى إحداث التغير الديمقراطي إشارة إلى تجربة التسعينات وما تمخض عنها من مآسي متناسية تماما أنها هي أول من وأدت التجربة الديمقراطية في المهد. ومازالت في الوقت نفسه تستثمر في الوقت الضائع باستعمالها لفزاعة العنف الاسلاموي (القاعدة)

والمعالجة الأمنية ومحاولة تقسيم المنطقة من طرف القوى الامبريالية. حتى وإن كان هذا صحيحا فإنه لا ينفي مشروعية التغير في الجزائر، فالواقع يؤكد وبشدة مدى الاستياء الشعبي من التسلطية المفرطة بصوريتها الديمقراطية ومدى تصلب الزيف السلطوي وتحجره أمام واقع يتغير باستمرار وبصورة متسارعة دوليا وإقليميا. إذا ما استمر الوضع على هذا الحال في الجزائر. فإنه سيؤدي حتما إن عاجلا أم آجلا إلى انفجار اجتماعي يهوى بالنظام ويغير الأوضاع. فإذا كان ذلك بالمهمة الصعبة فهو ليس بالمستحيلة. شريطة توفر الكتلة التاريخية التي تقود التغيير. وإذا لم يحدث هذا فإنه على طاقم النظام السياسي في الجزائر أن يأخذ العبرة من تجارب دول الجوار لعل ذلك يجعله يدرك معنى التاريخ.؟

و في الأخير لم يعد في جعبة تصور هذا النظام من جديد يقدمه لشعبه لتبرير استمرار استبداده و سلطته سوى نهمه و غرامه بالسلطة ، و أن صعوبة قبوله بمؤسسات فاعلة و مجتمع مدني حر و التعايش معه تحت سقف واحد، سوف يكلفه الكثير ، و لن يكون أمامه سوى الاعتراف بضرورة الإصلاحات السياسية و الاقتصادية العميقة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- إبراهيم، توفيق حسنين: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراة)، 1995.

2- أحمد زايد و إعتماد علام: التغير الاجتماعي، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2006.

3- أركون، محمد: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر؟: "من فيصل التفرقة إلى فصل المقال"، ترجمة: هشام صالح، بيروت: دار الساقي، 1995.

4- ـــ: الإسلام، أوروبا، الغرب: "رهانات المعنى وإرادات الهيمنة"، ترجمة: هشام صالح، بيروت: دار الساقي، 1995.

5- أركون محمد: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل " نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي"، ترجمة هشام صالح، دار الباقي، ط2. لبنان، 2002.

6- أبو زيد نصر حامد ، نقد الخطاب الديني، الطبعة الثالثة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، 1995.

7- أمين، سمير: أزمة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1985.

8- إنجرس موريس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، "تدريبات علمية"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

9- إسماعيل قيرة (وآخرون)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2002.

10- أشرف أحمد و(آخرون)، النظم الانتخابية ومستقبل الديمقراطية في جمهورية اليمن، الطبعة الأولى، (بحوث ومناقشات الندورة المنعقدة في صنعاء 16-18 فبراير)، 1990.

11- الأزرق، مغنية: نشوء الطبقات الاجتماعية في الجزائر: "دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي – السياسي"، ترجمة: سمير كرم، بيروت: مؤسسات الأبحاث العربية، 1980.

12- الاشرف، مصطفى: الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة :حنفي بن عيسى، الطبعة الأولى، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

13- الإبراهيمي، أحمد طالب: المعضلة الجزائرية: "الأزمة والحل 1989-1998"، الطبعة الثالثة، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

14- أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، دار الساقي، بيورت ، لبنان ط02، 19965،

15- أنطونيو غرامشي " كرسات السجن "، ترجمة:عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1994.

16- أنطوني غيدنز :علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز السباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

17- بوريكو، ود.بودون: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة : سليم حداد، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

18- بادي، بيرتران وبيار بيرنبوم: سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1987.

19- بن عروس زهرة (وآخرون): الاسلاموية السياسية:" المأساة الجزائرية. دار الفارابي، ط1، بيروت لبنان، 2002.

20- بلانديه، جورج: الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة : جورج أبي صالح، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1986.

21- بشارة، عزمي: المجتمع المدني: "دراسة نقدية"، الطبعة الأولى، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

22- برو فليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

23- بولانتزاس، نيكولاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة: عادل غنيم، الطبعة الثانية، القاهرة : دار الثقافة الجديدة، 1982.

24- بادي، بيرتران: الدولة المستوردة: "تغريب النظام السياسي"، ترجمة: لطيف فرج، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العالم الثالث، 1996.

25- بدر الدين، إكرام: الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجوهرة للطباعة والنشر، 1986.

26- بو الشعير، السعيد: النظام السياسي الجزائري، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1990.

27- ـــ: القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

28- بورقعة، محمد: شاهد على اغتيال الثورة، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الحكمة للطباعة والنشر (سلسلة كتب تاريخ الثورة)، 1990.

29- بن قفة، خالد عمر: فصول من قصة الدم في الجزائر، الطبعة الأولى، القاهرة : بيت الحكمة للنشر والإعلام والتوزيع، 1996.

30- البركة، الحسن: أبعاد الأزمة في الجزائر: "المنطلقات والانعكاسات والنتائج"، الطبعة الأولى، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

31- تامالت، محمد: الجزائر من فوق بركان: "حقائق وأوهام 1988-1999"، الطبعة الأولى، الجزائر، 1999.

32- تشالز تيلي: الحركات الإجتماعية " 1768- 2004"، ترجمة ربيع وهبة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،2005.

33- توم بوتمور :النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت

34- جان بيار كونت، جون بيار موني: من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ.

35- جيلبي، جوان : ثورة الجزائر، ترجمة: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (سلسلة الدراسات الإفريقية)، 1959.

36- جابي، عبد الناصر الجزائر تتحرك : "دراسة سوسيولوجية للإضرابات العمالية في الجزائر" الطبعة الأولى، الجزائر: دار الحكمة، 1995.

37- ـــ: الانتخابات، الدولة والمجتمع، الطبعة الأولى، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1998.

38- جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث:" دراسة سوسيولوجية"، ترجمة: فيصل عباس، الطبعة الثانية ، دار الجزائر للنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

39- جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ط1،مركز الإنماء القومي، بيروت، 198.

40- حمدوش رشيد : مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، إمتدادية

أم قطيعة ؟ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

41- حسن، إيمان محمد: وظائف الأحزاب السياسية في النظم التعددية المقيدة: "دراسة حالة حزب التجمع في مصر 1976-1991"، العدد 54، القاهرة: كتاب الأهالي، 1995.

42- حافظ عبد الرحيم: الزبونية السياسية في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان

43- حيدوسي، غازي: الجزائر، التحرير الناقص، ترجمة : خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.

44- الحسيني، السيد: علم الاجتماع السياسي: "مفاهيمه وقضاياه"، الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، 1996.

45- حيدر إبراهيم على :سقوط المشروع الحضاري ، مركز دراسات الوحدة السودانية ، ط1 ، السودان ،2004.

46- خلدون حسن النقيب : الدولة التسلطية في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، لبنان ، 2004.

47- خميس حزام والي : إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ن ط 1 ، 2003.

48- ديفرجيه، موريس: الأحزاب السياسية، ترجمة : علي مقلد وعبد الحسن سعد، الطبعة الثالثة، بيروت: دار النهار، 1980.

49- دردور، عبد الباسط: العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، القاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.

50- الراسي، جورج: الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجديد، 1997.

51- رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1993

52- رضواني محمد ، الحداثة السياسية في المغرب" إشكالية وتجربة " ،ط1، مطبعة الأصالة، الرباط، المغرب،2009

53- رواجيه، أحمد: الإخوان والجامع: "استطلاع للحركة الإسلامية في الجزائر"، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار المنتخب العربي، 1993.

54- رشيد، أمينة و(آخرون): قضايا المجتمع المدني في ضوء أطروحات غرامشي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1990.

55- زايد أحمد: في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر، ص2006

56- زكي، رمزي: الليبرالية المتوحشة ، الطبعة الاولي، القاهرة ، دار المستقبل العربي ،1993.

57- زايد، أحمد: الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985.

58- زمام نور الدين: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1998)، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط 1 ، 2002 .

59- سيد هدية، عبد الله ومحمد نصر مهنا: تجربة التنمية والتحديث في الجزائر: "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

60- سالم شاكر الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر. ترجمة : حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

61- سهيل، ابتسام و(آخرون): النخبة السياسية في العالم العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

62- سلامة، غسان و(آخرون): ديمقراطية من غير ديمقراطيين: "سياسات الانفتاح في العالم العربي"، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

63- : سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع " دراسة نقدية " درا التهاني للطباع والنشر 2006 ، القاهرة .

64- سمير أمين: بعض قضايا للمستقبل :تأملات حول تحديات العالم المعاصر- دار الفرابي، لبنان-2003.

65- شوفاليه، جان جاك: تاريخ الفكر السياسي: "من المدينة الدولة إلى الدولة القومية"، ترجمة : محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

66- الشاعر، رمزي طه، الأيديولوجيات وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: مطابع جامعة عين شمس، 1994.

67- صايع، عبد الله: اقتصاديات العالم العربي: "التنمية منذ عام 1945"، بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1984.

68- عابد الجابري محمد : الديمقراطية و حقوق الإنسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، لبنان ، 1996.

69- عادل، أحمد: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1992.

70- عبد الغني عبد العماد : سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، لبنان.

71- عبد الرحيم بوهنانا، الإسلام الحركي" بحث في أدبيات الأحزاب والحركات الإسلامية"،ط1، دار الطليعة، بيروت،2006.

72- العزي، سويم: الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية في العالم الثالث الطبعة الأولى، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987.

73- العدوي، عبد الفتاح حسنين: الحكم بين السياسية والأخلاق، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1992.

74- عمرو، عبد السميع: الديمقراطية، الطبعة الأولى، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.

75- العباسي محمد، السلطة والحركة الإسلامية في الجزائر ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، دار المعارف ،1991.

76- علي، حيدر إبراهيم: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

77- ــ و(آخرون): العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث العربية (الجمعية العربية لعلم الاجتماع)، 1999.

78- عنصر، العياشي: من أجل علم اجتماع نقدي، الطبعة الأولى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية: (سلسلة المعرفة)، 1998.

79- ـــــ سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر ، الطبعة الأولي ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1999.

80- عبد العظيم، زينب: صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، جوانب سياسية: "دراسة للإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر"، العدد 143، القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، 1999.

81- عبد الرحمن سلامة إبن الدوايمة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الطبعة الأولى، الشركة الوطنية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

82- عوض، إبراهيم و(آخرون): التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية–الفرنسية الثالثة (القاهرة 29 سبتمبر – أكتوبر 1990)، 1993.

83- علي الدين هلال و (آخرون): النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار و التغير) مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001.

84- عبد العظيم، تهاني: الجزائر بين الحرب والحوار، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 1995.

85- على عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

86- العالم، محمد الأمين و(آخرون): الأصوليات الإسلامية في وقتنا الراهن، القاهرة: سلسلة كتب قضايا فكرية للنشر والتوزيع، الكتاب الثالث والرابع عشر، 1993.

87- غرامشي، أنطونيو: كراسات السجن، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

88- غليرمو أودونيل، فيليب شميتز : الانتقالات من الحكم السلطوي " استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة"، ترجمة : صلاح تقي الدين، ط1، بغداد، 2007

89- فوكوياما فرانسيس: نهاية التاريخ و الإنسان الأخير ، ترجمة و تعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993.

90- كعباش رابح: سوسيولوجيا التنمية، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة،الجزائر ، 2006.

91- الكنز، علي و(آخرون): المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: "المغرب العربي"، العدد 4، القاهرة: مركز البحوث العربية (سلسلة تحت إشراف سمير أمين)، 1998.

92- الكنز علي : حول الأزمة "خمس دراسات حول الجزائر والعام العربي" دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.

93- مارسيل ميرل، العلاقات الدولية المعاصرة "حساب ختامي" ترجمة: حسن نافعة، دار العالم الثالث ، ط1 ،1999 ، القاهرة

94- المنوفي، مصطفى كامل السيد و(آخرون): طبيعة التعددية السياسية في مصر : "دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية"، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1996.

95- ملحم، حسن: التحليل الاجتماعي للسلطة، الجزائر: منشورات دحلب، 1991.

96- – محمد حافظ دياب: تعريب العولمة"مساءلة نقدية،" مجلة قضايا فكرية، العدد 20، أكتوبر 1999،

97- محمد نجيب بو طالب: سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1.، لبنان، 2002.

98- محمد، علي محمد: رواد علم الاجتماع، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1976.

99- ـــ: أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية (الجزء الثاني)، 1994.

100- مسعد، نيفين: قضايا حقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 1999.

101- مدني، عباسي: أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي، الطبعة الأولى، الجزائر: مكتبة رحاب، 1989.

102- مراني، أحمد: الفتنة: "شهادة عضو مؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ"، الجزائر: بدون طبعة، 1997.

103- ناجي عبد النور : النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية ، مديرية النشر لجامعة، قالمة ، 2006.

104- ناصر جابي الجزائر : الدولة و النخب، دراسة في النخب ، الأحزاب السياسية و الحركات الاجتماعية ، منشورات شهاب ، الجزائر 2008.

105- نيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، دار الفارابي، بيروت، لبنان

106- الصيداوي رياص: صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 1 ، الأردن ، 2000.

107- هلال، علي الدين و(آخرون): الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الرابعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

108- ـ و (آخرون): التطور الديمقراطي في مصر: "قضايا ومناقشات"، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1986.

109- هنتجتون، صاموئيل: الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: بعد الوهاب علوب، القاهرة: ركز ابن خلدون للدراسات والانتمائية ودار سعاد الصباح، 1993.

110- الهرماسي، محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

111- هيلد ديفيد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة : فضل جتكر ، ط 1 ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، 2006.

112- ولد خليفة، محمد العربي: الأزمة المفروضة على الجزائر: "مقارنة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية"، الطبعة الأولى، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 1998.

113- ويليس، مايكل: التحدي الإسلامي في الجزائر: "الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية"، ترجمة : عادل خير الله، الطبعة الأولى، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1999.

114- ياسين السيد: الزمن العربي والمستقبل العالمي، الطبعة الأولى، القاهرة :دار المستقبل العربي، 1998.

2- الدوريات

115- إبراهيم، توفيق حسنين: التطور الديمقراطي في الوطن العربي: "قضايا وإشكاليات"، السياسية الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

116- أبو عامود، محمد: العنف السياسي في الحياة السياسية العربية، المستقبل العربي، السنة 14، العدد 140، أكتوبر 1990.

117- أحمد مصطفى العملة: أحداث الجزائر وانعكساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 106، أكتوبر 1991.

118- أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث : "تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة"، المستقبل العربي السنة 12، العدد 133، مارس 1990.

119- الأصفهاني، نبية: مفهوم الحزب الواحد بين النظرية والتطبيق، السياسة الدولية، العدد 64، إبريل 1981.

120- أمين، سمير: ثلاثون عاماً في نقد النظام السوفيتي (1960 – 1990)، جدل: كتاب العلوم الاجتماعية، العدد 3، السنة 1990.

121- أيمن دسوقي: المجتمع المدني في الجزائر: " الحقرة، الحصار، الفتنة"، المستقبل العربي، السنة 9، العدد 259، 2000.

122- بطرس، رعد عبود: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 18، العدد 206، إبريل 1996.

123- البيج، حسن علواج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب علىالسلطة، المستقبل العربي، العدد 323، أكتوبر 1998.

124- بشارة، جواد: عرض لكتاب مذكرات جنرال عن : مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي، السنة 16، العدد 59، صيف 2000.

125- بومدين، بو زيد: الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة، المستقبل العربي، ا لعدد 157، 1994.

126- الباسل، رجب: أبعاد استقالة الرئيس الجزائري اليمين زروال، السياسة الدولية، العدد 135، يناير 1995.

127- بولكعيبات إدريس: حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 14، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

128- ثنيو نور الدين: الدولة الجزائرية. المشروع العصي، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 242، أفريل1999.

129- الجابري، محمد عابد: المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في العالم العربي، المستقبل العربي، العدد 157، 1992.

130- جابي، عبد الناصر: مساهمة في سوسيولوجية النخبة الثقافية في الجزائر، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعين العدد 6، باب الزوار، الجزائر، مارس 1994.

131- الجنجاني، الحبيب: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، المجلد 27، العدد 30، مارس 1999.

132- حسن، رمعون: التاريخ الوطني والممارسات السياسية الائتمانية، إنسانيات: المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، العدد 3، أكتوبر 1997.

133- خشيم مصطفى عبد الله :المجتمع المدني بين النظرية و التطبيق ، مجلة دراسات، العدد 24، الجماهيرية الليبية، 2006.

134- دياب محمد حافظ: تعريب العولمة"مساءلة نقدية،" مجلة قضايا فكرية، العدد 20، أكتوبر 1999.

135- الذاوذي محمد: في سوسيولوجيا أسباب نجاح و تعثر توطين اللغة في كل المجتمع الجزائري والتونسي، و الكيباكي، المستقبل العربي، العدد142، 1990.

136- الزبير، عروس: الدين والسياسة في الجزائر: "انتفاضة أكتوبر نموذجاً"، مجلة الدين والسياسة، الجزائر، موفم للنشر، العدد 1، 1995.

137- زايد، أحمد : الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث: "تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة"، المستقبل العربي، السنة 12،العدد 133، مارس 1990.

138- سالم لبيض، من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي،سنة 23، العدد 261، نوفمبر2000.

139- السعداوي، عمرو عبد الكريم: التعددية السياسية في العالم الثالث: "الجزائر نموذجاً"، السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

140- شكري، عز الدين : الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب، السياسة الدولية، العدد 98، أكتوبر 1989.

141- شريف، محسن: التعددية السياسية ومفهوم الديمقراطية، مجلة المنار الجديد، العدد 2، إبريل 1999.

142- الطويل، كمال: دروس من عنف الجزائر، مجلة أبواب، العدد 21، بيروت: دار الساقي، 1999.

143- الطوزي، محمد: الحركة الإسلامية الجزائرية، آفاق، مجلة اتحاد الكتاب، المغرب العدد 53، 1993.

144- عبد العلي، دبلة وعلي بو عناقة: الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 225، السنة 1997.

145- عبد الله، ثناء فؤاد: أبعاد التغير الاقتصادي والسياسي في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 65، السنة 1989.

146- عليوة، خالد و(آخرون): المجتمع المدني في المغرب، آفاق: مجلة اتحاد الكتاب، المغرب، 1992.

147- علي عمر: الأحزاب السياسية في التجربة العربية، مجلة العربي ، 1992.

148- عنصر العياشي ، التحول الديمقراطي في الجزائر ، رواق عربي ، السنة الخامسة ، العدد 17 ، 2000.

149- ـــــــــ: سوسيولوجيا الازمنة الراهنة في الجزائر ، المستقبل العربي ، العدد 191 ، جانفي 95 .

150- ـــــــــ: الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق. إنسانيات ،المجلة الجزائرية في الأنتربولوجيا و العلوم الاجتماعية ، العدد4، جانفي 1998.

151- عبد الباسط عبد المعطي : المتغيرات العالمية والتنظير لدراسة الطبقات، إضافات، مركز البحوث العربية، العدد03، 2001.

152- عبد الفتاح، نبيل: الأزمة السياسية في الجزائر: "المكونات والصراعات والمسارات"، السياسة الدولية، العدد 64، أبريل 1992.

153- عبد الله، عبد الخالق: النظام العالمي الجديد .. حقائق وأوهام، السياسة الدولية، العدد 124، إبريل 1996.

154- عز الدين شكري : الجزائر عملية تحول لتعدد الأحزاب ، السياسة الدولية ـ العدد 98 ، أكتوبر 1988.

155- العملة، أحمد مصطفى: أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربي، السياسة الدولية، العدد 106، يناير 1992.

156- عمامرة، تكري رابح: الصراع اللغوي والتعريب في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 238، 1998.

157- غنيم، عادل: غرامشي والمثقفون، مجلة الفكر والفن المعاصر، القاهرة، العدد 124، يناير 1994.

158- قناوي، شادية علي: نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري: "رؤية سوسيولوجية"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 19، 1996.

159- قرني، محمد رمضان: الجزائر علىأبواب الانتخابات البرلمانية، السياسة الدولية، العدد 23، يناير 1991.

160- الكنز، علي: من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية، المستقبل العربي، السنة 14، العدد 158، 1996.

161- كريم أبو حلاوة: الآثار الثقافية للعولمة "حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة" ، عالم الفكر، العدد 03، المجلد 29، مارس،الكويت.

162- مجيد مسعود: الخصخصة ، مفهومها، أهدافها وأساليب تنفيذها، الطريق، العدد 2، بيروت، 2001.

163- معوض، نازلي أحمد: البربر في المغرب العربي: "تعددية جزئية أم تنوع في إطار الوحدة"، الأفق العربي، المركز الأردني للدراسات والنشر، 1986.

164- مهري، عبد الحميد: الأزمة الجزائرية: "الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 226، ديسمبر 1997.

165- مداح، محمد علي: الجزائر بين الإسلام السياسي والتغير الديمقراطي، السياسة الدوليةن العدد 103، يناير 1992.

166- مرشد القبي : الشعبيوية : إنعاش للديمقراطية أمم تهديد لها ، المجلة العربة للعلوم السياسية ، العدد 131 ، صيف 2001 بيروت.

167- مصطفى، هالة: الديمقراطية بين الانتخابات والقيم الليبرالية، السياسة الدولية،العدد 140، إبريل 2000.

168- مهابة، أحمد: مصاعب الديمقراطية في الجزائر، السياسة الدولية، العدد 128، يناير 1997.

169- ياسين، السيد: العولمة والطريق الثالث، مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، السنة 15، العدد 53، 1999.

170- يعقوب، نبيل: حوار مع الهاشمي شريف أمين عام حركة التحدي، مجلة اليسار، العدد 94، ديسمبر 1997.

3- الرسائل علمية

171- إبراهيم، توفيق حسنين: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1991.

172- أعليه علاني دكتوراه دولة في الجامعة التونسية بعنوان" الحركات الإسلامية في الوطن العربي" ،1995.

173- بوخنوفة، عبد الوهاب: نشوء وتطور بيروقراطية الدولة في الجزائر: "1962-1979"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1990.

174- حسن، إيمان محمد: وظائف الأحزاب السياسية في النظم التعددية المقيدة: "دراسة حالة حزب التجمع 1976 – 1991"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

175- الشعراوي، متولي مصطفى: التنمية وقضية الديمقراطية في مصر، دبلوم، جامعة الإسكندرية، 1990.

176- عارف، نصر محمد: النظريات السياسية المقارنة وتطبيقاتها في دراسة النظم غير السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995.

177- موسى، غادة علي: التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995.

178- محمد فريد عزي، الأجيال والقيم:" مقاربة للتغير الإجتماعي والسياسي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في علم الإجتماع السياسي، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2008.

179- مصطفى راجعي: الدين وثقافة النمو الإقتصادي في الجزائر"، دراسة مسحية، أطروحة دكتوراه دولة في علم إجتماع التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2010.

180- ناجي، عبد الجبار ردمان: التنمية السياسية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988.

4- الوثائق والتقارير الرسمية:

181- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.

182- ـــــ، مذكرة التعديل الدستوري 1996

183- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1989، قانون الأحزاب السياسية الجزائري.

184- ـــــ، 1997، قانون الانتخابات الجزائري (نسخة معدلة).

185- ـــــ، إعلان مؤرخ في ديسمبر 1991، يتضمن نتائج الانتخابات التشريعية.

186- برنامج المشروع السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجزائر 8 مارس 1989.

187- ـــــ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الجزائر 1989

188- التقرير السنوي حول المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الصباح، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992.

189- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة: 1994.

190- ـــ، ـــــ، ـ: 1995.

5- الجرائد والندوات والمقابلات:

191- جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 59، من 19 إلى 25 أبريل 2000، الجزائر.

192- ـــ، العدد 21، من 3 إلى 9 مارس 2000.

193- ـــ، العدد 69، من 28 يونيو إلى 4 يوليو 2000.

194- أسبوعية الأحداث، العدد 33، من 10 إلى 16 أكتوبر 1991.

195- ـــ، 1990/5/17، الجزائر.

196- يومية الخبر، العدد 1563، ديسمبر 1991، الجزائر.

197- جريدة الخبر، العدد 1343، فبراير 1993.

198- ـ، العدد 1343، فبراير 1993، الجزائر.

199- أسبوعية الحرية، العدد 41، من 16 إلى 22 أكتوبر 1995، الجزائر.

200- جريدة المنقذ، الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، العدد 52، نوفمبر 1990، الجزائر.

201- جريدة المجاهد، العدد 1718، 9يوليو 1995، الجزائر.

202- جريدة الشعب، 1988/10/13، الجزائر.

203- جريدة الأهرام، 1998/11/13.

204- الأهرام 13 نوفمبر 1998،ملحق المصطلحات الفكرية.

205- ـــ، 1998/2/27

206- ندوة الجزائر إلى أين، ندوة نظمتها لجنة الشئون العربية بنقابة الصحفيين القاهرة في 1998/3/17.

207- مقابلة مع عضو سابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

208- مقابلة مع عضو سابق في حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

1-الكتب:

209- Addi l'houari : l'impasse du populisme , Algerie, collectivite politique et etat Enconstruction", (alger: entreprise Nationale du livre, 1990)

210- ——: l'algerie et la democratie « pouvoir Et crise du politique dans l'algerie Contemporaine » ed la decouverte, paris ,1995

211- Aron, rymond: democratie et totalitarisme, ed: Galimard, france, 1965.

212- Alloúache, merzak et vincent colonna : algerie 30 ans: "les enfnts de l'independance", ed: Autrement, (serimond – h.sn: 60, 1992-1998).

213- Ageron, ch. Robert: l'histoire de l'algerie Contomporaine, que sais je, press Universitaire de france, paris, 1964.

214- Benachenhou : reformes economiques « dette Et democratie », edition : echarifa, : 1992

215- Benyousef ben khedda ; l'algerie a l'indepance, « la crise de 1962 » ed : 1ere novembre 1954, Alger, 1997.

216- B. Etienne, algerie : cultures et revolution, L'historie immediate, (paris : seuil, 1977)

217- Boudon raymond (et autres) : la rousse Dictionnaire de sociologie, ed : frances Loisirs, paris 2001.

218- Boumezbar a , a. Djamila : l'islamisme Algerien « de la jeunesse au terrorisme », Chihab edition, alger, 2002.

219- Boukhobza, m'hammed: octobre 88: "evolution ou Rupture", ed: bouchene, alger, 1991.

220- Boukhobza m' hammed : connaitre et Comprendre sa societe, casbah edition, alger, 2009.

221- Bourdieu, dierre: sociologie de l'algerie, que Sais je, press universitaire de france,paris 1963,

222- Brahimi mohamed : le pouvoir en algerie et ses

Formes d'expression institutionnelle, o.p.u,
Alger, 1995, p50

223- Brand philippe, sociologie politique, casbah Edition, alger- 2004

224- D.claude vatin : l'algerie : politique, histoire Et societe, ed : el moarifa, alger2010.

225- Djellali liabes : la quete de la rigueur, Ouvrage collective sous la direction du doho Ajerbal. Et m. Bouguera.

226- D. Leca et g.c. Vatin : le systeme politique Algerien (79-78) in a.a.n, ed; c.n.r.c, 1977

227- Fukuyama, francis: lafin de l'histoire et dernier homme, (paris: flamarion, 1992).

228- Gilles, monceron et remaoune hassanm d'une rive a l'autre: "la guerre d'algerie de la memoire a l'histoire", ed: syros, paris, 1993.

229- Guy, rocher : introduction a la sociologie general –2– : "l'organisation social", ed hmh, ltte, canada, 1965.

230- J-c kaufmann : l'enquete ses methodes « l'entretien comprehensive », 3eme edition, Ormonde colin, paris, 2011.

231- Haroun ali :l'eclaircies :« promotion des droit De l'homme et inquietude (1991.1992) », casbah Ed, alger, 2011.

232- Harbi, mohamme : l'algerie et son destin: "croyant ou citoyen:, ed: arcanter, france, 1992.

233- ---------- f.l.n. Mirage et realite: "des origines á la prise du pouvoire (1945-1962), paris, jeune afrique, 1974.

234- Harbi mohamed:1954,la guerre commence en algerie,edition bazakh.2005

235- Harichan, abdel kader: le fis et le pouvoire, ed: lala sakina, alger, 1999.

236- Kieran allan, max weber : a critical Introduction, pluto press ,london, 2004.

237- Khalfa mamerie : reflexion sur la Constitution algerienne,ewal-o.p.u,alger..

238- Kheladiaissa :le fis a l'assaut du pouvoir, Masra, alger,1995.

239- Liabes djellali, la quete de la rigueur, Ouvrage collective sous la direction du Doho ajerbal. Et m. Bouguera, chapitre1

240- Louisa, hanoune: quelle la democratie en

Algerie, ed: la decouverte, france, 1995.

241- M.weber :le savant et le politique, union Generale d'editions, paris,1959

242- Maran rita, tarture the role of ioelogy in The franche- al gerian war, new york west Port connecticure, london, 1987

243- Medhar, slimane: la violence social enalgerie, Thalaeditions, alger, 1997.

244- Mohammed, chemime; les graines de Laviolence, ed: gouraya, alger, 1999.

245- M' hammed boukhobza connaitre et Comprendre sa societe, casbah edition, Alger, 2009.

246- Philippe brand, sociologie politique, casbah Edition, alger- 2004.

247- Qandt, william.b: societe et pouvoir en Algerie: "la decennie des ruptures", casbah Editions, elger, 1999.

248- Rachida yacin : the impact of franch. Colonial Heritage on lauguage policies in Independent north africa : george cuve in : North africa : nation, state and region, (london, routledge 1993)

249- Raymond boudon(et autres) : la rousse Dictionnaire de sociologie, ed : frances Loisirs, paris 2001,

250- Stora benjamin :l'algerie ,histoire Contemporaine (1830-1988) ,casbah ed ,alger ,2004

251- Thomas gay : l'indispensable de la sociologie, Studyrama, france, 2004,

252- Tors rydland : explining the failur of the Algerian transition (1994-1995) a « rational Choise approach »,thesis submited in Partial fulfilment of the academic Degree departement of comparative

Politics ,university of bergen ferland
,2005

253- Tayeb said.amer : l'algerie face à son avenir,
Ed :al hikma, alger, 2000.

254- Tebani amel : privatisation des enterprise
Publiques en algerie, ed ,belkeise ,2011

255- Telemcan rachid i : etat, bazar et
Globalisation « l'aventure de l'infitate en
Algerie, edition el hikma, alger, 1999.

256- ——— election et elites en algerie, chihab
Edition, alger, 2003

257- Tayeb said.amer : l'algerie face à son
Avenir, ed :al hikma, alger, 200

258- W.b.quandt, algerian puzzles, eui working
Paper. Rsc no.2000(53) european university-
Institute, 2000.

2- الدوريات والجرائد

259- Cheniki ahmed : la tragique antienne
D'octobre 88, le cotidien d'oran , n°5129,
Octobre 2011.

260- Chikhi said : question ouvrier et rapports
Sociaux en algerie, in naqd, n°6, mars, 1994,

261- Harbi, mohamed: lacrise de 1949 ou l'entree
Au culturalisme berbere., revue naqd, 1994

262- L'ahouarie, addi: vide de pouvoir et
Intolerence: "le chois des algeriens",
Monde di plomatique, n: 435, juin 1990.

263- Zartman, wiliam, l'elite algerienne sous la
Presidence de chadli benjedid, in, revue
Machrek- maghreb n:106, oct – nov 1984.

264- L'evenement d'algerie, decembre, 1993

265- Ahmed rouajala : du nationalisme du f.l.n.a
L'islamisme du fis, temps moderne nu.58 » janvier 1995

الملاحق

الملحق رقم (02) : تطور الأحداث بعد الانتخابات الرئاسية لعام1995.

بعد ما قدم الرئيس " زروال " نفسه للشعب الجزائري علي أنه رجل الحوار الحريص علي إعادة الاستقرار والأمن للشعب الجزائري وإنهاء حالة الطوارئ التي عاشتها البلاد منذ عام 1992 ، قام بمجموعة من التعديلات الدستورية من خلال إستفتاء 28 نوفمبر 1996 بهدف تعزيز شرعيتة المنقوصة ، ودعي إلي مؤتمر للوفاق الوطني شاركت فيه العديد من القوي الاجتماعية – السياسية الموجودة في الساحة (الحزب الوطني للتضامن والتنمية ، حزب حماس ، حزب النهضة ، حزب التجديد الجزائري ، حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب الليبرالي الاجتماعي ، حزب التحالف الوطنية الجمهوري، حركة مجد).

وقد توصلت هذه القوي السياسية في حوارها إلي ميثاق للوفاق الوطني وتم الاتفاق علي مجموعة من التعديلات الدستورية لتكون محطة رئيسية في معالجة مشكلات البلاد ، باعتبار أن هذه التعديلات سوف تدعم السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة وتحافظ علي وحدة الأمة وعدم تكرار الهزات العنيفة التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ 1992 ، كما أنها ستفسح الطريق لبروز خارطة سياسية جديدة تسمح بميلاد قوي فاعلة وقادرة علي بعث تيار ديمقراطي وطني وتمنع الاستعمال الإداني لأي عنصر من العناصر الثلاث للهوية الوطنية في النشاط السياسي(العروبة ، الامازيغية ، الاسلام) ، وفي الوقت نفسه بمثابة ضمانه سياسية وقانونية لمنع تكرار الهزات التي عرفتها الدولة الجزائرية وتكريس مبدأ الديمقراطية التعددية عن طريق تحديث شروط الممارسة الحزبية في إطار ثوابت وطنية أصيبلة لاتقبل المساومة والتلاعب .

لكن ما يؤخذ علي هذه التعديلات أنها قيدت التعددية الياسية في الجزائري بالعديد من الشروط والمبادئ التي لايمكن لآي حزب أن يتجاوزها وهذا في حد ذاته إعتداء علي الحريات الديمقراطية ، فالنظام السياسي الجزائري بزاعمة " زروال " بالرغم من الشرعية النسبة التي أصبح يتمتع بها أمام المجتمع ومحاولته إرساء مؤسسات دستورية جديدة لتغطية المأساة ، إلا أنه لم يستطيع أن يقضي علي العنف السايسي المتصاعد رغم كل المحاولات الصارمة التي قام بها من أجل استئصال جماعات العنف كان هذا في الوقت الذي أكد فيه العديد من المحللين السياسيين أن الجماعات الاسلامية ليس وحدها المسئولة عن مصادر العنف في الجزائر ، بل أنها مجرد جزء من تركيبة مراكز قوي تتصارع وتتاجر في حرب البقاء والامتيازات والسلطة ، وهذا ما يؤكد الطبيعة الصراعية المتناقضة للنظام الجزائري التي تكلمنا عليها من قبل .

كل هذا جعل من الضغوطات الداخلية والخارجية تتكاتف علي نظام الرئيس " زروال " خاصة من طرف بعض القوي الديمقراطية – العلمانية والمتحالفة مع بعض الأجنحة المعارضة للخط السياسي " لزروال " داخل أجهزة الدولة ، هذه الاخيرة التي ترفض الحوار رفضا نهائيا وتفضل المواجهة المباشرة مع الإسلامويين بدون أي مساومات ، إضافة الي صراع القوي الاجتماعية بين قيادات المؤسسة العسكرية الموالية لرئيس الأركان الجنرال " محمد العماري : من ناحية والرئيس " زروال " ومستشاره الأمني " محمد بتشين " من ناحية أخري وإنعكست علي خلافاتهم حول العديد من القضايا غير أنها إنتهت باتفاق تم التوصل فيه لحل وسط وهو إستقالة الرئيس زروال وإجراء انتخابات خلال أربعة شهور حتى لا تحدث فوضي في الجزائر نتيجة لتلك الاستقالة المفاجئة .

إذا كان هذا علي المستوي الداخلي، فإن الضغوطات الخارجية لعبت دوراً فعالا في إستقالة الرئيس " زروال " بحيث إتهمت العديد من الدول الغربية الجزائر بفشلها الذريع في إيقاف العنف السياسي وأرجعت جزء منه إلي أطراف متصارعة داخل النظام ، وعلي هذا الأساس طالبت بتدخل دولي باسم حقوق الانسان لحماية المواطن الجزائري الذي أصبح عرضة لانتهاكات لاتسمح بها المواثيق الدولية لحقوق الانسان، لكن هذه المحاولات من طرف الدولة الغربية – خاصة فرنسا – باءت بالفشل بسبب تعنت النظام الجزائري في مواقفة الرافضة لأي تدخلات خارجية ، بحجة أن العنف والارهاب قضية دولية ولاتخص الجزائر وحدها .

وهكذا تم اختيار عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجزائر بعد إنتخابات 1999 بتزكية من المؤسسة العسكرية – وهو الآن يلعب نفس الدور الذي لعبه من سبقوه إلي الحكم وهو الموازنه بين القوي المتصارعة داخل جهاز الحكم ، لكن بخطاب نوعي آخر يتميز بالشعبوية تارة والليبرالية تارة أخري محاولا إحتكار كل أوجه الشرعية (شرعية المثقف ، شرعية الامام ، شرعية العلماني ، شرعية السياسي ... الخ) مجردا كل الاحزاب السياسية من مضامينها الإيديولوجية .

ويمكننا أن نقول أن الجزائر دخلت لعبة الصفر من جديد .

***الملحق رقم :*03**

نص استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد

'يها الإخوة أيتها الأخوات ، أيها المواطنون ، لاشك أنكم تعلمون بأنني لم أكن راغبا في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل ا هواري بومدين ، وما قبولي بالترشيح إلا نزولا عند رغبة وإلحاح رفقائي، ويومها لم أكن أجهل بأنها مسئولية ثقيلة وشرف عظيم في آن واحد .

ومنذ ذلك الحين ، وأنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضمير وواجبي ، وكانت قناعتى أنه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن عوامل ارادته لاسيما وأن هذا الشعب الجزائري سبق له أن دفع ثمنا باهظا من اجل إسترجاع مكانته علي الساحة الدولية ، لذا فبمجرد أن تهيأت الظروف عملت علي فتح المسار الديمقراطي لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية.

وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعة تيارات جد متصارعة ، وهكذا فإن الاجراءات المتخذة والمناهج المطالب بإستعمالها لتسوية مشاكلنا

، قد بلغت اليوم حدا لايمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ علي النظام العام والوحدة الوطنية .

وأمام حجم هذا الخطر الداهم فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن .

وأمام هذه المستجدات الخطير فكرت طويلا في الوضع المتأزم والحلول الممكنة وكانت النتيجة الوحيدة التي وصلت إليها هي أنه لايمكن الاستمرار في الممارسة الكلية في مهامي دون الإخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأمة .

ووعيا منى لمسئولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا ، فإني أعتبر الحل الوحيد للازمة الحالية يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية .

ولهذا إيها الاخوة أيتها الاخوات ،أيها المواطنون فاني ابتداءا من اليوم أتخلي عن مهام رئيس الجمهورية وأطلب من كل واحد من الجميع إعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للإمة .

(تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار)

المصدر : خالد عمربن قفة : فصول من قصة الدم في الجزائر ، بيت الحكمة للاعلام والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي 1996 ،ص 265.

الملحق رقم 04 : نتائج الانتخابات التشريعية (الدور الأول) حسب عدد المقاعد في الولايات الجزائرية

الولاية	عدد المقاعد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	جبهة التحرير الوطني	جبهة القوي الاشتراكية
أدرار	9		3	
الشلف	11	9		
الأغواط	5	1	1	
أم البواقي	8	4		
باتنة	14	9		
بجاية	12			11
بسكرة	10	4		
بشار				1
البليدة	12	9		
البويرة	9	6		
تمزاست	5		2	
لبسته	8			
تلمسان	13	7	1	
تيارت	10	4		
تيزي وزو	16			12
الجزائر	22	15		
الجلفة	9	5		
جيجل	8	7		
سطيف	17	13		1
سعيدة	4	1	1	
سكيكدة	10	1		
سيدي بلعباس	7	2		
عنابة	8			

قالمة	6			
قسطنينة	10	8		
المدية	12	9		
مستغانم	8	1		
المسيلة	11	9	1	
معسكر	10	7		
ورفلة	13	5		
وهران	15	11		
البيض	5			
إليزي	3		3	
برج بوعيزيج	8	4		
بومرداس	11	5		
الطارف	5		1	
تيندوف	2			
تيسمسيلت	5			
الوادي	9	4	1	
خنشلة	5		1	
سوق أهراس	6			
تيبازة	10	3		
ميله	9	8		
عين الدفلي	9	8		
النعامة	3	1		
عين تمسنت	5			
عرداية	11	1		
غليزان	9	8	1	
المجموع	430	188	16	25

المصدر : الجريدة الرسمية ، السنة التاسعة والعشرون ، العدد الأول ، السبت 4 يناير 1992.

الملحق رقم 05 : بيان للجبهة الإسلامية للإنقاذ

الحمد لله نحمدة ونستعينة ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، ومن يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له ، وأشهد أن لا إلا الله وحدة لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

" يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ"

" يا أيها الناس إتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيراً ونساءاً وإتقوا الله الذي تساؤلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا"

" يا أيها الذين آمنو إتقو الله وقولوا قولا سديداً ، يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما ".

وبعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة و كل ضلالة في النار :

- مدخل :

من أهم خصائل العمل الإسلامي الهادف ، الجدية ، فهو منضبط شرعا وعقلاً ومصلحة وواقعا مراعاته للفطرة البشرية التي يتعامل معها ، وحتى لا نقع في الظلال والزيغ أو الشطط في الافراد والتفريط ، عولجت المحاور الرئيسية للعمل السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ علي أساس الضوابط التالية :

1- الإلتزام بالمشروع الإسلامي ومنهجه في العدل والكفاية والشمول حتى يتسني لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلي إختلاف أهميتها ، لقولة تعالي:" ثم جعلنا علي شريعة من الأمر فإتبعها ولاتتبع أهواء الذين لايعملون ".

2- توظيف العلم ومعارفة وإستخدام منهجيته في ضبط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها وطرف إنجازها ، وإستخدام التقنيات وفنياتها للتوفر لدي المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هي شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف ، وكل هذا تحقيقا لقولة تعالي : " ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً " وقوله تعالي: " وقل ربي زدني علما".

3- ضرورة إعادة الاعتبار إلي الشعب الجزائري المسلم التائق للمعالي ، الراغب في الخروج من ورطة الاستعمار للتخلص من التخلف بكل أشكالة بفضل إيمانة وقوة قناعة بإسلامه وثقته في ربه عز وجل ، ذلك الذي يساعدة علي القفز خارج دائرة التبعية ، واشكال الاستعمار الحديث ، فلا تكون المحاور إلا مجالات لارادته ومهداً لعبقريته ومحكا لتجربته واستمرارا لرسالته .

وحتي لاتثبط عزيمته ينبغي أن تنضبط المراحل ضبطا ومنهاجا مراعيا نفسية الشعب كي يستعيد ثقته بنفسه في اشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة الواقعية والفعالية ، وباختصار إننا ننطلق بعون الله وحده من إحترام مشاعر شعبنا وطموحاته .

4- حفاظا عل مشروعنا السياسي من أن يبقي حبرا علي ورق لابد من استحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل أو الحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقي حافزا لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملا سياسيا واعيا وجهداُ للادارة الكلية للشعب الجزائري عبر أجيالة إلا أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهجيتها أنها تعمل لافي معزل عن الشعب ، بل تنطلق دوماً من مبدأ العمل معه في كل خطةإجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة الجهد وجهادة ، وهو منهج الصحابة عندما قالوا:" لو أستعرضت بنا البحر فخضته لخضناه معك ولا يتخلف منا أحد ".

5- إلتزاما من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقتها ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات في ضوء الوضوح المنهجي لرؤياها العقائدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية في النطاق الاسلامي الشامل والمصالح الكبري للعشب الجزائري وثوابته ، وذلك حسما للمواقف الايجابية ، منعا للتصرفات الشخصية وتلافيا للمواقف الفاترة للوعي السياسي المطلوب والالتزام بالمنهجية والشريعة في ضوابط الجبهة.

ـــ- الاطار العقائدى :

إن الشعب الجزائري شعب مسلم عريق في إسلامه ويمثل رسالته التاريخية الحضارية ، وبناءاً علي ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدي والضابط الايديولوجي للعمل السياسي في جميع مجالات الحياة واذا كانت الأزمة التي يحتاج العامل وتهز الحضارة الغربية من أقوي الأدلة علي القصور الايديولوجي الذي آلت اليه النظم والأمم ، فان الإسلام هو النطاق العقائدى الاقوم للمشروع السياسي الذي يقوي علي مواجهة الأزمة لقولة تعالي:" ومن أحسن دينا فمن اسلم وجهة لله وهو محسن ".

وقولة تعالي: " إن الدين عند الله الإسلام " ، ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين " وقوله تعالي ": وإن أحكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ".

ـــ- المحور السياسي :

السياسية في مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي السياسية الشرعية والتي تتمثل في حكمة التدبير ، وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرونة الحوار للوصول الي الحق والحقيقة، وعدل الالزام ، واعتدال في المواقف بمنهج الصدق لأنها تقوم علي الاقناع بدلا من القهر :" قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ". وقوله تعالي:" فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر " . وتتبنى بلاختيار دون الاجبار لقوله تعالي :" وقل الحق من ربكم ، من شاء فيؤمن ومن شاء فليكفر " وقوله تعالي : لوشاء ربك لآمن من في الإرض كلهم جميعا ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ". وتلتزم الشوري تفاديا للاستبداد لقوله تعالي :" وأمرهم شوري

بينهم " وقوله تعالي:" وشاورهم في الأمر " ولتجاوز تناقضات سياسية الايديولوجيات المستوردة ، يعمل البرنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ علي تحقيق مايلي:

أولا : القضاء علي الاستبداد بتبني الشوري ولازالة الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتبني المساواه ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولتفادي قمع الحريات العامة وتعمل الجبهة علي إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للامة ، وفي جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس علي السواء للتخلص من سياسية الحرمان تعمل علي وضع معاير للمسئوليات وضمان الامانة وأداء المهام في تشجيع روح العمل الجماعي والقضاء علي الأنانية والمحسوبية والنزعات الفردانية ،وكي لاتقع الجبهة في ذلك تضمن حرية التعبير وتشجيع علي النقد الذاتي وتحدد طرق المحاسبة الادارية والسياسية والاقتصادية في كل المؤسسات والنظم وتوعية الشعب واشعاره بالمسئولية حيال ذلك، وتحمي نظام الحسبة الإسلامية وتطبيق مبدأ من أين لك هذا في حدود الشرع.

ثانيا: ولتحقيق ذلك يصير لزاما أو مطلوبا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل علي تصحيح النظام السياسي إبتداءاً من الميادين التالية :

- جعل التشريعات السياسية خاضعة لاحكام الشريعة لقوله تعالية :" أم لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله " وقوله تعالي :" أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون " مع مراعاة مستجدا مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقة في الاصلاح إبتداءا من المجلس الوطني وسائر المجالس الولائية والبلدية حتى يصبح جميعها قائما علي الشريعة التي يتبناها الشعب الحزائري المسلم من خلال قناعتها .
- إصلاح الجهاز التنفيذي في الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية .

أ) إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقي بها الي حماية البلاد والعباد من أي خطر يمس بالسياسية أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة الكبري.

ب) إصلاح السياسيية الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف وتؤمم لمصلحة الأمة في ضوء رسالتها وفي نطاق حرياتها التي أقرها الشرع ، وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والاستقرار والسلام .

ج) إصلاح المنظومة الاعلامية ، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية بوعي سياسي وثقافي حضاري يجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافي الذي مازالت هدفا له .

المصدر : برنامج المشروع السياسي للجبة الإسلامية للإنقاذ .

الملحق رقم (05)

الملحق رقم :06

التعديل الدستوري 1996.

(أ)التعديلات المتعلقة بالمبادئ الأساسية لممارسة التعددية الديمقراطية :

1- تعترف المادة 42 وتضمن حق إنشاء أحزاب سياسية وتحدد الاطار العام الذي يدير نشاطها وتكرس التزامها بالامتناع عن المساس بقيم ومكونات الهوية الوطنية وأمن التراب الوطنيى وسلامته وإستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة .

2- كما تهدف هذه المادة الي :

- منع تأسيس أحزاب سياسية علي أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو منهنى أو جنس أو جهوي .
- حظر علي الاحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية .
- تكريس نبذ العنف والاكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلهما .
- إخضاع عملية تأسيس الأحزاب السياسية الي التزامات أخري يحددها قانون عضوي .

3- تهدف المادة 42 من خلال استعمالها لعبارة "أحزاب سياسية" الي ترسيخ العلاقة بين مؤسسات البلاد والنظام التعددي الديمقراطي المكرس ، كما تهدف المادة 42 من خلال تحديدها وإدراجها لإلتزامات جديدة علي الإحزاب السياسية ، الي حماية النظام الديمقراطي وارساء الصرح المؤسساتي الذي ستتم من خلاله ممارسة التعددية الديمقراطية والتداول علي السطلة والي درء الانحرافات التي من شأنها المساس باستقرار الدولة وتمتع المواطنين بحقوقهم وحرياتهم .

4- تبين المادة 178 حدود أي اقتراح لتعديل الدستور الذي لا يمكن له أن يمس :

- الطابع الجمهوري للدولة .
- النظام الديمقراطي القائم علي التعددية الحزبية ،
- الاسلام باعتباره دين الدولة .
- العربية باعتبارها اللغة الوطنية الرسمية.
- الحريات الأساية وحقوق الانسان والمواطن.
- سلامة التراب الوطنية ووحدتة.

5- يهدف إدراج هذا الحكم الي حماية أسس المجتمع الجزائري ونظامه المؤسساتي عموما. ويبرز بكون رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحية إصدار قوانين تتعلق بتعديل الدستور بعد مصادقة البرلمان عليها ودون اللجوء الي الاستفتاء.

(ب) التعديلات المتعلقة بسلطة رئيس الجمهورية :

1- تدرج المادة 73 شروطا جديدة للترشيح لرئاسة الجمهورية ويتعلق الأمر بالشروط التالية :-

- التمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط دون أي جنسية أخري.
- إثبات الجنسية الجزائرية للزوج
- التصريح العلني بممتلكات المترشح ، المنقولة والعقارية ، داخل الوطن وخارجة .
- إثبات المشاركة في ثورة أول نوفمبر 1954 للمترشح المولود قبل 1942.
- إثبات عدم تورط ابوي المترشح المولود بعد جويلية 1942 في أعمال مناهضة لثورة أو نوفمبر 1954.

2- ويهدف إدخال هذه الشروط الجديدة التي تم تكريس البعض منها قانونيا بمناسبة الانتخابات الرئاسية لـ16 نوفمبر 1995 ، إلي التكفل بخصوصيات وأهمية ووزن المؤسسة الرئاسية التي تتولي مهمة حماية البلاد ومؤسساتها وأسسها وكذا السهر علي إحترام الدستور.

3- تحدد الماجدة 74 تجديد المهمة الرئاسية بمرة واحدة.

4- يهدف هذا التعديل الي تكريس مبدأ التناوب علي السلطة وهو أساس كل ديمقراطية حقيقية وفعليه .

5- تهدف المادة 124 الي منح رئيس الجمهورية سلطة التشريع بأوامر بين دورتي البرلمان أو عند إقرار حالة الاستثناء .
وتحال هذه الأوامر المتخذة في مجلس الوزاراء علي موافقة البرلمان في دورته الأولي ، وفي حالة عدم المصادقة عليها ، تصبح لاغية .

6- يستجيب إدراج هذا الحكم الي ضرورة ضمان إستمرارية الدولة والسير المنتظم لمؤسساتها في جميع الظروف والأحوال .

المصدر :الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية ، مذكرة متعلقة بالتعديل الدستوري، إستفتاء 28 نوفمبر 1996.

جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لجوان 1997

الأحزاب	
التجمع الوطني الديمقراطي	156
حركة مجتمع السلم (حمس)	69
جبهة التحرير الوطني	62
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	20
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	19
حزب العمال	04
المستقلون	11

الجدول رقم ..يوضح الدين الخارجي للجزائر في الفترة الممتدة من 1980-1988 م بلدولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الدبن الخارجي	17.05	19.09	14.97	14.32	14.18	16.51	20.56	24.6	25.04

المصدر : Tebani amel : privatisation des entreprise publiques en algerie , ed belkeise ,p51.,

الجدول رقم .. يوضح الدين الخارجي بالمقارنة بالصادرات في الفترة 1980-1985

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
بالنسبة المؤية	27.4	33.3	36.8	34.8	35.7	34.8

المصدر :Ibid .p51

الجدول رقم .. يوضح علاقة المجتمع المدني في نظم الحكم الديمقراطية النيابية و التسلطية بالنسبة لداهل DAHAL

الدولة	الديمقراطية الليبرالية	الديمقراطية الجزئية	النظم التسلطية
المجتمع المدني	الحكومة مسئولة أمام المواطنين –انتخابات تنافسية حرة	–الحكومة مسئولة جزئيا أمام المواطنين أثناء الانتخابات – انتخابات غير حرة و غير تنافسية	–الحكومة مهيمنة و غير مسؤولية – لا توجد انتخابات تنافسية
	–حقوق سياسية و مدنية يكفلها القانون – استقلالية عن الدولة	–تقييد حريات التعبير –استقلالية محدودو	–قيود صارمة على الحقوق المدنية و السياسية – عدم وجود استقلالية

المصدر : مجلة دراسات ن العدد 24 ، الجماهيرية الليبية ، 2006 ، ص 27.

هيكلة الجبهة الإسلامية

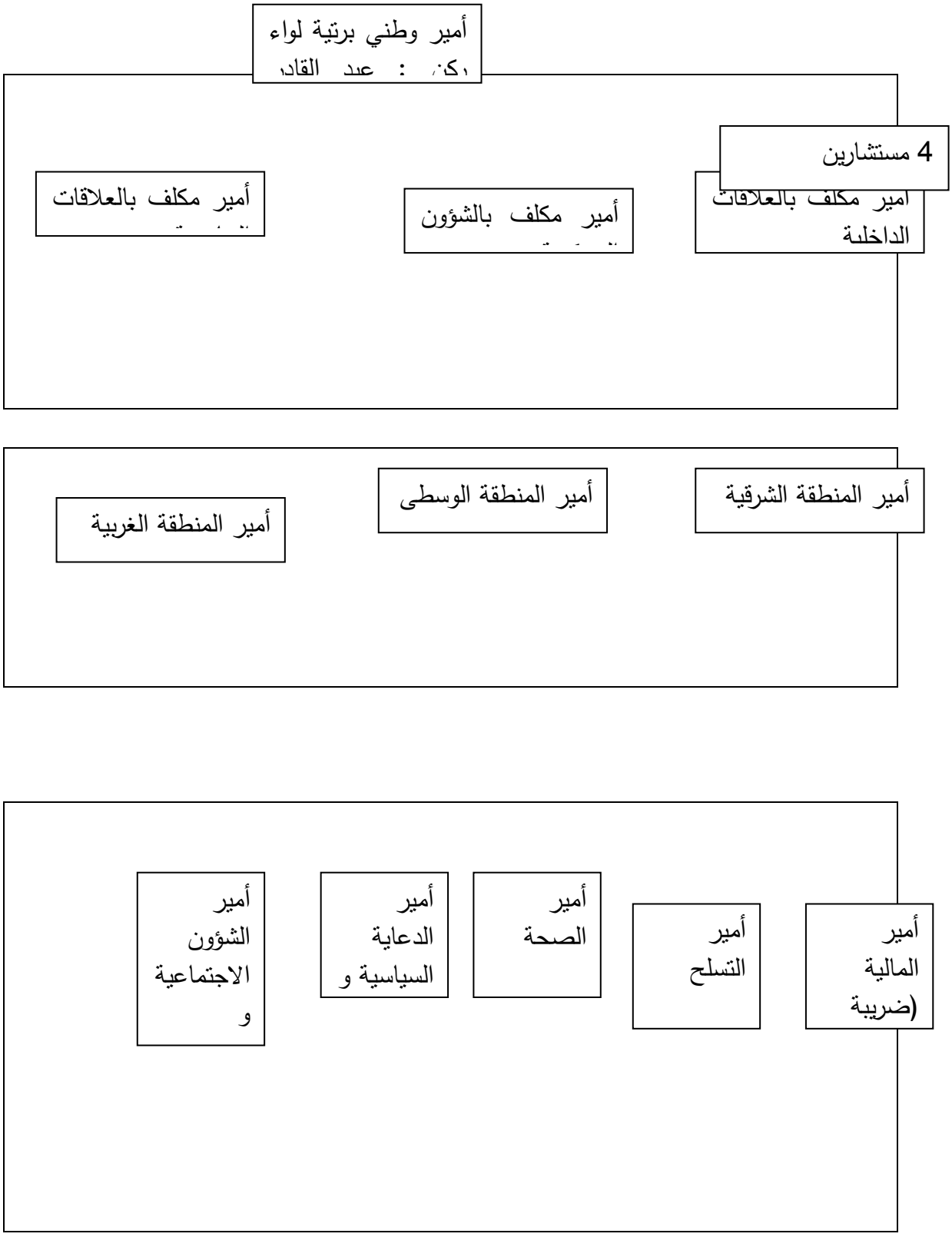

المصدر: زهرة بن عروس و آخرون : الاسلاموية الجزائرية " المأساة الجزائرية" ، المرجع السابق ، ص 164.

الملحق رقم : 07

شكل يوضح المجتمع المدني و الإطار الإيديولوجي لمجتمعات الجنوب

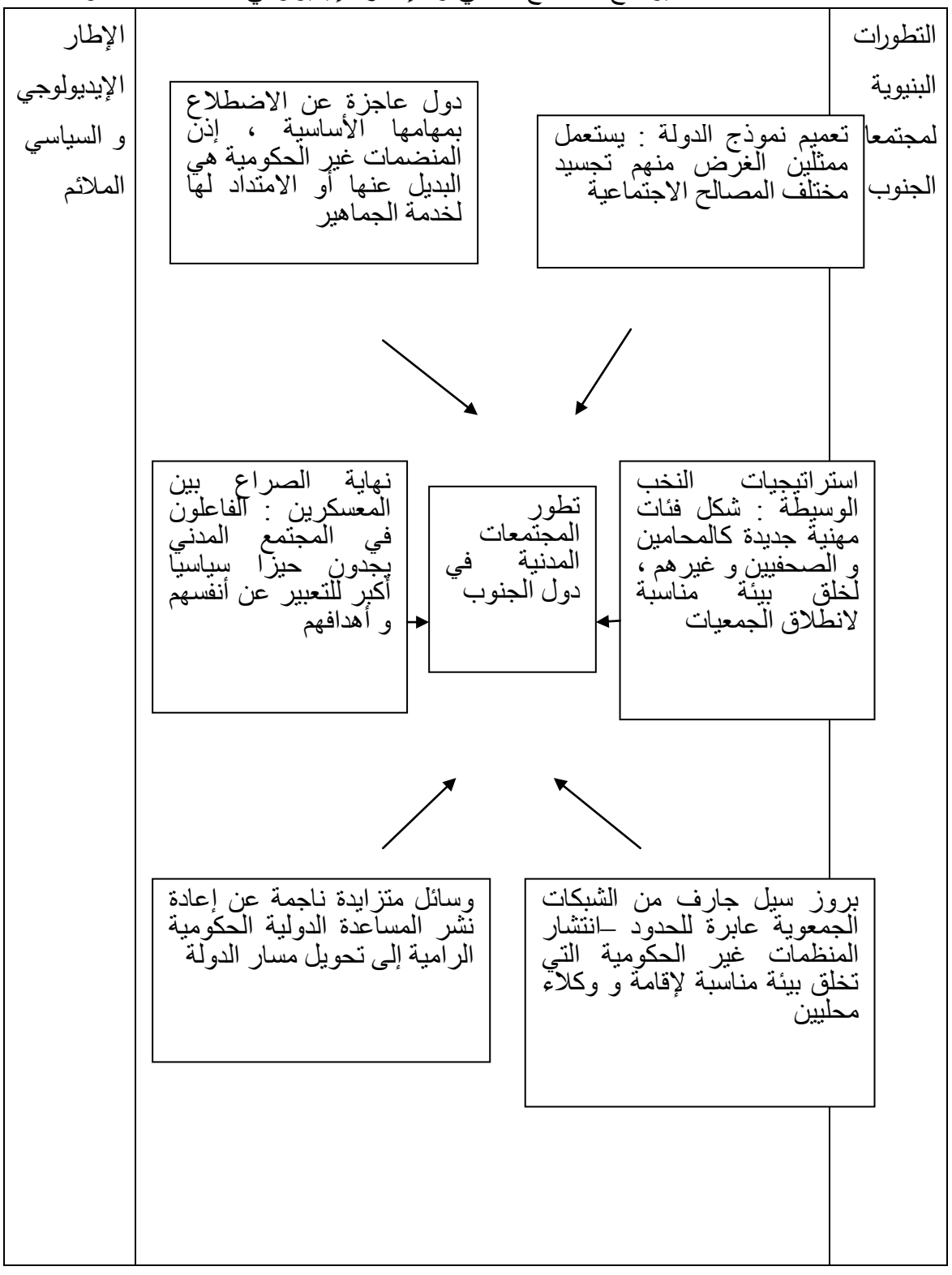

فرانسيس فوكوياما : نهاية التاريخ و الانسان الاخير ، ترجمة و تعليق حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، 1993 ، ص 15.

C.wright wills : l'elite au povoir , traduit de l'alanglais, audré chassigneaux ,collection ; l'ordre des choses , paris ;2001
Jean claud kanframan ; l'enquête et ses methodes , l'entretien comprehensif , 3 ed arnaud col paris 2011

	السن	الجنس	المهنة	تاريخ إجراء المقابلة	توقيت و مكان إجراء المقابلة	مدة المقابلة	المستوى لتعليمي	الانتماء الحزبي الحالي
01	57	ذكر	معلم إبتدائي	2012/03/13	14:00 – المدرسة	40 د	4 متوسط	////
02	47	ذكر	أستاذ جامعي	2012/03/16	10:30 – المكتبة	1سا و15د	ماجستير كمياء	حمس
03	45	ذكر	معلم إبتدائي	2012/03/21	17:00– مقهى	35 د	3ثانوي	////
04	47	ذكر	أستاذ متوسط	2012/03/23	11:00– المتوسطة	55 د	بكالوريا علوم	////
05	50	ذكر	تاجر	2012/04/07	15:00– محله التجاري	25 د	6 إبتدائي	////
06	45	ذكر	تاجر	2012/04/11	17:30– محله التجاري	43 د	2 ثانوي	////
07	49	ذكر	موظف	2012/04/17	14:15– مكتب العمل	1سا و20د	بكالوريا آداب	حركة النهضة
08	46	ذكر	أستاذ جامعي	2012/04/23	18:30– البيت	1 سا	ماجستير إقتصاد	حركة النهضة
09	47	ذكر	أستاذ متوسط	2012/04/25	10:00– المتوسطة	47 د	بكالوريا	////
10	50	ذكر	تاجر	/04/23 2012	15:30– محله التجاري	28 د	بدون مستوى	////

الجدول رقم : 09 يوضح الخصائص و المتغيرات المتعلقة بالمبحوثين و الظروف التي صاحبت سير المقابلة

الشكل رقم تأثير تنظيمات المجتمع المدني في السياسة العامة

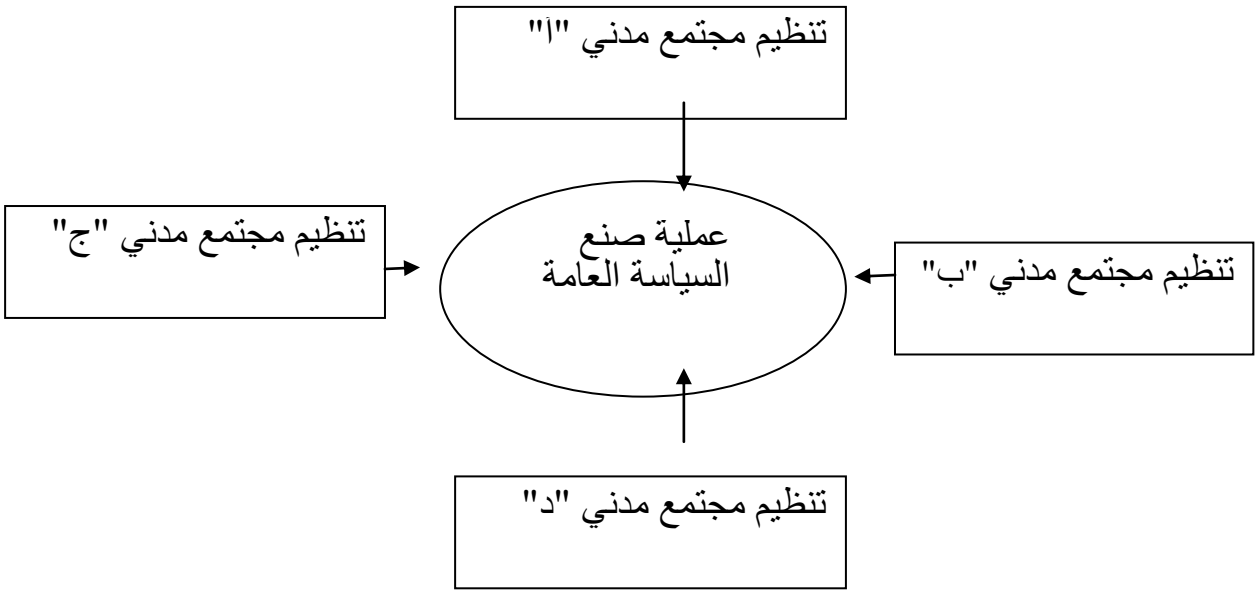

نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 1999.

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المؤذية
عبد العزيز بوتفليقة	8.442.139	73.79
أحمد طالب الإبراهيمي	10264.93	12.35
سعد عبدالله جاب الله	398.416	3.95
حسين بيت احمد	319.523	3.17
مولود حمروش	311.908	3.09
مقداد سيفي	266.371	2.24
يوسف الخطيب	122.826	1.22

فهرس الجداول و الأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم 01 يوضع أنواع السيطرة عند ماكس فيبر	64
02	شكل رقم 02: نموذج ديفيد إيستون حول عمل النظام السياسي في الدولة الحديثة	82
03	الشكل رقم :03 يوضح علاقة المجتمع المدني في نظم الحكم الديمقراطية النيابية و التسلطية بالنسبة لداهل DAHAL	94
04	جدول رقم: 01 يوضح الدين الخارجي في الجزائر في الفترة ما بين 1980-1988	149
05	جدول رقم : 02 يوضح الدين الخارجي بالمقارنة بالصادرات في الفترة 1980-1985	149
06	جدول رقم :03 التالي الجمعيات الوطنية المعتمدة من 1987 إلى سنة 20000	206
07	شكل رقم :04 يوضح هيكلة الجبهة الإسلامية للإنقاذ	218
08	جدول رقم: 04 يوضح نتائج الانتخابات البلدية (جوان 1990) في أكبر التجمعات السكانية الجزائرية وحصة الحزب " المحل"	231
09	جدول رقم : 05 يوضح أهم المراحل الانتخابية التي تمت في الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)	250
10	جدول رقم: 06 نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية (1991) يتضمن الأحزاب العشرة الأولي	256
11	جدول رقم: 07 يوضح عدد النساء المغتصبات من 1993-1997	280
12	جدول رقم :08 يوضح نتائج الأحزاب الأربعة الأولي في الانتخابات الرئاسية	290
13	جدول رقم :09 يوضح الخصائص و المتغيرات المتعلقة بالمبحوثين و الظروف التي صاحبت سير المقابلة ما بين 1980-1988	299

محتويات الرسالة

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	ب
شكر	ج
مقدمة عامه	**د**
الفصل الأول : المدخل النظري والمنهجي للدراسة.	**08**
أولا: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة.	11
1- إشكالية الدراسة .	11
3- فرضيات الدراسة	17
3- الهدف من الدراسة.	18
4- منهجية الدراسة.	18
ثانيا: تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة .	20
1- مفهوم الدولة .	20
2- مفهوم النظام السياسي.	23
3- مفهوم النظام التعددي	25
4- مفهوم الانتقال إلى الديمقراطية	27
5- مفهوم المجتمع المدني	28
6- الظاهرة الدينية من المنظور السوسيولوجي	31
7-الإسلام السياسي بما هو ايديولويجة دينية	32
ثالثا: الدراسات السابقة .	33
1- البحوث والرسائل العلمية .	34
3-الكتب والدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.	39
الفصل الثاني: المجتمع المدني ، إطار مفاهيمي حول الدولة والتعددية السياسية .	45
مقدمة	460
أولا: التصورات النظرية حول مفهوم الدولة في التراث السوسيولوجي .	47
1- الدولة في النظرية الماركسية .	49
2-التصورات الماركسية الجديدة حول البيروقراطية و النخبة	51
3 - الدولة و النخبة في النظرية الليبرالية	54
4- الدولة في المجتمعات التابعة.	66
5- من الدولة التابعة إلى المُعولمة	68
6- مناقشة عامة	74
ثانيا: التصورات النظرية حول الديمقراطية .	75
1- الديمقراطية الليبرالية .	76
2- النخبوية التنافسية و الرؤية التكنوقراطية	83
3- الديمقراطية : رؤية نقدية	84

4- مناقشة عامة 87
ثالثا : التصورات النظرية حول المجتمع المدني. 88
1- التصور الماركسي والليبرالي لمفهوم المجتمع المدني. 88
2- حول المجتمع المدني: تعريفات 90
3-المجتمع المدني والديمقراطية. 92
4 - مناقشة عامة 95
رابعا: التعددية السياسية و أطرها التنظيمية . 95
1- لمحة تاريخية عن تطور مفهوم التعددية السياسية. 96
2-تعريف التعددية السياسية . 97
3-خصائص التعددية السياسية . 98
- خلاصة . 102
الفصل الثالث : التحولات السياسية وتداعياتها الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال. **104**
أولا: التحولات السياسية والاجتماعية بعد الاستقلال 1962. 105
1-الطبيعة الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة 1954-1965. 105
2- الدولة والمجتمع في الجزائر بعد الاستقلال وصراع القوي الاجتماعية – السياسية. 108
3-تصور برنامج طرابلس للدولة والمجتمع في الجزائر. 110
4-معضلات تطبيق مشروع التنمية في الجزائر. 112
5-أهداف مشروع التنمية في الجزائر. 115
6-تطور البورجوازية ونمط الدولة في الجزائر 118
7 - مناقشة عامة 124
ثانيا: مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بعد الاستقلال. 125
1- أسس الحزب الواحد في الجزائر . 126
2- الطبيعة الشعبوية لجبهة التحرير الوطني. 227
3- الدولة و المجتمع المدني: تلاق أم انفصال 130
4-انتقال إلى الديمقراطية أم نهاية شعبوية 332
- خلاصة 134
الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الي التعددية الحزبية في الجزائر . **136**
أولا: العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الانتقال . 137
1- المتغيرات الدولية. 139
2- المتغيرات الإقليمية . 143
ثانيا: العوامل الداخلية المؤثرة في عملية الانتقال. 144
1- الأزمة الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلي في الجزائر 146
2- انعكاسات التحول الاقتصادي على البنية الاجتماعية " الطبقة 154

الوسطى نموذجا "
3- تطور القوي الاجتماعية وأزمة النسق السياسي. 156
4- التوترات الثقافية وإشكالية الهوية . 164
5- بين الهوية والثقافة الأمازيغية:" رؤية تاريخية- سياسية". 171
- خلاصة . 177
الفصل الخامس : التعددية السياسية بين المسألة الاقتصادية والاصلاح السياسي (أحداث أكتوبر 1988) **179**
أولا: الجزائر الانتقال من الحزب الواحد إلي التعددية الحزبية . 180
1- الخلفيات الاجتماعية والسياسية لأحداث أكتوبر 1988. 181
2-أحداث أكتوبر بين العفوية والتخطيط. 186
ثانيا: الجزائر ومظاهر الاصلاح السياسي. 191
1-قراءة في دستور 23 فبراير1989. 193
2- قانون الأحزاب السياسية. 197
3 - قانون الانتخابات 199
- خلاصة. 201
الفصل السادس: التعددية السياسية والحركات الاجتماعية في الجزائر بعد 1988. **202**
أولا: التعددية السياسية والحركات والاجتماعية في الجزائر. 203
1- خصائص الحركة الاجتماعية في الجزائر أثناء التعددية . 205
2- التعددية السياسية والحركة الاجتماعية الشعبية بعد1988. 208
ثانيا : الانتقال من الإسلام التقليدي إلى الإسلام الإصلاحي: 210
1-الإسلام التقليدي – الإصلاحي: 210
2- الإسلام السياسي: حول المفهوم والتاريخية "محاولة تأصيل" 212
ثالثا: نشوء وتطور الجبهة الإسلامية للإنقاذ. 214
1- الشكل التنظيمي والمنطلقات الفكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. 217
2- الشاذلي بن جديد والجبهة الإسلامية . 219
3-موقف الجبهة النظري والفكري من الديمقراطية. 220
4- البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية وجدول أعمالها. 235
رابعا: الاتجاه الديمقراطي في الجزائر . 239
1- التحديات العلمانية واستمرارية فشلها. 241
2- برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية . 245

- خلاصة 248
الفصل السابع: التجربة الديمقراطية بين تداعيات الانتخابات التشريعية وتطور العنف السياسي. **249**
أولا: التعددية السياسية في الجزائر من خلال التجربة الانتخابية . 250
1- الانتخابات التشريعية :26 ديسمبر 1991. 252
2-ردود الفعل. 257
3- أسباب إلغاء الانتخابات التشريعية . 261
4-استقالة الرئيس بن جديد وتأسيس المجلس الأعلى للدولة. 268
ثانيا: إجهاض التجربة الديمقراطية وتطور العنف السياسي. 273
1- العنف والعنف المضاد. 276
2-المظاهر الاجتماعية والاقتصادية للعنف السياسي في الجزائر. 280
3- موقف السلطة تجاه العنف :الاستئصال والبحث عن حل". 283
ثالثا: الانتخابات الرئاسية 16 نوفمبر 1995 " البحث عن الاستقرار". 288
- خلاصة . 291
الفصل الثامن : التمثلات السياسية لواقع التعديدية الحزبية لدى المبحوثين 293
اولا: في خلفية الدراسة الميدانية واهدافها 294
1 - نوع المقابلة 295
2 - أسباب اختيار مجتمع البحث ولماذا أداة المقابلة التفهمية ؟. 296
3-تحديد كيفية بناء شبكة الأسئلة: "البناء التقني للمقابلة" 297
4- الأسلوب المتبع في تحليل المعطيات 297
5- صعوبات تطبيق المقابلة 300
ثانيا: تحليل معطيات المقابلات و تمثلات المبحوثين 301
ثالثا: نتائج المقابلات: "في ضوء تمثلات المبحوثين" 328
- نتائج الدراسة 330
- خاتمة عامة 337
- مراجع الدراسة 339
- الملاحق . 331
فهرس الجداول و الأشكال 383
فهرس محتويات الدراسة .386